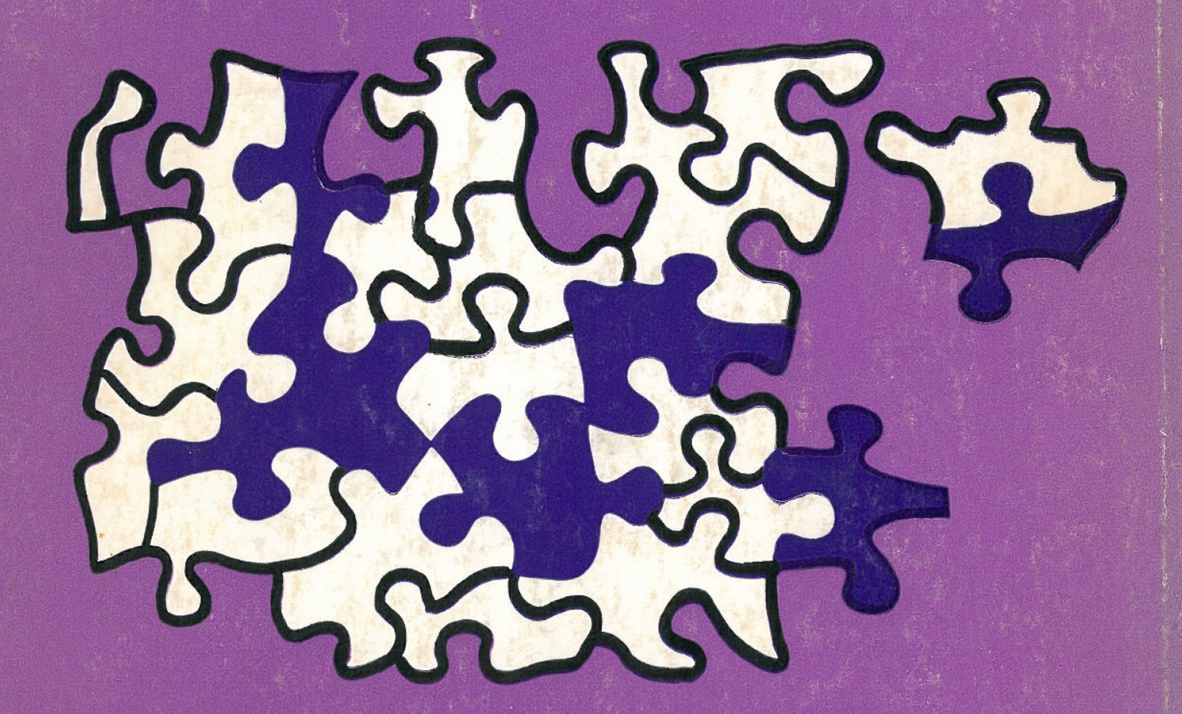
الضفة الغربية

التركيب الاجتماعي والاقتصادي (١٩٤٨-١٩٧٤)



جميل هلال

سلسلة "كتب فلسطينية" — ٦٠

الضفة الغربية

التركيب الاجتماعي والاقتصادي (١٩٤٨-١٩٧٤)

جميل هلال





منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الأبحاث
كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥
بيروت — لبنان

Jamil Hilal
West Bank: Economical and Social Structure (1948 - 1974)
Palestine Books No. 60
Palestine Liberation Organization
Research Center
P.O.Box 1691
Beirut - Lebanon
January 1975



المحتويات

تمهيد

منذ نشأته في العام ١٩٦٥ ومركز الابحاث فـي منظمة التحـرير الفلسطينية يشعر ان المطلوب منه ليس اصدار الدراسات فـي الجوانب المختلفة مـن القضية الفلسطينية ، فقط ، بل ان عليه واجبا آخر لا يقـل أهمية ، وهـو تفريغ الباحثين وتعهدهم واتاحة ظروف البحث لهم لاعداد الدراسات المطلوبة بالشكل وبالمستوى العلميين المتازين . وانطلاقا من مبدأ ضرورة رعاية الباحثين وضع مركـز الابحاث نظاما للعمل يتيح لعدد لا بأس به من الدارسين بان يتفرغوا مددا كافية يقومون خلالها بالتخصص بمواضيع لا تزال بحاجة للدرس ، وذلك حسب برامج اعدها المركز على ضوء خبرته وعلى ضوء واقع الدراسات الفلسطينية وحاجاتها .

وقد كان علـى رأس هذه البرامج خطة لدراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للتجمعات الفلسطينية في الوطن العربي ، على ارض فلسطين وخارجها . وعهد لتنفيذ هذه الخطة الى مجموعة من الدارسين المتفرغين للبحث في المركز : بجمع المعلومات وتوثيق الموضوع ، أولا ، ثم بدرسه ونشر النتاج ضمن منشورات المركز .

وفي العام الماضي انجز باحثان دراستين عـن الوجود الفلسطيني فـي لبنان والكويت ، ونأمل ان ينجز باحث آخر دراسته عن قطاع غزة قبل نهاية هذا العام . اما فلسطينيو ما سمي بالضفة الغربية فان العمل فـي تغطية اوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية قد استغرقت سنتين كاملتين ، من ربيع ١٩٧٢ الـى صيف ١٩٧٤ . ونتج عن هذه الدراسة الطويلة الكتاب التالي الذي يسرني أن أقدمه للقراء ، كما أعد بمتابعة المركز لخطه الحالي في درس الواقع الفلسطيني في ارض الشتات بقدر ما تسمح به طاقات المركز وقدراته .

أنيس صايغ

المدير العام لمركز الابحاث

مقدمة

نادرة هي الدراسات التي تعالج الاوضاع والتحولات الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية من الاردن سواء في فترة الحكم الهاشمي او في فترة الاحتلال الاسرائيلي ، وما هو متوفر لا يعالج في معظمه سوى بعض الجوانب السياسية سواء لنتائج الحكم الهاشمي او الاحتلال الصهيوني . ومع الاهمية الكبيرة لهذا الجانب ، الا انه يبقى محدود الفائدة ان لم يستند على تحليل للواقع الاقتصادي والاجتماعي . هذا التحليل الذي لا غنى عنه في توضيح علاقة قضايا الجماهير المعيشية اليومية بقضاياها السياسية العامة .

يواجه الباحث في واقع الشعب العربي الفلسطيني نقصا مدقعا في المصادر والدراسات الجاهزة التي يمكن الاستعانة بها ، غير القليل جدا من المقالات المتناثرة التي تعالج مشكلات وقضايا جزئية او اكاديمية بحتة . وينطبق هذا بشكل خاص على اوضاع شعبنا في الضفة الغربية اذ لا نجد دراسة واحدة وافية عن اوضاع الضفة الغربية تحت الحكم الهاشمي ، وسوى بعض الدراسات القليلة وذات الاهتمامات المحدودة التي تتناول اوضاع الضفة تحت الاحتلال الاسرائيلي .

وان كان هذا النقص في الدراسات والمراجع الجاهزة يعود الى تقصير المثقفين التقدميين في اعارة اوضاع الشعب الفلسطيني الاجتماعية والاقتصادية الاهتمام الكافي ، فانه يعود كذلك الى اسباب خارجية تتعلق في بعض مجالاتها بالسياسة الاقليمية التي سار عليها النظام الهاشمي تجاه الضفة الغربية وما استوجب هذا من تعتيم على اوضاع الشعب الفلسطيني (والاردني ايضا) من جهة ومن حجب للمعلومات الاحصائية الكافية عن اوضاع الضفة الغربية من جهة اخرى . فاستخراج ما يمكن استخراجه من معلومات عن الضفة الغربية من معطيات دوائر الاحصاء الاردني يكلف الكثير من الجهد والوقت عدا عن النقص الواضح في هذه الارقام حول الكثير من الجوانب التي تهم قضايا البحث الاجتماعي والاقتصادي .

ورغم وفرة النشرات الاحصائية الصادرة عن دوائر الاحصاء الاسرائيلية حول المناطق المحتلة والتي نجدها في الكتاب السنوي الاسرائيلي (بعد ١٩٦٨) وفي النشرة الاحصائية الشهرية ثم الدورية عن المناطق المحتلة التي يصدرها مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي الا انها تبقى غير وافية وجزئية لاسباب متعددة منها ان هذه

النشرات لا تولي بعض جوانب الحياة الاقتصادية للمناطق المحتلة الاهمية الكافية ولانها في الكثير من جداولها لا تميز بين قطاع غزه وشمال سيناء من جهة والضفة الغربية من جهة اخرى . هذا عدا عن ان هذه الاحصاءات لا تشمل مدينة القدس المحتلة التي اعتبرتها اسرائيل واجهزتها الاحصائية جزءا من الدولة الصهيونية .

لهذه الاعتبارات وغيرها تبرز ضرورة استخدام مراجع ومصادر اخرى كالتقارير والدراسات التي تصدر بين الحين والاخر عن المؤسسات الدولية (وخاصة اجهزة الامم المتحدة المختلفة) وبعض المصادر والمراجع الاجنبية الاخرى . الا ان الاغلبية العظمى لهذه الدراسات ليس لها نفس اهتمامات وهموم الباحث المتقصي لاوضاع الجماهير الاجتماعية الاقتصادية ، كما يغلب عليها الطابع التقريري الذي يستهدف افادة الاجهزة التخطيطية في الدولة التي تتم تحت رعايتها هذه الدراسات . ان هذه الدراسات والتقارير تفيد فقط من ناحية ما توفره من ارقام ومعلومات لا تتوفر في مصادر اخرى وليس من ناحية ما تقدمه من تحليلات او من حيث المنهجية التي تسير عليها . ومن هنا تأتي اهمية الرجوع الى مصادر اخرى والتي وان لم تتوفر فيها الدقة الشمولية المطلوبة فان اهتماماتها بالقضايا المعيشية والسياسية الحية للجماهير او ما تقدمه من ملاحظات عينية عن الاوضاع الجارية يجعلها ذات فائدة كبيرة احيانا للباحث .

ولهذا فقد كانت مراجعة ما كتبته بعض الصحف والمجلات العربية والاجنبية من تقارير وتعليقات عن اوضاع المناطق المحتلة ذات فائدة احيانا في تحريك الارقام الجافة التي تقدمها دوائر الاحصاء الرسمية . كما استفدنا من التقارير والدراسات والنشرات التي تعدها مراكز البحث الفلسطيني عن اوضاع المناطق المحتلة وسياسة اسرائيل الاستعمارية الاستيطانية .

لقد جعلت اوضاع الاحتلال التي تعيشها الضفة الغربية من المستحيل الاستعانة باساليب البحث المعروفة الاخرى ، الى حد انه جرى التعويض عن هذا النقص عن طريق اجراء المقابلات مع اشخاص عايشوا اوضاع الضفة الغربية تحت الاحتلال .

تتناول هذه الدراسة بالتحديد الاوضاع والتحولات الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية منطلقة من اهم الاحداث السياسية التي تركت آثارا هامة على تاريخ الضفة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المرحلة التاريخية الراهنة . ومن هنا فقد تناولنا في الفصل الاول آثار النكبة (١٩٤٨) وما ترتب عليها من انسلاخ « الضفة الغربية » عن باقي الاراضي الفلسطينية . ويعالج الفصل الثاني وقوع الضفة الغربية تحت هيمنة النظام الهاشمي (عام ١٩٥٠) ونتائج هذه المباشرة على اوضاع الضفة الغربية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ويتتبع الفصل الثالث بقدر من التفصيل التشويه والاضعاف البنيوي لاقتصاد ومجتمع الضفة الغربية تحت الحكم الهاشمي . ويعالج الفصل الرابع والاخير ، وبقسط من التفصيل ، نتائج الاحتلال الاسرائيلي على اوضاع الضفة الغربية الاقتصادية والاجتماعية كما يتطرق الى معالجة مجمل

السياسة الاسرائيلية الاستعمارية الاستيطانية وما رافقها من ممارسات قمعية وتبديدية لاهالي الضفة الغربية .

ان هذه الدراسة تطمح في ان تشكل مساهمة اولية متواضعة للتعريف باوضاع جزء هام من الشعب الفلسطيني الاجتماعية والاقتصادية تحت الحكم الهاشمي وتحت الاحتلال الصهيوني . ولعل هذا التعريف خير دليل على طبيعة سياسة النظام الهاشمي المعادية للجماهير في الضفتين والمحتجزة لتطورها الاقتصادي والاجتماعي من جهة وعلى طبيعة التناقض التناحري بين الوجود الصهيوني والشعب العربي الفلسطيني من جهة اخرى .

واننا اذ نقدم هذه الدراسة نامل ان تكون ، وخاصة في هذا الظرف بالذات ، ذات فائدة لجميع المناضلين في الساحة الفلسطينية – الاردنية بشكل خاص وللمناضلين العرب بشكل عام ، آملين كذلك ان تكون منطلقا لدراسات اوفى واعمق تزيد من المامنا باوضاع شعبنا وتساعد على اغناء التراث الفكري للحركة الوطنية العربية .

حزيران ١٩٧٤

جميل هلال

الفصل الأول

الاثار المباشرة للنكبة على الضفة الغربية

مقدمة :

تركت حرب ١٩٤٨ وما نتج عنها من تأسيس لدولة اسرائيل على الجزء الاكبر من فلسطين اثارا ملموسة ومباشرة على الضفة الغربية كما خلقت جملة من الاوضاع الجديدة تبلورت فيما بعد في ظواهر اجتماعية واقتصادية وسياسية محددة شكلت تاريخ الضفة الغربية الاقتصادي والسياسي تحت الحكم الهاشمي .

ويجدر بنا قبل الدخول في تحديد ومعالجة هذه الظواهر (الفصل الثاني والثالث من الكتاب) ان نحاول تلمس النتائج المباشرة لنكبة عام ١٩٤٨ على الضفة الغربية بالتحديد . فقد احدثت هذه تغيرات نوعية مختلفة على اوضاع الضفةشملت النواحي السكانية والاقتصادية كما شملت العلاقات السياسية والاقتصادية التيكانت قائمة بين « الضفة الغربية » من جهة والمناطق المحيطة بها من جهة اخرى . ومع ان هذه الاثار والنتائج مرتبطة وذات علاقات متبادلة الا انه من الافضل – لاسباب منهجية – ان نعالج هذه تحت عناوين منفصلة مع تبيان العلاقات المتبادلة القائمة وتشابك جوانب الوضع الجديد الذي نشأ في الضفة الغربية بعد النكبة مباشرة . وسنعالج في هذا الفصل مجمل الوضع الجديد من زاوية ما طرأ من تغيرات علىجوانب حياة الضفة الغربية السكانية والاقتصادية والسياسية والطبقية على ان يجري فهم هذه التغيرات ضمن الاطر التالية : –

★★ لم تشكل الضفة الغربية وحدة اقتصادية – سياسية سكانية متكاملة بل كانت قبل عام ١٩٤٨ جزءا من فلسطين (والتي شكلت ، تاريخيا ، جزءا من سوريه الكبرى)مترابطا معها بعلاقات طبيعية واقتصادية واجتماعية وسياسية . اما حرب عام ١٩٤٨ فقد قطعت اوصال الضفة الغربية بفلسطين وعزلتها كليا عن باقي اجزاء الاراضي الفلسطينية ، وادخلتها تحت الهيمنة الاردنية .

★★ ادت حرب ١٩٤٨ الى نزوح جزء من ابناء الشعب الفلسطيني الى الضفة الغربية مما غير من اوضاع الضفة السكانية واوجد فيها تجمعات سكانية كبيرة العدد نسبيا بقيت – لفترة غير قصيرة – معزولة عن علاقات الانتاج ، وشجعت – ضمن

بقاء اقتصاد الضفة الغربية في وضع متخلف ـ على بروز ظاهرة الهجرة الواسعة من الضفة الغربية الى الخارج بحيث لم يطرأ اي تغير على عدد سكان الضفة الغربية بين فترة ١٩٤٨ و ١٩٧٢ في حين كان من المفترض ان يتضاعف عدد السكان من جراء الزيادة الطبيعية .

★★بتأسيس اسرائيل وتمزق وتفتت الحركة الوطنية الفلسطينية وضعف الحركة الوطنية العربية في الدول العربية المجاورة وقعت الضفة الغربية تحت سيطرة النظام الهاشمي الذي سارع بعد حرب ١٩٤٨ بالحاق الضفة الغربية ، وقد ترتب على هذا نتائج متعددة سنتطرق الى بعض جوانبها بشيء من التفصيل في الفصلين الثاني والثالث .

لقد كان اهم نتائج هذا الالحاق على الصعيد السياسي ارغام الحركة الوطنية الفلسطينية (والحركة الوطنية الاردنية كذلك) على التوجه نحو محاربة النظام الاردني وانتزاع الحقوق الديموقراطية للشعبين الفلسطيني والاردني بدلا من تكريس قواها وجهودها وتطوير اساليبها لمحاربة اسرائيل واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني في ارضه وعلى وطنه .

فالواقع الجديد الذي تمخض عن حرب ١٩٤٨ فرض هذا التوجه على الحركة الوطنية في الضفة الغربية والاردن كما ان هذا التناقض الحاد بين الحركة الوطنية الفلسطينية وبين النظام الاردني الذي عبر عن نفسه باشكال مختلفة منذ عام ١٩٥٠ وحتى الوقت الراهن والذي انفجر بشكل دموي تناحري في ايلول ١٩٧٠ وتموز ١٩٧١ ، استمد بعض خصوصيته من طبيعة الضم الالحاقي الذي جرى للضفة الغربية بعد حرب ١٩٤٨ .

★★ انتهج النظام الاردني سياسة اقليمية متعمدة ضد الضفة الغربية طوال فترة حكمه عليها . وقد استهدفت هذه السياسة ـ كما سنرى بالتفصيل في الفصل الثالث ـ اضعاف البنية الاقتصادية في الضفة الغربية وحرمانها من تطوير وسائل الانتاج في القطاعين الزراعي والاقتصادي لالحاقها اقتصاديا بالضفة الشرقية ولابقاء برجوازية الضفة في وضع تبعي للنظام . وسنرى في الفصل الرابع ـ كيف ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي اتبعت نفس السياسة الالحاقية تجاه الضفة الغربية فارضة عليها استعمارا متعدد الجوانب . المهم هنا هو التأكيد على ان جذور سياسة النظام الاردني تجاه الضفة الغربية تبلورت ضمن المعطيات الجديدة التي وجد النظام الاردني نفسه امامها ـ والتي شارك مشاركة رئيسية في ايجادها ـ عقب حرب ١٩٤٨ ، وضمن الظروف التي جرى فيها الحاق وضم الضفة الغربية .

ان هذا الفصل يشكل المدخل لفهم التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي دخلت على الضفة الغربية تحت الحكم الهاشمي (١٩٥٠ ـ ١٩٦٧) ويشكل محاولة سريعة لتقديم صورة عامة عن اوضاع الضفة الغربية السكانية والاقتصادية والسياسية بعد حرب ١٩٤٨ وبدء عملية الحاق الضفة الغربية بالنظام الهاشمي .

أ) اوضاع الضفة الغربية السكانية بعد حرب ١٩٤٨ :

بعد حرب ١٩٤٨ اتجه قسم كبير من النازحين الفلسطينيين الى الضفة الغربية مما ادى الى ارتفاع الكثافة السكانية ارتفاعا مفاجئا . فقد ارتفع عدد الاشخاص لكل كيلومتر مربع من الاراضي الزراعية في الضفة الغربية من ٢٠٠ الى ٥٨٠ شخص، كنتيجة مباشرة لتأسيس دولة اسرائيل (١) والضفة الغربية كانت من اكثر المناطق الفلسطينية كثافة بالسكان واقلها من ناحية وفرة المواد الطبيعية وخاصة الاراضي الزراعية ، وفي الوقت نفسه شكلت الضفة الغربية المستوعب الاول للاجئين الفلسطينيين . ومن هنا تولدت عن الحرب جملة من الظروف الاقتصادية والمعيشية القاسية جدا في الضفة الغربية نتيجة لتدمير الروابط الاقتصادية القائمة بينها وبين بقية الاراضي الفلسطينية ونتيجة للوضع السكاني الجديد الذي تلى عملية النزوح . وقد زاد من قسوة هذه الظروف الجديدة تخلف الزراعة في الضفة الغربية عن المناطق الاخرى في فلسطين وضعف القاعدة الانتاجية في الضفة الغربية . فحوالي ٢/٣ (ثلثي) اراضي الضفة الغربية كانت اراض غير مزروعة او غير قابلة للزراعة كما يبين الجدول التالي :

الاراضي في الضفة الغربية عام ١٩٥٠ (٢) بالكيلومترات المربعة

الاراضي المروية	٢٣
الاراضي الشجرية (باستثناء الحمضيات)	٦٣١
الاراضي الزراعية البعلية	١ر٤٩٢
الاراضي غير المزروعة	٣ر١٠٣
الغابات	٢٧٣
مواقع المدن والقرى	٣٣
المجموع	٥ر٥٥٥

ان التغيرات التي طرأت بعد حرب ١٩٤٨ على حدود اقضية والوية فلسطين التي شكلت فيما بعد الضفة الغربية وغياب المعلومات الاحصائية الدقيقة تجعل عملية تقدير عدد سكان الضفة الغربية عملية تخمينية قابلة لعدة تقديرات . ويبين الجدول التالي عدد سكان الضفة الغربية بحدودها القديمة (قبل الحرب) وحدودها الجديدة التي نشأت بعد الحرب :

---

١ ـ Assistance to Palestine Refugees: Report 07 Director, UNRWA, GAOR (VI) Suppl. No. 16 (A/1905) 2

٢ ـ الاردن النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاءات العامة عام ١٩٥١ ، العدد ٢ ، بيان رقم ٤٥ .

عدد السكان (العرب) في اقضية الضفة الغربية حسب حدودها قبل عام ٤٨ وبعد عام ٤٨ (٣)

القضاء	عدد السكان حسب الحدود القديمة		الحدود الجديدة (بعد النكبة)
	تعداد ١٩٣١	تقديرات ١٩٤٤	تقديرات ١٩٤٤
الخليل	٦٥٤٨٧	٨٩ر٥٧٠	٨٧ر٤٠٠
بيت لحم	١٦٧٣١		
القدس	٧٨٠٧١	١٤٧ر٧٥٠	٩٦ر٧٦٠
اريحا	٣٠٨٥		
رام الله	٣٩٠٦١	٤٧ر٢٨٠	٣٨ر٩٩٠
طولكرم	٤٥٦٤٦	٧١ر٢٤٠	٦٧ر٩٤٠
نابلس	٦٨٣١٢	٨٩ر٢٠٠	٩٠ر١٦٠
جنين	٤١٤٠٦	٥٦ر٨٨٠	٥٥ر٧٢٠
المجموع	٣٥٧ر٧٩٩	٥٠١ر٩٢٠	٤٣٦ر٩٧٠

الا ان اغلبية تقديرات سكان الضفة الغربية ضمن الحدود التي نتجت عن حرب ١٩٤٨ ، تتراوح ما بين ٤٢٠ الف و ٤٩٠ الف نسمة .

فان اعتمدنا رقم ٤٣٦ر٩٧٠ كعدد لسكان الضفة الغربية اواخر عام ١٩٤٤ واعتبرنا ان معدل الزيادة الطبيعية للسكان يعادل في تلك الفترة ٥ر٢٪ نستنتج ان عدد سكان الضفة الغربية (من الاهالي الاصليين) كان في ايار عام ١٩٤٨ نحو ٤٧٥ر٤٠٠ نسمة وهذا الرقم يقارب التقديرات الاخرى لعدد سكان الضفة الغربية في تلك الفترة (٤) .

وبتعبير آخر فان حوالي ثلث سكان فلسطين العرب كانوا يعيشون في الضفة الغربية في الوقت الذي لا تشكل الضفة الغربية سوى خمس (٣ر٢١ ٪) مساحة فلسطين الكلية . ان اهمية هذا ناتجة عن كون الضفة الغربية من اقل المناطق الفلسطينية وفرة بالاراضي الزراعية الجيدة ووفرة بالمياه واقلها في تلك الفترة تطوراً من الناحية الصناعية بسبب تركز الصناعة في شمال فلسطين .

النزوح الى الضفة الغربية بعد حرب ١٩٤٨ :

تقدر المصادر الرسمية عدد سكان فلسطين العرب بنحو ١ر٢٥٥ر٧٠٠ نسمة في نهاية عام ١٩٤٥ (٥) ، او ما يتراوح ما بين ١ر٣٣٢ر٢٠٠ و ١ر٣٤٨ر٦٠٠ نسمة في ايار

٣ – S. Hadawi, Village Statistics 1945, P.L.O. Research Center, Table 1, Census of Palestine 1931, Vol. III, Table III.

٤ – يقدر البنك الدولي للانشاء والتعمير عدد سكان الضفة الغربية في نهاية عام ١٩٤٧ بنحو ٤٦٠ الف نسمة . وتقدر بعض المصادر الاخرى عدد اهالي الضفة الغربية عام ١٩٤٨ بنحو ٤٧١ر٧٧٠ نسمة .
راجع IBRD, The Economic Development of Jordan 1956 p. 3.
Walter Pinner, How Many Arab Refugees ? London 1959 p. 29.

٥ – Statistical Abstract of Palestine 1944, 45. Jerusalem 1946, p. VII.

١٩٤٨ على اعتبار ان الزيادة الطبيعية للشعب الفلسطيني كانت تتراوح في تلك الفترة ما بين ٥ر٢ ٪ الى ٣ ٪ . وتعطي اغلبية المصادر رقما لعدد الفلسطينيين يتراوح ما بين ١ر٢٨٢ر٠٠٠ و ١ر٣٨٠ر٠٠٠ نسمة (٦) منتصف عام ١٩٤٨ . ولم يبق من هؤلاء تحت الاحتلال الاسرائيلي سوى ١٥٦ر٠٠٠ نسمة . فان اضفنا الى هؤلاء سكان الضفة الغربية وغزه اللذين لم يتعرضوا للنزوح بسبب الاحتلال الصهيوني نستنتج ان عدد الفلسطينيين الذين حولهم الاحتلال الصهيوني عام ١٩٤٨ الى لاجئين يتراوح ما بين ٦١٥ الف و ٦٣٥ الف نسمة ، على اعتبار ان الذين لم يتعرضوا للنزوح (وان تعرض قسم غير صغير منهم الى فقدان الارض والعمل) يعادل نحو ٧١٥ الف نسمة (٧) .

هذا وقد توجه الجزء الاكبر من اللاجئين الى الضفة الغربية (حوالى ٤٣ ٪) والضفة الشرقية (حوالى ١٢ ٪) بينما توجه اغلبية الباقين الى لبنان (١٥ ٪) وقطاع غزه (٢٢ ٪) وسوريا (٩ ٪) حسب تقديرات الانروا .

وتشير ارقام الانروا ان اغلبية اللاجئين (٥٤ ٪) الذين توجهوا الى الضفة الشرقية استقروا حول مدينة عمان واستقر الباقي في لواء اربد ومخيم الكرامه . اما الذين استوطنوا الضفة الغربية فقد توزعوا حسب النسب المئوية التالية (٨) :

قضاء اريحا	٧ر١٢ ٪
قضاء القدس	٥ر٨ ٪
قضاء رام الله	٥ر١٧ ٪
قضاء نابلس	٨ر٢٣ ٪
قضاء بيت لحم	٤ر١٠ ٪
قضاء الخليل	٩ر١٦ ٪

هذا ويمكن الاستنتاج من المعطيات السابقة ومن الارقام الرسمية ان عدد اللاجئين في الضفة الغربية كان عام ٥٢ (آب) يعادل ٢٠٤ آلاف نسمة في حين بلغ مجمل عدد سكان الضفة الغربية في ذلك العام ٧٤٢ الف نسمة (٩) ، اي ان نسبة اللاجئين من

٦ – راجع على سبيل المثال S. Hadawi, Village Statistics, 1945 PLO. Research center 1970, p. 17.
W. Pinner, How Many Arab Refugees ? London 1959, p. 27.

٧ – يقدر عدد سكان غزة الاصليين في غزة عام ١٩٤٨ بنحو ٨٥ الف نسمة (راجع محمد علي خلوصي ، التنمية الاقتصادية في قطاع غزة ١٩٦٧ صفحة ٥١) .
في الواقع ان ارقام الانروا الرسمية ليست دقيقة كما يتضح من عدم ثبوت هذا في السنوات التي تلت الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٤٨ . فقد قدرت الانروا عدد اللاجئين الفلسطينيين في اوائل ١٩٤٩ بنحو ٩٨٢ر٧٠٠ . وانخفض هذا الرقم الى ٨٢٩ر٦٥٤ في اوائل عام ١٩٥١ ثم الى ٧٧٢ر١٦٦ عام ١٩٥٣ . ويرجع هذا الى غياب الاحصاءات الدقيقة من جهة والى تعريف الانروا (غير الثابت في البداية) « للاجيء » . راجع
UNRWAPR Statistical Bulletin May 1950 June 1951. General Table No. 5.

٨ – United Nations Assistance to Palestine Refugees General Assembly, Paris 1951 (suppl. No. 16 (A/1905)

٩ – المملكة الاردنية الهاشمية – **احصاءات المساكن لعام ١٩٥٢** ، عمان ١٩٥٣ بيان (١) .

مجموع السكان كانت تعادل ٥ر٢٧٪ تقريبا (١٠) . وهذه النسبة تعادل في الواقع نسبة اللاجئين الفلسطينيين من مجموع سكان الضفة الشرقية في نفس العام. فقد قدر عدد سكان شرق الاردن عام ١٩٤٣ بنحو ٣٤٠ الف نسمة (١١) اي ما يساوي ٤١٧ الف نسمة عام ١٩٥٢ على اعتبار ان الزيادة الطبيعية للسكان في شرقي الاردن كانت ٣ر٢ ٪ في تلك الفترة . ويبين احصاء المساكن لعام ١٩٥٢ ان مجمل عدد سكان الضفة الشرقية كانت في تلك السنة يقارب ٥٨٦ الف نسمة مما يشير الى وجود نحو ١٦٩ الف من الرعايا الفلسطينيين (ويشكل اللاجئون الجزء الاكبر منهم) في الضفة الشرقية في تلك السنة وهذا يعادل ٨ر٢٨ ٪ من مجموع سكان الضفة الشرقية .

ويشير هذا الرقم الى حجم الهجرة من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية في الفترة التي تلت حرب ١٩٤٨ مباشرة ، والتي شكلت بداية تحول مجتمع شرق الاردن الى مجتمع اردني ـ فلسطيني من الناحية السكانية على الاقل . وقد استمرت نسبة الفلسطينيين في الارتفاع لتصل عام ١٩٦١ الى ٤٠ ٪ من سكان الضفة الشرقية والى ما يزيد عن ٥٨ ٪ عام ١٩٧٢ (١٢) .

شكلت النكبة بداية هجرة سكانية هائلة من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية سواء بالنسبة الى اهالي الضفة الغربية الاصليين او الى اللاجئين من سكان الضفة . ولعل من الدلائل الهامة على هذا ، النمو السكاني الهائل الذي تعرضت له مدينة عمان . ففي عام ١٩٤٣ كان عدد سكان مدينة عمان لا يتجاوز ٣٠ الف نسمة ليصبح في منتصف عام ١٩٥٢ اكثر من ٠٠٠ر١٠٨ نسمة (١٣) . اي ان سكان المدينة تضاعف ثلاث مرات ونصف خلال فترة ٩ سنوات فقط ، والمصدر الرئيسي لهذه الهجرة (عدا الزيادة الطبيعية والهجرة من الريف الاردني) كان سكان الضفة الغربية (١٤) .

---

١٠ ـ توصلنا الى هذا الرقم على اساس ان عدد سكان الضفة الغربية الاصليين كان يعادل في ايار ١٩٤٨ نحو ٤٧٥ الف نسمة او ما يعادل ٥٣٨ الف نسمة في آب ١٩٥٢ على اعتبار ان الزيادة الطبيعية للسكان تقارب ٣ ٪ . ويعطى احصاءات المساكن لعام ١٩٥٢ ، ٧٤٢ الفا كرقم لعدد سكان الضفة الغربية من السكان الاصليين واللاجئين .

١١ ـ A. Konikoff, Transjordan, an Economic Survey. Jerusalem 1946. p. 22.

١٢ ـ هذه النسب مقدرة كالتالي :

ـ كان عدد سكان الضفة الشرقية في اواخر تشرين الثاني عام ١٩٦١ (حسب الاحصاءات الرسمية) يعادل ٧٢٤ر٨٩١ نسمة ويقدر عدد السكان شرق الاردنيين (حسب زيادة طبيعية قدرها ٨ر٢ ٪ سنويا) لنفس السنة بنحو ٠٠٠ر٥٣٥ وبهذا تكون نسبة الفلسطينيين في الضفة الشرقية من تجمع السكان عام ١٩٦١ تعادل ٤٠ ٪ .

ـ بلغ عدد سكان الضفة الشرقية في اواخر عام ١٩٧٢ (حسب التقديرات الرسمية) ٠٠٠ر٧٧٤ر١ نسمة (آخر السنة) .

ـ ويقدر عدد سكان شرق الاردن الاصليين لنفس السنة (بزيادة سنوية قدرها ٣ ٪ من ١٩٦١ ـ ١٩٧٢) بنحو ٧٤٢ الف نسمة وبهذا يكون عدد الفلسطينيين في الضفة الشرقية عام ١٩٧٢ يتجاوز المليون نسمة بقليل او ما يعادل ٥ر٥٨ ٪ من السكان .

١٣ ـ راجع احصاءات المساكن لعام ١٩٥٢ صفحة ٢ وكذلك صفحة ١٦ والمرجع السابق Konikoff

١٤ ـ استمر نمو عمان يسير على هذا النحو طوال فترة الحكم الهاشمي على الضفتين كما سنبين فيما بعد.

كما ارتفع عدد سكان مدن الضفة الغربية نتيجة لتوجه الجزء الاكبر من اللاجئين الى المدن وضواحيها . ويبين الجدول التالي التغير الذي طرأ على سكان بعض مدن الضفة الغربية بين عامي ١٩٤٥ ، ١٩٥٢ (١٥) :

عدد السكان

اسم المدينة	سنة ١٩٤٥ (السكان العرب فقط)	سنة ١٩٥٢
القدس	٨٠ر٦٠	٧١٣ر٤٦
نابلس	٢٥٠ر٢٣	٤٩٩ر٤٢
الخليل	٥٦٠ر٢٤	٩٨٣ر٣٥
طولكرم	٠٩٠ر٨	٨٧٢ر٢١
رام الله	٠٨٠ر٥	١٤٥ر١٧
بيت لحم	٨٢٠ر٨	١٠٥ر١٩
جنين	٩٩٠ر٣	٦٦٣ر١٢

وقد شكل اللاجئون في بداية الخمسينات في بعض مناطق الضفة الغربية اكثر من نصف مجموع السكان وخاصة في منطقة اريحا حيث شكلوا اكثر من ٨٠ ٪ من مجموع السكان هناك ومنطقتي رام الله وبيت لحم حيث شكلوا نحو ٥٠ ٪ من السكان . اما في منطقة نابلس والقدس والخليل فقد كانت النسب ٣٧٪ ، ٣٥٪ ، ٤٥٪ على التوالي (١٦) .

ب) الاوضاع الاقتصادية والمعيشية لسكان الضفة الغربية عقب النكبة :

كان لا بد من التعرض للوضع الديمغرافي (السكاني ـ الجغرافي) الذي تولد عقب حرب ١٩٤٨ في الضفة الغربية قبل تلمس الملامح الرئيسية لاوضاع السكان الاقتصادية والمعيشية .

فقدت الضفة الغربية بعد النكبة قسما هاما من مواردها وفعالياتها الاقتصادية داخل فلسطين المحتلة . فقد كانت الضفة الغربية تستكمل جزءا كبيرا من احتياجاتها الانتاجية والاستهلاكية من باقي اجزاء فلسطين وعن طريق موانئها ومرافقها العامة ، اذ كان اقتصادها يرتبط بعلاقات متعددة بالاقتصاد الفلسطيني ككل سواء في سد احتياجات سكانها او كمصدر لدخل جزء كبير منهم .

اوضاع سكان الضفة الغربية الاصليين :

يمكن تحديد الفئات الرئيسية من اهالي الضفة الغربية الاصليين التي تأثرت تأثرا مباشرا وحادا نتيجة لاحتلال الاراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨ كالتالي :

١ ـ الفئات التي كانت تعمل في دوائر حكومة الانتداب البريطاني ومع قواته المسلحة.

---

١٥ ـ المصدر : الاردن ، احصاءات المساكن لعام ١٩٥٢ .
Sami Hadawi, Village Statistics 1945. op. cit.

١٦ ـ IBRD, The Economic Development of Jordan, Baltimore, 1957, p. 334.

٢ — العمال والموظفون من اهالي الضفة المستخدمون في الاراضي الفلسطينية التي وقعت تحت الاحتلال واغلبهم من عمال المدن وخاصة في القدس المحتلة وعمال الحمضيات في البيارات الفلسطينية وعمال الموانىء ومصفاة البترول في حيفا.

٣ — اما الفئة الثالثة فتتكون من اهالي الضفة الغربية العاملين داخل الضفة الغربية نفسها والذين فقدوا اعمالهم نتيجة انسلاخ الضفة عن باقي اجزاء فلسطين . وينطبق هذا بشكل خاص على سكان القدس من العرب الذين كانوا يسكنون في الاحياء القديمة من المدينة ويعملون في الاحياء الجديدة .

ولقد ادى ضياع الجزء الجديد من مدينة القدس الى فقدان العديد من العمال وافراد الطبقات الوسطى وبعض الرأسماليين لاعمالهم واملاكهم واستثماراتهم في المدينة ومن المعروف ان العديد من الصناعات العربية الخفيفة كانت تتواجد في ذلك القسم من القدس الذي احتلته اسرائيل عام ١٩٤٨ . هذا فضلا عن كون القدس مركزا سياحيا هاما يتجمع فيها الكثير من الخدمات السياحية من فنادق ومطاعم ومنتزهات . ويضاف الى هذه المجموعة ، الفئات التي كانت مستخدمة ومرتبطة مع الشركات والاعمال والمصالح التي كان وجودها مرهونا بحرية العمل والتنقل بين مختلف اجزاء فلسطين (مثل شركات النقل والمواصلات والبنوك وبعض المرافق العامة) فعلى سبيل المثال لا الحصر ... كانت مصادر المياه والطاقة الكهربائية لكل من القدس وبيت لحم ورام الله موجودة داخل المنطقة التي احتلتها اسرائيل .

اما قرى مناطق الحدود فلم تفقد جزءا كبيرا من اراضيها واملاكها فحسب بل اضحى قسم كبير من اهالي هذه القرى بدون مصدر رزق وبدون وسيلة عمل .

ويبين الجدول التالي ان اكثر من ٣٨ ٪ من اراضي مناطق الحدود اصبحت داخل « اسرائيل » نتيجة خطوط الهدنة بين الاردن والكيان الصهيوني عام ١٩٤٩ (١٧) :

المنطقة	عدد السكان المحليين	مساحة المنطقة الاصلية بالدونم	المساحة الحالية بالدونم	نسبة الاراضي التي فقدتها المنطقة
جنين	١٠ر٢٦٠	٣١١ر١١٠	١١٤ر٠٠٨	٦٣ر٣ ٪
نابلس	٧ر٥٠٠	٣٢٧ر٩١٢	٣٠٥ر٨٨٣	٦ر٧ ٪
طولكرم	٣٩ر٠٢٠	٢٦٧ر٤٢٤	١٠٩ر١٥٣	٥٩ر٢ ٪
بيت لحم	٦ر٢٣٠	٣٠ر٧٤١	٢٠ر٧٤٢	٣٢ر٥ ٪
القدس	٧ر٢٣٠	٣١ر١٠٧	٢١ر٦٧٣	٣٠ر٣ ٪
رام الله	٢ر٨٥٠	٢٨ر٦٤٧	٢٢ر٨٨٧	٢٠ر١ ٪
(الرمله)	(١١ر٤٣٠)	(١٣٩ر١٤٦)	(٥٨ر٧٠٨)	(٥٧ر٨) ٪
الخليل	٣٤ر٦٣٠	٧٠٩ر٦٩٩	٤٩٠ر٥٥٦	٣٠ر٩ ٪

والواقع ان الجدول السابق يخفي ضخامة الخسارة لانه لا يبين نوعية الاراضي

١٧ — R.S. Porter, Economic Survey of Jordan. British Middle East Office. 1953, p. 16.

التي احتلتها اسرائيل . والمعروف ان هذه كانت من افضل الاراضي وشملت الكثير من بيارات الفواكه والاراضي المروية .

ويبين الجدول التالي ان حوالي ٦٠ ٪ من الاراضي التي تبقت في قرى الحدود اراض غير صالحة للزراعة (١٨) :

المنطقة	مساحة بساتين الفواكه والزيتون (بالدونم)	الاراضي الصالحة للزراعة بالدونم	الاراضي غير الصالحة للزراعة (بالدونم)	نسبة الاراضي غير الصالحة للزراعة بالدونم
جنين	٩٢٦٢	٣٠٤٣٦	٧٤٣١٠	٦٥ر١ ٪
نابلس	١٦٤٠٧	٨٨٨١٠	٢٠٠٦٦٦	٦٥ر٦ ٪
طولكرم	٣٦١٣٣	٥٧١٥٨	١٥٨٦٢	١٤ر٥ ٪
بيت لحم	٩٢٨٧	٦١٨٧	١١٢٦٨	٤٢ر١ ٪
القدس	٣١٦٣	٥٧٧١	١٢٧٣٩	٥٨ر٧ ٪
رام الله	٤٦٦٠	١٠٠٤٥	٨١٨٢	٣٥ر٧ ٪
(الرمله)	١٠٧٨٦	١٦٨٨٥	٣١٠٣٧	٥٢ر٨ ٪
الخليل	١٢٤٧٣	١٥٥٩٦٥	٣٢٢١١٨	٦٥ر٦ ٪
المجموع	١٠٢١٧١	٣٧١٢٥٧	٦٧٦١٨٢	٥٨ر٨ ٪

وهذا يعني ان معدل الفرد الواحد من الاراضي الزراعية في مناطق الحدود اصبح يقل عن اربع دونمات (٣ر٩ دونم) او ما يعادل ٢٠ دونما للعائلة الواحدة وهو اقل بكثير من المساحة التي تحتاجها العائلة الواحدة لاعالة نفسها في تلك المنطقة والتي تقدر بحوالي ٩٥ دونما على الاقل (١٩) وبالتالي فان عددا كبيرا من اهالي المنطقة اضحوا عاطلين عن العمل . وان اعتبرنا ان الاغلبية العظمى من سكان هذه المناطق اعتمدوا بالدرجة الاولى على الزراعة فان الاراضي التي لم يشملها الاحتلال لم تعد تكفي لاعالة سوى ٢٤ر٥٠٠ شخص من مجموع (١١٩ر١٥٠) نسمة . اي حوالي خمس السكان فقط .

ومن جهة اخرى فان العديد من الاهالي فقدوا اراضيهم (او القسم الاكبر منها) ولكن بدون ان يفقدوا بيوتهم وممتلكاتهم داخل قراهم . وقد ترتب على هذا استثناؤهم من قبل الانروا — من « اللاجئين » واعتبارهم غير مؤهلين للاغاثة . ان عددا ضئيلا جدا من اهالي قرى وبلدات الحدود دخلوا سجلات الانروا كلاجئين .

ويبين الجدول التالي عدد هؤلاء (٢٠) :

١٨ — المرجع السابق صفحة ١٧ .

١٩ — راجع Anglo-American Committee of Enquiry, Survey of Palestine, Jerusalem 1946-7. pp. 279-289.

٢٠ — مشتق منه UNRWAPR, Statistical Bulletin May 1950 — June 1951. General; Tables No. 10 - 11.

المنطقة	عدد القرى والبلدات الحدودية	عدد اللاجئين المسجلين مع الانروا
نابلس	٤٠	٧٤٨١
رام الله	١٨	٤١١٣
الخليل	٩	٣٩٤
القدس	٦	٨٧٦
بيت لحم	٧	٣٧٢٩
المجموع	٨٠	١٦٥٩٣

وهذا يتضح ان اراضي« قرى الحدود » لم تعد بعد الاحتلال الصهيوني لفلسطين عام ١٩٤٨ كافية لاعالة سوى نسبة صغيرة من اهالي هذه القرى ولا تتجاوز هذه النسبة (ان اخذنا بعين الاعتبار معونات وكالة الغوث) ٣٥ ٪ من سكان هذه المناطق.

هذا بخصوص قرى الحدود . اما الضفة الغربية ككل فان عدد الاهالي الذين فقدوا مصدر رزقهم فقد زاد ـ حسب بعض التقديرات المحافظة ـ عن ربع السكان موزعين على النحو التالي (٢١) :

	عدد العائلات	عدد الاشخاص
ـ فقدان الدخل بسبب فقدان الارض	١٦ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠
ـ فقدان الدخل بسبب فقدان العمل مع حكومة الانتداب	٤ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
ـ فقدان الدخل بسبب فقدان العمل داخل فلسطين المحتلة	٤ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
المجموع	٢٤ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠

ان التقدير المبين اعلاه لا يأخذ بعين الاعتبار الوضع الزراعي في الضفة الغربية فيما عدا قرى الحدود ، ولا يراعي اوضاع اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا الى الضفــة .

لقد قدرت الاراضي الصالحة للزراعة في الضفة الغربية في اوائل الخمسينات بحوالي ٣ر٣٠٠ر٠٠٠ دونم مما يكفل العيش لحوالي ٣٥ ٠٠٠ الف عائلة فلاحية فقط او ١٧٥ ٠٠٠ شخص (٢٢) . وعلى اعتبار انه بامكان هذه العائلات ان توفر اعمـالا في مجالات غير زراعية لحوالي ٦٠ الف شخص اضافي ، يكون عدد السكان الذيـن يمكـن ان توفر لهم الارض الزراعية مصدرا للعيش لا يتجاوز ٢٣٥ الف نسمة مما يعني ان مـا يقارب ١٠٠ ٠٠٠ نسمة من سكان ريف الضفة الغربية اصبحوا بعد الاحتلال عام

٢١ ـ راجع Porter مصدر سابق صفحة ١٩ .

٢٢ ـ على اعتبار ان العائلة الفلاحية تحتاج لـ ٩٥ دونما من الارض (من النوع المتوفر في الضفة الغربيـة وبدون ادخال وسائل حديثة الانتاج) الزراعية لتوفر لنفسها مستوى معيشيا معقولا .

١٩٤٨ بدون وسيلة محددة لكسب العيش (٢٣) . وبهذا يمكن تقدير عــدد العائلات المعدمة (او التي تعيش حالة املاق او فقر مدقع) مـن اهالي الضفــة الغربية بنحو ٤٤ر٥٠٠ عائلة (او ما يعادل ٥٠ر٠٠٠ من الايدي القادرة على العمل) موزعة كالتالي:

سبب الفاقة	عدد العائلات (٢٤)	عدد الاشخاص
أ ـ البطالة في الريف	٣٦ ٠٠٠	١٨٠ ٠٠٠
ـ الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الزراعية في قرى الحدود	١٦ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠
ـ ازدياد الضغط السكاني على الاراضي الزراعية في باقي الضفة الغربية	٢٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
ب ـ البطالة في المدن	٨ ٥٠٠	٤٠ ٠٠٠
المجموع	٤٤ ٥٠٠	٢٢٠ ٠٠٠

وبتعبير آخر فان اكثر من ٤٥ ٪ من اهالي الضفة الغربية الاصليين اصبحوا من المعدمين بعد الاحتلال الاسرائيلي للجزء الاكبر من فلسطين عام ١٩٤٨ .

اوضاع اللاجئين في الضفة الغربية :

بالرغم من سوء اوضاع اهالي الضفة الغربية الاقتصادية والمعيشية عقـب حرب ١٩٤٨ ، فان اوضاع اللاجئين الذين نزحوا الى الضفة بقيت ولفترة طويلة اشد سوءا وبؤسا من اوضاع الاهالي الاصليين . وبالرغم من ان اقلية صغيرة من اللاجئين تمكنت من حمل جزء من ممتلكاتها المنقولة (اوراق نقـدية ، مجوهرات .. الخ) فان الاغلبية المتبقية من اللاجئين اضطرت الى الاعتماد على ما تقدمه وكالة الغوث مـن معونة . وتقدم هذه المعونة الحد الادنى لسد الاحتياجات الاساسية (وخاصة الطعام) للجسم البشري . ويقدر قيمة ما صرفته الوكالة علـى اللاجىء الواحـد في السنة الماليـة ١٩٥٠/١٩٥١ حسب المعطيـات الرسميـة للوكالـة بـ ٣٩ دولارا امريكيـا فقط . وهذا يعني ان قيمة ما صرفته الوكالة في ذلك العام على اللاجىء الفلسطيني الواحد يقل عن ١١ سنتا امريكيا باليوم الواحد موزعة علـى الطعـام والصحة والتعليم والخدمات الاخرى .

وزيادة في توضيح الحرمان الذي كان يعيشه اللاجىء الفلسطيني آنذاك يكفي ان نذكر ان اقل من نصف مصروفات الانروا كانت في السنة المالية لعام ١٩٥٠/١٩٥١ مخصصة للغذاء (٤٦ ٪) واقل من ٣ ٪ مخصصة للمأوى والاغطية وحوالي ٢ ٪ فقط للخدمات الصحية واقل من ١ ٪ لشؤون التعليم ، بينما كانت الوكالة تستهلك اكثر من ١٢ ٪ من مصروفاتها كمخصصات للادارة وعلى عملية توزيع الاغاثة (٢٥) .

٢٣ ـ على اعتبار ان ٧٠ ٪ من سكان الضفة الغربية كانوا عام ١٩٤٨ من القرويين ومـن المحتمل ان نسبة القرويين كانت اعلى من ذلك اذ بلغت نسبة سكان المدن الرئيسية (القدس ـ نابلس ـ الخليل) حوالى ٢٥ ٪ فقط من مجموع سكان الضفة .

٢٤ ـ الارقام مشتقة من Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. General Assembly. Supp. No. 16 (A/1905).

٢٥ ـ المصدر السابق صفحة ٣٢ .

وبعبارة اخرى ان ما كانت تصرفه الوكالة على اللاجىء الفلسطيني لا يتجاوز ٨ر٤ سنتات في اليوم الواحد للطعام ، واقل من ربع سنت على الصحة . وفي السنة المالية ١٩٥٢/٥١ قدرت قيمة ما صرفته الوكالة على اللاجىء الواحد بـ ٣١ دولارا و ٤٠ سنتا اي ما يقل عن ٩ سنتات يوميا موزعة على مختلف نشاطات الوكالة (٢٦) . اي ان ما تصرفه الوكالة على الفرد اللاجىء يقل عن ١/٣٠ من معدل دخل الفرد الامريكي في تلك الفترة . كما ان هذا المبلغ (٣٩ دولارا في السنة) يعادل ثمن (١/٨) معدل دخل العامل العربي عام ١٩٤٢ (٩٨ جنيها فلسطينيا في السنة) (٢٧) .

ليس هناك معلومات دقيقة عن عدد اللاجئين الذين تمكنوا من التخفيف من وطأة اوضاعهم المعيشية البائسة بالعمل المأجور . ولكن ما يتوفر من معلومات يؤكد على ان الاغلبية العظمى من الايدي العاملة بين الفلسطينيين اللاجئين كانت تعاني من بطالة كاملة .

يقول تقرير للبنك الدولي للتعمير والتنمية ان اكثر من ٥٠ ٪ من القوة العاملة للاجئين الفلسطينيين في الاردن ككل كانت تعاني عام ١٩٥٤ من بطالة كاملة وان اكثر من ٢٠ ٪ كانت تعاني من بطالة موسمية (٢٨) . وبهذا يمكن الاستنتاج ان ما لا يقل عن ٠٠٠ر١١٠ من القوة العاملة في الضفة الغربية (السكان الاصليون + اللاجئون) كانت تعاني من بطالة كاملة او بطالة موسمية . اي ما يعادل ثلثي (٢/٣) مجموع القوة العاملة في الضفة الغربية (٢٩) .

العمل والاجور في الضفة الغربية عقب النكبة :

كان لا بد لهذا الواقع الجديد من ان يعكس نفسه على سكان الضفة الغربية المعيشية والعمالية . ويتضح هذا من اوضاع المواطنين السكنية . وتشير الاحصاءات الرسمية لعام ١٩٥٢ (٣٠) ان ٢٨ ٪ من مجموع وحدات السكن في الضفة الغربية كانت تتألف من بيوت شعر وخيم ومغاير ومساكن خشبية وطينية . وان ثلث المساكن فقط (٢ر٣٣ ٪) كانت تتمتع بمصدر خاص بالماء (مياه جارية داخل البناء ، او بئر خاص) وان ٢١ ٪ فقط من هذه المساكن كانت تتمتع بمرحاض خاص (خارج او داخل البناء) وان ٦ر٢ ٪ فقط من هذه المساكن كانت تتمتع بانارة كهربائية .

كما عكس هذا الواقع الجديد نفسه على ظروف العمل والعمال في الضفة الغربية

٢٦ – المرجع السابق صفحة ٢٥ .

٢٧ – Anglo - American Committee of Enquiry, Survey of Palestine. Palestine 1946. Vol. III, Table 2. Section 13.

٢٨ – IBRD, The Economic Development of Jordan, Paltimore 1957, P. 443.

٢٩ – هذه الارقام تقريبية ، لغياب ارقام دقيقة عن عدد اللاجئين في الضفة الغربية ولغياب الاحصاءات الدقيقة عن العمالة والبطالة . الا ان الاستنتاجات المبينة اعلاه تبقى قريبة من الواقع وهي على الاغلب تقديرات متحفظة . اما عدد اللاجئين الذين عملوا في مشاريع الوكالة في الاردن فلم يتجاوز ٦٠٠٠ شخص عام ١٩٥٠ انخفض الى اقل من هذا كثيرا عام ١٩٥١ .

٣٠ – الاردن ، تعداد المساكن لعام ١٩٥٢ .

حيث فقد ما لا يقل عن ٣٠ الفا من الايدي العاملة مصدر رزقهم داخل فلسطين المحتلة وفي الضفة الغربية نفسها .

بالاضافة الى هذا فقد تدفق ما لا يقل عن ٦٠ الفا من الايدي العاملة من فلسطين المحتلة الى الضفة الغربية . وكان لا بد لهذا الجيش الاحتياطي من الايدي العاملة من ان يؤدي – في الظروف السائدة بعد النكبة – الى اشتداد بؤس الطبقات الكادحة الفلسطينية . ويشكل مستوى الاجور خير دليل على ما وصلت اليه اوضاع هذه الفئات من سوء .

ويشير الجدول التالي الى التدهور الذي وصلت اليه اوضاع العمال والمستخدمين الفلسطينيين (٣١) .

الضفة الغربية : الاجور (اليومية) للذكور البالغين العاملين في الصناعات غير الزراعية في تشرين الاول ١٩٥٢

المنطقة	معدل الاجر اليومي بالفلس	معدل عدد ايام العمل خلال آخر ١٢ شهرا	الدخل السنوي (بالدينار)
القدس	٢٢١	٢٧٧	٦١
الخليل	١٧٨	٢٧٠	٤٨
نابلس	٢٠٩	٢٣٢	٤٨
المعدل العام للضفتين	٢٢٤	٢٤٢	٥٤

وتبين الاحصائية المشار اليها ان معدل الاجر اليومي وعدد ايام العمل كانت كالتالي (٣٢) :

النشاط الصناعي	معدل الاجر اليومي (بالفلس)	معدل الايام التي عمل بها خلال ١٢ شهرا السابقة	الدخل السنوي
البناء	٢٢٩	١٣٦	٣١
الصناعات الغذائية	٢٣٥	٢٦٤	٦٢
المواصلات	٢٥٩	٢٧٥	٧١
صناعات اخرى	٢٢٧	٢٦٣	٦٠
الحرف	٢٣٥	٢٤٦	٥٨
الخدمات	٢٠٤	٢٦٤	٥٤

وبمقارنة هذه المعدلات بالارقام المتوفرة عن الاجور العمالية لفترة ما قبل ١٩٤٨ يتبين لنا مدى التدهور الذي طرأ على دخل العامل الفلسطيني .

ويعطي الجدول اعلاه صورة اولية عن الانهيار الدراماتيكي الذي طرأ على مستوى النشاطات غير الزراعية .

ويتبين هذا بوضوح من مقارنة (٣٣) بسيطة بين معدل اجور العمال في فلسطين

٣١ – بورتر ، مرجع سابق صفحة ٣٩ .

٣٢ – بورتر ، صفحة ٤٠ .

٣٣ – المصدر Palestine Government General Monthly Bulletin of Current Statistics, January 1948, Jordan, Ministry of Economy 1951 Wages Survey

عام ١٩٤٧ والاجور في الضفة الغربية عام ١٩٥١ . ويوضح الجدول التالي ان الاجور انخفضت الى الثلث او اكثر بين ١٩٤٧ و ١٩٥١ :

الفرع	١٩٤٧ مليمات فلسطينية	١٩٥١ فلسات اردنية
الغذاء	٥٣٥	١٦٠
البناء	٦٤١	٢٥٠
النقل	٧٣٩	١٩٠

ويوضح الجدول التالي مستوى الاجور في النشاطات الاقتصادية المختلفة (غير الزراعية) وما طرأ عليها من انخفاض نتيجة الاحتلال الصهيوني للجزء الاكبر من فلسطين :

الفرع	معدل الاجر اليومي (٣٤) للعامل العربي في فلسطين ١٩٤٧ بالمليم	معدل الاجر اليومي (٣٥) (في القدس تشرين الاول ١٩٥٢) بالفلس
المطاحن	٤٨٠	٢٦٤
المخابز	٢٦٨	٢٠٦
الزيتون والاسمان	٤٠٠	١٨٨
النجارون	٥٠٠	١٨٨
الخياطون	٦٤١	١٩٨
تصليح السيارات	٦٨٣	١٤٢
الصناعات الميكانيكية	٤٠٠	١٥٤

يتضح من الجدول السابق ان الاجور انخفضت الى اكثر من النصف في العديد من مجالات العمل والى حوالي الثلث في مجالات اخرى . هذا عدا عن انخفاض عدد ايام العمل المتوفرة (الاستخدام الناقص) عما كانت عليه في السابق مما قلص كثيرا من دخل العامل السنوي . وينطبق هذا الوضع ايضا على القطاع الزراعي .

فقد كان معدل الاجر اليومي للعمل غير الماهر في منطقة القدس عام ١٩٤٧ يتراوح ما بين ٣٠٠ الى ٥٠٠ مليم خلال فصول الصيف ، انخفض الى نحو ١٨٠ فلسا عام ١٩٥٢ . وفي مسح زراعي بالعينة لـ ٣٢ قرية في المملكة عام ١٩٥٢ تبين ان معدل الاجر للعامل الزراعي في اشد اوقات الحاجة للعمل الزراعي كان يعادل ٢٢٩ فلسا ينخفض الى ١٨٩ فلسا في الاوقات الاعتيادية (٣٦) .

لقد ادى تضخم حجم البطالة في الضفة الغربية واشتداد التزاحم في سوق العمل الى تدني مستوى الاجور في الضفة الغربية عن مثيله في الضفة الشرقية ،

٣٤ – Government of Palestine Monthly Bulletin of Statistics Dec. 1947, pp. 849-850.

٣٥ – بورتر ، مرجع سابق صفحة ٤٠ – ٤٥ .Porter, p. 44

٣٦ – المرجع السابق صفحة ٤٠ – ٥٠ .

وشكل الدافع الرئيسي نحو بداية هجرة اهالي وسكان الضفة الغربية عبر نهر الاردن والى الاقطار العربية .. كما ادى انسلاخ الضفة الغربية عن الجزء المحتل من فلسطين وما رافق هذا من فقدان الاسواق وتمزق شبكة المواصلات التي تربط الضفة الغربية وشرق الاردن بالموانىء الفلسطينية الى ارتفاع تكاليف الاستيراد والتصدير والى خلق نقص في المواد الغذائية (المستوردة والمحلية) مما ادى بدوره الى ارتفاع مفاجىء وملحوظ في تكلفة المعيشة . فالمسافة بين القدس وحيفا لا تزيد عن ١٤٠ كيلومترا ، في حين ان المسافة بين القدس وبيروت (بعد ان احتلت هذه مكانة حيفا) تعادل ٤٤٠ كيلومترا (اي انها اصبحت ثلاثة اضعاف ما كانت عليه) ، كما ان المسافة بين عمان وحيفا والبالغة ٢٥٠ كيلومترا استبدلت بطريق طويلة ٣٣٠ كيلومترا وهي المسافة بين عمان وبيروت . ففي عام ١٩٥٢ بلغت تكاليف النقل من بيروت الى عمان اكثر من ٢ر١ مليون دينار . ورغم ان اضرار هذا الوضع الجديد كانت بالغة وخطيرة في كلا الضفتين الا ان اثره كان اشد حدة في الضفة الغربية . ففي بعض مناطق الحدود ارتفعت المسافة التي تفصل بينها وبين اقرب الموانىء المفتوحة لها من ٤٠ او ٥٠ كم الى ٥٠٠ كم .

لقد عمل كل هذا على رفع كلفة المعيشة . وتشير معطيات الانروا الرسمية من ان مؤشر كلفة المعيشة ارتفع ما بين ١٩٥٠ (سنة الاساس) وكانون الثاني ١٩٥٢ من ١٠٠ الى ١٧٢ (٣٧) .

جـ – الاثار السياسية المباشرة للنكبة على الضفة الغربية :

الاوضاع المختلفة (ديموغرافية ، اقتصادية ، معاشية ..) التي حلت على الضفة الغربية عقب حرب عام ١٩٤٨ كانت بالاساس انعكاسا للتغير الجذري الذي ادخله الوجود الصهيوني وكيانه على الخارطة السياسية في المنطقة .

في الضفة الغربية جاء وقع هذا التكون السياسي الجديد مكثفا ومباشرا على الصعيدين المادي والسياسي . كما جاءت تشكيلات وتجليات الواقع الجديد المختلفة مترابطة ومتشابكة واتسمت علاقاتها بالتفاعل المتبادل والمستمر. فالوضع الديموغرافي الجديد الذي نتج عن خلق الكيان الصهيوني ادى الى ظهور تشكيلات اجتماعية جديدة في الضفة الغربية وخارجها (مخيمات اللجوء) وخلق اوضاعا اقتصادية جديدة كانت اهم مظاهرها في الضفة الغربية انتشار البطالة وتدني الاجور وتزايد الضغط السكاني على الاراضي الزراعية مما اوجد بالتالي ظروفا مناسبة لبدء عملية هجرة واسعة عبر نهر الاردن الى الضفة الشرقية ودول النفط العربية ، كما سهل الطريق امام النظام الهاشمي لضم الضفة الغربية .

كان لاقتلاع الضفة عن باقي الاراضي الفلسطينية (فلسطين المحتلة وغزه) التي ارتبطت معها بعلاقات متشعبة – اقتصادية ، سياسية ، تجارية ، وبشرية كجزء من كيان اقتصادي وسياسي بشري متبلور وضمها الى شرق الاردن ضمن اطار المملكة

٣٧ – Cited by Harris, G.L.; Jordan, its People; its Society; its Culture. New Haven 1958, p. 129.

الاردنية الاثر السياسي الاكبر على حياة وتطور الضفة . فقد اوجد هذا تغيرا حاسما على نمط علاقاتها وطبيعة تطورها السابق (كجزء من فلسطين) وادخلها – عنوة – في تركيبة اقتصادية – سياسية جديدة اخذت تتبلور باتجاه قيام علاقات اقليمية غير متكافئة (اقتصادية وسياسية) : فحجم الضفة الغربية البشري (اكثر عددا من الضفة الشرقية) والاقتصادي (علاقات ووسائل انتاج اكثر تطورا) كان يؤهلها انذاك لان تكون الثقل الرئيسي في العلاقة الجديدة بين الضفتين . ويجدر بنا قبل التطرق الى طبيعة هذه العلاقة الجديدة ان نلقي نظرة سريعة على علاقة فلسطين بشرق الاردن قبل حرب عام ١٩٤٨ .

العلاقة بين فلسطين وشرق الاردن قبل قيام الكيان الاسرائيلي :

ارتبطت المنطقة التي اصبحت تعرف بعد العهد العثماني بمحمية شرق الاردن (تحولت الى مملكة عام ١٩٤٦) ثم بالضفة الشرقية بعد ضم الضفة الغربية اليها عام ١٩٥٠ ... ارتبطت هذه المنطقة بعلاقات تاريخية واقتصادية متعددة الجوانب بالاراضي الفلسطينية ، ويكفي للتدليل على هذا ، التذكير ببعض الحقائق التاريخية والظواهر الاقتصادية والسياسية : ففي اواخر العهد العثماني كانت منطقة غور الاردن الشمالية تابعة لقائمقامية طبريا وكان قضاء البلقاء تابعا لمتصرفية نابلس (حتى عام ١٩٠٥) واما العقبة فكانت تعتبر تارة في الحجاز وتارة اخرى في سوريا وتارة ثالثة في مصر .

وعلى الصعيد الاقتصادي كانت العلاقات الاقتصادية القائمة بين فلسطين وشرق الاردن ذات اهمية كبيرة . فقد ادى وجود فارق في التطور الاقتصادي بين المنطقتين واعتماد شرق الاردن بشكل كلي على الزراعة البدائية وتربية المواشي الى استقطاب عدد كبير من الايدي العاملة من اهالي شرق الاردن الى فلسطين للعمل الموسمي في بيارات البرتقال وبناء الطرق وفي المدن الفلسطينية مثل حيفا والقدس .

فعلى سبيل المثال كان اغلب العرب الذين دخلوا فلسطين « للعمل » عام ١٩٣٧ (نحو ٣٢ الفا) من شرق الاردن (٣٨) . وفي عام ١٩٣٨ قدر عدد سكان شرقي الاردن (حسب احصاء متصرفي الالوية) بـ ٢١٤ر٣٠٠ نسمة (٣٩) .

وفي بلد مثل شرق الاردن تتراوح نسبة القوة العاملة من مجموع السكان ما بين ٢٠ الى ٢٥ ٪ مما يعني ان عدد الايدي العاملة في شرق الاردن كان يتراوح في منتصف الثلاثينات ما بين ٦٠ – ٧٥ الفا . ولما كان عدد العاملين في فلسطين من اهالي شرق الاردن يقدر في تلك الفترة بنحو ٣٠ الف نسمة ، نستنتج ان فلسطين كانت تستوعب (ولو بشكل موسمي) اكثر من ثلث القوة العاملة شرق الاردنية . وتعزز الدراسات

٣٨ – Palestine Blue Book 1937.

٣٩ – منيب الماضي . تاريخ الاردن في القرن العشرين . كانون الاول ١٩٥٩ صفحة ٤٤٨ . وهذا يقارب التقديرات المعتمدة على مصادر اخرى : فقد قدر عدد سكان شرقي الاردن بـ ٣٤٠ الف نسمة عام ١٩٤٣ . راجع كذلك
A. Konikoff, Transjordan, an Economic Survey. Jerusalem 1946, p. 18.

الميدانية هذا الاستنتاج . ففي دراسة لقرية شرق اردنية (منطقة عجلون) تبين ان ٤٩ ٪ من ارباب العائلات فيها قاموا بالعمل في فلسطين (في فترة الانتداب) مرة واحدة على الاقل . واغلبهم زاولوا العمل هناك عدة فترات مختلفة (٤٠) .

بالاضافة الى فرص العمل التي وفرتها فلسطين للايدي العاملة شرق الاردنية كان الجزء الاكبر من صادرات شرق الاردن يباع في اسواق فلسطين (حبوب ومواشي) او يصدر الى الخارج عبر الموانىء الفلسطينية ، كما يبين الجدول التالي (٤١) :

السنة	مجموع صادرات شرقي الاردن (بآلاف الجنيهات الفلسطينية)	نسبة صادرات شرقي الاردن الى فلسطين وغيرها
١٩٣٧	٥١١	٪ ٧٩
١٩٣٩	٥١٧	٪ ٩٢ر٢
١٩٤١	٥٩٠	٪ ٩٨ر٠
١٩٤٣	١٩٨٨	٪ ٩٩ر٥
١٩٤٥	٢٠٤٩	٪ ٧٧ر٥
١٩٤٧	٥٠٦	٪ ٩٠ر٨
١٩٤٨	٧٢٨	٪ ٧٧ر٢

علاوة على اعتماد شرق الاردن على فلسطين في تصريف صادراتها فقد كانت فلسطين المصدر الرئيسي لواردات الضفة الشرقية . كما يبين الجدول التالي (٤٢) :

السنة	مجموع واردات شرق الاردن (بالجنيهات الفلسطينية)	الواردات المباشرة من فلسطين (بالجنيهات الفلسطينية)	الواردات المعاد تصديرها من فلسطين (بالجنيهات الفلسطينية)
١٩٣٧	١ر٠٤٩ر٧٥٦	٦٠ر٣٩٠	٢٠٠ر٦٨٣
١٩٤٠	١ر٦٧٢ر٣٩٢	١٥٤ر٥٧٦	٣٠٣ر٤٨٦
١٩٤٢	٢ر٠٨٣ر٢١٥	٢٧٩ر٦٤٠	٢٥٤ر٨٥٨
١٩٤٤	٢ر٩٨٦ر٢٩٦	٦٨٩ر٢٢٩	٢٤٨ر٩٩٤

اي ان حوالي ثلث (١/٣) واردات الاردن كانت تأتي قبل ١٩٤٨ من فلسطين .

لم تنحصر العلاقات القائمة بين شرق الاردن وفلسطين في المجال الاقتصادي فقط (السوق ، العمل ، التبادل التجاري) بل برزت كذلك في التضامن الذي ابدته الحركة الوطنية في شرق الاردن ضد وعد بلفور وقدمت قيادته الوطنية (آب ١٩٢٠) احتجاجا الى الجنرال بولز الحاكم العسكري العام في فلسطين نددت فيه بالخطر الصهيوني واكدت عزم الشعب الاردني على الاشتراك مع اهالي فلسطين في مقاومة الاستعمار الصهيوني (٤٣) . وفي فترة الثلاثينات ثار سكان الاردن فتظاهروا واعلنوا

٤٠ – R. T. Antoun, Arab Village, London 1972, p. 27.

٤١ – بورتر ، **مرجع سابق** ، ص ٦ – ٧ .

٤٢ – الارقام مشتقة من A. Konikoff, Transjordan, an Economic Survey. Jerusalem 1946, pp. 65-67.

٤٣ – راجع كتاب منيب الماضي . المرجع السابق ص ٤٥٣ – ٤٥٧ .

الاضراب تضامنا مع ثورة الشعب العربي الفلسطيني ضد الاستعمار البريطاني والاستيطان الصهيوني . ففي عام ١٩٣٣ هاجم المتظاهرون في عمان الضباط والمستشارين البريطانيين وقائد الجيش ، وحكم على عدد منهم بالسجن والنفي والابعاد. وعلى اثر اعلان الاضراب العام في فلسطين عام ١٩٣٦ احتجاجا على السياسة الاستعمارية تضامن شعب شرق الاردن مع الشعب الفلسطيني بالاضراب وجمع التبرعات وعقد المؤتمرات واصدار البيانات منددا بسياسة القمع والاستيطان الاستعماري ومعلنا استعداده للمساهمة في الكفاح المسلح والنضال المشترك . كما اضربت مدن شرق الاردن في العديد من المرات . ولعب طلاب المدارس الثانوية في السلط وعمان واربد والكرك دورا بارزا في تلك المظاهرات والاضرابات وعوقب بعضهم بالطرد والابعاد وفرض الاقامة الجبرية . كما جمع الاهالي التبرعات لمساعدة الحركة الوطنية الفلسطينية وامدوها بالاسلحة والتحق عدد منهم في صفوف الثوار الفلسطينيين واستشهد بعضهم .

لم يكن لما اصبح يسمى « بالضفة الغربية » سابقا اي كيان سياسي ذاتي ولم تتمتع بتكوين اقتصادي مستقل ومنفصل عن المنطقة المحيطة بها ، وبالتالي لم يكن امام الضفة الغربية – بعد ان مزق الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٤٨ علاقاتها المتعددة الجوانب والمتشابكة مع بقية الارض الفلسطينية – سوى البحث عن منفذ جغرافي اقتصادي جديد .

وكان من الطبيعي وبسبب الامتداد الجغرافي والعلاقات الاقتصادية والبشرية القائمة ان تتجه نحو شرقي الاردن . هذا بالرغم من كون الكيان السياسي القائم هناك كيانا مستعمرا أوجده الاستعمار البريطاني لخدمة اهدافه الاستراتيجية في المنطقة .

والواقع ، كما سنبين فيما بعد ، ان هذا الكيان الاردني كان اقل حظا من ناحية تطور القوى الانتاجية من الضفة الغربية . وكما سنرى بالتفصيل فيما بعد فان اثار هذا الوضع الاقتصادي (في الضفتين) عكست نفسها بقوة على الصعيد السياسي . فضعف القاعدة الاقتصادية وتخلف وسائل الانتاج في كلا الضفتين من جهة وغياب التوجه نحو تقنين وتطوير الاقتصاد الوطني من جهة ثانية وخضوع الضفتين للسيطرة الاستعمارية البريطانية من جهة ثالثة عمقت من تبعية الكيان الجديد الموسع (الضفتين) الاقتصادية والسياسية للامبريالية .

وهكذا وجدت الضفة الغربية نفسها امام وضع محدد . فالحركة الوطنية باتت بعد النكبة مفتتة وقيادتها التاريخية باتت معزولة وغير قادرة على استقطاب الجماهير الفلسطينية .

وامام هذا الوضع سارعت برجوازية وزعامة الضفة الغربية (كبار ملاك الاراضي – كبار التجار والمصدرين والمستوردين ..) والتي باتت تبحث عن قنوات جديدة لضمان مصالحهم الطبقية ، الى عقد مؤتمر اريحا الشهير (بتاريخ كانون الاول ١٩٤٨) تحت زعامة محمد الجعبري واعلنوا مبايعة عبدالله «ملكا على فلسطين كلها». وهنا سارع النظام الهاشمي الى وضع هذه المبايعة موضع التنفيذ الفوري فقام بعقد

وزارة جديدة ضمت ثلاثة وزراء من الوجهاء الفلسطينيين واحدث حقيبة وزارية جديدة باسم (وزارة اللاجئين) ، وهكذا اصبحت الضفة الغربية بعد نيسان ١٩٥٠ ملحقة (سياسيا وتشريعيا وتنفيذيا) بالكيان الهاشمي .

ولتمرير عملية الضم الالحاقية هذه جماهيريا لجأ زعماء الضفة الغربية ووجهاؤها الى الدعاية لها على اساس انها خطوة وحدوية لن تقتصر على الضفتين فقط . ولهذا تضمن البيان الذي صدر عن المؤتمر بندا ينص على ضرورة الوحدة القومية الشاملة ، واعتبار توحيد فلسطين مع شرقي الاردن مقدمة لوحدة عربية حقيقية .

كما تفسر ظروف الحاق الضفة الغربية بالكيان الهاشمي السهولة النسبية التي تمت بها عملية الالحاق هذه ، اذ لم يطرح امام الجماهير الفلسطينية بديل آخر . اما اعلان القيادة التاريخية للشعب الفلسطيني عن « حكومة عموم فلسطين » في غزه فلم يشكل بديلا جديا قادرا على احباط طموح النظام الهاشمي . كما انها تفسر جزئيا العديد من الظواهر والتطورات اللاحقة والتي عبرت عنها الهجرة الواسعة من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية (التي تحولت بفعل هذه الهجرة وما نتج عنها الى مجتمع فلسطيني – شرق اردني) . كما يفسر وقوع الضفة الغربية بين اسرائيل من جهة والنظام الهاشمي من جهة اخرى عدم ظهور حركة انفصالية فلسطينية في الضفة الغربية طوال فترة الحكم الهاشمي (والذي استمر ١٧ عاما) عليها . هذا بالرغم من الطبيعة القسرية والسلطوية التي حكمت « وحدة الضفتين » ، ورغم التمييز الاقليمي الصارخ الذي مارسه النظام الهاشمي فقد انصب جهد الحركة الوطنية الاردنية – الفلسطينية الاكبر في محاولة اسقاط النظام الهاشمي وخلق نظام وطني ديموقراطي ذات توجه وحدوي حقيقي .

فقد تعاملت الحركة الوطنية الاردنية من ابناء الضفتين مع الواقع الجديد باعتباره واقعا اردنيا – فلسطينيا مشتركا ومتداخلا وليس على اساس واقع شرقي اردني منفصل او فلسطيني مستقل ، ومن هنا جاء تركيز الاحزاب والحركات الوطنية الاردنية في برامجها السياسية على الحريات الديموقراطية وضرورة انجاز الوحدة العربية .

كما حددت التركيبة الاقتصادية والواقع المادي للكيان السياسي الجديد اشكال اهداف النضال السياسي لشعب الضفتين (التخلص من الوصاية والامبريالية ، تنمية البلاد اقتصاديا ، التوجه نحو الوحدة العربية وتقوية العلاقات الاقتصادية مع الاقطار العربية) كما حددت التركيبة نفسها بقدرتها الانتاجية المتدنية وسوقها الضيق وقلة مواردها الطبيعية وضعف بنيانها الاقتصادي نوعية العلاقة القائمة مع الامبريالية (التبعية المطلقة) . وبالمقابل فان هذا الوضع التبعي للكيان الاردني كان له الاثر الاكبر في بلورة البنية المادية – الاقتصادية لهذا الكيان وفي ابقاء النظام الهاشمي ضمن الفلك الامبريالي . فالعلاقة بين الامبريالية والاردن لم تقم (بشكل رئيسي) على الاستغلال الاقتصادي ونهب الثروات الطبيعية . فالاردن لا يملك موارد طبيعية كبيرة تطمع الامبريالية في استغلالها ولا يشكل سوقا واسعا لبضائعها ، ورغم توفر الايدي

العاملة الرخيصة في الاردن منذ بداية الخمسينات فان الدول الامبريالية لم تجد ما يغريها لاستثمار رؤوس اموالها في مشاريع صناعية داخل الاردن لاستثمار هذه الايدي العاملة الرخيصة لما سيترتب على هذا من تغير للتركيبة الاقتصادية في البلد (خلق طبقة عاملة واسعة ، رفع القدرة الانتاجية ، خلق رأسمال مادي وبشري) ولما يبشر به هذا التغير على الصعيد السياسي .

فاهتمام الامبريالية (البريطانية والامريكية) بالاردن كان في أساسه اهتماما استراتيجيا وليس اقتصاديا ، ارتبط باستراتيجية الامبريالية وعلاقاتها بالمنطقة العربية لكون هذه المنطقة تتمتع بمادة اولية ذات اهمية رئيسية لصناعات الدول الرأسمالية تسيطر عليها شركات النفط الغربية ولكون المنطقة العربية تشكل سوقا واسعا (بسبب عائدات النفط وحجم المنطقة البشري) للبضائع الغربية . الا ان دور الاردن الخاص تحدد ـ ضمن هذه الاستراتيجية ـ في تأمين الاستقرار والهدوء على الحدود الاسرائيلية عن طريق القيام بقمع الحركة الوطنية الفلسطينية والاردنية .

ومن هنا تبلورت الخطوة الاولى التي قام بها الاستعمار البريطاني في شرق الاردن في خلق المؤسسة العسكرية (بامداد النظام الهاشمي بوسائل قمع متطورة كثيرا عن مستوى تطور القوى المنتجة في البلد) . ومن هنا ايضا جاء تركيز الدعم الامبريالي على تنمية وتطوير هذه المؤسسة القمعية بعد ضم الضفة الغربية وتشتت الشعب الفلسطيني بشكل يفوق كثيرا قدرات الاردن الاقتصادية .. كما سنرى في الفصل التالي .

الاثار المباشرة للنكبة على البنية الاجتماعية في الضفة الغربية :

مقـــدمة :

ادى تدمير البنية الاقتصادية لاغلبية الشعب الفلسطيني وتشرده الى تغير التركيبة الاجتماعية ـ الطبقية للشعب الفلسطيني بأكمله . فقد حولت النكبة المجتمع الفلسطيني (بكل ما تعنيه كلمة « مجتمعمتكامل » من وجود اقتصاد مترابط ومستقل نسبيا وكيان سياسي مجدد الهوية ..) الى تجمعات متفرقة وممزقة جغرافيا تعيش اوضاعا سياسية واقتصادية متباينة (الضفة الغربية، غزه ، شرقي الاردن، التجمعات الفلسطينية في لبنان ، وسوريا ..) .

كما شملت تأثيرات ونتائج فقدان الشعب الفلسطيني لوسائل انتاجه (ان استثنينا اهالي الضفة الغربية وغزه الاصليين) جميع طبقات وفئات الشعب الفلسطيني . ولعل الاثر الاكبر الذي نتج عن التشرد وقع على فئات الفلاحين والعمال التي فقدت ـ بفقدان الارض ووسائل الانتاج الاخرى ـ مصدر رزقها ووسيلة عملها، واجبرت على التحول الى مجموعات متفرقة من اللاجئين يعيش قسم كبير منها على هوامش الانتاج .

لقد شكل سكان الريف بمختلف فئاتهم نحو ٨٠ ٪ من فئات اللاجئين علما بأن سكان الريف الفلسطينيين شكلوا قبل النكبة ٦٦ ٪ من مجموع سكان فلسطين

العرب (٤٤) . فلم يفقد الملاكون منهم اراضيهم (وسيلة الانتاج الاولى) فحسب بل فقدوا ايضا علاقاتهم الانتاجية وتشكيلاتهم المجتمعية المختلفة (نقابية ـ سياسية ـ قرابية) . ورغم وجود ملكيات واقطاعيات واسعة في فلسطين (وخاصة في مناطق الساحل والجليل) الا ان اغلبية الحيازات (عدديا) كانت من النمط الصغير او المتوسط . كما يبين الجدول التالي (الذي اعتمد على احصائية لـ ٣٢٢ قرية فلسطينية عربية عام ١٩٣٦) .

تركيبة ملكية الاراضي في فلسطين عام ١٩٣٦ (٤٥)

الحجم	عدد الحيازات	نسبة الحيازات	نسبة المساحة
اقل من ١٠٠ دونم	٦٥٩٣٣	٩١ر٨ ٪	٣٦ر٧ ٪
من ١٠٠ ـ ١٠٠٠ دونم	٥٧٠٦	٨ر٠ ٪	٣٥ر٨ ٪
من ١٠٠٠ ـ ٥٠٠٠ دونم	١٥٠	٠ر٢ ٪	٢٧ر٥ ٪
اكثر من ٥٠٠٠ دونم	١٣	٠ر٠١ ٪	١٩ر٢ ٪

واذا استثنينا اهالي الضفة الغربية وغزه والاقلية العربية المحتلة عام ١٩٤٨ فان ما تبقى (الجزء الاكبر) من الفلاحين الفلسطينيين اصبحوا بفقدانهم الارض والعمل لاجئين ، اغلبيتهم العظمى من المعدمين ، اعتمد الجزء الاكبر منهم على العمل الجزئي والموسمي وتصدير العمل (فيما بعد) للخارج وعلى « اعانة » وكالة الغوث الشحيحة. ولعل التقديرات التالية لاوضاع اللاجئين المهنية في بداية الخمسينات تعطي صورة تقريبية عن اوضاعهم بعد فترة قصيرة من اللجوء .

اللاجئون العاملون في الاردن عام ١٩٥٣ (٤٦)

نوع العمل	تقدير اصحاب العمل	تقدير موظفو الانروا
يعمل لنفسه	٣٠٠٠	ـ
غير مسجل مع الانروا	ـ	٥٠٠٠
مستخدمون دائمون	١٠٤٠٠	١٠٠٠٠
عمل جزئي (خارج الزراعة)	١٥٩٠٠	١٥٠٠٠
عمل زراعي موسمي	٥٠٤٠٠	٤١٠٠٠
المجموع	(حوالي) ٨٠٠٠٠	٧١٠٠٠

٤٤ ـ محمد يونس الحسيني ، التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية . القدس ١٩٤٦ صفحة ١٦٦ .

٤٥ ـ Anglo-American Committee of Enquiry. Survey of Palestine, Government of Palestine 1946, Vol. III.

٤٦ ـ IBRD, The Economic Development of Jordan 1957 Annex II, p. 442.

كان عدد اللاجئين ـ حسب ارقام وكالة الغوث لعام ١٩٥٣ يعادل (٤٧٥٦٢٠) راجع United Nations, Annual Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. General Assembly. Supplement No. 12 (A 12470), New York 1953, p. 5.

وعلى اعتبار ان نسبة القوى العاملة كانت تشكل في بداية الخمسينات حوالي ٢٥ ٪ من مجموع الشعب الفلسطيني ، نستنتج ان عدد الايدي العاملة المتوفرة بين اللاجئين الفلسطينيين في الاردن يقارب (١٢٠,٠٠٠) . وهذا يعني ان نسبة البطالة الكاملة كانت بين اللاجئين الفلسطينيين في الضفتين أعلى من ٣٣ ٪ . واذا أضفنا الى هذا الرقم المشتغلين في العمل الموسمي والجزئي ترتفع نسبة البطالة (بانواعها) الى اكثر من ٨٥ ٪ ، فبالنسبة للاغلبية الساحقة من اللاجئين الفلسطينيين ادى فقدان الارض الى فقدان العمل والى تغير طبيعة العمل في حالة توفره . وان قارنا بين التوزع المهني للسكان الفلسطينيين عام ١٩٣١ والنوع المهني للعاملين من اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٥١ تبين مدى التحول الذي طرأ على المواقع الانتاجية للشعب الفلسطيني :

	١٩٣١ (٤٧)	١٩٥١ (٤٨)	
الزراعة	٥٩ ٪	٣٩ر٩ ٪	الزراعة
الصناعة	١١ر٩ ٪	٣٣ر١٩ ٪	الصناعة والبناء
المواصلات والنقل	٦ ٪	٢١ر٤ ٪	المواصلات والنقل
التجارة	٨ر٤ ٪	٢٦ر٧ ٪	التجارة
الادارة	١ر٣ ٪	١٣ر٣ ٪	الادارة
المهن الحرة	٢ر٣ ٪	٣٦ر٣ ٪	الخدمات المباشرة (مهنية، وقائية، طبية)
الخدمات الخاصة	٣ر٢ ٪	٧٠ر١ ٪	الخدمات الاخرى غير المنتجة
متفرقات	٦ر٩ ٪	٢٥ر٧ ٪	متفرقات (اصحاب املاك ، طلاب)

الا ان هذه الارقام لا تعطي صورة وافية عن التحولات التي جرت لان ارقام ١٩٥١ لا تشمل سوى العاملين فعلا من اللاجئين وهم لا يشكلون ـ كما بينا ـ سوى جزء ضئيل من مجموع القوة الفلسطينية القادرة على العمل وبالتالي فان النسب الحقيقية للعاملين في الزراعة والصناعة تقل بكثير عما كانت عليه قبل وقوع الاقتلاع والتشريد . فقد سبب هذا الاقتلاع عزل جزء كبير من القوة العاملة الفلسطينية عن عملية الانتاج المادي ، وغير في طبيعة علاقات الانتاج القائمة في السابق اذ اصبح الفلاحون المتوسطون والصغار (ان استثنينا اهالي الضفة الغربية وغزه ممن لم يفقدوا اراضيهم) والعمال الزراعيون الدائمون عمالا زراعيين موسميين ، هذا في حالة توفر عمل لهم . وتشير المعطيات الرسمية لعام ١٩٣١ ان الفلاحين الاعتياديين (من اصحاب الاراضي والعاملين فيها) شكلوا ٦٦ ٪ من مجموع العاملين في الزراعة (من الذكور) . وشكل العمال الزراعيون حوالي ٢٩ ٪ من مجموع العاملين في القطاع الزراعي ، بينما شكل ملاك الاراضي المعتمدين على الدخل من تأجير اراضيهم ٤ ٪ من مجموع المعتمدين على الزراعة (٤٩) .

٤٧ – Census of Palestine 1931, Vol. II, Alexandria 1933.
٤٨ – UNRWAPR Statistical Bulletin May 1950 — June 1951, p. 70.
٤٩ – Census of Palestine 1931, Vol. II, Table XVII.

لقد حولت النكبة الفلاح الفلسطيني من فلاح يعمل في ارضه او يستأجر ارض غيره الى عامل زراعي موسمي لا يربطه بالارض سوى علاقة موسمية غير مستقرة او الى شخص عاطل عن العمل والانتاج كليا .

ان الاستثناء الرئيسي (عدا اهالي غزه من الفلاحين والذين لا يشكلون سوى نسبة صغيرة من فلاحي فلسطين) لهذه العملية هو فلاحو الضفة الغربية الذين لم يفقدوا اراضيهم (عدا قرى الحدود) نتيجة الاحتلال الاسرائيلي .

ومن هنا تأتي اهمية الاحتلال الذي وقع على الضفة الغربية وقطاع غزه عام ١٩٦٧ والذي حاول كما سنرى في الفصل الرابع اكمال عملية تهميش الشعب الفلسطيني وتعطيل طاقاته الانتاجية ولكن بطرق واساليب جديدة فرضتها الظروف التي نتجت عن حرب حزيران ١٩٦٧ .

د ـ الآثار المباشرة للنكبة على الطبقات الاجتماعية في الضفة الغربية :

لا شك ان المصالح المباشرة للجزء الاكبر من فئات كبار التجار في الضفة الغربية تأثرت تأثرا سلبيا نتيجة ضياع فلسطين . فقد وجدت فئات المصدرين والمستوردين نفسها بعيدة عن المرافق العامة السابقة في فلسطين المحتلة (موانىء ، طرق ، وسائل اتصال ..) التي كانت تؤمن لها عمليات تخزين وتفريغ وشحن المواد والبضائع المصدرة والمستوردة .

الا ان هذه الفئات سرعان ما استعادت توازنها واتجهت اما نحو توظيف رؤوس اموالها في الضفة الشرقية وفي مدينة عمان بشكل خاص او الى الاستيراد والتصدير عن طريق الاردن . كما اصبح افراد منها وكلاء الشركات اجنبية بينما تحول اخرون نحو التجارة الداخلية واقامة المشاغل والصناعات الاستهلاكية الخفيفة .

وتشير الجريدة الرسمية للاردن الى اغلبية الشركات العادية المسجلة في الضفة الغربية عام ١٩٥١/٥٠ كانت شركات استيراد وتصدير وشركات تجارة الجملة والقومسيون، فمن مجموع نحو ٩٠ شركة مسجلة في الضفة الغربية عام ١٩٥١/١٩٥٠ كان عدد شركات الاستيراد والتصدير وتجارة الجملة والقومسيون يعادل ٣٨ شركة . اما شركات التجارة الداخلية (تجارة عمومية، مواد بناء ، واقمشة، لوازم السيارات، والجلود ..) فبلغ عددها ٢١ شركة . وبلغ عدد الشركات الصناعية (معامل ورق ، مطاحن حبوب ، احذية ،مصنوعات خشبية ، مكرونه ، وصابون ، مشروبات روحية، حلويات ، نسيج ، والبسة ، وصناعات زراعية خفيفة) نحو ١٨ شركة . اما الشركات المساهمة فبلغ عددها شركتين احداهما في نابلس (الزيوت) والاخرى في القدس (الطباعة والنشر) ، كما بلغ عدد وكالات الشركات الاجنبية خمس وكالات (٥٠) .

كما فقد قسم اخر من اصحاب رؤوس الاموال في الضفة الغربية املاكه العقارية

٥٠ ـ المصدر : الاردن ، الجريدة الرسمية ١٦ كانون الاول ١٩٥١ (ملحق رقم ١ للعدد ١٠٩١) وعدد ١ تشرين الاول ١٩٥١ ملحق رقم ٢ للعدد رقم ١٠٨٣) .

واستثماراته في المشاريـع المختلفـة في فلسطين المحتلة . وفقد قسم غير ضئيل مـن الموظفين واصحاب المهـن الحرة (البرجوازية الصغيرة الجديدة) وظائفـه واعمـاله وخاصة العاملين في الدوائر الرسمية والشركات التجارية والبنوك (الخ) . الا ان هذه الفئات سرعان ما وجدت اعمالا بديلة اما في الضفة الغربية نفسها او في شرقي الاردن (خاصة بعد توسيع جهاز الدولة) او في الدول العربية المجاورة .

ولا شك ان فئات الطبقة العاملة (وخاصة العاملين فـي المشـاريع الصناعية والانشائية) كانت اشد الطبقات الاجتماعية تضررا من جراء تأسيس الدولة الصهيونية. وهذا يرجع لسببين رئيسيين :

يعود الاول كما اشرنا سابقا الى فقدان عدد كبير من العمال العرب مـن اهالي الضفة الغربية اعمالهم في فلسطين المحتلة ويرجع السبب الثاني الى التقلص الشديد الذي طرأ على سوق العمل بعد الاحتلال . فقد شكل الجزء المحتل من فلسطين مركز الثقل من ناحية تطور العلاقات الرأسمالية في الزراعة والصناعة وبالتالي شكل المركز الاول والرئيسي لاستقطاب الايدي العاملة الفلسطينية . ويدلل على هذا النمو السريع لسكان المدن العرب في فلسطين المحتلة قبل عام ١٩٤٨ وخاصة القدس ويافا وحيفا بسبب الهجرة من الريف ومن المناطق الاخرى التي لم تتغلغل فيها العلاقات الرأسمالية بنفس الوتيرة .

ويبين الجدول التالي ان سكان مدينة حيفا العرب تضاعفوا ثلاث مرات ما بين ١٩٢٢ و ١٩٤٥ وازداد سكان مدينة القدس ٢١٤ ٪ ومدينة يافا ٢٤٤ ٪ فـي الفترة نفسهـا .

عدد سكان المدن الفلسطينية العرب (٥١)

	١٩٢٢	١٩٣١	١٩٤٥
القدس	٢٨١١٢	٣٩٢٢٩	٥٩٩٨٠
حيفا	١٨٢٤٠	٣٤١٤٨	٦١٥١٠
يافا	٢٧٤٢٩	٤٤٦٣٨	٦٦٢٨٠

ويدلل على نفس الظاهرة بروز ما يسمى « الصفيح » وأكواخ « التنك » حول المدن الفلسطينية الرئيسية . وتشير بعض الاحصائيات الى ان عـدد سكان اكـواخ الصفيح في يافا وحيفا والقدس وصل عام ١٩٤٥ الى اكثر من ١١٠ الف نسمة . كما وقدر عدد العمال العرب العاملين بالصناعة بجميع انواعها (ومن ضمنهم عمال السكك الحديدية ومصافي البترول في حيفا) بمائة الف عامل تقريبا (حوالي ٢٠ الفا منهم منظمين نقابيا) (٥٢) .

٥١ ـ ارقام ١٩٢٢ و ١٩٣١ مشتقة من التعداد السكاني ، وارقام ١٩٤٥ من كتاب
Sami Hadawi, Palestine : Loss of A Heritage 1963. Appendix, p. 129.

٥٢ ـ محمد يونس الحسيني ، التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربيـة . القـدس ١٩٤٦ . صفحة ١٤١ .

وبالرغم من ان فئات متعددة من الطبقة الوسطى فقدت اعمالها ووسائل معيشتها بعد الاحتلال الصهيوني الا انها لم تعان بنفس الحدة التي عانت منها الفئات العمالية لانها لم تفقد قدرتها على المنافسة في سوق العمل بسبب اوضاعها الطبقية المتميزة (مؤهلاتها العملية والمهنية وقدراتها التنظيمية وعلاقاتها الواسعة ...) وبقاء فرص العمل مفتوحة امامها نسبيا وخاصة بعـد التطور اللاحق (بدايـة مـن منتصف الخمسينات) لاقتصاديات الدول العربية النفطية وتطـور قطـاع الخدمات فيها (مشاريع عمران واسكان تعليم صحة) . فاغلبية هـذه الفئات اما بقيت فـي مدن الضفة الغربية او انتقلت مع فئات البرجوازية الوسطى في فلسطين المحتلة الى المدن العربية المجاورة (في الضفة الشرقية ، لبنان ، سوريا ..) وتمكنت في خـلال فترة وجيزة من استعادة مواقعها الطبقية السابقة والاندماج النسبي في مجتمع المدن ، في حين اجبرت الفئات الاخرى من اللاجئين على البقاء بعيدا عـن علاقاتها الانتاجيـة السابقـة .

وجدت الفئات العمالية المختلفة في الضفة الغربية وخاصة الفئات التي كانت تعمل في مدن فلسطين المحتلة تعيش اوضاعا اجتماعية واقتصادية في غـاية البؤس والحرمان . فقد فقد جزء منها العمل في فلسطين المحتلة بدون ان يجـد بديلا او متنفسا في سوق عمل الضفة الغربية الضيق . هذا من جهة .. ومن جهة اخرى فقد ادى تدفق اللاجئين من مناطق مختلفة من فلسطين المحتلة (٥٣) الى الضفة الغربية الى ازدياد البطالة بشكل ادى الى انخفاض اجور العمال الى مستويات الحدود الدنيا من الكفاف كما بينا سابقا . كما ادى هذا التدفق المفاجيء للايدي العاملة على سوق عمل محدود وضيق الى فرض شروط عمل مجحفة وقاسية على العمال والى ابقـاء نسبة كبيرة منها عاطلة عن العمل .

ولعل اقل فئات الضفة الغربية تضررا (بشكل مباشر وملموس) كانت فئـات اصحاب الاملاك الكبيرة (زراعية ، عقارية ، واصحاب الصناعات التقليدية) التي لم تفقد املاك واستثمارات في فلسطين المحتلة والتي اعتمدت ـ فـي حـالة كونها برجوازية منتجة ـ على تسويق بضائعها في الاسواق العربية (كصناعة الصابون في نابلس ، والزجاج والجلود في الخليل والصناعات الخزفية والخشبية ـ لحد مـا ـ في منطقة بيت لحم ..) .

كما وجد ملاك الاراضي الكبار في الضفة الغربية انفسهم في وضع افضل مما

٥٣ ـ نسبة كبيرة من لاجئي الضفة الغربية نزحوا لها من يافا والرملة (وتتراوح هذه النسبة من ١٣ ٪ من لاجئي منطقة بيت لحم الى ٥٤ ٪ من لاجئي منطقة اريحا وترتفع الى ٧٨ ٪ مـن لاجئي منطقـة رام الله) . وشكل لاجئو حيفا ٣٨ ٪ من اللاجئين في منطقة نابلس ، وشكل النازحون من منطقـة القدس ورام الله اغلبية اللاجئين في القدس وبيت لحم (اكثر من ٧٠ ٪) كما شكل النازحون من منطقة الخليل المحتلة الجزء الاكبر (حوالى ٤٠ ٪) من اللاجئين في الخليل . كما شكل النازحون من مناطق طولكرم ونابلس وجنين حوالى ٢٠ ٪ من اللاجئين في هذه المناطق ولم يشكل النازحون من منطقة الخليل الا نسبة ضئيلة من اللاجئين الى الضفة الغربية . راجع
UNRWAPR — Statistical Bulletin May 1950 — June 1951, Table No. 4.

مضى بسبب تزايد الحاجة الى المنتجات الزراعية بعد ضياع الجزء الاكبر من الاراضي الزراعية الفلسطينية من جهة وبسبب توفر اعداد كبيرة من الايدي العاملة الرخيصة بعد نزوح عدد كبير من اللاجئين الى الضفة وخاصة وان اغلبية هذه الايدي العاملة كانت من الفلاحين والعمال الزراعيين المتمرسين على العمل الزراعي . ويبدو ان هذا الوضع شجع بعض ملاك الاراضي على الاستثمار في الزراعة وتطويرها واستصلاح الاراضي غير المستغلة سابقا . ولعل ازدياد حجم رهن الملكيات (على اعتبار ان هذا اسلوب لجمع رأس مال) في الضفة الغربية في السنوات الاولى التي تلت الاحتلال من المؤشرات على هذا . ويشير هذا كذلك الى تدهور اوضاع الفلاحين الصغار والمتوسطين بشكل عام الا ان هذه الرهونات لم تنحصر في هذه الفئات بل تعدتها الى فئات الملاكين الكبار .

ويبين الجدول التالي عدد هذه الرهونات على الاراضي الزراعية والتي وصلت ذروتها عام ١٩٥٠ (٥٤) :

السنة	عدد الرهونات المسجلة	الديون المستحقة في نهاية السنة (بآلاف الدنانير)
١٩٥٠	–	٤٠٤
١٩٥١	٢١٩	٥٩٣
١٩٥٢	٤٤	٦٢٤
١٩٥٣	٩٠	٦٩٢
١٩٥٤	١٢	٦٩٤

ومع ان هذه الارقام لا تبين الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة اذ لا تدخل فيها الرهونات غير المسجلة الا انه من المرجح انها بقيت محدودة نسبيا لاسباب مختلفة (منها نوعية وطبيعة الارض ..) . ففي عام ١٩٥٤ كانت مساحة الاراضي المرهونة في الضفة الغربية تعادل ٢٨٠٠٠ دونم او ٣ر١ ٪ من مجموع الاراضي الزراعية . الا ان هذه النسبة اختلفت باختلاف المنطقة في الضفة . فقد وصلت في اريحا الى ٣ر٣ ٪ وفي طولكرم الى ٧ر٢ ٪ بينما لم تتعد ١ر١ ٪ في كل من نابلس وجنين (٥٥) . ويعود السبب الى التوجه نحو الاستثمار في الزراعة في كل من اريحا (منطقة الغور) وطولكرم لسببين اساسيين :

(١) وجود اراضي قابلة للاستصلاح في هذه المناطق من جهة وصالحة للتطوير باتجاه الزراعة التجارية (بيارات البرتقال ، بساتين الفاكهة والخضروات ..) من جهة اخرى .

(٢) السبب الثاني يعود الى تجمع عدد كبير من الايدي العاملة الرخيصة والمتمرسة على العمل الزراعي في هذه المناطق بالذات .

٥٤ – IBRD : The Economic Development of Jordan 1957. Table 12, p. 473.

٥٥ – المرجع السابق صفحة ٤٧١ .

فقد استحوذت منطقة اريحا على اكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين بالنسبة الى عدد سكانها الاصليين (حيث قدر عدد السكان الاصليين في عام ١٩٥١ بحوالي ٦٧٠٠ نسمة وبينما قدر عدد اللاجئين في منطقة اريحا في نفس العام بحوالي ٥٣ الف نسمة) . وفي منطقة طولكرم قدر عدد السكان الاصليين في ذلك العام بـ ٤٧ الفا وعدد اللاجئين باكثر من ٦٠ ألفا (٥٦) . فوجود اراضي صالحة للتطوير باتجاه الزراعة الرأسمالية من جهة وتوفر ايدي عاملة رخيصة من جهة اخرى شجع اصحاب الاراضي ورؤوس الاموال على الاستثمار في هذا المجال . وتقول بعض التقديرات ان مساحة الاراضي المزروعة في الضفة الغربية ازدادت بنسبة ٣٥ ٪ مما كانت عليه قبل حرب ١٩٤٨ .

ولعل اثار النكبة على فلاحي الضفة المتوسطين والصغار لم يكن لها نفس النتائج المباشرة المدمرة التي ميزت وضع العامل الذي لا يملك من سلعة للبيع سوى قوة عمله .. فلم يفقد الفلاح الفلسطيني من اهالي الضفة الغربية وسائل انتاجه كما حدث لفلاحي فلسطين المحتلة الذين شردهم الاحتلال الاسرائيلي . كما ان طبيعة الزراعة الصغيرة في فلسطين بشكل عام وبالضفة الغربية بشكل خاص ، ابقتها بعيدة نسبيا عن التأثيرات السلبية لانهيار السوق الذي نتج عن انشاء الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ . فالزراعة الصغيرة كانت موجهة بالاساس لسد احتياجات الفلاح العائلية وما يفيض عن هذه الاحتياجات كان يسوق في الاسواق المحلية (القروية) او يشحن الى المدن . وبهذا كانت الزراعة الصغيرة في الضفة الغربية مستقلة الى حد غير صغير عن السوق . ففي الثلاثينات كانت نسبة اعتماد الزراعة العربية في فلسطين كلها على السوق تبلغ ٥٥ ٪ من مجموع الانتاج الزراعي . واعلى درجة للاعتماد على السوق (١٠٠ ٪ تقريبا) كانت في مزارع الفاكهة والدرجة المتوسطة في الاعتماد كانت في المزارع التي تنتج مواسم مختلفة وادنى درجة لهذا الاعتماد كانت في مزارع الفلاحين (الصغار والمتوسطين) حيث لم تكن تزيد عن ٢٠ ٪ (٥٧) . ومع ان التوسع في ادخال الاساليب الرأسمالية على الزراعة العربية في فلسطين والمكننة والتوجه نحو انتاج الغلال التجارية والتصديرية ازداد حدة في فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية واستمر كذلك حتى حرب ١٩٤٨ . الا ان طبيعة الارض في الضفة الغربية – صغر مساحة المزارع بشكل عام وتفتت الملكية (٥٨) وقلة رؤوس الاموال المتوفرة للاستثمار في هذه الاراضي بالنسبة للمناطق الاخرى ابقت الزراعة بعيدة عن الاعتماد على السوق .

٥٦ – راجع النشرة الاحصائية السنوية ١٩٥١ ، المملكة الاردنية الهاشمية دائرة الاحصاءات العامة . عمان ١٩٥٢ . بيان رقم ٣ صفحة ٤ .

٥٧ – سعيد حماده . النظام الاقتصادي في فلسطين ، بيروت ١٩٣٩ صفحة ٤٥٢ .

٥٨ – تشير احدى الاحصائيات المفصلة لاوضاع ٥ قرى عربية في فلسطين عام ١٩٤٤ ان تفتت الملكية كانت ظاهرة متفشية بشكل بارز . ففي القرى المذكورة كان ربع قطع الارض يقل من ناحية المساحة عن ٥ر٢ دونم . والنصف يقل عن ٥ر٥ دونم وثلاثة ارباع القطع ذات مساحة اقل من ٥ر١٠ دونم للقطعة بينما شكلت نسبة القطع التي تزيد مساحتها عن ٥١ دونم ٣ ٪ فقط من المجموع الكلي لقطع الارض. Government of Palestine, Department of Statistics Special Bulletin No. 21. «Survey of social and economic conditions in Arab villages, 1944», p. 51.

الا ان هذه الاستقلالية عن السوق ، كانت نسبية ، كما ان حجم ارض الفلاح العادي لم تكن كافية لاعالته وعائلته بدون دخل اضافي خاصة وان الزراعة في الضفة الغربية تعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على الامطار مما يبقي الانتاج الزراعي تحت رحمة عوامل لا يتحكم فيها الفلاح . وفي كل الاحوال فقد كان الفلاح مجبرا على تأمين حد ادنى من الدخل النقدي لتسديد الضرائب المتنوعة المفروضة عليه ولشراء بعض مستلزماته البيتية . ان هذه العوامل اجبرت الفلاح الصغير وحتى المتوسط على دخول ـ لو بشكل متقطع ـ سوق العمل (بيع قواه العملية مقابل اجر) اما بشخصه هواو بواسطة احد افراد عائلته . وبالتالي فان التقليص الشديد لفرص العمل الذي نتج عن الاحتلال الاسرائيلي كان لا بد وان يؤثر سلبا على وضع الفلاح الصغير خاصة وانه ـ على خلاف المزارع الكبير ـ لم يكن قادرا على الاستفادة من توفر الايدي العاملة الزراعية الرخيصة .

خاتمة :

شكلت الظروف الجديدة والملابسات المختلفة التي رافقت شرخ الضفة الغربية عن فلسطين المحتلة الخلفية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للتطورات اللاحقة التي نشأت بين الحرب الاسرائيلية ـ العربية الاولى وحرب حزيران ١٩٦٧ (احتلال الضفة الغربية) وبالرغم من ان هذه التطورات شكلت جزءا من التطورات التي لحقت بالشعب الفلسطيني ككل الا انها اتسمت بسمات متميزة في الضفة الغربية نتجبعضها عن بقاء اهالي الضفة الغربية الاصليين فوق اراضيهم واحتفاظهم ـ الى حد كبير ـ بعلاقاتهم الانتاجية والاجتماعية السابقة . فالفلاح في الضفة الغربية ـ على سبيل المثال لم يفقد ارضه كما حدث لبقية فلاحي فلسطين (ما عدا اقلية صغيرة في غزه وفي فلسطين المحتلة) كما لم يفقد الاساس المادي لمؤسساته الاجتماعية والقرابية (الحاموله ، والعشيره .. الخ) . كما ان اوضاع اللاجئين الذين نزحوا الى الضفة الغربية اختلفت ـ في بعض النواحي ـ عن اوضاع بقية الشعب الفلسطيني في الشتات، فهم لم يعانوا من التمييز الاقليمي الذي عانى منه الجزء الاكبر من اخوانهم في مناطق اخرى . وحتى الفروقات الاقتصادية والمعيشية بينهم وبين اهالي الضفة الغربية لم تأخذ الحجم والشكل الذي اخذته في اماكن اخرى كلبنان مثلا .. فقد تقلصت هذه بشكل سريع كما سنبين في الفصل الرابع من هذا الكتاب .

مهدت الظروف الجديدة التي لحقت بالضفة الغربية من جراء شطرها القسري عن بقية الاراضي الفلسطينية الطريق امام النظام الاردني لضمها للضفة الشرقية بشروط اخذت طابعا تبعيا الحاقيا منذ البداية . كما وجدت برجوازية الضفةالغربية نفسها مجبرة على القبول بهيمنة النظام الاردني بشروط لم تكن تقبلها في ظروف اعتيادية بسبب اعتمادها على المنافذ الاقتصادية (من اسواق وتسهيلات لعمليات الاستيراد والتصدير ومن فرص لتوظيف رؤوس اموال خاصة في المجالات العقارية) التي يتحكم بها النظام الاردني الهاشمي .

كما شكلت هذه الظروف الجديدة القاعدة المادية لكثير من التطورات اللاحقة .

فقد ادى وقوع الضفة الغربية تحت هيمنة السياسة والاقتصاد لنظام تبعي متخلف، وابقاء اقتصادها بعيدا عن التنمية الحقيقية الى تلازم الواقع الاقتصادي والمادي في الضفة الغربية طوال فترة الحكم الهاشمي بظاهرتين رئيسيتين وهما : البطالة المزمنة والهجرة الواسعة .

كما مهدت هذه الظروف الجديدة والتطورات اللاحقة الى تحويل اقتصاد الضفة الغربية الى اقتصاد هامشي يحتل فيه القطاع « الثالث » (ادارة ، نقل ، خدمات، تجارة ..) مركزا رئيسيا وعملت على تغيير التركيبة الاجتماعية ـ الطبقية في الضفة الغربية تغييرا جذريا .

ان المدخل لفهم مجمل هذه التطورات يتجسد في فهم نوعية العلاقة الجديدة التي تبلورت بين الضفتين بعد ضم الضفة الغربية بعد حرب ١٩٤٨ ، وفي توضيح سياسة النظام الاردني تجاه الضفة الغربية في الفترة الممتدة بين الضم ووقوع الضفة تحت الاحتلال الاسرائيلي .

الفصل الثاني

وقوع الضفة الغربية تحت سيطرة النظام الهاشمي

مقدمة :

عالجنا في الفصل الاول اثار النكبة على الضفة الغربية وخاصة انعكاساتها على اوضاع الضفة الغربية الاقتصادية والاجتماعية التي هيأت للنظام الهاشمي عملية ضم الضفة الغربية في ظل شروط لم تكن ممكنة لولا الظروف الاستثنائية التي كانت تمر بها الضفة الغربية بشكل خاص والشعب الفلسطيني ككل والحركة الوطنية العربية بشكل عام . ويجدر بنا قبل معالجة نتائج هذا الضم على الضفة الغربية سكانيا واقتصاديا واجتماعيا (الفصل الثالث) ان نحاول الاجابة على السؤال التالي :

كيف تمكن النظام الهاشمي في الضفة الشرقية من فرض هيمنته على الضفة الغربية رغم الفارق الواضح في تطور الضفتين الاقتصادي والاجتماعي ؟

وتتطلب الاجابة على هذا السؤال لمحة سريعة عن الوضع الاقتصادي والسياسي في الاردن وعن العلاقة التي كانت قائمة بين شرقي الاردن وفلسطين في فترة ما قبل النكبة .

الجزء الاول : الوضع الاقتصادي والسياسي في شرق الاردن قبل النكبة :

كان اقتصاد شرق الاردن قبل الحرب العالمية الثانية قائما على الزراعة البدائية وعلى تربية الحيوانات (الاقتصاد البدوي) . ورغم دخول شرقي الاردن (التي لم تتمتع في اي مرحلة تاريخية سابقة بكيان مستقل) ضمن مناطق نفوذ الاستعمار البريطاني ، الذي اقتطعه من سوريا الكبرى ، ودخوله في نفس الوقت ضمن اطار السوق الراسمالي مما هيأ لبعض التغيرات في البلاد ، بقيت وسائل الانتاج متخلفة، واحتفظت الى حد كبير بنمط انتاجها السابق . الا ان بعض التغيرات الهامة بدأت تبرز وخاصة في القطاع الزراعي حيث زادت المساحة المزروعة في البلاد لسد حاجة الجيش البريطاني المرابط هنالك ، كما ادى تسجيل الاراضي باسماء شيوخ القبائل ووجهاء القرى واقتطاعهم مساحات واسعة جديدة من الاراضي الى بروز طبقة جديدة من ملاك الاراضي مما ادخل تغيرات هامة على بعض علاقات الانتاج السابقة . وفي نفس الوقت شهدت منطقة شرقي الاردن نموا ملحوظا في القطاع « الثالث » (الادارة ،

الخدمات ، التجارة ..) بين الحربين العالميتين نتيجة تأسيس جهاز دولة لادارةامارة شرقي الاردن ، وما ترتب على هذا من ظهور لبعض المدارس في المدن وتقوية للمؤسسة العسكرية واجهزة الامن ، ومد لخطوط مواصلاتجديدة واعادة تقسيم البلاد اداريا . كما وساعد اعتماد الاستعمار البريطاني اسلوب « الادارة غير المباشرة » (الاعتماد على الزعماء والوجهاء والشيوخ التقليديين لادارة البلاد) الى كبسلة وتعليب العلاقات التقليدية القائمة . ويتضح هذا — كما سنرى فيما بعد — على صعيد المؤسسة العسكرية التي شكلها الاستعمار البريطاني معتمدا على اكثر الفئات الاجتماعية ابتعادا عن وسائل الانتاج الحديثة واكثر انغلاقا على نفسها (اي قبائل البدو في الاردن) .

لم يجر اي تطوير يذكر لقوى الانتاج في شرق الاردن ، كما بقيت علاقات الانتاج — رغم نمو بعض العلاقات النقدية والرأسمالية داخل الريف — تحتفظ بسمات مرحلة ما قبل الرأسمالية ، في حين اخذت اجهزة الدولة والمؤسسة العسكرية في الانتفاخ السريع . أما « الدولة » في الاردن فلم تأت لتعبر عن مصالح محلية وعلاقات داخلية قائمة بل فرضت على مجتمع قبلي — ريفي من الخارج وكنتيجة للغزو الاستعماري الذي اوجد عنوة هذا الكيان السياسي — الجغرافي لاسباب استراتيجية بحتة .

فالدولة في الاردن — في البداية على الاقل — لم تستمد سلطتها من طبيعة العلاقات الانتاجية والاجتماعية القائمة داخل المجتمع ، فكلاهما (الدولة والمجتمع) لم يكن له وجود قبل دخول الاستعمار البريطاني ، ولهذا ولدت الدولة في الاردن وهي تعاني من انفصام بينها وبين المجتمع المحلي . وفي وضع كهذا كان لا بد من ان تسبق ولادة المؤسسة العسكرية (السيطرة على وسائل العنف المنظم) ولادة الدولة.

ومن جانب آخر كان لا بد من مصدر لتحويل اجهزة الدولة . وفي الظروف العادية يجري هذا من اقتطاع جزء من الفائض الاقتصادي في المجتمع وتخصيصه لتمويل جهاز الدولة . وهذا يتطلب وجود طبقة متبلورة تسيطر على وسائل الانتاج وتستخدم قوة العمل في البلد لانتاج فائض اقتصادي يقتطع جزء منه لتمويل الدولة. اما في شرقي الاردن — في فترة تشكيل الامارة — فقد كانت الارض (وسيلة الانتاج الرئيسية في البلد) تحت تصرف القبائل البدوية (الملكية الجماعية) ، ولم تكن الملكية الفردية قد برزت بعد الا في المناطق الريفية (كالسلط ومادبا واربد) .

شكل البدو عام ١٩٢٢ ما يقارب نصف سكان شرقي الاردن حسب بعض التقديرات (١) . ولم يكن الريف شرق الاردني متطورا بشكل يكفي لتمويل جهاز دولة بالحجم الذي اراده لها الاستعمار البريطاني لتكون قادرة على لعب الدور الذي اقيم النظام الهاشمي من اجله . لقد هيأت هذهالعوامل (انفصام الدولة عن الواقع الانتاجي في البلد ولكونها نتيجة للعملية الاستعمارية في المنطقة) الشروط الضرورية لاعتماد النظام الاردني ، منذ ولادته ، على مصادر الدخل الخارجية (من الدول الامبريالية) . كما ان ولادة الدولة المفصولة عن التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية القائمة في البلد

١ — منيب الماضي وسليمان موسى ، تاريخ الاردن في القرن العشرين ، ١٩٥٩ صفحة ٣١١ .

(البداوة — الريف) جعل العنف المنظم (المتجسد في المؤسسة العسكرية) وسيلة النظام الاولى في فرض سلطته على البلاد .

بدأت الدولة في شرقي الاردن تاريخها بشن سلسلة من الحملات العسكرية لاخضاع ثورات العصيان التي شنتها القبائل وبعض المناطق الريفية ضد الحكومةالتي حاولت فرض سلطتها المركزية على البلاد . ولعل من ابرز هذه التحركات عصيان الكوره (١٩٢١) الذي انتهى بمقتل العديد من افراد الجيش الاردني والذي أدى كذلك الى تدخل القوات البريطانية المباشر ، استعملت فيه المدافع والطائرات المقاتلة . وتلت هذا العصيان تحركات مسلحة متعددة ضد الحكومة طوال فترة العشريناتمنها اضرابات اهالي الكرك (١٩٢١) ، ثورة قبائل العدوان (١٩٢٣) واضطرابات وادي موسى (١٩٢٦) .

وان كان الطابع المباشر لهذه الانتفاضات قد اتسم بالعداء الشديد لمحاولات الدولة فرض سيطرتها على هذه المناطق الا ان الوجه الاخر لهذه الانتفاضات كان موجها ضد « القابلة » التي ادخلت الدولة — النظام الى حيز الوجود ، اي ضد الاستعمار البريطاني . ولعل الانتفاضة الجماهيرية التي قامت في اعقاب ابرام المعاهدة الاردنية — البريطانية (١٩٢٨) خير دليل على هذا . فقد وضعت هذهالمعاهدة بشكل لا يقبل الغموض منطقة شرقي الاردن تحت السيطرة البريطانية الكاملة حيث تخضع جميع القوانين والانظمة في البلد بما في ذلك الميزانية السنوية لموافقةالحكومة البريطانية . كما جعلت علاقات البلد الخارجية وكافة الامور المتعلقة بمنح الامتيازات واستثمار الموارد الطبيعية تحت الاشراف البريطاني . وبهذا لم تتوفر في الدولة الجديدة ادنى شروط السيادة الوطنية . فالدولة في الاردن ، وللاسباب التيذكرناها سابقا ، لم تكن اطارا معبرا — ولو بشكل محدود وبدائي — عن السيادة الوطنية بل جاءت نقيضا لهذا لان ولادتها واستمرارها ارتبط بشكل وثيق بالهيمنة الاستعمارية. كما ان المؤسسة العسكرية (الجيش) لم تأت لتلعب دور الحامي لهذه السيادة ضد التدخل الاجنبي بل ولدت بارادته وتمويله وعملت على تنفيذ مخططاته . وهذه سمة رئيسية من سمات النظام الهاشمي في الاردن ، ومدخل رئيسي لفهم سياسته .

ولعل السخط الجماهيري الذي عم مدن وريف شرقي الاردن في تلك الفترة والذي تبلور في مطالب تؤكد على ضرورة احترام السيادة الوطنية تبين وضوحالرؤية الجماهيرية لطبيعة النظام . فقد عبرت هذه المطالب عنرفضها للاسسالفوقية لسلطة النظام الهاشمي ، كما رفضت كافة فئات الشعب الاردني المرتبطة بالانتاج اعتبار الفئة الحاكمة قادرة على تمثيل مصالحها والنهوض بالبلاد اقتصاديا او تحريرها من السيطرة الاستعمارية . فقد اكدت العرائض والبيانات الصادرة في تلك الفترة (نيسان — حزيران ١٩٢٨) على ضرورة اعتبار « الشعب مصدر كل سلطة وان كل حكومة لا تقوم بمشيئة الشعب وعلى اساس تمثيلها للمصالح العامة لهذا الشعب » لا تملك اية شرعية . كما اكدت هذه المطالب على ضرورة محاسبة كل مسؤول، ونادت بالحريات الديموقراطية (٢) .

٢ — المرجع السابق ، صفحة ٢٨٨ .

ولعل خطاب المندوب السامي البريطاني في الاجتماع الاميري (المنعقد في ١٨ نيسان ١٩٢١) والذي ضم عددا من رؤساء العشائر والاعيان في شرقي الاردن يوضح الدور الذي اراده الاستعمار البريطاني من النظام الهاشمي الجديد . فقد حدد خطاب المندوب السامي هذا وظيفة النظام الجديد على الشكل التالي :

« يجب ان تكون المحافظة على النظام والامن العام في المقام الاول من الاهمية .. ويسرنا ان نلبي رغبات الامير عبدالله فنقدم له عند الضرورة طيارات وسواها من المعونة الفنية لاغراض محلية وستؤول هذه التدابير الى استتباب السكينة في المقاطعات وتمكن ايضا من اتخاذ التدابير لكبح جماح كل من يعكر صفو الامن في الاراضي المجاورة غربا وشمالا (٣) » .

وهكذا ارتبط وجود النظام الهاشمي بتنفيذ مهمات واضحة حددها الاستعمار : ارتبط الشق الاول من هذه المهمات بمساعدة الاستعمار البريطاني على تكييف اقتصاد شرق الاردن لمتطلبات السوق الرأسمالي العالمي وما يتطلبه هذا من السيطرة السياسية والعسكرية على الوضع الداخلي وتدمير استقلالية الاقتصاد الطبيعي الذي كان يضم في اطاره قبائل وريف شرق الاردن . وارتبط الشق الثاني بمهمات تاريخية تتعلق بالوضع في فلسطين وتهيئة الظروف المحيطة بفلسطين لانشاء الكيان الصهيوني .

في ظل هذا الوضع كان لا بد للكيان السياسي الهاشمي الجديد من ان يخصص نسبة عالية من ميزانية الدولة لجهاز القمع (الجيش والامن) . ويتضح هذا من مراجعة سريعة لمصروفات الحكومة ، على الشرطة والسجون كما يبين الجدول التالي (٤) :

مصروفات الميزانية العادية للحكومة الاردنية
في فترة ما قبل النكبة (بالجنيهات الفلسطينية)

	٢٥/١٩٢٤	٣٨/١٩٣٧	٣٩/١٩٣٨	٤٢/١٩٤١	٤٣/١٩٤٢	٤٤/١٩٤٣
المجموع الكلي	٣٠٦ر٢٥٠	٣٥٧ر٤٣٠	٤٤١ر١٣٨	٨٦٣ر١١٣	١ر٢٤٣ر٥٤٨	٢ر٢٢١ر٠٧٩
الزراعة	٥ر٣٠٦	٨ر٥٠٦	٧ر٥٦٨	٧ر٦٩٧	٨ر٣٧٦	٩ر٢٦٧
الشرطة والسجون	١٠٩ر٠٨١	١٢٣ر٧٠٤	١٤٦ر٧٠٠	٥٤٩ر٣٠٣	٨٦٧ر٨٩٧	١ر٥٧٢ر٠٧٨
الصحة	١٠ر٥٧٣	١٥ر٢١٢	١٨ر٩٠١	٢٧ر٦٥٧	٣٦ر٤٧٤	٥٠ر٠٤٢
التعليم	٢٠ر٣١١	٢٣ر٣٧٣	٢٧ر٩٧٤	٢٩ر٥٤٢	٣١ر٣٨٢	٣٣ر٣١٦

ويبين الجدول ان حصة «الشرطة والسجون» ارتفعت من ٣٥ر٦٪ في منتصف العشرينات الى اكثر من ٧٠ ٪ في منتصف الاربعينات . ولتسديد نفقات الجهاز الاداري والعسكري المتزايدة للدولة اعتمد النظام الاردني اعتمادا كليا على المساعدات الخارجية . فقد تطلب رفع مستوى فعالية النظام توسيع الجهاز الاداري والعسكري بشكل مستمر لمجابهة الحركة الوطنية في الاردن وفلسطين المعادية للاستعمار البريطاني

٣ – المرجع السابق ، صفحة ١٥١ – ١٥٢ .
٤ – A. Konikoff, Transjordan, An Economic Survey 1946. Table XXV.

والحركة الصهيونية . وكلما وسع النظام الاردني حجم جهازه العسكري والاداري كلما ازداد اعتماده على الدعم الامبريالي . لقد وجدت هذه الحركة اللولبية لتبعية النظام تعبيرا لها في تفاقم العجز في الميزان التجاري لشرق الاردن واعتماد النظام المتزايد على المساعدات الامبريالية كما يبين الجدول التالي :

التجارة الخارجية لشرق الاردن (٥)
(آلاف الجنيهات الفلسطينية)

	١٩٣٦	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٤٤	١٩٤٦	١٩٤٨
مجموع الواردات	٧٩٤	١ر٣٠٩	٢ر١٩٩	٢ر٩٨٦	٨ر٧٨٧	١٢ر٦٢٧
مجموع الصادرات	٢٣٣	٥٧٩	١ر٠٣٩	١ر٧٩٢	٢ر٦٩٤	٢ر٥١١
العجز في الميزان التجاري	٥٦١	٧٣٠	١ر١٦٠	١ر١٩٤	٦ر٠٩٣	١٠ر١١٦

وهكذا تضاعف العجز التجاري ١٨ مرة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٤٨ . وقد رافق تفاقم هذا العجز ازدياد المساعدات الامبريالية للنظام الهاشمي . فقد ارتفعت قيمة هذه المساعدات من ٨٩ الف جنيه فلسطيني عام ١٩٢٤/١٩٢٥ الى اكثر من اربعة امثال هذا المبلغ عام ١٩٣٨/١٩٣٩ . لتتضاعف مرة اخرى بعد سنتين ولتصل الى ما يقارب ٢ مليون جنيه عام ١٩٤٣/٤٤ (٦) .

هذا الوضع الكولونيالي الخاص للكيان شرق الاردني كان لا بد وان يعكس نفسه على البنية الاقتصادية في شرقي الاردن . فقد شكلت المنتوجات الزراعية الجزء الاكبر من صادرات البلد في حين كان الطابع الغالب على مستورداته المواد الصناعية الاستهلاكية ، اذ شكلت الحبوب (القمح والشعير) حوالي ٦١ ٪ من صادرات شرقي الاردن عام ١٩٤٣ ، وشكلت المواد الصناعية الاستهلاكية ٦٢ ٪ من واردات البلد عام ١٩٤١ (٧) .

ادت الظروف المحيطة بالحرب العالمية الثانية الى خلق حركة تجارية نشطة في مدينة عمان (٨) . اعتمدت بالدرجة الاولى على عملية اعادة تصدير بعض الواردات الى الاقطار العربية المجاورة وخاصة الى فلسطين . وقد ساعد على هذا عدم التقيد بقوانين رخص الاستيراد في شرقي الاردن . كما ان الاحتياجات العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية استوعبت جميع الفائض الزراعي في شرقي الاردن وعملت على زيادة اسعار المنتجات الزراعية مما ادى الى خلق حالة من « الانتعاش » الاقتصادي في البلد .

٥ – دائرة الاحصاءات العامة النشرة الاحصائية الاردنية رقم ١ ، ١٩٥٠ صفحة ٨٩ . (لا يدخل في هذا الرقم قيمة مستوردات شركات الامتياز) .
٦ – A. Konikoff, Transjordan, op. cit. Table XXIV, p. 117.
٧ – المرجع السابق جدول XV و XVI.
٨ – تضاعف عدد سكان مدينة عمان خلال ثلاث سنوات فقط . فقد ارتفع من ٣٠ الفا عام ١٩٤٣ ما يقارب ٦٦ الفا عام ١٩٤٦ . راجع Konikoff صفحة ١٨ ومنيب الماضي صفحة ٤٤٨ .

الا ان هذا الانتعاش بقي هشا اذ انه لم يكن مبنيا على نمــو في القدرة الانتاجيــة وسرعان ما تبخر مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وتقلص فرص العمل التي اوجبتها ظروف الحرب هذه .

كما ان رؤوس الاموال التي تراكمت في ايدي التجار والمضاربين في فترةالحرب لم تستثمر في مشاريع انتاجية بل وظف القسم الاكبر منها في مشاريع البناء كما يشير ارتفاع ارقام لوازم البناء (من اخشاب واسمنت وغيرها) في السنواتالقليلة التي تلت الحرب . ولكن هذه الاموال سرعان ما استنفذت مما خلق حالة من الركـود الاقتصادي واستفحال البطالة .

أثر النكبة الاقتصادي على الضفة الشرقية :

ذكرنا سابقا ان اعدادا كبيرة من اهالي الضفة الشرقية اعتمدت على العمل داخل فلسطين كما اشرنا الى اعتمــاد الاقتصاد شرق الاردني على التجارة عبـر فلسطين . كما ان شبكة المواصلات في شرق الاردن والضفة الغربية كانت تتجه نحــو الغرب لتنتهي بالموانيء الفلسطينية ، وقد اتخذت هذه العلاقة الخاصة بـين شرق الاردن وفلسطين تعابير متعددة أخرى : فقد كان الجنيه العملة الرسمية في امـارة شرق الاردن وبقي كذلكحتى ضم الضفة الغربية عام ١٩٥٠ حيناستبدل الجنيهالفلسطيني بالدينار الاردني . كما كانت السلع الفلسطينية المصدرة الى الاردن تعفى من الرسوم الجمركية ويتلقى الاردن حصة من دخل فلسطين الجمركي . كما كانت السلعالزراعية المصدرة من الاردن عن طريق ميناء حيفا تعفى من رسوم الترانزيت .

وقد شجعت هذه الاجراءات توسع شرق الاردن في الانتاج الزراعي عن طريق زيادة المساحات المزروعة والتخصص في انتاج بعض المحاصيل الزراعية ، وفيالوقت ذاته شجعت هذه الاجراءات على نمو الصناعات الاستهلاكية في فلسطين مما عملعلى بروز نوع من تقسيم العمل « الاقليمي » بين شرق الاردن وفلسطين ، وكما سنرى في الفصل القادم فان العلاقة بين الضفتين اخذت بعد ضم الضفة الغربية عـام ١٩٥٠ ، تتطور نحو تخصيص اقليمي معاكس للتخصص السائد قبل النكبة .

ولعل من أهم النتائج المباشرة لحرب ١٩٤٨ ازدياد عدد سكان الضفة الشرقية بشكل مفاجيء . فقد اصبح عدد سكان الضفة عام ١٩٥٢ ٥٨٦ر٨٨٠ نسمة منهم حوالي ١٠٠ الف من اللاجئين الفلسطينيين (٩) . ويقدر عدد اللاجئين الذيـن نزحوا الى شرق الاردن عام ١٩٤٨ بحوالي ٧٠ الفا (١٠) . وتشير ارقام وكالة الغوث ان عـدد اللاجئين المسجلين في الضفة الشرقية وصل في منتصف عام ١٩٥١ الى ١٠٣ر٥٥٩ نسمة موزعين كالتالي :

مخيم الكرامه (١٦ر٤٩٤) منطقة عمان (٥٧ر٥٩٠) منطقة اربد (٢٩ر٤٧٥) (١١).

٩ – الاردن ، احصاءات المساكن لعام ١٩٥٢ بيان رقم ١ .
١٠ – IBRD, the Economic Development of Jordan. 1957, p. 49.
١١ – UNRWAPR — Statistical Bulletin May 1950 June 1951. Beirut, p. 17.

وقد رافق هذا التدفق في الايدي العاملة تقلص فرص العمل في الضفةالشرقية بسبب فقدان الصادرات شرق الاردنية (وخاصة الحبوب) سوق فلسطين المحتلةمن جهة وفقدانها من جهة اخرى الموانيء والتسهيلات الاخرى التي كانت توفرها فلسطين للبضائع شرق الاردنية . بالاضافة الى هذا فقد الكثيرون من اهالي الضفة الشرقية اعمالهم ومصدر رزقهم في فلسطين . وفي نفس الوقت ادى قطـع مفاصل شبكة المواصلات التي كانت تربط اسواق الضفة الشرقية بالموانيء الفلسطينية الى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات بعد ان اصبحت البضائع والسلع المستوردة تأتي عن طريق بيروت او العقبة مما سبب ارتفاع تكلفة المعيشة ، وفي ظل بطالة عالية عمل هذا على تدهور الاحوال المعيشية لاغلبية سكان الضفة الشرقية .

الا ان اثار النكبة على الضفة الشرقية كانت اقل وطأة من الاثار التـي تركتها على الضفة الغربيـــة .

التمايز في النمو الاقتصادي والاجتماعي بين الضفتين :

رغم تخلف الضفة الغربية عن مناطق فلسطينية اخرى مـن ناحيـة تطويرها الاقتصادي فانها بقيت اكثر تطورا من الضفة الشرقية . فالزراعة في الضفة الغربية كانت – عند ضم النظام الهاشمي لها – اكثر تطورا واستقرارا من الزراعة في الضفة الشرقية . كما ان مستوى تطور الصناعة في الضفة كان ، رغم بدائيته وطابعه الحرفي ، أعلى بشكل ملموس من مستواه في الضفة الشرقية (١٢) .

كما ان مستوى التأهيل المهني والتعليمي لقوة الانتاج البشري في الضفةالغربية كان يفوق مثيله في الضفة الشرقية . فعدد كبير من القوة العاملة في الضفة الغربية (من الذين عملوا في موانيء وسكك حديد فلسطين المحتلة وبعض المشاريع الصناعية وفي الزراعة الحديثة) كان يتمتع بتجربة غنية في العمل الصناعي والزراعـي ، عـدا ممارسته العمل التنظيمي النقابي .

فعلى سبيل المثال ، لا الحصر ، كان مستوى التعليم في الضفة الغربية أعلىمن الضفة الشرقية بكثير . فعدد الطلاب الثانويين (في المدارس الحكومية والاهلية) كان يعادل في الضفة الغربية في العام الدراسي ١٩٥٠/١٩٥١ ، ٣٧٠٠ طالـب ، في حين انه لم يتجاوز ١٧٧٦ طالبا في الضفة الشرقية . اي ان الطلاب الثانويين فـي الضفة الشرقية شكلوا ٣٢ر٤ ٪ فقط من مجموع الطلاب الثانويين في الضفتين في حين شكل سكان الضفة الشرقية (عام ١٩٥٢) اكثر من ٤٤ ٪ من مجموع سكان الضفتين . هذا بالاضافة لكون عدد غير صغير مـن طلاب الضفة الشرقية الثانويين مـن الفلسطينيين الذين استوطنوا شرق الاردن (١٣) .

١٢ – كان عدد الصناعات الالية في الضفة الشرقية (اواخر ١٩٥٠) لا يتعدى ١٥٣ صناعة تستخدم ١١٧١ عاملا فقط (راجع النشرة الاحصائية السنوية ١٩٥٠) ولا شك ان جزءا من هذه الصناعات انشأ بعد النكبة من قبل اصحاب رؤوس الاموال الفلسطينيين .
١٣ – الاردن، دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٥١ العدد ٢ بيان رقم ١٠ ، ١١ .
(التتمة على الصفحة التالية)

كما اكتسب العمال الفلسطينيين من اهالي الضفة الغربية مهارات متنوعة من خلال مزاولتهم لاعمال صناعية وحرفية مختلفة في فلسطين قبل الاحتلال الصهيوني، كما ان تطور الزراعة (وخاصة الزراعة ذات الانتاج السوقي) في فلسطين اكسب العمال الزراعيين من اهالي الضفة الغربية الذين عملوا في بيارات فلسطين خبرات واسعة لم تكن الزراعة في الضفة الشرقية من نهر الاردن قادرة على استيعابها او توفير العمل المناسب لها لاعتمادها على وسائل انتاج بدائية من جهة وعلى العوامل الطبيعية المتقلبة (الامطار) من جهة اخرى .

ومن ناحية اخرى كانت الحياة المدينية اكثر تطورا في فلسطين (بما فيها الضفة الغربية) مما هي عليه في الضفة الشرقية . ففي منتصف الاربعينات كان عدد المدن في فلسطين التي يزيد عدد سكانها العرب عن اكثر من ١٠ الاف نسمة لا يقل عن ١٣ مدينة : منها خمس مدن (عكا – بئر السبع – يافا – حيفا – القدس) يزيد عدد السكان الفلسطينيين في كل منها عن ٥٠ الفا . كما زاد عدد سكان كل من ثلاث مدن اخرى (غزه – الخليل – نابلس) عن ٢٠ الفا (١٤) .

هذا في حين كانت عمان المدينة الوحيدة في شرق الاردن التي تجاوز عدد سكانها عن ٥٠ الفا في تلك الفترة (اواخر الاربعينات) كما لم يكن في جميع انحاء شرق الاردن اي مدينة (عدا عمان) يزيد عدد سكانها عن ٢٠ الف نسمة . والمدينة الوحيدة التي زاد عدد سكانها عن ١٠ الاف نسمة كانت مدينة السلط (١٥) .

فالصبغة السكانية السائدة في شرق الاردن كانت – ريفية بدوية – بينما اخذت في الضفة الغربية طابعا ريفيا – مدينيا . وتعطي الارقام التقريبية (قبل حرب ١٩٤٨) المتوفرة عن شرقي الاردن الصورة السكانية التالية :

مجموع سكان شرقي الاردن	٣٨٠ر٠٠٠ – ٤٠٠ر٠٠٠ نسمة
منهم سكان المدن (عمان والسلط)	٨٠ر٠٠٠ نسمة
سكان البادية	(١٠٠ر٠٠٠ – ١٦٠ر٠٠٠ نسمة) (تقديرات متفاوتة)
سكان الريف (السكان المستقرون)	(١٤٠ر٠٠٠ – ٢٠٠ر٠٠٠) نسمة

وتشير هذه الارقام الى ان نسبة سكان الريف من مجموع السكان في شرق الاردن كانت تتراوح ما بين ٣٧ ٪ و ٥٣ ٪ . هذا في حين شكل سكان الريف ثلاثة ارباع سكان الضفة الغربية في تلك الفترة . ولم يشكل البدو الا نسبة ضئيلة من سكان فلسطين تمركز اغلبهم في جنوبي البلاد في حين شكلوا ما بين ٢٦٪ و ٤٢٪ من سكان الضفة الشرقية في تلك الفترة . وقد ارتبط نمو المدن في فلسطين المحتلة بنمو

كان عدد مدارس الحكومة في شرق الاردن عام ١٩٤٠ ، ٧٤ مدرسة عدد طلابها ١٠ر١٩٠ طالبا وطالبة. اما عدد المدارس العربية الحكومية في فلسطين فقد بلغ في نفس السنة ٤٠٢ مدرسة ضمت ٥٤ر٣٦٧ طالبا وطالبة . المرجع :
Naval Intelligence Unit, Geographical Handbook Series, Dec. 1943, pp. 214, 471.
١٤ – Sami Hadawi, Palestine: Loss of A Heritage. Texas, 1963. Appendix, p. 129.
١٥ – راجع منيب الماضي ، مرجع سابق صفحة ٤٤٨ .

وتطور الصناعات الخفيفة الاستهلاكية . فقد اظهر الاحصاء الصناعي لفلسطين (١٦) عام ١٩٤٢ ان عدد المصانع العربية بلغ في تلك السنة ، ١٥٥٨ مصنعا اغلبها من صناعات الاغذية والاخشاب والنسيج والملابس والصناعات المعدنية بالاضافة الى بعض الصناعات الكيماوية . هذا في حين بقي النشاط الاقتصادي في شرقي الاردن محصورا في الزراعة البدائية . ويستدل على هذا من معطيات عام ١٩٥٠ عن حالة العمل في ريف شرق الاردن حيث يتبين ان القسم الاكبر من العاملين في الزراعة (٧٢ ٪) يعملون لانفسهم (اي فلاحين صغار) واما العاملون بأجر فشكلوا اقل من ثلث العاملين في الزراعة . كما ان اكثر من ٩٠ ٪ من العاملين في الريف الاردني مارسوا اعمالا يدوية وأقل من ٢ ٪ مارسوا اعمالا آلية (١٧) .

عدا عن التطور الاقتصادي في الضفة الغربية الذي فاق تطور الضفة الشرقية فان حجم الضفة الغربية السكاني فاق ايضا حجم الضفة الشرقية قبل النكبة وحتى اواخر الخمسينات . فبعد حرب ١٩٤٨ لجأ القسم الاكبر من اللاجئين الى الضفة الغربية مما وسع من حجم الفارق السكاني بين الضفتين . وقد برز هذا في احصاء المساكن لعام ١٩٥٢ كما يبين الجدول التالي للسكان في المملكة (١٨) .

المنطقة (اللواء)	عدد السكان	النسبة المئوية لمجموع السكان
عجلون	٢١٣ر٨٧٧	١٦ر٠٩ ٪
البلقاء	٢٨٣ر٣٩١	٢١ر٣١ ٪
الكرك	٦٠ر٥٥٦	٤ر٥٦ ٪
معان	٢٩ر٠٦١	٢ر١٩ ٪
مجموع الضفة الشرقية	٥٨٦ر٨٨٥	٤٤ر١٥ ٪
نابلس	٣١٥ر٢٣٦	٢٣ر٧٣ ٪
القدس	٣٠١ر٤٠٢	٢٢ر٦٧ ٪
الخليل	١٢٥ر٦٥١	٩ر٤٥ ٪
مجموع الضفة الغربية	٧٤٢ر٢٨٩	٥٥ر٨٥ ٪
المجموع الكلي	١ر٣٢٩ر١٧٤	١٠٠ ٪

وهكذا اصبح الكيان الاردني يضم ثلاثة اضعاف عدد سكانه ما قبل النكبة وقبل ضم الضفة الغربية . واصبح الفلسطينيون يشكلون ما لا يقل عن ثلثي سكان المملكة، كما اصبح ما لا يقل عن ١٠ ٪ من سكان الضفة الشرقية من الفلسطينيين النازحين .

١٦ – راجع : Statistical Abstract of Palestine 1944 - 1945, pp. 58 - 62.
١٧ – دائرة الاحصاءات العامة عمان – النشرة الاحصائية الاردنية ١٩٥٠ ، العدد الاول بيان ٦ صفحة ٢٦ .
١٨ – المملكة الاردنية الهاشمية . احصاءات المساكن لعام ١٩٥٢ . مشتق من بيان رقم ١ .

وبهذا اصبح التركيب السكاني للمملكة على الشكل (التقريبي) التالي (١٩) :

	النسبة من مجموع سكان المملكة
اهالي الضفة الشرقية	٣٢ ٪
اهالي الضفة الغربية	٣٦ ٪
اللاجئون من فلسطين المحتلة	٣٢ ٪

لم يكن العامل الحاسم في تحديد ملامح العلاقة الجديدة بين النظام الاردني والضفة الغربية بعد ضمها واقع الضفتين الاقتصادي والسكاني . فرغم الفارق الواضح بين الضفتين من حيث تطور قوى الانتاج والحضور السكاني ، بقيت الهيمنة السياسية بيد النظام الهاشمي . ويعود هذا الى عوامل متعددة يرتبط بعضها بطبيعة النظام الاردني وارتباطاته الخارجية والسياسية التي انتهجها تجاه الضفة الغربية والحركة الوطنية الفلسطينية . ويعود البعض الاخر الى اثار النكبة على المجتمع الفلسطيني وفقدانه لمؤسساته وتشكيلاته الاجتماعية والسياسية السابقة بعد ان دمر الكيان الصهيوني الاساس المادي ــ الاقتصادي لهذه التشكيلات والمؤسسات .

الجزء الثاني : عوامل سيطرة النظام الهاشمي على الضفة الغربية :

ان من أهم العوامل الاساسية التي أبقت الضفة الغربية تحت هيمنة النظام الهاشمي كان سيطرة النظام على الجيش سيطرة كاملة .

أ ــ سيطرة النظام الهاشمي على الجيش :

جرى الحاق الضفة الغربية بالكيان الاردني في ظل سيطرة النظام الهاشمي على اجهزة الدولة وعلى الجيش . وقد تمت عملية الالحاق هذه تحت سيطرة الجيش الاردني الفعلية على الضفة الغربية التي كان قد دخلها ابان حرب ١٩٤٨ . ان فهم الدور الذي لعبه هذا الجيش في احكام السيطرة على الضفة الغربية ولجم الحركة الوطنية يتطلب تتبع نموه التاريخي .

ذكرنا سابقا ان ولادة الجيش الاردني على يد الاستعمار البريطاني سبقت ولادة الكيان السياسي (الدولة) في شرق الاردن . وقد جاءت هذه المؤسسة لتبقى مؤسسة طفيلية معزولة عن واقع المجتمع المادي من جهة وعن التطورات المجتمعية السياسية من جهة اخرى . فالعلاقة التي قامت بين المؤسسة العسكرية وحركة تنمية وتطوير المجتمع ودعم الاستقلالية الاقتصادية والسياسية (الحركة الوطنية في الضفتين) بقيت علاقة عدائية حادة بسبب ارتباط هذه المؤسسة العسكرية ارتباطا وثيقا وجوهريا بالامبريالية ودورها القمعي تجاه الحركة الوطنية .

ويشكل ارتباط الجيش الاردني ــ كمؤسسة عسكرية ــ بالامبريالية صلب ارتباط النظام الاردني بالامبريالية ويبرز اهم تجليات تبعية النظام الاردني . فالجيش الاردني يستملك منذ بداية توسيعه واعادة تنظيمه في بداية الثلاثينات ، الجزء الاكبر من ميزانية الدولة في الاردن . ففي عام ١٩٥١ خصص مبلغ ٤ر٨٩٨ر٠٠٠ دينار اردني للجيش من اصل ٩ر٧٦٣ر٠٠٠ دينار شكلت ميزانية الاردن لذلك العام (اي

١٩ ــ النسب مستخرجة من التقديرات المتوفرة عن اعداد سكان الضفتين الشرقية والغربية ومن احصاء المساكن المشار اليه سابقا .

نصف مجموع الميزانية العامة) ، وقد ارتفع هذا المبلغ الى ١٢ر٢٧٢ر٠٠٠ دينار عام ١٩٥٧ من اصل ميزانية الاردن العامة البالغة ٢٣ر١٨١ر٠٠٠ دينار (اي حوالي ٥٣ ٪) من الميزانية . وتشير الارقام التالية الى التطور في نفقات الحكومة الفعلية على الجيش الاردني في الفترة الممتدة ما بين عام ١٩٤٠ الى عام ١٩٥٠ (اي قبل ضم الضفة الغربية رسميا) . وتبين الارقام بوضوح تزايد حجم هذه النفقات (المطلق والنسبي) في فترة دخول المشروع الصهيوني (اقامة الدولة الاسرائيلية) حيز التنفيذ (٢٠) :

السنة	نفقات الجيش الاردني	مجموع النفقات الحكومية
١٩٤٠ – ١٩٤١	٢٣٩ر٠١٢	١ر١٣٥ر٣١٠
١٩٤١ – ١٩٤٢	٤٧٧ر٧٨٣	١ر١٨٣ر١٥٧
١٩٤٢ – ١٩٤٣	٧٣١ر٧٧٤	١ر٤٢٣ر٣٥١
١٩٤٣ – ١٩٤٤	١ر٢٩١ر٩٠٠	٢ر٠٦٢ر٢٩٢
١٩٤٤ – ١٩٤٥	١ر٩٥٦ر٠٦٣	٢ر٨٥٤ر٥٢٨
١٩٤٥ – ١٩٤٦	١ر٨٩٣ر٦٨٦	٤ر٢٧٧ر٣١٦
١٩٤٦ – ١٩٤٧	٢ر١٣٤ر٧١٨	٣ر١٨١ر٦٠٥
١٩٤٧ – ١٩٤٨	٢ر٤٥٥ر٨١٧	٣ر٦٧٠ر٢٥٩
١٩٤٨ – ١٩٤٩	٢ر٩٣٢ر٨٧٣	٤ر٤٣٣ر١٦٧
١٩٤٩ – ١٩٥٠	٤ر٢٩٦ر٧٣٥	٦ر٨٨١ر٦١٧

ولا شك ان السبب وراء الازدياد المفاجىء في مصروفات الجيش عام ١٩٤٩/١٩٥١ (والتي شكلت ٦٢ ٪ من نفقات الحكومة لذلك العام) يعود الى ضم الضفة الغربية والخوف من تفجر الوضع الداخلي في الاردن . فقد لجأ النظام الى اضافة وحدات جديدة للجيش (تقنية وخدمات) وخاصة بعد انسحاب الجيش البريطاني من فلسطين الذي كان يعتمد عليه الجيش الاردني لتغطية بعض احتياجاته .

وتجدر الملاحظة هنا الى ان الجيش الاردني كان عند نشوب حرب ١٩٤٨ في فلسطين يتكون من ستة الاف رجل (ثلاثة ارباعه مقاتلون) ارتفع هذا في فترة ما بين ١٩٤٩ الى ١٩٥٠ الى ١٢ الفا (٢١) . كما استمرت حركة الجيش في النمو وفي تشكيل وحدات جديدة طوال فترة الخمسينات . ولعل نظرة سريعة على تطور الجيش الاردني يساعد على فهم الدور الذي قام به هذا في المحافظة على العلاقات اللامتكافئة التي قامت بين الضفتين بعد ضم الضفة الغربية والدور القمعي الذي مارسه تجاه الحركة الوطنية في الضفتين .

٢٠ ــ المصدر : دائرة الاحصاءات العامة . النشرة الاحصائية السنوية ١٩٥١ العدد ٢ بيان ٧٦ . وفي عام ١٩٥١ ذهب ٦٥ ٪ من ميزانية الدولة للجيش و ٢٠ ٪ منها للبلاط الملكي . هذه الارقام تبين الحد الادنى من نفقات الجيش اذ تصنف بعض نفقات الجيش تحت بنود اخرى كالتعليم والاشغال العامة والصحة .. الخ .

٢١ ــ خليل هندي ، فؤاد بوارشي ، شحاده موسى . المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني ــ دراسة تحليلية لهجمة ايلول . مركز الابحاث ــ منظمة التحرير الفلسطينية ايلول ١٩٧١ .

مراحل تطور الجيش الاردني :

يمكن تقسيم المراحل التي مر بها الجيش الاردني منذ تأسيسه الى ثلاث مراحل رئيسية .

ويمكن تحديد هذه المراحل كالتالي (٢٢) :

(١) محاولة فرض سلطة الدولة على عشائر شرق الاردن :

بدأت هذه الفترة مع بداية العشرينات واستمرت حتى بداية الثلاثينات. وكانت المهمة المطروحة على القوات المسلحة (وهي المهمة التي عمل من اجلها وحاول تطبيقها الضابط البريطاني برانتون ومن بعده الضابط فردريك بيك الذي تولى قيادة الجيش العربي عام ١٩٢٢) الحفاظ على « الامن وفرض النظام » وتكريس السلطة المركزية للكيان السياسي الجديد . ولما كانت القبائل البدوية هي اقل التشكيلات الاجتماعية استعدادا لتقبل السلطة المركزية فقد توجه بيك الى « انشاء قوة من العرب المستقرين والقرويين تستطيع تدريجيا السيطرة على البدو وتسمح لحكومة عربية ان تحكم البدو دون ان تخشى الزعماء العشائريين ودون تدخلهم » (٢٣) .

وبمعنى آخر فقد اعتمدت السياسة الامبريالية في محاولتها لاخضاع البدو على التناقض القائم بين الريف وبين البادية . هذا التناقض الذي له اساسه المادي . فقد شكل نهب ثروات الريف وفائضه الاقتصادي (بواسطة الغارات والغزوات المنظمة) مصدر دخل رئيسي لقبائل البادية ، ومصدر افقار لاهالي الريف . كما شكل التفاوت في تطور وسائل الانتاج والتنظيم الاجتماعي المرتبط بها بين البداوة (المعتمدة بالاساس على الرعي والملكية الجماعية للمراعي ومصادر الماء) والفلاحة المستقرة مصدرا آخر من مصادر هذا التناقض .. هذا بالاضافة الى التضارب القائم بين قيم البداوة والقيم الفلاحية (كالنظرة الى العمل اليدوي والحرفي. .. والملكية الفردية) .

المهم في الامر هو ان القوات المسلحة في شرق الاردن جندت لقمع انتفاضات القبائل والعشائر التي رفضت الخضوع لسلطة الدولة المركزية ودفع الضرائب (الذي يشكل البداية في ادخالها ضمن تأثيرات الاقتصاد النقدي) . وبالرغم من المحاولات المتعددة لفرض سلطة الدولة التي قامت بها القوات المسلحة التي كان اغلب افرادها من ابناء القرى في شرق الاردن فقد ظل البدو حتى اوائل الثلاثينات يمثلون بغاراتهم المتواصلة وانتفاضاتهم المتكررة التهديد الاساسي لكيان الدولة الجديد ، مما اجبر الامير عبدالله الى اللجوء الى سياسة استرضاء الوجهاء المحليين والزعماء العشائريين مع الاستمرار في تقوية مركزه عن طريق الجيش ، الا ان هذه السياسة لم تفلح كثيرا

٢٢ ـ راجع كتاب عباس مراد ـ الدور السياسي للجيش الاردني ١٩٢١ ـ ١٩٧٣ مركز الابحاث ١٩٧٣ لاخذ فكرة مفصلة عن تطور الجيش الاردني .

٢٣ ـ F. G. Peake, History and Tribes of Jordan 1958, p. 61.

لان مداها الاقصى لم يكن ليتجاوز « تحييد » العشائر البدوية بدون القدرة على استيعابها وربطها اقتصاديا بكيان الدولة .

(٢) تعبئة البدو في الجيش :

تمتد هذه المرحلة من بداية الثلاثينات حتى اواخر الاربعينات . وتتلخص بتغليب التناقض القائم بين البدو والحضر لصالح البدو بعد ان فشلت محاولات فرض السيطرة عليهم واخضاعهم في فترة العشرينات . وقد بدأت هذه الفترة بوصول جون جلوب الى الاردن وشروعه في تكوين القوة الصحراوية المتحركة . وقد حرص على ان تكون هذه القوة عنصرا بدويا محضا في تركيبه . وقد نجح في تجنيد ابناء العشائر (الرحالة وشبه الرحالة) وفرض الهدوء على مناطق البلاد . وادت ثورة ١٩٣٦ في فلسطين الى توسيع الفيلق العربي (الجيش الاردني) الذي قام في هذه الفترة بالتصدي للقوى الوطنية المسلحة القادمة من سوريا وفرض رقابة شديدة على تهريب الاسلحة والثوار . ولما لجأ بعض ثوار الثورة الفلسطينية الى منطقة عجلون واخذوا بالعمل على اشعال الثورة هناك قام الجيش الاردني بالتعاون مع قوة الحدود والسلاح الجوي الملكي بسحق هذه المحاولة (٢٤) . كما اشترك الجيش الاردني ايضا في الحملة البريطانية على العراق (ايار ١٩٤١) لاسقاط نظام حكم رشيد عالي الكيلاني .

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية اصبحت القوة الصحراوية المتحركة تضم ثلاثة الوية بدلا من لواء واحد فقط . وقد الغت المعاهدة الجديدة المبرمة بين بريطانيا وشرق الاردن (تشرين الثاني ١٩٤٤) القيود الموضوعة سابقا على تقوية الفيلق العربي .

واعتمد كلوب في سياسته هذه على ربط البدو بالنظام عن طريق تأمين الوظائف لهم في الجيش ، مع ابقاء وتنمية القيم البدوية التقليدية وخاصة القيم القتالية (الناجمة عن انعدام الملكية للبيت والارض والاستقرار الاقتصادي والجغرافي) . وهكذا سخر الاستعمار البريطاني الظروف الاقتصادية الصعبة (قسوة الاحوال الطبيعية ، فقر اراضي المرعى ..) في حياة البدو واستغل القيم البدوية ليخلق جيشا بدويا مبنيا على الانضباط والطاعة بدون ان يحاول مس البنية الاقتصادية للمجتمع البدوي وقيمه التقليدية . وعبر تأمين مورد مالي دائم للبدو (الرواتب لمن يخدمون في الجيش ، والهبات المالية لرؤساء العشائر) واعطاء الامتيازات المعنوية للجيش التي تتناسب والقيم البدوية (اللباس المزركش ، استعمال السلاح ، الالقاب العسكرية .. الخ) حول البدو من عنصر معاد للسلطة المركزية الى دعامة اساسية من دعائمها .

(٣) تطوير الجيش الاردني في ظل الاستعمار الجديد :

بعد خروج الجيش البريطاني من فلسطين (الذي اعتمد عليه الجيش الاردني

٢٤ ـ علي المعايطه ، العلاقات الاردنية ـ البريطانية ، بيروت ١٩٧٣ صفحة ١٤٧ ـ ١٤٨ .

اعتمادا مباشرا لسد بعض احتياجاته) وبعد دخول الجيش الاردني الى الضفةالغربية وضم الضفة الغربية الى الاردن .. دخلت المؤسسة العسكرية مرحلة جـديدة من النمو السريع استلزمت خلق وتوسيع وحدات فنية وادارية ومشاغل الادامة . وقد تطلب هذا توسيع القاعـدة الاجتماعية للجيش والتوجه نحو قطاعات اجتماعية جديدة قادرة على امداد هذه المؤسسة بما تحتاجه من اداريين وفنيين لشغل الوحدات الجديدة، مما تطلب التوجه بشكل اساسي نحو ابناء المدن والى الفلسطينيين مـن ابناء الضفـة الغربية او اللاجئين الذين يتمتعون بقسط كاف من الخبرة والثقافة التقنية . وبهذا اصبح تركيب الجيش كالتالي :

(أ) البدو وابناء القرى (البدو بشكل اساسي) في المشاة والمدرعات ويمثلون القوة الصدامية للجيش .

(ب) ابناء المدن في الوحدات الفنية والادارية ووحدات الادامة .

وقد مكنت هذه التركيبة النظام بان يحافظ على هيمنته على الجيش ليقوم هذا بمهماته القمعية طوال السنوات اللاحقة . فقام بقمع الحركة الوطنية في فترة ١٩٥٤ الى ١٩٥٧ وقام بنفس الدور في اواخر عام ١٩٦٦ ، عندما اجتاحت الاردن موجة من الغضب الجماهيري اثر الاعتداء الاسرائيلي على قرية السموع . وتصدى كذلك للعمل الوطني الفلسطيني في الفترة الممتدة من تشرين الثاني عام ١٩٦٨ الى ايلول عام ١٩٧٠ ومـا بعدها .

وتراوح عدد افراد الجيش الاردني ما بين ١٧٫٠٠٠ و ٢٠٫٠٠٠ في عـام ١٩٥٣ وارتفع الى ٢٥٫٠٠٠ عام ١٩٥٦ ليصـل الى ٦٠٫٠٠٠ عـام ١٩٦٧ والى مـا يقـارب ٨٠٫٠٠٠ عام ١٩٧٣ (٢٥) .

وشكل البـدو عام ١٩٥٦ مـا بـين ٣٠ — ٤٠ ٪ مـن مجموع افـراد الجيش الاردني (٢٦) ولان الجيش لم يكن في اي وقت من الاوقات مؤسسة وطنية فقد لجأ النظام الى تجنيد رجال القبائل من جنوب الاردن وصحارى سوريا والعراق الشمالية الشرقية والمناطق الواقعة على الحدود الشرقية مع المملكة العربية السعودية (٢٧) . وفي بعض وحدات المشاة والمدرعات كان اكثر من نصف الرجال من قبائل غير شرق اردنية (٢٨) اي من المرتزقة .

وتشكل مسألة الارتزاق هذه حجر الزاوية في سياسة النظام الاردني تجاه البدو . اذ تعتمد على ربط البدو بالنظام وظائفيا بحيث يصبح الجيش — عدا عن كونه مؤسسة عسكرية — مؤسسة استخدام للابناء البدو . ولهـذا ابقى النظام علـى وضع البدو المتخلف . وهكذا ضمن النظام ربط البدو به وظائفيا بدون ان يلجأ الى تغيـير واقعهم

٢٥ — P. J. Vatikiotis, Politics and the Military in Jordan 1921-1957, 1967, p. 81.
٢٦ — المرجع السابق ص ٢٠ .
٢٧ — المرجع السابق ص ١٣٧ .
٢٨ — المرجع السابق ص ١٤٥ .

المادي . وفي نفس الوقت عمل النظام على ربط بعض القبائل به بشكل مباشر عن طريق توزيع الاراضي على بعض الشيوخ . فعلى سبيل المثال قـام الملك حسين عـام ١٩٥٥ بتوزيع حوالي ٨ الاف دونم على شيوخ بعض القبائل « الذين شاركوا بثورة الشريف حسين » (٢٩) .

وبالاضافة الى هذا الرابط الوظائفي (الذي يعتمد بدوره علـى روابط النظـام الخارجية — المساعدات من الدول الامبريالية) — اعتمد النظـام جملة مـن الممارسات للمحافظة على القيم البدوية التقليدية ولابقاء البدو في عزلة سياسية عن بقية المجتمع في الاردن ، وابعادهم عن التأثيرات التي قد تحد من ولائهم للنظام . كما رافق محاولةابقاء الاقتصاد البدوي بعيدا عن الاندماج بالاقتصاد الوطني واستبدال الدمج البنيوي بالربط الوظائفي الفردي لابناء العشائر من خلال استخدامهم بالجيش ، فرض عزلة سياسية شديدة عليهم وابقائهم بعيدا عن التفاعلات التقدمية في المجتمع . ويتضح هذا ايضا في سياسة ابقاء الامية منتشرة بين ابناء البدو حتى يبقى الجيش الملجـأ الوظيفي الوحيد لابناء البادية مما يزيد من ارتباطهم بالنظام . وتجلى ايضا في المحافظة على قيمهم البدوية وعزلهم — داخل الجيش — عن التأثيرات والتفاعلات السياسية التي قـد تزعزع من ولائهم شبه العشائري للنظام الاردني (٣٠) . ولهذا سعى النظام الـى تشجيع البدو للنظر الى الجيش كقبيلة واعتبار الملك زعيم هذه القبيلة . وقد حكمت هذه الاعتبارات سياسة الجيش التعليمية فقد عمدت السلطة الى اشباع حاجـة الجيش الى المتعلمين باعداد نظام تعليمي خاص بالجيش بـدلا مـن اعتماد الجيش على المدارس الحكوميـة والخاصة لانفتاح هذه على تأثيرات وتفاعلات الحـركة الوطنيـة في المجتمع . وتحملت مدارس الجيش هذه المسؤولية الكاملة في تعليم ابناء البدو ، كما غطت جميـع مراحل التعليم من رياض الاطفال وحتى المرحلة الثانوية .

فليس غريبا اذن ان نجد ان التحركات السياسية ذات الاتجـاه الوطني داخـل

٢٩ — R. Patai, the Kingdom of Jordan, Princeton 1958, p. 57.
٣٠ — يستكشف من احدى الدراسات الاجتماعية — الاستقصائية التي شملت شرق الاردن والتي جرت عام ١٩٥٠ ان الجهل والخوف من العالم الخارجي كان من ابرز خصائص السكان البـدو بخلاف بقيـة السكان بالاردن . فحوالى نصف البدو الذين جرت معهم مقابـلات لم يسمعـوا على سبيـل المثال بالولايات المتحـدة او الاتحاد السوفييتي . والبدوي الوحيـد (وهـو غـير الامي الوحيـد في العينة) الذي سمع بالاتحاد السوفييتي قال انه تعلم ان يكره الاتحاد السوفييتي من رئيسه في حرس البادية الذي طلب منه ان لا يذكر بخير السوفييت بدون ان يبين السبب في ذلك . كما يظهر مـن الدراسة ايضا الكره الذي غرسه النظام الهاشمي تجاه التعليم وجوانب الحياة المدينية في نفوس البدو . فقد تعددت الاجابات التي ربطت من التعليم وخلق المشاكل كالقول «ان لم تقرأ تبقى بعيدا عن المشاكل والحكومة ... » والقول « ان جميع الذين يقرأون ساسة منافقون ... » و « اننا نريد ان نعيش بهدوء وبعيدا عن السياسة»، « ليس لدينا حكام هنا، اذ لا احد يحكمنا كما يحكم اهالي المدن المخنثون » . ويتضح هذا ايضا من النظرة العدائية للمذياع والسينما والجرائد . يقول احد البدو « ما هي السينما !؟ لا سمح الله ؟ انها من صنع الشيطان » ويقول آخر «ان الذين يستمعون الى الراديو من الاشرار . انظر الى الفلسطينيين فانهم استمعوا الى الراديو فدمرهم الله . اننا لا نريد هذه المشكلة هنا » !!
Daniel Lerner, The Passing of Traditional Society, 1958, pp. 320-325.

الجيش الاردني كان يقودها دائما ضباط من المناطق الحضرية (وخاصة المدن) ، وفي شرقي الاردن .

ب – تدمير التشكيلات الاجتماعية للشعب الفلسطيني :

ذكرنا ان وجود مؤسسة عسكرية كبيرة ومعزولة عن المجتمع في شرق الاردن كان عاملا اساسيا في استمرارية النظام الاردني ، وفرض علاقة لا متكافئة بين الضفتين رغم الفارق في القدرة الانتاجية بينهما عند الضم . ولا شك ان أثر النكبة الاجتماعي على الضفة الغربية كان من العوامل الرئيسية التي ساعدت النظام الاردني في تكريس هيمنته على الضفة . وكان ابرز هذه الاثار تدمير التشكيلات الاجتماعية والسياسية المستقلة بعد ان تم تدمير او زعزعة اساسها المادي . وليس هنا مجال نقاش مفصل لهذا الموضوع الا انه من الضروري الاشارة الى بعض هذه التغيرات المهمة التي طرأت على هذا المجال . فعلى صعيد التركيب الاجتماعي فقد اللاجئون الذين شكلوا نسبة عالية من سكان الضفة الغربية في الخمسينات الاسس المادية التي كيفت نمط العلاقات الاجتماعية السائدة بينهم قبل النكبة . ولما كان الاغلبية الكبرى من اللاجئين – وخاصة في المخيمات – من جذور ريفية فقد تبلورت اهم علاقات المجتمع الريفي الاجتماعية حول العمل الزراعي وملكية الارض . ولهذا كان من المتوقع ان يؤدي التشرد واللجوء الذي تعرض له هؤلاء الى افقاد هذه العلاقات محتواها المادي . كما ادى التغير النوعي الذي دخل على الوضع الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين الى اضعاف الاطر العائلية والقرابية الى درجة كبيرة تزعزعت او انعدمت معه فعالية العائلة الممتدة (الكبيرة) (٣١) و «العيلة» و «الحامولة». مما افقد الفرد الفلسطيني قدراته السابقة على التحرك المنظم ضمن الاطر الاجتماعية التقليدية . فقد اوجدت المخيمات وحالة اللجوء جيلا جديدا غير مرتبط اقتصاديا بوشائج العائلة ومعزولا عن اطر التشكيلات الاجتماعية – السياسية المبنية على العلاقات القرابية (كالحامولة مثلا) .

ان هذا التحول لم يأت نتيجة لتطورات اقتصادية اجتماعية كما حدث في اجزاء اخرى من العالم العربي بل جاء نتيجة لواقع سياسي فرض بفعل خلق الدولة الصهيونية على الجزء الاكبر من الشعب الفلسطيني . وفي نفس الوقت لم يسمح وضعهم الجديد ولوقت طويل بعد النكبة بنمو علاقات انتاجية جديدة تتيح لهم بلورة أطر سياسية جديدة تعكس هذا الواقع المادي الجديد .

وهذا لا يعني ان العلاقات الاجتماعية فقدت اطارها العائلي – القروي بل يبدو أن هذه العلاقات حافظت، في ظل الوضع الاقتصادي الجامد في المخيم والرقابة السياسية التعسفية التي وقع تحتها في الاردن وبعض الاقطار الاخرى وفي ظل غياب محاولات جدية لادخال المخيم ضمن اطر تنظيمية سياسية جديدة (كما حدث بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وتواجد المقاومة الفلسطينية في المخيمات) على استمراريتها وان بدأت تفقد فعاليتها السابقة مع مرور الزمن .

٣١ – العائلة « الممتدة » : العائلة التي تضم في اطار واحد من العلاقات ثلاثة اجيال متتالية (الآباء ، الابناء المتزوجين واولاد هؤلاء) في حين تضم « العائلة الزوجية » ، جيلين فقط (الاباء والابناء غير المتزوجين) .

وكان ان ساعدت المهمات التي كلفت بها الانروا على تجميد وضع المخيمات وعرقلة تجميد نمو علاقات انتاجية جديدة داخل المخيمات . فقد تخلت الانروا في بداية الخمسينات عن تشغيل اللاجئين في مشاريع اقتصادية انتاجية وحصرت مهماتها في تقديم بعض الخدمات الاعاشية التي تساعد على تجميد الوضع الهامشي (اقتصاديا) لجموع اللاجئين . وفي نفس الوقت ادى ارتباط مشاريع الاستيطان والتشغيل التي طرحت على اللاجئين الفلسطينيين باهداف سياسية تتناقض مع حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية الى رفض هذه المشاريع . وكانت الانروا قد تخلت عن مشاريع التشغيل التي وضعت في اوائل فترة قيامها عندما تبين لها ان كلفة تشغيل الفرد تعادل ٥ مرات كلفة ابقائه تحت الاعاشة (٣٢) . كما ان الوضع الاقتصادي القائم في الضفة الغربية وشرق الاردن ، كما بينا سابقا لم يكن يسمح باستيعاب هذه الايدي العاملة انتاجيا .

هذا الوضع الجديد للاجئين الفلسطينيين والذي تميز بالعزلة عن مواقع الانتاج الاساسية من جهة وبقاء ما تقدمه وكالة الغوث من « اغاثة » دون الحد الادنى للكفاف الى توليد حالة من النقمة والغليان الجماهيري بين اللاجئين اشارت اليها تقارير وكالة الغوث المتتالية . فقد اشارت هذه الى حالات متكررة من « الاضراب عن الطعام ... والتوقف عن العمل ... » في المخيمات (٣٣) . واشارت كذلك الى مطالبة اللاجئين بالعودة الى ارض الوطن ومطالبتهم كذلك بتحسين الخدمات التعليمية وتحسين الاغاثة نوعيا وكميا مما دفع هذه التقارير الى التعقيب : « يشكل اللاجئون تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في اقطار الشرق الادنى ... » واضافت ان الحكومات العربية « تتعاون عن كثب لمحاربة التأثير المشاغب » (٣٤) .

ومع اختلاف وضع اهالي الضفة الغربية الاصليين من ناحية استمرارية الاطر العائلية – القروية التي نظمت علاقاتهم الاجتماعية عن وضع فئات اللاجئين الفلسطينيين الا ان بعض التشكيلات والمؤسسات السياسية والاجتماعية لم تنج من اثار النكبة ، وخاصة المؤسسات المجتمعة التي شملت الصعيد الوطني الفلسطيني . ومن اهمها التنظيم النقابي الفلسطيني .

فقد مزق الاحتلال الصهيوني عام ١٩٤٨ جمعية العمال العربية الفلسطينية (٣٥) .

واما التجمع العمالي اليساري من الحركة النقابية اي مؤتمر العمال العرب (٣٦) فقد حله الحكم العسكري عام ١٩٤٨ باعتباره تجمعا عماليا غير شرعي : وبالرغم من

٣٢ – R. S. Porter, Economic Survey of Jordan, 1953, pp. 23-24.

٣٣ – United Nations, Assistance to Palestine Refugees, Interim Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. General Assembly: Offical Records 5th Session: Supplement No. 19 (A/145/Rev. 1), p. 5.

٣٤ – المصدر السابق صفحة ٥ .

٣٥ – كانت هذه الجمعية تشمل ٣٠ نقابة وتضم اكثر من ٢٠,٠٠٠ عضو قبل حرب ١٩٤٨ .

٣٦ – تقدر عضويته ما بين ٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ شخص . راجع
G. L. Harris, Jordan, its People, its Society, its Culture. New Haven 1958.

هذا فقد بقي للجمعية فرع نشيط في نابلس وبضعة فروع اخرى في القدس وطولكرم وجنين . وفي عام ١٩٤٩ قامت هذه بالتصدي للسلطة ومنع تسخير اهالي قرى منطقة نابلس في بناء طريق يربط طولكرم بقلقيليه كما نجح مجلس النقابات في نابلس في قيادة احزاب ضد شركة رنو الميكانيكية ادى الى اعادة تنظيم العلاقة بين العمال واصحاب العمل باتفاقية ضمنت للعمال بعض حقوقهم (٣٧) . هذا وقد حاول مجلس ادارة نقابات عمال نابلس اعادة احياء وتجديد نشاط جمعية العمال العربية الفلسطينية الا ان هذه المحاولات لم تواجه نجاحا كبيرا بالرغم من انها ضمنت افتتاح فروع جديدة لها في بعض مدن الضفة الغربية (رام الله وبيت لحم) ، كما افتتحت مكتبا لها في عمان باسم مكتب جمعية العمال الاردنية . الا ان الصدمات العنيفة التي اصيبت بها الحركة النقابية الفلسطينية نتيجة تمزق المجتمع الفلسطيني جعلت مهمة اعادة بناء حركة نقابية فلسطينية ـ جديدة في غاية الصعوبة .

ولهذا لم يتمكن المسؤولون عن الحركة النقابية الفلسطينية من القيام بنشاط نقابي فعال في الضفة الغربية رغم الجهود الكبيرة التي بذلها بعضهم . ولعل من العوامل الرئيسية التي وقفت في وجه هذه الحركة الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية الجديدة التي حلت على الضفة الغربية بعد النكبة وما رافقها من استفحال البطالة بين العمال نتيجة للزيادة الهائلة في اليد العاملة من جهة وتقلص فرص العمل من جهة اخرى . في ظل اوضاع كهذه اصبح الحصول على العمل يعتبر بحد ذاته مكسبا يدفع العامل نحو المحافظة عليه وتجنب الاحتجاج والمطالبة بحقوقه مهما كانت شروط العمل قاسية ومجحفة . وبتعبير آخر اصبح العاملون فعلاً من افراد الطبقة العاملة يشكلون فئة مميزة عن الفئات العمالية التي تعاني من بطالة مزمنة .

وفي هذه الظروف كان من الصعب تنظيم هذه الفئة واستقطابها نقابيا لوقوعها تحت سيطرة الخوف من فقدان العمل ووجود جيش عمالي من الايدي العاطلة عن العمل . هذا عدا عن سمات الطبقة العاملة (٣٨) نفسها التي تميزت بضعف شديد في عدد العاملين في الصناعة من جهة وفي تبعثر افراد هذه الطبقة من جهة اخرى . فالطبقة العاملة الصناعية والتي هي اكثر الفئات العمالية استعدادا وقدرة على التنظيم النقابي بسبب شروط وظروف العمل التي تعيشها هذه الفئات ، كانت شبه معدومة الوجود في تلك الفترة في كلا الضفتين .

كما كانت المشاريع الانتاجية القائمة افتقدت الى الحدود الدنيا من الترابط والتواصل (من ناحية اعتماد هذه المشاريع على انتاج بعضها البعض) مما يزيد من صعوبة بلورة روح تضامنية متينة بين التجمعات العاملية المتفرقة في مدن الضفتين .

بالاضافة الى هذه العوامل التي تخص تركيب الطبقة العاملة نفسها والعوامل المتعلقة بالوضع الاقتصادي العام واوضاع الطبقة العاملة بشكل خاص واجهت الحركة

٣٧ ـ راجع مذكرات حسني صالح الخفش حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية، مركز الابحاث، ايار ١٩٧٣ صفحات ٥٩ ـ ٦٢ .

٣٨ ـ نعني بالطبقة العاملة الصناعية الفئات العمالية التي تعمل في مشاريع صناعية وانتاجية كبيرة .

النقابية حصارا شديدا وعراقيل متنوعة من السلطة الاردنية . فالقوانين السائدة في الضفة الشرقية لم تكن تسمح بالعمل النقابي العالمي ولهذا فشل المجلس الاعلى للجمعية في تنفيذ قراره (تاريخ ١٨ آذار ١٩٥١) ببدء النشاط النقابي بعمان اذ قامت السلطة في اعقاب هذا القرار بنفي العديد من العمال والنقابيين البارزين . ولما اعادت الجمعية عام ١٩٥٢ محاولة تجديد نشاطها ـ بعد ان اصبح اسمها « جمعية العمال الاردنية » ـ قامت الحكومة الاردنية باغلاق مكتب الجمعية الجديد في عمان كما اغلقت جميع مكاتب الجمعية في الضفة الغربية من الاردن وصادرت اموالها وممتلكاتها . وقد دفعت مضايقات السلطة المتواصلة بعض النقابيين لمغادرة البلاد (٣٩) . ومع حل الجمعية انتهى تاريخ الحركة العمالية الفلسطينية كما مثلتها جمعية العمال العربية الفلسطينية . ولم تنبعث من جديد الا مع بروز حركة المقاومة الفلسطينية بعد حوالى ١٥ عاما تقريبا . الا ان هذا الانبعاث جاء خارج الاردن . وبقي بعيد التأثير عن الضفة الغربية بعد أن وقعت هذه تحت الاحتلال الصهيوني عام ١٩٦٧ .

ج ـ الدعم الامبريالي للنظام الهاشمي :

لم يكن بمقدور النظام الهاشمي ان يفرض سيطرته وهيمنته على الشعب الاردني ـ الفلسطيني بدون الدعم المستمر من قبل الاستعمار البريطاني الذي كان المبادر الى تأسيس الجيش الاردني وتشكيله وتقويته والصرف عليه ـ وقد ارتبط هذا بأهداف الاستعمار البريطاني في تهيئة النظام الاردني كمرتكز امبريالي في المنطقة يكمل دور الكيان الصهيوني . ومن المعلوم ان احتلال الجيش الاردني لذلك الجزء من فلسطين الذي اصبح يعرف فيما بعد « بالضفة الغربية » كان قد نوقش بين الاردن وبريطانيا ووافقت عليه الاخيرة . فقد اقترح توفيق ابو الهدى رئيس وزراء الاردن الموضوع على بيفن رئيس وزراء بريطانيا في اوائل عام ١٩٤٨ ووافق الاخير على الاقتراح (٤٠) . وكان الامير عبد الله قد تقدم باقتراح مشابه الى لجنة التحقيق الانجلو ـ اميركية عام ١٩٤٦ (٤١) .

وفي اثناء الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى سارع الملك عبد الله في اتخاذ بعض الاجراءات تسهيلا لعملية الضم اللاحقة ، فعين ابراهيم هاشم (وهو فلسطيني الاصل) حاكما على المنطقة الواقعة تحت سيطرة الجيش الاردني (الضفة الغربية) وعين احد افراد الهيئة العربية العليا لفلسطين حاكما عسكريا على القدس (حزيران ١٩٤٨) . وبعد الهدنة الاولى قام الملك بحملة واسعة لاستمالة بعض الزعماء الفلسطينيين الى جانبه تدعمه في ذلك بريطانيا . كما قام بمحاولة لاقناع الحكام العرب بمشروعه . غير انه لم ينجح في ذلك اذ قامت جامعة الدول العربية بالتعاون مع الهيئة العربية العليا لفلسطين بتأسيس «حكومة عموم فلسطين» . وسارع عبد الله الى عقد مؤتمر فلسطيني في عمان اعلن عدم أعترافه بهذه الحكومة ، وتبعه اجتماع زعماء الضفة الغربية في اريحا

٣٩ ـ مذكرات حسني صالح الخفش مصدر سابق صفحة ٦٢ ـ ٦٤ راجع كذلك : علي عناد خريس وصلاح عبد الكريم الصفدي ، الحركة النقابية العمالية في الاردن . عمان (بدون تاريخ) .

٤٠ ـ علي المحافظة ، العلاقات الاردنية ـ البريطانية . بيروت ١٩٧٣ صفحة ١٧٣ .

٤١ ـ المرجع السابق صفحة ١٥٧ .

الذي نادى « بالوحدة الفلسطينية الاردنية » واعتبار فلسطين وحدة لا تتجزأ وبايع عبد الله ملكا على فلسطين كلها (٤٢) .

ولما اعلن النظام الهاشمي ضم الضفة الغربية عام ١٩٥٠ سارعت بريطانيا الى مباركة هذه الخطوة ولجأت الى استعمال مختلف الطرق الدبلوماسية لحمل الامم المتحدة على الاعتراف بالكيان الجديد (٤٣) .

وبعد الضم استمرت بريطانيا في دعم الجيش الاردني الموسع وفي تقديم المعونة الاقتصادية للنظام الاردني . وفي نفس الوقت بدأت حكومة الولايات المتحدة تبدي الاهتمام بالنظام الاردني فبدأت في اوائل الخمسينات في تقديم المعونة له . ولكن بريطانيا بقيت الدولة الاولى الممولة للنظام حتى عام ١٩٥٧ . فقد قدمت حكومة بريطانيا الى الاردن خلال السنوات المالية الست (١٩٥٠/١٩٥١ و ١٩٥٥/١٩٥٦) مساعدة عسكرية قيمتها ٤٤ر٩ مليون جنيه ومساعدة اقتصادية قدرها ٧ر٧٦ مليون جنيه . وقد ازدادت هذه المساعدة بشكل متوالي مع اشتداد ساعد القوى الوطنية في الاردن . ففي عام ١٩٤٩ — ١٩٥٠ كانت المساعدة البريطانية العسكرية تعادل ٣ر٥ مليون جنيه ارتفعت الى ٦ر٥ مليون عام ١٩٥١/١٩٥٢ ثم الى ما يزيد عن ١٠ر٧ مليون للسنة المالية ١٩٥٥/ ١٩٥٦ (٤٤) .

وقد اشار كروسمان (الوزير العمالي السابق) في مجلس العموم البريطاني الى ان بريطانيا تقدم للجيش الاردني ما لا يقل عن تسعة ملايين جنيه سنويا في حين لم تتجاوز المساعدة المقدمة « للتنمية الاقتصادية » عن ١ر٥ مليون‌جنيه سنويا فقط (٤٥) .

وهكذا استمرت بريطانيا في بسط هيمنتها على الاردن (بضفتيه) عبر سيطرتها غير المباشرة على الجيش الاردني عن طريق ما تقدمه من مساعدات عسكرية وعبر سيطرتها المباشرة (الضباط البريطانيون في الجيش الاردني وخاصة جلوب) وعبر التحالف التاريخي مع الملك عبد الله الذي كانت بريطانيا المسؤولة الاولى عن تنصيبه اميرا على شرق الاردن ومن ثم ملكا على المملكة الاردنية الموسعة .

الجزء الثالث : النضالات الجماهيرية ضد النظام الهاشمي والاستعمار بعد الحاق الضفة الغربية :

وهكذا وجدت جماهير الضفة الغربية نفسها تحت سيطرة الجيش الاردني الذي كان قد دخلها عام ١٩٤٨ بحجة محاربة القوى الصهيونية في الوقت الذي كان يمثل دورا اتفق عليه مسبقا مع قوى الاستعمار البريطاني . وفي ظل هذا الوضع وفي ظل تفتت الحركة الوطنية التاريخية للشعب الفلسطيني ، وجد زعماء الضفة الغربية (من ملاك اراضي وتجار ووجهاء تقليديين) الفرصة سانحة امامهم لاعلان ولائهم ومبايعتهم

٤٢ — المرجع السابق صفحة ١٩٠ لم يقبل الاردن في منظمة الامم المتحدة حتى عام ١٩٥٥ .
٤٣ — علي المعايطة ، مرجع سابق ، صفحة ١٨٨ — ١٨٩ .
٤٤ — علي المحافظة ، العلاقات الاردنية — البريطانية ١٩٧٣ صفحة ٢٠٠ .
٤٥ — B. Shwadian, Jordan : a State of Tension. New York 1959, p. 301.

للملك عبد الله وتبرير الحاقه للضفة الغربية . وبالرغم من المعارضة الشديدة لهذه الخطوة من قبل الدول العربية ، ومن قبل الهيئة العربية العليا لفلسطين ، وبالرغم من ان الجمعية العمومية للامم المتحدة صوتت ضد ضم الضفة الغربية للاردن (٣ ديسمبر ١٩٤٨) (٤٦) ومن بعض الاحزاب والقوى الوطنية في الضفة الغربية (الحزب الشيوعي ، وحركة القوميين العرب) (٤٧) لم تجد جماهير الضفة الغربية نفسها قادرة على احباط خطوة النظام الالحاقية . الا ان معارضة النظام الهاشمي بدأت فور الحاق الضفة الغربية ضمن الكيان الهاشمي الجديد وبدأت هذه المعارضة بحملة صحافية واسعة ضد تبعية النظام للاستعمار البريطاني . ففي اوائل ١٩٤٩ اصدرت مجموعة من الوطنيين الفلسطينيين جريدة « البعث » في القدس ، وصدرت في اواخر السنة نفسها على يد عناصر من المعارضة الفلسطينية الاردنية صحيفة اسبوعية باسم « الميثاق » ، وشنت هاتان الصحيفتان حملة عنيفة ضد الاستعمار البريطاني (٤٨) .

لقد عكس هذا الوضع الجديد نفسه على الصعيد النيابي (٤٩) اذ نجح في الانتخابات النيابية لعام ١٩٥٠ بعض عناصر المعارضة الوطنية الذين اخذوا في مهاجمة التحالف الاردني البريطاني وطالبوا بفصل الشرطة والدرك عن الجيش لاضعاف سلطة جلوب . كما طلب المجلس النيابي الجديد من الحكومة فرض رقابة شديدة على ميزانية الجيش الاردني . وطالب بعض النواب بضمان حرية الصحافة والسماح بتشكيل الاحزاب السياسية والنقابات العمالية . وهاجم بعض نواب الضفة الغربية الاتفاقية الاردنية — البريطانية التي تمت عام ١٩٥١ لتسوية « المسائل المالية الناشئة عن انتهاء الانتداب» واعتبرها هؤلاء هدرا لحقوق الشعب الفلسطيني (٥٠) . كما تأسس في الاردن بعد الضم عدد من الاحزاب الوطنية (البعث ١٩٤٩) ، الجبهة الوطنية الاردنية (الحزب الشيوعي) ١٩٥٠ (٥١) . حركة القوميين العرب ١٩٥٢ ، الحزب الوطني الاشتراكي ١٩٥٤ ، حزب الامة ١٩٥٤ . اضطرت في السنوات الخمس التي تلت الضم الى اللجوء

٤٦ — U. N. General Assembly Official Record, 3rd Session 1948 First Committee, pp. 887 - 890.
٤٧ — علي المعايطة ، مرجع سابق صفحة ١٩٥ .
٤٨ — نفس المصدر — صفحة ١٩٣ .
٤٩ — تبدو سياسة التمييز التي انتهجها النظام منذ البداية ضد الضفة الغربية من تعمد تقليص لقوة الضفة الغربية الانتخابية كما يتبين من الارقام التالية :

تاريخ الانتخاب النيابي	مجموع عدد الناخبين	عدد الناخبين في الضفة الشرقية	عدد الناخبين في الضفة الغربية
نيسان ١٩٥٠	٣٠٤٠٠٠	١٢٩٠٠٠	١٧٥٠٠٠
آب ١٩٥١	٣٤٢٧١٤	١٨١٦٢٨	١٦١٠٨٦
تشرين ١٩٥٤	٤٤٥٩٢٨	٢٧٤٥٧١	١٧١٣٥٧

٥٠ — علي المعايطه ص ٢٠١ .
٥١ — صدر قانون مقاومة الشيوعية بتاريخ ٢ ايار ١٩٤٨ وقد ارتبطت هذه بوثبة كانون ١٩٤٨ عندما ثارت جماهير العراق ضد اتفاقية « بورتسمث » المعروفة . وفي بداية الخمسينات عدل هذا القانون بقانون آخر ينص على المعاقبة بالاشغال الشاقة لكل من انتسب الى هيئة شيوعية او دعا للشيوعية باية وسيلة كانت او وجد في حوزته اي مستند شيوعي .

الى العمل السري بسبب رفض الحكومة السماح لها بالعمل العلني . ومع ان بعض الاحزاب نجحت في فترة النهوض الجماهيري المعادي للاستعمار والمطالب بالحقوق الديموقراطية في انتزاع حق العمل العلني الا ان هذا لم يستمر طويلا ، اذ اتخذ مجلس الوزراء الاردني بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٥٧ قرارا بحل جميع الاحزاب الوطنية . كما صدر في بداية الخمسينات عدد من الصحف الوطنية لفترة قصيرة كان اهمها : الراي ، اليقظة ، الجبهة ، الوطن (٥٢) .

ويمكن تلخيص مطالب القوى والاحزاب الوطنية في تلك الفترة كالتالي :

١ — الغاء المعاهدة الاردنية — البريطانية (عام ١٩٤٨) والغاء قوانين الدفاع الاردنية .

٢ — تصفية الاستعمار البريطاني داخل الاردن وتحويل الجيش الاردني الى جيش وطني وذلك بطرد الضباط الانجليز في الجيش وعلى راسهم جلوب رئيس الاركان. كما طالبت الاحزاب بفصل الشرطة والدرك عن قيادة الجيش الاردني .

٣ — اجراء انتخابات نيابية حرة والسماح بتأسيس الاحزاب السياسية والجمعيات والنقابات في البلاد .

٤ — دعت بعض الاحزاب الى قيام وحدة عربية وخاصة بين الاردن والعراق وسوريا .

لقد كان اهم مظاهر الوضع السياسي الجديد الذي تلى الضم بروز حركة وطنية قوية معادية للنظام والاستعمار في الضفتين واتخذت هذه الحركة اشكالا مختلفة كان اهمها ، كما ذكرنا ، بروز احزاب وطنية متعددة عملت على تغيير او الغاء الكيان الاردني وارتباطاته الخارجية ، وطرحت بعض القضايا الرئيسية على الشارع الاردني — الفلسطيني (... جعل الحكومة مسؤولة امام البرلمان ، تعريب الجيش ، تطهير الجهاز الاداري ، الغاء المعاهدة الاردنية البريطانية — والتوجه نحو الوحدة العربية الحقيقية) . كما عبرت النقمة الشعبية المتزايدة ضد النظام عن نفسها بالمظاهرات الصاخبة التي كانت حتى عام ١٩٥٧ تعم جميع المدن والقرى الرئيسية في الضفتين . كما تبلورت قوى معارضة داخل المجلس النيابي نفسه ... ففي جلسة الثقة التي عقدها مجلس النواب يوم ١١ تشرين ١٩٥٢ حدثت مشادة عنيفة بين رئيس الوزراء (توفيق ابو الهدى) ومؤيديه من جهة وبين المعارضة من جهة اخرى ادت الى انسحاب ١٧ نائبا فلسطينيا من المجلس اعلانا لسخطهم على سياسة الوزارة القائمة . وطالبت هذه المعارضة باقالة الوزارة وتعديل الدستور بحيث يضمن للشعب السيطرة على مصيره والغاء القوانين الاستثنائية وتعديل قانون الدفاع ، واطلاق سراح المعتقلين ومقاومة الغلاء والبطالة والمحافظة على حقوق اللاجئين الفلسطينيين وحمايتهم من استبداد وكالة الغوث . وفي اعقاب هذه الاستقالة قامت مظاهرات واسعة في مدن

٥٢ — منيب الماضي ، مرجع سابق صفحة ٥٩٧ — ٦٠٢ .

الضفة الغربية وخاصة في القدس ونابلس ورام الله واضرب طلاب المدارس في مدينة عمان (٥٣) .

ولما قوي ساعد المعارضة لجأت الحكومة في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٤ الى حل جميع الاحزاب . وفي ايار استقال الملقي رئيس الوزراء الذي كان قد اتاح الفرص لظهور بعض الصحف الوطنية وخلق جوا « ليبراليا » اتاح للجماهير التعبير عن سخطها ضد الاستعمار وتسلط النظام . وتولى رئاسة الوزارة الجديدة توفيق ابو الهدى الذي حل مجلس النواب عندما تبين له ان وزارته لن تحظى بالثقة البرلمانية . وجمد ما تبقى من الاحزاب السياسية واغلق الصحف الوطنية (الراي، اليقظة ، الجبهة ، الوطن) . وبدات انتخابات برلمانية جديدة في تشرين الاول ١٩٥٤ واعلنت القوى الوطنية مقاطعتها لها ردا على حركة التزوير ، وقامت مظاهرات عنيفة في عمان ومدن الضفة الغربية مما ادى الى تدخل الجيش لقمع هذه الحركة نتج عنه استشهاد عشرات الاشخاص . وعلى اثر موافقة الحكومة الاردنية على الانضمام لحلف بغداد عام ١٩٥٥ قامت مظاهرات عنيفة في جميع انحاء المملكة ضد الحكومة وضد الحلف وهاجم المتظاهرون مقر وكالة الغوث في الخليل وهاجموا الدوائر الحكومية في عمان مما ادى الى استقالة حكومة هزاع المجالي ، كما ادى استمرار المعارضة الشعبية الواسعة للحلف في استقالة الحكومة الجديدة (برئاسة ابراهيم هاشم) بعد ١٧ يوما من تاليفها . وفي كانون الاول من نفس السنة استمرت المظاهرات وهاجم المتظاهرون السفارات الغربية في القدس . وكانت نتيجة اسبوع من المظاهرات سقوط ٤١ شهيدا وجرح اكثر من ١٥٠ شخصا (٥٤) . وفي اوائل كانون الثاني ١٩٥٦ ترأس سمير الرفاعي وزارة جديدة تبعها حملة اعتقالات واسعة وقد اجبر هذا الاحتجاج الشعبي الواسع الحكومة على التراجع عن الانضمام لحلف بغداد والى طرد جلوب (في آذار ١٩٥٦) وعدد آخر من الضباط البريطانيين .

كما اجبرت هذه النقمة الشعبية النظام على اجراء انتخابات جديدة (٢١ تشرين الاول ١٩٥٦) ادت الى تشكيل وزارة وطنية برئاسة سليمان النابلسي اعلنت عن عزمها على انهاء المعاهدة البريطانية ونالت الثقة على هذا من مجلس النواب .

وليس من قبيل المصادفة ان تقوم الضفة الغربية بتوصيل الحصة الكبرى من النواب التقدميين الى البرلمان (الحزب الشيوعي ، حزب البعث ، الحزب الوطني الاشتراكي ، وبعض المستقلين الوطنيين) . وصدر في ١٣ شباط ١٩٥٧ بيان مشترك بانهاء المعاهدة وبدء جلاء القوات البريطانية الموجودة في الاردن . كما قرر مجلس الوزراء انشاء علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي وعن النية في اقامة علاقات مماثلة مع الصين (٥٥) . وهكذا انتهت مرحلة الهيمنة البريطانية على الاردن. وسارعت الولايات المتحدة باحتلال موقع بريطانيا الاستعماري بعد ان نجح الملك حسين في انقلابه الاسود ضد الحكومة الوطنية ، اذ قام باقالة حكومة النابلسي ، واعلان الاحكام

٥٣ — منيب الماضي ، مرجع سابق صفحة ٥٧٢ .
٥٤ — Patai مرجع سابق صفحة ٥٩ .
٥٥ — منيب الماضي ، مرجع سابق صفحة ٦٢١ — ٦٦٠ .

العرفية في جميع انحاء البلاد عقب المؤتمر الوطني الذي عقده في نابلس ٢٣ نائبا من مجلس النواب وعدد من الحزبيين الوطنيين والشخصيات الوطنية والذي دعا الى اضراب عام وتبعه نشوب مظاهرات صاخبة في جميع مدن الضفتين . كما سارع النظام الى حل جميع الاحزاب واعتقال المئات من الشيوعيين والبعثيين والقوميين العرب والوطنيين في الاردن .

وبانتهاء هذه المرحلة من تاريخ الاردن انتهت فترة غنية من فترات تاريخ الحركة الوطنية في البلاد . ولم تسترجع هذه الحركة مجدها وعنفوانها الا بعد ان فقد النظام توازنه على اثر العدوان الاسرائيلي في حزيران واحتلال اسرائيل للضفة الغربية بكاملها وتطور حركة المقاومة الفلسطينية السريع لتصبح بعد فترة وجيزة جدا قادرة على التصدي للنظام واطلاق الحريات الديموقراطية وتسليح اعداد كبيرة من الجماهير الكادحة في الاردن قبل ان يدخل النظام في صدام مسلح عنيف معها ومع القوى الشعبية الاخرى (ايلول ١٩٧٠ ـ تموز ١٩٧١) وينجح في انهاء الوجود العلني للمقاومة الفلسطينية وفي تجريد جماهير الضفة الشرقية من جميع مكتسباتها الديموقراطية التي انتزعتها في فترة ما بين ١٩٦٨ ـ ايلول ١٩٧٠ .

لم يجد النظام الهاشمي ، بتركيبه الطفيلي ومنشئه الاستعماري ، سوى الاعتماد على مراكز الامبريالية العالمية لمواجهة الوضع الاقتصادي والسياسي الجديد الذي تبلور بعد النكبة وضم الضفة الغربية . وانها لمفارقة هامة ان يجد النظام نفسه مهددا ككيان اقتصادي ـ سياسي بعد ضم الضفة الغربية في الوقت الذي كان يرمي من وراء هذا الضم تثبيت وتعزيز وتدعيم نفسه . فالوضع السياسي ، لاسباب تتعلق بتركيبة النظام وارتباطاته الخارجية ، لم يكن قادرا على تلبية طموح وتطلعات الجماهير في الضفتين وخاصة الجماهير الفلسطينية وجماهير شرق الاردن المنتجة . كما ان التركيبة الاقتصادية ـ السياسية للنظام قادرة على استيعاب طموح واحتياجات البرجوازية الفلسطينية الوطنية التي كانت تريد مجالا اوسع لتوظيف رؤوس اموالها بعيدا عن منافسة البضائع والمنتوجات الاجنبية . اما البرجوازية الصغيرة (وخاصة من حملة الشهادات واصحاب المؤهلات المختلفة ، والمهن الحرة) فقد وجدت ان فرص نموها واستخدامها محدودة ولا تلبي طموحاتها الطبقية .

فعلى سبيل المثال ، عقد ممثلون عن مختلف الهيئات الاقتصادية (تجار ، مستوردون ، اصحاب مصالح وصناعات) ، اجتماعا في مدينة رام الله في ١٣ تشرين الثاني عام ١٩٥١ رفعوا على اثره مذكرة الى الحكومة الاردنية طالبوا فيها وضع خطة تنمية شاملة تضم ضفتي الاردن ولا تكون لمصلحة الضفة الشرقية فقط ، كما اقترحت المذكرة ان تقوم الحكومة باتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية وتشجيع الصناعات المحلية ، ومراقبة اسعار الحاجيات الاساسية وخفض اسعارها ، ومساعدة المزارعين وتقليص استيراد البضائع الكمالية (٥٦) . وحتى الفئات البرجوازية الفلسطينية التقليدية والرجعية وجدت نفسها مجبرة على التعبير عن سخطها وتذمرها من الواقع الاقتصادي

٥٦ ـ راجع A. H. H. Abidi, Jordan, A Political Study.

في الاردن . فقد عقد الاخوان المسلمون اجتماعا في جنين في الاسبوع الثاني من اذار ١٩٥٢ طالبوا الحكومة على اثره تشجيع اصحاب رؤوس الاموال بفتح مصانع جديدة. كما اقترح المجتمعون على النظام الاتصال بالشركات الاجنبية لتقوم باستثمار رؤوس اموالها في استغلال موارد الاردن الطبيعية بالاشتراك مع الصناعيين العرب ، كما طالبوا بالغاء الاحتكارات وتقييد الاسعار (٥٧) .

كما اثار عدد من النواب (في جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٢ كانون الاول عام ١٩٥١) مسألة طفيلية الكيان الاردني ، اذ اشاروا الى ان وجود الكيان الاردني يعتمد بالاساس على المساعدات البريطانية . وكان هناك اجماع عام بان الاردن غير قادر على الاستمرار كبلد ذات كيان مستقل طويلا . كما اشار هؤلاء النواب ان المخرج الوطني الوحيد للاردن هو الوحدة مع بلد عربي آخر (٥٨) .

واجه النظام هذه النقمة الشعبية المتزايدة المطالبة بتغيير جذري في بنية النظام بطلب المزيد من الدعم الامبريالي لتقوية الجيش (جهاز قمعه) وتسديد المزيد من الضربات للحركة الوطنية الصاعدة مستعملا لهذا مختلف الوسائل والاساليب القمعية (٥٩) . ويتضح مدى القمع الذي مارسه النظام الاردني ضد الحركة الوطنية في اوائل الخمسينات بعدد نزلاء السجون عام ١٩٥٠ . فقد كان عددهم في تلك السنة ١٨ر٧٩٣ شخصا وارتفع الى ٣٩ر٤١٦ شخصا عام ١٩٥١ والى ٤٠ر٤٢٧ عام ١٩٥٢ (٦٠) .

اما نزلاء السجون لاسباب سياسية او ادارية حسب التصنيفات الرسمية (التي يجب ان ينظر اليها بحذر وتحفظ شديدين وبالتالي يجب ان تعتبر هذه الارقام كأرقام الحد الادنى) فقد بلغ عام ١٩٥٠ . ١٦٦٠ شخصا في الضفة الشرقية وبلغ ٦٨٨٧ عام ١٩٥١ في الضفتين .

اما في الضفة الغربية فقد بلغ عدد الذين ادخلوا السجون عام ١٩٥١ اكثر من ٢٤ الفا (٦١) (منهم ٦١٨١ سجينا لاسباب « سياسية ـ ادارية ») موزعين كالتالي :

	المجموع العام	توقيف اداري او سياسي
لواء نابلس	٩ر٣٥٤	١١٣٨
لواء القدس	١٠ر٥١٩	٤٧٦٠
لواء الخليل	٤ر٣٥٩	٢٨٤

٥٧ ـ Middle East Mirror, No. 3 (15 March 1952), pp. 20-1.

٥٨ ـ ملحق الجريدة الرسمية ١٦ كانون الاول ١٩٥٢ صفحة ١٧٧ ـ ١٩٠ .

٥٩ ـ لم تحاول اسرائيل منذ تأسيسها اخفاء اهمية المحافظة على النظام الهاشمي على حدودها الشرقية. فبعد تزايد مطالبة القوى الوطنية في الضفتين بتغيير النظام في الاردن عام ١٩٥١ ، اعلنت اسرائيل بأن اية تغييرات من هذا النوع « تمس بشكل جدي مصالح وامن اسرائيل » (The Times, 30 Aug. 1951)

٦٠ ـ راجع النشرة الاحصائية السنوية عام ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢ .

٦١ ـ الاردن دائرة الاحصاءات العامة . النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٥١ بيان ٢٩ .

اي ان ما يقارب ٩٠ ٪ من المساجين السياسيين ـ الاداريين في المملكة كانوا عام ١٩٥١ من اهالي الضفة الغربية . مما يشير الى ان النقمة الشعبية ضد النظام كانت على اشدها في الضفة الغربية .

وقد ارتفع هذا العدد الى اكثر من ٢٦ الفا عام ١٩٥٢ (٦٢) . الا ان هذا الارتفاع لم يقترن بارتفاع في العدد المسجل للمساجين السياسيين او الاداريين . وكان توزيعهم كالتالي :

لواء نابلس	١٢٫٠٠٠	منهم ١٠٨٩ موقوفا لاسباب سياسية ـ ادارية
لواء القدس	٨٫٩٧١	منهم ١٣٤٢ موقوفا لاسباب سياسية ـ ادارية
لواء الخليل	٤٫٤٨٠	منهم ١٨٦ موقوفا لاسباب سياسية ـ ادارية

اي ان اكثر من ٨٠ ٪ من الموجودين في السجون لاسباب سياسية خلال عام ١٩٥٢ كانوا من اهالي الضفة الغربية ولما كان عدد سكان الضفة الغربية عام ١٩٥٢ يعادل ٧٤٢ الفا .. ولما كانت نسبة القوى العاملة من مجموع السكان في بلد مثل الاردن لا تزيد عن ٢٥ ٪ (٢٢٫٨ ٪ عام ١٩٦١) تكون نسبة المسجونين خلال عام ١٩٥٢ من مجموع القوى العاملة اقتصاديا لا تقل عن ١٥ ٪ وتكون نسبة الموقوفين لاسباب « سياسية ادارية » (حسب التصنيف الرسمي) في الضفة اكثر من ١٫٥ ٪ من مجموع القوى العاملة حين كانت عام ١٩٥١ تعادل اكثر من ٤ ٪ . وتشير هذه الارقام المرتفعة جدا (٦٣) الى تردي الوضع الاقتصادي والسياسي وانعكاساته على العلاقات الاجتماعية من جهة وعلى ازدياد حدة القمع السياسي وخاصة في الضفة الغربية بعد الضم .

وقد زاد من غليان الوضع في الضفة الغربية الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة عليها بدون تدخل الجيش الاردني الفعال لتوفير الحماية لاهالي الضفة الغربية مما كشف للجماهير عن طبيعة المؤسسة العسكرية ووظيفتها القمعية الداخلية . ويبين الجدول على الصفحة التالية عدد القتلى والجرحى الناتج عن الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الضفة الغربية بين الاعوام ١٩٤٩ و ١٩٥٧ والنسبة العالية للقتلى والجرحى المدنيين (٦٤) :

٦٢ ـ الاردن : دائرة الاحصاءات العامة . النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٥٢ ، بيان ٢٨ . هكذا وقد توقفت هذه النشرة عن تقديم تفاصيل احصائية عن المساجين بعد عام ١٩٥٢ . ومن المحتمل جدا ان تكون هذه الارقام قد ارتفعت جدا عام ١٩٥٧ .

٦٣ ـ هذه الارقام لا تشمل بالطبع القضايا التي لا تحال على المحاكم الشرعية .

٦٤ ـ منيب الماضي ، مرجع سابق صفحة ٥٩٢ .

السنة	العسكريون (بما فيهم الشرطة والحرس الوطني)		المدنيــون	
	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى
١٩٤٩	ـ	ـ	٣٢	٣
١٩٥٠	١	ـ	٧١	١٦
١٩٥١	١	٢	١٠٦	٢٩
١٩٥٢	٣	٣	١٠٨	٥٧
١٩٥٣	٥	٣	١٢٨	٦٣
١٩٥٤	١٤	٢٣	٣٠	٧٦
١٩٥٥	٢	ـ	١٣	٣
١٩٥٦	٨٥	٣٥	١٤	٢٥
١٩٥٧	ـ	٦	٢	٣
المجموع	١١١	٧٢	٥٠٤	٢٧٥

هذا بالاضافة الى الخسائر المادية الباهظة والتي شملت تدمير البيوت وتخريب الممتلكات الاخرى وقتل ونهب عدد كبير من المواشي .

خــاتمة :

لقد حاولنا في هـذا الفصل الاجابة علـى السؤال التالي : كيف تمكن النظام الهاشمي من تكريس هيمنته على الضفة الغربية رغم ضعف القاعدة المادية التي يعتمد عليها وتفوق الضفة الغربية من ناحية تطور قوى الانتاج والحجم البشري ؟

وتطرقنا في محاولة الاجابة على هذا السؤال الـى الاوضاع الاقتصادية التي عقبت انشاء الدولة الصهيونية وقطع شرايين الاتصال والتبادل والتفاعل التـي كانت قائمة بين الضفة الغربية وفلسطين المحتلة وقطاع غزه . وتطرقنا كذلك الى الاوضاع السياسية العامة التي رافقت ضم والحاق الضفة الغربية الى شرق الاردن ، واشرنا الى طبيعة المؤسسةالعسكرية الاردنيةالقائمة وتبعية النظام الاردني الكاملة للامبريالية (الاستعمار البريطاني ومن ثم الاستعمار الاميركي) . فقد واجـه النظـام الاردني الضفة الغربية وتحت تصرفه مؤسسة عسكرية متكاملة التكـوين وجهاز اداري لم يتعرض للانهيار كما حدث في الضفة الغربية بعد النكبة . ولا شك ان هذا العامل كان من العوامل الرئيسية التي ساعدت النظام الاردني على بسط هيمنته على الضفة والمحافظة عليها . واشرنا كذلك الى ان برجوازية الضفة وجدت فـي شرق الاردن منفذا لمصالحها الاقتصادية ومجالا لممارسة نفوذها السياسي تحت اشراف النظـام الهاشمي بالطبع .

كما اتجهت البرجوازية الفلسطينية المهاجرة الى استثمار رؤوس اموالها في الضفة الشرقية من الاردن وخاصة في العاصمة ، عمان . وتقدر المبـالغ التي نقلها اللاجئون الفلسطينيون معهم الى الاردن بحوالي ٢٠ مليون دينار (٦٥) . ولقد كان لهذه

٦٥ ـ راجع R. S. Porter, Economic Survey of Jordan, Sep. 1953. Also; J. Sayigh, The Implication of UNRWA Operation. An Unpublished M.A. thesis A.U.B.

الاموال اثرا منعشا ولا شك على الاقتصاد الاردني ولكنه كان اثرا مؤقتا حددته طبيعة الاقتصاد الاردني الكولونيالي المتخلف وتدني مستوى تطور القوى الانتاجية فيه وطبيعة تركيبه الاجتماعية التي غلب عليها طابع البداوة ذات الاقتصاد الطبيعي المغلق من جهة وانماط الادارة والجيش المعزولة عن تفاعلات المجتمع من جهة اخرى .

لم يكن غريبا في وضع كهذا ان يتجه الجزء الاكبر من رؤوس الاموال الفلسطينية الواردة الى الاردن نحو الاستثمارات العقارية (وخاصة المساكن) والتجارية وقطاع الخدمات ، ولم يستثمر الا جزءا صغيرا من رؤوس الاموال هذه في الصناعة او في الزراعة .

ومن الدلائل على هذا نشاط حركة البناء في الفترة التي تلت النزوح . فقد تضاعفت حركة البناء في فترة سنتين فقط (١٩٤٨ — ١٩٥٠) مما ادى الى ارتفاع قيمة واردات البناء كالخشب والاسمنت ارتفاعا كبيرا .

كما تضاعفت قيمة الواردات العامة (وخاصة من المواد الاستهلاكية) بين عام ١٩٤٧ و ١٩٤٩ ، فقد بلغت قيمة هذه الواردات عام ١٩٤٧ حوالي ٢ر٦ مليون دينار اردني ارتفعت عام ١٩٤٩ الى ٤ر١٢ مليون دينار (٦٦) . وتشير الاحصاءات الاردنية الرسمية ان عدد الشركات المسجلة في شرقي الاردن والتي تأسست في الفترة بين ١٩٤٠ — ١٩٤٥ كان ٨٣ شركة بلغ مجموع رؤوس اموالها حوالي ٨٧٠ر٠٠٠ دينار فقط . اما عدد الشركات المسجلة عام ١٩٥١ فقد بلغ ٩٦ شركة بلغ مجموع رؤوس اموالها ٣٤ مليون دينار . وقد بلغ عدد شركات الاعمال التجارية ٥٩ شركة وعدد شركات السياحة والسفر ١٤ وعدد شركات التعهدات سبعة (٦٧) .

امتص نشاط حركة البناء والتجارة الناتج عن استثمار اموال الفلسطينيين جزءا من القوى العاملة في البلد مما خفف قليلا من حدة البطالة وخاصة في الضفة الشرقية الا ان هذا التوجه نحو الاستثمار في القطاعات غير المنتجة (ماديا) ادى بالنتيجة الى تعميق واستعمال البطالة التركيبية التي كانت ولا تزال تلازم النظام الاقتصادي الاردني فرؤوس الاموال هذه لم يتم استثمارها في زيادة الانتاج او خلق قاعدة مادية تساعد فيما بعد على زيادة الانتاج .

ويرجع توجه الرأسمالية الفلسطينية الى هذا النمط من الاستثمار الى عاملين أساسيين :

١) يرتبط العامل الاول بطبيعة الاقتصاد الاردني ودورانه بشكل كلي في فلك المتربول الامبريالي من جهة وبقاء قطاعات واسعة منه خارج دائرة العلاقات الرأسمالية

٦٦ — Porter, Ibid, Annex II, p. 4.

٦٧ — المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة الاقتصاد. النشرة الاحصائية السنوية ١٩٥١ ، العدد ٢ بيان ١٠٠ . اما في عام ١٩٤٥ فقد بلغ مجموع شركات الاعمال التجارية وشركات السياحة والسفر ٧٦ شركة مجموع ٨٣ شركة مسجلة في شرقي الاردن . اما الشركات السبع الباقية فكانت موزعة كالتالي : شركات تنقيب : ٢ ، شركات سينما : ٢ ، شركات تعهدات : ١ ، شركات فحص حسابات : ١ ، شركة صنع كحول : ١ ، (النشرة الاحصائية السنوية ١٩٥١ بيان ٨٤) .

من جهة اخرى ، مما وضع الصعوبات في وجه التنمية الصناعية والزراعية ومما شجع على الاستثمار في القطاعات غير المنتجة . كما اوجدت النكبة حاجة مفاجئة الى اماكن سكن جديدة وخاصة في عمان التي اصبحت بعد ضم الضفة الغربية عاصمة لدولة تضم ٣ اضعاف سكان دولة شرق الاردن السابقة .

كما ساعد عدم استقرار الوضع السياسي الداخلي والنقمة الجماهيرية ضد النظام الهاشمي والتساؤلات المتكررة حول مصير الكيان الاردني على صب رؤوس اموال البرجوازية الفلسطينية في الاستثمارات العقارية والتجارية التي تدر ربحا سريعا ولا تتطلب المخاطرة كما قد يكون الحال بالنسبة الى مشاريع اقتصادية انتاجية جديدة وخاصة في ظل ظروف لا تقدم فيها الدولة الحماية والتشجيع الكافيين للصناعة المحلية .

٢) يعود العامل الثاني الى الظروف التاريخية التي نمت في ظلها البرجوازية الفلسطينية قبل انشاء الدولة الصهيونية ، فقد وجدت هذه نفسها محاصرة من قبل استعمار ثنائي دمر الاقتصاد المحلي السابق وسد الطريق في الوقت نفسه امام عملية تنمية وتطوير اقتصاد وطني .

فالاستعمار البريطاني عمل على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالسوق الرأسمالي العالمي جاعلا منه سوقا للبضائع البريطانية المستوردة وبالتالي عمل على عرقلة اي محاولة لتطوير الاقتصاد الفلسطيني خاصة في مجال التصنيع . فالصناعات العربية في فلسطين كانت مهددة من قبل منتوجات الصناعات الاجنبية ولم يسلم من هذا التهديد سوى بعض الصناعات البسيطة (مثل المخابز ، الالبان ، والجرائد ..) (٦٨) . وفي نفس الوقت عملت بريطانيا على تشجيع الصناعات اليهودية عن طريق منع البرجوازية العربية من استثمار مصادر الثروة الطبيعية في البلاد واعطاء امتيازاتها الى المستوطنين اليهود — ومن الامثلة على هذا امتياز البحر الميت الذي منحته بريطانيا لشركة البوتاس الفلسطينية وامتياز توليد الكهرباء من مياه نهر الاردن الذي اعطى لشركة الكهرباء الفلسطينية المحدودة وكذلك امتياز الملح المعطى لشركة الملح المحدودة وكلها شركات صهيونية . كما منع استيراد بعض المواد الاولية اللازمة للصناعة وخاصة خلال الحرب العالمية الثانية حين خلقت الحرب ومتطلباتها فرصا متعددة لنمو الصناعات الفلسطينية . كما وضع الاستعمار البريطاني قيودا على نمو الصناعة العربية عن طريق حبس الرخص المقتضاة لتأسيس مصانع عربية جديدة في البلاد (٦٩) .

كما لم يكن بامكان الصناعات الفلسطينية ذات الرأسمال الضعيف ان تنافس الصناعات الصهيونية التي « اضافة لوقوعها تحت حماية الاستعمار البريطاني » كانت تتمتع برأسمال كبير وخاصة في الثلاثينات بعد هجرة عدد كبير من الرأسماليين

٦٨ — Anglo American Committee, Survey of Palestine 1946. p. 1263.

٦٩ — محمد يونس الحسيني ، التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية . القدس ١٩٤٦ صفحة ١٣٧ — ١٣٨ .

اليهود الى فلسطين وصل في تلك الفترة الى ما يزيد عن ٢٣ الفا كما يبين الجدول التالي (٧٠) .

السنة	عدد الرأسماليين اليهود المهاجرين الى فلسطين (باعتبار ان الرأسمالي يملك ما لا يقل عن ١٠٠٠ جنيه)
١٩٣١	٢٣٣
١٩٣٢	٧٢٧
١٩٣٣	٣٢٥٠
١٩٣٤	٥١٢٤
١٩٣٥	٦٣٠٩
١٩٣٦	٢٩٧٠
١٩٣٧	١٢٧٥
١٩٣٨	١٧٥٣
١٩٣٩	١٦٢٦
المجموع	٢٣٢٦٧

كما وصل الرأسمال اليهودي المستثمر في الصناعة في فلسطين عام ١٩٣٩ ستة اضعاف الرأسمال العربي (٧١) .

يقول جورج منصور في معرض حديثه عن الصناعة العربية في فلسطين :

« ان الصناعات الصغيرة التي تحميها الحكومة في الواقع صناعات يهودية .. ان العامل العربي يشعر بالمرارة . ان هذه الصناعات محمية من الحكومة مع انها ليست صناعات وطنية بكل معنى الكلمة بل صناعات طائفية اي صناعات يهودية بشكل كامل . ويتعرض الشعب العربي الى تعرفة جمركية عالية تهدف الى تطوير الصناعات اليهودية التي لا تستخدم الا العمل العبري فقط» (٧٢) . كما قامت الحركة الصهيونية الاستيطانية بمنع تشغيل العمال العرب في الصناعات اليهودية وحظر شراء البضائع والمنتوجات العربية ، هذا بالاضافة الى سياسة شراء الاراضي العربية (من الملاك الغائبين في اغلبها) ومنع الفلاحين المطرودين من التحول الى طبقة عمالية بحجب العمل عنهم في القطاع الصناعي (اليهودي) وباعاقة وعرقلة نمو الاقتصاد العربي .

ولهذا لم تنته البرجوازية الفلسطينية في ظل ظروف منعت عنها تراكم خبرة كبيرة في المجال الصناعي تشكل خلفية تدفعها نحو استثمار رؤوس اموالها في مشاريع صناعية جديدة . ولهذا لم يكن غريبا ان يتوجه اصحاب رؤوس الاموال

٧٠ – N. Weinstock; Le Sionisme Contre Israel. Maspero 1969, p. 145.

٧١ – D. Horowitz, «Arab Economy in Palestine», in J.B. Hobman (ed) Palestine Economic Future. London. 1946, p. 62.

٧٢ – G. Mansure, The Arab Worker under the Palestine Mandate. Jerusalem 1936, p. 41, also Kurt Grunwald & J. O. Ronall, Industrialization in The Middle East. New York 1960, p. 258.

من الفلسطينيين في ظل الوضع الجديد الذي نشأ بعد النكبة الى توظيف رؤوس اموالهم في المشاريع العقارية والتجارية ذات الارباح السريعة . وهي مشاريع تتناسب مع بنيوية النظام الاردني الاقتصادية كما سنرى في الفصل القادم .

لقد خدم هذا التوجه في المحصلة ، سياسة النظام الهاشمي في خلق تقسيم عمل أقليمي بين الضفتين وايجاد قاعدة مادية له في الضفة الشرقية تكرس سيطرته وهيمنته السياسية على الضفة الغربية . وبالفعل فقد نجح النظام نجاحا كبيرا في احكام قبضته على الضفة الغربية خلال الفترة الممتدة بين ١٩٥٠ و ١٩٦٧ . ولكن هذا الانجاز تم على حساب اضعاف الضفة الغربية اقتصاديا وتفريغها بشريا وابقائها تحت قمع ارهابي مستمر .

وسنبين في الفصل القادم جوانب سياسة التمييز الاقليمي المختلفة التي سار عليها النظام واثارها على الوضع الاجتماعي – الاقتصادي في الضفة الغربية .

الفصل الثالث

اوضاع وتحولات الضفة الغربية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الحكم الهاشمي

مقـــدمة :

جرى في الفصل الاول والثاني معالجة الملامح الرئيسية للنتائج المباشرة التي تمخضت عن النكبة وعن سلخ « الضفة الغربية » عـن باقي الاراضي الفلسطينية . وتطرقنا كذلك الى معالجة الظروف والملابسات التي احاطت بوقوع الضفة الغربية تحت هيمنة وتسلط النظام الهاشمي وكيف واجه النظام مشكلة عـدم التجانس الانتاجي والسياسي في أوضاع الضفتين وذلـك بتوسيع وتقوية جهـازه القمعي (المؤسسة العسكرية واجهزة الامن) مدعوما مـن القـوى الامبريالية من جانب ، وبمباشرته لعملية اضعاف واستنزاف طاقاتالضفة الغربية الانتاجية منجانب آخر .

وسنحاول في هذا الفصل معالجة الاوضاع والتحولات الاقتصاديةوالاجتماعية التي تبلورتفي الضفة الغربية خلال فترة الحكم الهاشمي التيامتدت نحو ١٧ عاما .

ان المدخل الرئيسي لفهم محتوى وطبيعة هذه التحولات هـو دراسة سياسة النظام الهاشمي في احتجاز النمو الاقتصادي (تطور قوى الانتاج) فـي الضفتين وفهم الاساس المادي لهذه السياسة . ومن هنا تأتي اهمية تحديد طبيعة نشوء وتطور الدولة في الاردن من جهة واهمية تحديد معالم الاقتصـاد الاردني المشوه وسماتـه التبعية من جهـة أخرى .

لقد جاءت الدولة فيشرق الاردن نتيجة الفعل الاستعماري في المنطقةواعتمدت في بقائها واستمراريتها منذ ولادتها وحتى الوقت الراهن علـى موارد التمـويل الخارجي .

فالنظام في الاردن لم يعتمد في اية فترة من فترات نموه على الفائضالاقتصادي المحلي لتمويل أجهزة الدولة . ومن هنا فان طفيلية النظام هي بالدرجة الاولى طفيلية خارجية تعتاش على مصادر الدعم الامبريالي . ولعل هذا ما يفسر تبعية النظام الكلية للسياسة الامبريالية من جهة وسياسة احتجاز النمو الاقتصادي (تطوير قوىالانتاج

المحلي) من جهة اخرى . كما ان هذا الواقع يفسر الانفصام بين الدولة والمجتمع (وخاصة القوى المنتجة فيه) وديمومة ودموية الصراع المستمر بين الحركة الوطنية في الاردن والنظام القائم فيه . كما يوضح هذا ايضا طبيعة النظام السلطوية القمعية المنبثقة عن كون الدولة أكبر مستخدم في البلاد من جهة وسيطرتها على جهاز قمعي متضخم من جهة اخرى .

اما تشويه البنية الاقتصادية للكيان الاردني فيبرز في ظواهر متعددة أهمها هيمنة القطاع الثالث (الخدمات ، الادارة ، التجارة ..) على الاقتصاد الاردني من ناحية حجم ما يقدمه هذا القطاع من الناتج المحلي ومن ناحية حجم ما يستوعبه من القوة العاملة في البلاد . كما يتجلى هذا التشويه في تبعية الاقتصاد الاردني للنظام الامبريالي وتكييفه مع احتياجات ومتطلبات السوق الرأسمالي العالمي . ولعل أبرز تجليات هذه التبعية هي : تركيب التجارة الخارجية المشوه ، اعتماد الاردن على تصدير عدد محدود من المنتوجات ، العجز المزمن في ميزان المدفوعات الخارجية ، واعتماد الاردن على المصادر الخارجية المستمر لردم هذا العجز وخاصة المساعدات والقروض الخارجية ، السياحة وتحويلات العاملين في الخارج .

والظاهرة الرئيسية الثالثة التي تعكس تشويه الاقتصاد الاردني وضعف قاعدته الانتاجية هي ظاهرة البطالة المزمنة التي دفعت المزيد من القوة العاملة للالتحاق بالقطاع الثالث من جهة والهجرة للخارج من جهة اخرى .

لم يقع اقتصاد الضفة الغربية تحت تأثيرات البنية الاقتصادية الشديدة التشويه للنظام الهاشمي فقط ، بل خضع أيضا لسياسة اقليمية مارسها النظام بمنهجية مدروسة . لقد كان قوام هذه السياسة احتجاز النمو الاقتصادي في الضفة الغربية أولا ، واستنزاف طاقات الضفة الغربية الانتاجية ثانيا . وبالطبع فان هذه السياسة جرى تطبيقها أيضا في الضفة الشرقية الا انها اخذت طابعا خاصا ومتعمدا في الضفة الغربية .

فلقد تبلورت سياسة احتجاز النمو الاقتصادي للضفة الغربية في مجموعة من الممارسات العملية قوامها حجب امكانيات الاستثمار في مشاريع انتاجية في الضفة الغربية وتركيز المشاريع الانتاجية (صناعية وزراعية) على الجانب الشرقي من نهر الاردن . كما انصب الجزء الاعظم من الدعم الحكومي على صناعات الضفة الشرقية . وكان لا بد لهذه السياسة من ان تؤدي الى تدني مستوى المعيشة في الضفة الغربية عن مستواها (المتدني) في الضفة الشرقية وارتفاع البطالة الكاملة والاستخدام الناقص في الضفة الغربية عن مستواها شرقي نهر الاردن .

اما سياسة استنزاف طاقات الضفة الغربية الانتاجية فقد تجلت في ظاهرتين اساسيتين : تجسدت الاولى في استبعاد اعداد متزايدة من السكان العاملين عن العمل المنتج ودفعهم الى العمل في النشاطات غير المنتجة (الادارة ، الجيش ، التجارة ، الخدمات غير الانتاجية ..) . وتجسدت الثانية في دفع العديد من الايدي العاملة المؤهلة الى الهجرة من الضفة الغربية .

ان البنية الاقتصادية للنظام الهاشمي وسياستة تجاه الضفة الغربية أدت الى « تهميش » الجزء الاكبر من القوة العاملة عن طريق استيعابهم في النشاطات غير الانتاجية والى تزايد البطالة والاستخدام الناقص والاستخدام ذي الانتاجية المتدنية جدا (وخاصة في الزراعة) . كما ولدت هجرة متزايدة من الضفة الغربية للخارج وخاصة لدول الخليج وبعض الدول الرأسمالية الصناعية . ان حجم هذه الهجرة واستمرارية تصاعدها العددي (وخاصة من الايدي العاملة المؤهلة والمتعلمة) يدعونا الى القول بان « الناتج » الرئيسي الذي اصبحت تصدره الضفة الغربية للخارج هو الايدي العاملة . وسنرى في الفصل الرابع كيف ان سياسة اسرائيل الاستعمارية في المناطق المحتلة وخاصة في الضفة الغربية كان لها نفس النتيجة وهي تصدير جزء كبير من الايدي العاملة العربية للعمل داخل اسرائيل وارغام اعداد اخرى (وخاصة الايدي العاملة المؤهلة) للهجرة للخارج .

هناك اسباب متعددة وراء التضخم المفرط في النشاطات الادارية والخدماتية والتجارية في ضفتي الاردن أهمها :

(١) توجه النظام نحو الانفاق الضخم في المشاريع غير الانتاجية وخاصة اجهزة القمع والادارة والمشاريع السياحية .

(٢) مزاحمة منتوجات الصناعات الاجنبية التي منعت او حدت من قدرة الرساميل المحلية من النفوذ في حقل التوظيف الصناعي وتوجهها نحو قطاعات اخرى وخاصة التجارة والعقارات . وفي الضفة الغربية يعتمد النظام الاردني منع التوظيف الصناعي والتطوير الزراعي لاسباب سياسية تتعلق بتركيبته الداخلية من جانب وتبعيته الكاملة للسياسة الامبريالية من جانب آخر .

(٣) ان انتفاخ بعض النشاطات الثالثة (الخدمات الفردية الهامشية ، تجارة المفرق الصغيرة) ، ومجمل التبادلات التي تجري داخل اطار « الاقتصاد السوقي التقليدي » ما هو الا تعبير عن البطالة المقنعة ونتيجة حتمية لعملية «التهميش» التي تشكل أهم سمات اقتصاديات البلاد المتخلفة (التابعة) .

(٤) ان سيادة طبقات برجوازية بعيدة عن عملية الانتاج المادي (كمبرادور ، برجوازية بيروقراطية ، برجوازية عقارية وتجارية ..) يؤدي الى الافراط في الانفاق على الخدمات الشخصية والنشاطات الثالثة (الصرف على الكماليات : السيارات الفخمة ، البيوت الفاخرة ، والسلع المستوردة ، وسائل التسلية ، الخدم ..)

لقد فرض النظام الهاشمي على الضفة الغربية صيغة من التخصص (انتاج بعض المحاصيل الزراعية التصديرية ، تصدير الخدمات وخاصة السياحية ..) شبيه بتقسيم العمل الامبريالي على الصعيد الدولي . غير ان ضعف البنية الاقتصادية الانتاجية التي يستند اليها النظام جعلت هذا التقسيم يستند على اساس هش . فلم يتبلور هناك سوق داخلي متكامل بين الضفتين كما ان التواصل والترابط في العلاقات

القطاعية والصناعية بين الضفتين بقي معدوما او يكاد . ان هذا يفسر السهولة النسبية التي اتمت فيها اسرائيل عملية الحاق اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد الاسرائيلي . ومن هنا نجد انه بالرغم من مضي نحو ١٧ عاما على وقوع الضفة الغربية تحت تسلط النظام الهاشمي فان القسم الجوهري من تبادلاتها لم يتم مع الضفة الشرقية بل مع الخارج (الاقطار العربية من ناحية الصادرات واوروبا الغربية واليابان من ناحية الواردات) .

لقد رافق ضعف الترابط الاقليمي بين الضفتين ضعف في الترابط القطاعي الداخلي (اي بين القطاعات الرئيسية في الاقتصاد وخاصة الزراعة والصناعة) في الضفة الغربية من جهة وضعف في الترابط داخل القطاع الواحد . فالقطاع الصناعي في الضفة الغربية بقي يتألف من مشاريع عديدة مبعثرة بين عدد كبير من المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة (والاخيرة قليلة العدد) ، معزولة عن بعضها البعض وقليلة الاندماج فيما بينها .

وفي القطاع الزراعي أدت الكثافة السكانية في الريف (ما يعني ذلك من بطالة واسعة واستخدام ناقص ، وايدي عاملة رخصية) الى ابقاء التقنيات الزراعية في وضع متخلف ، اذ انها لم تدفع نحو تطوير وسائل الانتاج عن طريق تكثيف رأسمال المستثمر وتقليل الايدي العاملة في الزراعة . وهكذا بقيت انتاجية القطاع الزراعي في الضفة الغربية متدنية جدا ، ولم تجد قوة العمل في الريف امامها سوى ثلاثة خيارات تحددت في : الاستخدام الناقص والعمل الموسمي ، او الهجرة الى المدن والانخراط في نشاطات القطاع الثالث غير الانتاجية ، او الهجرة الى خارج الضفة الغربية .

لقد كان من نتائج هذا الوضع المحافظة على الضعف العددي والبنوي للطبقة العاملة في الضفتين وبشكل اشد في الضفة الغربية بسبب تركيز أغلبية المشاريع الانتاجية (صناعية وزراعية) في الضفة الشرقية . ولقد رافق هذا التخلف الشديد للقوة المنتجة تشويه واضح للبنية الطبقية في الضفة الغربية كما سنرى في الجزء الرابع من هذا الفصل .

يعالج الجزء الاول من هذا الفصل الوضع السكاني في الضفة الغربية لاهمية الهجرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان الضفة وما تبرزه هذه المعالجة من نتائج السياسة التي سار عليها الحكم الهاشمي منذ عام ١٩٥٠ وحتى حزيران عام ١٩٦٧ . ويتطرق الجزء الثاني من الفصل لمعالجة طبيعة الكيان السياسي في الاردن والسمات الاساسية لبنيته الاقتصادية . ويناقش الجزء الثالث سياسة الحكم الهاشمي تجاه الضفة الغربية ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية . ويبقى الجزء الرابع ليعالج السمات الرئيسية للبنية الاقتصادية ـ الاجتماعية التي واجهت بها الضفة الغربية الاحتلال الصهيوني في حزيران عام ١٩٦٧ .

ان تركيز هذا الفصل على اوضاع اهالي الضفة الغربية الاجتماعية والاقتصادية لا يستهدف التقليل بأي شكل من الاشكال اهمية دراسة اوضاع الضفة الشرقية الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للحركة الوطنية العربية بشكل عام والحركة الوطنية

الفلسطينية ـ شرق الاردنية بشكل خاص . بل يسعى الى ابراز السياسة الاقليمية المتعمدة للنظام الهاشمي ومعاداته المطلقة لاية خطوات اندماجية وحدوية حقة . فالضم الذي جرى تحت الحكم الهاشمي للضفة الغربية لم يستهدف توحيد الضفتين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا بل جاء ليعكس بشكل واضح ومحدد التوجه الاقليمي الضيق جدا للنظام الهاشمي . فالقمع والاستغلال اللذان يمارسهما النظام الهاشمي والفئات الطفيلية والمستغلة المرتبطة به يقعا على جماهير الشعب الفلسطيني وجماهير شرق الاردن على حد سواء . ولهذا فان التناقض القائم تناقض بين الطبقات والفئات التي تشكل الحكم الهاشمي من جهة وبين جماهير الضفتين من جهة اخرى .

الجزء الاول : الاوضاع السكانية في الضفة الغربية :

كان عدد سكان الضفة الغربية (بما فيهم سكان المخيمات) في الفترة الممتدة من ١٩٥٢ الى بداية عام ١٩٧٢ كما يلي (١) :

السنة		عدد السكان	النسبة من مجموع سكان الاردن
(آب)	١٩٥٢	٧٤٢ر٢٨٩	٥٥ر٨ ٪
(تشرين الثاني)	١٩٦١	٨٠٥ر٤٥٠	٤٧ر٢ ٪
(ايلول)	١٩٦٧	٦٦٤ر٤٩٤ مع القدس العربية	٣٠ر٩ ٪ تقريبا
(كانون الثاني)	١٩٧٢	٧١٥ر٠٣٠ مع القدس العربية	٢٥ر٤ ٪ تقريبا

ويبين الجدول ان عدد سكان الضفة الغربية لم يزدد على الاطلاق في فترة العشرين سنة الممتدة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٢ . بالعكس فقد انخفض عدد السكان بما يقارب ٣٠ الف نسمة . هذا في حين كان يجب ان يكون عدد السكان في الضفة الغربية ـ حسب معدل النمو الطبيعي للسكان في الاردن ـ ضعف عدد سكانها الحالي . وتدل التقديرات الرسمية على ان معدل النمو السنوي للسكان في الاردن يزيد عن ٣ ٪ ويعتبر هذا المعدل من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم .

يقدر عدد سكان الضفة الغربية الاصليين في نهاية عام ١٩٤٧ بحوالي ٤٦٠ر٠٠٠ نسمة (٢) . (اي حوالي ٤٧١ر٥٠٠ نسمة في اواخر عام ١٩٤٨) . ويقدر عدد اللاجئين الذين نزحوا الى الضفة الغربية بعد الحرب بحوالي ٢٨٠ر٠٠٠ وبهذا يكون مجموع سكان الضفة الغربية في اواخر عام ١٩٤٨ حوالي ٧٥٠ر٠٠٠ نسمة . وهذا يعني ان عدد الفلسطينيين من اهالي الضفة الغربية الاصليين لا يقل عن المليون نسمة حاليا (على اعتبار زيادة سنوية قدرها ٣ ٪ وهي نسبة متحفظة) ويرتفع هذا الرقم

١ ـ الارقام والتقديرات مشتقة من المراجع التالية :
الاردن . دائرة الاحصاءات العامة . تعداد المساكن . آب ١٩٥٢ .
الاردن . دائرة الاحصاءات العامة ، التعداد العام الاول للسكان والمساكن (تشرين الثاني ١٩٦١) .
وراجع :
Israel Defence Forces, Census of Population 1967 Jerusalem, 1967. Monthly Statistics of the Administered Territories, Vol. III, No. 1, Jan. 1973.

٢ ـ The International Bank of Reconstruction and Development, The Economic Development of Jordan 1957, p. 49.
هذا تقدير متحفظ ومن المرجح ان يكون عدد سكان الضفة الغربية اعلى من هذا (راجع الفصل الاول).

الى مليون ونصف شخص ان أضفنا اليه عدد اللاجئين الذين نزحوا الى الضفة الغربية بعد حرب عام ١٩٤٨ (٣) .

السؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه هنا هو : لماذا بقي عدد سكان الضفة الغربية ثابتا خلال فترة الـ ٢٥ عاما الاخيرة ؟

السبب المباشر هو الهجرة . وقد تعرضت الضفة الغربية خلال هذه الفترة الى نوعين من الهجرة .

١ ــ الهجرة الاقتصادية (الهجرة للعمل) .

٢ ــ الهجرة القسرية (النزوح) .

والهجرة التي كانت سائدة في فترة الحكم الاردني كانت من النوع الاول في حين كانت الهجرة التي رافقت وتلت حرب حزيران عام ١٩٦٧ هجرة من النوع الثاني وان تداخلت فيها عوامل من النوع الاول . اما الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة (تشرين الاول ٧٣) فلم تؤثر سلبا او ايجابا تأثيرا مباشرا على الوضع السكاني في الضفة الغربية . وسوف نتطرق هنا الى الهجرة التي حصلت خلال فترة الحكم الاردني على ان نتطرق الى النوع الثاني من الهجرة في الفصل القادم .

زاد عدد سكان الضفة الغربية في الفترة الواقعة بين ١٩٥٢ و ١٩٦١ بحوالي ٦٣ ألف نسمة (٦٣٫١٦١) فقط ، اي بمعدل زيادة سنوية قدرها ٠٫٩ ٪ في حين كانت نسبة الزيادة الطبيعية للسكان في الاردن تقارب ٣ ٪ . وهذا يعني ان ما يقارب ١٦٩ الف شخص هاجروا من الضفة الغربية في الفترة الممتدة بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٦١ (٤) . وبتعبير آخر فان معدل عدد الافراد الذين تركوا الضفة في هذه الفترة لا يقل عن ١٨٫٨ الف نسمة سنويا . فقد زاد عدد سكان الضفة الغربية في فترة السنوات التسع هذه بما يقارب ربع مليون نسمة (٢٣٠٫٠٠٠) لم يبق منهم في الضفة الغربية سوى ٦٣ الف نسمة . وهذا يعني ان ١٧ ٪ من مجمل سكان الضفة الغربية هاجروا في فترة السنوات التسع هذه .

الهجرة من الضفة الغربية :

لا شك ان الضفة الشرقية استوعبت في هذه الفترة (١٩٥٢ ــ ١٩٦١) الجزء الاكبر من مهاجري الضفة الغربية . وليس هناك دراسات او معلومات دقيقة حول هذا الموضوع . الا اننا نستطيع استخلاص بعض الحقائق الاولية من الاحصاءات المتوفرة . وتبين الارقام التالية تطور عدد السكان في الضفتين في فترة ١٩٥٢ ــ ١٩٦١ :

٣ ــ هذا بالطبع على اعتبار انعدام الهجرة الى خارج الضفة الغربية .

٤ ــ استخرج هذا الرقم حساب ان الزيادة الطبيعية لعدد السكان في تلك الفترة تعادل ٣ ٪ . وبهذا يكون عدد سكان الضفة الغربية المتوقع عام ١٩٦١ نحو ٩٧٤٫٦٢٥ نسمة. بينما كان عدد سكان الضفة الغربية الفعلي عام ١٩٦١ حسب التعداد الاردني لذلك العام ، ٨٠٥٫٤٥٠ نسمة .

السنة	عدد سكان الضفة الشرقية	عدد سكان الضفة الغربية
١٩٥٢ (آب)	٥٨٦٫٨٨٥	٧٤٢٫٢٨٩
١٩٦١ (تشرين الثاني)	٨٩١٫٧٢٤	٨٠٥٫٤٥٠

اما عدد سكان الضفتين المتوقع عام ١٩٦١ اذا تجاهلنا ظاهرة الهجرة بين الضفتين والهجرة الخارجية وعلى اعتبار ان معدل النمو الطبيعي للسكان يعادل ٣ ٪ فيكون كالاتي (٥) :

	١٩٦١
عدد سكان الضفة الشرقية الفعلي	٨٩١٫٧٢٤
عدد سكان الضفة الشرقية المتوقع	٧٧٠٫٥٨٠
عدد سكان الضفة الغربية الفعلي	٨٠٥٫٤٥٠
عدد سكان الضفة الغربية المتوقع	٩٧٤٫٦٢٥

ويبين هذا انه في حين فقدت الضفة الغربية أكثر من ١٦٩٫٠٠٠ نسمة من سكانها في الفترة الممتدة بين ١٩٥٢ و ١٩٦١ اضافت الضفة الشرقية الى سكانها ما لا يقل عن ١٢١٫٠٠٠ نسمة في نفس الفترة . كما تعطى الاحصاءات الاردنية لعام ١٩٦١ الارقام التالية للهجرة خارج الاردن :

الاردنيون خارج الاردن عام ١٩٦١ (٦)		
من الضفة الشرقية	١٢٫٦٠١	٢٠ ٪
من الضفة الغربية	٥٠٫٢٦٢	٨٠ ٪
المجموع	٦٢٫٨٦٣	١٠٠ ٪

ويمثل هذا الرقم الحد الادنى اذ تشير الارقام الرسمية للمغادرين والمهاجرين بين الفترة الممتدة ما بين اول عام ١٩٥٠ وآخر عام ١٩٦١ الى هجرة أكثر من ٧٦ الف شخص كما يبين الجدول التالي (٧) :

٥ ــ الارقام المتوقعة حول عدد السكان هي بالضرورة تقريبية وقابلة للزيادة او النقصان حسب المعدل الحقيقي للنمو السكاني الطبيعي . ومن المحتمل ان يكون هذا المعدل اقل في الضفة الشرقية عما هو عليه في الضفة الغربية لانخفاض معدل نمو السكان بين البدو . وتقدر دراسة عن الاحصاء العام للسكان لعام ١٩٦١ ان معدل الزيادة السنوية الطبيعية خلال فترة ١٩٥٢ ــ ١٩٦١ يعادل ٢٫٨ ٪ . وتقدر الدراسة نفسها ان هذه النسبة ارتفعت الى ٣٫١ في فترة ١٩٥٩ ــ ١٩٦٣ .
Dr. Hilde Wander, Analysis of the Population Statistics of Jordan. Amman, 1966, Vol. I.

٦ ــ دائرة الاحصاءات العامة . التعداد العام الاول للسكان والمساكن : مشتقة من مجلد رقم ١ بيان رقم ١/٥ صفحة ٣١٥ .

٧ ــ المصدر : الاحصاء السنوي عام ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦١ . لاحظ الارتفاع المفاجىء للمهاجرين عام ١٩٥٨ اي بعد ضرب الحركة الوطنية في الاردن واشتداد قبضة النظام القمعية في الداخل .

السنة	المغادرون	القادمون	زيادة عدد المغادرين على القادمين
١٩٥٠	١١ر٦	١٠ر٥	١ر١
١٩٥١	٢٨ر١	٢٣ر٧	٤ر٤
١٩٥٢	٣٠ر٠	٢٥ر٦	٤ر٤
١٩٥٣	٤٢ر٦	٣٦ر٨	٥ر٨
١٩٥٤	٥٢ر٥	٤٧ر٨	٤ر٧
١٩٥٥	٥٤ر٩	٤٨ر١	٦ر٨
١٩٥٦	٤٢ر٧	٣٨ر٨	٣ر٩
١٩٥٧	٨٦ر٥	٨١ر٤	٥ر١
١٩٥٨	٦٥ر٩	٥٤ر٩	١١ر٠
١٩٥٩	٨٦ر٦	٨٤ر٩	١ر٧
١٩٦٠	١٣٤ر٦	١٢٠ر٢	١٤ر٤
١٩٦١	١٥٠ر٦	١٣٧ر٧	١٢ر٩

وان اسقطنا نسبة ٨٠ ٪ على الزيادة في عدد المغادرين على القادمين (والبالغة ٧٦ر٢ الفا) نستنتج ان حوالي ٦١ الف شخص من اهالي الضفة الغربية هاجروا الى خارج الاردن منذ ضم الضفة الغربية عام ١٩٥٠ وحتى اواخر عام ١٩٦١ ، وما يعادل ٥٦ر٦ ألفا بين عام ١٩٥٢ و ١٩٦١ .

ومن هذه الارقام يمكن الخروج بالاستنتاج التالي : ان حوالي ٣٣ر٥ ٪ من الذين هاجروا الى خارج الضفة الغربية في فترة ما بين ١٩٥٢ وحتى ١٩٦١ هاجروا للعمل (او الدراسة) خارج الاردن (٥٦ر٦ ألفا) بينما توجه باقي المهاجرين (٦٦ر٥ ٪) الى الضفة الشرقية نحو ١١٢ر٤ ألف نسمة . وقد امتصت مدن الضفة الشرقية (عمان بشكل خاص) أغلبية المهاجرين من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية، بينما استقطبت دول البترول الجزء الاكبر من المهاجرين الى خارج الاردن ، كما يتضح من الارقام التالية :

عدد اهالي الضفة الغربية الموجودين خارج الاردن
عام ١٩٦١ حسب مكان الاقامة (٨)

المجموع الكلي ٥٠ر٢٦٢	
مجموع البلاد العربية	٤٠ر٩١٠
منها : الكويت	٢٩ر٢٥٧
» المملكة العربية السعودية	٣ر١٣٠
» العراق	١ر٨٩٥
» لبنان	٢ر٢٧١
الدول الاوروبية	٢ر١٥٨
الولايات المتحدة وكندا	٢ر٠٧٠
دول امريكا الجنوبية	٤ر٥٥٦
آسيا (باستثناء الدول العربية)	٢٩٧
افريقيا (باستثناء الدول العربية)	٢٥
غير مذكور	٢٣٤

٨ ـ المرجع السابق . بيان ٢/٥ هذه الارقام تقريبية ولا يجوز اعتبارها شاملة . فالاحصاء اعتمد على ما ذكرته العائلات الموجودة في الضفة الغربية وبالتالي لا يشمل الاشخاص الذين تركوا مع عائلاتهم او الذين ليس لهم عائلات في الضفة .

وبالرغم من ان هذه الارقام جزئية الا انها كافية لتبيان ضخامة حجم الهجرة من الضفة الغربية في فترة الخمسينات وحتى أوائل الستينات وبالرغم من غياب الاحصاءات عن الهجرة في الفترة الممتدة ما بين بداية عام ١٩٦٢ والاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية في حزيران ١٩٦٧ الا ان الدلائل المتوفرة تشير الى استمرار تدفق الهجرة الى الخارج بشكل لا يقل عن حجمها السابق .

فعلى سبيل المثال ، يشير احصاء الكويت لعام ١٩٦١ الى وجود ٣٠ر٩٩٠ اردنيا (الاغلبية العظمى من الفلسطينيين) في الكويت بالاضافة الى وجود ٦ر٣٣٧ فلسطينيا من سكان الدول العربية الاخرى (لبنان ، سورية ، غزة .. الخ) (٩) . اي ما مجموعه ٣٧ر٣٢٧ اردنيا وفلسطينيا واما احصاء ١٩٦٥ فيشير الى وجود ٧٧ر٧١٢ اردنيا وفلسطينيا (من لبنان وسوريا بشكل اساسي) في الكويت اي ضعف عدد الموجودين عام ١٩٦١ (١٠) . وارتفع هذا العدد الى ١٤٧ر٦٩٦ عام ١٩٧٠ (١١) . كما ارتفع عدد الرعايا الاردنيين (الاغلبية الساحقة من الفلسطينيين) في المملكة العربية السعودية عام ١٩٧١ الى ٢٠ر١٢١ نسمة وتجاوز ٣٤ الف عام ١٩٧٢ (١٢) .

ان العديد من الدلائل تشير الى استمرار الهجرة على نطاق واسع من الضفة الغربية في فترة الستينات وحتى حرب حزيران ١٩٦٧ ، وتشير المعطيات الرسمية (كما سنبين فيما بعد) على هجرة ما يقارب ٣٠٠ الف نسمة من الاردن خلال الفترة المتدة من اوائل ١٩٦٢ وحتى حرب حزيران ١٩٦٧ ، يشكل المهاجرون من الضفة الغربية جزءا غير قليل منهم .

وبهذا يمكن القول ان نحو ١٧٠ الف نسمة هاجروا من الضفة الغربية الى خارج الاردن في فترة ما بين الضم الهاشمي عام ١٩٥٠ والاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ (١٣).

اسباب ودوافع الهجرة من الضفة الغربية بين العام ١٩٥٠ ـ ١٩٦٧ :

لا شك ان هذا الحجم الهائل من الهجرة الى الضفة الشرقية ولخارج الاردن يستدعي التفسير . ولا شك كذلك ان الارضية الاساسية لتفسير هذه الظاهرة هي الاوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية التي سادت الضفة الغربية بعد ١٩٤٨ مباشرة

٩ ـ حكومة الكويت . تعداد السكان العام لسنة ١٩٦١ صفحة ٨ .
١٠ ـ حكومة الكويت تعداد السكان العام لسنة ١٩٦٥ جدول رقم ٥٢ صفحة ٣٥٢ .
١١ ـ حكومة الكويت تعداد السكان العام لسنة ١٩٧٠ جدول رقم ٣ صفحة ٤ .
١٢ ـ مصادر رسمية .
١٣ ـ راجع الفصل الرابع (القسم الاول ـ الاوضاع السكانية والديموغرافية في الضفة الغربية بعد الاحتلال) .

(والتي تطرقنا اليها بشيء من التفصيل في الفصلين الاول والثاني) والاوضاع التي كرسها النظام الهاشمي بعد الضم الالحاقي الذي جرى عام ١٩٥٠ بين شرقي الاردن والضفة . فالهجرة كظاهرة اجتماعية – اقتصادية ما هي الا تعبير عن الحاجة الى العمل والانتقال الى المراكز التي تتوفر فيها فرص العمل .

الهجرة « والضغط السكاني » على الاراضي الزراعية :

ولعل اهم ظواهر هذا الوضع الاقتصادي الدافع الى الهجرة عدا البطالةالمتفاقمة والتي سنعالجها في الجزء الثاني من هذا الفصل هو الضغط السكاني على الاراضي الزراعية التي لم يدخل عليها تطوير يذكر في الضفة الغربية . وتكفي لمحة سريعة على الجدول التالي لاظهار كثافة الضغط السكاني على الاراضي الزراعية في الضفة الغربية بالمقارنة مع الضفة الشرقية (١٤) .

الكثافة السكانية وتوزيع السكان في الضفة الغربية والاردن حسب الالوية لعام ١٩٦١

اللواء المنطقة	مساحة الاراضي كم٢	الاراضي المزروعة كم٢	مجموع السكان بالآلاف	عدد السكان لكل كم٢ المساحة الكلية	عدد السكان لكل كم٢ المساحة الزراعية	سكان الريف لكل كم٢ من الارض المزروعة
نابلس	٢٫٥٠٩	١٫٦٤٠	٣٤١٫٧	٣٦	٢٠٨	١٤٧
القدس	٢٫٠٥٩	١٫٠٦٢	٣٤٤٫٣	١٦٧	٣٢٤	١٧٥
الخليل	١٫٠٨٢	٠٫٣٩٩	١١٩٫٤	١١٠	٢٩٩	٢٠٠
الضفة الغربية	٥٫٦٥٠	٣٫١٠١	٨٠٥٫٤	١٤٣	٢٦٠	١٦٣
الضفة الشرقية						
أ – شمال الاردن	٧٫٤٩٢	٤٫٣٥١	٧٥٢٫٦	١٠٠	١٧٣	٦٧
ب – جنوب الاردن	٨٫٨٧٧	١٫٥٥٦	٨٢٫٠	٩	٥٣	٤١
الاردن (الضفتين)	٩٠٫١٨٥	٩٫٠٠٨	١٫٧٠٦٫٢	١٩	١٨٩	٩٦

يتضح من الجدول ان الضغط السكاني على الاراضي الزراعية في الضفةالغربية بقي اشد وطأة في الضفة الغربية مما هو عليه في الضفة الشرقية رغم الهجرة الواسعة التي جرت بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٦١ من الضفة الغربية الى الشرقية . فسكان الريف في شمالي الاردن حيث يتواجد اغلبية سكان الضفة الشرقية يتمتعون بما يقارب ضعفي ونصف ضعف مساحة الاراضي المزروعة التي يتمتع بها اهالي الضفة الغربية. وتتضح آثار علاقة الضغط السكاني على الاراضي الزراعية من مراجعة حجم الهجرة مقارنة مع الكثافة السكانية الريفية في كل لواء من الوية الضفة الغربية .

١٤ – Jordan, Department of Statistics, «Analysis of the Population Statistics of Jordan» Amman 1966, 3rd Report, p. 4, Table 1.

عدد سكان الضفة الغربية عامي ١٩٥٢ و ١٩٦١ (١٥)
حسب الالوية والكثافة السكانية لاهالي الريف عام ١٩٦١

اللواء	١٩٥٢ (آب)	١٩٦١ (ايلول)	التغير في عدد السكان الكلي (بالنسب المئوية)	عدد السكان الريفيين لكل كم٢ من الارض المزروعة
الخليل	١٢٥٫٦٥١	١١٩٫٤٣٢	٤٫٩ ٪ (–)	٢٠٠
نابلس	٣١٥٫٢٣٦	٣٤١٫٧٤٨	٨٫٤ ٪ (–)	١٤٧
القدس	٣٠١٫٤٠٢	٣٤٤٫٢٧٠	١٤٫٥٪ (+)	١٧٥
الضفة الغربية	٧٤٢٫٢٨٩	٨٠٥٫٤٥٠	٨٫٥ ٪ (+)	١٦٣

ويلاحظ من الجدول ان لواء الخليل الذي هو اكثر ألوية الضفة الغربية كثافة سكانية في الريف بالنسبة للاراضي الزراعية المتوفرة كان أكثر ألوية الضفة الغربية تعرضا للهجرة . ففي هذه الفترة (٥٢ – ١٩٦١) زاد عدد سكان مدينة الخليل بنسبة ٢٫٥ ٪ فقط اذ ارتفع من ٣٥٫٩٨٣ نسمة عام ١٩٥٢ الى ٣٧٫٧٩٣ نسمة عام ١٩٦١ ، كما انخفض عدد سكان الريف في لواء الخليل بنسبة ٩ ٪ وهذا يعني خسارة سكانية تقدر في مدينة الخليل بما لا يقل عن ٢٣ ٪ وترتفع هذه في ريف الخليل الى اكثر من ٣٧ ٪ (١٦) .

والواقع ان المدينة الرئيسية الوحيدة في الضفة الغربية التي احتفظت بوتيرة نمو تعادل وتيرة الزيادة الطبيعية للسكان في البلاد هي مدينة القدس . فقد ارتفع عدد سكانها من ٤٦٫٧١٣ نسمة عام ١٩٥٢ الى ٦٠٫٤٤٨ عام ١٩٦١ اي بزيادة قدرها ٢٩٫٤ ٪ في هذه الفترة . اما مدينة نابلس (وهي المدينة الرئيسية الثانية – بعد القدس – في الضفة الغربية) فقد ارتفع عدد سكانها من ٤٢٫٤٩٩ نسمة عام ١٩٥٢ الى ٤٥٫٧٦٨ نسمة عام ١٩٦١ اي بزيادة مئوية قدرها ٧٫٧ فقط في حين كان النمو الطبيعي للسكان كفيل بزيادة عدد سكانها ٢٨٫٤ ٪ على الاقل ، وهذا يعني خسارة سكانية قدرها ٢١ ٪ . اما المدن الصغيرة (البلدان) في الضفة الغربية فقد فقدت هي ايضا نسبا عالية من سكانها نتيجة للهجرة . فقد انخفض عدد سكان طولكرم من ٢١٫٨٧٢ نسمة عام ١٩٥٢ الى ٢٠٫٦٩٠ نسمة عام ١٩٦١ ، وحافظت مدينتا بيت لحم وجنين (١٧) على زيادات طفيفة اقل بكثير من الزيادة المتوقعة نتيجة لنمو السكان الطبيعي . فقد زاد عدد سكان مدينة بيت لحم بنسبة ١٧٫٢ ٪ فقط (مما يعني خسارة سكانية قدرها ١١ ٪ تقريبا) وزاد عدد سكان جنين بنسبة ١٣٫٨ فقط (اي بخسارة سكانية قدرها ١٥ ٪ تقريبا) .

١٥ – حسب احصاء المساكن لعام ١٩٥٢ والتعداد العام لعام ١٩٦١ .

١٦ – Jordan, Department of Statistics, «Analysis of Population Statistics of Jordan» Amman 1966. 3rd Report, Table 3, p. 6

١٧ – بلغ عدد سكان بيت لحم عام ١٩٥٢ ، ١٩٫١٥٥ نسمة ارتفع الى ٢٢٫٤٥٣ نسمة فقط عام ١٩٦١ .
وبلغ عدد سكان جنين عام ١٩٥٢ ، ١٢٫٦٦٣ نسمة ارتفع الى ١٤٫٤٠٨ نسمة فقط عام ١٩٦١ .
(المصدر : الاحصاءات الاردنية الرسمية) .

ويبدو ان موقع القدس الاداري والتجاري والسياحي هو السبب الرئيسي في محافظتها على نسبة معقولة من الزيادة السكانية وعلى تحويل توزيع السكان لصالح منطقة القدس على حساب لواء الخليل الذي كان اكثر مناطق الضفة خسارة للسكان بسبب الهجـرة .

ويعتبر قضاء طولكرم ثاني اقضية الضفة الغربية (بعد قضاء القدس) من حيث الاكتظاظ السكاني حيث يبلغ عدد الافراد في الكيلومتر المربع ٢٥١ (١٨) . ولعل هذا ما يفسر الهجرة الواسعة منه ، ويليه في الكثافة السكانية قضاء اريحا (١٨٢ فردا في الكيلومتر المربع) الا ان محافظة هذا اللواء على نسبة عالية من النمو السكاني يعود الى عملية استصلاح الاراضي ومشاريع الري التي جرت في المنطقة وكون عدد كبير من سكانه من اللاجئين .

ويبين الجدول التالي التغير السكاني الذي طرأ على أقضية الضفة الغربية في الفترة الممتدة ما بين ١٩٥٢ و ١٩٦١ (١٩) :

اللواء القضاء	عدد السكان بالارقام المطلقة		النسب المئوية من مجموع سكان الضفة الغربية	
	سنة ١٩٥٢	سنة ١٩٦١	سنة ١٩٥٢	سنة ١٩٦١
■ **الخليل**	١٢٥ر٦٥١	١١٩ر٤٣٢	١٦ر٩	١٤ر٨
قضاء الخليل	١٢٥ر٦٥١	١١٩ر٤٣٢	١٦ر٩	١٤ر٨
■ **القدس**	٣٠١ر٤٠٢	٣٤٤ر٢٧٠	٤٠ر٦	٤٢ر٧
قضاء بيت لحم	٥٦ر٦٧٧	٥٥ر٢٨٢	٧ر٦	٦ر٨
قضاء القدس	٨٥ر٥٥٠	١٠٧ر٣٦٨	١١ر٥	١٣ر٣
قضاء رام الله	١١٠ر٠٧٦	١١٥ر٣٣٩	١٤ر٨	١٤ر٣
قضاء اريحا	٤٩ر٠٩٩	٦٦ر٢٨٠	٦ر٦	٨ر٢
■ **نابلس**	٣١٥ر٢٣٦	٣٤١ر٧٤٨	٤٢ر٤	٤٢ر٥
قضاء جنين	٨٠ر٢٤٤	٨١ر٦٩٦	١٠ر٨	١٠ر١
قضاء نابلس	١٥٣ر٢٣٧	١٧٣ر٤٦٢	٢٠ر٦	٢١ر٦
قضاء طولكرم	٨١ر٧٥٥	٨٦ر٥٩٠	١١ر٠	١٠ر٧
■ المجموع (الضفة الغربية)	٧٤٢ر٢٨٩	٨٠٥ر٤٥٠	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

ومن الواضح ان الهجرة من الضفة الغربية شملت الريف والمدن ومـن هنـا لم يطرأ اي تغير هام على نسبة سكان المدن الرئيسية من مجموع السكان خـلال فترة ٥٢ – ١٩٦١ . فقد شكل سكان مدن القدس ونابلس والخليل ١٦ر٨ ٪ من مجموع سكان الضفة الغربية عام ١٩٥٢ و ١٧ر٨ ٪ من مجموع السكان عام ١٩٦١ . كما ان جميع المناطق الريفية في الاردن (الضفة الغربية ولواء عجلون) خسرت من سكانها لصالح مدن الضفة الشرقية (عمان والزرقاء بشكل رئيسي) .

الا ان هناك اختلافا بارزا بين الضفتين في هذا المجال : ففي عام ١٩٥٢ كان

١٨ – الاردن دائرة الاحصاءات العامة . التعداد العام الاول للسكان والمساكن المجلد رقم ١ بيان ١٢/١ .
١٩ – مشتق من احصاءات المساكن لعام ١٩٥٢ ، والتعداد العام للسكان والمساكن عام ١٩٦١ .

عدد سكان المدن الرئيسية (عمان – الزرقاء – اربد) يعادل ١٥٩ر٨٧٢ نسمة من مجموع سكان الضفة الشرقية البالغ آنذاك ٥٨٦ر٨٨٥ نسمة او مـا يعادل ٢٧ر٢ ٪ من المجموع . وفي عام ١٩٦١ اصبح عدد سكان هذه المدن يعادل ٣٨٧ر٢٤٠ نسمة من اصل ٨٩١ر٧٢٤ ، اي ما لا يقل عن ٤٣ر٤ ٪ من مجموع سكان الضفة الشرقية . وترتفع هذه النسبة الى حوالي ٥٠ ٪ ان اضفنا عدد سكان المدن الصغيرة في شرقي الاردن (مادبا – السلط – المفرق – الرمثا – الكرك) (٢٠) . وهذه نسبة عالية جدا في بلد متخلف غير صناعي كالاردن ، وتشير الى التشويه الشديد الذي يتسم بـه الاقتصاد الاردني .

ويستدل مـن المعطيات الرسمية ان مدينتي عمان والزرقاء استوعبتا الجـزء الاكبر من مهاجري الضفة الغربية الى الضفة الشرقية ، كما يتضح من الزيادة الهائلة في عدد سكان هاتين المدينتين بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٦١ :

	١٩٥٢	١٩٦١	النسبة المئوية للزيادة
عدد سكان مدينة عمان	١٠٨ر٣٠٤	٢٤٦ر٤٧٥	١٢٨ ٪
عدد سكان مدينة الزرقاء	٢٨ر٤١١	٩٦ر٠٨٠	٢٣٨ ٪

وتبين هذه الارقام ان الزيادة في عدد سكان مدينة عمان تعادل اكثـر من ٤ أضعاف النمو السكاني الطبيعي فيها . ويرتفع هذا الى ما يزيد عـن ١٢ ضعفا في مدينة الزرقاء (٢١) . وتشير الهجرة المكثفة من الضفة الغربية الـى الشرقية والتي شملت كل من الريف والمدينة الى ان اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية شاركوا ايضا في حركة الهجرة هذه ايضـا . وعلى الرغم مـن ان ارقام الانروا لاعداد اللاجئين (المسجلين) لا يعتمد عليها لاسباب كثيرة الا انها تسجل بعض الهجرة مـن الضفة الغربية الى الضفة الشرقية . وتدل هذه الارقام ان تحولا نسبيا طـرأ على توزيع اللاجئين المسجلين في الضفتين لصالح الضفة الشرقية اذ ارتفعت نسبة اللاجئين المسجلين في الضفة الشرقية من ٢٢ ٪ عام ١٩٥١ الى ٣٦ ٪ عام ١٩٦٢ كمـا تبين الارقام التالية :

عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الضفتين (٢٢)

السنة	الضفة الشرقية	الضفة الغربية
١٩٥١	١٠٣ر٥٥٩	٣٦٢ر١٨٢
١٩٥٨	١٨٨ر٢٤٨	٤٠٠ر٤٥٨
١٩٦٠	٢٠٥ر٣٥٢	٤١٨ر٣٠٨
١٩٦٢	٢٣٣ر٤٠٣	٤١١ر٥٣٨

٢٠ – الارقام مستخرجة من الاحصاءات الاردنية السكانية لعامي ١٩٥٢ و ١٩٦١ .
٢١ – ادت الهجرة من الضفة الغربية الى زيادة عدد سكان كل من اربد والعقبة . فقد زاد عدد سكـان اربد بأكثر من ٦٠ ٪ بسبب الهجرة . وارتفع عدد سكان العقبة بحوالى ١٨٠ ٪ لنفس السبب . ولكن حجم هذه الهجرة ضئيل اذا ما قيس بالارقام المطلقة (١٥ الف في اربـد ٥ آلاف في العقبة) هذا وقد زاد عدد سكان مدينة عمان بنحو ١٣٩٠٠٠ نسمة وزاد عدد سكان الزرقاء بحوالى ٣٠ الف نسمة لنفس السبب وفي نفس الفترة (بسبب الهجرة من ١٩٥٢ الى ١٩٦١) .
٢٢ – مشتقة من مصادر الانروا .

وتدل احصائية قامت بها وزارة الشؤون الاجتماعية الاردنية لمدينة عمان عام ١٩٦٠ ان نسبة سكان مدينة عمان من الفلسطينيين المولودين في فلسطين المحتلة (عام ١٩٤٨) بلغت ٣٠ ٪ (٢٣) أي حوالي ٧٠٫٠٠٠ نسمة . أي ان نحو ثلث سكان عمان كانوا عام ١٩٦٠ من اللاجئين الفلسطينيين . ولا شك ان قسما من هؤلاء هاجر الى عمان خلال الخمسينات بعد أن كان قد استوطن الضفة الغربية .

الهجرة كنتيجة وسبب للتشويه الاقتصادي والاجتماعي في الاردن :

ان تمركز حركة التمدين في الضفة الشرقية من الاردن جعل عمان من اكبر مدن البلدان العربية من حيث وتيرة النمو السكاني . ففي فترة التسع سنوات الممتدة من ١٩٥٢ الى ١٩٦١ ارتفعت نسبة سكان مدينة عمان من ١٨٫٤ ٪ الى ٢٧٫٦ ٪ من مجموع سكان الضفة الشرقية . كما ان الهجرة الى العاصمة لم تتم — كما يحصل احيانا كثيرة — على مراحل (ريف — مدن صغيرة — العاصمة) بل يبدو ان اهالي الريف هاجروا رأسا الى عمان مما جعلها المدينة المهيمنة كليا وجعل الفرق بينها وبين المدينة الثانية في البلاد (الزرقاء) فرقا شاسعا ويتزايد باستمرار (٢٤) .

وفي خلال الفترة هذه تراجع مركز مدينة القدس من المدينة الثانية بعد عمان الى المدينة الثالثة اذ احتلت الزرقاء هذه المكانة . كما اتسع الفرق بين عدد سكان المدينتين بشكل متسارع بحيث قفز من ٦٢ الف نسمة في عام ١٩٥٢ الى ثلاثةاضعافه عام ١٩٦١ أي الى ١٨٦ ألفا (٢٥) . والى حوالى اربعة اضعافه عام ١٩٦٦ (٢٣٠ الف نسمة) (٢٦) ، وبهذا انضم الاردن الى البلدان التي تتميز بحركة مدينية تتركز في الاتساع المستمر لمدينة كبيرة واحدة .

وهكذا وبعد عشر سنوات فقط من ضم الضفة الغربية الى شرقي الاردن اختلفت التركيبة السكانية للضفة الشرقية من الاردن اختلافا نوعيا . فبعد ان كان الطابع الغالب عليها هو التركيبة الريفية — البدوية اصبح الطابع الغالب هو التركيبةالمدينية — الريفية — البدوية . في حين لم يطرأ اي تغير هام على التركيبة السكانية في الضفة الغربية التي بقي طابعها الريفي — المديني كما كان عليه سابقا ، وبقيت المدن المتوسطة والصغيرة النمط السائد . والواقع ان الضفة الغربية ككل اصبحت تلعب دور الريف بالنسبة الى المتربول الجديد في الضفة الشرقية الذي اصبح يمتص منها ليس الفائض الزراعي فحسب بل الايدي العاملة ايضا . ويلخص الجدول التالي الوضع كما كان عام ١٩٦١ :

---

٢٣ — Hashemite Kingdom of Jordan, Ministry of Social Affairs, Social Survey of Amman 1960, Amman, p. 53.

٢٤ — كان الفرق بين عمان والزرقاء عام ١٩٥٢ لا يزيد عن ٨٠ الف نسمة واصبح يزيد على ١٥٠ الف نسمة عام ١٩٦١ واصبح (حسب بعض التقديرات الرسمية) نحو ٢٠٠ الف في اواخر ١٩٦٦ ، وقفز الى نحو نصف مليون نسمة عام ١٩٦٩ (بعد النزوح الذي سببه الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية).

٢٥ — احصاء المساكن لعام ١٩٥٢ والتعداد العام للسكان عام ١٩٦١ .

٢٦ — الاردن ، الكتاب السنوي ١٩٦٨ . يقدر هذا الكتاب عدد سكان مدينة عمان ١٩٦٦ بحوالى ٣٠٠٫٠٠٠ نسمة وعدد سكان مدينة القدس بـ ٧٠٫٠٠٠ نسمة .

توزع سكان الاردن حسب حجم المدن والقرى
(بالنسب المئوية من مجموع السكان في اللواء / المنطقة / الاردن) (٢٧)

اللواء/المنطقة	٥٠٫٠٠٠ فأكثر	١٠٫٠٠٠ الى ٤٩٫٩٩٩	٢٫٠٠٠ الى ٩٫٩٩٩	٥٠٠ الى ١٫٩٩٩	اقل من ٥٠٠ (٢٨)
نابلس	—	٢٧٫٠	٣٠٫١	٢٩٫٣	١٣٫٦
القدس	١٧٫٦	٣٧٫٧	١٣٫٤	٢٤٫٨	٦٫٥
الخليل	—	٣١٫٧	٣٩٫٦	١١٫٠	١٧٫٧
مجموع الضفة الغربية	٧٫٥	٣٢٫٣	٢٤٫٤	٢٤٫٦	١١٫٢
الضفة الشرقية الشمال	٤٣٫٥	١٠٫٥	١٣٫١	١٦٫٤	١٦٫٥
الضفة الشرقية الجنوب	—	—	٢٧٫١	٢٤٫٩	٤٨٫٠
الاردن	٢٣٫٦	٢٠٫١	١٩٫٤	٢٠٫٨	١٦٫١

ويمكن بلورة هذا الفارق الهام بين وضع الضفتين السكاني كالاتي : تتميزالضفة الغربية بوجود عدد كبير نسبيا من المدن المتوسطة والصغيرة يحيط بها ريف يضم أغلبية السكان . وتتميز الضفة الشرقية بهيمنة مدينتي عمان والزرقاء (وخاصة عمان) من جهة ونقص في عدد المدن المتوسطة والصغيرة من جهة أخرى . ولا يشكل سكان الريف (الفلاحين) في الضفة الشرقية (بعكس الضفة الغربية) سوى أقلية بالنسبة لمجموع سكان الضفة الكلي .

ويرافق هذا الفارق بين اوضاع الضفتين تمايز داخل الضفة الشرقية نفسها بين شمال البلاد وجنوبها . ففي الشمال (عجلون والبلقاء وعمان) من البلاد نجد ان مدينتي عمان والزرقاء تستوعبا ٤٣٫٥ ٪ من سكان البلاد في حين تستوعب القرى التي يقل عدد سكانها عن ٢٠٠٠ نسمة ٣٣ ٪ من سكان هذه المنطقة . اما فيالجنوب (الكرك ومعان) فالوضع يختلف اختلافا كليا حيث الاغلبية الساحقة من السكان من اهالي الريف والبادية . وفي عام ١٩٦١ لم يتجاوز عدد سكان اي من « المدن » التالية (وهي اكبر المراكز السكانية في الجنوب) تسعة الاف نسمة : الكرك ، الطفيله ، العقبة ، معان .

ليس هنا مجال البحث في تفاصيل التركيبة السكانية في الضفة الشرقية وتكفينا الاشارة الى بعض معالم التمايزات السكانية بين الضفتين (والتي تعكس

---

٢٧ — Jordan, Department of Statistics «Analysis of the Population Statistics of Jordan» 1966. Table 4, 3rd report.

٢٨ — تشمل سكان الخيام المتفرقة .

بالطبع تمايزات اقتصادية واجتماعية) التي برزت بعد الضم والتي تشكل مؤشرا الى التشويه البنيوي الذي يتصف به الاردن .

لقد استقطبت مدينتا عمان والزرقاء نسبة عالية من السكان الفلسطينيين سواء من اللاجئين او من أهالي الضفة الغربية . وكان لا بد لهذه الوتيرة العالية من الهجرة (والتي ليست الا عملية تفريغ لجزء كبير من القوة المنتجة) من ان تترك اثارها على التركيبة السكانية في الضفة الغربية وخاصة فيما يتعلق بتدني نسبة الفئات الشابة من السكان .

ويبين الجدول التالي تدني معدلات فئات الشباب بين سن ٢٥ – ٤٥ في ألوية الضفة الغربية وارتفاعها الشديد في مدينتي عمان والزرقاء . ويتضح من الجدول ان لواءي الخليل ونابلس كانا اكثر تأثرا في هذا الجانب من لواء القدس . ويظهر كذلك ان مدن الضفة الغربية أقل تأثرا من ريفها وان الهجرة خصت الذكور أكثر من الاناث :

الضفة الغربية : توزيع الاعمار حسب الالوية وبعض المدن الرئيسية في الضفة الغربية والضفة الشرقية (٢٩)

(على اعتبار ان النسبة المئوية لكل فئة وجنس تعادل ١٠٠ في الاردن ككل)

اللواء / المدينة	الجنس	فئات العمر						
		اقل من ١٥	١٥–٢٤	٢٥–٣٤	٣٥–٤٤	٤٥–٥٤	٥٥–٦٤	٦٥ فما فوق
نابلس	ذكور	١٠٦	٩١	٨٠	٨٨	١٠٥	١٢٠	١١٦
	اناث	٩٦	١٠٢	٩٨	١٠١	١٠٨	١٠٩	١١٦
القدس	ذكور	٩٨	١٠١	١٠٠	٩٥	١٠٣	١٠٤	١١٤
	اناث	٩٤	٩٨	٩٧	١٠٣	١١٣	١٢١	١٢٥
الخليل	ذكور	١٠٨	٩٠	٨٥	٨٦	٩٠	٩٨	١٣٢
	اناث	١٠٣	٩٤	٩٦	٩٨	٩٧	١٠٥	١١١
مدينة نابلس	ذكور	١٠٠	١٠٤	٩٨	٩٩	٩٧	١٠٤	٩١
	اناث	٩٧	١١٠	١١٠	٩٩	١٠٧	١٠٢	٩١
مدينة القدس	ذكور	٩٥	١٠٥	١٠٨	١٠٣	١٠٧	١٠٠	٩٥
	اناث	٩٧	٩٦	٩٥	١٠٢	١١٣	١٢١	١٢٠
مدينة الخليل	ذكور	١٠٩	٩٧	٨٥	٨٦	٧٩	٨٧	١٢٧
	اناث	١٠٤	٩٥	٩٣	٩٧	٩٥	١٠٥	١١٨
مدينة عمان	ذكور	٩٤	١١٤	١٢٦	١٠٩	٩٠	٧٣	٦٤
	اناث	١٠٣	١٠٩	١٠٥	٩٠	٨٧	٨٣	٦٨
مدينة الزرقاء	ذكور	٩١	١١٩	١٥٥	١١٣	٦٥	٥١	٤٣
	اناث	١١٠	١٠٥	١١٥	٨٢	٦٤	٦٠	٦١

٢٩ – المرجع السابق : جدول رقم ٦ ، التقرير الثاني . صفحة ١٣ .

وهكذا اصبحت عمان (ويمكن اعتبار مدينة الزرقاء امتدادا لمدينة عمان) القطب الجاذب لسكان الضفة الغربية وبقية المناطق في الضفة الشرقية : واضعفت كثيرا من قدرة المدن الاخرى (نابلس – القدس – الخليل – اربد ..) في استقطاب النشاط المحلي ، ووقفت في وجه تحول هذه المدن الى مراكز نمو اقتصادي . فقد بقيت هذه المدن مراكز تجارية للمنتوجات المحلية والصناعات الحرفية التقليدية ومراكز لتسويق الخدمات المختلفة وخاصة السياحية منها كما حدث في مدينة القدس وضواحيها . كما ان موجة الهجرة الواسعة المستمرة من الريف لم تأت نتيجة لنمو الصناعة في المدن وحاجة هذه الى الايدي العاملة الصناعية . ومن هنا كان لا بد للقطاع الثالث (الخدمات ، التجارة ، النقل ، الادارة) من أن يصبح القطاع المهيمن في اقتصاد الاردن من حيث انه يساهم بحوالي ثلثي الناتج المحلي الاجمالي (الخام) كما يتبين من الجدول على الصفحة التالية (٣٠) :

يبين الجدول ان القطاع الثالث في الاردن يساهم بأكثر من ٦٠ ٪ من الناتج المحلي الخام . ولعل هذا الانتفاخ الكبير ما يفسر ظاهره استمرار الهجرة من الريف الى مدن الضفة الشرقية بالرغم من تدني انتاجية قطاعي الزراعة والصناعة لان هذا الانتفاخ ليس الا تعبيرا عن البطالة المقنعة . فالقطاع الثالث في الاردن (وهذا ينطبق على عدد من البلدان المتخلفة) يتميز باحتوائه لنمطين مختلفين داخله : النمط الاول (والذي يمكن تسميته « بقطاع الخدمات المنظم ») يتميز بالتنظيم والادارة القائمين على تقسيم العمل وتحديد المهمات . ويتسم هذا القطاع باعتماده على درجة عالية نسبيا من المهارة والاستثمار الرأسمالي . ويعمل هذا القطاع حسب قوانين وقواعد وعلاقات ثابتة ومحددة نسبيا كما هو الحال في اجهزة التعليم والجيش والادارة الحكومية والشركات التجارية الكبيرة والبنوك وشركات التأمين . كما يجري العمل في هذا القطاع عبر مؤسسات هرمية التركيب والتنظيم .

أما النمط الاخر (والذي يمكن تسميته « بالقطاع السوقي التقليدي ») فيختلف اختلافا كبيرا عن النمط الاول . فعلى الرغم من ان هذا القطاع يشارك قطاع الخدمات المنظم في كونه لا يقوم على الانتاج المادي الا انه يختلف عنه في اعتماده على العمل الفردي من جهة وعلى رأسمال ضئيل من جهة أخرى (٣١) . كما لا يملك العاملون في هذا القطاع أي مهارات متخصصة ولا يعملون ضمن مؤسسات واضحة المعالم والتركيب بل يعمل اغلبهم لحسابهم الخاص (كالباعة المتجولين ، اصحاب البسطات ، مساحو الاحذية ، باعة اوراق اليانصيب ، باعة الجرائد والمجلات المتجولين .. الخ) ويجري داخل القطاع السوقي التقليدي نشاطات متعددة الاشكال والعلاقات يجمع بينها « انتاجية » متدنية جدا وقدرة عالية على الاستخدام (بطالة مقنعة) .

٣٠ – مستخرجة من Hanna S. Odeh, Economic Development of Jordan 1954 - 1971 Appendix 2.

٣١ – ان كون اغلبية العاملين في هذا القطاع من العاملين لحسابهم الخاص من جهة ولاعتمادهم على « رأسمال » ضئيل جدا ودخل لا يتعدى في الكثير من الاحيان دخل العامل غير الماهر من جهة اخرى ، دفع البعض من علماء الاجتماع الى اطلاق تعبير « رأسمالية القرش » على نمط العلاقات القائم في القطاع السوقي التقليدي .

المصدر الصناعي للانتاج المحلي الاجمالي
(بملايين الدنانير الاردنية – والنسب المئوية وبالاسعار الجارية لكلفة الانتاج)

	١٩٥٤		١٩٥٧		١٩٦٠		١٩٦٣		١٩٦٦	
	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة
المجموع العام	٤٧ر٧	١٠٠ ٪	٦١ر٩	١٠٠ ٪	٨٩ر٤	١٠٠ ٪	١١٧ر٨	١٠٠ ٪	١٤٩ر٦	١٠٠ ٪
أ – القطاع الاساسي										
(الزراعة – غابات ، مواشي)	١٤ر٢	٢٩ر٨ ٪	١٢ر٨	٢٠ر٦ ٪	١٤ر٦	١٦ر٣ ٪	٢٢ر١	١٨ر٧ ٪	٢٧ر٦	١٨ر٤ ٪
ب – القطاع الصناعي	٥ر٤	١١ر٣ ٪	٨ر٧	١٤ر٠ ٪	١٢ر١	١٣ر٥ ٪	١٧ر٧	١٥ ٪	٢٨ر٥	١٩ ٪
– الصناعة التحويلية ، المناجم والكهرباء	٤ر٢		٦ر٨		٧ر٦		١١ر٦		١٩ر٢	
– البناء	١ر٢		١ر٩		٤ر٥		٦ر١		٩ر٣	
ج – القطاع الثالث *	٢٨ر١	٥٨ر٩ ٪	٤٠ر٤	٦٥ر٣ ٪	٦٢ر٧	٧٠ر١ ٪	٧٨ر٠	٦٦ر٢ ٪	٩٣ر٤	٦٢ر٣ ٪
– النقل	٤ر٤		٨ر٣		١١ر١		١٢ر٨		١٤ر٤	
– تجارة وبنوك	٩ر٣	١٩ر٥ ٪	١٢ر٠	١٩ر٤ ٪	٢٠ر٤	٢٢ر٨ ٪	٢٧ر٨	٢٣ر٦ ٪	٣١ر٧	٢١ر٢ ٪
– ملكية المنازل	٢ر٣		٣ر١		٧ر١		٩ر٤		١١ر٢	
– ادارة عامة ودفاع	٩ر١		١٣ر٣		١٥ر٨		١٧ر٦		٢٢ر٠	
– خدمات اخرى	٣ر٠		٣ر٧		٨ر٣		١٠ر٤		١٤ر١	

* – يعتمد التصنيف الكلاسيكي للفعاليات الاقتصادية على التقسيم التالي :
(أ) الفعاليات المنتجة (التي تنتزع شيئا من الطبيعة) وهي :
– الفعاليات الاولى (الزراعة والمناجم) .
– الفعاليات الثانية (الصناعة والانشاء) .

(ب) الفعاليات غير المنتجة (الفعاليات الثالثة) : وتشمل النقل والتجارة والخدمات والادارة . اي مجمل النشاطات اللامنتجة . هذا لا يعني بالطبع ان جميع هذه النشاطات لا فائدة منها . ان مقياس الفائدة او عدمها لاي نشاط من « الفعاليات الثالثة » يعتمد على طبيعة العلاقات القائمة بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، اي انه مقياس تاريخي يعتمد على طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم .

وعلى الرغم من ان عدد العاملين في النشاطات المنظمة من القطاع الثالث (الادارة ، الجيش ، التعليم ..) قد ارتفع ارتفاعا كبيرا (وخاصة في الجيش) في الاردن بعد العام ١٩٥٠ ، الا ان قدرة هذا القطاع على استيعاب الايدي العاملة بقيت محدودة نسبيا ومحصورة في فئات معينة من السكان لما يتطلبه هذا القطاع من حد ادنى من التعليم والتأهيل المهني والاكاديمي . كما ان زيادة افراد الجيش اعتمدت الى حد كبير على سكان البادية . ومهما بلغ حجم المؤسسة العسكرية في الاردن فانها تبقى محدودة في قدرتها الاستخدامية للايدي العاملة . فقد بلغ عدد القوة العاملة في الاردن عام ١٩٥٢ نحو ٢٦٦ الف شخص في حين لم يتجاوز عدد افراد الجيش الاردني في تلك السنة ٢٠ الفا . كما بلغ المجموع الكلي للمعلمين والمعلمات ٣٥٦١ فقط في السنة الدراسية ١٩٥١/١٩٥٢ (٣٢) . وفي عام ١٩٦١ بلغ عدد القوة العاملة في الاردن نحو ٣٩٠٫٠٠٠ شخص في حين كان عدد افراد القوات المسلحة ٥٠٫٠٠٠ الف مجند . ولم يتعد مجموع عدد المعلمين والمعلمات في المملكة في نفس السنة ٩٨٤٢ (٣٣) معلما ومعلمة . وقد اخترنا الجيش والتعليم لانهما يشكلان اكثر القطاعات الثالثة نموا من جهة واكبر اجهزة الدولة اتساعا من جهة اخرى . ان كل هذا يشير الى محدودية الجهاز الحكومي في الاستخدامية . وعلى الرغم من انتفاخ هذا الجهاز الا انه بقي عاجزا حتى عن مواكبة الاعداد الكبيرة من الايدي العاملة التي تدخل سنويا سوق العمل في الاردن . ونظرة سريعة على عدد الموظفين (المصنفين من الدرجة الاولى وحتى العاشرة) في الاردن من منتصف الخمسينات وحتى منتصف الستينات كافية لابراز محدودية جهاز الدولة الاستخدامية (٣٤) :

السنة	عدد الموظفين
١٩٥٥	٦٫٥٦١
١٩٥٨	٨٫٤٠٣
١٩٦٠	٩٫٥٤٤
١٩٦٣	١١٫٢٦٠
١٩٦٥	١٢٫٠١٩

ويبين التقدير التالي ان مجموع موظفي الدولة من المدنيين بلغ عام ١٩٦٥ نحو ٢٠٫٥٥٠ شخصا موزعين كالتالي (٣٥) :

المجموع	٢٠٫٥٥٠
مصنفون	١٣٫٠٠٠
غير مصنفين	٦٫٥٠٠
مؤقتون	٥٠

٣٢ – الاردن . النشرة الاحصائية السنوية ١٩٥٢ العدد الثالث صفحة ٣٦ .
٣٣ – الاردن . النشرة الاحصائية السنوية ١٩٦٦ العدد ١٧ صفحة ٨٣ .
٣٤ – الاردن . الكتاب السنوي ١٩٦٤ صفحة ٢٩٧ . الاردن ، ديوان الموظفين . التقرير السنوي ١٩٦١ – ١٩٦٤ صفحة ٢٠٧ .
٣٥ – United States Department of Labour, Labour Law and Practice in Jordan 1967 B15 Report No. 322, p. 23.

بالاضافة الى هذا استخدمت الدولة حوالي ١٥٠٠٠ من العمال المياومين غير المهرة . وبهذا بلغ مجموع المستخدمين من قبل الدولة من المدنيين نحو ٣٥٫٥٥٠ شكلوا بالاضافة الى القوات المسلحة نحو ربع القوة العاملة الفعلية في الاردن في تلك السنة (البالغة حوالى ٤٠٠ الف شخص) وحوالى خمس مجموع القوة القادرة على العمل (٥٠٠ الف نسمة) .

ويقدم ارتفاع عدد طلبات الاستخدام الواردة الى ديوان الموظفين الاردني مؤشرا آخرا على محدودية قدرة جهاز الدولة على الاستخدام . ففي الخمسينات كان عدد طلبات الاستخدام يفوق من ثلاثة الى اربعة اضعاف عدد المعينين منهم ، كما تبين الارقام التالية (٣٦) :

السنة	عدد طلبات الاستخدام	عدد المعينين	النسبة المئوية للمعينين
١٩٥٥	٢٦٤٠	١٠٥١	٣٩٫٨ ٪
١٩٥٦	٢٩٥٨	١٠٣٩	٣٥٫١ ٪
١٩٥٧	٤٥٦٢	١٤١٠	٣١ ٪
١٩٥٨	٤٦٤٤	١٢٦٣	٢٧٫٢ ٪
١٩٥٩	٦٨٤٥	١٧٦٣	٢٥٫٨ ٪

وهناك ما يدعو الى الاعتقاد ان الوضع ازداد سوءا في الستينات (٣٧) .

ان ميزة النمط الثاني (النمط السوقي الفردي) من القطاع الثالث تبرز في قدرته المتسعة على استيعاب الايدي القادرة على العمل . وتنبع هذه القدرة بالاساس من التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية لمدن البلدان المتخلفة (ذات النمو الاقتصادي المشوه) وخاصة في بلد كالاردن حيث يشكل اهالي المدن نسبة عالية من السكان وحيث يتميز القطاع الثالث (الخدمات) بالانتفاخ الشديد . وهناك اسباب متعددة تجعل هذا القطاع (القطاع غير المنظم من الخدمات الفردية غير الضرورية) اكثر استيعابا لقوى العمل : منها نوعية السلع والبضائع المتداولة : صغيرة الحجم ، سهلة النقل والتخزين مما يسمح لها بالانسياب السهل في السوق والتنقل من بائع الى آخر بسهولة في تنوع وتعدد السلع والمنتوجات المتبادلة (علب السجاير والكبريت ـ اقلام الحبر الناشفة والقرطاسيات بانواعها والكتب والمجلات، الملابس الخفيفة . اواني وادوات المطبخ ـ الفواكه والخضروات .. الخ) . كما تعتمد علاقات التبادل على المساومة الفردية (بين البائع والمشتري) ويسود بين العاملين في هذا القطاع نظام تسليف معقد يتيح تجزئة واسعة للمجازفة والمخاطرة لانه يسمح بتجزئة وتفتيت النشاطات التجارية بشكل متواصل مما يسمح بدخول افراد بشكل مستمر في هذا القطاع . كما تشكل الاسرة الحلقة الاساسية في هذا النظام التجاري مما

٣٦ ـ ديوان الموظفين . التقرير السنوي ١٩٥٩ صفحة ٧١ .

٣٧ ـ كان عدد طلبات الاستخدام الموجودة لدى ديوان الموظفين ١٩٦١ يعادل ٩٥٨٥ طلبا وبلغ عددها عام ١٩٦٣ نحو ٦٤٦٣ . راجع الاردن ، ديوان الموظفين التقرير السنوي ١٩٦١ ـ ١٩٦٤ . صفحة ١٣٨ وصفحة ١٥١ .

يلقي مهمة تأمين العمل للابناء على عاتق الآباء العاملين في هذا القطاع . ان هذه العوامل وغيرها تمد هذا القطاع بالقدرة على « الانتفاخ الذاتي » بمعنى انه كلما زاد عدد الداخلين فيه كلما زاد اتساع السوق نفسه (كلما زاد عدد الاشخاص في المدن كلما برزت حاجة الى باعة السندويشات مثلا ..) وكلما زاد عدد المشاركين في القطاع كلما زادت حاجتهم الى السلع والخدمات التي يوفرها هذا القطاع (ملابس ، مأكولات .. الخ) وبالتالي كلما زادت قدرة هذا القطاع التجاري على امتصاص ايدي عاملة جديدة .

ان هذا الاقتصاد السوقي « التقليدي » لا يعمل بمعزل عن القطاعات الاقتصادية الاخرى . فقطاع الصناعة وقطاع الخدمات « المنظم » يساعدان ـ في ظروف بلد متخلف كالاردن ـ على استمرارية اقتصاد « السوق التقليدي » لان بعض ما يدخل القطاعين الاوليين يتسرب الى القطاع الاخير على شكل اجور ورواتب تدفع لعمال وموظفين صغار يتعاملون بشكل رئيسي مع الاسواق المحلية « التقليدية » .

كما يرتبط « السوق التقليدي » بالاقتصاد الريفي اذ ان هناك جريانا مستمرا في البضائع والخدمات بين القطاعين . فالاقتصاد السوقي « التقليدي » يعتمد على المنتوجات والسلع التي ينتجها الاقتصاد الريفي (خضروات ومنتوجات زراعية وحيوانية مختلفة) . كما ويمد الاقتصاد السوقي المديني التقليدي الريف بعدد من السلع المتنوعة عدا عن بقائه مصدرا اساسيا لاستيعاب الايدي العاملة المهاجرة من الريف ولا ينافسه في هذا شرق الاردن سوى الجهاز العسكري وبدرجة أقل الجهاز الاداري الحكومي .

ولهذه الاسباب فان بقاء السوق التقليدي الفردي بحجمه الواسع مرهون ببقاء الاقتصاد الوطني بعيدا عن حركة التطور الاقتصادي وخاصة في قطاعي الزراعة والصناعة . فتنمية القطاع الصناعي والزراعي ورسملة السوق الداخلي ستؤديان بالتأكيد الى تقليص دور القطاع « السوقي التقليدي » لان هذا النمو سيدمر الكثير من الحرف والصناعات الخفيفة التقليدية التي تمد هذا السوق التقليدي ببعض سلعه . وفي نفس الوقت فان تطوير الزراعة وتحديثها بحيث يتحول انتاجها بالاساس الى الانتاج للسوق (اي باتجاه تطور رأسمالي فعلي) سيعمل على تقليل وتقليص حجم التبادل بين هذين القطاعين . ومن هنا فان تضخم هذا القطاع ما هو الا انعكاس لتخلف قطاعي الزراعة والصناعة .

الا ان تطوير الزراعة ومكننتها (التحول نحو استخدام الرأسمال المكثف بدلا من العمل المكثف) يؤدي الى تفاقم البطالة ان لم يرافقه تطوير في القطاع الصناعي قادر على استيعاب الفائض السكاني من الريف . اما القوى المهاجرة من الريف الى المدن والتي تزايدت نتيجة التطور الجزئي في الاستثمار الرأسمالي الزراعي في الاردن (وكمؤشر بسيط اصبح عدد الجرارات المستخدمة في الزراعة في الاردن عام ١٩٦٤ اربعة اضعاف ما كان عليه عام ١٩٥٦) فقد انحصرت مجالات العمل المفتوحة امامها في مجالين فقط وهما الالتحاق بالجيش والجهاز الاداري الحكومي (العمل غير

المنتج) والانخراط ضمن حركة السوق والخدمات التقليدية لتزيد في هذه الحالة من اعداد اشباه البروليتاريا والبـــاعة المتجولين واصحـــاب الاعمـــال الهامشية (« رأسمالية القرش ») التي تغص بها شوارع المدن في الاردن والتي تشكل فـي معظمها اشكالا متنوعة من البطالة المقنعة .

اما القسم الاخر والمتزايد من قوة العمل الفائضة فلم يجد أمامه الا الهجرة الى خارج الاردن وهذا ينطبق بشكل خاص على أهالي الضفة الشرقية مـن سكان المدن الرئيسية او سكان المخيمات وعلى فلسطينيي الضفة الغربية وخاصة من سكان الريف او سكان المدن من اصحاب التأهيل العلمي العالي نسبيا ، وهي الفئات التي تقلصت فرص العمل امامها نتيجة انتفاخ اجهزة الدولة ونتيجة بدء عملية تقليص دور القطاع التقليدي السوقي في الستينات .

ان ظاهرة الانتفاخ الشديد الذي وصل اليه جهاز الدولة في الاردن في اواخر الخمسينات وبداية الستينات وما تبع هـذا مـن تقلص في وتيرة استقطاب الايـدي القادرة على العمل ، مقرونة بظاهرة بداية اهتمام النظام الهاشمي برسلمة السوق الداخلي (جزئيا وبشكل مقطوع) وخاصة فيما يتعلق بالزراعة وما ترتب على هذا من الحد من حجم الاقتصاد السوقي التقليدي وبالتالي قدرته علـى استيعاب اليـد العاملة . ان هاتين الظاهرتين قد تكونا التفسير الحقيقي وراء الاتساع المفاجيء في حجم الهجرة الخارجية في الاردن من بداية وحتى منتصف الستينات . هذه الهجرة التي شملت الضفتين . فقد بلغ عدد المهاجرين الى خارج الاردن في الفتـرة الممتدة من بداية عام ١٩٥٠ وحتى اواخر عام ١٩٦١ (١١ عاما) ، نحو ٧٥ الف مهاجر ، في حين قفزهذا الرقم الى نحو ٣٠٠ الف مهاجر في الفترة الممتدة من بداية عام ١٩٦٢ وحتى اواخر ايار ١٩٦٧ أي في فترة اربع سنوات ونصف فقط .

التعليـم والهجـرة :

كشف الاحصاء الاردني العام للسكان عام ١٩٦١ عن وجود نحو ٦٣ الف اردني خارج الاردن منهم ٥٠ الفا من اهالي الضفة الغربية . وهـذا الرقم غيـر شامل لان الاحصاء استقى معلوماته من عائلات المهاجرين المقيمين في الاردن . هذا وقـد بلغ عدد هذه العائلات في الضفة الغربية اكثر من ٢٥ الف عائلة او ما يعادل ١٦ر٤ ٪ من مجموع العائلات . وهذا يعني ان عائلة واحدة من كل ست عائلات في الضفة الغربية افادت ان لها افراد خارج الاردن عام ١٩٦١ . وترتفع هذه النسبة الى ٢٢ر٦ ٪ من عائلات لواء نابلس (اي ما يعادل اكثر من عائلة واحدة من كل خمس عائلات) وتنخفض هذه الى ١٤ر٧ ٪ في لواء القدس ، بينما لا تتجاوز ٣ر٥ ٪ في لواء الخليل (٣٨) ، مما يشير الى ان اغلبية الهجرة الى خارج الاردن كان مصـدرها منطقتـي نابلس والقدس ، ولعل هذا يعود الى طبيعة فرص العمل التي توفرت في الخارج والتي تطلب بشكل عام حد ادنى من المهارات والتأهيل العلمي . ولهذه الاسباب نجـد ان

٣٨ – الاردن دائرة الاحصاءات العامة ، التعداد العام الاول للسكان والمساكن . المجلد رقم ٣ بيان ٧/٧ صفحة ٤٦ .

مستوى التعليم في الوية الضفة الغربيـة وفي الاردن ككـل

حسب الجنس عام ١٩٦١ (للسكان ١٥ سنة فما فـوق بالنسب المئوية)

اللواء	لا مدرسة			٤ سنوات ابتدائي او اكثر			٦ سنوات ابتدائي او اكثر			٥ سنوات ثانوي او اكثر		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
الخليل	٦٣	٩٠ر٢	٧٧ر٣	٣٥ر٦	٩ر٠	٢١ر٥	٢٥ر٩	٥ر٤	١٥ر٠	٥ر٧	٠ر٧	٣ر١
القدس	٤٩ر١	٧٩ر٤	٦٤ر٩	٤٨ر٦	١٩ر٥	٣٣ر٥	٣٤ر٧	١٤ر٠	٢٣ر٩	٧ر٥	٢ر٤	٤ر٨
نابلس	٥١ر٤	٨٦ر٣	٧٠ر٧	٤٦ر٠	١٢ر٨	٢٧ر٦	٣٠ر٢	٨ر٦	١٨ر٢	٥ر٦	١ر٣	٣ر٣
الاردن ككل	٥٤ر٩	٨٤ر٥	٧٠ر٠	٤٣ر٠	١٤ر٦	٢٨ر٦	٢٩ر٨	١٠ر١	١٩ر٨	٥ر٨	١ر٧	٣ر٧

اغلبية المهاجرين الى خارج الاردن كانوا في تلك الفترة من الذكور (٧٨ ٪) ومن الفئات الشابة (حوالى ٦٠ ٪ من هؤلاء تتراوح اعمارهم ما بين ٢٠ – ٣٩ سنة) . ولنفس السبب نجد أن الالوية التي تتمتع بنسبة عالية من التعليم معرضة اكثر للهجرة الخارجية . ويبين الجدول على الصفحة السابقة مستوى التعليم في الضفة الغربية حسب الالوية عام ١٩٦١ (٣٩) .

ويتضح من الجدول ان مستوى التعليم في لواء الخليل ينخفض بشكل واضح عن مثيله في لوائي القدس ونابلس وعن معدل الاردن ككل مما قد يفسر انخفاض نسبة الهجرة الخارجية منه واتجاهها بشكل رئيسي الى الضفة الشرقية من الاردن.

ويدعم هذا التفسير المستوى العلمي للاردنيين العاملين في الخارج حيث يفوق هذا بكثير المستوى العام السائد في الاردن كما تبين المقارنة التالية (٤٠) :

مستوى التعليم (بالنسب المئوية) للسكان في الاردن وللاردنيين في الخارج (٦ سنوات فما فوق) عام ١٩٦١

	السكان في الاردن	الاردنيون في الخارج
لا صف	٦٢ر٩ ٪	٢٧ر٤ ٪
١ – ٦ سنوات ابتدائي	٢٧ر٠ ٪	٣١ر٤ ٪
١ – ٥ سنوات ثانوي	١٠ر٢ ٪	٣٢ر٤ ٪
١ – ٢ سنة فني	٠ر٢ ٪	٠ر٦ ٪
سنة او اكثر جامعي	٠ر٣ ٪	٨ر٣ ٪

وقد انعكس هذا الوضع على التوزع المهني للعاملين خارج الاردن اذ ان نسبة عالية من هؤلاء بلغت اكثر من خمس العاملين مارست اعمالا ومهنا فنية وعلمية وادارية وكتابية (وخاصة التعليم) في حين لم تتعد هذه النسبة ٩ ٪ من مجموع العاملين في الاردن في نفس السنة .

ويبين الجدول التالي توزيع المهن للعاملين خارج الاردن (٤١) :

الاردنيون خارج الاردن حسب التصنيف الرئيسي للمهن عام ١٩٦١

المهنة	النسبة المئوية
١ – اصحاب المهن الفنية والعلمية ومن اليهم	٩ر٩
٢ – المشتغلون بالاعمال الادارية والتنفيذية ومن اليهم	٠ر٨
٣ – المشتغلون بالاعمال الكتابية	١١ر٧
٤ – المشتغلون باعمال البيع	١٨ر٢
٥ – المشتغلون بالزراعة والصيد والغابات	٤ر٣

٣٩ – الاردن ، التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٦١ المجلد رقم ١ بيان ١١/٣ .
٤٠ – مشتقة من المصدر السابق . بيان ٩/٣ وبيان ٦/٥ .
٤١ – المرجع السابق . بيان ٩/٥ .

٦ – المشتغلون في المناجم والمحاجر	٠ر٢
٧ – المشتغلون باعمال النقل والمواصلات	٨ر٦
٨ – اصحاب الحرف والصناع والعمال والفعلة والعتالون	٣٩ر٧
٩ – المشتغلون بالخدمات والرياضة والترفيه	٦ر٤
١٠ – غير مصنفين	٠ر٢

والواقع ان وتيرة النمو الاقتصادي المتدنية في الضفتين جعلت الاقتصاد الاردني غير قادر على استيعاب سوى جزء صغير مما تخرجه مدارس ومعاهد التعليم في الضفتين ونسبة اقل من خريجي الجامعات في الخارج وخصوصا بعد ان وصل جهاز الدولة الاداري الى حدوده الاستيعابية القصوى في بداية الستينات . ومن هنا تتضح بعض اوجه الازمة البنيوية للاقتصاد الاردني . فكونه اقتصادا يقوم على الخدمات بالدرجة الاولى يخلق فارقا شاسعا بين المستوى التعليمي المتوفر للسكان وبين قدرة الاقتصاد الانتاجية على استيعاب قوى العمل المؤهلة تأهيلا علميا عاليا . هذه الازمة التي وجدت في الهجرة المستمرة الى الخارج المخرج الوحيد لها . وقد وقع الثقل الاكبر على الضفة الغربية بسبب سياسة النظام الاردني التي افتقرت الى ادنى حدود التخطيط الشامل على صعيد انماء اقتصاد وطني ، وبسبب سياسة التمييز الاقتصادي التي مارسها ضد الضفة الغربية . لقد كان هذا العامل الرئيسي وراء ظاهرة تدفق الهجرة الخارجية من الضفة الغربية مما اضعف بدوره قدرة هذه على النمو الاقتصادي والتطور المحلي بحرمانها من قوى الانتاج البشرية المتطورة من جهة وتعميق تبعيتها «للمتربول المحلي» في الضفة الشرقية «وللمتربولات» الاخرى في دول النفط التي استقطبت الجزء الاكبر من هذه القوى .

وعلى الرغم من التدفق المستمر للايدي العاملة الماهرة والمتعلمة الى الخارج فقد بقي المستوى التعليمي القائم أعلى بكثير من قدرة الاقتصاد المحلي على الاستيعاب المنتج للقوى العاملة المؤهلة . فعلى سبيل المثال بلغ عدد الاشخاص من سكان الضفة الغربية الذين انهوا ٤ سنوات من التعليم الجامعي ١٥٠٣ اشخاص عام ١٩٦١ او ما يشكل ٠ر١٩ ٪ من مجموع السكان في الضفة . ويرتفع هذا الرقم الى ٢٦٩٢ ان اضفنا اليهم الاشخاص الذين انهوا سنة واحدة على الاقل من التعليم الجامعي وسنتين على الاقل من التعليم الفني والمهني، اي ما يعادل ٠ر٣٣ ٪ من السكان (٤٢) .

وهناك فروقات هامة بين الريف والمدن في هذا المجال سنتطرق الى بعض جوانبها فيما بعد . فمدن الضفة الغربية تجذب قسما من القوى العاملة المؤهلة من الريف ، وتقوم مدن الضفة الشرقية (عمان والزرقاء) بجذب قسم من هذه القوى من مدن وريف الضفة الغربية . وتجذب مدن النفط والدول الراسمالية الصناعية قسما آخر . ففي نفس السنة (١٩٦١) بلغ عدد الاشخاص ذوي التأهيل العلمي العالي (سنة جامعية واحدة على الاقل وسنتان من الدراسة المهنية او الفنية) في مدن الضفة الغربية الاساسية (الخليل – القدس – نابلس – رام الله – البيره

٤٢ – الارقام مستخرجة من المرجع السابق . المجلد رقم ١ – بيان ٧/٣ و ٨/٣ .

الغربية في حين لا تتجاوز نسبة سكان هذه المدن من مجموع سكان الضفة ككل ٢٤ ٪ . وفي نفس الوقت بلغ عدد اصحاب التأهيل العلمي العالي في مدينة عمان لوحدها ١٩٨٩ شخصا وهذا يفوق عددهم في جميع مدن الضفة الغربية (٤٣) . اما عددهم في خارج الاردن فقد بلغ عام ١٩٦١ (وهو رقم متحفظ بسبب عدم شمولية تعداد عام ١٩٦١ للعاملين في الخارج) ٤٧٦٤ شخصا (٤٤) او ما يعادل ٨٨ ٪ من مجموع اصحاب هذه المؤهلات الموحدين في كلا الضفتين والذين بلغ عددهم ٥٤٠٣ عام ١٩٦١ (٤٥) .

كما ان قطاع الخدمات في الاردن يستقطب اغلبية اصحاب التأهيل العلمي العالي . ويتضح هذا ان تفحصنا توزيع الخريجين الجامعيين حسب القطاع الاقتصادي في الاردن عام ١٩٦٨ حيث يتضح ان نصيب قطاع الصناعة ضئيل جدا (لا يتجاوز ٧ ٪) اذا ما قيس بنصيب قطاع الخدمات وخاصة الجهاز الحكومي الذي استوعب لوحده ثلاثة ارباع المتخرجين ، كما يبين الجدول التالي :

توزيع خريجي الجامعات حسب القطاع الاقتصادي

(عام ١٩٦٨) (٤٦)

		النسبة المئوية
الصناعة	١٣٤	
البناء والكهرباء	٤١	٧ر٢ ٪
المناجم	٣٢	
الادارة العامة	٢١٥٣	٧٤ر٥ ٪
المالية	١٨٧	٧ر٣ ٪
التجارة	٢٦	
الخدمات الاخرى	٣١٦	١٠ر٩ ٪
المجموع	٢٨٨٩	

ان غياب نمو صناعي يذكر في البلد واستمرار نسبة عالية من البطالة التركيبية جعل من التعليم الوسيلة الرئيسية لتحسين فرص العمل لسكان الضفتين وضمان بيع قوى عملهم في اسواق العمل سواء داخل الاردن او خارجه . ومع تقلص فرص العمل داخل الاردن اصبحت الهجرة المنفذ الوحيد لعدد متزايد من الايدي العاملة وخاصة المؤهلة علميا .

ولقد وجد الفلسطينيون انفسهم مدفوعين اكثر من غيرهم في المجتمعات العربية نحو امتلاك المهارات والشهادات العلمية والاكاديمية وذلك بسبب فقدان الجزء الاكبر

٤٣ – المرجع السابق .
٤٤ – المرجع السابق بيان ٦/٥ .
٤٥ – المرجع السابق بيان ٧/٣ .
٤٦ – I. Y. Qutub, «The Impact of Industrialization on Social Mobility in Jordan» in Development and Social Change Vol. I No. 2 1970, p. 37. (The Hague, Institute of Social Studies).

منهم لوسائل الانتاج وعلاقات الانتاج السابقة . فقد اصبحت « الشهادة » المفتاح الرئيسي (لم يكن الوحيد) لدخول اسواق العمل المحلية والخارجية على حد سواء . وقد ساعد على هذا توفر نسبي لوسائل التعليم في الضفتين (٤٧) . ولعل وضع الفلسطينيين الخاص هذا ، هو ما يفسر تفوق الاقبال على التعليم في الضفة الغربية لما هو عليه في الضفة الشرقية ، كما يبين الجدول التالي :

نسبة البنين والبنات من فئة سن ٦ – ١٤ الملتحقين فعلا بالمدارس عام ١٩٦١ في ألوية الضفة الغربية وفي الاردن ككل (٤٨)

اللواء	نسبة البنين	نسبة البنات
نابلس	٧٦ر١ ٪	٥١ر٥ ٪
القدس	٧٤ر٧ ٪	٥٢ر٤ ٪
الخليل	٦٩ر٦ ٪	٣٨ر٠ ٪
الاردن	٦٨ر٧ ٪	٤٣ر٠ ٪

الا ان التعليم العالي (الجامعي) بقي بشكل عام ملكا للطبقات البرجوازية في الضفتين لما يتطلبه هذا من تكاليف مالية ومن خسارة لعمل الطالب فترة طويلة نسبيا لا يقوى العامل العادي او الفلاح المعدم على تحملها . وتظهر دراسة عن المهنيين ذوي التأهيل الجامعي في مدينة عمان عام ١٩٦٨ ان ٢٠ر٩ ٪ (اي الخمس) من آباء هؤلاء كانوا من التجار وان ١٥ر٣ ٪ كانوا من موظفي الحكومة و ١٣ر٣ ٪ من المزارعين و ٦ر٧ ٪ من العمال المهرة و ٤ر٧ ٪ من المهندسين والاطباء والصيادلة والمحامين كما نجد ان اغلبية هؤلاء من اهالي المدن (٧٠ ٪) ولا تزيد نسبة سكان الريف منهم عن ٢٨ر٢ ٪ وذوي الاصول البدوية عن ٠ر٨ ٪ (٤٩) .

وعلى الرغم من ان مدينة عمان بقيت مدينة غير صناعية فقد استطاعت استقطاب اعداد كبيرة من المهنيين ذوي التأهيل العالي بسبب تمركز الدوائر الحكومية ومكاتب ووزارات فيها وبسبب كونها المركز التجاري الاكبر (بنوك – مكاتب الشركات التجارية .. الخ) في البلد وبسبب احتوائها على العديد من المؤسسات التعليمية والثقافية الاساسية وبسبب تمركز بعض المؤسسات الصناعية والتجارية داخلها وفي ضواحيها . ولهذا امتصت عمان النشاطات الاساسية في البلد .

وفي عام ١٩٦٨ قدر عدد المهنيين ذوي التأهيل الجامعي والمتخصصين في العلوم الطبيعية والاجتماعية والتقنية والمنتمين الى النقابات المهنية المسجلة في عمان بحوالي

٤٧ – بلغت نسبة النمو في عدد طلاب وطالبات المدارس في الاردن في خلال فترة العشر سنوات ٥١ – ٦١ حوالى ١٢ ٪ بينما بلغت نسبة نمو السكان ٣٥ ٪ خلال نفس الفترة .
٤٨ – مجلس الاعمار الاردني . دراسة القوى البشرية للمؤسسات المنتظمة . حزيران ١٩٦٢ . ص ٦ .
٤٩ – I. Y. Qutub, «Characteristics and Problems of Professional Elite in Amman» Paper Presented for the Assembly held by the Mediterranean Social Science Research Council at the Middle East Technical University — Ankara, Turkey, Oct. 1970.

٦٦٠٠ شخص (٥٠) ، ويشكل هذا الرقم نسبة عالية من مجموع القوى العاملة في مدينة ذات تركيبة اقتصادية غير صناعية ، ويشير الى تطور طبقة برجوازية متوسطة واسعة نسبيا مرتبطة بالدرجة الاولى بجهاز الدولة من جهة ، وبقطاعات الخدمات الفردية والمهن الحرة (هندسة ــ طب ــ صيدلة ــ محاماة .. الخ) مــن جهة اخــرى .

نتائج الهجرة على البنية الاقتصادية في الضفة الغربية :

الهجرة عملية استنزاف للراسمال البشري واضعاف لقوى الانتاج المحلية . وقد رأينا ان حجم الهجرة من الضفة الغربية للخارج بلغ حدا بحيث اصبح يشكل ظاهرة اساسية في حياة سكان الضفة الغربية الاقتصادية والاجتماعية . ان السبب الحقيقي لهذا يكمن في قدرة المناطق المتطورة على استقطاب وامتصاص فائض الايدي العاملة والفائض الاقتصادي من المناطق المتخلفة . وقد حدث بالفعل بعض النمــو الصناعي والزراعي في الضفة الشرقية من الاردن نتيجة لسياسة النظام الاردني في تشجيع الاستثمارات خارج الضفة الغربية . الا ان هذه الاستثمارات بقيت محدودة الاثر على التركيب الاقتصادي للبلد وبقيت محصورة في بعض الصناعات الاستهلاكية الخفيفة وبعض الصناعات الاستخراجية (المواد الخام كالفوسفات والاسمنت) وفي بعض المناطق دون غيرها . فالتطور الزراعي بقي محصورا بمنطقة الغور وتمركزت اغلبية الصناعات في عمان وضواحيها . ولهذا فقد بقيت قدرة الاقتصاد الاردني على استيعاب أيد عاملة كبيرة محدودة وضيقة . ولهذا استمر القطاع الثالث من الاقتصاد الاردني في الاتساع ليس من حيث حجم ما يقدمه من الناتج المحلي في البلد ، بل من حيث حجم ما يستقطب من أيد عاملة ايضا بحيث ان نصيبه من العاملين يفوق بأضعاف نصيب القطاع الثاني (الصناعي) كما سنرى فيما بعد .

ان هذه الظاهرة ما هي الا نتيجة حتمية لسياسة النظام الاردني فــي احتجاز التطور الاقتصادي في البلد والتي تبلورت كنتيجة للانفــاق الضخم والمتزايد علــى المشاريع اللا انتاجية وخاصة الاجهزة القمعية للدولة والخدمات غير الضرورية والتي كانت ولا تزال تبلغ الجزء الاكبر من الدخل القومي الاجمالي . كما ان هذا الانتفاخ الضخم في حجم القطاع الثالث هو التعبير البنيوي لتبعية النظام الاردني الكــاملة للسياسة الامبريالية التي كانت ولا تزال تدفعه الى الانفاق المتزايد على المشاريع غير الانتاجية ليزيد بها تبعيته لها وارتباطه بها .

فالسمة التي تميز الضفة الغربية من الاردن (استنزاف القوى العاملة والتبعية النسبية للضفة الشرقية) سمة تميز البنية الاقتصادية في الاردن ككل . فالضفة الشرقية لا تستوعب الا جزءا متناقصا من مهاجري الضفة الغربية . فقد اصبحت الضفة الشرقية تصدر جزءا متزايدا من الايدي العاملة فيها وخاصة الايدي العاملة الماهرة وذات التأهيل العلمي العالي (والذي يعكس بالطبع استثمارا اجتماعيا عاليا) للخارج . كما ان الجزء الاكبر من القوى العاملة المصدرة يذهب الى بلدان ذات تركيبة

٥٠ ــ المصدر السابق .

بنيوية اقتصادية مماثلة للاردن من حيث كون اقتصادها يقوم بالدرجة الاولى علــى الخدمات وتصدير المواد الاولية (الكويت ، السعودية ، دول الخليج .. الخ) وبتعبير آخر فان اغلبية المهاجرين للعمل من الاردن تستوعب في قطاع الخدمات للدول المستوردة لهذه الهجرة . الا ان بعض الايدي العاملــة الماهرة تتسرب الــى الــدول الصناعية الرأسمالية وخاصة الولايات المتحدة (٥١) .

وتدل بعض المؤشرات ان الهجرة لخارج الاردن استمرت بحجم كبير ما بين عام ١٩٦١ وحتى الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية عام ١٩٦٧ كما يبين الجدول التالي المستند على الفرق ما بين عدد المغادرين وعدد القادمين للاردن من حمــلة الجنسية الاردنية ما بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٧ :

المغادرون والقادمون الاردنيون (بالآلاف) (٥٢)

	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧ (٥٣) (وحتى حرب حزيران)
المغادرون	٢٠٥ر٧	١٨٦ر٢	٢١٣ر٦	٢٧٨ر٠	٣٤٣ر٥	١٤٢ر٤
القادمون	١٦٨ر٢	١٦٤ر٦	٨٨ر٧	٢٤٥ر٤	٣٢١ر٢	٨٩ر٠
الزيادة في عدد المغادرين على القادمين	٣٧ر٥	٢١ر٦	١٢٤ر٩	٣٢ر٦	٢٢ر٣	٥٣ر٤

مجموع الفرق بين المغادرين والقادمين الاردنيين = ٢٩٢ر٣ الف شخص .

وعلى اعتبار ان الفرق بين عدد المغادرين والقادمين الاردنيين يمثل عدد المهاجرين للعمل والمسافرين للدراسة ، يكون عدد المهاجرين من الاردن في الفترة الممتدة بين اول العام ١٩٦٢ وحتى حرب حزيران ١٩٦٧ حوالى ٣٠٠ الف نسمة تقريبا . وان اسقطنا على هذا الرقم نسبة العاملين اقتصاديا للاردنيين في الخارج ومنطقة الاصل كما برزت في ارقام الاحصاء الاردني لعام ١٩٦١ (٥٤) نستنتج عن المهاجرين مــا بــين ١٩٦٢ وحتى حرب حزيران ١٩٦٧ ما يلي :

٥١ ــ بلغ عدد « الادمغة » الاردنية (الاغلبية العظمى من الفلسطينيين) الذين هاجــروا الــى الولايــات المتحدة بين منتصف عام ١٩٦٢ ومنتصف عام ١٩٦٨ نحو ٩٥٤٨ اردنيا بينما هاجر الى كندا في نفس الفترة ١٤٩ اردنيا من العلماء والتقنيين والاختصاصيين وهاجر من الاردن الى الدول الرأسمالية في نفس الفترة اكثر من خمس اطبائه . (المصدر : النهار الانمائي ١٩٧٤/١/١٣) .

٥٢ ــ مشتقة من النشرة الاحصائية السنوية ، ١٩٦٦ (الاردن ، دائــرة الاحصاءات العامة) العــدد ١٧ بيان ٢٨ و ٢٩ .

٥٣ ــ مشتقة من النشرة الاحصائية السنوية ١٩٧٢ (الاردن . دائرة الاحصاءات العامة) العــدد ٢٣ ، بيان ٣٦ و ٣٧ .

٥٤ ــ هذه الارقام تقديرية وهي على الاغلب متدنية قليلا فيما يخص عدد المغادرين . الارقام محسوبة عــن الفترة من كانون الثاني وحتى حرب حزيران . راجع الاردن التعــداد العام للسكان والمساكن عــام ١٩٦١ ، بيان ٧/٥ .

ان عدد العاملين منهم (المهاجرين للعمل)	=	١٦٨	الف (على اعتبار ان نسبة العاملين = ٥٦ ٪ من الاردنيين الموجودين في الخارج).
ان عدد المسافرين للدراسة	=	٣٩	الف (على اعتبار ان نسبة الطلاب من مجموع المهاجرين في الخارج = ١٣ ٪) .
ان عدد المهاجرين للعمل والمسافرين للدراسة من اهالي الضفة الغربية	=	٢٤٠	الف (على اعتبار ان نسبة المهاجرين في الضفة الغربية تعادل ٨٠ ٪ من مجموع المهاجرين الاردنيين) .

الا انه من المؤكد ان عدد المهاجرين من الضفة الشرقية (خاصة من السكان الفلسطينيين هناك) قد ارتفع كثيرا عن السابق ولهذا لا يمكن الاعتماد على النسبة السابقة (٨٠ ٪ من السكان المهاجرين) لاستخراج عدد المهاجرين من الضفة الغربية لخارج الاردن وعلى الاغلب فانهذه النسبة لم تتجاوز ٤٠ ٪ فقط من المهاجرين . ويحتمل كذلك ان تكوننسبة العاملين من المهاجرين قد انخفضت كثيرا عن معدلها السابق بسبب ازدياد نسبة المهاجرين من عائلات العاملين في الخارج . وهذا ما يتضح من دراسة السكان الفلسطينيين في الكويت وبعض الدول الاخرى التي تتوفر عنها معلومات كافية وسنعود الى هذه النقطة في الفصل الرابع .

ان استمرار تدفق الهجرة من الاردن الى الخارج بهذا الحجم يدعم تحليلنا السابق ويشير الى الاتجاه الذي سار ويسير عليه الاقتصاد الاردني الا وهو المزيد من التشويه والمزيد من التبعية .

وفي هذا المجال (انتفاخ قطاع الخدمات ، والانفاق الضخم على المشاريع غير الانتاجية والاعتماد على مصادر الدعم الخارجي) يشبه الوضع في الاردن الوضع في كل من لبنان واسرائيل مع بعض الفوارق الهامة في طبيعة الدور الذي تلعبه كل من هذه في لجم وعرقلة نمو الحركة الوطنية في المنطقة وتطوير القاعدة الانتاجية فيها .

الجزء الثاني : البنية الكولونيالية للكيان الاردني :

مدخل : طبيعة الدولة في الاردن :

خضع التطور الاقتصادي (بما في ذلك التطور الصناعي والزراعي) في الاردن بضفتيه لتأثير عاملين رئيسيين : يتعلق الاول بطبيعة وتطور الدولة في الاردن وعلاقتها بالمجتمع ويتعلق العامل الثاني بسياسة النظام الاردني تجاه الضفة الغربية بعد الضم الالحاقي الذي جرى عام ١٩٥٠ . وليس هنا مجال التعمق في العامل الاول ويمكن الاكتفاء بالاشارة الى ان الدولة في الاردن (كجهاز وادارة وجيش وجملة علاقات سياسية وتنظيمية وتخطيطية ..) لم تتبلور كمحصلة للتطورات والتحولات المستقلة والعلاقات والقوى الخارجية التي تعرضت لها التجمعات البشرية التي كانت تستوطن المنطقة التي اصبحت تعرف بعد الحرب العالمية الاولى بشرق الاردن . بل العكس تماما هو ما حدث ، فالدولة أوجدتها وانشأتها قوى خارجية اذ نشأت الدولة في الاردن نتيجة التوسع الامبريالي الاوروبي في المنطقة الذي كان لا بد من ان يخلق

اجهزة ادارية محلية قادرة على التعامل معه من جهة وعلى احداث التغييرات الضرورية في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية لربطها بالعلاقات الامبريالية (السوق الرأسمالي العالمي) وجعلها خاضعة لتأثيراتها من جهة اخرى . فجهاز الدولة في شرق الاردن نشأ قبل ان يتبلور في الاردن مجتمع متكامل (ذات علاقات اقتصادية وسياسية واجتماعية واضحة المعالم) .

فشرق الاردن لم يشكل في اية مرحلة تاريخية سابقة لظهور جهاز الدولة كيانا مجتمعيا متميزا عن التشكيلات الاجتماعية المحيطة به . ولم تكن العلاقات المجتمعية (العلاقات الاقتصادية والتجارية المتبادلة ، الترابط الاجتماعي والجغرافي، الكيان السياسي المتميز الوعي السياسي والتاريخي المشترك) قد تبلورت بين التجمعات البشرية المتواجدة هناك سواء كانت هذه التجمعات بدوية او فلاحية . فالقبائل البدوية كانت علاقاتها وتنقلاتها تتخطى الحدود التي ارتسمت لشرق الاردن بعد الحرب العالمية الاولى . أما علاقات التجمعات الفلاحية بالقبائل البدوية في شرقي الاردن فكانت علاقات محدودة جدا وعدائية في طابعها العام ، والواقع ان علاقات فلاحي شرقي الاردن (الاقتصادية والتجارية) كانت في ذلك الوقت واستمرت لفترة طويلة بعد تأسيس امارة شرق الاردن اكثر اتساعا وتشعبا بفلسطين مما كانت عليه مع بقية سكان شرقي الاردن .

ومن جهة اخرى فقد تميزت التركيبة الاجتماعية في شرق الاردن باحتوائها على تجمعات ذات تركيبة قبلية معزولة عن علاقات انتاجية عدا عن بعض اشكال الزراعة البسيطة المعتمدة على وسائل انتاج بدائية جدا ، بالاضافة الى تجمعات فلاحية (قرى متعددة ومبعثرة) تعتمد على الانتاج الطبيعي ، وبعض الصناعات الحرفية التقليدية ذات طابع فردي ، ويجمع بينها صلات وعلاقات ضعيفة الترابط والتماسك .

ولهذه الاسباب كان من المحتم ان يبدأ الاستعمار البريطاني (وقبل ان تستكمل الدولة شروطها الاساسية الاخرى) بانشاء جيش قادر على فرض السلطة المركزية واخضاع القبائل البدوية . فالاستعمار البريطاني لم يكن يرغب في ان يحكم البلاد مباشرة واراد في الوقت ذاته مركزة الادارة في شرق الاردن ليكون النظام قادرا على تأمين الاستقرار والهدوء على الحدود من جهة وقمع اي تحرك من شأنه ان يعرقل مخططات الاستيطان الصهيوني في فلسطين من جهة اخرى (٥٥) . وكما شرحنا في الفصل الثاني فان مركزة الادارة لم يكن ممكنا بدون وجود جيش قادر على اخضاع القبائل وترويضها لتدخل تحت سلطة الكيان السياسي الجديد . ولهذا فان التوجه الاولي سار نحو الاعتماد على الريف الاردني في اعداد القوات المسلحة (اي استثمار التناقض القائم بين البداوة والريف لضرب البداوة) ولم يتوجه الاستعمار البريطاني نحو تجنيد البدو وربطهم مباشرة بالدولة (التوجه نحو استيعاب البدو بدلا من اخضاعهم) الا بعد فشل التوجه الاول .

---

٥٥ ـ راجع كتاب سليمان موسى : تأسيس الامارة الاردنية ١٩٢١ ـ ١٩٢٥ عمان ١٩٧١ .

ان هذا الوضع يكشف عن مفارقة صارخة : فالجيش في بلد متخلف كالاردن يشكل اكثر المؤسسات تطورا من الناحية الادارية ـ التنظيمية واكثر المؤسسات فعالية من ناحية القدرة على الاكتفاء الذاتي (التموين ـ المواصلات والاتصال ـ الصحة ـ التعليم ـ المشاغل الخاصة .. الخ) واكثر المؤسسات قدرة على استخدام منتجات الصناعة الحديثة (الاسلحة) . وفي نفس الوقت فقد اعتمدت المؤسسة العسكرية في الاردن ولا تزال اعتمادا رئيسيا على اكثر القطاعات البشرية تخلفامن حيث الوعي الاجتماعي والسياسي ومن حيث تدني مستوى قوى الانتاج . اي ان اكثر مؤسسات الاردن اعتمادا على الحداثة ارتبطت منذ البداية بأكثر فئات الاردن تخلفا (البدو) . ولعل هذا من الاسباب الرئيسية التي تفسر الدور الرجعي الذي يلعبه الجيش في الاردن بخلاف الادوار الوطنية التي لعبتها الجيوش العربية في البلدان المجاورة (مصر ـ سوريا ـ العراق) .

ويمكن تلخيص المسار السياسي للكيان الاردني كالتالي : الجيش يسبق الدولة، والدولة تسبق المجتمع . ومن هنا تأتي الاهمية الخاصة للدولة في الاردن . فالدولة (بجهازيها الاداري ـ السياسي والعسكري) كان لها الاثر الاكبر على التركيبة الاجتماعية في الاردن ليس لكونها المستخدم الاكبر للقوة العاملة فحسب بل ايضا لكونها تتمتع بقسط واسع من السلطة على صعيد اتخاذ القرارات ذات الاهمية القصوى على الصعيد الاقتصادي . فالدولة في الاردن لم تأخذ الطابع الكلاسيكي لها كأداة تنفيذية وقمعية ترعى مصالح طبقة متبلورة مهيمنة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا . فالدولة في الاردن جاءت لتساعد على بلورة مثل هذه الطبقة وكانت عاملا اساسيا في تكييفها وتشخيصها . اذ انها لم تعتمد منذ تأسيسها وحتى الوقت الحاضر على موارد البلد الداخلية لان جهاز الدولة لا يعتاش على الفائض الاقتصادي المحلي وبالتالي فان علاقة هذا الجهاز بالطبقات التي تستولي على هذا الفائض (برجوازية ريفية ، او مدينية ، او الفئات التجارية التي تعتمد على التصدير والاستيراد) ليست علاقة اعتياشية طفيلية لانها لا تمول نفسها عبر ما تستقطعه الطبقات البرجوازية من الفائض الذي يؤول اليها نتيجة استثمارها لرؤوس اموالها واستغلالها للطبقات العاملة مقابل تولي الدولة رعاية مصالح هذه الفئات البرجوازية . وبتعبير آخر فان جهاز الدولة في الاردن لا يمول نفسه من الناتج المحلي في البلد بل يعتمد اعتمادا كبيرا في تمويله على الامبريالية التي اصبح يعيش عليها كطفيلي . اما علاقة الدولة بالطبقات البرجوازية المحلية فتحددها عوامل اخرى لعل من اهمها :

١ ـ المنشأ الطبقي لكبار موظفي الدولة وضباط الجيش ، فالاكثرية الغالبة لهذه الفئات ذات جذور برجوازية (ريفية ـ تجارية ـ عقارية ـ مصرفية الخ) وبالتالي فهي ليست بعيدة عن اجواء ومصالح هذه الفئات .

٢ ـ تعتمد الدولة اعتمادا اساسيا على المساعدات الامبريالية في حين يبقى اعتمادها على الموارد المحلية محدودا مما يمكن النظام ـ الدولة من ان تكون المستثمر الاكبر (من ناحية الحجم) في البلد مما يمكنه من التعامل مع الفئات الرأسمالية من موقع الاستقلال السياسي والمشاركة الاقتصادية . بحيث تقوم الدولة من جانبها

بتسهيل الطريق امام هذه الفئات لتنمية مصالحها الاقتصادية (ضمن اطر تحافظ على التبعية والتخلف) مقابل تسهيل هذه الفئات للنظام مهمة القيام بدوره السياسي الذي تحدده العلاقة التبعية التي تربطه بالامبريالية (٥٦) . ولعل هذا الاستقلال الكبير نسبيا للدولة (باجهزتها المختلفة) عن مصادر التمويل الداخلية من اهم العوامل التي تفسر استمرارية النظام الاردني رغم المعارضة الشعبية الواسعة والشديدة والمستمرة له . فسيطرة النظام على الجيش وعلى اجهزة الدولة اعطى لهذا النظام القدرة على التعامل المستقل مع طبقة برجوازية (صناعية ـ تجارية ـ عقارية ـ ريفية) ضعيفة التكوين والترابط وتعتمد في تطورها ونموها على الفرص التي يتيحها لها النظام . فقد عزل الجيش منذ البداية عن تأثير القوى الطبقية الوطنية وابقي بعيدا عن الصراعات الاجتماعية والسياسية الداخلية كما راينا سابقا . كما اصبح النظام ـ الدولة شريكا للرأسمالية الصناعية والتجارية المحلية ، اذ بلغ الراسمال المدفوع لاكبر ٢٢ شركة صناعية وتجارية في الاردن عام ١٩٦٨ نحو ٢٥ر٥ مليون دينار اردني ساهمت الحكومة بحوالى ٧ر٤ مليون دينار منها ، اي بمبلغ ٢٩ ٪ من رؤوس اموال الشركات الرئيسية (٥٧) .

ويشير هذا الى اهمية الدور الذي تلعبه ما يمكن تسميته بالبرجوازية البيروقراطية المتحكمة باجهزة الدولة والفاعلة في اتخاذ القرارات الهامة على ادارة الاقتصاد المحلي والعلاقات الاقتصادية والتجارية الخارجية . وتضم هذه الفئة الطبقية الوزراء وكبار الموظفين ورؤساء الدوائر المختلفة وضباط الجيش . وتستمد هذه الفئة موقعها الفعال من علاقاتها بالدولة وعلاقة هذه بالاقتصاد والمجتمع الاردني. فالبرجوازية البيروقراطية في الاردن تستمد موقعها الطبقي وسلطتها السياسية من الدولة وموقع الدولة الاقتصادي والسياسي . وبزيادة حجم الدور الاقتصادي الذي تلعبه الدولة (عبر التوظيف والانفاق الاستهلاكي الممول من المصادر الخارجية) وخاصة منذ بداية الستينات نتيجة لزيادة المساعدات الخارجية لها (بعد ضرب الحركة الوطنية في الاردن عام ١٩٥٧) ومحاولتها توسيع قاعدتها الاجتماعية عن طريق ربط فئات اجتماعية جديدة بها ، بدأ دور هذه الفئة البرجوازية يبرز اكثر فأكثر واخذ يتبلور عبر وضع خطط التنمية السباعية والثلاثية والخماسية .

٥٦ ـ تساعد الدولة في الاردن المؤسسات والمشاريع الرأسمالية الخاصة بطرق متعددة اهمها :
أ ـ تأمين اطار اساسي للامن الداخلي ، ونظام نقد مستقر ، وادارة كفؤة نسبيا ، وتأمين حرية التجارة الخارجية .
ب ـ بناء الطرق والمطارات والموانىء (وخاصة ميناء العقبة) الضرورية للعملية التجارية والتسويق الداخلي .
ج ـ قامت الحكومة في فترة لاحقة بالمشاركة مع الرأسمال الخاص في اقامة اكبر المشاريع الصناعية في البلد (الفوسفات ـ مصفاة البترول ـ مصانع الزيوت النباتية ـ الاسمنت ، الدباغة) .
د ـ بالاضافة الى ما سبق تساعد الحكومة الرأسمال الخاص عن طريق تقديم القروض بفائدة منخفضة نسبيا ، وسن القوانين التي تشجع استثمار رؤوس الاموال (المحلية والاجنبية) وعن طريق منحها بعض الامتيازات والاعفاءات من الضرائب . وبتحديد وشل الحركة النقابيه.

٥٧ ـ IBRD — IDA, Current Economic Position and Prospects of Jordan Dec. 18, 1969. Tabe 15.

ومن الجدير بالملاحظة ان دور هذه الفئة يتجمد ويتقلص في فترات نهوض الحركة الوطنية (اي في الفترات التي تكون فيها سلطة النظام ضعيفة او مهددة) ويعود الى البروز بعد قمع الحركة الوطنية وازدياد الدعم الخارجي. ففي فترات النهوض الوطني يهتز تحكم السلطة في القاعدة الاجتماعية المرتبطة بها عبر اجهزة الدولة (فئات البرجوازية الصغيرة العاملة في الخدمات العامة واجهزة الدولة والفئات الاخرى العاملة في الصناعات المرتبطة بالدولة) . فهزيمة حرب حزيران التي اضعفت كثيرا من هيبة السلطة ساعدت على دخول حركة المقاومة الى الساحة الاردنية وفتحت المجال امام الحركة الوطنيةبشكل مكن حركة المقاومة من استقطاب الجزء الاكبر من الطبقات الكادحة وطبقات البرجوازية الصغيرة وتحييد بعض فئات البرجوازية الصغيرة المرتبطة بالدولة في شرقي الاردن . ولا شك ان كون جزء كبير من فئات البرجوازية الصغيرة المرتبطة بالدولة في شرقي الاردن من الفلسطينيين ومن اهالي الضفة الغربية المحتلة بالذات ساعد في عملية الاستقطاب هذه . ان تذبذب هذه الفئات نابع من ارتباطها بالدولة من جهة ومن شعورها بعدم ثبات وضعها من جهة اخرى نتيجة كون استقرار هذا الوضع وتطور مستوىمعيشتها مرهون بمستوى توارد المساعدات المالية الخارجية لدعم الموازنة الاردنية .

وبعد ضرب حركة المقاومة في الاردن عادت هذه الفئة البرجوازية الى البروز مستخدمة « الاتحاد الوطني الاردني » منبرا لطرح ايديولوجيتها « الجديدة » التي أصبحت تنادي بضرورة « التوجيه » و « الاشراف » على الاقتصاد والتخطيط والبرمجة والدعوة الى الاستفادة مما هو مفيد في الرأسمالية والشيوعية والى « تحديث الدولة » كما خف الحديث عن الايمان بالمبادرة الحرة والمؤسسة الخاصة والاقتصاد الحر . ولقد ادى هذا الى ظهور بعض الاطروحات (٥٨) القائلة بان السلطة في الاردن اصبحت تحت قيادة البرجوازية البيروقراطية مستشهدة بايديولوجية « الاتحاد الوطني الاردني » وببعض « المضايقات » لكبار الملاكين العقاريين وكبار الرأسماليين (قانون ضريبة الدخل ، قانون مؤسسة التأمين ، بعض القيود على كبار الملاكين الزراعيين .. الخ) . الا ان تحليلنا السابق يشير الى ان الهيمنة الفعلية لهذه الفئة (الفئات المقررة في اجهزة الدولة) ليست ظاهرة جديدة بل ان الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها الاردن هي التي تحدد فترة بروز هذه الفئة وفترة احتلالها مواقع خلفية .

ان اعتماد النظام الاردني على المساعدات الخارجية ليس بالاعتماد الثانوي . ويدعم الاشراف على انفاق هذه المساعدات والقروض الكبيرة (ضمن الشروط والقيود التي تحددها الدول التي تقدم هذه المساعدات والقروض بالطبع) سلطة النظام الاقتصادية ويمتن موقعه السياسي تجاه الفئات البرجوازية المختلفة . وقد زاد الحجم المطلق لهذه المساعدات باضطراد منذ عام ١٩٥٠ كما تبين الارقام التالية (٥٩) :

٥٨ – يساري اردني – بعض قضايا الصراع الاجتماعي في الاردن ، دار الفارابي بيروت ١٩٧٢ .

٥٩ – IBRD — IDA, Current Economic Position and Prospects of Jordan Dec. 18, 1969, p. 26.

الفترة	مجموع المساعدات الخارجية حسب المعدلات السنوية (بملايين الدنانير)
١٩٥٠ – ١٩٥٣	١٨ر٩
١٩٥٤ – ١٩٥٧	١٥ر٩٩
١٩٥٨ – ١٩٦٣	٢٥ر٦٤
١٩٦٤ – ١٩٦٦	٣٢ر٣٩

اما الحجم النسبي للمساعدات الخارجية فيختلف من سنة لاخرى ولكنه بقي خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٢ – ١٩٦٦ يتراوح ما بين خمس وثلث الدخل القومي الصافي وهي نسبة عالية جدا ، لا يتمتع بها في المنطقة سوى اسرائيل .

وتشير هذه الارقام بوضوح الى الهبوط الكبير الذي سيطرأ على مستوى المعيشة في الاردن في حالة انقطاع الدعم الخارجي وخاصة فيما يتعلق بالفئات المرتبطة مباشرة باجهزة الدولة . ويبين الجدول التالي حجم هذهالمساعدات (بملايين الدنانير الاردنية) ونسبتها من الدخل القومي الصافي (٦٠) :

السنة	الدخل القومي الاجمالي	الدخل القومي الصافي	مجموع المساعدات الخارجية	النسبة المئوية من الدخل القومي الصافي
١٩٥٢	٤٥ر٦	٤٣ر٧	١٠ر٥	٢٤ر٠
١٩٥٣	٣٩ر٩	٣٨ر٣	١٢ر٩	٣٣ر٧
١٩٥٤	٥٢ر٤	٥٠ر٣	١٣ر٩	٢٧ر٦
١٩٥٥	٤٩ر٨	٤٧ر٨	١٦ر٧	٣٤ر٩
١٩٥٦	٦٨ر٥	٦٥ر٧	١٦ر٦	٢٥ر٣
١٩٥٧	٧٠ر١	٦٧ر٢	١٦ر٦	٢٤ر٧
١٩٥٨	٧٧ر١	٧٥ر٠	٢٤ر٩	٣٣ر٢
١٩٥٩	٩٠ر٧	٨٦ر٧	٢٥ر٧	٢٩ر٦
١٩٦٠	٩٦ر٨	٩٢ر٧	٢٧ر٦	٢٩ر٨
١٩٦١	١١٧ر٨	١١٣ر٤	٢٥ر٠	٢٢ر٠
١٩٦٢	١٢٠ر٥	١١٥ر٣	٢٤ر٧	٢١ر٤
١٩٦٣	١٢٦ر٢	١٢٠ر٨	٢٥ر٧	٢١ر٣
١٩٦٤	١٤٧ر١	١٤١ر٢	٣٢ر٨	٢٣ر٢
١٩٦٥	١٦٣ر٨	١٥٧ر٢	٢٨ر٧	١٨ر٣
١٩٦٦	١٦٤ر٧	١٥٧ر٥	٣٥ر٦	٢٢ر٦

فبقاء الكيان الاردني واستمراريته مرهونان ببقاء الدعم الخارجي . وانقطاع هذا الدعم سيؤدي بالتأكيد الى تغيير طبيعة النظام – الدولة لانه سيضعف الجهاز العسكري – الامني الذي يستهلك النصيب الاكبر من هذه المساعدات من جهة

٦٠ – المرجع السابق صفحة ٢٣ : هذه النسب المئوية لحجم المساعدات الخارجية هي في الواقع ادنى من النسب الحقيقية وذلك لاثر المساعدات الخارجية في رفع الدخل القومي . ففي حالة انخفاض مستوى المساعدات الخارجية ينخفض الدخل القومي كذلك .

وسيجبر الدولة على الاعتماد على الموارد الداخلية لتمويل نفسها وتسيير الخدمات العامة (تعليم ـ صحة ـ مواصلات) من جهة اخرى وبتعبير آخر فان هذا الوضع الجديد سيعيد ترتيب العلاقة القائمة بين مختلف الطبقات البرجوازية ذات الطابع الوطني من جهة والدولة من جهة اخرى . ووضع كهذا سيقوي كثيرا الموقع السياسي لفئات البرجوازية الصناعية وكبار المزارعين وبعض فئات التجار التي تعتمد على السوق المحلي وعلى التصدير والاستيراد الى ومن الاسواق العربية وحتى بعض فئات البرجوازية العقارية ـ عدا عن كونه سيضعف من ارتباطات بعض فئات البرجوازية الصغيرة (من حملة الشهادات العاملين في اجهزة الدولة) بالنظام كما سيؤدي الى تغيير تركيبة ودور الجيش واجهزة الدولة . اي ان مثل هذا الوضع سيعمل على بلورة اسس مادية جديدة في الاردن تضع الحركة الوطنية في البلد امام آفاق اوسع للعمل السياسي والنقابي وستزيد من قدرتها على التغير . وهذا ما ادركته الحركة الوطنية في الاردن منذ بداية الخمسينات عندما خاضت معاركها مع الحكم الهاشمي تحت شعار انهاء ارتباط النظام مع الاستعمار البريطاني وضد سياسة الاحلاف الامبريالية الجديدة (مشروع ايزنهاور ـ حلف بغداد .. الخ) .

يمكن تلخيص ما سبق قوله كالتالي : تسيطر الدولة سيطرة كاملة على وسائل القمع (الجيش ـ الامن ـ الاستخبارات) وتخصص لها الجزء الاكبر من ميزانية الدولة (٦١) . كما توظف المؤسسة العسكرية في الاردن نسبة عالية من القوة القادرة على العمل في البلاد . كما تسيطر الدولة على **وسائل الاعلام** (الجهاز البيروقراطي في البلاد) وتتحكم فيها مركزيا (الوزارة ـ المحافظة ـ اللواء ـ القائمقامية ـ البلدية ـ المختار .. الخ) بحيث ينعدم اي شكل من اشكال الادارة المحلية المستقلة. فجميع معاملات الاهالي الرسمية تخضع لاشراف مركزي (من شهادات الميلاد ، وثائق السفر ، معاملات التوظيف في الدوائر الحكومية والرسمية ، الى المعاملات التجارية وتوظيفات رؤوس الاموال ..) وهذا يعطي الدولة القدرة على ممارسة سياسة قمعية سلطوية (اقتصادية توظيفية .. الخ) واسعة بالاضافة الى السياسة القمعية الجسدية التي تتولى القيام بها المؤسسات الامنية والعسكرية .

ولان الدولة تعتمد بالدرجة الاولى في مواردها على الدعم الخارجي وتشكل في الوقت نفسه اكبر صاحب عمل في البلاد ، فان سلطة الدولة تأخذ طابعا سياسيا واقتصاديا في آن واحد يمكنها ممارسة قمع مزدوج : سياسي واقتصادي . فالنظام يبدو لعدد كبير من ابناء الشعب كمن يحمل العصا الغليظة بيد والرغيف باليد الاخرى . وفي ظل بطالة عالية ليس امام المواطن العادي سوى الهجرة او الرضوخ وخاصة وان السلطة استندت باستمرار الى سياسة قمع الحريات العامة واضطهاد الحركة الوطنية بحيث ضربت جميع المحاولات لانشاء التنظيمات الشعبية والنقابية

٦١ ـ كانت حصة الجيش من ميزانية الدولة طوال الفترة الممتدة من ضم الضفة الغربية وحتى الاحتلال الاسرائيلي لها تتراوح ما بين ٤٦ ٪ و ٦١ ٪ ولم تنخفض عن ٥٠ ٪ الا عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ . (راجع : FAO, Jordan, 1967, p. 31.) . ولا يدخل في حساب هذه النسب ما تنفقه الحكومة على الجيش تحت بنود اخرى (كالتعليم والصحة ، والمواصلات والاشغال العامة ..) .

القادرة على توفير الحد الادنى من الضمانات والحماية لابناء الشعب . ومن هنا يأتي الطابع القمعي الخاص للدولة في الاردن . فهي قادرة على ممارسة القمع السياسي (الارهاب والسجن والتعذيب) والاقتصادي (التجويع) في آن واحد لكل من يعارض سياستها ويقف في وجهها وبدون ان يكون للاعتبارات الداخلية وزن كبير لاعتمادها على التمويل الخارجي . فقد استخدمت الحكومة في الستينات شخصا واحدا من كل ستة أو سبعة اشخاص من العاملين بشكل دائم . هذا عدا عن العاملين في قطاع الجيش (٦٢) والذين يشكلون نحو ١٥ ٪ من مجموع العاملين في البلاد .

السمات الرئيسية للبنية الاقتصادية في الاردن :

ان مجمل هذا الوضع دمغ التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية في الاردن بضفتيه بسمات وخصائص مميزة ساعدت على تعميق التخلف والتبعية والتشويه البنيوي في الاردن . ويجدر قبل الدخول في معالجة خصائص الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي في الضفة الغربية تحديد الملامح الاساسية العامة للاقتصاد الاردني وهي ملامح تخص الوضع في الضفتين الشرقية والغربية على حد سواء . ويمكن تحديد هذه الملامح كالتالي :

أ ـ هيمنة القطاع الثالث (الخدمات) على الاقتصاد الاردني (الضفتين) :

تطرقنا في حديثنا عن الهجرة من الضفة الغربية عن الدور الرئيسي الذي لعبه قطاع الخدمات (القطاع الذي لا ينتج منتوجات مادية كما هو الحال بالنسبة للقطاع الاول اي الزراعة والمناجم ، والقطاع الثاني اي الصناعة والمنشآت) في الاقتصاد الاردني ، وذكرنا ان هذا القطاع يساهم بحوالى ثلثي الانتاج المحلي الاجمالي . بينما ساهم القطاعان الاخران بالتساوي في تقديم الثلث الاخر من الانتاج المحلي الاجمالي (٦٣) . ومع ان انتفاخ قطاع الخدمات سمة من سمات اغلبية دول « العالم الثالث » الا ان حجم هذا القطاع في الاردن يفوق حجمه في اغلبية الدول المتخلفة الاخرى (ولا يضاهيه في هذا الا بعض البلدان ذات وضع خاص كلبنان واسرائيل).

وقد ذكرنا ان من الاسباب الرئيسية لهذا هو ضعف القطاعين الزراعي والصناعي في الاردن والدور الهام الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد . فالقطاع الزراعي في الاردن (الضفتين) الذي استوعب في الستينات اكثر من ٣٥ ٪ من القوة العاملة في البلاد لم يساهم الا بحوالى خمس الانتاج المحلي الاجمالي . واما القطاع الصناعي والذي استوعب نحو خمس القوى العاملة في الاردن فلم يساهم عام ١٩٦٦ باكثر من ١٩ ٪ من الانتاج المحلي الاجمالي .

٦٢ ـ FAO, Mediterranean Development Project. Jordan-Country Report, Rome 1967, p. 28.

٦٣ ـ تنخفض مساهمة القطاع الصناعي في الدخل المحلي الاجمالي الى اقل من ١٠ ٪ اذا ادخلت فروع النشاء والكهرباء والماء ضمن قطاع الخدمات (حسب بعض التصنيفات) وترتفع بالتالي مساهمة قطاع الخدمات الى اكثر من ٧٠ ٪ من الانتاج المحلي الاجمالي . اما نسبة العاملين في القطاع الصناعي حسب هذا التصنيف فتنخفض الى اقل من ٩ ٪ بينما ترتفع نسبة العاملين في قطاع الخدمات الى اكثر من ٥٠ ٪ حسب معطيات عام ١٩٦١ .

ويبين الجدول التالي توزيع السكان العاملين اقتصاديا حسب القطاع الاقتصادي كما بينه الاحصاء الاردني لعام ١٩٦١ :

	العـدد	النسبة المئوية
القطاع الاول	**١٤٦ر٩٤٣**	٣٧ر٧ ٪
الزراعة	١٣٧ر٧٥٧ (٦٤)	٣٥ر٣ ٪
المناجم والمحاجر	٩ر١٨٦	٢ر٤ ٪
القطاع الصناعي	**٧٤ر٤٧٧**	١٩ر١ ٪
الانتاج الصناعي	٣٢ر٧٤٦	٨ر٤ ٪
البنــاء	٤٠ر١٥٩	١٠ر٣ ٪
الكهرباء والماء	١ر٥٧٢	٠ر٤ ٪
قطاع الخدمات	**١٦٨ر٥٥٨**	٤٣ر٢ ٪ (٦٥)
النقل والتخزين والمواصلات	١١ر٨٩٩	٣ر١ ٪
التجارة والمال	٣١ر٣٥٦	٨ر٠ ٪
الخدمات	٥٣ر٥٢٥	١٣ر٧ ٪
الاخرى (غير المبينة)	٧١ر٧٧٨	١٨ر٤ ٪ *

* ـ تشمل هذه الارقام افراد القوات المسلحة والامن في الاردن وتشكل هذه حوالى ١٥ ٪ من القوى العاملة حسب المصادر المعتمدة .

فهيمنة القطاع الثالث على الاقتصاد الاردني لا تأتي من كونه المساهم الرئيسي في الانتاج الوطني فحسب بل من كونه كذلك المستوعب الاكبر للايدي العاملة . وهذا وضع يكاد يكون فريدا من نوعه في العالم . فالقطاع الرئيسي في اغلبية مـا يسمى بدول العالم الثالث من حيث نسبة القوى العاملة فيـه هو القطـاع الاول (الزراعة والمناجم) يليه القطاع الثالث . اما في الدول الرأسمالية الصناعية فهنـاك توزيع متساو تقريبا للسكان العاملين بين القطاعات الثانية والثالثة (الصناعة والخدمات) رغم ان الاتجاه نحو ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الثالث من ارتفاع معدل الانتـاج للفـرد .

وهذا يعني ان اكثر من ٤٠ ٪ من القوة العاملة في الاردن تعتاش علـى حساب القوة العاملة المنتجة من جهة وعلى حساب المساعدات الخارجية من جهة اخرى .

٦٤ ـ هذه الارقام ليست دقيقة بسبب انخفاض تقدير عدد العاملات في الزراعة اذ لم يتجاوز عددهن سبعة آلاف عاملة (٥ ٪ من مجموع العاملين بالزراعة) حسب ارقام احصاء ١٩٦١ . وقد بين الاحصـاء الزراعي لعام ١٩٦٧ ان ٢٠ ٪ من العاملين بالزراعة هم من الاناث (راجع واصـف عازر ، السكان والعمالة في القطاع الزراعي ١٩٦٧ ـ دائرة الاحصاءات العامة) ولعل النسبة الحقيقية تناهز ٤٠ ـ ٤٢ ٪ من العاملين اقتصاديا .

٦٥ ـ تشمل العاملين غير المصنفين حسب المهنة وتقدر نسبة هؤلاء بنحو ٣ر٤ ٪ ان استثنينا العاملين في الجيش والشرطة .

وللمقارنة نورد الارقام التالية لبعض دول العالم الثالث وبعض الدول الصناعية في نفس فترة الاحصاء الاردني (١٩٦١) :

توزيع السكان العاملين اقتصاديا حسب
القطاع الاقتصادي في بعض دول العالم (بالنسبة المئوية) (٦٦)

البلد	الزراعة	الصناعة	الخدمات
الاردن	٣٥ر٣ ٪	١٩ر١ ٪	٣٩ر٨ ٪
المغرب	٥٨ر١	٩ر٩	١٨ر٤
مصر	٥٨ر٧	١١ر٩	٢٣ر٩
سوريا	٤٦ر٨	١٧ر٤	٢٢ر٨
غانـا	٥٩ر٦	١٦ر٨	١٧ر١
المكسيك	٥٧ر٨	١٥ر٨	٢١ر٣
البرازيل	٥٦ر٦	١٥ر١	١٩ر٨
التشيلي	٣٤ر٤	٣٠ر٧	٢٨ر٤
الهند	٦٨ر٦	١٢ر٥	١٧ر٨
تركيا	٦١ر١	١٤ر٦	١٦ر٠
بلغاريا	٣٣ر٣	٢٤ر٨	٣٥ر٩
المجـر	٣٧ر٠	٣٨ر٦	٢٠ر١
الولايات المتحدة	٨ر٦	٤٠ر٨	٣٨ر٢
اليابان	٢٥ر٦	٣٥ر٥	٣٨ر١
فرنسا	٢٠ر١	٤٣ر٥	٣١ر٤
بريطانيا	٤ر٥	٥٣ر٥	٤١ر٧

وتتعلق الاسباب الاخرى وراء هذا الانتفاخ الشاذ لقطاع الخدمات ـ عدا تأخر قطاعي الزراعة والصناعة وتفاقم البطالة ـ الى طبيعة نشوء وتطـور الدولة في الاردن واختلافها عن النمط الكلاسيكي البرجوازي من جهة وتركيبة المجتمع الاردني من جهة اخرى . فقد جرى تطوير اجهزة الدولة وتوسيعها لتقوم ببعض مهام الدولة «الحديثة» (الجيش المجهـز بالاسلحة والتجهيزات الحديثـة ، اجهزة الادارة ، التعليـم ، الصحة ، المواصلات ، الاشراف على الاقتصاد الوطني) قبـل ان يفـرض النمو الاقتصادي في البلد هذه المهام على الدولة . اي قبل ان يجري خلق اساس انتاجي قادر على تمويل الخدمات العامة التي اصبحت تقوم بها اجهزة الدولة فـي مراحل متقدمة من التطور الاقتصادي . فتمويل المصروفات العامة في الاردن يأتي عن طريق المصادر الخارجية . ويصب في نفس هذا المجرى النمو السريع للحركة المدينية في شرقي الاردن والتي لم يرافقها نمو مواز في القاعدة الانتاجية في البلد . فالزيادة الطبيعية الكبيرة للسكان في الاردن دفعت الكثير من ابناء الريف ـ في ظـل وضع زراعي متخلف ـ الى الهجرة الى المدن بدون ان يكون هناك مجالات لاستخدامهم سوى في قطاع الخدمات (الحديث والتقليدي) حيث تتمركز اجهـزة الدولة ودوائـر الحكومة والمؤسسات التجارية والمصرفية ومراكز الخدمات العامة الاخرى .

كما ان النمو المديني في الاردن لم يجر بشكل متوازن ، اذ ان الحجم الاكبر من

٦٦ ـ United Nations, Compendium of Social Statistics 1967. United Nations. New York 1968. Table 43, pp. 437 - 483.

هذا النمو استوعبته مدينة عمان بحيث اصبحت هـذه بعد فتـرة وجيزة مدينـة متروبوليتية تشكل مركز السيادة والسيطرة على جميع مدن وقرى الضفة الشرقية والغربية . كما ازداد سكانها بسرعة مذهلة حتى اصبحت قبل حرب حزيران ١٩٦٧ تضم مع مدينة الزرقاء اكثر من ربع سكان الاردن (٦٧) . فالثروة في مدينة عمان لا تتراكم عبر عملية الانتاج الصناعي كما هو الحال في المدن الصناعية بل يبقى مصدرها الاساسي التجارة (الداخلية والخارجية) والمساعدات الخارجية والثروات المتوارثة من قبل بعض فئات البرجوازية وبالاضافة الى الضرائب الحكومية ويأتي جـزء صغير فقط من التراكم الرأسمالي عن طريق استغلال الطبقة العاملة في المؤسسات الصناعية الجـديدة .

ومن الاسباب الاخرى لتضخم قطاع الخدمات المنظم ارتفاع الدخل ومستوى المعيشة الذي يوفره هـذا القطـاع (الادارة ـ التجارة ـ الخدمات العامة) بالمقياس مع قطاعي الزراعة والانتاج الصناعي . ويتضح هذا من الامتيازات التي يوفرها العمل في الجيش واجهزة الحكومة والتي تشمل (عـدا الرواتـب والمكافآت) الضمانـات الاجتماعية والصحية والعلاوات السنوية والعائلية بالاضافـة الى الاجازات السنويـة المدفوعة ، ومن الدخل المرتفع الذي يؤمنه قطاع التجارة . ولا تتوفر لدينـا ارقام دقيقة ودراسات وافية عن الاجور والدخل الا انه بالامكان تلمس بعض هذه الفروقات اذا قارنا القيمة المضافة للعامل حسب فروع الاقتصاد الاردني المختلفـة . كما يبين الجـدول التالي :

معدل القيمة المضافة (٦٨) للعامل الواحد عامـي
١٩٦١ و ١٩٦٥ (٦٩)
بالدينـار الاردنـي

	١٩٦١	١٩٦٥
ـ الزراعة	١٤٨	ـ
ـ الصناعة والمناجم والكهرباء والماء	١٩٨	٤٣٧
ـ البنـاء	١٢٥	ـ
ـ النقل والتخزين والمواصلات	١٠٢	ـ
ـ التجارة والمال	٧٥٥	١١٢٢
ـ الادارة العامة وما اليها	٢٩١	ـ
ـ الخدمات الاخرى	١٦٥	٣٢٩

٦٧ ـ تجاوز عدد سكان مدينة عمان نصف مليون نسمة عام ١٩٧٠ اي ما يقارب ثلث سكان الضفة الشرقية من الاردن ويتركز في محافظة عمان اكثر من ٥٦ ٪ من سكان الضفة الشرقية و ٦٧ ٪ مـن مؤسسات الضفة الشرقية الصناعية و ٨٤ ٪ من عدد العمال في الضفة وتستحوذ المحافظـة على ٩٤ ٪ مـن مجموع رواتب واجور الضفةالشرقية. (دائرة الاحصاءات العامة تقرير الدراسة الصناعية ١٩٦٨ . النشرة الاحصائية السنوية ١٩٧٠) .

٦٨ ـ القيمة المضافة للعامل الواحد لا تصلح كثيرا كمقياس للاجور لانها تشمل الاجور والفوائد والايجارات والارباح . الا انها تبين الفروقات في الدخل بين الريف والمدينة وبشكل عام بين القطاعات الرئيسية للاقتصاد .

٦٩ ـ FAO. Jordan, Rome 1967, p. 19.

ويبين الجدول التالي الدخـل المحلي الاجمالي موزعا بـين الاجور والرواتب والدخل من الاملاك (الايجارات والفوائد) حسب الفرعالاقتصادي لعام ١٩٦٥ (٧٠) :

	نسبة المستخدمين من مجموع العاملين في الفرع	الاجور والرواتب بملايين الدنانير	الدخـل من الاملاك
الزراعة	٢٦ر٢ ٪	٣ر٨	٦ر٢
الصناعة والمناجم والكهرباء والماء	٧٠ ٪	٥ر٧	١ر٨
البنـاء	٩٥ ٪	٤ر٧	٠ر٤
النقل والتخزين والمواصلات	٨٢ ٪	٣ر٩	٤ر٩
التجارة والمال	٢٠ ٪	٣ر٨	٧ر٢
ملكية المنازل	ـ	ـ	١٠ر٧
الادارة العامة وما اليها	ـ	٢٠ر٩	٠ر٥
الخدمات الاخرى	٩٢ ٪	٨ر٨	١ر٥

كما تختلف ظروف العمل السائد في قطاع الخدمات الحديث (العمل المكتبي الدائم) عن ظروف العمل المضنية جسديا فـي قطاعي الصناعة والزراعة . فقطاع الزراعة لا يؤمن عملا دائما الا لجزء ضئيل من العاملين فيه ويخفي نسبا عالية جدا من البطالة المقنعة كما سنرى فيما بعد . وتشير بعض الارقـام المتوفرة عـن الاجور والرواتب (٧١) ان دخل الموظف الحكومي يفوق كثيرا دخل العامل غير الماهر عدا عن الضمانات الاجتماعية المختلفة وظروف العمل المتميزةالتي يتمتع بها الموظفالحكومي. وقد قدر معدل الدخل الشهري للعامل غير الماهر في القطاع الخاص عـام ١٩٦٦ بحوالى ١٠ر٥ دينـار في حين كـان الراتـب الشهري لموظف مـن الدرجـة العاشرة يتراوح ما بين ٢١ ـ ٢٥ دينارا ، أي أكثر من ضعف دخل العامل العادي ويتراوح راتب الموظف من الدرجة السابعة ما بين ٣١ ـ ٣٥ دينارا شهريـا ، اي ٣ اضعـاف دخل العامل غير الماهر . اما دخل العامل في القطاع العام (الحكومي) فهو اقل من دخله في القطاع الخاص بحوالى الربع .

وهكذافان ما تدفعه الدولة للعامل اليدوي العادي يقل عن ثلث ما تدفعهللموظف المصنف في ادنى درجات السلم الوظائفي . وهي نسبة متدنية جدا حتى بمقاييس الدول الرأسمالية الصناعية .

ب ـ التبعية :

اما السمة الرئيسية الثانية للاقتصاد الاردني فتتحدد بخاصية علاقته التبعية بالسوق الرأسمالي العالمي . وتتبلور هذه التبعية في تجليات ومظاهر متعددة اهمها المظاهر التاليـة :

(ا) تركيب التجـارة الخارجيـة المشوه : فالجزء الاكبـر مـن صـادرات الاردن يذهب الى السوق العربي بينما يأتي الجزء الاكبر من واردات الاردن مـن الدول الرأسمالية وخاصة اوروبا الغربية والولايات المتحدة . فالاردن يستورد مـن هذه الاقطار ولا يصدر اليها ، كما يبين الجدول التالي :

٧٠ ـ المرجع السابق صفحة ٢٠ والتعداد الاردني للسكان والمساكن عام ١٩٦١ .

٧١ ـ United States Department of Labour, Labour Law and Practice in Jordan, 1967 Report No. 322, pp. 48-50.

التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في الاردن (بملايين الدنانير) (٧٢)

	الصادرات					الواردات				
	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٧٠	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٧٠
المجموع الكلي	٥ر٥	٧ر٠	٧ر٧	٨ر٧	٩ر٣	٥٠ر٩	٥٣ر٥	٥٦ر٠	٦٨ر٢	٦٥ر٩
الدول العربية	٤ر٠	٤ر٦	٥ر٣	٥ر٦	٧ر٢	١١ر٣	٩ر٥	١٠ر٤	١٣ر١	١٣ر١
اوروبا الغربية	٠ر٠٧	٠ر١٩	٠ر٣٤	٠ر٤٦	٠ر٠٠	١٧ر٠	١٦ر٨	١٨ر٥	٢١ر٨	٢١ر٥
الولايات المتحدة	٠ر٠١	٠ر٠٢	٠ر٠٢	٠ر٠٣	٠ر٠٠	٧ر٠	٧ر٩	٨ر٣	١١ر٩	٧ر٣

يبين الجدول ان حصة الدول العربية من صادرات الاردن تفوق باستمرار ثلثي مجموع صادراته بينما لا يشكل ما يصدره الاردن الى الدول الرأسمالية الا نسبة ضئيلة جدا من مجموع صادراته . هذا في حين ان حصة الدول الرأسمالية من واردات الاردن لا تقل عن ٤٠ ٪ من مجموع واردات البلاد السنوية ، اي اكثر من ضعف ما يستورده الاردن من البلدان العربية . فالاردن يتاجر بشكل أساسي مع الدول الرأسمالية المركزية .

(٢) اعتماد الاردن على تصدير عدد محدود من المنتوجات :

يتألف الجزء الاعظم من صادرات الاردن من المواد الزراعية والمواد الخام ذات المحتوى الضئيل من التصنيع . فقد شكلت صادرات البندوره والبطيخ نسبة تتراوح ما بين ٤٠ ٪ — ٥٠ ٪ من صادرات السلع الزراعية في الفترة ما بين ١٩٥٨ — ١٩٦٦ .

ويبين الجدول التالي تركيبة الصادرات الاردنية في الفترة التي سبقت الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية (بملايين الدنانير) (٧٣) . ويستنتج من الجدول ان اكثر من ٧٠ ٪ من صادرات الاردن تتألف من الفواكه والخضروات والفوسفات :

	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
المنتجات الزراعية	٤ر٢٠	٤ر٦٨	٤ر٨٥
منها الفواكه والخضراوات	(٢ر٧١)	(٣ر٢٣)	(٣ر٣٦)
الفوسفات	٢ر٣٦	٢ر٤٣	٣ر١٣
المنتجات الاخرى	٠ر٤١	٠ر٦٤	٠ر٧٨
المجموع	٦ر٩٧	٧ر٧٥	٧ر٧٦

امـا المواد الغذائيـة المصنعة (وخاصة الزيوت النباتية والحلويات ومنتجات المطاحن والاعلاف ..) فلم تتجاوز ٧ ٪ من مجمل الصادرات الوطنية فـي الفترة الممتدة ما بين ١٩٥٧ — ١٩٦٦ باستثناء عام ١٩٦١ حين وصلت الى ١٠ ٪ مـن مجمل قيمة الصادرات .

٧٢ — مشتقة من الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧١ دائرة الاحصاءات العامة — الاردن . وقد شكلت المستوردات من دول اوروبا الغربية (فترة ١٩٥٥ — ١٩٦٦) نسبة تتراوح ما بين ٣٨ ٪ و ٥٥ ٪ من مجموع المستوردات السنوية بينما شكلت المستوردات من امريكا الشمالية حوالى ٧ ٪ عام ١٩٥٦ ارتفعت تدريجيا الى ١٨ ٪ عام ١٩٦٦ .

٧٣ — مشتقة من الاحصاءات الاردنية الرسمية .

اما مواد التعدين فتكاد تقتصر على الفوسفات وبعض الاسمنت . وتشكل صادرات الفوسفات حوالى ٩٠ ٪ من مجمل صادرات مواد التعدين (٧٤) . وتعادل صادرات مادتي الفوسفات الخام والبندوره حوالى نصف مجمل قيمة الصادرات الوطنية .

ورغم ارتفاع اسعار الفوسفات في المدة الاخيرة فان الفارق الكبير بين اسعار السلع الزراعية والمواد الاولية المصدرة (مواد الاساس) واسعار المـواد المصنعـة المستوردة من البلدان الرأسمالية المسيطرة لا يدفع باتجـاه التطـور الاقتصادي في الاردن . ويستدل من تركيبة واردات الاردن انها غير موجهة نحو زيادة انتاجية البلد بل مخصصة لاستهلاك الطبقات العليا (الفئات البرجوازية) في الاردن . فاغلبية السلع المستوردة سلع استهلاكية وليست سلع راسمالية مخصصة للانتاج كما تبين الارقـام التالية :

التركيب السلعي لواردات الاردن بالنسب المئوية (٧٥)

السنة	السلع الاستهلاكية	السلع الرأسمالية الانتاجية	المواد الاولية والوسطية
١٩٥٠	٧٨ ٪	٣ر٥ ٪	١٨ر٥ ٪
١٩٥٥	٧٥ ٪	٩ر٥ ٪	١٤ر٥ ٪
١٩٥٨	٦٧ ٪	٧ر٠ ٪	٢٦ر٠ ٪
١٩٦١	٦٦ ٪	١٠ر٥٪	٢٣ر٥ ٪
١٩٦٦	٦٢ ٪	٨ ٪	٣٠ر٠ ٪
١٩٧٠	٥٩ ٪	٨ ٪	٣١ ٪

وتظهر هـذه الارقام بوضوح ضخامة حجم قطاع استيراد البضائع الاجنبية (وبالتحديد البضائع الاستهلاكية) واهمية فئة المستوردين ووكلاء الشركات الاجنبية في الاردن (الكمبرادور) ومدى ارتباطها بسياسة النظام الاردني . فقد ارتفعت قيمة ما تستورده هذه الفئات من ٨ ملايين دينار عام ١٩٥٠ الى ٣٥ مليونـا عام ١٩٦٥ في حين لم تبلغ قيمة الصادرات الوطنية في نفس السنة (١٩٦٥) سوى ٧ر٧ مليون دينـار .

(٣) العجز المزمن في الميزان التجاري :

العجز المزمن فـي الميزان التجاري صفة اساسية وملازمة للاقتصاد الاردني وهو صفة عامة للعديد من دول العالم الثالث الا ان هذه الظاهرة اكثر استفحالا في الاردن من البلدان المتخلفة الاخرى . فحجم هذا العجز يزداد باستمرار . فقد ازداد بنحو ٦ اضعاف بين الفترة الممتدة مـا بـين ١٩٥٠ و ١٩٦٦ وتسعة اضعـاف عـام ١٩٧٢ . فقد كان هذا العجز تسعة ملايين دينار اردني عام ١٩٥٠ ارتفع الى ٥٨ مليون دينار عام ١٩٦٦ والى ما يزيد عن ٧٨ مليون عام ١٩٧٢ كما يبين الجدول التالي (٧٦) :

٧٤ — وديع شرايحه ، التنمية الاقتصادية في الاردن ، ١٩٦٨ صفحة ١٠٣ .

٧٥ — Hanna S. Odeh, Economic Development of Jordan 1954-1971. Appendix 12.

٧٦ — دائرة الاحصاءات العامة — الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ١٩٦٥ بيان رقم واحد والنشرة الاحصائية السنوية ١٩٧٢ العدد ٢٣ ، صفحة ١٢٧ .

(بملايين الدنانير)

السنة	الواردات (المجموع)	الصادرات المجموع	الصادرات الصادرات الوطنية	البضائع المعاد تصديرها
١٩٥٠	١٠ر٧	١ر٥	١ر٥	٠ر٠٣
١٩٥٣	١٨ر٣	٢ر٠	١ر٩	٠ر١٩
١٩٥٦	٢٧ر٨	٤ر٩	٤ر٣	٠ر٥٨
١٩٥٩	٤٠ر٣	٣ر٤	٣ر٠	٠ر٣١
١٩٦٢	٤٥ر٦	٥ر٩	٤ر٩	٠ر٩٩
١٩٦٥	٥٦ر٠	٩ر٩	٧ر٨	٢ر١
١٩٦٨	٦٧ر٤	١٤ر٢	١٢ر١	٢ر٠
١٩٧٢	٩٥ر٣	١٧ر٠	١٢ر٦	٤ر٣

ومن هنا اصبح الدعم الخارجي ضرورة أساسية ومستمرة لمواجهة ازمة النظام الاقتصادية . وبدون هذا الدعم سيصبح النظام مجبرا على ادخال تحولات رئيسية في سياسته الاقتصادية من جملتها تقليص الواردات الاستهلاكية (التي تبلغ ثلثي واردات الاردن) الى حدها الادنى والتوجه نحو الاستثمار في المجال الصناعي والزراعي ، وما يترتب على هذا من قطع ارتباطاته بالسوق الرأسمالية والسياسة الامبريالية .

(٤) اعتماد الاردن على مصادر الدعم الخارجي :

ويعتمد الاردن في تغطية هذا العجز المتفاقم في الميزان التجاري على ثلاثة مصادر رئيسية هي : —

(أ) — المساعدات الخارجية : ذكرنا سابقا ان المساعدات الخارجية للاردن شكلت خلال السنوات الممتدة بين ١٩٥٢ و ١٩٦٦ بين ٢٠ ٪ و ٣٥ ٪ من الدخل القومي الصافي على اقل تقدير . وفي نفس الوقت ازداد حجم هذه المساعدات خلال هذه الفترة اذ ارتفع من معدل ٩ ملايين دينار سنويا خلال الفترة ما بين ١٩٥٠ — ١٩٥٣ الى اكثر من ٣٢ مليون دينار خلال الفترة ١٩٦٤ — ١٩٦٦ رغم انخفاض وتيرة المساعدات الخارجية في هذه الفترة . وخلال فترة ما قبل ١٩٥٧ كان الجزء الاكبر من هذه المساعدات يأتي من بريطانيا وبعد ١٩٥٧ احتلت الولايات المتحدة المركز الاول كممول للنظام .

وقد شكلت المساعدات الاجنبية المباشرة للموازنة الاردنية من الولايات المتحدة ومن بريطانيا اكثر من نصف ايرادات هذه الموازنة خلال فترة ما قبل حرب حزيران ١٩٦٧ .

هذا وقد بقيت بريطانيا المصدر الوحيد في دعم الميزانية الاردنية الضروري لاعالة وتجهيز المؤسسة العسكرية حتى السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٧ وبعد الاعتماد على مصادر الدعم العربية خلال عام ١٩٥٧/١٩٥٨ برزت الولايات المتحدة كممول رئيسي للميزانية الاردنية عام ١٩٥٨/١٩٥٩ ، وبقيت كذلك منذ تلك السنة وحتى الوقت الحاضر .

ويبين الجدول التالي مجموع المساعدات الخارجية « للميزانية » الاردنية منذ ضم الضفة الغربية وحتى الاحتلال الاسرائيلي للضفة موزعة حسب مصادرها والنسب المئوية .

الدعم الخارجي « للميزانية » الاردنية (٧٧)
١٩٤٩/٥٠ — ١٩٦٦ (ملايين الدنانير الاردنية)

المصدر	المبلغ	النسبة
الولايات المتحدة	١٢٥ر٨٧	٥٣ر٢
بريطانيا	٩٣ر١٢	٣٩ر٣
الكويت	٨ر٤٨	٣ر٦
الدول العربية الاخرى	٦ر٠٤	٢ر٦
المانيا الغربية	١ر٦٧	٠ر٧
المنظمة الدولية للتنمية	١ر٤٧	٠ر٦
المجموع	٢٣٦ر٦٥	١٠٠

ويتضح من الجدول ان الولايات المتحدة قدمت في هذه الفترة اكثر من نصف هذا الدعم وقدمت بريطانيا ما يقارب ٤٠ ٪ منه . اي ان الولايات المتحدة وبريطانيا قدمتا معا ما يزيد عن ٩٢ر٥ ٪ من مجموع المساعدات الخارجية المخصصة «للميزانية» الاردنية والتي تذهب في اغلبها للمؤسسة العسكرية .

وقد شكلت المساعدات الخارجية اكثر من نصف الدخل الحكومي خلال الفترة الممتدة من بداية الخمسينات وحتى بداية الستينات حين انخفضت هذه النسبة قليلا ولكنها ما لبثت ان عادت الى مستوياتها المرتفعة بعد حرب حزيران كما ازداد الدعم الخارجي الامبريالي بشكل ملحوظ بعد ايلول ١٩٧٠ . وتبين الارقام التالية نسبة ما تشكله المساعدات الخارجية من مجموع الدخل الحكومي قبل حرب حزيران (٧٨) .

	١٩٥٤/١٩٥٥	١٩٥٧/١٩٥٨	١٩٦٠/١٩٦١	١٩٦٤/١٩٦٥	١٩٦٥/١٩٦٦
الدخل المحلي	٪ ٤٢	٪ ٤٠	٪ ٤٣	٪ ٥٢	٪ ٦٠
المساعدات الخارجية (هبات وقروض)	٪ ٥٨	٪ ٦٠	٪ ٥٧	٪ ٤٨	٪ ٤٠

ان الدعم الذي يتلقاه الاردن من المصادر الامبريالية يفوق (ان اخذنا حجم الاردن السكاني) بأكثر من ٩ أضعاف ما تتلقاه الدول « المتخلفة » الاخرى . ففي عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ تلقى الاردن ما يعادل ٣٧ر٥٠ دولارا للفرد الواحد من الدول والهيئات الامبريالية مقابل ٤ر١٠ دولارات للفرد الواحد في جميع الدول «المتخلفة» (٧٩) .

٧٧ — Kuwait Institute of Economic and Social Planning in the Middle East, Foreign Aid and its Role in the Economic Development of Jordan. 1969, p. 21.

٧٨ — FAO, Jordan Country Report, Rome 1967, p. 31.

٧٩ — C.A. Cooper & S.S. Alexander, Economic Development and Population

(التتمة على الصفحة التالية)

وهذا الدعم الامبريالي الواسع لا يعود ـ كما هو الحال فـي بعض البلدان المتخلفة الاخرى ـ الى مصالح اقتصادية مباشرة في الاردن الذي لا يملك مواد اولية عامة ولا يشكل سوقا واسعا للبضائع الامبريالية يتناسب مـع هـذا الاهتمام الـذي خصته وتخصه به الامبريالية ، فاهتمام القوى الامبريالية بالاردن يعود لاسباب استراتيجية اهمها : ابقاء الجزء الاكبر من الشعب الفلسطيني تحت سيطرة النظام ومنـع بروز نظام وطني قد يهدد اسرائيل ويشكل خطرا علـى بعض الـدول الموالية للامبريالية باتحاده مع دول عربية وطنية اخرى (وخاصة سوريا) . الواقع ان فكرة تحديد دور خاص للنظام الاردني برزت مع دخول الاستعمار البريطاني للمشرق العربي وتحديدا بعد احتلاله لفلسطين وشرقي الاردن . فقد كتب السير اليك كيركبريدج الـذي كان احد موظفي حكومة الانتداب البريطاني على فلسطين في مذكراته « ان اراضي شرق الاردن قد خصصت لتكون اراض احتياطية لتوطين العـرب عندمـا يصبـح الوطـن القومي اليهودي في فلسطين حقيقة قائمة » (٨٠) .

هذه المساعدات الخارجية ـ وككل المساعدات من الدول الامبريالية ـ تعمل على تعميق التبعية واحكام ربط الاقتصاد المحلي بالسوق الرأسمالية . فالجزء الاكبر من هذه المساعدات يخصص لتقوية الجيش الاردني ولزيادة قدرة النظـام الاردنية القمعية وتسلطه الداخلي . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان هذا الدعـم يعمق ارتباط المؤسسة العسكرية بالدول الامبريالية ويزيد من تحكم هذه في دور الجيش في الاردن . وتأتي هذه التبعية عن طريق اعتمـاد الجيش على التدريـب والاسلحـة وقطع الغيارات التي تقدمها هذه الدول ، هذا عدا عـن الشروط والقيود السياسية التي تضعها هذه الدول على استعمال هذه الاسلحة .

اما المساعدات الاقتصادية التـي تقدمها الدول الامبريالية فتستهدف تعميق تبعية الاقتصاد الوطني وتجذير ارتباطه بمركز السوق الرأسمالية العالمية . فأغلبية المساعدات والقـروض تشترط انفـاق هـذه المساعدات علـى شراء بضائـع البلد الامبريالي مما يجعلها في الواقع تشكل دعما لشركات ومصانع البلدان الامبريالية . ومن جهة اخرى فان هذه المساعدات تنفق على تطوير البناء الهيكلي للبلد (الطرق ـ المدارس ـ المستشفيات ـ المطارات .. الخ) وفـي تنمية قطـاع الخدمات (التجارة ـ السياحة) اي في الاستثمارات غير المنتجة التي تساعد من جهة على ربط البلد داخليا بشبكة من المواصلات (تسهيل التجارة الداخلية) وبربط هـذه بالسوق الرأسمالية عبر المطارات والموانىء (ومن هنا تأتي اهمية تطوير ميناء العقبة) والمطارات المحلية والدولية (٨١) ، وتعمل من جهة اخرى على تغطية بعض عوارض « التخلف » الاجتماعي (بناء المستشفيات والمدارس .. الخ) وتخفي بهذا اسبابه الحقيقية التي تتجسد في التشويه الاقتصادي ، الانتاجية المتدنية للعمل ، التبعية

Growth in the Middle East, New YorK 1972, p. 221.

لا تدخل اسرائيل طبعا في نطاق هذه المقارنات اذ يتلقى الفرد الاسرائيلي الواحد من الولايات المتحدة في المعدل عشرات اضعاف ما يتلقاه الفرد في الدول الاخرى .

٨٠ ـ Alex Kirkbridge, A Crackle of Thorns, London 1956, pp. 19-20.

٨١ ـ ارتفع حجم البضائع التي مرت عن طريق ميناء العقبة من ٩٢ الف طن عام ١٩٥٤ الى ١ر٢٠٠ الـف

(التتمة على الصفحة التالية)

للامبريالية ، الهدر الاقتصادي والاجتماعي المتمثل بالبطالة المرتفعة وبالهجرة المتزايدة للخـارج .

كما ان المعونات الغذائية التـي يتلقاها النظام مـن الولايات المتحـدة تعمل ـ موضوعيا ـ على ابقاء الزراعة في وضع متخلف لانها لا تشجع على تطوير الزراعة لسد احتياجات السكان الغذائية . ومن المعروف ان انتاجية الدونم الواحد في الاردن لا تزال تقل عن نصف انتاجية المعدل العالمي للدونم (٨٢) . في حين ازدادت مديونيـة القطاع الزراعي من ٣ر٣ مليون عام ١٩٥٥ الى ١٤ر٢ مليون دينار عام ١٩٦٦ (٨٣) . كما ان اغراق السوق ببعض المواد الزراعية وسياسة الحكومة الاردنية المتجسدة في الانفاق الضخم والمتزايد على المشاريع غير الانتاجية ، جعلت شروط التبادل تزداد سوءا بالنسبة للمنتجات الزراعية المحلية . فخلال الاربعينات كانت اسعار القمح في حدود ال ٥٠ دينارا للطن الواحد في السنين ذات المواسم الجيدة وتزيد عـن ١٠٠ دينار للطن في السنين الماحلة . واما في الستينات فقد انخفض سعر القمح الى ٣٥ دينارا للطن بموجب قرارات حكومية لا تكاد تتغير في سني القحط والوفرة بسبب توفر قمح المساعدات الامريكية باستمرار وباسعار اغرائية (٨٤) .

ويمكن التدليل على هذا بنظرة سريعة على المجالات التي تنفق عليها القروض من الدول والمصادر الامبريالية .

القروض الخارجية للاردن حتى نهاية ١٩٦٦ حسب المصدر ومجال الاستثمار . (بالاف الدنانير) (٨٥)

القطـاع الاقتصادي	النقل والمواصلات	الزراعة والـري	السياحة	الصناعة والتعدين	مجالات اخرى	الكمية بآلاف الدنانير
المصدر						
المنظمة الدولية للتنمية	—	١ر٠٧١	—	—	١ر٤٢٩	٢ر٥٠٠
الولايات المتحدة	٤ر٧٢٠	—	—	—	١ر٠٣٤	٥ر٧٥٤
بنك الاستيراد والتوريد	—	—	٥٧٧	—	—	٥٧٧
المانيا الغربية	١ر٣٤٤	—	—	٦٨٩	—	٢ر٠٣٣
بريطانيا	٨ر٢١٠	٤ر٥١٤	—	—	٧٧٦	١٣ر٥٠٠
الدنمارك	—	٢٠٧	—	٤١٣	—	٦٢٠
المجموع الكلي	١٤ر٢٧٤	٥ر٧٩٢	٥٧٧	١ر١٠٢	٣ر٢٣٩	٢٤ر٩٨٤
النسبة المئوية	٥٧ر١ ٪	٢٣ر١ ٪	٢ر٣ ٪	٤ر٤ ٪	١٢ر٩ ٪	١٠٠ ٪

طن عام ١٩٦٦ . كما ارتفع عدد الركاب القادمين والمغادرين عن طريق الجو من ٤٣٥ الفا عام ١٩٥٤ الى ٩٦١ الفا عام ١٩٦٦ . كما ارتفع عدد السيارات الخاصة من ٢١٠٠ سيارة عـام ١٩٥٤ الـى ٧٩٠٠ عام ١٩٦٦ (اي اكثر من ٣ اضعاف) مما يشير الى سرعة نمو الطبقة البرجوازية المتوسطة .

راجع : FAO. Jordan, op. cit., p. 26.

٨٢ ـ راجع مهد الفانك ، القطاع الزراعي في الاردن . عمان ١٩٧٠ صفحة ٤٧ .

٨٣ ـ KRBD, Economic Development of Jordan, op. cit. 8 FAO, Jordan, op. cit., p. 101.

٨٤ ـ مهد الفانك المرجع السابق صفحة ٥٥ .

٨٥ ـ Kuwait Institute of Economic & Social Planning in the Middle East, Foreign Aid and its Role in the Economic Development of Jordan 1969.

يتضح من الجدول ان اكثر من نصف القروض الاجنبية انفقت في مشاريع نقل ومواصلات في البلاد ، ولم تتلق الصناعة سوى ٤ ٪ من هذه القروض . اما قروض الزراعة فذهبت الى مشروع غور الاردن .

وكما ان القروض والمساعدات الخارجية لا تذهب لتطوير القاعدة الانتاجية في البلد بل تستثمر في ربط البلاد بالسوق الرأسمالية وبتعميق اعتماد تبعيةالاقتصاد الاردني للنظام الامبريالي العالمي فان رؤوس الامــوال الداخلية تستثمر كذلك في مجالات غير انمائية كما يبين الجدول التالي :

تركيب رؤوس الاموال المصرح بها في طلبات الشركات
التي تم تسجيلها خلال المدة ١٩٦٧/١/١ ــ ١٩٦٨/٤/٣٠ (٨٦)

القطـاع	رؤوس الاموال المصرح بها (الف دينار)	النسبة المئوية
الصناعة	٢٩٧	١٤ر٤ ٪
الانشاءات	٢٧٠	١٣ر٠ ٪
السياحة	١٠٥	٥ر١ ٪
النقل	٢٥٥	١٢ر٣ ٪
التجارة	١ر١٣٦	٥٥ر١ ٪
المجموع	٢ر٠٦٣	١٠٠ ٪

ويبرز الجــدول بوضوح ان القطــاع التجاري يستوعب الجــزء الاكبر من الاستثمارات الداخلية (الرأسمال الخاص) في البلاد لان هــذا القطاع يبقى القطــاع المسيطر على الاقتصاد المحلي من جهة ولان الارباح فيه مرتفعة نسبيا . امــا رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة في البلاد (وهي ضئيلة في الاردن بسبب غياب المواد الاولية الهامة للصناعات الامبريالية من جهة وبسبب ضعف السوق المحلي الاردنيمن جهة اخرى) فتتمركز في مجالات الصناعات الاستهلاكية الخفيفة (الالبان ــ الدخان والسجاير ــ الاحذية ــ البيره ..) ويبرز توجه النظام الهاشمي غير الانمائي من خطة التنمية السباعية التي خططتها الحكومة الاردنية لفترة ٦٤ ــ ١٩٧١ والتي لم تخصص للصناعة سوى ٣ ٪ مــن مجمل الاستثمارات الخاصة والحكومية بينمــا خصصت ١٩ر٣ ٪ من هذه الاستثمارات للمواصلات والنقل و ١٢ ٪ للمساكن . اما الزراعة والتي خصص لها ٢٥ر٧ ٪ من هذه الاستثمارات فقد صبت خطــة التنمية هذه الاموال على مشاريع محددة لا تنمي قطاع الزراعة ككل بــل تركز على مناطق معينة فقط (مشروع اليرموك بشكل خاص) (٨٧) .

لقد سعى النظام الاردني منذ البداية علــى تشجيع رؤوس الامــوال المحلية

٨٦ ــ غالـب عمرو عرفات . التنمية الصناعيـــة في الاردن . مركز التنمية الصناعية الاردني ، وزارة الاقتصاد الوطني ، عمان ، آذار ١٩٧٠ .
٨٧ ــ راجع F.A.O. Jordan, op. cit., p. 133.

والاجنبيةللاستثمار فيالاردن عن طريقتقديم العديد منالتسهيلات والاعفاءات(٨٨) . فعلى سبيل المثال لا الحصر تعفى المشاريع الصناعية والسياحية والاسكان وشركات الاستثمار المالي من الرسوم الجمركية على المستوردات ورسوم الاستيراد وجميــع الرسوم الاضافية الاخرى . كما تعفى الارباح الصافية من ضريبة الدخل لمدة ست سنوات اعتبارا من تاريخ مباشرة المشروع بالانتــاج او العمل . كمــا تعفى الارباح الصافية من ضريبة الخدمات الاجتماعية لفترة ست سنوات مــن مباشرة المشروع بالانتاج ، وتعفى ايضا منتجات المشروع المصدرة من رسوم الانتاج او التصدير لمدة ست سنوات . ويعامل الرأسمال الاجنبي نفس معاملة رأس المال المحلي ويسمح بتحويل الارباح السنوية لرؤوس الامــوال الاجنبية بالعملة الاجنبيـــة بالاضافة الى تسهيلات وامتيازات اخرى مختلفة .

ان توسيع وتعميق العلاقات الرأسمالية الداخلية (التبعية) وربط هذه بشبكة من العلاقات المتينة بالسوق الرأسمالي العالمي ينسجم مع اهداف ومصالح القروض والاستثمارات الخارجية من الدول الرأسمالية . كما تضع الاقتصاد الوطني تحت رحمة الدول الامبريالية اذ ان تراكم هذه القروض الاجنبية يخلق ازمة ديون خارجية متفاقمة . ويعاني من هذه الازمة العديد من الدول المتخلفة ومن هنا نجد ان قيمة الديون الخارجية المستحقة على الاردن في آخر عام ١٩٦٨ بلغت اكثر من ١٥٠ مليون دولار (٨٩) .

(ب) السياحـــة :

تشكل السياحة المصدر الثاني الذي يتعكز عليه الاردن لتغطية العجز المزمن في الميزان التجاري . وقد جاء هذا نتيجة سياسة النظام الهاشمي تجاه تنمية السياحة في الاردن (الضفتين) ولهذا انفقت الدولة مبالغ كبيرة على تطوير الطرق التي تربط الطرق الرئيسية بالمواقع السياحية (الدينية والاثرية خاصة) ، وشجعت بناء الفنادق وقامت بتوسيع المطارات وانشاء مطار جديد في العقبة واقامة منطقة سياحية هناك .

وقد بدات الحكومة الاردنية تعطي السياحة اهتماما خاصا عام ١٩٦٠ عنــدما تأسست سلطة السياحة بموجب القانون رقم (١٧) لعام ١٩٦٠ ، اخذ بعدها الدخل السياحي في الارتفاع السريع بحيث تضاعف اربع مرات بين عامي ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ كما تضاعف اربع مرات عدد السواح الوافدين الى الاردن . وقد اصبح دخل الاردن من السياحة عام ١٩٦١ يفوق قيمة صادراته الوطنية واستمر كذلك حتــى حــرب حزيران ١٩٦٧ كما يبين الجدول التالي (٩٠) :

٨٨ ــ راجع قانون الاعفاءات والتسهيلات التي يقدمها قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم ١ سنة ١٩٥٥ وقانون الاستثمار رقم ١٩٦٧/١ .
٨٩ ــ IBRD, International Development Association, «Current Economic Position and Prospects of Jordan» Dec. 18, 1969, tabe I.
٩٠ ــ مشتقة من Hanna S. Odeh, Economic Development of Jordan, op. cit., Appendix, 6 & 11.

السنة	قيمة الصادرات الوطنية (بملايين الدنانير)	الدخل السياحي (بملايين الدنانير)
١٩٦٠	٣ر٥	٣ر٢
١٩٦١	٤ر٢	٤ر٣
١٩٦٢	٤ر٩	٥ر٠٥
١٩٦٣	٥ر٥	٦ر٠٠
١٩٦٤	٧ر٠	٨ر٠٢
١٩٦٥	٧ر٨	٩ر٨
١٩٦٦	٨ر٨	١١ر٢

ولعل الدول التي يفوق دخلها السياحي قيمة صادراتها الوطنية قليلة جدا في العالم . وقد ادى احتلال اسرائيل للضفة الغربية الى انخفاض الدخل السياحي في الاردن الى حوالي ثلث دخله من هذا المصدر قبل الحرب اذ بلغ هذا الدخل عام ١٩٦٨ ، ٤ر٦ مليون دينار فقط في حين كان من المتوقع ان يصل الى ١٥ مليون دينار حسب وتيرة النمو السابقة ، مما يشير الى اهمية الضفة الغربية كمصدر للدخل السياحي . اما عدد السياح فقد ارتفع من ٧٠٠ر١٣١ شخص عام ١٩٦٠ الى ٨٠٠ر٦١٦ شخص عام ١٩٦٦ ، وارتفع عدد السياح الاميركيين والاوروبيين من ٥٨ الف سائح عام ١٩٦٠ الى ٥ر١٦٤ الف عام ١٩٦٦ (٩١) .

وقد شجعت قروض الاستثمارات السياحية التي قدمها صندوق الانماء الصناعي (التابع لمجلس الاعمار) ومن بعده بنك الانماء الصناعي ، القطاع الخاص في الاردن باستثمار امواله في القطاع السياحي وخاصة بناء الفنادق السياحية الجديدة . ولهذا قفز عدد الفنادق الموجودة في الاردن من ٣١ فندقا تحتوي على ٨٤٢ غرفة عام ١٩٥٩ الى ٦٧ فندقا تحتوي على ٢٤٧٦ غرفة عام ١٩٦٦ . كما تضاعف عدد متاجر التحف السياحية بين عامي ١٩٦٣ – ١٩٦٦ . فقد بلغ عدد هذه المتاجر ٨١ متجرا عام ١٩٦٣ قفز الى ١٧٤ متجرا عام ١٩٦٦ تتمركز اغلبها في الضفة الغربية وخاصة في القدس وبيت لحم . اما عدد مصانع التحف السياحية فقد ارتفع من ١٣ الى ١٩ مصنعا تقع جميعها في الضفة الغربية . وبلغ عدد مكاتب السياحة والسفر عام ١٩٦٦ ، ٤٨ مكتبا موزعة بين عمان والقدس ورام الله (٩٢) .

ان تنمية السياحة في ظل ركود القطاعات الانتاجية (الصناعة والزراعة) يزيد من تبعية الاقتصاد الوطني ويعمل على توسيع قطاعات الخدمات وعلى ربط نسبة متزايدة من القوة العاملة بهذا القطاع (فنادق – سفر – مطاعم – متاجر سياحية .. الخ) . ولان السياحة تعتمد على « الاستقرار » السياسي يصبح من مصلحة القائمين على هذا القطاع المحافظة على هذا « الاستقرار » اي ربط مصالحهم المباشرة بالنظام القائم في الاردن .

٩١ – المصدر السابق .

٩٢ – وديع شرايحه . التنمية الاقتصادية في الاردن ١٩٦٨ .

(ج) تحويلات العاملين في الخارج :

تشكل تحويلات العاملين في الخارج جزءا مهما من دخل الاردن . وقد ازداد حجم هذا الدخل اهمية بازدياد هجرة العمل للخارج . وكما ذكرنا في الجزء الاول من هذا الفصل فانه بالامكان – استنادا الى ارقام المغادرين والقادمين الى الاردن من الاردنيين – الاستنتاج ان عدد الذين تركوا البلاد ما بين بداية عام ١٩٥٠ وحتى حرب حزيران يبلغ نحو ٣٧٥ الف نسمة . منهم ما بين ٤٠ ٪ الى ٥٠ ٪ من العاملين اقتصاديا الى ما بين ١٥٠ الى ٥ر١٨٧ الف شخص . هذا وقد بلغت تحويلاتهم – حسب الارقام الرسمية – الى الاردن عام ١٩٦٦ ، ٥ر٩ مليون دينار اردني (٩٣) . وتقول بعض المصادر ان معدل ما حوله الشخص العامل الواحد في الخارج الى ذويه في الاردن بلغ عام ١٩٦١ حوالى ٤٥٠ دولارا او ١٦٠ دينارا اردنيا (٩٤) ، مما يشير الى ان الدخل الحقيقي من هذا المصدر هو اعلى بكثير من الرقم المعطى رسميا وقد يصل الى (٣٠ مليون دينار سنويا) . الا انه من الممكن ان المعدل المذكور (١٦٠ دينارا للعامل الواحد) قد حسب على أساس عدد الاردنيين العاملين في الخارج عام ١٩٦١ وهو رقم منخفض كثيرا عن اعداد العاملين في الخارج عام ١٩٦٦/٦٧ . الا انه من المتوقع ان يكون قد طرا انخفاض في معدل هذه التحويلات لاسباب تتعلق بتغير الظروف المعيشية للعاملين في الخارج بسبب انخفاض مستويات الدخل في بلدان النفط العربية بسبب ارتفاع كلفة المعيشة او بسبب سحب بعض العاملين في الخارج لعائلاتهم الموجودة في البلاد وبالتالي ايقاف او تخفيض التحويلات النقدية الى الاردن .

لقد بدات وتيرة الهجرة للخارج بالتسارع بعد عام ١٩٦١ بسبب عدم قدرة الاقتصاد الاردني على استيعاب الايدي القادرة على العمل (والتي تزيد ما بين ٣ر٤ الى ٨ر٣ ٪ سنويا) (٩٥) في البلاد من جهة وبسبب سياسة الارهاب والقمع التي سار عليها النظام من جهة اخرى . وحتى ان اعتمدنا الرقم الادنى المعطى وهو ٥ر٩ مليون دينار فان هذا يشكل مصدرا رئيسيا من مصادر العملة الصعبة في البلاد .

المصادر الرئيسية الثلاثة التي يعتمد عليها النظام في تغطية العجز المزمن والمتفاقم في ميزان المدفوعات هي اذا : المساعدات الخارجية والسياحة وتحويلات العاملين في الخارج من اهالي وسكان الاردن (واغلبهم من الفلسطينيين وخاصة من اهالي الضفة الغربية) . وهناك مصادر ثانوية اخرى تساعد النظام في تغطية هذا العجز اهمها : عائدات الاردن من ترانزيت انابيب النفط التي تمر في اراضيه وما تصرفه الانروا على اللاجئين الفلسطينيين داخل الاردن . وقد بلغ مجموع ما انفقته الانروا في الاردن منذ تأسيسها عام ١٩٥٠ وحتى حرب حزيران نحو ٤ر٨٣ مليون دينار اردني او ما يعادل ٥ ملايين دينار سنويا ، منها ٣٥٩ مليون دينار (٤٠ ٪)

٩٣ – United Nations, FAO, Jordan 1967, p. 32.

٩٤ – C.A. Cooper & S.S. Alexander, op. cit., p. 237.

٩٥ – د. تيسير عبد الجابر . مشكلة البطالة في الاردن . دراسة غير منشورة عن البنك المركزي الاردني .

تحويلات نقدية والباقي (٥٧ ٪) تحويلات عينية (غذائية في اغلبها) (٩٦) . والواقع انه يجب النظر الى هذا الدخل كجزء من المساعدات الخارجية التي يتلقاها النظام ليس فقط لان الانروا تعتمد بشكل رئيسي على دعم الدول الامبريالية بل لان المعونات التي تقدمها الانروا استهدفت احتواء قضية الشعب العربي الفلسطيني .

تقول مذكرة من وزارة الخارجية الامريكية الى مجلس الشيوخ الاميركي :

« انّ فشل جهود الانروا في تغطية مطاليب الحد الادنى للاجئين ستتسبب على ارجح الاحتمالات ، اضطرابات مدنية قد يكون لها مضاعفات سياسية بعيدة المدى في الاردن » (٩٧) .

ومن هنا يتضح ان جميع مصادر الدخل الرئيسية في الاردن تعاني من عدم الاستقرار وتعتمد على عوامل وقرارات تقع خارج نطاق سيطرة وتحكم النظام القائم. فالزراعة – بسبب الاهمال والتخلف الذي تعاني منه – تعتمد بشكل رئيسي على العوامل الطبيعية (المطر .. الخ) وليس على عوامل الفعل البشري فقط . ومنتجات المناجم (الفوسفات ..) تعتمد على عوامل السوق الخارجية وقدرة هذه المنتجات على المنافسة في هذه السوق . والمساعدات الخارجية التي يتلقاها النظام من الدول الامبريالية تعتمد على السياسة التي تقررها هذه الدول بخصوص المنطقة . واما السياحة فتعتمد على « الاستقرار » السياسي في المنطقة ومرهونة بمزاجات السياحة الخارجية . والعمل في بلدان النفط العربية يعتمد على قدرة هذه البلدان على استيعاب الايدي العاملة وعلى قوانين وشروط العمل في هذه البلدان . ان هذا يجعل النظام الاردني ان جاز التعبير نظام « رث » يعتاش على ما يقدمه من خدمات للدول الامبريالية وعلى ما يصدر من القوى العاملة في الخارج وعلى ما يوفره من خدمات للسياح الاجانب وعلى ما تنفقه وكالة الغوث على تغطية بؤس ابناء الشعب الفلسطيني من اللاجئين .

(د) البطالة المزمنة :

تبرز السمة الثالثة الرئيسية للاقتصاد الاردني في البطالة المزمنة والمتفاقمة التي تميز بها منذ نشوئه وحتى الوقت الحاضر . والبطالة بجميع اشكالها (التركيبية او الهيكلية ، البطالة المقنعة ، البطالة الجزئية او الموسمية) (٩٨) هدر لطاقات

٩٦ – Kuwait Institute of Economic and Social Planning in the Middle East, op. cit., p. 19.

٩٧ – MERIP REPORTS : U.S. and Jordan, The Thrice Rescued Throne Feb. 1972.

٩٨ – **البطالة التركيبية** او الهيكلية هي البطالة الدائمة والمزمنة . وتشير الى عدم توفر فرص العمل الكافية لتشغيل الايدي القادرة على العمل وعلى استيعاب الزيادة السنوية التي تطرأ على القوى العاملة في البلد .

اما **البطالة المقنعة** فتعني تلك الحالة التي يؤدي فيها اشخاص اعمالا غير ضرورية ولا تضيف الى انتاج المجتمع شيئا . اي ان هؤلاء الاشخاص هم اسميا فقط في عداد العاملين اقتصاديا .

اما **البطالة الموسمية** ، فتشير الى العمل في اعمال او مهن معينة لا تقوم على مدار السنة تقررها

(التتمة على الصفحة التالية)

المجتمع البشرية ومظهر من مظاهر النمو المشوه ، وتشير الى عجز القوى المتحكمة في المجتمع على توظيف كامل قوة العمل في المجتمع لزيادة انتاجيته ولتحسين شروط ومستوى المعيشة فيه . وما يقال عن البطالة ينطبق على الهجرة الى الخارج حيث تكشف هي ايضا تبديدا لطاقات المجتمع وعدم قدرته على استثمار طاقاته الذاتية لتطوير وتنمية قواه المحلية .

وتشير المعلومات القليلة المتوفرة عن البطالة في الاردن الى استمرار حدة البطالة في الخمسينات والستينات بالرغم من الهجرة الواسعة الى الخارج والتي استمرت على قدم وساق طوال هذه الفترة . وتبين الارقام التقديرية التالية نسبة البطالة في الاردن (بضفتيه) في منتصف الخمسينات :

القوة العاملة في الاردن (٩٩)

عام ١٩٥٥

	لاجئون	غير لاجئين	المجموع
عمل ثابت	١٠ ٠٠٠	١٧٤ ٠٠٠	١٨٤ ٠٠٠
عمل موسمي / مؤقت	٦٦ ٠٠٠	١٤ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠
بدون عمل	٦٢ ٠٠٠	٥٣ ٠٠٠	١١٥ ٠٠٠
مجموع القوة العاملة	١٣٨ ٠٠٠	٢٤١ ٠٠٠	٣٧٩ ٠٠٠

ان هذا يعني ان ما يقارب ثلث القوة العاملة (٣٠ر٥ ٪) في الاردن كانت في منتصف الخمسينات عاطلة عن العمل تماما وان اكثر من خمس هذه القوة كانت تعاني من بطالة موسمية . أي ان اكثر من نصف القوة العاملة في الاردن ككل كانت تعاني من البطالة الدائمة او البطالة الموسمية في تلك الفترة . هذا باستثناء البطالة المقنعة والتي يصعب تقديرها بدون دراسات دقيقة . أما بين اللاجئين الفلسطينيين فقد بلغت نسبة البطالة الكاملة والبطالة الموسمية نحو ٩٢ ٪ من مجموع القوة العاملة .

أظهر الاحصاء العام للسكان عام ١٩٦١ ان عدد القوة العاملة في الاردن يقارب ٣٩٠ الف شخص او ٢٢ر٩ ٪ من مجموع السكان (١٠٠) وما يعادل ٤٦ ٪ من فئات سن العمل (بين ١٥ – ٦٤ سنة) . ولم تتجاوز نسبة النساء العاملات ٣ ٪ من

ظروف وطبيعة هذه الاعمال والمهن . ويجدر بالذكر هنا ان هذه المفاهيم تفترض وجود اقتصاد متطور نسبيا ولذا يجب استخدامها بحذر في تحليل اقتصاديات البلدان المتخلفة حيث يسود التنقل المهني والجغرافي من جهة والاعمال الثانوية من جهة اخرى كما ان نسبة العاملين للاسرة (بدون اجر) تفوق كثيرا عما يسود في الاقتصاديات المتطورة وكذلك عدد العاملين في قطاع الخدمات الفردية التقليدية الذي يصعب حصره وتحديده .

٩٩ – Harris, op. cit., table 2, p. 226.

١٠٠ – هذه نسبة منخفضة جدا اذا قورنت باقطار اخرى في الفترة نفسها اذ بلغت هذه ٤٠ ٪ في العراق ، ٣٥ ٪ في تونس ، ٤٨ ٪ في المانيا الغربية . راجع : F.A.O. Report, Jordan, op. cit., p. 4.

مجموع الاناث (في سن العمل) في الاردن (١٠١) وهذا يستثنى من القوة العاملةالجزء الاكبر من النساء اللواتي في سن العمل .

ومن هنا فان ارقام البطالة (رغم ارتفاعها) التي اوردها هذا الاحصاء لا يجوز الاعتماد عليها . فلم يشمل الاحصاء في تعريفه للقوة العاملة سوى الاشخاص العاملين فعلا او الذين يبحثون عن عمل . ولهذا فانه استثنى فئات السكان التي لم تذكر انها تبحث عن عمل علما منها بانه لا جدوى من ذلك بسبب عدم توفر فرص العمل. وبالتالي فان هذه الفئات لم تحسب في عداد « العاطلين عن العمل » وقد بلغ عدد هؤلاء ٢٧٫٣٢٠ شخصا او ٧ ٪ من قوة العمل اغلبيتهم من الفئات الشابة (بين ١٥ – ٢٤ سنة) . ولكن ان شمل مفهوم البطالة ليس فقط الفئات التي تبحث عن عمل بل ايضا الاشخاص المستعدين للعمل في حالة توفره لهم ، وان شمل ايضا البطالة الموسمية والبطالة المقنعة او الخفية فان نسبة البطالة تقفز الى ثلث القوة العاملة على اقل تقدير (١٠٢) .

وتدعم الدراسة التي اجرتها لجنة التنمية في الاردن عام ١٩٦٠ هذا الاستنتاج اذ قدرت هذه اللجنة عدد القوة العاملة في الاردن عام ١٩٦٠ بنحو ٣٩٨٫٠٠٠ شخص منهم ١١٩٫٠٠٠ او ٣٠ ٪ بدون عمل (١٠٣) .

ويبرز حجم البطالة في الاردن اذا نظرنا الى القطاع الزراعي والذي يستوعب اكثر من ٣٥ ٪ من القوة العاملة في الضفتين . ففي دراسة قامت بها دائرة الاحصاءات العامة في الربع الاول لعام ١٩٦٧ عن السكان والعمالة في القطاع الزراعي (١٠٤) تبين ان معدل حجم الاسرة بين السكان الزراعيين (١٠٥) بلغ في المملكة ٧٫٣ شخص في تلك السنة . في حين بلغ معدل حجم الاسرة في البلد ككل نحو ٥٫٣ شخص فقط . وتبين ايضا ان نسبة الاشخاص العاملين في الزراعة من السكان الزراعيين بلغت ٢٤٫٥ ٪ فقط . وما يجلب الانتباه النسبة العالية للبطالة الموسمية في القطاع الزراعي التي كشفت عنها الدراسة فقد وجدت ان حوالى ٣٢٫٥ ٪ من العاملين في الزراعة انما يعملون بصفة غير دائمة اذ بلغ معدل ايام عمل كل منهم خلال الاشهر الثلاثة من عام ١٩٦٧ ، ١٨ يوما فقط او ما نسبته ٢٠ ٪ فقط من مجمل الايام المتوفرة (١٠٦) .

---

١٠١ – هذه نسبة متدنية جدا من الاناث العاملات ولعل من الاسباب الرئيسية كون الاحصاء تم في بداية الشتاء (تشرين الثاني) وهي مرحلة ركود في العمل الزراعي وهو المجال الرئيسي لعمل المرأة خارج البيت في الريف .

١٠٢ – United States Department of Labor, Labor Law and Practice in Jordan, op. cit., p. 20.

١٠٣ – راجع : IRBD, op. cit., p. 5.

١٠٤ – دائرة الاحصاءات العامة : السكان والعمالة في القطاع الزراعي ١٩٦٧ . عمان آب ١٩٦٨ .

١٠٥ – تعرف هذه الدراسة السكان الزراعيين « بأفراد عائلات الحائزين الزراعيين والاشخاص الآخرين اللذين يعيشون معهم » . وهي بهذا لا تشمل عائلات العمال الزراعيين الذين لا يعيشون مع عائلة المزارع .

١٠٦ – المصدر السابق ، جدول رقم ٥ .

الا ان الظاهرة الاشد خطورة هي سيادة البطالة المقنعة في النشاط الزراعي (وهي ظاهرة تسود قطاعات اخرى اهمها القطاع الاداري الحكومي حيث يوجد نسبة عالية من الموظفين في اعمال غير ضرورية لا تساعد في زيادة فعالية العمل) . وتتجلى البطالة المقنعة في القطاع الزراعي في الاستغلال الناقص لطاقات العمل المتوفرة من جهة وفي الانتاجية المتدنية للعمل الزراعي من جهة اخرى . فمعدلات ايام العمل لكل شخص عامل في الزراعة (في الضفتين) بشكل دائم (مهنته الرئيسية هي الزراعة) كان ٣٢ يوم عمل من مجمل ايام الفصل (٩١ يوما) وبما ان الاستخدام الكامل يقضي اشغال ٦٥ يوما من هذه الايام على الاقل (على اعتبار عمل اسبوعي قدره ٥ ايام كاملة) فان ذلك يعني ان العاملين الدائمين في الزراعة في الاردن شغلوا ما يقل ٥٠ ٪ من الايام التي يمكن ان يعملوا بها . وان اعتبرنا ان معدل العمل الاسبوعي هو ستة ايام في الاسبوع فان هذه النسبة تنخفض الى ٤٠ ٪ فقط .

وتقدر الدراسة المشار اليها اعلاه ان القيمة المضافة (الانتاج المحلي الاجمالي) للشخص الواحد في الزراعة (من العمال الدائمين وغير الدائمين) بلغت عام ١٩٦٧ (وهي سنة زراعية جيدة) ٧٥ دينارا تقريبا . هذا في حين ان معدل القيمة المضافة لكل شخص عامل في النشاط الصناعي في الاردن قد بلغت ٤٣٧ دينارا عام ١٩٦٥ (١٠٧) . وهذا يعني ان مردود الشخص العامل في الصناعة (بشكل عام) بلغ ما يقارب ٦ اضعاف مردود الشخص العامل في الزراعة مما يشير الى الانتاجية المتدنية جدا في الزراعة واستفحال البطالة المقنعة في هذا القطاع .

وتشير بعض الدلائل الى ان انتاجية الزراعة قد انخفضت عما كان عليه في بداية الخمسينات كما يبين الجدول التالي (١٠٨) :

مردود الهكتار الواحد من بعض المحاصيل الزراعية في الاردن
بمئـة الكيـلوجرام

	١٩٤٨–١٩٥٢	١٩٥٢–١٩٥٦	١٩٦٦–١٩٧٠
القمح	٧٫٠	٦٫٤	٦٫٦
الشعير	٨٫٣	٧٫٢	٧٫٧

ومن الواضح ان الهجرة للخارج خففت نوعا ما من حدة ازمة البطالة وخاصة بين المتعلمين بسبب ارتفاع مستوى التعليم في الاردن من جهة وقلة ، ان لم نقل انعدام، فرص العمل المتوفرة للخريجين في البلد، مما دفع بالكثير منهم الى الالتحاق بالجامعات (الاغلبية تلتحق بجامعات خارج الاردن) كحل مؤقت لازمة البطالة او الى الهجرة بحثا عن العمل . ويقدر ان حوالى ٦٧ ٪ من الناجحين في شهادة الدراسة الثانوية في الاردن يواصلون دراستهم في الجامعات والمعاهد العليا . ويؤدي هذا الى تخرج

---

١٠٧ – الاردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، الدراسة الصناعية ، ١٩٦٥ .

١٠٨ – FAO, Production Yearbook 1970 Vol. 24 Rome, 1971.

اعدادا كبيرة منهم قد تصل الى ٤٠٠٠ سنويا من مختلف التخصصات والفروع العلمية (١٠٩) .

وتشير ارقام الاحصاء الاردني للسكان عام ١٩٦١ الى وجود ٦٣ الف نسمة من السكان في الخارج ٣٢٫٧٦٥ منهم (٥٦ ٪) من العاملين اقتصاديا وهذا يعني ان ٧٫٨ ٪ من القوة العاملة في الاردن كانت عام ١٩٦١ في الخارج . وهذا الرقم يمثل الحد الادنى لعدد العاملين في الخارج . وقد أشرنا سابقا الى ان وتيرة الهجرة ازدادت بشكل هائل مع بداية الستينات لتصل الى ما يقارب ٣٧٥ الف شخص بين بداية ١٩٥٠ وحتى حرب حزيران ١٩٦٧ . وان اعتبرنا ان نصفهم من العاملين نستنتج ان ما لا يقل عن ربع مجمل القوة العاملة في الاردن كانت قبيل حرب حزيران خارج البلاد .

ويترتب على ظاهرة ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض نسبة القوى العاملة من مجموع السكان وارتفاع معدل زيادة السكان الطبيعية (والتي هي من اعلى المعدلات في العالم)، ارتفاع نسبة الرعاية او اعتمادية السكان ، بمعنى ان العامل الواحد يعيل في المتوسط عددا من المواطنين اعلى منه في الدول الاخرى ويرجع هذا الى ارتفاع نسبة الافراد الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة الى مجموع السكان (٤٥٫٤ ٪ في الاردن بشكل عام و ٥٠٫٨ ٪ بين السكان الزراعيين) من جهة وارتفاع نسبة البطالة بين فئات سن العمل (١٤ — ٦٥ سنة) ، وهذا يشكل ضغطا ماديا كبيرا على العاملين ويشل الخوف من فقدان العمل او الوظيفة قدرة هؤلاء على الفعل السياسي او العمل النقابي الفعال .

ويبين الجدول نسبة الرعاية في الاردن مقارنة مع دول اخرى (١١٠) :

البلد	السنة	عدد الاشخاص غير الفاعلين اقتصاديا لكل ١٠٠ شخص من العاملين	عدد الاطفال الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة لكل ١٠٠ شخص من السكان
الاردن	١٩٦١	٣٣٨	٤٥٫٤
مصر	١٩٦٠	٢٢٣	٤٢٫٩
المغرب	١٩٦٠	٢٥٧	٤٤٫٣
فرنسا	١٩٦٢	١٣٦	٢٤٫٨
السويد	١٩٦٠	١٣١	٢٢٫٠
المانيا الغربية	١٩٦١	١١٠	٢٢٫٠

ملخص :

شكل ما سبق مناقشة سريعة لاهم سمات الاقتصاد الاردني منذ دخول الضفة

١٠٩ — د. تيسير عبد الجابر ، مشكلة البطالة في الاردن . دراسة غير منشورة .

١١٠ — Dr. Hilde Wander, Analysis of the Population Statistics of Jordan, Amman, 1966, third report, p. 35.

الغربية في اطار النظام الهاشمي وحتى حرب حزيران ١٩٦٧ (١١١) . والسمة الرئيسية الاولى هي التبعية للامبريالية والتي تتجلى في الاعتماد على المساعدات الخارجية التي تعمق وتخصص الاقتصاد الاردني في انتاج عدد محدود من السلع للتصدير . وتتجلى هذه التبعية في غلبة الواردات الاستهلاكية من الدول الامبريالية على واردات البلد من السلع والبضائع . وفي تراكم ديون الاردن الخارجية . والسمة الرئيسية الثانية تتحدد في هيمنة قطاع الخدمات على الاقتصاد الوطني وفي ضعف نمو القطاع الصناعي وتدني انتاجية القطاع الزراعي . وتظهر السمة البارزة الثالثة في البطالة الواسعة والمتنوعة التي يعاني منها الاقتصاد الاردني باستمرار وما ترتب على هذه من هجرة واسعة للخارج .

ان هذه السمات الرئيسية الثلاث تخص الوضع الاقتصادي في الضفتين وهي بالتالي سمات تميز اقتصاد الضفة الغربية ايضا . الا ان المسار الاقتصادي للضفة الغربية خضع لعوامل اضافية عدا العوامل العامة التي اشرنا اليها خلقت اوضاعا متميزة . ولعل اهم هذه العوامل يتعلق بسياسة النظام الهاشمي تجاه الضفة الغربية والتي لا يمكن وصفها الا بالتمييز الاقليمي المتعمد .

الجزء الثالث : سياسة النظام الاردني تجاه الضفة الغربية خلال فترة ١٩٥٠ — ١٩٦٧ ونتائجها :

ذكرنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب انه عقب احتلال الجيش الاردني للضفة الغربية عام ١٩٤٨ وعقب الضم الالحاقي الذي جرى بعد ذلك (١٩٥٠) وجد النظام نفسه يواجه في الضفة الغربية وضعا اكثر تطورا مما هو عليه في الضفة الشرقية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ومن ناحية الوزن السكاني ايضا (١١٢) . ولمنع الوضع الداخلي الجديد في الاردن من الانفجار صب النظام كل جهوده القمعية — المرتكزة على مؤسسة عسكرية متطورة وكبيرة ومدعومة بسخاء من الامبريالية — لضرب الحركة الوطنية وتفتيتها . وفي نفس الوقت سارع النظام الى توسيع اجهزة الدولة وتطويرها لتوسيع قاعدته الاجتماعية وخاصة في الضفة الشرقية .

ومن جانب آخر قام النظام باعتماد سياسة اقتصادية معينة تعتمد على تشجيع الاستثمار وتنمية بعض الصناعات في الضفة الشرقية فقط متوخيا في نفس الوقت اضعاف القاعدة الانتاجية في الضفة الغربية . وبتعبير آخر سعى النظام الى خلق وضع اقتصادي خاص في الضفة الشرقية يعاكس الوضع السائد السابق بحيث تصبح الضفة الشرقية اكثر تطورا من الناحية الاقتصادية من الضفة الغربية ليتمكن

١١١ — لم تدخل حرب حزيران تغيرات في هذه السمات . انما زادت في تعميقها بسبب وقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي مما زاد من تبعية الاقتصاد في شرق الاردن للامبريالية وزاد من هيمنة قطاع الخدمات وادى الى استفحال البطالة وخاصة بعد ان قام النظام بضرب حركة المقاومة. هذا وقد قدرت نسبة البطالة والبطالة المقنعة في الاردن عام ١٩٦٩ بحوالي ٥٥٫٦ ٪ (غالب عمرو عرفات ، التنمية الصناعية في الاردن . عمان آذار ١٩٧٠) .

١١٢ — بعد ضم الضفة الغربية عام ١٩٥٠ اصبح اكثر من ثلثي سكان الاردن من الفلسطينيين .

النظام من الحاقها اقتصاديا بعد ان انجز الحاقها السياسي . وقد تبلورت هذه السياسة الاقليمية تجاه الضفة الغربية باجراءات عملية محددة كان من اهمها تركيز المشاريع الصناعية الكبيرة في الضفة الشرقية من الاردن ووضع العراقيل والصعوبات امام توظيف رؤوس الاموال الفلسطينية في مشاريع انتاجية في الضفة الغربية من الاردن .

(١) تركيز المشاريع الصناعية في الضفة الشرقية :

لم تكن هنالك صناعة تذكر في الاردن قبل ضم الضفة الغربية ويبرز هذا بوضوح من مراجعة سجلات الصناعات الالية في الضفة الشرقية في اواخر عام ١٩٥٠ . وتعدد المصادر الرسمية (١١٣) هذه الصناعات كالاتي :

الصناعة	العدد	عدد العاملين	مجموع رؤوس الاموال
المطاحن	١١٣	٣٠٠	٣١٨ر٦٩٠
المواد الغذائية	٣	٣٦	٦٩ر٩٣٦
المرطبات	٦	٢٥	٥ر٧٥٠
صناعات السجاير	٢	٣٣٣	١١٠ر٠٠٠
صناعة مواد الابنية	٢٥	٢٥٥	٣١ر٠٥٠
صناعات علب الكرتون	١	٩١	٤ر٠٠٠
صناعات انتاج الكهرباء	٣	١٣١	١٩٧ر٠٤٠
المجموع العام	١٥٣	١١٧١	٧٣٦ر٤٦٦

اما الشركات الصناعية الوطنية في الاردن فلم يزد عددها في ذلك العام عن ٢٧ شركة (باستثناء شركات التنقيب) بلغ مجموع رؤوس اموالها ١ر٠١٩ر٩٠٠ دينار فقط (١١٤) . وفي عام ١٩٥٢ (بعد الضم) اصبح عدد هذه الشركات الصناعية ٤١ شركة (باستثناء شركات التنقيب) بلغ مجموع رؤوس اموالها ٢ر٠٤٣ر٩٠٠ منها مصنع جديد للاسمنت في الضفة الشرقية بلغ رأسماله مليون دينار (١١٥) . وقد برزت اثار السياسة الهاشمية تجاه الضفة الغربية بعد مضي اربع سنوات فقط على الضم . ويبين الجدول على الصفحة التالية عدد المؤسسات الصناعية والتعدينية التي يزيد عدد العاملين فيها عن ٤ اشخاص في الضفة الغربية والضفة الشرقية عام ١٩٥٤ (١١٦) :

١١٣ ـ الاردن . دائرة الاحصاءات العامة . النشرة الاحصائية السنوية ١٩٥٠ صفحة ١٦٠ ، اما رؤوس اموال الفلسطينيين التي دخلت الضفة الشرقية بعد حرب ١٩٤٨ فقد انصب اغلبها في شركات اعمال تجارية وشركات سياحية وسفر وتعهدات مع بعض الاستثمارات المحدودة في الصناعة .

١١٤ ـ المصدر السابق . صفحة ١٥٨ كانت هذه الشركات موزعة كالتالي : شركات مطاحن وصنع اغذية ٥ ـ شركات صابون وزيت ٢ ـ شركات كهرباء وانارة وصناعات ميكانيكية ٨ ـ شركات صنع مرطبات ٢ ـ شركات صنع كحول ٤ .

١١٥ ـ الاردن دائرة الاحصاءات العامة . النشرة الاحصائية السنوية ١٩٥٢ ، صفحة ٤١٧ .

١١٦ -Jordan, Census of Mining and Manufacturing Industries in Jordan 1954, Amman1955.

الفرع	عدد المؤسسات: الضفة الغربية	عدد المؤسسات: الضفة الشرقية	عدد العاملين: الضفة الغربية	عدد العاملين: الضفة الشرقية	الانتاج الاجمالي (قيمة البضائع المنتجة) بالدنانير الاردنية: الضفة الغربية	الانتاج الاجمالي (قيمة البضائع المنتجة) بالدنانير الاردنية: الضفة الشرقية
المؤسسات التعدينية	١	٢	٧٠	٦٢٩	١٠ر٠٠٠	١٦٤ر٠٠٠
المؤسسات الصناعية						
ـ الصناعات الغذائية (عدا المشروبات الكحولية)	٣٢	٢٩	٤٧١	٤٤١	١ر٠٥٣ر٢٠٠	١ر٧٤٣ر٥٢٠
ـ المشروبات الكحولية	١٦	١٤	١٦٥	١٨٨	٩٩ر٦٣٠	١٣٢ر٨٢٠
ـ التبغ والدخان	٢	٣	٩١	٤٩٢	٣٥ر٨٨٦	٥٧٩ر٣٠٢
ـ الغزل والنسيج	٢١	٥	٢٩٦	٩٢	١٢٦ر٦٧٨	٤٥ر٠٠٠
ـ صناعة الملابس والاحذية	٤٠	١٧	٦٥٨	٢٤٨	١٣٠ر٥٠٠	٢١٨ر٢٠٠
ـ النجارة واخشاب البناء	١٤	١١	١٨٨	٢٠٤	٥٧ر٤١٠	٥٩ر٦٠٠
ـ المفروشات الخشبية	١٤	١١	١٨٥	٢٦١	٥٣ر٩١١	١١٩ر٥٦٠
ـ صناعة الورق والكرتون	٤	٤	٥٨	١٢١	٤٥ر٠٠٠	١١١ر٠٠٠
ـ الطباعة والتجليد	٧	٧	١٧٦	١٧٥	٧٣ر٣٨٨	١٠٣ر٠٦٠
ـ المنتوجات المطاطية	ـ	٣	ـ	٢٠	ـ	٤٠ر٩٥٠
ـ الصناعات الكيماوية	٢٣	٤	٤٣٠	٢٢	٣٢٣ر٢٦٢	١٨ر٣٠٠
ـ المنتوجات المعدنية (اللافلزيه)	١٧	٢١	١٤٠	٨٠٧	٣٨ر٣٥٠	٩٠٣ر٩٠٠
ـ صناعات المواد المعدنية (ما عدا الالات)	١٢	١٩	١٥٤	٢٣٨	٦٢ر٧٥٠	١٣٤ر٠٠٠
الصناعات الاخرى	٥١	٢١	٤٨٠	٥٧٤	١٤٠ر٥٠٠	٣٠٥ر٥٠٠
مجموع الصناعات المعدنية والصناعية	٢٥٤	١٧١ *	٣ر٥٦٢	٤ر٥١٢	٢ر٢٥٠ر٤٦٥	٤ر٦٧٨ر٧١٢

يشير الجدول بشكل واضح الى تركيز الاستثمارات الرأسمالية في الضفة الشرقية على الرغم من ان عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية كان في الخمسينات يفوق بكثير عددها في الضفة الشرقية . فقد بلغ عدد هذه المؤسسات ٦٠ ٪ من مجمل المؤسسات الموجودة في الاردن . في حين لم يبلغ انتاجها الاجمالي سوى ٣٣ ٪ من مجموع انتاج هذه المؤسسات في الضفتين عام ١٩٥٤ .

وتصبح الصورة اكثر وضوحا اذا دققنا في نتائج دراسة القوى البشرية للمؤسسات المنتظمة لعام ١٩٦٣ (١١٧) . ويلخص الجدول على الصفحة التالية توزيع المؤسسات التي تستخدم ٥ اشخاص فأكثر حسب النشاط الاقتصادي التي تقوم به .

* ـ منها ١٤٣ مؤسسة في مدينة عمان .

١١٧ ـ دراسة القوى البشرية للمؤسسة المنتظمة . حزيران ١٩٦٣ مجلس الاعمار الاردني ١٩٦٥ . مشتقة من جدول رقم ٣ وجدول رقم ٤ .

عدد المؤسسات التي تستخدم ٥ أشخاص فاكثر في الضفتين عـــام ١٩٦٣

الفـرع	الضفة الغربية: عدد المؤسسات	الضفة الغربية: عدد المستخدمين	الضفة الشرقية: عدد المؤسسات	الضفة الشرقية: عدد المستخدمين
المجموع	٣٥٣	٥٥٠٤	٤٦١	١٢٧١٠
الصناعة	٢٧٧	٣٥٩٥	٢٨٢	٦٩٢٣
التعدين	—	—	٢	١٥٢٢
الانشاءات	٢	١٦١	٨	٢٧٢
الكهرباء	٥	٣٣٣	١٠	٦٨٥
المؤسسات المالية	—	—	١٤	٧٢٧
النقل والسياحة	٢١	٥٩١	٣٧	٨٨١
الخدمات	٤٠	٦٩٥	٤٧	٦٨٣
تجارة الجملة	٦	١١٦	٢٨	٣٧٦
تجارة المفرق	٢	١٣	٣٣	٦٤١

يتضح من مقارنة ارقام عام ١٩٥٤ وارقام ١٩٦٣ للمؤسسات الصناعية والتعدينية ان عددها في الضفة الغربية ارتفع من ٢٥٤ الى ٢٧٧ مؤسسة فقط في حين ان عددها في الضفة الشرقية ارتفع من ١٧١ الى ٢٨٤ مؤسسة . اما عدد العاملين في هذه المؤسسات فقد بقي يتراوح في مكانه في الضفة الغربية . في حين ارتفع في الضفة الشرقية من ٤٥١٢ شخصا الى ٨٤٤٥ شخصا . وبهذا اصبح عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الشرقية التي يزيد عدد العاملين فيها عن ٤ اشخاص يفوق عدد هذه المؤسسات في الضفة الغربية بعد ان كان العكس هو الصحيح في منتصف الخمسينات . ومن جهة اخرى فان حجم هذه المؤسسات يفوق في المعدل ضعف حجم المؤسسات المثيلة في الضفة الغربية ، كما توضح المقارنة التالية :

	عدد المؤسسات	عدد المستخدمين باجور او رواتب
الضفة الغربية	٣٥٣	٥٥٠٤
الضفة الشرقية	٤٦١	١٢٧١٠ (١١٨)

كما يتبين من مقارنة تطور عدد المستخدمين في هذه المؤسسات بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٣ .

١١٨ ـ المرجع السابق .

مجموع الاستخدام في المؤسسات التي تستخدم ٥ أشخاص فاكثر لسنوات ١٩٥٩ و ١٩٦٣ في الضفتين (١١٩)

	١٩٥٩	التوزع النسبي	١٩٦٣	التوزع النسبي
الضفة الغربية	٤١١٨	٪ ٣٣٫٣	٥٥٠٤	٪ ٣٠٫٢
الضفة الشرقية	٨٢٥٧	٪ ٦٦٫٧	١٢٧١٠	٪ ٦٩٫٨
المجموع	١٢٫٣٧٥	٪ ١٠٠	١٨٢١٤	٪ ١٠٠

تشير مجمل هذه الارقام الى ان وتيرة نمو الاستخدام في المؤسسات الاقتصادية التي تستخدم اكثر من اربعة اشخاص اسرع بكثير في الضفة الشرقية مما هي عليه في الضفة الغربية . كما ان حجم المؤسسات الصناعية في الضفة الشرقية يفوق الى حد كبير حجمها في الضفة الغربية . ففي عام ١٩٦٣ كان حجم المؤسسات وعدد المستخدمين فيها موزعا بين الضفتين كالتالي (١٢٠) :

	الضفةالغربية	الضفةالشرقية	الضفةالغربية	الضفةالشرقية
التي تستخدم من ٥ ــ١٠ اشخاص	١٧٧	١٩٣	١٠٤٣	١٤٨٥
التي تستخدم من ١٠ــ١٩ شخصا	١٠٧	١٣٦	١٥٥١	١٥١٥
التي تستخدم من ٢٠ــ٤٩ شخصا	٤٩	٩٤	١١٨٢	٢٩٠٣
التي تستخدم من ٥٠ــ٩٩ شخصا	١٦	٢٥	١١٣١	١٧٥٨
١٠٠ فأكثر	٤	١٣	٥٩٧	٥٠٤٩
المجموع الكلي لفئات الحجم	٣٥٣	٤٦١	٥٥٠٤	١٢٫٧١٠

يتضح من الجدول ان عدد المؤسسات التي تستخدم ٥٠ شخصا او اكثر لم يتجاوز عام ١٩٦٣ ، ٢٠ مؤسسة في الضفة الغربية ، في حين بلغ عددها في الضفة الشرقية ، ٣٨ مؤسسة او ما يقارب ضعف عددها في الضفة الغربية . وبلغ عدد ما تستخدمه هذه المؤسسات في الضفة الغربية ، ٦٨٠٧ اشخاص في الضفة الشرقية اي ما يقارب اربعة اضعاف عددهم في الضفة الغربية . اما عدد المؤسسات التي تستخدم كل منها اكثر من ٩٩ شخصا فقد بلغ عددها في الضفة الغربية اكثر من ربع عددها في المملكة . وهذا يؤكد صحة الاعتقاد السائد حول تمركز الصناعات والمؤسسات الكبيرة في الضفة الشرقية .

(٢) تركيز الدعم الحكومي على صناعات الضفة الشرقية :

يبين الجدول على الصفحة التالية اهم المؤسسات الاقتصادية في الضفتين حسب مساهمة الحكومة الاردنية في راسمال هذه المؤسسات عام ١٩٦٨ :

١١٩ ـ المرجع السابق رقم ١٢ وراجع كذلك Department Industry in Jordan, Manufacturing Industry in Jordan, Report on the Industrial Census of 1959.

١٢٠ ـ دراسة القوى البشرية للمؤسسات المنتظمة . حزيران ١٩٦٣ ، مجلس الاعمار الاردني تشرين الاول ١٩٦٥ جدول رقم ٧ و ٨ .

	تاريخ التأسيس	عدد العاملين ١٩٦٧/١٩٦٨	نسبة مساهمة الحكومة في رأسمالها
١ ـ شركة مصانع الاسمنت الاردنية المساهمة	١٩٥١	٦٠٠	٤٩ر٥ ٪
٢ ـ شركة مناجم الفوسفات	(تحولت الى شركة مساهمة عام ١٩٥٣)		
٣ ـ مصفاة البترول	١٩٥٦	٨٩٩	٦ ٪
٤ ـ شركة التبغ والسجاير المساهمة المحدودة	١٩٣١	٤٥٠	ـ
٥ ـ شركة الدخان والسجاير الوطنية المساهمة المحدودة	١٩٣١ استمر العمل بطيئا حتى عام ١٩٤٩	١٨٢	ـ
٦ ـ شركة سجاير القدس المساهمة	١٩٦٣	١٠٠	ـ
٧ ـ الشركة العربية لصناعة الادوية	١٩٦٤	٣٠٠	٢٢ ٪
٨ ـ شركة الدباغة الاردنية المساهمة	١٩٥٧	٢٩٠	٢٥ ٪
٩ ـ شركة الاجواخ الاردنية	١٩٦٢	١٧٠	٢٣ ٪
١٠ـ الشركة الصناعية التجارية الزراعية المساهمة المحدودة	١٩٦١	٢٤٥	٣ ٪
١١ـ شركة الانماء الصناعي (الانتاج)	١٩٦١	ـ	ـ
١٢ـ شركة الصناعة المتحدة	١٩٥٩	٢٥٠	ـ
١٣ـ شركة الحديد والصلب الاردنية المساهمة	١٩٦٥	١٥٠	ـ
١٤ـ شركة مصانع الزيوت النباتية الاردنية المساهمة	١٩٥٣	٢٠٠	٤٠ ٪
١٥ـ الشركة العربية المحدودة	١٩٥٣	١٥٠	ـ
١٦ـ شركة الشرق للصناعات الحديثة	١٩٦٥	٣٠٠	ـ
١٧ـ شركة النسر للمصنوعات المطاطية	١٩٥٩	١٢٠	ـ
١٨ـ شركة البلاستيك الاردنية	١٩٥٧	٢١٥	ـ
١٩ـ شركة معامل سلفانا للشوكولاته والحلويات رام الله	١٩٥٤	١٠٠	ـ

فان استثنينا الشركات التي تأسست قبل عام ١٩٥٠ نجد ان اربع شركات فقط من مجموع ١٥ شركة تقع في الضفة الغربية في الاردن اما باقي الشركات فجميعها تمركزت في الضفة الشرقية واغلبها تدعمه الحكومة الاردنية .

ويبين الجدول على الصفحة التالية قائمة بالشركات الرئيسية التي تدعمها الحكومة الاردنية مع رأسمالها ومساهمة الحكومة الاردنية في هذا الرأسمال (كما كان عام ١٩٦٧) . ويبين الجدول ان جميع هذه الشركات باستثناء شركتين فقط موجودة في الضفة الشرقية من الاردن :

اسم الشركة	مركزها	الرأسمال المدفوع	مساهمة الحكومة الاردنية
شركة مصفاة البترول	عمان	٦ر٥٦٠ر٠٠٠	٤١٧ر٥٠٠
شركة مصانع الاسمنت	«	٤ر٥٠٠ر٠٠٠	٢ر٢٢٧ر٥٠٠
شركة مناجم الفوسفات	«	٢ر٦٣٥ر٠٠٠	١ر٨٦٤ر٠٣٥
الشركة الصناعية التجارية (الانتاج)	«	٧٦٧ر٠٠٠	٢٨ر٦٨٨
شركة الاردن لصناعة الورق	«	٥٩١ر٠٠٠	٣٨٧ر٧١٥
شركة مصانع الاجواخ الاردنية	«	٤٤١ر٠٠٠	١١٠ر٨٠٠
شركة الانماء الصناعي	«	٢٣٠ر٠٠٠	٧٠ر٩٧٥
شركة الدباغة الاردنية	«	٤٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠
شركة المصانع الاردنية للحلويات والشوكولاته	«	٢٥٠ر٠٠٠	٥٣ر١٢٠
شركة المخابز الاردنية	«	١٣٠ر٠٠٠	٢٦ر٠٠٠
شركة مصانع الخزف الاردنية	«	٩٦٣ر٠٠٠	٢ر٥٠٠
الشركة الاردنية للفنادق والسياحة	«	٧٢٣ر٠٠٠	٦٢٠ر٠٠٠
الشركة الاردنية للكهرباء	«	٢ر٤٤٠ر٠٠٠	٦٠ر٠٠٠
شركة عمان للباصات	«	٨٠٠ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠
شركة البوتاس العربية	«	٣ر٠١٦ر٠٠٠	٥٠٠ر٠٠٠
الشركة العربية لصناعة الادوية	السلط	٢٤٢ر٠٠٠	٥٥ر٠٠٠
شركة كهرباء اربد	اربد	٦٠٠ر٠٠٠	١٦٥ر٠٠٠
شركة مصانع الزيوت النباتية (١٢١)	نابلس	٤٤٤ر٠٠٠	١٧٨ر٨٠٦
شركة فنادق الارض المقدسة	القدس	٥٠٦ر٠٠٠	٥٠٠ر٠٠٠

ولم تحظ شركات الضفة الغربية باكثر من ٨ ٪ من مجموع مساهمات الحكومة الاردنية في الشركات الرئيسية في الاردن (١٢٢) .

برزت السياسة الاقليمية المتعمدة للنظام الهاشمي بشكل صارخ في مجالين رئيسيين الاول تركيز الصناعات الرئيسية في الضفة الشرقية . والثاني توجه الحكومة الاردنية الى دعم صناعات الضفة الشرقية واستثناء الضفة الغربية بشكل يكاد يكون كليا من هذا الدعم . فجميع المؤسسات الصناعية التي زاد رأسمالها عن مليون جنيه عام ١٩٦٥ كانت موجودة في الضفة الشرقية (الاسمنت ـ مصفاة البترول ـ الفوسفات ـ شركة الطاقة الكهربائية) كما ان كثيرا من الصناعات التي كان يمكن ان تنشأ خلال فترة الحكم الهاشمي في الضفة الغربية ـ لو اراد النظام ذلك ـ أنشئت ، وبدون مبرر اقتصادي في الضفة الشرقية .

١٢١ ـ تأسست هذه الشركة كشركة مساهمة في فترة وزارة الملقي « الليبرالية » (وهي اول وزارة اردنية حاولت وضع تخطيط اقتصادي مبرمج للاردن ودعت المواطنين لاستثمار محاولة تشجيع البرجوازية الصغيرة الى الاستثمار والمبادرة الاقتصادية) الا ان هذه الحكومة لم تستمر طويلا . وتمكنت البرجوازية الكبيرة من السيطرة على كل المشاريع التي تأسست في هذه الفترة كما حدث لمصنع الزيوت النباتية في نابلس حيث تمكن كبار التجار في نابلس من السيطرة على المشروع بعد فترة قصيرة من تأسيسه بسبب احتكارهم لتجارة الزيت في المنطقة .

١٢٢ ـ اسماء الشركات والارقام مشتقة من دائرة الاحصاءات العامة . تقرير الدراسة الصناعية ١٩٦٨ شباط صفحة ٥٠ وكذلك IRBD, Current Economic Position and Prospects of Jordan, Dec. 18th 1969, Table 15.

فعلى سبيل المثال ، لا الحصر ، كان بالامكان انشاء الصناعات التالية في الضفة الغربية بدلا من الضفة الشرقية :

الشركة الصناعية التجارية الزراعية المساهمة (انشئت عام ١٩٦١ في بلدة الرصيفة عمان) .

شركة مصانع الاسمنت (تأسست عام ١٩٥١ بالقرب من عمان)

شركة الانماء الصناعي (تأسست عام ١٩٦١ ــ عمان)

ــ شركة الدباغة الاردنية (تأسست عام ١٩٥٧ ــ الزرقاء)

ــ شركة الاجواخ الاردنية (تأسست عام ١٩٦٢ ــ عمان)

ــ مصنع الشركة المساهمة المحدودة لصناعة الورق (بداية ١٩٦٧ ــ عمان)

ــ الشركة العربية لصناعة الادوية (انشئت عام ١٩٦٤ في السلط)

ــ شركة الصناعات الصوفية المساهمة (انشئت عام ١٩٦١ ــ عمان) (١٢٣) .

ولم يكتف النظام بحرمان الضفة الغربية من الصناعة بل عمل ايضا على اضعاف الصناعات المحلية القائمة في الضفة الغربية عن طريق تشجيع قيام صناعات مماثلة في الضفة الشرقية تنافس صناعات الضفة الغربية . فشركة الصناعات الزراعية في الخليل (لانتاج معجون الطماطم والمربيات والخضار المعلبة) وجدت منافسا لها في الشركة العربية المحدودة (ماركا) ومن قبل مصنع الاغذية المحفوظة والشرابات (ماركا) في حين كان من المتوقع (لو توفر نهج غير اقليمي انمائي وطني) ان يجري دعم شركة الصناعات الزراعية في الخليل لاسباب كثيرة اهمها توفر المنتجات الزراعية الضرورية لهذه الصناعة في الضفة الغربية (والخليل بشكل خاص) ورخص الايدي العاملة في الضفة الغربية مقارنة بالضفة الشرقية ووجود نسبة اعلى من البطالة في الضفة الغربية .

كما وجدت شركة معامل سلفانا للشوكولاته والحلويات (رام الله) والتي تأسست عام ١٩٥٤ نفسها بعد عام ١٩٦٠ تنافس اكثر من شركة في الضفة الشرقية تتخصص في انتاج نفس منتوجات هذه الشركة . ففي عام ١٩٦٠ تأسست شركتان رئيسيتان في عمان (شركة مصانع فينوس ، ومصنع شوكولاته مترو) لتنافس شركة معامل سلفانا للشوكولاته . هذا في الوقت الذي لا نجد فيه اي مثال على شركة صناعية تقوم في الضفة الغربية بفرض التخصص في انتاج سلع تنتجها صناعات الضفة الشرقية . ومن المعروف كذلك ان مصنع الزيوت النباتية في نابلس منع من انتاج صابون التواليت مع انه المؤهل الاكبر لذلك واعطى هذا الامتياز لمصانع الضفة الشرقية التي اقيمت بعد تأسيس مصنع نابلس . وهذا ينطبق على العديد من الصناعات الاخرى التي تتميز بها الضفة الغربية عن الضفة الشرقية (النسيج والغزل ــ

١٢٣ ــ المعلومات مستخرجة من كتاب : القطاع الصناعي . وزارة الثقافة والاعلام . عمان ١٩٦٩ .

والملابس ــ الدباغة ــ الصناعات الزراعية ــ الصناعات الخشبية والمفروشات والحلويات والسكاكر ــ البوتاس ..) .

ان هذه الامثلة كافية للدلالة على ان تفضيل وتشجيع الاستثمار الصناعي في الضفة الشرقية فقط لم يكن راجعا لاعتبارات اقتصادية محضة كما يدعي البعض . بل كان نتيجة سياسة متعمدة لاضعاف البنية الاقتصادية في الضفة الغربية وحرمانها من بلورة طبقة بروليتارية (تجمعات عمالية منظمة وفاعلة اقتصاديا) تهدد النظام القائم وتمنع تبلور اندماج اقتصادي حقيقي بين الضفتين لما سيترتب على هذا سياسيا. وقد يكون الخوف الكامن من « فقدان » الضفة الغربية على نحو او آخر وراء هذه السياسة ايضا . ولعل ما حدث بخصوص مشروع منشآت البوتاس يؤكد على هذا التوجه اللا انمائي والمغاير لمتطلبات تطوير الاقتصاد الوطني . فالتفاوض الذي جرى في عهد حكومة وصفي التل (١٩٦٦) مع الشركات الاميركية على مشروع البوتاس خص شواطىء البحر الميت الشرقية وليس مكان منشآت شركة البوتاس العربية الواقعة على شواطىء البحر الغربية .

(٣) ارتفاع البطالة في الضفة الغربية :

كان لا بد من ان تؤدي السياسة التمييزية تجاه الضفة الغربية الى بروز فوارق هامة ومتعددة بين اوضاع الضفتين الاقتصادية والاجتماعية . ومع ان البطالة ظاهرة عامة ومستأصلة في ضفتي الاردن كما بينا سابقا الا انها كانت اكثر بروزا في الضفة الغربية . وهناك العديد من الدلائل على هذا : فرغم الهجرة الواسعة للقوى العاملة من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية والى الخارج خلال فترة ١٩٥٠ ــ ١٩٦١ بقيت البطالة (بانواعها) في الضفة الغربية متفشية وبارزة . ونجد احد الدلائل من مقارنة نسبة الباحثين عن عمل في لوائي نابلس وعمان عام ١٩٦١ (١٢٤) :

		العاملون اقتصاديا (١٥ سنة فما فوق)	الباحثون عن عمل	النسبة المئوية
لواء نابلس	المجموع	٦٥ر١٦٨	٤ر٩٤٢	٦ر٧ ٪
	الذكور	٦١ر٧٥١	٤ر٧٨٦	٨ر٧ ٪
لواء عمان	المجموع	١٠٨ر٢٧٤	٦ر٦٠٢	١ر٦ ٪
	الذكور	١٠٣ر٦٢٩	٦ر٤٣٢	٢ر٦ ٪

اما نسبة العاطلين عن العمل من الشباب (بين ١٥ ــ ٢٤ سنة) فقد شكلت ٢ر٢٣ ٪ من مجموع فئات السن في لواء نابلس و ٣ر١٧ ٪ فقط في لواء عمان .

ونجد احد المؤشرات الاخرى على ارتفاع البطالة في الضفة الغربية عن الضفة الشرقية عند مقارنة نسبة العاملين اقتصاديا من مجموع السكان حسب الالوية في

١٢٤ ــ دائرة الاحصاءات العامة . التعداد العام الاول للسكان والمساكن . المجلد رقم ٢ ايار ١٩٦٤ ، مشتقة من جدول رقم ٦/٦ .

الضفتين ، حيث تنخفض هذه النسبة في الوية الضفة الغربية عما هي عليه في الوية الضفة الشرقية الرئيسية كما يبين الجدول التالي (١٢٥) :

	اللـواء	نسبة العاملين اقتصاديا من مجموع سكان اللواء (عام ١٩٦١)
الضفة الغربية	لواء نابلس	١٩ر٦ ٪
	لواء القدس	٢٢ر٧ ٪
	لواء الخليل	٢٢ر٥ ٪
الضفة الشرقية	لواء البلقاء	٢٤ر٢ ٪
	لواء عمـان	٢٥ر٧ ٪
	لواء الكرك	٢٤ر٣ ٪
	لواء معـان	٢٦ر١ ٪

تبين الارقام السابقة ان البطالة الكاملة في الضفة الغربية اعلى مما هي عليه في الضفة الشرقية رغم الهجرة المستمرة والمتزايدة من الضفة الغربية للضفة الشرقيـة والى خارج الاردن . ويشكل العاملون اقتصاديا في الخارج (حسب احصاء الاردن لعام ١٩٦١) حوالى ٩ ٪ من مجموع السكان العاملين في الضفتين ، وحوالى ٣ر٢ ٪ من مجموع السكان العاملين في شرقي الاردن ، بينما ترتفع هذه النسبة فـي الضفة الغربية الى نحو ١٦ر٣ (١٢٦) . فلولا الهجرة الاقتصادية من الضفة الغربيـة لوصلت البطالة الكاملة في الضفة الغربية الى ما يقارب ٣٣ ٪ (اي اكثر من ال ١/٥) من مجموع القوى العاملة اقتصاديا عام ١٩٦١ .

الا ان حدة البطالة الموسمية والمقنعة تبرز اكثر في القطاع الزراعي . فقـد اظهر احصاء السكان والعمالة في القطاع الزراعي في الاردن (١٢٧) في الربع الاول من عام ١٩٦٧ ان عدد السكان الزراعيين في الضفة الغربية يشكل ٥٦ ٪ من مجموع السكان الزراعيين في الاردن ككل ، هذا بالرغم من انعكاس نسبة توزع السكان في الضفتين، وبالرغم من أن نسبة المساحة المزروعة في الضفة الغربية لا تتجاوز ٣٣ ٪ من مجمل المساحة المزروعة في المملكة .

ويبين الجدول التالي توزيع العاملين الدائمين في كل من الضفتين ونسبة ايام العمل لمجمل ايام الفترة (الاشهر الثلاثة الاولى ١٩٦٧) (١٢٨) :

١٢٥ ـ المرجع السابق . المجلد رقم واحد (بداية صفحة ٣٥) والمجلد رقم ٢ من بداية صفحة ٣ .
١٢٦ ـ بلغ عدد العاملين اقتصاديا في الخارج عام ١٩٦١ حسب احصاء الاردن ٣٥ر١٧٤ شخصا وبلغ عدد القوى العاملة اقتصاديا في الاردن في تلك السنة ٣٨٩ر٩٧٨ اما عدد العاملين اقتصاديا في الخارج من اهالي الضفة الغربية فبلغ في نفس السنة ٢٨ر١٠٠ شخص وبلـغ عدد العاملين اقتصاديـا في الضفة الغربية ١٧٢ر١٣٧ نسمة .
١٢٧ ـ الاردن . دائرة الاحصاءات العامة . السكان والعمالة في القطاع الزراعي ١٩٦٧ . آب ١٩٦٨ .
١٢٨ ـ مشتقة من المرجع السابق جدول رقم ٦ .

	العاملون الدائمون العـدد	معدل ايام العمل للعامل الواحد	نسبة ايام العمـل لمجمل ايام الفترة
المملكة	١٦٤ر٩٨٥	٣٢	٣٥ ٪
الضفة الغربية	٩٠ر١٥٧	٢٣	٢٥ ٪
الضفة الشرقية	٧٤ر٨٢٨	٤٢	٤٦ ٪

وترتفع نسبة ايام العمل فـي محافظة عمان الى ٤٩ ٪ وفـي اربد (المنطقة الزراعية الرئيسية في الضفة الشرقية) الى ٥٠ ٪ بينما لا تتجاوز هذه النسبة ٢٢٪ في محافظة الخليل و ٢٤ ٪ في محافظة نابلس و ٢٤ ٪ في محافظة القدس . وتشير هذه الارقام بوضوح الى بطالة مقنعة مرتفعة جدا في قطاع الضفة الغربية الزراعي يكاد يعادل ضعف نسبة البطالة من نفس النوع في الضفة الشرقية . فالزراعة في الضفة الغربية لم تستوعب سوى ربع ايام العمل المتوفرة للعاملين المتفرغين للعمل الزراعي .

وتبرز نفس الصورة عنـد مراجعة ارقام البطالة الموسمية كما يبين الجدول التـالي :

	العاملون غير الدائمون (العدد)	معدل ايام العمل للعامل الواحد	نسبة ايام العمل لمجمل ايام الفترة
المملكة	٧٩ر٣٥٢	١٩	٢١ ٪
الضفة الغربية	٤٩ر٢٢١	١٦	١٨ ٪
الضفة الشرقية	٣٠ر١٣٢	٢٣	٢٥ ٪

فالعمال الزراعيون في الضفة الغربية لم يشغلوا سوى ١٨ ٪ مـن مجمل ايام العمل المتوفرة بينما شغل رفاقهم في الضفة الشرقية ٢٥ ٪ مـن ايام العمل هذه . كما ان نسبة العاملين غير الدائمين اعلى في الضفة الغربية مما هي عليه فـي الضفة الشرقية : فقد شكل العمال غير الدائمين ٣٥ ٪ من مجموع العاملين في الزراعة في الضفة الغربية في حين كانت نسبتهم في الضفة الشرقية ٢٨ر٧ ٪ فقط (١٢٩) .

(٤) تدني مستوى المعيشة في الضفة الغربية :

لعل اهم نتائج السياسة التمييزية الاقليمية التي انتهجها النظام الاردني تجـاه الضفة الغربية كانت على صعيد انخفاض مستوى المعيشة فـي الضفة الغربية عـن مستواها العام في الضفة الشرقية . ويتضح هـذا في مجـالات مختلفة كالاجور وتكاليف المعيشة .

فقد بقيت الاجور على امتداد الحكم الهاشمي على الضفة الغربية اكثر ارتفاعا في الضفة الشرقية عما كانت عليه في الضفة الغربية .

ويبين الجدول على الصفحة التالية معدل الاجور في مـدن المملكة عـام ١٩٥١ (بالفلس) (١٣٠) :

١٢٩ ـ مشتقة من المرجع السابق جداول ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ .
١٣٠ ـ دائرة الاحصاءات العامة . النشرة الاحصائية السنوية ١٩٥١ ـ عدد ٢ صفحة ٢١٤ .

المـدن	البنـاء	الاغذية	النقل	صناعات اخرى	الحرف	خدمات عامة
			القطاع الاقتصادي			
الضفة الشرقية :						
عمان	٣٧٠	٢٥٠	١٥٠	١٨٠	١٦٠	١٨٠
اربد	٢٥٠	١٤٠	٢٨٠	٢٣٠	١٣٠	١٣٠
الضفة الغربية :						
نابلس	٢٥٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	١٣٠	١٦٠
القدس	٢٣٠	١٥٠	١٥٠	٢٠٠	١١٠	١٦٠
الخليل	٢٧٠	١٣٠	٢١٠	١٩٠	١٠٠	١١٠

ويبين الجدول التالي معدل الاجور في المؤسسات الصناعية فـي الاردن وألوية الضفة الغربية عام ١٩٦٥ (١٣١) :

اللـواء	معدل الاجر السنوي (بالدنانير) جميع المؤسسات	المؤسسات التي تستخدم ١٠ اشخاص فاكثر
الاردن	١٧٦	–
لواء عمان	٢٢١	٢٤٤
لواء القدس	١٤١	١٥٠
لواء نابلس	١١٣	١٢٠
لواء الخليل	١٥١	١٥٢

ويتضح مـن الجدول ان معدل الاجر في لواء عمان يرتفع بما لا يقل عن ٥٠ ٪ عما هو عليه في الوية الضفة الغربية . وهذا متوقـع بسبب انعـدام فرص العمل الانتاجي في الضفة الغربية ومعاناة القطاع الزراعي من بطالة واسعة وانعدام وجود صناعة قادرة على النمو لاستيعاب الايدي العاملة العاطلة عن العمل من جهة والايدي الجديدة التي تدخل الى سوق العمل بمعدل ٤ ٪ من مجموع القوى العاملة سنويا من جهـة اخرى .

ان انخفـاض مستوى الدخل هـذا وخاصة لدى الفئات العمالية يفسر ايضا انخفاض الاستهلاك الغذائي للفرد في الضفة الغربية مقارنة مع ما كان عليه في الضفة الشرقية وخاصة بين فئات اللاجئين كما يوضح الجدول على الصفحة التالية :

١٣١ - United States Department of Labor, Labor Law and Practice in Jordan, 1967, p. 49.

معدل دخل الفرد اليومي من الوحدات الحرارية عـام ١٩٦٢ (١٣٢)

	وحدات حرارية	بروتينات غرام	مواد دهنية غرام
الضفة الشرقية			
غير لاجئين	٢٢٣٥	٧٣	٥٢
لاجئون	١٧١٩	٥٤	٣٩
الضفة الغربية			
غير لاجئين	٢٢٦٤	٧٢	٤٩
لاجئون	٢٠٢٣	٧١	٣٣.

يتضح من الجدول ان معدل الاستهلاك الغذائي (وهـذا المعدل يخفي فروقات واسعة بين الطبقات الاجتماعية في الضفتين) لسكان الضفة الشرقية من غير اللاجئين يزيد بشكل واضح عن معدله بين اهالي الضفة الغربية . كما ان هنـالك فروقات صارخـة بـين اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الشرقيـة وبين سكانهـا مـن غـير اللاجئين مما يشير الى المستوى المعيشي المتدني جدا الذي تعاني منـه هذه الفئات الاجتماعية ، ولعل اندماج اللاجئين الاقتصادي في الضفة الغربية يفسر ارتفاع معدل الاستهلاك الغذائي لهذه الفئات وتقاربه من معدل اهالي الضفة الغربية من غير اللاجئين .

وينعكس هذا التفاوت في المستوى المعيشي بين الضفتين فـي ارتفـاع نسبة الوفيات الى الاصابات في بعض الامراض مثل السل الرئوي – التفوئيد – ذات الرئة – الجدري المائي . ففي جميع هذه الامراض نجـد ان نسبـة الوفيات الى الاصابات كانت اعلى في الضفة الغربية مما هي عليه في الضفة الشرقية بسبب تدني الخدمات الصحية في الضفة الغربية (١٣٣) .

ويتضح الفرق في مستوى المعيشة بين الضفتين ان قارنا الدخل القومي للفرد في الضفة الشرقية (١٣٤) . ويبرز هذا الفارق من مقارنة الانتاج القومي الاجمالي بين الضفتين فقد قدر الانتاج القومي الاجمالي فـي الضفة الشرقية عـام ١٩٦٦ بنحو ٣٤٢ر٣ مليون دولار (بسعر السوق) في حين قدر دخل الضفة الغربية لنفس السنة بنحو ٢٠٨ر٦ مليون دولار (١٣٥) . ويقدر عدد سكان الضفة الشرقية عـام ١٩٦٦ بحوالى ٠٠٠ر٠٦٦ر١ نسمة وعدد سكان الضفة الغربية بحوالى ٠٠٠ر٩٨٢ نسمة .

١٣٢ – FAO, Jordan op. cit., p. 9 taken from The Hashemite Kingdom of Jordan — Nutritional Survey, April - June 1962, A Report by the Interdepartmental Committee on Nutrition for National Defence, Washington 1963.

ويقدر ان معدل ما يحتاج الرجل ٢٨٠٠ وحدة حرارية في اليوم وما تحتاجه المرأة ، ٢٤٠٠ وحـدة حرارية يوميا .

١٣٣ – الاردن . وزارة الاعلام . الصحة العامة . شباط ١٩٦٦ صفحة ٧١ – ٧٤ .

١٣٤ – C.A. Cooper & S.S. Alexander, Economic Development and Population Growth in the Middle East. New York 1972, p. 240.

١٣٥ - A Palestine Entity? The Middle East Institute 1970, table 1.

الا ان هذا التقدير لسكان الضفة الغربية لم يأخذ بعين الاعتبار عامل الهجرة للخارج . وان اعتبرنا ان الهجرة استمرت على نفس وتيرتها السابقة (بين عامي ١٩٥٢ – ١٩٦١) والتي بلغت ثلثي الزيادة الطبيعية للسكان .. نتوصل الى رقم قدره نحو ٨٥٠ الف نسمة . وبهذا يكون معدل الدخل القومي للفرد الواحد في الضفة الغربية عام ١٩٦٦ يعادل ٢٤٥ دولارا في السنة . في حين بلغ هذا المعدل ٣٢٢ دولارا في الضفة الشرقية في نفس السنة اي ما يعادل ١٣٢ ٪ من دخل الفرد في الضفة الغربية (١٣٦) .

كما يبرز تدني مستوى المعيشة في الضفة الغربية عن الضفة الشرقية من دراسة الاوضاع السكنية والمعيشية في الضفتين . ويبين الجدول التالي ان نسبة فئات الضفة الشرقية التي تتمتع باوضاع سكنية ومعيشية متميزة تعادل اعلى بكثير من نسبتها في الضفة الغربية :

وحدات السكن الثابتة حسب مصدر المياه ونوع المراحيض ونوع الانارة في الاردن ككل وفي الضفة الغربية لسنوات ١٩٥٢ – ١٩٦١ (بالنسب المئوية) (١٣٧)

	مجموع وحدات السكن الثابتة (العدد)		مياه جارية داخل البناء (بمواسير)		بئر خاص		مرحاض داخلي (بمياه جارية)		انارة كهربائية	
	١٩٥٢	١٩٦١	١٩٥٢	١٩٦١	١٩٥٢	١٩٦١	١٩٥٢	١٩٦١	١٩٥٢	١٩٦١
الاردن (الضفتين)	١٣٢ر٠٧٢	٣١٣ر٦١٣	١٢ر٧٪	٢١ر٣٪	٢٦ر٣٪	١٦ر٨٪	٨ر٨٪	٩ر٦٪	٥ر٣٪	١٧٪
الضفة الغربية	٧٥ر٣١٨	١٥٢ر٦٩٥	٦ر٦ ٪	١١ر٧٪	٢٦ر٦٪	٢٩٪	٧ر٤٪	٦ر٨٪	٢ر٦٪	١٣ر٣٪

كما يتضح من الجدول ان هذه الفروقات الشاسعة بقيت قائمة طوال فترة العشر سنوات الممتدة ما بين ١٩٥٢ و ١٩٦١ . وتمتد هذه الفروقات لتشمل المعدات المنزلية كما يبين الجدول التالي :

١٣٦ – الفروقات بين الضفتين تشمل جوانب اجتماعية اخرى تعكس تباين الاوضاع في الضفتين وخاصة التغير الذي طرأ على بعض جوانب العلاقات الاجتماعية في الضفة الشرقية نتيجة نمو المدن السريع وارتباط الريف الشرق اردني بقطاع الدولة وتغلغل العلاقات النقدية في الريف والبادية وما يرافق هذا من انعكاسات على بعض جوانب العلاقات الاجتماعية التقليدية . فعلى سبيل المثال كان معدل نسبة الطلاق الى نسبة الزواج في الضفة الشرقية يعادل ضعف هذه النسبة في الضفة الغربية . اذ كان هناك ٩ر٤ حالة طلاق لكل ١٠٠ حالة زواج في الضفة الغربية عام ١٩٦٦ مقابل ١٧ حالة طلاق لكل ١٠٠ حالة زواج في الضفة الشرقية (المصدر كتاب الاحصاء الاردني السنوي عام ١٩٦٦) .

١٣٧ – الارقام مشتقة من الاردن . احصاءات المساكن لعام ١٩٥٢ والتعداد العام للسكان ١٩٦١ (بيان رقم ٣/٨ ، ٤/٨ ، ٥/٨) .

الاسر التي تسكن مساكن خاصة حسب ملكية بعض الادوات المنزلية (عام ١٩٦١) بالنسبة المئوية

	ثلاجة	غسالة	جهاز للطبخ (عدا بابور كاز)
الاردن (الضفتان)	٢ر٦ ٪	٣ر٢ ٪	٣ر٢ ٪
سكان المدن	٦ ٪	٤ر٥ ٪	٢ر٥ ٪
سكان الريف	٢ر٠ ٪	١ر٠ ٪	٢ر٠ ٪
لواء الخليل	٢ر٠ ٪	٢ر٠ ٪	١ر٠ ٪
لواء القدس	٢ر٨ ٪	١ر٧ ٪	٢ر٦ ٪
لواء نابلس	١ر٣ ٪	١ر٢ ٪	١ر٦ ٪
مدينة عمان	١٠ر٤ ٪	٨ر٢ ٪	٧ر٩ ٪

يوضح الجدول السابق ان الفروقات المتعلقة بالظروف المعيشية هي في الاساس فروقات ريفية – مدينية (وبالتالي فروقات طبقية) . فهناك فروقات شاسعة في مستوى المعيشة بين المدينة والريف في الضفتين ، ويمكن اعتبار الفروقات القائمة بين الضفتين امتدادا لهذه الفروقات وتعبيرا عنها ، مع اضافة عامل الحرمان المتعمد للضفة الغربية من التنمية الصناعية والزراعية مما ابقى مدن الضفة الغربية الرئيسية (الخليل – القدس – نابلس) مدنا غير صناعية يغلب عليها اقتصاد الخدمات (وخاصة التجارة) والصناعات الحرفية الصغيرة . وبالتالي فقد بقيت هذه المدن غير قادرة على استيعاب اعداد كبيرة من اهالي الريف بعكس ما حدث في الضفة الشرقية حيث نمت عمان بشكل شديد السرعة . الا ان هذا لا يعني انعدام الفوارق الهامة بين مدن الضفة الغربية وريفها . فهناك فروقات واسعة بين الريف والمدينة في الضفة الغربية تتناول اوجه اقتصادية واجتماعية متعددة تعكس جميعها درجة الحرمان والتخلف الذي يعاني منه الريف في الضفة الغربية .

ويبرز الجدول التالي بعض مظاهر اللامساواة بين الريف والمدن في الضفة الغربية:

الاسر التي تسكن مساكن خاصة حسب مصادر المياه ونوع الانارة وحيازة بعض الادوات المنزلية المتطورة في الضفة الغربية حسب الالوية والمدن عام ١٩٦١ (بالنسب المئوية) (١٣٨)

	مساكن مجهزة بمياه جارية داخل البناء بمواسير	مساكن مجهزة بالكهرباء	منزل بثلاجة	منزل بغسالة
لواء الخليل	١ر٥ ٪	٥ر٦ ٪	٠ر٢ ٪	٠ر٢ ٪
مدينة الخليل	١٧ر٨ ٪	٢٢ر٦ ٪	٠ر٦ ٪	٠ر٨ ٪
لواء القدس	٩ر٣ ٪	١٨ر٥ ٪	٢ر٨ ٪	١ر٧ ٪
مدينة القدس	٢٥ر٩ ٪	٤٨ر٨ ٪	٧ر٤ ٪	٥ر٢ ٪
لواء نابلس	١٦ر٣ ٪	١٠ر٦ ٪	١ر٣ ٪	١ر٢ ٪
مدينة نابلس	٧٣ ٪	٥٩ر٥ ٪	٨ر٥ ٪	١٥ر٠ ٪

بالاضافة الى الفروقات الهامة والمتنوعة (معيشية ، سكنية ، انتاجية) القائمة بين الريف والمدينة في الاردن (بضفتيه) والفروقات والتمايزات الطبقية القائمة

١٣٨ – المصدر السابق .

داخل المدن وداخل المجتمع الريفي تميز الاردن بوجود فروقات اقليمية هامة بين الضفتين نتيجة لبنية الاردن السياسية والاقتصادية من جهة ونتيجة لممارسات النظام الاقليمية المتعمدة من جهة اخرى . فقد ادت هذه السياسة التمييزية الى خلق تقسيم عمل اقليمي بين الضفتين عكس التشويه الاقتصادي والتكوين التبعي للاقتصاد الاردني بشكل عام وسياسة احتجاز النمو الاقتصادي في الضفة الغربية بشكل خاص.

ان التخصص الاقليمي هذا يتضح من خلال عملية استكشاف السمات الرئيسية للبنية الاقتصادية في الضفة الغربية .

الجزء الرابع : السمات الرئيسية للبنية الاقتصادية – الاجتماعية في الضفة الغربية :

مقدمة :

عالجنا في الاجزاء السابقة من هذا الفصل بعض الجوانب الهامة للوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وخاصة فيما يتعلق بالبطالة والهجرة وضعف التكوين الصناعي وانخفاض الانتاجية الزراعية . ان ما نرغب في التركيز عليه هنا هو طبيعة البنية الاقتصادية التي تبلورت في الضفة الغربية تحت الحكم الهاشمي . ولعل اهم سمات هذه البنية تتجلى في ضعف القطاع الصناعي (حتى بالمقارنة مع الضفة الشرقية) وقلة الايدي العاملة الصناعية من جهة وضعف انتاجية القطاع الزراعي والبطالة الواسعة التي يعاني منها من جهة اخرى . اما قطاع الخدمات فهو (كما هو الحال في الضفة الشرقية) القطاع الاقتصادي المهين . ويبين الجدول التالي الانتاج المحلي الاجمالي في الضفتين كما كان قبيل الاحتلال الاسرائيلي للضفة .

الانتاج المحلي الاجمالي في الضفتين (١٣٩)
(بملايين الدولارات) ١٩٦٦

	الضفة الشرقية		الضفة الغربية	
	بالملايين	نسبة مئوية	بالملايين	نسبة مئوية
المجموع	٢٨٣ر٧	١٠٠	١٦٦ر٠	١٠٠
أ – **القطاع الزراعي**	٦٥ر٠	٢٢ر٩	٤٣ر٤	٢٦ر١
(الزراعة – الغابات – الاسماك)				
ب – **القطاع الصناعي**	٥٧ر٦	٢٠ر٣	٢٢ر٢	١٣ر٣
– المناجم – الصناعات الكهربائية	٣٩ر٥	(١٣ر٩)	١٤ر٥	(٨ر٧)
– البناء	١٨ر١		٧ر٧	
ج – **القطاع الثالث**	١٦١ر١	٥٦ر٨	١٠٠ر٤	٦٠ر٥
– النقل	٢٦ر٢		١٤ر١	
– التجارة والبنوك	٥٣ر٢		٣٥ر٥	
– ملكية المنازل	١٥ر٧		١٥ر٧	
– الادارة العامة والدفاع	٤٦ر٢		١٥ر٤	
– الخدمات (القطاع الخاص)	١٩ر٨		١٩ر٧	
الانتاج المحلي الاجمالي (بسعر الكلفة)	٢٨٣ر٧		١٦٦ر٠	

١٣٩ – A Palestine Entity, op. cit., table 1.

الضرائب غير المباشرة	٣٥ر١	٢٣ر٤
الدخل الصافي من الخارج	٢٣ر٤	١٩ر٢
الانتاج القومي الاجمالي (بسعر السوق) (١٤٠)	٣٤٢ر٢	٢٠٨ر٦

يتضح من الجدول ان القطاع الزراعي يحتل في الضفة الغربية حجما اكبر مما يحتله في الضفة الشرقية من ناحية مساهمته في الانتاج المحلي الاجمالي ، اذ يساهم بحوالى ربع الانتاج المحلي في الضفة الغربية . بعكس وضع القطاع الصناعي الذي يساهم بخمس (١/٥) الانتاج الاجمالي في الضفة الشرقية بينما لا تتعدى مساهمته في الضفة الغربية سبع (١/٧) الانتاج المحلي الكلي كما يحتل قطاع الخدمات حجما اكبر في اقتصاد الضفة الغربية بسبب تدني انتاجية القطاع الصناعي واستثمار النظام الاردني للضفة الغربية كمصدر سياحي .

ويبين الجدول التالي نسبة ما يشكله الانتاج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية من مجمل الانتاج في الضفتين حسب قطاعات الاقتصاد الرئيسية :

الانتاج المحلي الاجمالي (بسعر الكلفة) بالنسب
المئوية لعام ١٩٦٦ في الضفتين : (١٤١)

	الغربية	الشرقية	الضفتان
الزراعة	٨ ٪	١٣ ٪	٢١ ٪
الصناعة والمناجم	٤ ٪	١١ ٪	١٥ ٪
الخدمات (القطاع الخاص)	٢٢ ٪	٢٧ ٪	٤٩ ٪
الدولة	٢ ٪	١٣ ٪	١٥ ٪
المجموع	٣٦ ٪	٦٤ ٪	١٠٠٪

١٤٠ – يعني تعبير « الانتاج القومي الاجمالي » قيمة ما ينتجه سنويا جميع الافراد والشركات واجهزة الحكومة المقيمين عادة في البلد من سلع وخدمات . اما تعبير الانتاج المحلي الاجمالي فهو يعادل الانتاج القومي الاجمالي منقوصا الدخل من الخارج اي ان الانتاج المحلي الاجمالي يعادل قيمة ما يجري انتاجه ضمن منطقة جغرافية محددة . ان اهمية هذا التمييز للدول « المتخلفة » تنبع من ان الفوائد والارباح التي تدفع للشركات الاجنبية واصحاب الاستثمارات الاجانب تدخل في حساب الانتاج المحلي الاجمالي وتستثنى من حسابات الانتاج القومي . ويحسب الانتاج القومي الاجمالي ... الخ احيانا بسعر الكلفة واحيانا بسعر السوق . ان انتاج بلد ما بسعر الكلفة يعادل قيمة الانتاج محسوبة من وجهة نظر المنتجين . واما انتاجه بسعر السوق فيحتسب من وجهة نظر التجار . ويؤثر في اسعار السوق والضرائب غير المباشرة والدعم المالي الذي تقدمه الحكومة وتكاليف الانتاج . فعلى سبيل المثال تجعل الرسوم التي تدفع على التبغ اسعار السجاير اعلى من كلفة الانتاج . كما ان الدعم المالي للمزارع من قبل الدولة قد يجعل اسعار منتوجاته اقل من كلفة الانتاج . ولهذا فان الانتاج القومي الاجمالي بسعر السوق يختلف عن الانتاج القومي بسعر الكلفة بنسبة زيادة الضرائب غير المباشرة على الدعم المالي الحكومي . اما الدخل القومي للفرد فيعادل الدخل القومي الاجمالي مقسوما على عدد السكان . وعلى اية حال فان ارقام الدخل الاجمالي (سواء المحلي او القومي) في الدول المتخلفة يجب ان تعامل بحذر شديد لغياب الارقام الدقيقة من جهة ، ولصعوبة حساب قيمة انتاجها القومي وخاصة في الزراعة حيث لا يشكل بكامله انتاجا للسوق من جهة اخرى .

١٤١ – IBRD, Current Economic Position and Prospects of Jordan Dec. 18th. 1969, p. 1.

فبالرغم من ان قطاع الزراعة يساهم بحوالى ٢٦ ٪ من الدخل المحلي الاجمالي في الضفة الغربية الا انه لم يساهم باكثر من ٨ ٪ من الدخل القومي الاجمالي للضفتين . اما الصناعة في الضفة الغربية فلم تساهم باكثر من ٤ ٪ من الانتاج المحلي الاجمالي للضفتين قبل الاحتلال الصهيوني لها . او ما يعادل ربع انتاج الضفتين الصناعي فقط . ويرجع هذا كما بينا سابقا الى ضعف التكوين الصناعي في الضفة الناتج عن سد طريق التصنيع امام الاقتصاد المحلي عند طريق عرقلة استثمار رؤوس الاموال المحلية في المشاريع الصناعية من جهة وابقاء حجم هذه الصناعات صغيرة ومرتبطا ارتباطا مباشرا بالزراعة (الزيوت – الصابون – الالبان – الدباغة – الغزل والنسيج – المشروبات الكحولية – الحلويات والسكاكر – الماكرونه ..) او بقطاع الخدمات وخاصة السياحة (مشاغل الصدف والاخشاب والفخار) من جهة أخرى .

ويعاني كلا القطاعين (الزراعة والخدمات السياحية) في الضفة الغربية من عدم الاستقرار بسبب اعتماد الزراعة في الضفة الغربية اعتمادا شبه كلي على الامطار من جهة وتخلف وسائل الانتاج المستعملة من جهة اخرى مما يجعل الانتاج الزراعي عرضة للتذبذب المستمر . ويؤثر هذا الوضع على الصناعات الزراعية المرتبطة بالقطاع الزراعي . كما ان القطاع السياحي والذي يمد الضفة الغربية بجزء غير قليل من دخلها العام يعتمد على الاستقرار السياسي النسبي في الاردن بشكل خاص والمنطقة بشكل عام . ولهذا فهو قطاع يعاني كذلك من عدم الاستقرار مما يؤثر كذلك على الصناعات الحرفية الصغيرة العديدة المعتمدة على هذا القطاع . ان هذه العوامل ، بالاضافة طبعا الى العوامل التي تتعلق بالسيطرة السياسية (وما ترتب عليها) التي فرضها النظام الاردني على الضفة الغربية جعلت عملية التراكم الرأسمالي ضعيفة بحيث لم تسمح الا بنمو ضئيل في الدخل القومي .

القطاع الصناعي :

ادى انخفاض وتيرة تراكم الرأسمال في الضفة الغربية الى انخفاض وتيرة الاستثمار من جهة وتوجه الاستثمارات نحو القطاعات غير الانتاجية من جهة اخرى. ان هذا يرجع الى التركيبة الاقتصادية للنظام الاردني بشكل عام والى عوامل داخلية تخص الضفة الغربية اهمها استفحال البطالة ورخص الايدي العاملة مما لا يحفز اصحاب رؤوس الاموال على تحديث وسائل الانتاج وخاصة في قطاعي الصناعة والزراعة .

ولهذا بقيت الصناعات في الضفة الغربية صناعات يغلب عليها الطابع الحرفي. ففي عام ١٩٧٣ كان هناك ٢٧٧ مؤسسة صناعية تستخدم ٥ أشخاص او اكثر بلغ مجموع عدد المستخدمين فيها ٣٥٩٥ شخصا او ما يعادل ١٣ شخصا فقط للمؤسسة (١٤٢) . اما مجموع عدد المؤسسات « الصناعية » (الاقتصادية) في الضفة

١٤٢ – مجلس الاعمار الاردني . دراسة القوى البشرية للمؤسسات المنتظمة . حزيران ١٩٦٣ . تشرين الاول ١٩٦٥ .

الغربية فقد بلغ عام ١٩٦٥ ، ٣٧١٦ مؤسسة تستخدم ١٧ر١٨١ عاملا وموظفا ، او ما يعادل اقل من ٥ اشخاص للمؤسسة الواحدة مما يشير الى ان الاغلبية الكبرى من هذه المؤسسات تستخدم من ٣ – ٤ اشخاص كما يبين الجدول التالي (١٤٣) :

المؤسسات الصناعية في الضفتين عام ١٩٦٥

	عدد المؤسسات	موجودات ثابتة (بآلاف الدنانير)	انتاج قائم (بآلاف الدنانير)	القيمة المضافة (بآلاف الدنانير)	العمالة (العدد)	الاجور والرواتب (بآلاف الدنانير)
الضفة الغربية	٣٧١٦	٤٥٢ر٥	٩ر٤٥٤ر٢	٤ر٢٧١ر٦	١٧ر١٨١	١ر٤٤٢ر١
الضفة الشرقية	٣١٢٢	١٥ر٢٥٧ر٥	٢٨ر٩٠١ر٨	١١ر٩٤٢ر٤	١٩ر٩١٣	٣ر٨٢٣ر١

يظهر الجدول ضخامة الاستثمارات الرأسمالية الثابتة في الضفة الشرقية مقارنة مع الضفة الغربية . اذ تعادل هذه ٣٤ مرة ما هي عليه في الضفة الغربية . كما يظهر الجدول الفوارق في الاجور والرواتب في المؤسسات والمشاغل الصناعية بين الضفتين . اذ يعادل هذا ٨٤ دينارا اردنيا للمستخدم (بفتح الدال) الواحد في الضفة الغربية مقابل ١٩٢ دينارا في الضفة الشرقية ، اي اكثر من ضعف ما يتقاضاه العامل في الضفة الغربية . وبالرغم من ان الجدول يظهر ان عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية يزيد عن عددها في الضفة الشرقية الا ان الاغلبية العظمى من الصناعات الكبيرة تتواجد في الضفة الشرقية . ولهذا كان « الانتاج القائم » في الضفة الشرقية يزيد عن ثلاثة اضعاف ما هو عليه في الضفة الغربية وللسبب نفسه نجد ان عدد العمال في هذه المؤسسات اعلى في الضفة الشرقية مما هو عليه في الضفة الغربية . كما ان القيمة المضافة في الضفة الغربية تعادل ثلث القيمة المضافة في الضفة الشرقية ويعادل انتاج الضفة الغربية ثلث انتاج الضفة الشرقية الصناعي.

ان تركيز الصناعات الكبيرة في الضفة الشرقية وابقاء الصناعة في الضفة الغربية مقصورة على الصناعات الحرفية والخفيفة يشكل اهم مظاهر التخصص الاقليمي الذي فرضه النظام الاردني على اقتصاد الضفة الغربية . ولهذا فان نصيب الصناعة في الضفة الغربية يقل بشكل كبير وملموس في مجالات الدخل القومي الاجمالي والاستخدام والاستثمار والتصدير عن نصيب الصناعة في الضفة الشرقية كما تشير الارقام التالية :

١٤٣ – د. وديع شرايحه . التنمية الاقتصادية في الاردن . معهد البحوث والدراسات العربية . ١٩٦٨ صفحة ١٧٨ .

حصة الصناعة في الضفة الغربية والاردن ككل من الدخل القومي الاجمالي والاستخدام والاستثمار والصادرات (المنظورة) بالنسبة المئوية (١٩٦٥) (١٤٤)

	الاردن (الضفتان)	الضفة الغربية
حصة الصناعة من مجموع الدخل القومي الاجمالي	١٠ر٠ ٪	٦ر٠ ٪
حصة الصناعة من الاستخدام	٩ر٠ ٪	٧ر٠ ٪
حصة الصناعة من الاستثمار	٥ر٠ ٪	٣ر٠ ٪
حصة الصناعة من الصادرات المنظورة	٤٧ر٠ ٪	٢٢ر١ ٪

القطـــاع الزراعي :

كما يبرز ضعف البنية الانتاجية للضفة الغربية فـــي القطاع الزراعي : فنحو ٥٦ ٪ من مجموع السكان الزراعيين في المملكة من اهالي الضفة الغربية مقابل ٤٤ ٪ يعيشون في الضفة الشرقية ، هذا في حين ان ٣٣ ٪ من الاراضي الزراعية موجودة في الضفة الغربية و ٦٧ ٪ في الضفة الشرقية . وهـــذا يعني ان كثـــافة السكان الزراعيين في الضفة الغربية كانت عام ١٩٦٧ (قبـــل الاحتلال الاسرائيلي) تعـــادل ٢ر٥ مرة كثافتهم في الضفة الشرقية (١٤٥) . وبالرغم من ان قطاع الزراعة في الضفة الغربية شمل ٥٦ ٪ من مجموع السكان الزراعيين في الاردن فانه لم يساهم في فترة الستينات بما يزيد عن ٤٠ ٪ من الدخل الزراعي في الاردن ككل ، مما يؤكد تدني انتاجية العمل الزراعي في الضفة الغربية بشكل كبير عن انتاجية العمل الزراعي في الضفة الشرقية . ويرجع هذا الى عدة اسباب اهمها :

** قلة الاراضي المروية في الضفة الغربية (قياسا بالضفة الشرقية) . فقد بلغت مساحة الاراضي المروية في الضفة الغربية ٧٠ كيلومترا مربعا فقط من مجموع ٣٠٠ كيلومتر مربع من الاراضي المروية في الاردن ككل (١٤٦) . ويرجع هـــذا بالدرجـــة الاولى الى مشروع قناة الغور الذي خص الضفة الشرقية من الاردن فقط .

** ان طبيعة الاراضي من جهة وضعف الاستثمارات الرأسمالية في الزراعة من جهة اخرى جعل الزراعة في الضفة الغربية تعتمد علـــى العمل اليـــدوي المكثف اوسع من الضفة الشرقية . ولا شك ان البطالة وانخفاض مستوى الاجور في الضفة الغربية ساعدا على بقاء الاستثمارات الرأسمالية (آلات ـــ مشاريع ري ـــ صناعات زراعية متطورة ..) بعيدة عن هذا القطاع الهام . وتشير الارقام الرسمية (لاحصاء عام ١٩٦١) ان عدد عمال الالات الزراعية في الاردن كان عام ١٩٦١ يعادل ٩٧٣ عاملا منهم ١٧٥ (١٧ ٪) فقط في الضفة الغربية مما يشير الى تمركز الالات الزراعيـــة بشكل مكثف في الضفة الشرقية . كمـــا تشير بعض الارقام التقديرية ان اغلبيـــة

١٤٤ – Economic Survey of the West Bank (Summary) ; Israel, Economic Planning Authority ; Jerusalem, Dec. 1967, p. 15.

١٤٥ ـــ دائرة الاحصاءات العامة . السكان والعمالة في القطاع الزراعي ١٩٦٧ .

١٤٦ – IRBD, Current Economic Position and Prospects in Jordan, Dec. 1969.

الاستثمارات في الضفة الغربية وظفت في المساكن والمنشآت الاخرى . فقد ارتفعت قيمة هذه الاستثمارات (في المساكن والمنشآت الاخرى) من ٤ر٦ مليون دينـــار عام ١٩٦٢ الى ٧ ملايين دينار عام ١٩٦٥ . هذا وبلغ المجموع الكلي للاستثمارات في الضفة الغربية عام ١٩٦٢ ، ٦٢ مليون دينار ارتفع الى ٩ر٦ مليـــون دينار عام ١٩٦٥ (١٤٧) . كما ان القروض المالية من المؤسسات الرسمية لمزارعي الضفة الغربية كانت ضئيلة بالنسبة للقروض التي قدمت لمزارعي الضفة الشرقية . وتشير الاحصاءات الرسمية الاردنية ان الضفة الغربية تلقت عام ١٩٦٦ من القروض الزراعية ما قيمته ٤٦١ر٥٠٠ دينار اردني وزعت على ٣٣١٤ مقترضا او ما يعادل ١٣٩ دينـــارا للمقترض الواحد . في حين بلغ مجموع القروض الزراعية التي تلقتها الضفة الشرقية فـــي تلك السنة ١ر١٧٣ر٣٠٠ دينار وزعت على ٣٤٠٩ مقترض او ما يعادل ٣٤٤ دينـــارا للمقتـــرض الواحـــد (١٤٨) .

** يبرز التقسيم الاقليمي للعمل بين الضفتين فـــي تخصص الضفة الغربية بشكل رئيسي في المنتوجات الشجرية من الفواكه والزيتون . فقد ساهمت الضفة الغربية في منتصف الستينات بأكثر من ٦٠ ٪ من منتوجات الفواكه في المملكة وقدمت اكثر من ٨٠ ٪ من منتوجات الزيتون . كما تساهم الضفة الغربية بنسبة غير قليلة في انتاج الخضروات والمحاصيل الصيفية لا تقل كثيرا عن انتاج الضفة الشرقية من هذه المحاصيل . اما الضفة الشرقية فتخصصت بالدرجة الاولى في انتاج المحاصيل الشتوية والحبوب . فقد بلغ انتاج الضفة الشرقية من المحاصيل الشتوية نحو ٧٨ ٪ من مجمل انتاج الاردن وتجاوز ٧٥ ٪ من انتاج الحبوب في الاردن (١٤٩) .

ويبين الجدول التالي توزيع الاراضي الزراعية في الضفة الغربية حسب نمط المحاصيل عام ١٩٦٦ (بالنسب المئوية) (١٥٠) :

	اشجار	خضار	مزروعات حقلية	مجموع الاراضي المستغلة
جنين	١٦ر٢	٣٩ر٩	١٢ر٢	١٦ر٦
نابلس	٤٩ر١	٤١ر٨	٣٢ر٦	٥٠ر٦
القدس	٢٨ر٠	٧ر٣	٢٤ر٦	٢٧ر٥
الخليل	٦ر٧	١١	٣٠ر٦	١٩ر٢

ويبدو من الجدول ان نابلس هي المنطقة الزراعية الرئيسية في الضفة الغربية حيث تستحوذ على حوالى نصف المنتجات الشجرية و ٤٠ ٪ من منتجات الضفة من الخضار وتلك منتجاتها من المزروعات الحقلية .

١٤٧ – Israel, the Prime Minister's Office, Economic Planning Authority, Economic Survey of the West Bank. Jerusalem, 1967, table 4.

١٤٨ ـــ الارقام مشتقة من الاحصاء السنوي للاردن عام ١٩٦٦ صفحة ٧٩ .

١٤٩ ـــ د. وديع شرايحه . التنمية الاقتصادية في الاردن . مصدر سابق صفحة ١٧٥ ـــ ١٧٧ .

١٥٠ ـــ الاردن . العينة الزراعية لعام ١٩٦٦ صفحة ٤٢ .

** ساهمت الضفة الغربية بنحو ٤٥ ٪ من الانتاج الزراعي والحيواني للاردن خلال الستينات وحتى الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية عام ١٩٦٧ (١٥١) . وهذه المساهمة اذا اخذنا بعين الاعتبار توزيع السكان بين الضفتين (حوالى ٦٠ ٪ في الضفة الشرقية مقابل ٤٠ ٪ في الضفة الغربية عام ١٩٦٦) وتوزيع الاراضي المزروعة بين الضفتين (٦٧ ٪ في الضفة الشرقية مقابل ٣٣ ٪ في الضفة الغربية) تبرز طابع الضفة الغربية الريفي . هذا بالاضافة الى كون حوالى ٥٦ ٪ من السكان الزراعيين في الضفتين يعيشون في الضفة الغربية . كما ان سكان المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٤٠ الف نسمة في الضفة الغربية (الخليل ــ القدس ــ نابلس) لا تضم اكثر من ١٨ ٪ من مجموع سكان الضفة في حين ان هذه النسبة ترتفع الى ٤٢ ٪ من السكان في الضفة الشرقية (مدن عمان والزرقاء واربد) . فسكان الريف والمدن الصغيرة (البلدات) لم يشكلوا عام ١٩٦١ سوى ٥٨ ٪ من سكان الضفة الشرقية في حين شكلوا ٨٢ ٪ من سكان الضفة الغربية (١٥٢) . ومن المتوقع ان تكون نسبة سكان الريف في شرقي الاردن قد تقلصت اكثر خلال الفترة الممتدة بين ١٩٦١ وحرب حزيران ١٩٦٧ . مما يضفي على الضفة الشرقية طابعها المديني .

** يستوعب القطاع الزراعي في الضفة الغربية حوالى ٤٠ ٪ من القوة العاملة فيها (مقابل ٣٣ ٪ في الضفة الشرقية عام ١٩٦١) تساهم بحوالى ٢٥ ٪ فقط من الانتاج المحلي الاجمالي للضفة الغربية وتبين هذه الانتاجية المنخفضة التخلف والحرمان الذي يعاني منه الريف والقطاع الزراعي في الضفة الغربية . فالعديد من الخدمات العامة الاساسية (صحة ــ تعليم ــ مياه ــ كهرباء ..) قلما يصل الى القرى كما بينا سابقا عند التعرض الى الفروق بين الريف والمدينة في الضفتين وفي الضفة الغربية بالذات (١٥٣) . فقد بقي الريف وخاصة في الضفة الغربية يعاني من حرمان

١٥١ ــ المصدر السابق صفحة ١٧٧ هذه الارقام تشير الى متوسط الانتاج ولا تمثل قيمة الانتاج . وتشكل قيمة انتاج الضفة الغربية الزراعي (بسعر الكلفة) ما يعادل ٣٨ ٪ من قيمة انتاج الاردن ككل ولعل رخص الايدي العاملة في الضفة الغربية ونوعية المحاصيل المنتجة من الاسباب وراء هذا الفارق بين الكمية والقيمة في الضفتين .

١٥٢ ــ الارقام مشتقة من التعداد العام الاول للسكان والمساكن ١٩٦١ مجلد رقم ١ . ويبين هذا التعداد التركيب المديني ــ الريفي (١٩٦١) التالي (المدن : ١٠ آلاف نسمة فما فوق) :

	المجموع		سكان المدن		سكان الريف		الخيام المتفرقة	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الضفة(غ)	٨٠٥ر٤٥٠	١٠٠	٢٨٤ر١٨٨	٣٥ر٣ ٪	٥٠٦ر٣١٥	٦٢ر٩ ٪	١٤ر٩٤٧	١ر٨ ٪
الضفة(ش)	٩٠٠ر٧٧٦	١٠٠	٤٦٤ر١٠٣	٥١ر٥ ٪	٣٥٦ر١٨٦	٣٩ر٤ ٪	٨٠ر٤٨٧	٨ر٩ ٪

١٥٣ ــ نسبة عائلات الريف في الاردن التي تسكن منازل فيها مياه جارية بمواسير لا تتعدى ٢ر٣ ٪ مقابل ٤٨ر٦ ٪ في المدن . ونسبة هذه الاسر التي تسكن منازل بها مرحاض خاص مع مياه جارية لا تتعدى ٠ر٨ ٪ مقابل ٢٢ر٨ ٪ في المدن . ونسبة الاسر التي تسكن مساكن خاصة بها انارة كهربائية لا تتجاوز ١ر٦ ٪ مقابل ٣٩ر٢ ٪ في المدن (المصدر: التعداد العام للسكان والمساكن المجلد رقم ٣ بيان رقم ٨/٢ ــ بيان ٨/٤ .

وتخلف شديدين . كما ان قوانين العمل في الاردن استثنت العمال الزراعيين من الحقوق والتعويضات الضئيلة التي انتزعها عمال القطاعات الاخرى . وقد ساعد هذا الوضع وحرمان الفلاحين الصغار من حقوق تشكيل التنظيمات النقابية والتسويقية والتعاونية الى وقوعهم فريسة سهلة للوسطاء والسماسرة . وتقدر المصادر الرسمية ان الوسطاء والسماسرة يستولون على نسبة عالية جدا من السعر الذي يدفعه المستهلك ، تصل الى ٦٧ ٪ للخضار والفواكه (انتاج الضفة الغربية الرئيسي) و ٢٥ ٪ للحبوب والبقول وبالتالي فان المنتج الحقيقي لا يصله اكثر من ٣٣ ٪ من اسعار منتوجاته من الخضار والفواكه ، و ٧٥ ٪ من اسعار منتوجاته من الحبوب والبقول (١٥٤) .

كما ان الضرائب الحكومية التي يتحملها المزارع تحسب على مساحة الارض نفسها وليس على الدخل الناتج عنها ولذا فان عليه ان يدفع الضريبة المقررة حتى ولو كان الموسم فاشلا ولا يتمتع المزارع باعفاء الحد الادنى من الحيازة اللازمة لاعالة افراد اسرته شأن القطاعات الاخرى . وعلاوة على هذا يتساوى معدل الضريبة بالنسبة للحائز الصغير والمالك الكبير خلافا لمبدأ التصاعد في قانون جزية الدخل (١٥٥) . كما ويرزح المزارعون تحت اعباء ديون باهظة وبشروط مجحفة ، اذ يتقاضى الدائن فوائد عالية جدا تجعل من الصعب على المدين ان يفي دينه وفي الغالب تكون الفائدة فاحشة حيث تتراوح بين ٢٠ ٪ ــ ٣٠ ٪ وقد تصل الى ٤٠ ٪ . ويبين الجدول التالي الديون التي كانت مستحقة على الاراضي الزراعية في الضفة الغربية عام ١٩٦٦ . ولا يشتمل الجدول على القروض من المؤسسات الرسمية كما لا يشمل الديون الاخرى غير المؤمنة رسميا .

الديون المستحقة على الاراضي الزراعية في الضفة الغربية عام ١٩٦٦ (١٥٦)

	قيمة الدين بالدينار	مساحة الاراضي المؤمنة (بالدونم)
الضفة الغربية (المجموع)	١ر٦٧٣ر٨٠٤	١١١ر٣١٨
جنين	٣١٦ر٩٢٢	٢٧ر١٧٠
طولكرم	١٥٥ر٠٧٧	٤٦٥
نابلس	٣٩٤ر٨٥٣	٦١ر٣٢٠
القدس	٥٠١ر٨٥٤	٧ر٨١٩
اريحا	١٦٧ر٠٧٣	٦ر٧٠١
الخليل	٢٨ر٠٢٢	٥ر١٦٢
رام الله	١٠٨ر٥٣٣	٢ر٥٨٥
قلقيليه	١ر٤٧٠	٩٦

١٥٤ ــ المصدر . دائرة الاحصاءات العامة . حسابات الدخل القومي ١٩٦٤ صفحة ٢٨ .

١٥٥ ــ فهد الفانك . مرجع سابق صفحة ٥٩ .

١٥٦ ــ الاردن ، دائرة الاراضي والمساحة : التقرير السنوي ١٩٦٧ صفحة ٤٠ .

وعلى الرغم من أن هذا الشكل من الاستغلال يشمل الفلاحين الصغار والعمال الزراعيين في الضفتين الا انه يبقى اشد بالنسبة للضفة الغربية بسبب كون اغلبية المزارعين فيها من العمال الزراعيين والملاك الصغار كما يبين الجدولان التاليان :

نسبة العاملين باجور من مجموع العاملين في الزراعة

	١٩٦١		١٩٦٧	
	عدد العاملين باجور	النسبة المئوية من مجموع العاملين في الزراعة	عدد العاملين باجور	النسبة المئوية من مجموع العاملين في الزراعة
الضفة الغربية	٢٠ر٠٥٠	٣١ ٪	٤٨ر١٥٩	٣٤ر٩ ٪
الضفة الشرقية	١٦ر٦٩٢	٢٢ر٧ ٪	٣٠ر٨٨٨	٢٨ر٩ ٪

ويبين الجدول التالي **توزيـــع الحيازات الزراعيــة حسب حجم الحيــازة فــي الضفتين لعام ١٩٦٥** (١٥٧) :

	عدد الحيازات (١٥٨)	النسبة المئوية من مجموع الحيازات في الضفة الغربية	عدد الحيازات	النسبة المئوية من مجموع الحيازات في الضفة الشرقية
مجموع عدد الحيازات	٥٤ر٩٧٨	١٠٠	٣٨ر٥١٤	١٠٠
اقل من عشر دونمات	٢٧ر٤٠٦	٤٩ر٨	٦ر٥٨٠	١٧ر٠
من ١٠–٤٩ دونما	١٨ر٩٣٢	٣٤ر٤	١٣ر٦٤١	٣٥ر٤
من ٥٠–١٩٩ دونما	٧ر٩٣٠	١٤ر٤	١٤ر٢٩٤	٣٧ر١
من ٢٠٠–٤٩٩ دونما	٥٧٥	١ر٠	٣ر١٧٠	٨ر٢
من ٥٠٠–٩٩٩ دونما	١٠٥	٠ر١٩	٥٨٣	١ر٥
من ١٠٠٠–١٩٩٩ دونما	٢٦	٠ر٠٤٧	١٧٢	٠ر٤٤
من ٢٠٠٠–٤٩٩٩	٤	٠ر٠٠٧	٥٦	٠ر١٤
٥٠٠٠ فأكثر	–	–	١٨	٠ر٠٤٦

١٥٧ – مشتقة من السكان والعمالة في القطاع الزراعي ١٩٦٧ دائرة الاحصاءات العامة آب ١٩٦٨ الملحق رقم ١ .

١٥٨ – اشار التعداد الزراعي في الاردن عام ١٩٥٣ الى وجود ٦٠ر٧٥٠ حيازة في الضفة الغربية في ذلك العام موزعة كالتالي :

اقل من ١٠ دونمات	= ١٦ر٨١٦	من ٥٠٠ – ٩٩٩ دونما	= ٤٥٩
من ١٠ – ٤٩ دونما	= ٢٥ر٤٩٧	من ١٠٠٠ – ١٩٩٩ دونما	= ١١٧
من ٥٠ – ١٩٩ دونما	= ٢٠ر٨٥٢	من ٢٠٠٠ – ٤٩٩٩ دونما	= ٥٩
من ٢٠٠ – ٤٩٩ دونما	= ٢ر٨٠١	من ٥٠٠٠ دونم فما فوق	= ٣٩

(المرجع : الاردن : النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٥٧ ، بيان ب – ٣ ، صفحة ٦٧) . وبالرغم من انه يجوز الشك في دقة هذه الارقام الا انها تشير اذا ما قورنت بارقام عام ١٩٦٥ الى تفتت الملكيات الكبيرة في الضفة الغربية وارتفاع عدد الملكيات الصغيرة جدا (اقل من ١٠ دونمات)، فقد انخفض عدد الملكيات الكبيرة (فوق ٢٠٠٠ دونم) من ٩٨ حيازة عام ١٩٥٣ الى ٤ حيازات فقط عام ١٩٦٥ . في حين ارتفع عددها في الضفة الشرقية من ١٤٧ حيازة عام ١٩٥٣ الى ٢٤٦ حيازة عام ١٩٦٥ .

يتضح من الجدول الاول ان نسبة العمال الزراعيين في الضفة الغربية من مجموع سكانها الزراعيين اعلى من مثيلتها في الضفة الشرقية . ويتبين هذا بشكل اوضح ان استخرجنا نسبة العمال الزراعيين المأجورين في الضفة الغربية من مجموع هؤلاء في الضفتين اذ عادل هؤلاء ٦٠ ٪ من مجموع العمال الزراعيين في المملكة لعام ١٩٦٧ . في حين ان هذه النسبة (حسب تعداد ١٩٦١) كانت ٥٤ ٪ مما يشير ، الى تحول بعض الفلاحين الصغار الى عمال زراعيين لوقوعهم تحت تأثير الضغوطات المعيشية المتزايدة من جهة والى توجه بعض الملاك الكبار والمتوسطين الى الزراعة الرأسمالية (التجارية) كما تشير ارقام زيادة نسبة العاملين باجر من مجموع العاملين في الزراعة .

ويبين جدول توزيع الحيازات في الضفتين ان حوالى نصف فلاحي الضفة الغربية يملكون حيازات زراعية تقل عن عشر دونمات بينما لا تتعدى هذه النسبة ١٧ ٪ في الضفة الشرقية . اما الحيازات المتوسطة (من ٢٠٠ – ٩٩٩ دونما للحيازة الواحدة) فتشكل في الضفة الغربية نحو ١ر٢ ٪ من مجموع الحيازات ، في حين تشكل حوالي ١٠ ٪ من حيازات الضفة الشرقية . اما الحيازات الكبيرة (اكثر من ١٠٠٠ دونم) فلا يزيد عددها في الضفة الغربية عن ٣٠ حيازة بينما بلغ عددها في الضفة الشرقية ٢٤٦ حيازة او ثمانية اضعاف عددها في الضفة الغربية (١٥٩) . وبتعبير آخر فان الطابع الغالب على الزراعة في الضفة الغربية هو الزراعة الصغيرة والاغلبية العظمى من المزارعين فيها من الفلاحين الصغار (حوالى ٨٠ ٪) الذين تؤمن مساحة اراضيهم الدخل الكافي لاعالة اسرهم . بينما نجد ان الطابع الغالب للزراعة في الضفة الشرقية هو الفلاحة المتوسطة (٤٦ ٪) مع وجود عدد كبير نسبيا من الملاكين الكبار .

وبشكل عام تتميز الحيازة الزراعية في الضفة الغربية بصغر حجمها مقارنة مع الضفة الشرقية اذ يعادل متوسط مساحة الحيازة الزراعية في الضفة الشرقية اكثر من ٣ أمثال متوسط مساحة الحيازة في الضفة الغربية . فقد بلغ معدل مساحة الحيازة في الضفة الغربية (عام ١٩٦٥) حوالى ٣٤ دونما في حين كان معدل الحيازة في الضفة الشرقية يعادل ١٢٩ دونما (١٦٠) كما ان اغلبية الحيازات في الضفة الغربية مملوكة كليا وجزء صغير فقط مستأجر . ويبين الجدول على الصفحة التالية (١٦١) نسبة الحيازات الزراعية حسب الملكية في الضفة الغربية (١٩٦٥) :

١٥٩ – تتوزع الحيازات الكبيرة في الضفة الغربية حسب الالوية كالتالي: لواء الخليل (١٢) ، لواء القدس (٣) ، لواء نابلس (١٢) ، لواء جنين (٣) وفي الضفة الشرقية تتوزع كالتالي : الزرقاء (١٩) ، عمان (٩٥) ، البلقاء (١٣) ، اربد (١٠٢) ، معان (٨) ، الكرك (٢١) .

١٦٠ – المصدر السابق – ملحق ٢ و ٣ .

١٦١ – مشتقة من تقرير التعداد الزراعي ١٩٦٥ دائرة الاحصاءات العامة . الاردن ملحق ٢ و ٣ .

اللواء	مملوكة (كليا)	مستأجرة (استئجار كلي او بالمشاركة)	مختلطة (جزء مملوك وجزء مستأجر)	المساحة الكلية بالدونمات
الخليل	٨٠ر٩ ٪	٧ر١ ٪	١٢ ٪	٣١٠ر٨٤٢
القدس	٨٢ر١ ٪	٥ر٥ ٪	١٢ر٤ ٪	٥١٣ر٩٥٥
نابلس	٦٧ر٨ ٪	٩ر٧ ٪	٢٢ر٥ ٪	٨٠٢ر١٨٧
جنين	٥١ر٤ ٪	١٤ر٤ ٪	٣٣ر٨ ٪	٢٥٧ر٩٢٩

ان مجمل هذه الاوضاع التي تحيط بالزراعة في الضفة الغربية تفسر اتساع ظاهرة البطالة الموسمية والمقنعة في الضفة الغربية على امتداد فترة الحكم الهاشمي. وتفسر كذلك ظاهرة الهجرة الواسعة من الضفة الغربية (وخاصة من الريف) الى الضفة الشرقية والى الخارج وخاصة الى بلدان النفط العربية حيث ادت عائدات النفط هناك الى نمو واسع في قطاع الخدمات فيها وخاصة في مجال العمران والاسكان والتعليم والصحة . ومن هنا فقد لعب التعليم (وهو مرتفع جدا بين الفلسطينيين قياسا بمستوى التعليم في الدول العربية) دورا هاما في دفع الشباب نحو الهجرة بحثا عن العمل او سعيا لرفع مستواهم المعيشي المتدني في الضفة الغربية . اما في الضفة الشرقية فقد شكل الجيش وجهاز الدولة المنفذ الاستخدامي الرئيسي لابناء الريف في شرق الاردن. وبالرغم من انه لا تتوفر لدينا دراسات وافية عن عدد ابناء الريف المستخدمين في الجيش واجهزة الدولة الا ان هناك ما يكفي من مؤشرات للتدليل على ارتفاع هذا العدد . ففي دراسة ميدانية لاحدى القرى شرق الاردنية (منطقة عجلون) عام ١٩٦٠ كان التوزع المهني (بالنسب المئوية) كالتالي (١٦٢) :

ـ الزراعة	٣٩ ٪
ـ الجيش	٢٩ ٪
ـ جهاز الدولة	٤ر٥ ٪
ـ مهن واعمال غير زراعية	٢٥ر٥ ٪

ويبين الجدول ان اكثر من ثلث القوة العاملة في هذه القرية يعمل في الجيش وجهاز الدولة . ومع انه لا يجوز التعميم على الريف الاردني من هذه الدراسة الا انها تشير الى مدى ارتباط واعتماد الريف الاردني على الدولة وخاصة المؤسسة العسكرية الاردنية .

القطاع الثالث (الخدمات) :

يقدم قطاع الخدمات والتجارة نحو ٦٠ ٪ من ناتج الضفة الغربية . وعلى الرغم من ان هذا ينطبق ايضا على الضفة الشرقية الا ان تركز المشاريع الصناعية فيها ومشاريع الري خفف قليلا من حجم مساهمة هذا القطاع في الانتاج المحلي بالرغم من تمركز دوائر الحكومة ومؤسسات الجيش في الضفة الشرقية . ويبين الجدول

١٦٢ ـ R.T. Antoun, Arab Village, London 1972, p. 27.

التالي متوسط الانتاج المحلي في الضفة الغربية بين السنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ ونسبته من متوسط الانتاج المحلي الاجمالي في الضفتين (١٦٣) :

	الانتاج الاجمالي في الضفة الغربية (بملايين الدنانير)	النسبة من اجمالي الانتاج في الضفتين
الزراعة	١٢ر٦	٣٧ ٪
الصناعة	٣ر٠٧	١٩ ٪
البناء	٢ر٦١	٣٣ ٪
الكهرباء والمياه	٠ر٥٣	٣١ ٪
المواصلات والسفر	٥ر٩٢	٤٧ ٪
تجارة الجملة والمفرق	١٣ر٥	٤٣ ٪
البنوك والتامين	٠ر٧٨	٣٧ ٪
الملكية العقارية	٤ر٤	٤١ ٪
الادارة العامة والدفاع	٣ر٨٥	١٨ ٪
الخدمات	٧ر٠٤	٥٥ ٪

يلاحظ من الجدول ان نسبة مساهمة الضفة الغربية في قطاع الادارة العامة والدفاع من اجمالي الانتاج المحلي في الضفتين لا تزيد عن ١٨ ٪ ، او اقل من خمس الناتج المحلي الاجمالي مما يؤكد على تمركز اجهزة الدولة والمؤسسة العسكرية في الضفة الشرقية (١٦٤) . كما يشير الجدول الى ان حجم قطاع الخدمات الخاص في الضفة الغربية اكبر مما هو عليه في الضفة الشرقية . ويعزز هذا وجود اكثر من ٦١١٠ مؤسسة تجارية في الضفة (او ما يعادل ٥٣ ٪ من عدد المؤسسات التجارية في الضفتين) تستخدم ١٢ر٢٨ شخصا او ما نسبته ٤٤ ٪ من مجمل عدد العاملين في القطاع التجاري (١٦٥) مما يبرز صغر حجم هذه المؤسسات اذا ما قورنت بالمؤسسات التجارية في الضفة الشرقية . كما تتمركز في الضفة الغربية العديد من المؤسسات السياحية (وكالات سفر وسياحية ، فنادق ، محلات بيع المنتوجات الحرفية

١٦٣ ـ د. وديع شرايحه . التنمية الاقتصادية في الاردن ١٩٦٨ صفحة ١٨٢ .

١٦٤ ـ توزعت مصروفات ميزانية الحكومة الاردنية لعام ١٩٦٦/٦٥ كالتالي (بالنسب المئوية) :

	المصروفات المدنية	المصروفات العسكرية	مصروفات الامن
الضفة الشرقية	٧٠ ٪	٦٠ ٪	٥٠ ٪
الضفة الغربية	٣٠ ٪	٤٠ ٪	٥٠ ٪

المصدر : A Palestine Entity, op. cit., p. 117.

ويلاحظ من الجدول ان الحكومة الاردنية خصت نصف ميزانية الامن (الشرطة والمخابرات) على الضفة الغربية في حين ان عدد سكان الضفة الغربية لم يتجاوز عام ١٩٦٦ نحو ٤٠ ٪ من مجموع سكان الاردن ، مما يشير بوضوح الى سياسة النظام القمعية تجاه الضفة الغربية .

١٦٥ ـ تقرير عن مساهمة الضفة الغربية في الاقتصاد الاردني . دائرة الاحصاءات العامة (غير منشور) .

السياحية .. الخ) . هذا ويقدر دخل الضفة الغربية من السياحة قبل حرب حزيران بحوالى ٨ ملايين دينار في السنة .

ويعمل في قطاع الخدمات (القطاع الثالث) حوالى ٤٠ ٪ من القوة العاملة اقتصاديا في الضفة الغربية حسب احصاء ١٩٦١ (١٦٦) . ويعمل في قطاع التجارة لوحده اكثر من ٨ ٪ من مجموع القوة العاملة اقتصاديا .

علاقات الضفة الغربية الاقتصادية الخارجية :

ان المعلومات المتوفرة عن صادرات وواردات الضفة الغربية قبل الاحتلال الاسرائيلي ليست دقيقة ولا كافية للخروج بملاحظات تفصيلية . الا ان هناك بعض التقديرات التي يمكن الاعتماد عليها جزئيا للخروج بصورة عامة عن علاقات الضفة الغربية التجارية الخارجية قبل الاحتلال الصهيوني .

ويبين الجدول التالي تقديرات البنك الدولي للتعمير والانماء لميزان المدفوعات الخارجية في الضفة الغربية عام ١٩٦٦ (بملايين الدنانير) مقارنة مع الضفة الشرقية (١٦٧) :

	الضفة الغربية	الضفة الشرقية
الواردات (المجموع)	٢٧	٥٠
البضائع	٢٤	٤٣
الخدمات	٣	٧
الصادرات (المجموع)	٢٣	١٨
انبضائع	٣	٧
الخدمات	٢٠	١١
العجز	٤	٣٢

يتضح من الجدول ان البضائع تشكل الجزء الاكبر (٨٨ ٪) من واردات الضفة الغربية بينما تشكل الخدمات الجزء الاعظم من صادراتها (٨٧ ٪) . وتشكل البضائع ٨٦ ٪ من واردات الضفة الشرقية في حين تشكل الخدمات حوالى ٦٠ ٪ من صادراتها وهي نسبة اقل مما هي عليه في الضفة الغربية . الا ان العجز في ميزان مدفوعات الضفة الشرقية الخارجية بلغ ٨ اضعاف ما هو عليه في الضفة الغربية لاسباب متعددة تطرقنا اليها سابقا . لقد بلغ العجز في ميزان الصادرات

١٦٦ – يستثنى هذا الرقم العاملين في قطاع البناء والكهرباء والمياه على اساس انه يمكن اعتبارهم من العاملين في القطاع الصناعي .

١٦٧ – IRBD, Current Economic Position and Prospects of Jordan, Dec. 1969, p. 19.

والواردات من البضائع والمنتوجات الزراعية والصناعية في الضفة الغربية حوالى ٢١ مليون ولهذا فان الضفة الغربية تعتمد اعتمادا رئيسيا على قطاع الخدمات لسد الجزء الاكبر من هذا العجز في حين تعتمد الضفة الشرقية اعتمادا رئيسيا على المساعدات الاجنبية .

وتشير ارقام الاقتصاديين الاسرائيليين لصادرات وواردات الضفة الغربية عام ١٩٦٦ ان قيمة صادرات الضفة من المنتوجات الزراعية والصناعية بلغت ٤ر٣ مليون دينار ذهب حوالى نصفها الى الضفة الشرقية . وتشير هذه الارقام ان واردات الضفة الغربية من البضائع بلغت ٢٤ مليون دينار منها ٤ر٣ مليون دينار (او ١٧ ٪) قيمة البضائع المستوردة من الضفة الشرقية ، والباقي من خارج الاردن . كما ان الجزء الاعظم من هذه الواردات (حوالى ٩٠ ٪) كان من المنتجات الصناعية . وقد شكلت الواردات من اوروبا الغربية واليابان ٨٢ ٪ من واردات الضفة الغربية الصناعية . ولم يتعد نصيب الضفة الشرقية ١٨ ٪ من مجمل واردات الضفة الصناعية (١٦٨) .

ويبين الجدول التالي صادرات وواردات الضفة الغربية من المنتجات الزراعية والصناعية عام ١٩٦٦ (بالاف الدنانير) (١٦٩) :

	الصادرات	الواردات
الزراعة (المجموع)	٣ر٣٥٠	٢ر٣٠٠
الضفة الشرقية	١ر٦٠٠	٣٠٠
الخارج (١٧٠)	١ر٧٥٠	٢ر٠٠٠
الصناعة (المجموع)	٩٥٠	٢٢ر٠٠٠
الضفة الشرقية	٤٠٠	٤ر٠٠٠
الخارج	٥٥٠	١٨ر٠٠٠

ويبدو من الجدول ان واردات الضفة الشرقية تعادل ضعف صادراتها ، اذ صدرت الضفة الغربية الى الشرقية ما قيمته مليونين من الدنانير واستوردت ماقيمته ٤ر٣ مليون دينار من البضائع والسلع . ويتضح من هذه الارقام صيغة التخصص التي فرضها النظام الاردني على الضفة الغربية . فالجزء الاكبر (٨٠ ٪) من صادرات الضفة الغربية الى الشرقية كان من المنتوجات الزراعية (١٧١) في حين شكلت المنتوجات الصناعية نحو ٩٠ ٪ من واردات الضفة الغربية من الضفة الشرقية .

لقد غطت الضفة الغربية الجزء الاكبر (٨٥ ٪) من العجز في ميزانها التجاري (الفرق بين الواردات والصادرات الزراعية والصناعية) والذي قدر بحوالى ٢٠

١٦٨ – Israel, Prime Minister's Office, Economic Planning Authority, Economic Survey of the West Bank (Summary) Jerusalem, Dec. 1967, pp. 27-28.

١٦٩ – المرجع السابق . صفحة ٢٦ – ٢٧ .

١٧٠ – ٩٨ ٪ من هذه الصادرات ذهبت الى الدول العربية .

١٧١ – شكلت الخضروات (البندوره – البطاطا – والبطيخ) نصف صادرات الضفة الغربية الزراعية الى الضفة الشرقية وشكلت الفواكه (الحمضيات والعنب) النصف الآخر .

مليون دينار عام ١٩٦٦ عـــن طريق فائض الخـــدمات المصدرة والبالغ ١٧ مليون دينـــار (١٧٢) .

ويبين الجدول التالي **صافي صادرات الخدمات عام ١٩٦٦ (بملايين الدنانير)** (١٧٣)

أ ـ صادرات القطاع السياحي (المجموع)	٨ر٠
ـ من الزوار الاجانب	٧ر٠
ـ من زوار الضفة الشرقية	١ر٠
ب ـ التحويلات الخارجية (من اهالي الضفة العاملين في الخارج)	٧ر٠
ج ـ الخدمات الاخرى (النفقات القنصلية ، بعض نفقات الانروا ، ارباح الاستثمارات)	٢ر٠
المجموع الكلي	١٧ر٠

على ضوء هذه الارقام والحقائق يمكن تسجيل الملاحظات التالية عـــن علاقات الضفة الغربية الاقتصادية الخارجية في فترة الحكم الهاشمي (١٩٥٠ ـ ١٩٦٧) :

ـ يميل ميزان التبادل التجاري بين الضفة الغربية والضفة الشرقيـــة لصالح الاخيـــرة .

ـ تكشف العلاقة التجارية بين الضفتين عن وجود تخصص اقليمي يتسم ببعض سمات التقسيم الدولي الامبريالي للعمل اذ تصـــدر الضفـــة الغربية الـــى الشرقيـــة المواد الزراعية بالدرجة الاولى وتستورد المنتجات المصنعة بالمقابل . وبما ان الاجور في الضفة الشرقية اعلى (وخاصة في القطاع الصناعي) من الاجور في الضفةالشرقية (وخاصة الزراعة) فان علاقة التبادل هذه علاقة غير متكافئة . ان هذا الشكلالتبعي (ولو نسبيا) للعلاقة بين الضفتين جاء نتيجة لسياسة النظام الاردني المتعمدة تجاه الضفة الغربية والتي تجسدت في تركيز الاستثمارات والمشاريع الصناعية والزراعية الكبيرة ومشاريع الطرق والمواصلات الرئيسية في الضفة الشرقية وسد الطريق امام النمو الاقتصادي في الضفة الغربية (١٧٤) . ففي حين كانت الحكومة الاردنية تنفق نصف ميزانية المملكة المخصصة للامن العام (الشرطة والاستخبارات) على أجهزتها في الضفة الغربية (٤٠ ٪ من سكان المملكة فقط) ، فانها لم تنفق مـــن دخلها من الضفة الغربية والبالغ ٨ر٨ مليون دينار عام ١٩٦٦ سوى مليونين فقط (٧ر٢٢ ٪) على ما يسمىبمشاريع التنمية (١٧٥) ، ان هذا يؤكد طبيعةتوجه النظام الاردني القمعي والمحتجز للطاقات الانمائية . ان تبعية النظام الاردني الكلية للامبريالية جعلتهيتخوف من اي توجه انمائي حقيقي في البلد وبالضفة الغربية بشكل خاص .

١٧٢ ـ لم تتجاوز فائض الضفة الشرقية من الخدمات المصدرة عام ١٩٦٦ ، ٥ ملايين دينار فقط .

١٧٣ ـ المرجع السابق صفحة ٢٧ . هذه الارقام تقديرية ويجدر التعامل معها بحذر . وتقـدر بعض المصادر الرسمية الاردنية دخل الضفة الغربية من التحويـلات الى الضفة الغربيـة بحوالى ١٠ ملايين دينار في السنة قبل حرب حزيران .

١٧٤ ـ اعتمدت الضفة الغربية ـ على سبيل المثال ـ اعتمادا كليا على مصنع الاسمنت في الضفة الشرقية لسد حاجاتها من الاسمنت .

١٧٥ ـ قدرت المصروفات الجارية للضفة الغربية بحوالى ١٤ مليون دينار عام ١٩٦٦ صرف منهـا حوالى ٨ر٣ مليون دينار على نفقات الدفاع .

ـ ان حجم التبادل التجاري بين الضفة الغربية والشرقية لم يشكل الا نسبـة صغيرة من حجم التبادل التجاري الكلي للضفة الغربية . اذ لم تشكل صادراتالضفة الغربية الى الضفة الشرقية سوى ٤٥ ٪ من مجمل صادراتها ، كما لم تشكلوارداتها من الضفة الشرقية سوى ١٧ ٪ من مجمل وارداتها . ان هذا يعكس ضعف الترابط الاقتصاديبين الضفتين، ويشير الى ان الحاقالضفة الغربية لميتحول ـ اقتصاديا ـ الى ضم اندماجي حقيقي . فالتطور الاقتصادي في الضفتين اخـذ اتجاهات مختلفة بحيث اصبحت الضفة الغربية الطرف الاضعف اقتصاديا بعـد ان كان العكس هو الصحيح ، ولكن دون ان يؤدي هذا الى اندماج اقتصادي وطني مبني على الترابـط والتداخل المتعدد الاطراف بين القطاعات الاقتصادية المختلفـة في الضفتيـن . ان السبب في هذا يتعلق بتخلف وتبعية الاقتصاد الاردني نفسه مـن جهة وسياسة التمييز الاقليمي التي سار عليها النظام السياسي في الاردن من جهة اخرى .

ـ ان الاغلبية العظمى (٩٨ ٪) من صادرات الضفة الغربية خارج الاردنكانت تذهب في فترة الحكم الهاشمي الى الدول العربية في حين شكلت اوروبا واليابان المصدر الرئيسي لواردات الضفة الغربية .

ـ سيطرت على تجارة الضفة الغربية الخارجية مجموعة صغيرة من كبار التجار المحليين بدون أن يخضعوا لاية رقابة او توجيه حكومي . ولم تبذل الحكومة الاردنية جهودا تذكر في تسويق منتوجات الضفة الغربية في الخـارج . وقـد سيطرت علـى المنتوجات الزراعية في الضفة مجموعة صغيرة في المدن من تجار الجملة المحتكرين الذين قاموا بدورهم ببيعها لتجار المفرق . ولم يحظ المزارع في الضفة الغربية بأكثر من ثلث (وفي بعض الحالات نصف) السعر الذي تباع به منتوجاته في السوق .

ـ لقد جرى تغطية جزء كبير من العجز فـي الميزان التجاري للضفة الغربية عن طريق ما توفره الضفة الغربية من خدمات سياحية وعن طـريق التحويلات التي يرسلها العاملون في الخارج من اهالي الضفة . اما في الضفة الشرقية حيث الدخل السياحي محدود وحيث تحويلات العاملين في الخارج لا تزيد عن ٣٥ ٪ مـن مجمـل التحويلات الواردة الى الاردن ، فان الاعتماد الرئيسي في تغطية هـذا العجـز وقـع ولا يزال على المساعدات الخارجية .

التوزع المهني للسكان العاملين في الضفة الغربية :

كان لا بد مـن ان تعكس مجمل الاوضاع التي عاشتها الضفة الغربيـة نفسهـا على التركيبة المهنية للقوة العاملة اقتصاديا في الضفة ونجد نفس الانحراف الذي برز في هيمنة القطاع الثالث على اقتصاد الضفة الغربية في التوزع القطاعي للسكان العاملين . فعدد العاملين في هذا القطاع يفوق بكثير عدد العاملين في القطاع الثاني (الصناعة) .

ويبين الجدول التالي التوزيع القطاعي للسكان العاملين في الضفة الغربية كما كان في اوائل الستينات (١٧٦) :

	عدد العاملين	النسبة المئوية
المجموع الكلي	١٧٢ر١٣٧	١٠٠ ٪
قطاع الزراعة	٦٤ر٨٠٥	٣٧ر٦
قطاع الصناعة	٣٨ر٢٥٧	٢٢ر٢
ـ الصناعة التحويلية	١٥ر٢٣٨	٨ر٩
ـ البنـاء	١٧ر٩٥٦	١٠ر٤
ـ الكهرباء والماء والمجاري	٦٤٧	٠ر٣٧
ـ المناجم والمحاجر	٤ر٤١٦	٢ر٥
قطاع الخدمات	٦٩ر٠٧٥	٤٠ر١
ـ التجارة	١٣ر٩٠٤	٨ر١
ـ النقل والمواصلات والتخزين	٤ر٢٧٥	٢ر٥
ـ الخدمات الاخرى	٢٤ر٨٤٠	١٤ر٤
ـ الانشطة غير الواضحة (تشمل العاملين في الجيش واجهزة الامن)	٢٦ر٠٥٦	١٥ر١

يتضح من الجدول ان القطاع الثالث (القطاع الذي لا يقوم بالانتاج المادي) هو القطاع الاول من حيث عدد العاملين فيه اذ انه استخدم حوالى ٤٠ ٪ من السكان العاملين ويليه مباشرة قطاع الزراعة الذي استخدم تقريبا نفس النسبة من الايدي العاملة (١٧٧) . اما القطاع الصناعي (بما في ذلك البناء والمنشآت) فقد استخدم اقل من ربع القوى العاملة في الضفة الغربية . ويتمتع كل قطاع بسمات خاصة من ناحية علاقات وظروف العمل وتركيبته المهنية ولهذا تجدر معالجة السمات الرئيسية لكل قطاع على حدة .

القطاع الزراعي :

يبين الجدول على الصفحة التالية توزيع العاملين في القطاع الزراعي حسب المكانة الاقتصادية في الضفة الغربية حسب تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٦١ :

١٧٦ ـ مستخرج من التعداد العام الاول للسكان والمساكن ١٨ تشرين الثاني ١٩٦١ . يشمل الجدول على الذكور والاناث العاملين اقتصاديا من سن ٥ سنوات فما فوق . هنـاك حوالى ٥ آلاف شخـص (٤ر٩٢٩) من العاملين اقتصاديا تحت سن ١٥ عاما . وبالتالي فان اخراجهم من حسابات القـوة العاملة (على اعتبار انها تشمل فقط العاملين من سن ١٥ عاما فما فوق) لن يؤثـر على نسب توزيع القوة العاملة حسب القطاعات الاقتصادية .

١٧٧ ـ ان نسبة العاملين في الزراعة اعلى في الواقع مما اظهر تعداد السكان بسبب الوقت الذي جرى فيه الاحصاء (فترة بداية الشتاء) حيث الموسم الزراعي يكون عادة في حالة الركود وبسبب استثناء جزء من النساء العاملات في الزراعة العائلية ، واحتمال اغفال العاملين في الزراعة الموسمية وخاصة مواسم الحصاد . ولهذا فان دراسة السكان والعمالـة في القطاع الزراعـي لعام ١٩٦٧ ادق من هذه الناحية من تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٦١ .

	المجموع (١٧٨) ١٩٦١	نسبة٪	العاملون لحسابهم العدد	نسبة٪	العاملون للاسرة العدد	نسبة٪	العاملون باجور العدد	نسبة٪
لواء القدس	٢٠ر٩٠١	١٠٠	١٠ر٣٤٥	٤٩ر٥	١ر٩٨٨	٩ر٥	٨ر٣٧٣	٤٠ر١
لواء نابلس	٣٠ر٤٨٦	١٠٠	١٧ر٩٧٨	٥٩ر٠	٣ر١٢٦	١٠ر٣	٩ر٣٤٨	٣٠ر٧
لواء الخليل	١٣ر٤١٨	١٠٠	٦ر٥٤٥	٤٨ر٨	٤ر٥٢٨	٣٣ر٧	٢ر٣٢٩	١٧ر٤
مجمـوع الضفة (غ)	٦٤ر٨٠٥	١٠٠	٣٤ر٨٦٨	٥٣ر٨	٩ر٦٤٢	١٤ر٩	٢٠ر٠٥٠	٣٠ر٩

يبين الجدول ان اغلبية العاملين في الزراعـة كانوا قبـل الاحتـلال الاسرائيلي للضفة من العاملين لحسابهم اي من الفلاحين الذين يفلحون اراضيهم بدون استخدام العمل المأجور او من اصحاب الاراضي الذين يستخدمون الايدي العاملة . اما العمال الزراعيون فلم تزد نسبتهم من مجمل العاملين فـي الزراعة عـن ٣١ ٪ . ويشكل العاملون للاسرة (بدون اجر) حوالى ١٥ ٪ من العاملين في الزراعة الا ان دراسة السكان والعمالة في قطاع الزراعة لعام ١٩٦٧ اظهرت ان عدد العاملين للاسرة أعلى من الرقم الذي ذكره احصاء عام ١٩٦١ ممـا يؤكد استمرار الطابع العـائلي للزراعة في الضفة الغربيـة .

ان الطابع الغالب على الزراعة في الضفة الغربية قبل الاحتلال هو طابع الفلاحة الصغيرة اذ شكل الفلاحون الصغار (الذين يعملون على اراضيهم بدون استثمار عمل الاخرين المأجور) النسبة الكبرى من الفئات الفلاحية في الضفة الغربية . كما برز هذا من توزع الحيازات الزراعية في الضفة الغربية حيث وجدنا ان غالبية هذه من الحيازات الصغيرة (١٧٩) . كما يبرز هذا ايضا من عدد العاملين للاسرة فـي القطاع الزراعي والذي شكل عام ١٩٦١ حوالى ٨٤ ٪ من مجموع العاملين للاسرة في جميع قطاعات الضفة الغربية الاقتصادية .

اما عدد الملاك الزراعيين الذين يستثمرون العمل الزراعي (الفلاحون المتوسطون والكبار) فقد كان عددهم عام ١٩٦١ ، نحو ٣٢٢٦ شخصا او ما يقـل عن ٥ ٪ مـن مجموع العاملين في القطاع الزراعي استخدموا نحو ٢٠ الف عامل زراعي او ما يعادل ٦ اشخاص للمستخدم الواحد . والاغلبية العظمى مـن العمال الزراعيين من العمال غير المهرة اذ لم يزد عدد عمال الآلات الزراعية في الضفة الغربية عام ١٩٦١ عـن ١٧٥ عاملا . هذا وتتجمع اغلبية العمال الزراعيين في منطقة نابلس .

ولم تغير دراسة القوى العاملة بالزراعة لعام ١٩٦٧ (قبل الاحتلال) من الصورة العامة هذه وان اظهرت ان عدد النساء العاملات في الزراعة (بصورة مؤقتة وموسمية) اعلى بكثير من ارقام ١٩٦١ . فعدد النساء العاملات فـي الزراعـة حسب احصاء ١٩٦١ لم يتجاوز في الضفة الغربية ٦٧٠٥ عاملات او ما يعـادل ٩ر٦ ٪ مـن مجموع العاملين في الزراعة . كما بلغ عدد العاملات باجور ٢٥٣٢ انثى او ما يعادل ٣٧ ٪ مـن المجموع . اما دراسة السكان والعمالة في القطاع الزراعي عام ١٩٦٧ فقد كشفت ان

١٧٨ ـ يشمل الاشخاص الذين لم يحدد موقعهم الاقتصادي .

١٧٩ ـ راجع جدول توزع الحيازات الزراعية في الضفة الغربية .

عدد العاملات في الزراعة في الضفة الغربية يعادل ٢٧٫٦٣٩ او ما يقارب ٢٠ ٪ من مجمل العاملين في الزراعة منهم ٣٠٧٠ انثى (الاغلبية الساحقة في منطقة نابلس) من العاملات باجور . كما بينت الدراسة ان نسبة العاملين بأجر من مجموع العاملين في القطاع الزراعي تعادل ٣٤ ٪ اي نحو ثلث العاملين في هذا القطاع مما يشير الى نمو بسيط في حجم العمال الزراعيين بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٧ مما قد يشير الى بداية التغلغل الرأسمالي في القطاع الزراعي في الضفة الا ان هذا لا يغير الصورة العامة للملامح الرئيسية للتركيبة الطبقية في القطاع الزراعي التي بينا ملامحها الرئيسية أعلاه .

القطاع الصناعي :

القطاع الصناعي في الضفة الغربية من اقل القطاعات الاقتصادية استخداما للقوة العاملة اذ بلغ عدد العاملين فيه ٣٨٫٢٥٧ شخصا من مجموع ١٧٢٫١٣٧ شخصا من السكان العاملين في الضفة الغربية عام ١٩٦١ ، او ما يعادل ٢٢٫٢ ٪ فقط من مجموع القوة العاملة في الضفة الغربية . الا ان نسبة العاملين في الصناعةالتحويلية لم تتجاوز ٨٫٩ ٪ من مجموع القوة العاملة اقتصاديا في الضفة او ما مجموعه ١٥٫٢٣٨ شخصا . ويعكس هذا كما بينا بالتفصيل سابقا ضعف نمو الضفة الغربية الصناعي . ويبين الجدول على الصفحة التالية توزع السكان العاملين في صناعات الضفة الغربية حسب المكانة الاقتصادية عام ١٩٦١ (١٨٠) .

يتضح من هذا الجدول ان نحو خمس العاملين في القطاع الصناعي هم من ارباب العمل ومن العاملين لحسابهم ومن العاملين للاسرة . وهي النسبة التي تشكل الفئات البرجوازية (المالكة لوسائل الانتاج) الا ان القسم الاكبر من هذه الفئاتيتكون من الفئات البرجوازية الصغيرة التقليدية (المالكة لوسائل الانتاج بدون ان تستثمر قوة عمل الآخرين) ، كالحدادين ولحامي المعادن والنجارين والخياطين والخبازين .. الخ. اذ تشكل هذه الفئة نحو ١٥ ٪ من مجموع العاملين في هذا القطاع في حين شكل العاملون بأجر او براتب حوالى ٨٠ ٪ من العاملين في القطاع الصناعي . أما ارباب العمل فشكلوا نحو ٣٫٤ ٪ من العاملين في هذا القطاع .

الا ان هذه الارقام الاجمالية لا تبرز الفروقات الهامة داخل هذا القطاع . ولعل اهم ما يلفت النظر في هذا المجال الصناعات التحويلية التي تستخدم ما يقارب ٤٠ ٪ من مجمل العاملين في القطاع الصناعي ككل والتي يفترض فيها ان تشكل صلب هذا القطاع واهم فروعه . فالعاملون بأجر في الصناعات التحويلية يشكلون اقل من ٥٥ ٪ من مجمل العاملين في هذه الصناعات في حين يشكل ارباب العمل (او الفئات البرجوازية المستثمرة لقوة عمل الاخرين) اكثر من ٧ ٪ من مجمل العاملين في هذه الصناعات . ويبرز الطابع الحرفي للصناعة في الضفة الغربية والذي اشرنا اليه سابقا بوضوح من ارتفاع نسبة العاملين لحسابهم (البرجوازية الصغيرة الحرفية) والتي تشكل ثلث (٣٣٫٠ ٪) العاملين في هذا القطاع ووجود نسبة صغيرة من العاملين للاسرة (٤٫٨ ٪) .

١٨٠ ـ مشتق من : التعداد العام الاول للسكان والمساكن ١٩٦١ المجلد رقم ٢ بيان ٣/٦ .

	المجموع الكلي	المستخدمون (ارباب العمل)		العاملون لحسابهم		المستخدمون		العاملـون للاسرة	
	العـدد (١٨١)	العدد	نسبة٪	العدد	نسبة٪	العدد	نسبة٪	العدد	نسبة٪
قطاع الصناعة (المجموع)	٣٨٫٢٥٧	١٣٢٠	٣٫٤	٥٧٥٩	١٥٫٠	٣٠٢٣٤	٧٩٫٠	٨١٣	٢٫١
ـ الصناعة التحويلية	١٥٫٢٣٨	١١١٢	٧٫٣	٥٠٣٣	٣٣٫٠	٨٣٠٥	٥٤٫٥	٧٣٢	٤٫٨
ـ المناجم والمحاجر	٤٫٤١٦	٦٧	١٫٥	١١٦	٢٫٦	٤٢٠٥	٩٥٫٢	٢٠	٠٫٤٥
ـ البنـاء	١٧٫٩٥٦	١٢٦	٠٫٧	٥٧٨	٣٫٢	١٧١٣٠	٩٥٫٤	٥٨	٠٫٣
ـ الكهرباء والمياه والمجاري	٦٤٧	١٥	٢٫٣	٣٢	٤٫٩	٥٩٤	٩١٫٨	٣	٠٫٤

١٨١ ـ تشمل ارقام فئات الباحثين عن عمل ، وغير المصنفين .

ان اغلبية المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية صغيرة الحجم كما اوردنا سابقا اذ لم يزد عدد المؤسسات التي تستخدم ٥ أشخاص فأكثر عن ٢٧٧ مؤسسة عام ١٩٦٣ استخدمت ٣٥٩٥ شخصا من العمال والموظفين او متوسط ١٣ شخصا للمؤسسة الواحدة فقط (١٨٢) . اما اغلبية المؤسسات فلم تستخدم اكثر من ٤ اشخاص . ولم يكن في الضفة الغربية عام ١٩٦٣ سوى اربع مؤسسات في القطاع الصناعي العام التي زاد عدد المستخدمين فيها عن ١٠٠ شخص .

اما بقية فروع القطاع الصناعي فتتميز بغلبة الفئات العمالية فيها وخاصة قطاع المناجم والمحاجر الذي يسيطر عليه عدد قليل من المقاولين ، وقطاع البناء الذي استوعب عددا كبيرا من العمال (اكثر من ١٧ الف عامل) المستخدمين في كل من القطاع الخاص (القسم الاكبر) والقطاع العام . اما فرع الكهرباء والمياه والمجاري فلم يستخدم سوى عدد ضئيل من العمال يعمل الجزء الاعظم منهم في القطاع العام .

القطاع الثالث (الخدمات) :

أشرنا سابقا الى اهمية هذا القطاع من ناحية مساهمته بما يسمى بالانتاج المحلي الاجمالي وهيمنته على اقتصاد الضفة الغربية من جهة ومن ناحية حجم القوة العاملة التي يستخدمها من جهة اخرى . الا ان هذا القطاع يضم فروعا غير متجانسة من حيث نوعية العلاقات القائمة داخل كل منها ومن ناحية شروط وطبيعة العمل المتوفرة فيها .

ويبين الجدول على الصفحة التالية المكانة الاقتصادية للعاملين في هذا القطاع في الضفة الغربية حسب فروعه الرئيسية عام ١٩٦١ (١٨٣) :

يبين الجدول ان اكثر من خمس العاملين في هذا القطاع هم من المستخدمين (بكسر الدال) او من العاملين لحسابهم او للاسرة . ويشكل ارباب العمل ٢ر٢ ٪ من مجمل العاملين في هذا القطاع في حين تشكل الفئات العاملة لحسابها حوالى ١٧ ٪ من العاملين الا ان هذا القطاع كما ذكرنا سابقا يضم نمطين مختلفين من علاقات العمل . فقطاع الخدمات التقليدي والذي يتمثل بشكل رئيسي في التجارة الصغيرة (اصحاب الدكاكين الصغيرة ـ الباعة المتجولون ـ باعة الصحف والمتفرقات ..) يضم اعدادا كبيرة من فئات العاملين لحسابهم تزيد عن ثلثي (٦٩ر٧ ٪) العاملين في التجارة ككل . ويشكل المستخدمون (وخاصة من المسيطرين على تجارة الجملة وبعض اصحاب المحلات التجارية المتوسطة او من البرجوازية التجارية) حوالى ٦ر٦ ٪ من العاملين في هذا القطاع . وتشير ارقام فئات العاملين للاسرة المرتفعة نسبيا الى الطابع البرجوازي الصغير السائد في هذا القطاع . ولكن القطاع التجاري هذا يضم العديد من الفئات الكادحة العاملة لحسابها كالباعة المتجولين ، واصحاب الدكاكين

١٨٢ ـ مشتقة من دراسة القوى البشرية للمؤسسات المنتظمة ، حزيران ١٩٦٣ مجلس الاعمار الاردني ١٩٦٥ جدول رقم ٣ وجدول رقم ٤ .

١٨٣ ـ مشتق من التعداد العام الاول للسكان والمساكن ١٩٦١ . المجلد رقم ٢ بيان ٣/٦ .

	المجموع الكلي	المستخدمون (ارباب العمل)		العاملون لحسابهم		المستخدمون (العمال)		العاملون للاسرة	
	العدد (١٨٤)	العدد	نسبة٪	العدد	نسبة٪	العدد	نسبة٪	العدد	نسبة٪
القطاع الثالث (مجموع)	٦٩ر٠٧٥	١٥٢٩	٢ر٢	١١٨٧٤	١٧ر٢	٤٣ر١٩٤	٦٢ر٥	١ر٠٣٦	١ر٥
التجارة	١٣ر٩٠٤	٩١٧	٦ر٦	٩٦٩٤	٦٩ر٧	٢ر٤٥٨	١٧ر٧	٨٣٣	٦ر٠
النقل والمواصلات والتخزين	٤ر٢٧٥	٩٣	٢ر٢	٧٥١	١٧ر٥	٣ر٣٩٠	٧٩ر٣	٢٨	٠ر٧
الخدمات	٢٤ر٨٤٠	٥١٦	٢ر١	١٤٢٠	٥ر٧	٢٢ر٧١٢	٩١ر٤	١٧٥	٠ر٧
الانشطة غير الواضحة	٢٦ر٠٥٦	٣	ـ	٩	ـ	١٤ر٦٣٤	(٥٦ر٢)	ـ	ـ

١٨٤ ـ يشمل ارقام فئات الباحثين عن عمل وغير المصنفين . وعددهم قليل جدا في قطاع التجارة والنقل والخدمات (٧٤ شخصا) اما عددهم في فرع الانشطة غير الواضحة فبلغ ١١ر٣٦٨ شخصا . الفرع الاخير يضم العاملين في الجيش والامن ويرجح ان هذا الرقم يشمل عدد المتقدمين بطلبات استخدام للعمل في الجيش واجهزة الامن . ولهذا فان ارقام المجموع الكلي تزيد عن مجموع الفئات المبينة في الجدول بمقدار عدد « الباحثين عن عمل وغير المصنفين » في كل من الفروع المذكورة .

الصغيرة .. وفئات « رأسمالية القرش » . الا انه من الصعب ان تكشف الاحصاءات الرسمية المعتمدة على تصنيفات مسبقة حجم هذه الفئات التي يعمل فيها عدد كبير من الاشخاص بدون الرخص الرسمية المطلوبة ..

كما ان الاحصاءات الرسمية غير قادرة على ابراز الحجم الحقيقي لقطاع الخدمات التقليدي وقطاع التجارة التقليدية بشكل خاص . فالعديد من الفلاحين الصغار ومربو الدواجن والحيوانات يقوم بتسويق بضائعهم بانفسهم في المواسم او في الاسواق الاسبوعية التي تقام في مدن وقرى الضفة الغربية الرئيسية وهؤلاء لا يصنفون عادة من العاملين في التجارة بل من العاملين في القطاع الزراعي . وينطبق هذا ايضا على العديد من الحرف التقليدية الصغيرة والصناعات البيتية (المربى – اللبن الجامد – الغزل والنسيج – التجارة .. الخ) .

كما يتضح من الجدول ان جزءا غير صغير (١٧٫٥ ٪) من قطاع النقل والمواصلات يقع تحت سيطرة الفئات « العاملة لحسابها الخاص » اي الفئات التي تملك وسائل النقل نفسها « سائقو التكسيات وسيارات الشحن المالكين لها » . الا ان نسبة استثمار قوة عمل الاخرين مرتفعة كثيرا عما هي عليه في القطاع التجاري اذ ان اكثر من ثلاثة ارباع العاملين في هذا القطاع يعملون مقابل اجور . ويعمل القسم الاكبر منهم في مؤسسات صغيرة . اذ بلغ عام ١٩٦٣ عدد العاملين في مؤسسات نقل وسياحة تستخدم ٥ عمال او اكثر في الضفة الغربية نحو ٥٩٠ شخصا فقط (١٨٥) .

اما فرع الخدمات فيضم العاملين في الخدمات العامة (كالتعليم والصحة) والعاملين في قطاع الخدمات الخاص (المطاعم – الفنادق – محلات التسلية والترفيه) وهو لهذا يشمل نسبة عالية من العاملين بأجر (اكثر من ٩٠ ٪) ويتألف الباقي من العاملين لحسابهم (وخاصة في المهن الحرة) ومن المستخدمين (بكسر الدال) ويشكل العاملون في هذا الفرع والعاملين في فرع التجارة اكثر من ٦٧ ٪ (اي اكثر من الثلثين) اذا استثنينا الفئات المصنفة التي تبحث عن عمل تحت بند « الانشطة غير الواضحة » .

اما « الانشطة غير الواضحة » فيعتقد انها تشمل العاملين في الجيش والامن (١٨٦) . كما ان نسبة الباحثين عن عمل في هذا المجال مرتفعة مما قد يشير انها تشمل الذين تقدموا بطلبات استخدام في الجيش او الامن (او الذين كانوا يعملون في المجال سابقا) ، ولهذا يمكن القول ان العاملين في الجيش من سكان الضفة الغربية يشكلون (ان استثنينا فئات الباحثين عن عمل) ما يقارب ٨ ٪ من القوة العاملة فعلا في الضفة الغربية . في حين انه اذا قمنا بنفس العملية الحسابية للضفة

١٨٥ – دراسة القوى البشرية للمؤسسات المنتظمة حزيران ١٩٦٣ مجلس الاعمار الاردني ١٩٦٥ جدول رقم ٤ .

١٨٦ – من المؤشرات على هذا كون نسبة الذين صنفوا تحت سند « الانشطة غير الواضحة » في احصاء ١٩٦١ يشكلون ٦٠٫٩ ٪ من نسبة العاملين اقتصاديا في مدينة الزرقاء . ومن المعروف ان مدينة الزرقاء تضم اهم معسكرات الجيش الاردني .

الشرقية نجد النسبة تعادل ضعف ما هي عليه في الضفة الغربية اذ تصل نسبة العاملين في الجيش الى نحو ١٥٫٥ ٪ من مجمل القوة العاملة فعلا في الضفة الشرقية (١٨٧) .

خاتمة : ملاحظات حول الملامح الرئيسية للبنية الطبقية في الضفة الغربية :

على ضوء التحليل والمعلومات السابقة يمكن صياغة الملاحظات الختامية التالية حول التركيب الطبقي في الضفة : –

* ان ضعف الاستثمار في القطاع الصناعي والزراعي في الضفة الغربية والتشويه البنوي الذي يتسم به الاقتصاد الاردني نتيجة ارتباطاته بالامبريالية وسياسة النظام الاقتصادية في الداخل والتشويه المزدوج الذي عانت منه الضفة الغربية تحت الحكم الهاشمي (١٨٨) من حيث ارتباطها بالاقتصاد الاردني المشوه بشكل الحاقي تبعي من جهة وسياسة التمييز الاقليمي التي عانت منها من جهة اخرى ، ادى الى تبلور تركيبة طبقية لها سماتها المتميزة وملامحها الخاصة . ولعل اهم هذه السمات بروز طبقة برجوازية صغيرة منتفخة وكبيرة الحجم نسبيا . ويبرز هذا بوضوح من مراجعة سريعة للجدول الاجمالي على الصفحة التالية :

يبين الجدول ان حوالى ٣٥ ٪ (اكثر من الثلث) من السكان العاملين يعملون اما لحسابهم الخاص او للاسرة . والاغلبية الكبرى من هذه الفئات تتكون من الفلاحين والتجار الصغار ومن الحرفيين (فئات البرجوازية الصغيرة التقليدية) . ويبرز هذا ايضا ان اخذنا ملكية المساكن كمؤشر . فأكثر من ٥٥ ٪ من الاسر التي تسكن مساكن خاصة في الضفة الغربية (١٥٢٫٦٩٥ اسرة) كانت عام ١٩٦١ تملك هذه المساكن ملكا كاملا (١٨٩) . وهذه الظاهرة بارزة بشكل اوضح في الريف من المدن اذ تبلغ نسبة ملكية المساكن في الريف حوالى ضعف ما هي عليه في المدن .

* يشكل الفلاحون الصغار النسبة الكبرى من العاملين بالزراعة موزعين على قرى الضفة الغربية التي يعادل عددها نحو ٤٥٠ قرية . ويعتمد هؤلاء على الوسائل البدائية في الزراعة والطاقة الاساسية المستعملة هي الطاقة الحيوانية (الدواب) والطاقة الجسدية البشرية . اما الزراعة الآلية فمحدودة (١٩٠) . فعدد الآلات الزراعية في الضفةالغربية بقي محدودا طوال فترة الحكم الهاشمي .

١٨٧ – من المحتمل كذلك ان يكون بعض العاملين في المؤسسة العسكرية الاردنية قد صنفوا تحت بنود الخدمات الاخرى (التعليم ، الصحة ، المواصلات ...) .

١٨٨ – هناك فروقات هامة بين الريف والمدن وبين مناطق الضفة الغربية تخص التوزيع القطاعي للسكان العاملين ، تعرضنا لبعض ملامحها سابقا .

١٨٩ – المصدر : التعداد العام الاول للسكان والمساكن ١٩٦١ مجلد رقم ٣ بيان ٧/٨ .

١٩٠ – كانت قيمة الانتاج الزراعي للضفة الغربية تتراوح في الستينات وقبل حرب حزيران ما بين ١٤ مليون دينار في السنوات الماحلة و ١٨ مليون دينار في السنوات الجيدة . وفي عام ١٩٦٦ قدرت قيمة الانتاج الزراعي بحوالى ١٧ مليون دينار ساهمت الفواكه بربع قيمة الانتاج وساهمت

(التتمة على الصفحة التالية)

العاملون اقتصاديا في الضفة الغربية حسب المكانة الاقتصادية ١٩٦١ (١٩١)

	المجموع الكلي	المستخدمون (اصحاب العمل)		العاملون لحسابهم		المستخدمون باجر		العاملـون للاسرة	
	عـدد (١٩٢)	عـدد	نسبة٪	عـدد	نسبة٪	عـدد	نسبة٪	عـدد	نسبة٪
مجموع العاملين	١٧٢ر١٣٧	٦ر٠٧٥	٣ر٥	٤٩ر٢٧٥	٢٨ر٦	٩٣ر٤٧٨	٥٤ر٣	١١ر٤٩١	٦ر٧
قطاع الزراعة	٦٤ر٨٠٥	٣ر٢٢٦	٥	٣١ر٦٤٢	٤٨ر٨	٢٠ر٠٥٠	٣٠ر٩	٩ر٦٤٢	١٤ر٩
قطاع الصناعة	٣٨ر٢٥٧	١ر٣٢٠	٣ر٥	٥ر٧٥٩	١٥ر١	٣٠ر٢٣٤	٧٩	٨١٣	٢ر١
القطاع الثالث	٦٩ر٠٧٥	١ر٥٢٩	٢ر٢	١١ر٨٧٤	١٧ر٢	٤٣ر١٩٤	٦٢ر٥	١ر٠٣٦	١ر٥

الخضروات بالخمس بينما شكلت الحيوانية ومنتجات الدواجن ثلث الانتاج . اما الباقي فكان من المنتجات الحقلية (القمح ـ الشعير ..) وتركزت زراعة الخضروات والبطيخ في منطقة نابلس ـ جنين بسبب ارتفاع مستوى الامطار وتوفر بعض مياه الري . وتتركز زراعة العنب في منطقة الخليل والحمضيات في منطقة قلقيلية ـ طولكرم والزيتون في المناطق الجبلية وخاصة منطقة نابلس ـ رام الله . وتقول بعض التقارير الاسرائيلية انه بالامكان زيادة الاراضي المروية في الضفة الغربية الى خمسة اضعاف حجمها السابق (قبل ١٩٦٧) اذا ما توفرت رؤوس الاموال الضرورية واذا ما استغلت مياه اليرموك . (راجع : Economic Survey of the West Bank, op. cit.)

١٩١ ـ مستخرجة من التعداد العام الاول للسكان والمساكن ١٩٦١ مجلد رقم ٢ بيان ٣/٦ .

١٩٢ ـ يشمل ارقام الباحثين عن عمل (والبالغ عددهم ١١ر٧٩٢ شخصا) وغير المصنفين (والبالغ عددهم ٥٣ شخصا) . ولم تدخل هذه الارقام في حسابات المكانة الاقتصادية . قطاع الصناعة يشمل المناجم والمحاجر ، الصناعات التحويلية والبناء والكهرباء والمياه ، ويشمل القطاع الثالث على التجارة، النقل والمواصلات ، والخدمات .

* اما فئات اصحاب المهن الفنية والعلمية والادارية والتنفيذية والمشتغلون بالاعمال الكتابية فشكلت حوالى ٨ ٪ من مجموع العاملين اقتصاديا في الضفة (حوالى ١٤ر٠٠٠ شخص) اغلبهم من موظفي الدولة وخاصة من المعلمين (اكثر من ٤٠٠٠ معلم) والاداريين والكتبة واصحاب المهن الحرة كالاطباء والمهندسين والصيادلة والمحامين وتشكل الفئات العليا من هؤلاء ما يمكن تسميته بالطبقة البرجوازية الوسطى وهي قد لا تتجاوز ٢ ٪ من العاملين في الضفة في حين تشكل الفئات الاخرى (من المعلمين وممرضات ـ واداريين وكتبة) جزءا هاما من فئات البرجوازية الصغيرة المعتمدة ليس على ملكية وسائل الانتاج بل على ملكية الشهادات التي تضمن لها ـ في سوق العمل ـ شروطا افضل مما يتوفر لفئات العمال والمزارعين الكادحين ، كما انظروف عملها وعلاقاته تختلف كثيرا عن ظروف العمال اليدوي . فالموظف يتقاضى راتبا شهريا في حين يتلقى العامل اجرا يوميا ويتمتع الموظفون بامتيازات متعددة لا يعرفها العامل كالاجازات السنوية المدفوعة ، والعلاوات ، وحق التقاعد والتأمين الصحي . هذا عدا عن اختلاف طبيعة العمل . فعمل الموظف (العمل المكتبي) لا ينهك جسميا كالعمل اليدوي الشاق . كما يتوفر للموظف فرص الترقي في السلم الوظيفي وهذا ما لا يتسنى للعامل . كما ان الموظف أقل عرضة للبطالة من العمال . ويعمل اغلب هؤلاء في قطاع الدولة او في قطاع الخدمات الخاص . وقد شكلت هذه الفئة من البرجوازية الصغيرة (البرجوازية الصغيرة المهنية تمييزا لها عن البرجوازية الصغيرة التقليدية الزراعية والحرفية والتجارية) حوالى ٦ ٪ من السكان العاملين في الضفة الغربية العام ١٩٦١ . وهي نسبة متدنية نسبيا بسبب الهجرة الواسعة لحملة الشهادات وذوي الكفاءات الاكاديمية والمهنية والفنية الى الخارج. فقد شكل اصحاب المهن الفنية والعلمية والادارية والتنفيذية والكتابية ٢٢ر٤ ٪ (اكثر من الخمس) من مجموع العاملين اقتصاديا من الاردنيين (الاغلبية من الضفة الغربية) في الخارج حسب احصاء ١٩٦١ (١٩٣) . في حين ان نسبة هذه الفئات من مجموع العاملين اقتصاديا في الضفة الغربية لا تتجاوز ٧ر٨ ٪ وبهذا يمكن القول ان البرجوازية الصغيرة بشقيها التقليدي والمهني الحديث تشكل حوالى ٤١ ٪ من السكان .

* وتشكل فئات ارباب العمل الكبار (ملاك الاراضي الواسعة واصحاب المحلات التجارية الكبيرة والمقاولون واصحاب الصناعات الذين يستثمرون عشرات الايدي العاملة) نسبة ضئيلة من السكان في الضفة كما هو متوقع . الا ان هذه الفئات تستخدم الجزء الاكبر من العمال الصناعيين والزراعيين وعمال البناء وعمال الشحن والتفريغ وبعض عمال الخدمات الخاصة (عمال المطاعم ـ الفنادق والغسيل الخ) . الا ان عددا صغيرا فقط منهم يستخدم اعدادا كبيرة من العمال . كما ان درجة التماسك الاجتماعي (التبلور الطبقي) بين هذه الفئات البرجوازية ضعيفة نسبيا

١٩٣ ـ يبدو ان بعض تحويلات سكان ريف الضفة الغربية من المهاجرين كانت تستند عقاريا (شراء الارض وبناء المنازل) او في المشاريع التجارية والصناعية الصغيرة . ولعل هذا يعود الى ان المهاجرين للعمل كانوا يهاجرون على امل ادخار ما يكفي من الاموال لاستثمارها في مشاريع صغيرة توفر لهم دخلا كافيا للاستقرار الدائم في الضفة الغربية . راجع :
A. M. Lutfiyya Baythin: A Jordanian Village, Mouton, 1966.

بسبب ضعف الترابط البنوي في مجالات الاقتصاد المحلي في الضفة الغربيةوتفككه الداخلي وغياب سوق داخلية متكاملة . ان الوعي الطبقي لهذه الفئات ناتج عن هيمنة هذه الفئات بالمشاركة مع الدولة على الاقتصاد المحلي ومن استثماراتها السياسية (سيطرتها على المناصب السياسية والادارية ـ بلديات ـ غرف تجارة ـ والمناصب الحكومية) وليس مبني على تشابك اقتصادي قائم بين المؤسسات الصناعيةوالزراعية والعقارية والتجارية التي تملكها .

* بقيت الطبقــة العاملة الصناعية في الضفــة الغربية صغيرة الحجــم وعلــى الارجح فان حجمها النسبي تقلص خلال فتــرة الحكم الهاشمي بسبب نمو القطاع الثالث من خدمات وادارة وتجارة ونقل علــى حساب قطــاع الصناعات التحويلية والتعدينية ، كما بقيت هذه الصناعات صغيرة الحجم وقليلة الاندماج فيما بينها . كما دفعت البطالة المزمنة التي عاشتها الضفة الغربية طوال هذه الفترة الكثير مــن الايدي العاملة الماهرة الى الهجرة للخارج بحثا عن العمل او رغبة في تحسينمستواها المعيشي . فعدد العاملين بأجر في الصناعات التحويلية لم يتجاوز عام ١٩٦١ ٨ر٠٠٠ عامل ان استثنينا العاملين في الادارة والفنيين . اي ما يعادل ٦ر٤ ٪ مــن مجموع القوة العاملة اقتصاديا في الضفة . وقد بلغ عدد العاملين فــي المؤسسات الصناعية التي تستخدم ٥ اشخاص فأكثر عام ١٩٦٣ ، نحو ٣٥٩٥ مستخدما اي حوالي ٣٤٠٠ عامل صناعي) موزعين علــى ٢٧٧ مؤسسة صناعية فــي الضفة الغربيــة جميعها مؤسسات صناعية استهلاكية (مــواد غذائيــة ـ صابون ـ احذية ـ اثاث ـ حلويات) .

كما يلاحظ انعدام التكامل او الترابط الاقتصادي بين هــذه الصناعات . فصناعات الضفة الغربية تعمل باستقلال عن بعضها البعض . فلم تدخل منتجاتبعض هذه الصناعات كمواد في منتجات الصناعة الاخرى ولهذا فان تأثيرات هذهالصناعات على بعضها البعض بقيت معدومة او شبه معدومة .

* تتكون الطبقة العاملة في الضفة الغربية بشكل رئيسي (ان استثنينا العمال الحرفيين التقليديين) من عمال البناء والعمال الزراعيين وقد بلغ عددهم عام ١٩٦١ اكثر من ٣٧ الف عامل شكلوا اكثر من خمس السكان العاملين في الضفــة الغربية وما يقــارب ربع القوة العاملة فعــلا . كما كشفت دراسة السكــان والعمــالة في قطــاع الزراعة عام ١٩٦٧ عن وجود نحو ٤٨ الف عامــل زراعي في الضفة الغربية كما وبلــغ عدد عمال البناء قبل حرب حزيران بحوالى ٢٠ ألفا . وهذا يعني ان عمال الزراعة والبناء شكلوا أكثر من ثلث السكان العاملين فــي الضفــة الغربيــة قبل حــرب حزيران (١٩٤) . وان اضفنا اليهم عمال الصناعة نستنتج ان الطبقة العاملة في الضفة الغربية شكلت نحو ٤٠ ٪ من مجموع السكان العاملين في الضفة الغربية قبــل حرب

١٩٤ ـ على اعتباز ان الهجرة من الضفة الغربية استمرت على وتيرتها السابقة وعلى اعتبــار ان القــوة العاملة تشكل ٢٢ ٪ من مجموع السكان . ويقدر عدد سكان الضفة الغربية قبلحربحزيران بنحو ٨٥٠ الف نسمة ، وشكل السكان العاملون نحو ١٨٧ الف نسمة .

حزيران . وما قيل عن تفتيت الطبقة العاملة الصناعية في الضفة الغربية ينطبق بشكل اشد على بقية فئات الطبقة العاملة وخاصة عمال البناء الذيــن يعملون فــي مجموعات صغيرة متفرقة وعمال الزراعة الذين يعانون مــن بطالة موسمية ومقنعة واسعة ومن اجور متدنية وشروط عمل صعبة . وكعمال البناء والعمــال الحرفيين يعمل عمال الزراعة اما بشكل فردي او في مجموعات صغيرة خاضعة للاشراف المباشر من اصحاب الارض وارباب العمل .

* عكس صغر وتفتت الطبقة العاملة الصناعية نفسه علــى الصعيد التنظيمي النقابي ، اذ أوجد صغر حجم المؤسسات الصناعية وتفتتها الجغرافي وانعدامالترابط البنيوي بينها صعوبات عملية وتنظيمية حقيقية امام العمل النقابي . ومن جهة اخرى خلق الارهاب السياسي والقمع الجسدي والاقتصادي الذي فرضه النظام الاردني على الحركة الوطنية والتحركات العمالية في الاردن صعوبات اضافية جعــل مهمة بلورة صيغ تنظيمية قادرة على تخطي هذه العراقيل والصعوبات في غاية الصعوبة . فالاحكام العسكرية التيكان يفرضها النظام (كما حدثت بين فترة ١٩٥٧ وحتى ١٩٦١) جعلت مجرد التفكير بمزاولة النشاط النقابي بشكل فعال (مثل المفاوضة الجماعية او التهديد بالاضراب) يؤدي الى اعتقالات واسعة بين العمال والقائمين علــى الحركة العمالية (كما حدث لنقابتي الفوسفات والاسمنت) هذا طبعا بالاضافة الى المقاومة الشديدة التي اظهرها ارباب العمل (وخاصة بالضفة الشرقية حيــث تكونت طبقــة صناعية اكبر حجما واكثر تمركزا من الضفة الغربية) والممثلين جيــدا فــي الغرف التجارية والصناعية لاية مطالب بتحسين اجور العمال وشروط العمل (١٩٥) .

كما اشترطت قوانين العمل على وجوب استعداد النقابة على العمل « بالمسائل السياسية » وحرمت على النقابة الدخول في مضاربات ماليــة او تجــارية لابقائها ضعيفة ماليا وابعادها عن التفكير في التعاونيات وما شابه مــن مشاريع تعــود بالنفــع على العمال . وفي نفس الوقت حاولت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الاردنية فرض هيمنتها على النقابات وتقييد حركتها داخليا وخارجيا . كما ان قوانين العمل التي فرضها النظام كانت ـ بالنتيجة ان لم تكن بالعمد ـ ذا وقــع اشد على الضفة الغربية من الضفة الشرقية . فقانون العمل رقم ٢١ عام ١٩٦١ والقانون الــذي تلاه رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ رفع عدد العمال الذين يحق لهم طلب تسجيل نقابة الــى عشرين عاملا فأكثر يعملون في مهنة واحدة او مؤسسة واحدة . ولما كانــت المؤسسات التــي تستخدم هذا العدد من العمال قليلة العدد في الضفة الغربية فان اغلبية عمال الضفة الغربية وجدوا انفسهم محرومين من اية حقوق نقابية . وينطبق هذا ايضا على العمال الزراعيين الذين استثنتهم قوانين العمل الاردنية من التنظيم النقابي (١٩٦) . وكما

١٩٥ ـ راجع كتاب محمد جوهر الحركة العمالية في الاردن . القاهرة (مطابع مؤسسة الاهرام) بدون تاريخ صفحة ٣٠ ـ ٥٥ .

١٩٦ ـ كان عدد النقابات المسجلة في الاردن عام ١٩٦٦ ، ٤٤ نقابة منها ١٤ نقابة مسجلة في الضفةالغربية فقط وهي : نقابة عمال البناء (نابلس) نقابة عمال الاحذية (القدس) نقابة السواقين وعمــال

(التتمة على الصفحة التالية)

ذكرنا فان اغلبية العمال الزراعيين في الاردن من سكان الضفة الغربية بالاضافة لكونهم يشكلون اغلبية الطبقة العاملة في الضفة الغربية .

هذه الملامح الرئيسية للوضع الاقتصادي والاجتماعي في الضفة الغربية عشية حرب حزيران ١٩٦٧ ووقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي . وسنرى في الفصل القادم كيف ان السياسة الاسرائيلية تجاه الضفة الغربية سارت – خلال الفترة الممتدة بين حرب حزيران وحرب تشرين – على نفس سياسة الاستغلال والحرمان التي سار عليها النظام الهاشمي مع وجود فروقات هامة نابعة من طبيعة الوجود الصهيوني الاستيطاني من جهة ومن السيطرة الاستعمارية المباشرة التي فرضها الاحتلال الاسرائيلي على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزه من جهة أخرى .

الكراجات (نابلس) عمال بلدية القدس (القدس) نقابة عمال مكاتب السفر والطيران (القدس) نقابة عمال الدهان والبياض (القدس) عمال المطاعم والفنادق والمقاهي (القدس) نقابة عمال شركة الكهرباء (القدس) نقابة عمال ومستخدمي مستشفى فيكتوريا في القدس . نقابة عمال النسيج (الخليل) نقابة عمال البناء (القدس) عمال السياحة والطيران (القدس) نقابة الحدادين وعمال المشاغل (الخليل) نقابة المرشدين السياحيين (القدس) . راجع :
(Labor Law and Practice in Jordan, op. cit., pp. 33-4).

الفصل الرابع

الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي
الاوضاع والتحولات الاقتصادية والاجتماعية

مقدمة

استقبلت الضفة الغربية الاحتلال الاسرائيلي تحت ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية اضعفت كثيرا من فرص نهوض مقاومة منظمة وشاملة للاحتلال الصهيوني والتصدي الفعال لسياسة اسرائيل الالحاقية الاستعمارية التي انتهجتها بشكل مكثف ومتسارع خلال الفترة الممتدة بين الحربين الاخيرتين (حرب حزيران ١٩٦٧ وتشرين الاول ١٩٧٣) واستمرت عليها بعد حرب تشرين . وكما سنبين في هذا الفصل فقد نجحت اسرائيل الى حد كبير في الحاق اقتصاد الضفة الغربية باقتصادها وأوجدت وضعا كولونياليا فيها اتخذ بعض المظاهر الكلاسيكية للمناطق المستعمرة بالاضافة الى الخصائص الناتجة عن الاستعمار الصهيوني الاستيطاني الاجلائي .

واجهت الضفة الغربية الاحتلال وهي تعاني من اختناق في تطورها الاقتصادي وخاصة على الصعيد الصناعي ، ناتج عن ارتباط اقتصادها ووقوعه تحت تأثيرات اقتصاد شديد التبعية للامبريالية ومشوه بنيويا ، وناتج أيضا عن السياسة الاقليمية التمييزية التي سار عليها النظام الهاشمي تجاه الضفة الغربية . فقد أدت هذه السياسة الى بروز تقسيم عمل اقليمي بين الضفتين تميز بعلاقة تبادل غير متكافئة بينهما . الا أن هذه التبعية الاقتصادية (بخلاف التبعية السياسية شبه المطلقة) بقيت محدودة بسبب عدم توفر القدرة الانتاجية الكافية لدى الاقتصاد الاردني لاستيعاب والحاق الضفة الغربية استيعابا اقتصاديا كاملا . وهكذا بقيت هيمنة اقتصاد الضفة الشرقية هيمنة محكومة بضعف بنيتها الاقتصادية وهيمنة قطاع الخدمات (القطاع الثالث) على اقتصاد الضفتين . ولهذا ايضا بقي الاندماج الاقتصادي بين الضفتين ضعيفا وخاصة في مجال العلاقات التجارية القائمة بينهما وفي مجال الترابط الاقتصادي البنيوي . فقد اتجه الجزء الاكبر من صادرات الضفة الغربية (الزراعية والصناعية) الى خارج الضفة الشرقية ، كما شكلت الواردات من خارج الاردن الجزء الاكبر من واردات الضفة الغربية خلال الستينات .

اما على الصعيد الاجتماعي فقد استمرت الضفة الغربية تعاني من تفشي البطالة بجميع اشكالها طوال فترة الحكم الهاشمي ، ولم يخفف من حجم هذه البطالة سوى الهجرة الواسعة من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية من جهة والى خارج الاردن وخاصة الى دول النفط العربية من جهة اخرى . وقد برزت بعض اشكال هذه البطالة (الموسمية والمقنعة) بشكل خاص في القطاع الزراعي (الذي استوعب حوالي ٤٠ ٪ من القوى العاملة في الضفة الغربية) بحيث شكل العمال غير الدائمين اكثر من ثلث العاملين في الزراعة في الضفة ، كما لم يشغل العاملون الدائميون سوى ربع الايام المتوفرة للعمل .

اما على الصعيد السياسي فقد استقبلت الضفة الغربية الاحتلال وقواها الوطنية المنظمة منهكة والحركة الجماهيرية مقصومة الظهر بسبب سياسة النظام الهاشمي القمعية ضد الحركة الوطنية والجماهيرية التحررية في الضفتين . ففي عام ١٩٦٦ وجه النظام الاردني ضربتين قاصمتين للحركة الوطنية تجسدت الاولى في الضربة التي وجهها النظام للاحزاب الوطنية (الحزب الشيوعي ، البعث ، وحركة القوميين العرب) في اوائل ذلك العام . وتجسدت الضربة الثانية في حملة الاعتقالات الواسعة التي شنها النظام ضد الكوادر الرئيسية في حركة المقاومة الفلسطينية وضد كوادر الاحزاب الاخرى والعديد من افراد الشعب الاردني – الفلسطيني الذين شاركوا في الانتفاضة الجماهيرية التي أعقبت الاعتداء الاسرائيلي على قرية السموع في تشرين الثاني ١٩٦٦ ، والتي طالبت بتعزيز خطوط المجابهة مع دولة اسرائيل وتسليح الخطوط الامامية وتنظيم المقاومة الشعبية .. الخ .

وهكذا وقعت الضفة الغربية تحت الاحتلال الصهيوني وهي تعاني من نتائج ١٧ عاما من الحكم الهاشمي . هذه النتائج تمثلت في : ضعف البنية الاقتصادية ، استنزاف بشري هائل ، افتقاد أوليات الصمود العسكري والمقاومة الشعبية، افتقاد التنظيمات الجماهيرية بسبب فقدان القيادات الوطنية والحرمان من ابسط الحقوق السياسية والديمقراطية (النقابية ، الحزبية ... الخ) . ولهذه الاسباب واجهت الضفة الغربية الاحتلال الاسرائيلي محرومة من الادوات اللازمة للوقوف في وجه الاعتداء والدفاع عن ارض الوطن .

ويجدر بنا قبل الدخول في معالجة السياسة الاسرائيلية واثارها على اوضاع الضفة الغربية الاقتصادية والاجتماعية أن نقدم لمحة سريعة عن احوال الضفة الغربية الاقتصادية والاجتماعية بعد الاحتلال مباشرة لما لهذا من أهمية في فهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تبلورت في ظل الاحتلال الاسرائيلي . كما سنتطرق كذلك الى معالجة ملامح وضع اللاجئين في الضفة الغربية لاهمية هذا في فهم السياسة الخاصة التي انتهجتها سلطات الاحتلال تجاه اللاجئين بهدف تصفية قضيتهم .

الجزء الاول : اوضاع الضفة الغربية السكانية والاقتصادية والمعيشية بعد الاحتلال مباشرة

أ – الاوضاع السكانية والديموغرافية :

كثيرا ما يرافق عملية الاحتلال عملية نزوح يعتمد حجمها على طبيعة الاحتلال نفسه وظروف البلد الداخلية واوضاع وظروف المناطق المحيطة بالبلد . والاحتلال الاسرائيلي لا يشكل استثناء لهذه القاعدة ، وخاصة وان الاستعمار الصهيوني ميز نفسه بانتهاجه سياسة قوامها التهجير والاجلاء . فالحركة الصهيونية الاستيطانية – التي تجسدت بدولة اسرائيل فيما بعد – لم تكن حركة استعمارية استيطانية من النمط الكلاسيكي الذي يهدف عادة الى استغلال واستيعاب السكان المحليين عن طريق تحويلهم الى عمال مأجورين تستثمر الفئات الرأسمالية المستوطنة قوى عملهم لفرض تراكم رأس المال (استخراج فائض القيمة) ، بل شكلت نمطا مختلفا تمثل في الاستيلاء على الارض (الاستيطان) من جهة واخلائها بكافة السبل من سكانها الاصليين (الاجلاء) من جهة اخرى . وليس هذا مجال بحث الاسباب التي دفعت الصهيونية الى اتخاذ هذا النمط من الاستعمار الاستيطاني . ولكن لا شك ان منبع الصهيونية واهدافها وارتباطاتها بالقوى الامبريالية على امتداد تاريخها هي المدخل لفهم هذه الظاهرة . الا ان ما يهمنا هنا هو ابراز حقيقة كون الاحتلال الاسرائيلي احتلالا يتميز باندفاعه نحو التهجير والاجلاء السكاني .

ومن جانب اخر واجه سكان الضفة الغربية الاحتلال الاسرائيلي وهم – كما اشرنا سابقا – يفتقدون الى الكثير من الشروط اللازمة لمقاومة هذا الاحتلال والصمود في وجه القوى الصهيونية الغازية .

ولهذا لم يكن غريبا ان يرافق الاحتلال الاسرائيلي عملية نزوح من الضفة الغربية وخاصة بعد ان شنت القوات الاسرائيلية الغازية حملة من الارهاب والاعتقالات والاشاعات المغرضة وقامت بتدمير العديد من المنازل في بعض المناطق (١) لدفع الاهالي على النزوح عن ارض الوطن . ومع هذا فان عملية النزوح هذه التي ترافقت مع واعقبت الاحتلال لم تأخذ الحجم الذي روجت له بعض المصادر . ويمكن التدليل على هذا من تقديرات سكان الضفة الغربية قبيل الاحتلال وعدد سكانها بعد الاحتلال . وتبين الارقام التالية مختلف احتمالات عدد سكان الضفة الغربية في ايار ١٩٦٧ (على اعتبار ان عدد سكان الضفة الغربية الفعلي كان في تشرين الثاني يعادل ٨٠٥٤٥٠ نسمة) :

١ – تقول تقارير الامم المتحدة ان ما لا يقل عن ٧٠ ٪ من قرية قلقيلية دمر خلال الحرب ، كما دمر عدد من القرى في منطقة الخليل وبعض القرى في منطقة رام الله .

النسبة المئوية للزيادة السكانية			عدد السكان المتوقع (ايار ١٩٦٧)
٢ر٣ ٪	(الزيادة الطبيعية المتوقعة)	=	٩٥٨ر٤٨٥
١ر٣ ٪	(الزيادة الطبيعية للسكان فترة ٥٩–١٩٦٣)	=	٩٥٢ر٨٤٧
١ ٪	(على اعتبار ان الهجرة من الضفة الغربية استمرت على نفس الوتيرة السابقة ١٩٥٢–١٩٦١ (١/٣ الزيادة الطبيعية)	=	٨٤٩ر٧٤٩
٨٥ر٠ ٪	(على اعتبار ان الهجرة من الضفة الغربية ازدادت قليلا عن فترة الخمسينات : ١٩٥٢–١٩٦١)	=	١٤٣ر٣٠٦ (٢)

هذا وقد اظهر التعداد الاسرائيلي لسكان المناطق المحتلة ان عدد سكان الضفة الغربية كان في ايلول ١٩٦٧ يعادل ٦٦٤ر٤٩٤ نسمة . مما يشير الى ان عدد سكان الضفة الغربية نقص في الاشهر الاربعة التي تلت الاحتلال ما بين ١٧٨ر٨٠٠ نسمة و ٢٩٣ر٩٩٠ نسمة . ويمثل هذان الرقمان الاعـداد القصوى والدنيا للنازحين من الضفة الغربية . ويشير الرقم الادنى الى عدد النازحين المتوقع مـن الضفة الغربية على اعتبار ان الهجرة منها ارتفعت عما كانت عليه في الخمسينات . بينما يشير الرقم الاعلى الى عدد النازحين المتوقع على اعتبار ان الهجرة توقفت تماما مـن الضفة الغربية ما بين تشرين الثاني ١٩٦١ وايار ١٩٦٧ .

غير ان الارقام المتوفرة عن المغادرين والقادمين للاردن من الاردنيين تشير الى تسارع وتيرة الهجرة من الاردن في الفترة التي امتدت مـن بداية ١٩٦٢ وحتى حزيران ١٩٦٧ . اذ تشير هذه الارقام ان عدد المهاجرين من الضفتين بلغ فـي تلك الفترة نحو ٢٩٢ر٣٠٠ نسمة (٣) ، وعلى الاغلب فان نسبة غير قليلة منهم من أهالي الضفة الغربية ، اذ بلغت هذه ما يقارب ٨٠ ٪ من المهاجرين خلال الفترة التـي سبقت احصاء ١٩٦١ (تشرين الثاني) . وان اسقطنا هذه النسبة على ارقام فتـرة بداية ١٩٦٢ الى (حزيران) ١٩٦٧ نستنتج ان عدد المهاجرين من الضفة الغربية بلغ في هذه الفترة نحو ٢٣٣ر٨٤٠ شخصا . وهذا يعني ان عدد سكان الضفة الغربية كان في حزيران ١٩٦٧ يعادل (٤) نحو ٧٢٤ر٦٤٥ نسمة ، وهو رقم أقل بكثير من الرقم الادنى لسكان الضفة الغربية المبين اعلاه . ويعني ان عـدد النازحين بعـد حرب حزيران لم يتجاوز ٦٠ر١٥١ نسمة وهذا رقم متـدن كثيرا عـن تقديراتنا والتقديرات الاخرى . مما يؤكد ان نسبة المهاجرين مـن الضفة الشرقيـة (وخاصة من الفلسطينيين) قد ارتفعت عن معادلاتها السابقة وعلى الارجح فان نسبة المهاجرين من الضفة الغربية من مجموع المهاجرين من الضفتين لم تشكل أكثر من ٤٠ ٪ في السنوات الخمس التي سبقت الاحتلال الاسرائيلي .

٢ – قدرت الايكونوميست اللندنية عدد سكان الضفة الغربية قبل حرب حزيران بنحو ٨٠٠ الف نسـمة (The Economist, July 8, 1967) ، الا ان هـذا التقديـر متدن جـدا ويعني ان الهجـرة الخارجية من الضفة الغربية فاقت في الفترة الممتدة ما بـين ١٩٦١ وايار ١٩٦٧ الزيادة الطبيعيـة للسكان والتي هي من اعلى المعدلات في العالم .

٣ – راجع الفصل السابق .

٤ – على اساس زيادة طبيعية سنوية قدرها ٢ر٣ ٪ .

وتقدر الانروا عدد النازحين من الضفة الغربية الـى الضفة الشرقية بـين حزيران وتشرين الاول ١٩٦٧ بنحو ١٩٤ر٠٠٠ نسمة منهم ١٠١ر٠٠٠ مـن اللاجئين المسجلين (٥) . وهذا الرقم يقـارب الرقم المتوقع ان استمرت ألهجرة مـن الضفـة الغربية على الوتيرة السابقة أي بزيادة سنوية صافية قدرها ١ ٪ طوال الفترةالممتدة من اواخر ١٩٦١ وحتى حرب حزيران ١٩٦٧ . ومن المرجح ان عدد النازحين من الضفة بسبب حرب حزيران والظروف التي تلت هذه مباشرة (اي حتى اوائل تشرين الاول ١٩٦٧) يتراوح ما بين١٧٠ الف الى ٢٠٠ الف نسمة (٦) (حوالي ١/٤ السكان) ، وهذا ليس بالعدد الكبير وخاصة ان اخذنا بعين الاعتبار ظروف سكان الضفة الغربية الصعبة وافتقارها الى شروط الصمود المنظم واعتماد سلطات الاحتـلال الاسرائيلي سياسة التهجير الاقتصادي والطرد والابعاد السياسي ، فقد قاوم أغلبية السكان هذه الضغوط بالبقاء على أرض الوطن . ويبدو ان وجود افراد عديدين مـن اهالي الضفة الغربية العاملين في الخارج (وخاصة في دول النفط) شكل دافعـا لبعض سكان الضفة من عائلات هذه الافراد الى الهجرة للالتحاق بمعيليهم في الخارج بعد ان فقدوا منازلهم واراضيهم وموارد دخلهم . ويتبين هذا من ارقام الفلسطينيين المقيمين في دول النفط . ففي الكويت مثلا (حيث يتواجد اكبر تجمعات الفلسطينيين المهاجرين للعمل) كانت نسبة المرافقين (ذكورا واناثا) الى عدد الفلسطينيين العام عام ١٩٦٥ ، ٥٢ر٤٪ ، بينما أصبحت هذه النسبة فـي احصاء ١٩٧٠ ، تزيد عـن ٧١ ٪ ، مما يدل على ان الطابع السائد للهجرة اخذ يزداد بعد ١٩٦٥ بشكل عام وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ بشكل خاص وكان يعتمد بشكل اساسي على استقدام افراد عائلات المهاجرين (٧) .

وهكذا أصبح عدد سكان الضفة الغربية بعد الاحتلال الاسرائيلي عـام ١٩٦٧ أقل من عدد سكانها بعد الاحتلال الصهيوني للجزء الاكبر من فلسطين عـام ١٩٤٨ . ويرجع السبب في هذا الى ظاهرة الهجرة الواسعة التي بدأت منـذ وقوع الضفة الغربية تحت الحكم الهاشمي واستمرت حتى الاحتلال الاسرائيلي للضفة عام ١٩٦٧ ، وقد جاء الاحتلال الاسرائيلي ليشكل بداية موجة جديدة من الهجرة الاضطرارية ، وكما سنرى فيما بعد فقد استمرت الهجرة من الضفة الغربية قائمة بشكـل واسع تحت الحكم الاسرائيلي نتيجة لسياسة متعمدة من قبل السلطات الاسرائيلية تستهدف

٥ – D.L. Fisher, Director of UNRWA Affairs — Jordan « Situation Report for Period 2 September — 27 October 1967 ».

٦ – شكل اللاجئون من منطقة اريحا الجزء الاكبر من النازحين لاسباب متعددة قد يعود بعضها الى افتقارهم الى الارتباط الوثيق بعملية الانتاج من جهة والى غياب التملك من جهة ثانية والى وجود معيليهم في الخارج من جهة ثالثة .

٧ – بلال الحسن ، الفلسطينيون في الكويت بحث احصائي ، مركز الابحاث ١٩٧٤ ، صفحة ٢١ . وكما بينا في الفصل الثالث فان جزءا غير صغير من العاملين في الكويت من اهالي الضفة الغربية . ففـي عام ١٩٦٧ بلغ عدد الاردنيين (الاغلبية العظمى من الفلسطينيين) وحملة الهوية الفلسطينية الذيـن دخلوا الكويت بهدف الاقامة ٣٤ر٣٩٨ وهو رقم قياسي بالنسبة لعدد المهاجرين للبلد في سنة واحدة. (راجع : المجموعة الاحصائيـة السنوية ١٩٧٢ ، منشورات مجلس التخطيط – الكويت جدول ٢٩ صفحة ٧٩) .

تفريغ المناطق المحتلة من القوى العاملة المؤهلة . ولم يحد من هذه السياسة سوى رغبة سلطات الاحتلال في استغلال الايدي العاملة العربية في هذه المناطق . ويبين الجدول التالي الوضع السكاني في الضفة الغربية بعد الاحتلال الاسرائيلي مباشرة مقارنة مع الوضع السكاني عام ١٩٥٢ بعد ضم الضفة الغربية لشرق الاردن، والوضع السكاني في اوائل الستينات (٨) . ويبين الجدول ان انخفاض عدد السكان شمل جميع مناطق الضفة الغربية وخاصة لواء القدس بسبب حدة النزوح من منطقة أريحا .

اللواء	**١٩٥٢ (آب)**	**١٩٦١ (تشرين الثاني)**	**١٩٦٧ (ايلول)**
الخليل	١٢٥ر٦٥١	١١٩ر٤٣٢	١١٨ر٣٥٨
القدس	٣٠١ر٤٠٢	٣٤٤ر٢٧٠	٢٤٣ر٢٣١
نابلس	٣١٥ر٢٣٦	٣٤١ر٧٤٨	٣٠٢ر٩٠٥
مجموع الضفة الغربية	٧٤٢ر٢٨٩	٨٠٥ر٤٥٠	٦٦٤ر٤٩٤

كان لا بد لهذه الوتيرة المرتفعة من الهجرة من أن تترك اثارها على التركيب الديموغرافي للسكان في الضفة الغربية . ويتضح هذا ان تفحصنا نسبة الذكور الى الاناث في الضفة الغربية بعد الاحتلال مباشرة . ويبين الجدول التالي **عدد الذكور لكل ألف انثى** في الضفة الغربية حسب فئات العمر والتقسيم الريفي/المديني للسكان في ايلول عام ١٩٦٧ (١٠) :

	جميع الاعمار	**٠-١٤**	**١٥-٢٩**	**٣٠-٤٤**	**٤٥-٦٤**	**٦٥ فما فوق**
الضفة الغربية (باستثناء القدس العربية)	٩٨٥	١٢٣ر١	٨٣٩	٧٤٥	٩٦٣	١٠٩ر١
القدس	٠٦٢ر١	١١٢ر١	٠٧٩ر١	٩٥٢	١٠٤٣	٩٢٣
المناطق الريفية في الضفة الغربية	٩٦٠	١٢٦ر١	٧٧٤	٦٧٣	٩٥١	١١٥ر١
مخيمات اللاجئين (في الضفة الغربية)	٠٣٥ر١	١٠٨ر١	٩٤٠	٨٢٤	٠٨٦ر١	٢٤٩ر١

وهناك دلائل على وجود هجرة مزدوجة في الضفة الغربية :

ـ هجرة واسعة من الضفة الغربية ككل للخارج (الضفة الشرقية ودول النفط بشكل خاص) .

ـ هجرة محدودة من ريف الى مدن الضفة الغربية .

ولا تتوفر معلومات كافية عن الهجرة الداخلية في الضفة الا ان المؤشرات الديموغرافية المتوفرة (نسبة الذكور الى الاناث ، اختلاف التوزع العمري بين الريف

---

٨ ـ المصدر : الاحصاءات الرسمية الاردنية والاسرائيلية .

٩ ـ انخفض عدد سكان منطقة اريحا (التابعة للواء القدس) من ٦٦ر٢٨٠ نسمة عام ١٩٦١ الى ٩ر٠٧٨ نسمة فقط بعد حرب حزيران ١٩٦٧ حسب معطيات الاحصاءات الاردنية والاسرائيلية الرسمية .

١٠ ـ Israel Defence Forces, Census of Population 1967. Publication No. 2 Table F. and Census of East Jerusalem, Table C. p. XVIII. (Jerusalem 1968).

والمدن) تشير الى وجود هجرة كهذه . ويبين الاحصاء الاسرائيلي للمناطق المحتلة بان حوالي ٥ر٣ ٪ من سكان الضفة الغربية (٢١ سنة فما فوق) غيروا مناطق سكنهم في الفترة الممتدة من ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ (١١) . كما وتشير الارقام الاسرائيلية عن مدينة القدس المحتلة ان ما لا يقل عن ١١ ٪ من السكان البالغين المقيمين فيها كانوا يسكنون قبل ايلول ١٩٦٧ في مناطق أخرى من الضفة الغربية (١٢) .

وتؤثر الهجرة بشكل رئيسي على فئات العمر بين ١٥ الى ٤٤ سنة (ذروة سنوات العمل) وبالتحديد بين الفئات العمرية ٣٠ ـ ٤٤ سنة حيث لا تتجاوز نسبة الذكور الى الاناث ٦٧ ٪ في المناطق الريفية ٨٢ ٪ في المخيمات و ٩٠ ٪ في المناطق المدينية . ففي ايلول عام ١٩٦٧ بلغ عدد الذكور في الضفة الغربية (بما في ذلك مدينة القدس) الذين تتراوح اعمارهم بين ٢٠ و ٤٤ سنة ، ٧٢ر٨٢٥ في حين بلغ عدد الاناث من نفس فئات العمر ٩٧ر٠٢٧ ، أي ان النسبة المئوية للذكور من مجموع سكان هذه الفئات لم يتجاوز ٨ر٤٢ ٪ . هذا وشكل سكان الضفة الغربية (بما في ذلك القدس) الذي تقل اعمارهم عن ١٥ سنة ، ٧ر٤٧ ٪ من السكان في حين كانت هذه ٢ر٤٥ ٪ عام ١٩٦١ ، وشكل الاشخاص الذين تزيد اعمارهم عن ٦٤ عاما ٦ر٩ ٪ من مجموع السكان (١٣) .

ان هذه النسبة المتدنية من الشباب الذكور في الضفة الغربية تؤكد ما اشرنا اليه سابقا من سياسة تفريغ الضفة الغربية من سكانها المنتجين التي كانت احد النتائج للسياسة التي سار عليها النظام الهاشمي . كما ولا شك ان ظروف حرب حزيران ونتائجها وسياسة اسرائيل تجاه المناطق المحتلة وخاصة الضفة الغربية وقطاع غزة (المناطق المأهولة من السكان) قد سارعت في عملية التفريغ هذه ، كما سنرى فيما بعد . كما يتضح ان العبء الاكبر وقع على ريف الضفة الغربية للاسباب التي اشرنا اليها في الفصل الثالث والتي كان من اهمها ابقاء الزراعة في وضع متخلف وغير قادر على استيعاب الايدي العاملة المتزايدة سنويا بحيث اصبحت البطالة بأنواعها تشكل ظاهرة اساسية في المناطق الريفية ، ومخيمات اللاجئين ويؤكد هذا ارتفاع نسبة كبار السن في المناطق الريفية . ولهذا فمن الخطأ النظر الى الهجرة من الضفة الغربية (وهذا ينطبق ايضا على قطاع غزه وفلسطينيي الضفة الشرقية الى درجة ما) على اساس انها ظاهرة جزئية وعابرة . بل هي سمة رئيسية ملازمة لحياة الشعب الفلسطيني الاجتماعية ـ الاقتصادية . ويعطي الجدول على الصفحة التالية صورة جزئية عن حجم هذه الهجرة واماكن استيعابها في ايلول ١٩٦٧ . وهذه الارقام جزئية لانها مبنية على المعلومات التي قدمها اهالي الضفة الغربية للاحصائيين الاسرائيليين في ايلول ١٩٦٧ ولهذا فان هذه المعلومات لا تسجل العائلات التي هاجرت بكاملها الى خارج الضفة الغربية قبل حرب حزيران وخلال الفترة الممتدة بين الحرب

---

١١ ـ الاحصاء الاسرائيلي للمناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، الجزء الخامس ، جدول رقم ٤ .

١٢ ـ الاحصاء الاسرائيلي لمدينة القدس المحتلة عام ١٩٦٧ ، جدول رقم ١٨ .

١٣ ـ الارقام مشتقة من التعداد الاسرائيلي لسكان المناطق المحتلة لعام ١٩٦٧ (الجزء الاول ، والجزء الخاص بالقدس المحتلة) .

وايلول . وكما أشرنا سابقا فان بوادر هجرة العائلات ظهرت عام ١٩٦٥ وخاصة في الكويت ، كما أن هذه الظاهرة اشتدت خلال حرب حزيران وبعدها مباشرة فالعديد من مخيمات أريحا – على سبيل المثال – أفرغت من سكانها وهذا لا تظهر ، بالطبع ، نتائجه في الاحصاء الاسرائيلي . بالاضافة الى هذا ، فان هذه الارقام لا تسجل هجرة الافراد الذين لم يتركوا وراءهم ارتباطات عائلية محددة كالارامل والايتام ، كما أنه من المتوقع أن يكون الاهالي قد امتنعوا عن تسجيل بعض ابنائهم لاسباب سياسية. ومع هذه النقائص فان الاحصاء الاسرائيلي يكشف ضخامة الهجرة التي كانت قائمة. فمن مجموع عائلات الضفة الغربية البالغ ١٣١ر٧٣٦ عائلة كان هنالك ٤٢ر٨٤٢ عائلة لها افراد خارج الضفة . وبتعبير آخر فان حوالي ثلث (٥ر٣٢ ٪) عائلات الضفة الغربية كان لها افراد مهاجرون (للعمل او للدراسة) في ايلول ١٩٦٧ . كما ان نصف هذه العائلات فقد شخصين او اكثر من افرادها . ويبين الاحصاء ايضا ان حوالي ٤٠ ٪ من ابناء القدس المهاجرين و ٣٥٪ من بقية اهالي الضفة الغربية هاجروا لخارجها قبل خمس سنوات فاكثر (١٤) .

ويبين الجدول التالي التوزع الجغرافي لابناء الضفة الغربية المهاجرين :

عدد ابناء وبنات سكان الضفة الغربية (بما في ذلك القدس العربية) المهاجرين لخارج الضفة (ايلول ١٩٦٧) حسب اماكن الهجرة (١٥) :

مكان الاقامة	العدد	النسبة المئوية
المجموع الكلي	٨٤ر٣٦٣	١٠٠
الضفة الشرقية	٣٣ر٦٩١	٩ر٣٩
الكويت	٢٧ر٠٨٢	١ر٣٢
لبنان	١ر٩١٧	٢ر٢
السعودية	٤ر٩٣٥	٨ر٥
العراق وسوريه	١ر٩٤٧	٣ر٢
مصر	٢ر٥٧٧	٠ر٣
بلدان اخرى في آسيه وافريقيه	١ر٤٧٣	٧ر١
اوروبه	٣ر٦٩٨	٣ر٤
اميركه واستراليه	٦ر٢١٦	٣ر٧
غير معروف	٨٢٧	٩٨ر٠

وتشير ارقام هذا الجدول الى ان الهجرة من الضفة الغربية في فترة ما قبل ١٩٦٧ توزعت بالتساوي تقريبا بين الضفة الشرقية وبين دول النفط العربية . وتبرز جزئية هذه الارقام ان قارنا عدد الفلسطينيين (اغلبهم من حملة الجنسية

١٤ – الارقام مستخرجة من الاحصاء الاسرائيلي للمناطق المحتلة ايلول ١٩٦٧ ، الجزء الثالث (جدول ١٩ و ٢٧) والجزء الخاص بمدينة القدس (جدول ١٩ – ٢٠) .
١٥ – الارقام والنسب مشتقة من التعداد الاسرائيلي لسكان المناطق المحتلة ايلول ١٩٦٧ ، الجزء الثالث (جدول ٢٢) والجزء الخاص « بالقدس الشرقية » (جدول ٢١) .

الاردنية) في الكويت عام ١٩٦٥ ، البالغ ٧٧ر٧١٢ نسمة (١٦) بالرقم الذي اورده الاحصاء الاسرائيلي لعدد اهالي الضفة الغربية في الكويت والذي لم يتعد ٢٧ الفا عام ١٩٦٧ . وتدل بعض المؤشرات الاحصائية المتوفرة لفترة ما بعد حرب حزيران على أن الهجرة من الضفة الغربية أو من ابناء الضفة الغربية المقيمين في الضفة الشرقية أخذت تتجه بشكل أساسي نحو بلدان النفط وتعزز هذا الاتجاه بشكل حاد بعد مجازر ايلول ١٩٧٠ في الاردن . فعلى سبيل المثال بلغ عدد حملة الجنسية الاردنية والفلسطينية الموجودين في الكويت عام ١٩٧١ ، ١٥٥ر٤٧١ نسمة ، كما بلغ عدد حملة الهوية الاردنية (باستثناء حملة الهوية الفلسطينية) في السعودية في نفس العام ٢٠ر١٢١ نسمة (١٧) ، أي ما يزيد عن خمسة أضعاف الارقام التي أوردها الاحصاء الاسرائيلي عام ١٩٦٧ .

وتشير المعطيات الاسرائيلية الى ان الهجرة شملت اهالي الضفة الغربية الاصليين والسكان اللاجئين ايضا . ويبرز من الاحصاء الاسرائيلي ان حوالي ٢١ ٪ من ابناء الضفة الغربية المقيمين خارجها هم من اللاجئين الذين كانوا يقيمون في الضفة الغربية.

ب – التوزع السكاني في الضفة الغربية :

بلغ عدد سكان المدن (١٨) في الضفة الغربية بعد الاحتلال مباشرة ١٧٩ر٧٨٦ نسمة من مجموع سكان الضفة الغربية البالغ ٦٦٤ر٤٩٤ نسمة ، اي ما يعادل ١ر٢٧ ٪ من سكان الضفة في ذلك الوقت . في حين بلغ عدد سكان المدن عام ١٩٦١ ٢٠٩ر١٢٤ نسمة من مجموع سكان الضفة الغربية الكلي البالغ ٨٠٥ر٤٥٠ نسمة أو ما يعادل ٩ر٢٥ ٪ من السكان . ويبين الجدول التالي عدد سكان مدن الضفة الغربية عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٧ (١٩) :

	عدد السكان	
المدينة	١٩٦١	١٩٦٧
القدس (٢٠)	٦٠ر٤٨٨	٤٤ر٣٦٩
الخليل	٣٧ر٨٦٨	٣٨ر٣٠٩
نابلس	٤٥ر٧٦٤	٤٤ر٢٢٣
بيت لحم (٢١)	٣٥ر٧٣٥	٢٧ر٧١٤
رام الله والبيره	٢٩ر٢٦٩	٢٥ر١٧١
المجموع	٢٠٩ر١٢٤	١٧٩ر٧٨٦
عدد سكان الضفة الغربية	٨٠٥ر٤٥٠	٦٦٤ر٤٩٤

١٦ – المعلومات مشتقة من الاحصائيات الكويتية الرسمية .
١٧ – المعلومات مشتقة من مصادر احصائية رسمية .
١٨ – المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٢٥ الف نسمة فقط .
١٩ – مشتقة من التعداد العام للسكان في الاردن عام ١٩٦١ ، والتعداد الاسرائيلي للسكان في الضفة الغربية في ايلول ١٩٦٧ .
٢٠ – حسب الحدود البلدية .
٢١ – تشمل ايضا بيت جالا وبيت ساحور ، ولا تضم مخيم الدهيشه .

وعلى الرغم من ان عدد سكان المدن في الضفة الغربية التي يزيد عدد سكانها عن ١٢٥ ألفا انخفض بنحو ٣٠ الفا بين تشرين الثاني عام ١٩٦١ وبين ايلول ١٩٦٧ الا ان الحجم النسبي لسكان هذه المدن ارتفع من ٢٥٫٩ ٪ عام ١٩٦١ الى ٢٧٫١ ٪ عام ١٩٦٧ مما يشير الى ان الهجرة من الضفة الغربية ، سواء هجرة العمل التي سبقت الاحتلال او النزوح الذي نتج عن الحرب والاحتلال ، اصابت المناطق الريفية اكثر مما اصابت المناطق المدينية . ويبين الجدول التالي توزع السكان في الضفة الغربية (٢٢) حسب طبيعة مناطق السكن في ايلول ١٩٦٧ :

			النسبة المئوية
عدد مدن الضفة الغربية (المدن الصغيرة والكبيرة)	=	١٠	
عدد سكان هذه المدن في ايلول ١٩٦٧ (٢٣)	=	١٩٣٫٥٦٣	٢٩٫١ ٪
عدد قرى الضفة الغربية حسب الاحصاء الاسرائيلي عام ١٩٦٧ (٢٤)	=	٣٩٥	
عدد سكان هذه القرى	=	٤٠٦٫٦٤١	٦١٫٢ ٪
عدد مخيمات الضفة الغربية	=	٢٠	
عدد سكان هذه المخيمات	=	٥٦٫٤٤٨	٨٫٤ ٪
عدد السكان خارج المناطق السكنية	=	٥٫٩٥٤	٠٫٩ ٪
عدد سكان البدو في الضفة الغربية	=	١٫٨٨٨	٠٫٢٩ ٪
المجموع الكلي لسكان الضفة الغربية (ايلول ١٩٦٧)	=	٦٦٤٫٤٩٤	١٠٠ ٪

يتضح من الجدول أن سكان المناطق المدينية شكلوا عام ١٩٦٧ حوالي ٣٠ ٪ من سكان الضفة الغربية في حين شكل سكان الريف حوالي ثلثي سكان الضفة الغربية وشكل سكان المخيمات حوالي ٨٫٥ ٪ من السكان . والواقع أن المخيم لا يخضع لتصنيف مديني – ريفي لانه يشكل نمطا خاصا يستمد خصوصيته من كونه يضم تجمعات نازحة مقتلعة ذات جذور ريفية في حين يقع عدد كبير من هذه المخيمات داخل أو في ضواحي مدن الضفة الغربية . وقد أخذت هذه المخيمات بالاندماج

٢٢ – تشمل هذه القدس العربية المحتلة التي ضمتها اسرائيل مباشرة بعد الحرب والتي لا تظهر ارقامها ضمن ارقام اسرائيل الرسمية عن المناطق المحتلة .

٢٣ – هذه المدن هي : الخليل ، بيت لحم ، القدس ، اريحا ، رام الله ، البيره ، نابلس ، طولكرم، قلقيليه ، جنين ، ويزيد عدد سكان جميع كل من هذه المدن عن ١٠ آلاف نسمة باستثناء اريحا ، جنين ، قلقيليه ، والبيرة .

٢٤ – هذا العدد يقل بأكثر من ٥٠ قرية عن العدد الذي اورده الاحصاء الاردني للسكان في الاردن عام ١٩٦١ ، فحسب الاحصاء الاردني كان يوجد في الضفة الغربية عام ١٩٦١ ، ٤٥٢ قرية يزيد عدد سكان كل منها عن ٩٩ شخصا . ويرجح ان انخفاض عدد قرى الضفة الغربية في الاحصاء الاسرائيلي يعود الى سببين رئيسيين : الاول عدم دقة الاحصاء الاسرائيلي اذ تجنب الاحصاء المناطق الوعرة والتي يصعب الوصول اليها (حسب ما ورد في الاحصاء نفسه) وهذا قد يفسر وجود بند « خارج المناطق السكنية » . والسبب الثاني يعود الى دمج القوى الصغيرة المتجاورة ببعضها او دمج القرى الصغيرة بالقرى المجاورة والاكبر حجما او بالمدن القريبة . بالاضافة الى هذا فان عملية النزوح من بعض القرى (على خطوط ما قبل حزيران) جعل عدد سكان بعضها ينخفض عن الـ ٥٠ شخصا الذي شكل الحد الادنى لسكان ما عرفه الاحصاء الاسرائيلي بالقرية . كما قامت اسرائيل بتدمير بعض القرى في منطقتي الخليل ورام الله .

السريع في الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذه المدن . كما ويغلب الطابع المديني حتى على المخيمات المتواجدة في مناطق ريفية . ولهذا فان المخيمات تمثل ظاهرة فريدة من حيث التصنيفات السكانية المعروفة (٢٥) . ويقع نصف هذه المخيمات في منطقة او لواء نابلس (١٠ مخيمات) والجزء الاكبر المتبقي يتواجد في لواء القدس (٨ مخيمات) ، وخاصة في منطقة اريحا .

كما يضم لواء نابلس (نابلس ، طولكرم ، وجنين) حوالي نصف عدد قرى الضفة الغربية . في حين يضم لواء القدس (القدس ، بيت لحم ، رام الله ، اريحا) حوالي ثلث هذا العدد ، ويتواجد الجزء المتبقي (١٨ ٪) في لواء الخليل .

ويبين الاحصاء الاسرائيلي ان حوالي نصف (٤٩ ٪) قرى الضفة الغربية هي من الحجم المتوسط (التي يزيد عدد سكان كل منها عن ٥٠٠ نسمة ويقل عن ٢٠٠٠ نسمة) . أما القرى الصغيرة (التي يقل عدد سكان كل منها عن ٥٠٠ نسمة) فتشكل نحو ٣٩ ٪ من مجموع قرى الضفة الغربية ، في حين بلغ عدد القرى الكبيرة (التي يزيد عدد سكان كل منها عن ٢٠٠٠ نسمة) ٥٠ قرية او حوالي ١٢٫٥ ٪ من مجموع قرى الضفة (٢٦) .

أما عدد السكان البدو فقد بلغ عددهم حسب الاحصاء الاسرائيلي ١٫٨٨٨ نسمة يتمركز أغلبهم (١١٤٩ نسمة) في منطقة الخليل أو في القطاع الجنوبي من الضفة الغربية . وهذا العدد يقل كثيرا عن الرقم الذي اورده الاحصاء الاردني عام ١٩٦١ والبالغ حوالي ١٥ الفا ومن المرجح ان السبب يعود الى عدم شمولية الاحصاء الاسرائيلي للبدو من جهة والى اختلاف تعريف البداوة في الاحصائين من جهة اخرى . وقد يكون دخول « البدو » في الضفة الغربية مرحلة الاستقرار الاستيطاني (بناء البيوت الثابتة ، ممارسة الزراعة المستقرة ..) احد العوامل في تفسير الفارق بين الرقمين .

بلغ عدد السكان اللاجئين في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس العربية) حسب التعريف الاسرائيلي (٢٧) حوالي ١١٩ الف نسمة شكلوا ١٧٫٨ ٪ من السكان وبلغ عدد سكان المخيمات حوالي ٥٦٫٥٠٠ نسمة اي ما يعادل نصف اللاجئين في الضفة الغربية ، وشكل سكان الضفة الغربية الاصليين نحو ٧٦٫٢ ٪ من السكان .

٢٥ – سنتطرق الى بعض جوانب هذا الموضوع في وقت لاحق .

٢٦ – حسب الاحصاء الاردني للسكان عام ١٩٦١ كان عدد القرى في الضفة الغربية ٤٥٢ موزعا حسب الالوية كالتالي : نابلس : ٢٢٨ قرية ، القدس : ١٤٢ قرية ، الخليل : ٨٢ قرية . اما من ناحية عدد السكان فقد توزعت قرى الضفة الغربية كالتالي :
عدد القرى التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠٠ نسمة = ٥٢ قرية .
عدد القرى التي يتراوح عدد سكانها بين ١٠٠٠ – ٢٠٠٠ نسمة = ٩٦ قرية .
عدد القرى التي يقل عدد سكانها عدد ١٠٠٠ نسمة = ٣٠٤ قرى .
(مستخرجة من التعداد العام الاول للسكان والمساكن ، ١٩٦١ ، بيان ٨/١) .

٢٧ – اعتمد الاحصاء الاسرائيلي في تحديده لمن هو « لاجيء » على مكان ولادة رب العائلة. فمن ولد داخل المناطق المحتلة (قبل حرب حزيران ١٩٦٧) اعتبر مع افراد عائلته من اللاجئين .

أما السكان الذين لم يصنفوا كلاجئين أو كأهالي فقد شكلوا حوالي ٦ ٪ من مجموع سكان الضفة . وهذه الارقام أقل بكثير من أرقام وكالة الغوث لنفس الفترة . في ارقام هذه الوكالة كان في الضفة الغربية في اواخر آب ١٩٦٧ (أي قبل الاحصاء الاسرائيلي باسابيع قليلة) ١٨٢ر٣١١ لاجئا منهم ٨٤٩ر٧٢ من سكان المخيمات (٢٨) . ويبدو من هذه الارقام ان الخلاف الاساسي هو حول عدد اللاجئين في الضفة الموجودين خارج المخيمات . وعلى الارجح فان ارقام الانروا لم تأخذ بعين الاعتبار الهجرة الواسعة من سكان الضفة الغربية (ومن ضمنهم السكان اللاجئين) للسنوات التي سبقت الاحتلال الاسرائيلي سواء الى الضفة الشرقية او الى دول النفط العربية.

ومن المرجح ايضا ان نسبة كبيرة من الاشخاص المصنفين في الاحصاء الاسرائيلي تحت بند « غير مبين » والبالغ عددهم حوالي ٤٠ ألفا هم من اللاجئين .

ج – الاوضاع الاقتصادية والمعيشية لاهالي الضفة الغربية في بداية الاحتلال الاسرائيلي

(١) آثار الاحتلال المباشرة على الاوضاع الاقتصادية العامة :

كانت بعض نتائج حرب حزيران ١٩٦٧ على الضفة الغربية مشابهة لبعض اثار النكبة عليها مع فارق رئيسي هام . فقد أدت هزيمة ١٩٤٨ الى سلخ الضفة الغربية عن منطقتها المحورية الصناعية والزراعية والتجارية (بقية الاراضي الفلسطينية) في حين أدت حرب حزيران الى عزل الضفة الغربية عن المنطقة العربية التي نمت بينها وبين الضفة الغربية علاقات اقتصادية وسياسية وبشرية متشعبة خلال فترة ما قبل الاحتلال الصهيوني . ومع أن هذه العزلة لم تبق كاملة (نتيجة لسياسة اسرائيلية متعمدة كما سيتضح فيما بعد) الا أنها بقيت كافية لاخضاع اقتصاد الضفة الغربية (وهذا ينطبق كذلك على قطاع غزة) للهيمنة الاسرائيلية الكاملة . ويجدر أن نبين الملامح الاساسية للوضع الاقتصادي في الضفة الغربية بعد الاحتلال مباشرة قبل معالجة الوسائل والطرق التي انتهجتها سلطات الاحتلال تجاه الضفة الغربية بهدف تكييف اقتصادها والحاقه بالاقتصاد الاسرائيلي من جهة وتغيير ملامحها الديموغرافية (البشرية – الجغرافية) من جهة أخرى .

أدى الاحتلال الى تقليص عدد سكان الضفة الغربية بحوالي ٥ر١٧ ٪ عما كان عليه عام ١٩٦١ (من ٨٠٥ آلاف عام ١٩٦١ الى نحو ٦٦٥ الفا في ايلول ١٩٦٧) . وبتعبير آخر فقد تقلص حجم القوى العاملة الى نحو ٤/٥ (اربعة اخماس) ما كان عليه في بداية الستينات ، ولا يدخل في حساب هذه الارقام الهجرة التي جرت بين عام ١٩٦١ وحتى الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية في حزيران عام ١٩٦٧ . وسنرى فيما بعد ان عملية التهجير هذه شكلت جزءا من سياسة الاحتلال الاسرائيلي تجاه المناطق المحتلة . وخاصة تهجير الفئات المتعلمة والشابة . فاضعاف القوة العاملة والفاعلة اقتصاديا يؤدي الى اضعاف حدة مقاومة الاحتلال .

٢٨ – راجع الاحصاء الاسرائيلي لسكان المناطق المحتلة . الجزء الاولى . جدول ١١ .

تعطلت على أثر الاحتلال وسائل الاتصال مع الضفة الشرقية والعالم العربي ، مما عزل الضفة عن اسواقها السابقة . ويقدر ان حوالي ٤٠ ٪ من صادرات الضفة الغربية كانت تذهب الى الضفة الشرقية في حين استوعبت الاسواق العربية المجاورة الصادرات الباقية . كما تعطلت قنوات استيراد المواد الخام الضرورية للصناعة المحلية في الضفة الغربية مما ادى الى شل القطاع الصناعي شلا كاملا في فترة الاشهر الاولى من الاحتلال . وقد ساعد على هذا انهيار النظام النقدي في الضفة الغربية اذ أقفلت المصارف وجمدت المبالغ المودعة فيها ، والتي قدرت بنحو ٥ر١٥ مليون دينار . ولم يبق من العاملين « القطاع الصناعي » سوى نحو ٠٠٠ر١٥ عامل ، أصبح أغلبهم – حسب التقديرات الاسرائيلية الرسمية – عاطلين عن العمل (٢٩) . وفي الوقت نفسه جمدت ودائع مواطني الضفة الغربية في البنوك الاردنية (شرق الاردن) والتي شملت حسب التقديرات الرسمية على ودائع ١٠ آلاف مواطن في الضفة .

كما ساعد على هذا ايضا انخفاض دخل أهالي الضفة الغربية انخفاضا مفاجئا لاسباب متعددة اهمها ما ذكرناه سابقا من انقطاع وسائل الاتصال بالمنطقة العربية ، ومن توقف التحويلات من الخارج والتي كانت توفر دخلا للضفة الغربية يتراوح ما بين ٧ الى ١٠ ملايين دينار سنويا بسبب الصعوبات القانونية والسياسية وغيرها التي خلقها الاحتلال . ولعل من الاسباب الاخرى الهامة التي ادت الى انخفاض دخل الضفة الغربية وارتفاع معدل البطالة الضربة القوية التي تلقاها القطاع السياحي وخاصة ان حوالي ثلثي سائحي الضفة الغربية كانوا من العرب ، بسبب ضم مدينة القدس العربية (المركز السياحي الرئيسي في الضفة الغربية) الى اسرائيل . كما توقفت مصروفات الدولة في الضفة الغربية (اغلبها كان يذهب الى قطاع الجيش والامن) بعد الحرب مباشرة ، وتقدر هذه بنحو ٨ ملايين دينار سنويا . كما ادى الاحتلال الى ايقاف الاستثمارات الراسمالية والتي قدرت لفترة ما قبل الحرب بنحو ١٠ ملايين دينار سنويا اغلبها (حوالي الثلثين) استثمارات خاصة .

وأثر واقع الاحتلال تأثيرا مباشرا على سوق المنتجات الزراعية (الفواكه والخضروات والبطيخ بشكل خاص) بعد أن أغلقت اسواقها عبر نهر الاردن ، كما تقلص السوق المحلي بسبب عملية النزوح التي رافقت الاحتلال الاسرائيلي . الا ان اثر الاحتلال المباشر على هذا القطاع الاقتصادي كان أقل حدة من القطاعات الاخرى بسبب بقاء أغلبية المزارعين على اراضيهم ولضعف اعتماد الزراعة في الضفة الغربية على النظام النقدي والمصرفي من جهة وبسبب وقوع الاحتلال في موسم الحصاد مما يمكن المزارعين الاستمرار في العمل بدون الحاجة الى راسمال اضافي من جهة اخرى.

كما أدت الهجرة من المناطق الزراعية التي رافقت الاحتلال وسيطرة سلطات الاحتلال على بعض الاراضي الزراعية الى تقلص عدد المزارع في الضفة الغربية بنحو ٣٠٠٠ مزرعة . فقد كشف الاحصاء الاسرائيلي في ايلول ١٩٦٧ عن وجود ١٠٠ر٥٢

٢٩ – Israel Economic Planning Authority, Economic Survey of The West Bank, Jerusalem 1967, p. 32.

حيازة زراعية في الضفة الغربية عام ١٩٦٧ ، في حين كان عدد هذه الحيازات حسب التعداد الزراعي الاردني لعام ١٩٦٥ ، ٥٥ر١٠٠ حيازة . ويبين الجدول التالي ان انخفاض عدد الحيازات الزراعية هذه أصاب منطقة القدس (القدس ، رام الله ، بيت لحم ، اريحا) بشكل خاص بسبب الهجرة الواسعة من منطقة أريحا واستيلاء سلطات الاحتلال على بعض الاراضي فيها (٣٠) .

عدد الحيازات الزراعية في الضفة الغربية عام ١٩٦٥ ، وبعد الاحتلال (١٩٦٧)

	١٩٦٧	١٩٦٥
مجموع الضفة الغربية (مع القدس)	٥٢ر٠٦٤	٥٥ر٠٧٨
لواء الخليل	٩ر٨٨٧	٩ر٨١٥
لواء القدس	١٤ر٩٢٣	١٨ر٣١٩
لواء نابلس	٢٧ر٢٥٤	٢٦ر٩٤٤

وعلى صعيد الاستخدام تأثرت معظم قطاعات اقتصاد الضفة الغربية . فقطاع البناء الذي كان يستخدم قبل الحرب حوالي ٢٠ الف عامل اصابه شلل كامل . أما قطاع الخدمات العامة والذي كان يستخدم نحو ٢٦ الف شخص قبل الحـرب فقـد تقلص بعد الاحتلال الى حوالي ٢٠ الـف مستخدم كما تقلص عـدد العاملـين فـي القطاع التجاري من ١٥ الف شخص الى حوالي ١٢ الف شخص اغلبهم مـن التجـار واصحاب الدكاكين الصغيرة والباعة المتجولين .

ولهذا لم يكن مستغربا أن تشمل البطالة الكاملة خلال الاشهر الاولى من الاحتلال نحو ثلث القوى العاملة في الضفة الغربية حسب التقديرات الاسرائيلية الرسمية(٣١) ولم تبدأ البطالة في الانخفاض الا العام ١٩٦٨ عندما بدات اسرائيل تطبق بشكل عملي سياستها الالحاقية الاستعمارية .

(٢) العمل والبطالة بعد الحـرب مباشرة :

يبين الجدول التالي وضع الذكور (١٥ سنة فما فوق) العملي فـي الشهور الاولى التي تلت الحرب (٣٢) :

٣٠ ـ المراجع :
Israel Defense Forces, Census of Population 1967, Publication No. 2, p. 12 and Table 9.
الاردن ، السكان والعمالة في القطاع الزراعي ١٩٦٧ ، دائرة الاحصاءات العامة ، الملحق رقم ١ .

٣١ ـ المرجع السابق صفحة ٣٣ .

٣٢ ـ هذه الارقام تشمل مدينة القدس . الارقام مستخرجة مـن الاحصاء الاسرائيلي للمناطق المحتلة ايلول ١٩٦٧ ، الجزء الرابع (صفحة ٨ ، وجدول ٣) والجزء الخاص بمدينة القدس (جـدول رقم ٢٩ وصفحة ٢٣ ـ ٢٤) .

ـ عدد الاشخاص العاملين من الذكور (١٥ سنة فما فوق)	٦٠ر٤٠٠
ـ عدد المتغيبين مؤقتا عن العمل	٨ر١٠٠
ـ مجموع عدد غير العاملين	٨٩ر٥٠٠
منهـم :	
عاطلون ويبحثون عن عمل	٨ر١٠٠
عاطلون ولا يبحثون عن عمل (لاقتناعهم بعدم جدوى البحث)	٢٩ر٢٠٠
طـلاب	١٨ر٤٠٠
يعيشون من دخل ممتلكاتهم	٦ر١٠٠
عاجزون عن العمل ومتقاعدون ويعيلهم آخرون	٢٢ر٤٠٠
غير مبين	٥ر٣٠٠
ـ المجموع الكلي	١٥٨ر٠٠٠

يتضح من الجدول ان عدد العاملين فعلا بين الذكور البالغين (١٥ سنة فمـا فوق) والذي يشمل الافراد المتغيبين مؤقتا عن العمل انخفض من ١٤٣ر٤٦٥ شخصا عام ١٩٦١ الى ٦٨ر٥٠٠ شخص في ايلول ١٩٦٧ . ويشير الجدول ان عدد العاطلـين عن العمل لم يقل عن ٣٧ر٣٠٠ شخص من مجموع الايدي القادرة على العمل والبالـغ عددها نحو ١١١ر١٠٠ شخص (ان استثنينا الطلاب والعجزة واصحاب الدخل غير العاملين) او ما يعادل ٣٣ر٦ ٪ من مجموع القوة العاملة (من الذكور) فـي الضفة الغربية وبتعبير آخر فان اكثر من ثلث القوة العاملة من الذكور كانت تعاني من بطالة كاملة خلال الصيف الاول من الاحتلال الاسرائيلي .

وقد شكل العاملون لحسابهم والمستخدمون للعمل المأجور نحو ٤٥ ٪ من مجموع العاملين في الضفة الغربية (باستثناء القدس) ونحو ٣٢ ٪ من مجموع العاملين في مدينة القدس العربية (٣٣) .

ويبين الجدول التالي توزع العاملين الذكور في الضفة الغربية (بما فـي ذلك القدس) حسب الفرع الاقتصادي بعد الحرب مباشرة مقارنة مـع توزع العـاملين الذكور عام ١٩٦١ (٣٤) :

	العدد (١٩٦٧)	النسبة المئوية (١٩٦٧)	النسبة المئوية (١٩٦١)
المجموع	٦٠ر٣٩١	١٠٠	١٠٠
الزراعة	١٧ر٦٥٣	٢٩ر٢	٣٧ر١
المناجم والصناعة والحرف	٧ر٦٠٥	١٢ر٦	١١ر٦
البناء والاشغال العامة	٧ر٢١٤	١١ر٩	١٠ر٤
الكهرباء والماء والصحة	٨٠٠	١ر٣	٠ر٤

٣٣ ـ المرجع السابق ، الجزء الرابع صفحة ١١ ، المجلد الخاص بالقدس صفحة ٢٤ .

٣٤ ـ الارقام تخص الذكور فقط (١٥ سنة فأكثر) . الارقام مستخرجة مـن المرجع السابق (الجـزء الرابع ، جدول رقم ٤) واحصاء مدينة القدس (جدول رقم ٣١) . ارقام ١٩٦١ مستخرجة مـن التعداد العام الاول للسكان في الاردن عام ١٩٦١ .

التجارة والمصارف والتامين	٩٫٨٨٧	١٦٫٣	٨٫٢
المواصلات والنقل والتخزين	٣٫٢٢٣	٥٫٣	٢٫٥
الخدمات	١٠٫٨٣٧	١٧٫٩	١٤٫٦
غير مبين	٣٫١٧٢	٥٫٢	١٥٫٢

يتضح من مقارنة ارقام الاحصاء الاسرائيلي (ايلول ١٩٦٧) بارقام الاحصاء الاردني (تشرين الثاني ١٩٦١) ان نسبة العاملين في الزراعة انخفضت من ٣٧ ٪ عام ١٩٦١ الى ٢٩ ٪ في ايلول ١٩٦٧ . كما ازدادت نسبة العاملين في قطاع الخدمات والتجارة بشكل واضح (من ٢٢٫٨ ٪ الى ٣٤٫٢ ٪) ولعل احد الاسباب وراء هذه الزيادة يعود الى القدرة الاستيعابية التي يتمتع بها قطاع الخدمات غير المنظم (وقد اشرنا الى هذا الموضوع في الفصل الثالث) ، وخاصة في الظروف التي رافقت الفترة الاولى من الاحتلال حيث جرى شل القطاع الصناعي وتضعضع القطاع الزراعي في الضفة الغربية . وتشير الارقام كذلك الى انخفاض واضح في النشاطات غير الواضحة ويرجع هذا الى ان هذه النشاطات كانت تشمل ، في التصنيف الاردني ، العاملين في القوات المسلحة والتي انتهى وجودها في الضفة الغربية بعد الاحتلال .

ويبين الجدول التالي بشكل أكثر وضوحا التغير الذي طرأ على حجم القوة العاملة في الضفة الغربية بعد الاحتلال من جهة ومدى ما أصاب قطاعي الصناعة والزراعة من شلل من جهة اخرى (٣٥) :

السكان العاملون (الذكور) في الضفة الغربية حسب التوزع المهني
لعام ١٩٦١ (تشرين الثاني) ، وبعد الاحتلال (ايلول ١٩٦٧)

	١٩٦١		١٩٦٧	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
مجموع العاملين (٣٦)	١٥٨٫٠٧٧	١٠٠	٦٠٫٣٩١	١٠٠
المهنيون والتقنيون	٥٫٥٣٧	٣٫٥	٢٫٤٥١	٤٫٠
المديرون والكتبة	٥٫٧٥٩	٣٫٦	٣٫١٧٦	٥٫٢
العاملون في التجارة	١٢٫٠٤٥	٧٫٦	٩٫٤٣٥	١٥٫٦
العاملون في الزراعة	٥٨٫١٩٧	٣٦٫٨	١٧٫٤٨٣	٢٨٫٩
العاملون في النقل والمواصلات	٦٫٩٠٢	٤٫٣	٢٫٧٨٣	٤٫٦
عمال البناء والمحاجر والمناجم	١٤٫٠١٣	٨٫٨	٧٫٧٢٣	١٢٫٧
اصحاب الحرف وعمال الصناعة	٣٧٫٣٩٣	٢٣٫٦	٨٫٤٩٨	١٤٫٠
عمال الخدمات	٨٫٤٧٠	٥٫٣	٥٫٦٠٠	٩٫٢
غير مبين	٩٫٧٦١	٦٫١	٣٫٢٤٢	٥٫٣

٣٥ ـ الارقام مشتقة من الاحصاء الاسرائيلي للضفة الغربية عام ١٩٦٧ (وتشمل الارقام مدينة القدس المحتلة) ومن الاحصاء الاردني للسكان عام ١٩٦١ .

٣٦ ـ ارقام الاحصاء الاردني تخص الذكور في سن الخامسة وما فوق ، بينما تخص في الاحصاء الاسرائيلي الذكور في سن الخامسة عشر وما فوق . وكان عام ١٩٦١ عدد الذكور العاملين اقتصاديا في الضفة الغربية يعادل ١٥٣٫٩٠٠ وبلغ عدد العاملين فعلا ١٤٣٫٤٦٥ .

يتضح من الجدول ان التقلص العددي أصاب جميع المهن الرئيسية في الضفة الغربية بدون استثناء بسبب اتساع نطاق البطالة من جهة وبسبب عملية النزوح التي رافقت الاحتلال من جهة اخرى . فقد تقلص عدد العاملين فعلا من الذكور (١٥ سنة فاكثر) من ١٤٣٤٦٥ شخصا عام ١٩٦١ الى نحو ٦٠٣٩١ شخصا في ايلول ١٩٦٧ أي الى نحو ٤٠ ٪ من الحجم السابق في حين لم ينقص حجم السكان بأكثر من ١٧٫٥ ٪ عما كان عليه عام ١٩٦١ . كما يلاحظ من الجدول ان عملية تقلص نسبي (عدا عن التقلص العددي) قد اصابت القطاع الصناعي (أصحاب الحرف وعمال الصناعة والفعلة) بشكل حاد اذ انخفضت نسبتهم من ٢٣٫٥ ٪ من مجموع السكان العاملين عام ١٩٦١ الى ١٤ ٪ فقط بعد الاحتلال الاسرائيلي مباشرة . كما تقلص عدد العاملين في الزراعة من ٥٨ ألفا الى أقل من ١٧٫٥ ألفا ، وانخفض عدد العاملين في البناء والمحاجر الى النصف رغم ارتفاع حجمهم النسبي . أما القطاعات المهنية التي لم تتأثر كثيرا فتتمركز بشكل بارز في قطاع الخدمات (الاعمال المهنية والتقنية والادارة والاعمال الكتابية ، واعمال التجارة والبيع وعمال الخدمات المتنوعة ..) .

الا ان هذا الوضع لم يستمر طويلا فقد اتخذت السلطات الاسرائيلية اجراءات متعددة ومتنوعة لالحاق اقتصاد الضفة الغربية مما مكنها من مضاعفة عدد العاملين في فترة لا تتجاوز السنتين بعد الاحتلال ، اذ ارتفع عدد العاملين في الضفة الغربية (باستثناء مدينة القدس) من ٥١٫٩ الفا في ايلول عام ١٩٦٧ الى ١٠٩٫٩ آلاف في اواخر عام ١٩٦٩ ، حسب المعطيات الاسرائيلية الرسمية .

هذا بشكل مختصر هو الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام في الضفة الغربية بعيد الاحتلال الاسرائيلي . بقي ان نتطرق بشكل سريع لبعض التمايزات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية . ولعل أبسط اسلوب لتوضيح بعض هذه التمايزات هو اسلوب المقارنة بين اوضاع اللاجئين الاقتصادية والمعيشية من جهة واوضاع اهالي الريف والمدن من جهة أخرى .

(٣) اوضاع اللاجئين في الضفة الغربية مقارنة مع اوضاع سكان الريف والمدن :

المصدر الرئيسي المتوفر حول الاوضاع الاقتصادية والمهنية والمعيشية لسكان الضفة الغربية من اللاجئين تحت الاحتلال هو الاحصاءات الاسرائيلية الرسمية ، وبعض الدراسات التي قام بها بعض الاخصائيين الاسرائيليين . اما الاحصاءات الاردنية الرسمية فلم تكن تميز بين لاجيء وغير لاجيء . وكما نوهنا سابقا فان هذه الارقام يجب ان تستخدم بحذر شديد بسبب الظروف السياسية التي جرى فيها جمع المعلومات (ظروف احتلال) من جهة وبسبب تخوف سكان الضفة الغربية الشديد من أهداف سلطات الاحتلال التي أشرفت على عملية التعداد في ايلول ١٩٦٧ من جهة أخرى . ولهذا فانه من الخطأ الاعتماد على دقة هذه الارقام التفصيلية ولا تتعدى قيمتها المقارنات العامة عن اوضاع الفئات الاجتماعية في الضفة .

ويمكن ان نستنتج من هذه المقارنات ان نسبة الذكور العاملين (فعلا) من مجموع اللاجئين لم تقل في ايلول ١٩٦٧ عن مثيلتها بين سكان الضفة الغربية من غير

اللاجئين . كما ان نسبة المهاجرين (كما أوردها الاحصاء الاسرائيلي) من ابناء وبنات اللاجئين في الضفة الغربية لا تقل عن مثيلتها بين السكان غير اللاجئين .

ومن ناحية أخرى فان هناك فروقات واضحة في التوزع المهني بين اللاجئين وغير اللاجئين في الضفة الغربية ، كما يبين الجدول التالي :

التوزع المهني للاجئين (الذكور ١٥ سنة فما فوق) في الضفة الغربية بالمقارنة مع التوزع المهني لجميع السكان في الضفة (ايلول ١٩٦٧) (٣٧)

	اللاجئون العدد	اللاجئون النسبة المئوية	مجموع سكان الضفة الغربية النسبة المئوية
المجموع	١١ر٨٤٥	١٠٠	١٠٠
المهنيون والتقنيون	٦١٤	٥ر١	٤ر٠
المدراء والكتبة	٧٨٢	٦ر٦	٥ر٢
العاملون في التجارة	٢ر٢٤٤	١٨ر٩	١٥ر٦
العاملون في الزراعة	١ر٧٤٣	١٤ر٧	٢٨ر٩
العاملون في النقل والمواصلات	٥٨١	٤ر٩	٤ر٦
العاملون في البناء والمحاجر	١ر٥٨٩	١٣ر٤	١٢ر٧
الحرفيون وعمال الصناعة	١ر٩٤٦	١٦ر٤	١٤ر٠
عمال الخدمات	١ر٥٧٧	١٣ر٣	٩ر٢
غير مبين	٧٦٩	٦ر٤	٥ر٣

يشير الجدول الى أن اللاجئين في الضفة الغربية انخرطوا بشكل حقيقي في الحياة الاقتصادية للضفة الغربية ، والفروقات التي يبرزها الجدول بين طبيعة اعمال ومهن اللاجئين وباقي السكان فروقات متوقعة نظرا لاوضاع اللاجئين العامة . فانخفاض نسبة العاملين في الزراعة بين اللاجئين يعود الى سببين رئيسيين :

الاول الموقع الجغرافي لاغلبية المخيمات حيث تتواجد معظم هذه المخيمات على مقربة من مدن الضفة الغربية الرئيسية وعلى الطرق الرئيسية من جهة ، وتجمع أغلبية اللاجئين من غير سكان المخيمات في المدن من جهة أخرى . ويعود السبب الثاني الى غياب ملكية الارض الزراعية بين فئات اللاجئين من جهة وارتفاع نسبة الفلاحين الصغار بين سكان الضفة الغربية الاصليين من جهة اخرى . وهذا ما يفسر في الواقع ، ارتفاع نسبة العاملين في قطاع التجارة والخدمات (٣٢ر٢ ٪) بين فئات اللاجئين بالمقارنة مع ٢٤ر٨ ٪ فقط بين مجموع سكان الضفة الغربية ، وترتفع هذه النسبة الى ٣٤ر٧ ٪ بين فئات اللاجئين المتواجدين خارج المخيمات بالمقارنة مع ٢٨ر٤ ٪ بالنسبة للاجئين من سكان المخيمات ، فالمدن توفر مجالا أوسع للعمل في المهن التجارية والخدماتية كما توفر فرصا أكبر لاستخدام المتعلمين واصحاب الشهادات

٣٧ — مشتقة من الاحصاء الاسرائيلي للمناطق المحتلة ، الجزء الرابع ، جدول رقم ٥ ، واحصاء القدس الشرقية ، جدول رقم ٣٠ .

في مجالات التعليم والادارة والاعمال المكتبية المختلفة . ولهذا فان نسبة العاملين في المهن الفنية والعلمية والادارية والكتابية بين اللاجئين خارج المخيمات تعادل ضعف مثيلتها بين سكان المخيمات كما ان نسبة العاملين في الزراعة والبناء من سكان المخيمات أعلى من نسبة العاملين في هذين القطاعين من اللاجئين الساكنين خارج المخيمات وهما قطاعان يتسم العمل فيهما بطبيعة موسمية . ويبين الجدول التالي توزع اللاجئين المهني حسب أماكن تواجدهم :

التوزع المهني للاجئين في الضفة الغربية حسب مكان السكن (أيلول ١٩٦٧) بالمقارنة مع مجموع السكان العاملين في الضفة . (الذكور ١٥ عاما فأكثر) (٣٨)

	اللاجئون خارج المخيمات النسبة المئوية (التقريبية)	اللاجئون داخل المخيمات النسبة المئوية (التقريبية)	جميع السكان النسبة المئوية (التقريبية)
- المهنيون والتقنيون	٦ر٢	٣ر٧	٤ر١
- المدراء والكتبة	٨ر٥	٣ر٩	٥ر٢
- العاملون في التجارة	٢٢ر٧	١٣ر٤	١٥ر٦
- العاملون في الزراعة	١٣ر٦	١٦ر٤	٢٨ر٩
- العاملون في النقل والمواصلات	٥ر٣	٤ر٣	٤ر٦
- العاملون في البناء والمحاجر	١٠ر٠	١٨ر٤	١٢ر٨
- الحرفيون وعمال الصناعة	١٦ر١	١٦ر٨	١٤ر١
- عمال الخدمات	١٢ر١	١٥ر١	٩ر٣
- غير مبين	٥ر٥	٧ر٩	٥ر٤

نستنتج من الجدول ان التوزع المهني للاجئين خارج المخيمات لا يختلف عن التوزع المهني المتوقع لسكان مدن الضفة الغربية . الا ان ما يلفت الانتباه (وخاصة في مدينة القدس) هو ان نسبة العاملين في المهن العلمية والتقنية والادارية والكتابية من اللاجئين خارج المخيمات اعلى من مثيلتها بين السكان غير اللاجئين من سكان المدن . ففي مدينة القدس بلغت نسبة العاملين في هذه المهن بين السكان اللاجئين في ايلول ١٩٦٧ ، نحو ٢٥ ٪ في حين لم تزد هذه النسبة عن ١٦ ٪ بين سكان القدس من غير اللاجئين (٣٩) . كما بلغت نسبة السكان العاملين في هذه المهن بين اللاجئين في الضفة الغربية (الذكور ١٥ سنة فما فوق) المتواجدين خارج المخيمات اكثر من ١٣ ٪ مقابل ٩ ٪ بين السكان المحليين . ويرجع هذا لسببين رئيسيين يتعلق الاول بكون اغلبية اللاجئين الذين استوطنوا مدن الضفة الغربية (خارج المخيمات) نزحوا اليها من مدن

٣٨ — مشتقة من Israel Defence Forces, Census of Population in the Administered Areas, 1967. Publication, No. 4. Table 5 and Census of East Jerusalem 1967. Table 30.

٣٩ — Central Bureau of Statistics Census of Population and Housing 1967; East Jerusalem, 1968. Table 30.

فلسطين المحتلة (القدس الغربية ، حيفا ، يافا ... الخ) ولهذا فقد اندفعوا نحو الاعمال والمهن المدينية بحكم خبراتهم ومؤهلاتهم السابقة . فما لا يقل عن ٤٤ ٪ من اللاجئين في مدينة القدس العربية كانوا من سكان القدس الغربية قبل النكبة . وترتفع هذه النسبة الى أكثر من النصف ان استثنينا اللاجئين الذين لا تتوفر معلومات عن مكان اقامتهم قبل عام ١٩٤٨ (٤٠) . كما شكل السكان اللاجئون من الذين تتجاوز اعمارهم ٢٠ سنة (سواء من سكان المخيمات او خارجها) الذين كانوا يسكنون مناطق مدينية قبل النكبة نحو ٣٨ ٪ من مجموع سكان الضفة الغربية اللاجئين (٤١) . ومن المرجح أن القسم الاكبر من سكان مدن فلسطين المحتلة نزحوا الى مدن الضفة الغربية في حين استوعبت المخيمات الجزء الاكبر من سكان المناطق الريفية النازحين .

ويعود السبب الثاني الى امتلاك هذه الفئة من اللاجئين (ذات الجذور المدينية) بمستوى تعليمي يفوق مستوى فئات السكان الاخرى كما يبين الجدول التالي (٤٢) :

السكان (١٥ عاما فاكثر) في الضفة الغربية حسب الجنس
وعدد سنوات الدراسة وتوزع السكان (ايلول ١٩٦٧) بالنسبة المئوية

عدد سنوات الدراسة	الضفة الغربية (باستثناء القدس) المجموع	سكان المخيمات	اللاجئون خارج المخيمات	غير اللاجئين	مدينة القدس المجموع	لاجئون	غير لاجئين
الذكور							
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
صفر	٣٦ر٨	٣٧ر٧	٣٢ر٤	٣٧ر٧	٢١ر١	١٣ر٣	٢٢ر٩
١ — ٤	١٦ر٥	١٩ر٠	١٥ر٣	١٦ر٦	١٤ر٠	١١ر٤	١٤ر٧
٥ — ٨	٢٧ر١	٢٦ر٠	٢٨ر٣	٢٧ر٠	٣٤ر٥	٣٢ر٨	٣٥ر٠
٩ سنوات فأكثر	١٩ر٦	١٧ر٣	٢٤ر٠	١٨ر٧	٣٠ر٤	٤٢ر٥	٢٧ر٤
الاناث							
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
صفر	٧٤ر٣	٧٧ر٠	٦٦ر٣	٧٥ر٧	٤٤ر٩	٣٠ر٠	٤٨ر٥
١ — ٤	٦ر٩	٨ر٦	٧ر٤	٦ر٥	٩ر٩	٩ر٠	١٠ر٢
٥ — ٨	١٢ر٣	١٠ر٣	١٥ر٨	١١ر٨	٢٦ر١	٢٩ر٧	٢٥ر٥
٩ سنوات فأكثر	٦ر٥	٤ر١	١٠ر٥	٦ر٠	١٩ر١	٣١ر٣	١٥ر٨

يتضح من الجدول ان هناك تقاربا كبيرا في المستوى التعليمي لسكان المخيمات وسكان الضفة الغربية الاصليين ، في حين يبرز تباين واضح بين مستوى تعليم السكان اللاجئين خارج المخيمات وبين بقية السكان . فنسبة اللاجئين من الساكنين

٤٠ — مشتقة عن المرجع السابق ، جدول رقم ١٨ .

٤١ — مشتقة من :
Israel Defence Forces, Census of Population 1967, Publication. No. 5. Table 3.

٤٢ — مشتقة من المرجع السابق ، الجزء رقم ١٤ ، جدول رقم ٣ ، واحصاء مدينة القدس جدول رقم ١٤ . لم يدخل في حسابات هذه النسب الاشخاص الذين لم تبين اوضاعهم التعليمية .

خارج المخيمات التي تتمتع بمستوى تعليمي عال تفوق نسبة الفئات الاخرى من السكان . وينطبق هذا على كل من الذكور والاناث . فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الذكور (١٥ سنة فما فوق) من الذين تلقوا تسع سنوات او اكثر من التعليم ٢٤ ٪ بين اللاجئين خارج المخيمات في الضفة الغربية (باستثناء مدينة القدس) في حين لم تتجاوز هذه النسبة ، ١٨ر٧ ٪ بين السكان الاصليين ، و ١٧ر٣ ٪ بين سكان المخيمات . وبلغت هذه النسبة بين الاناث من السكان اللاجئين خارج المخيمات ١٠ر٥ ٪ مقابل ٦ ٪ بين السكان الاصليين و ٤ر١ ٪ بين سكان المخيمات . وتبرز هذه الفروقات بوضوح أشد في مدينة القدس حيث تصل نسبة الذكور (١٥ عاما فأكثر) من السكان اللاجئين خارج المخيمات الذين أتموا تسع سنوات من التعليم ، ٤٢ر٥ ٪ من مجموع الذكور (١٥ عاما فاكثر) ، في مقابل ٢٧ر٤ ٪ بين سكان القدس من غير اللاجئين . كما بلغت نفس النسبة بين الاناث اللاجئات (خارج المخيمات) ٣١ر٣ ٪ مقابل ١٥ر٨ ٪ بين الاناث غير اللاجئات .

ويختلف الوضع بالنسبة لسكان المخيمات في الضفة الغربية اذ لا يختلف التوزع المهني للعاملين من أهالي المخيمات كثيرا عن التوزع المهني للعاملين من أهالي الضفة الغربية مع بقاء فارق هام فيما يخص العمل الزراعي . فنسبة العاملين في الزراعة من لاجئي المخيمات تقل عن نصف مثيلتها بين العاملين في الزراعة من اهالي الضفة الغربية الاصليين . ويرجع هذا الى انعدام ملكية الاراضي الزراعية بالنسبة للسكان اللاجئين (٤٣) من جهة وتفريغ مخيمات أريحا من سكانها الذين اعتمدوا لدرجة اكبر على العمل الزراعي وخاصة في منطقة الغور من جهة اخرى .

ويرافق التباين الواضح في المستوى التعليمي بين سكان المخيمات من جهة وبقية السكان اللاجئين (اغلبهم من سكان المدن) من جهة اخرى ، تباين في المستوى التعليمي لسكان المخيمات من جانب وسكان المناطق الريفية والمدينية من جانب آخر . ويبين الجدول التالي نسبة الذكور (١٥ عاما فأكثر) الذين تلقوا تسع سنوات فأكثر من التعليم بين هذه الفئات السكانية (٤٤) :

سكان المخيمات	١٧ر٣ ٪ من مجموع الذكور (١٥ عاما فأكثر)
سكان المناطق الريفية	١٥ر٧ ٪ من مجموع الذكور (١٥ عاما فأكثر)
سكان المدن (٤٥)	٢٨ ٪ من مجموع الذكور (١٥ عاما فأكثر)

وتكشف هذه الارقام عن وجود فروق واسعة في المستوى التعليمي بين سكان المخيمات والريف من جهة وسكان المدن من جهة أخرى، ويظهر من الارقام ان المستوى التعليمي في المخيمات لا يختلف كثيرا عنه في المناطق الريفية ويميل الفارق لصالح سكان المخيمات .

٤٣ — هذا لا يعني انعدام انماط اخرى من الملكية وخاصة ملكية المنازل وبعض المصالح والمشاريع التجارية والخدماتية والمشاغل الحرفية المختلفة . الا اننا لا نستطيع تقدير حجم هذه الاستثمارات والمتلكات بسبب عدم توفر المعلومات الكافية .

٤٤ — الاحصاء الاسرائيلي لسكان الاراضي المحتلة (مرجع سابق) ، الجزء الثالث ، جدول رقم ١٦ .

٤٥ — تشمل هذه المدن : الخليل ، نابلس ، طولكرم ، رام الله والبيره .

ويبدو ان هذا التفاوت في المستوى التعليمي بين سكان المخيمات وبين اهالي المدن لا يجوز شمله تحت عنوان التفاوت بين الريف والمدينة . فعدا عن الاختلاف في التوزع المهني بين سكان المخيمات واهالي الريف وعدا فارق انعدام الملكية الزراعية في المخيمات هناك تباين في المستوى المعيشي العام . ويبين الجدول التالي انه لا توجد فروق هامة بين سكان المخيمات وسكان الريف من حيث معدل الكثافة السكانية، غير ان نسبة العائلات التي تسكن غرفة واحدة في المخيمات (٤١ر٨ ٪) تقل عن مثيلتها في الريف (٤٨ر٩ ٪) . ويرجع هذا الى كون التمايز والتبلور الطبقي في القرية اكثر رسوخا ووضوحا مما هو عليه في المخيم :

العاملات في الضفة الغربية (باستثناء مدينة القدس العربية)
حسب مكان السكن وعدد الغرف للعائلة الواحدة (٤٦)

مكان السكن	معدل عدد الغرف للعائلة الواحدة (٤٧)	النسب المئوية للعائلات التي تسكن :			عدد العائلات الكلي
(أ) خارج المخيمات		غرفة واحدة	غرفتين	ثلاث غرف	
(١) **المدن**	٢ر٣	٣٣ر٩	٢٧ر٦	٢١ر٨	٢٩ر٠١٩
لاجئون	٢ر٢	٣٦ر٦	٢٨ر٤	٢١ر٨	٥ر٨٠٣
غير لاجئين	٢ر٣	٣٢ر٨	٢٧ر٦	٢١ر٩	٢١ر٥٧٣
(٢) **الريف**	١ر٨	٤٩ر٤	٣٠ر٩	١١ر٩	٧٨ر٩٩٨
لاجئون	١ر٨	٥١ر٢	٢٩ر٥	١٣ر٠	٦ر٤٧٩
غير لاجئين	١ر٨	٤٨ر٩	٣١ر٤	١١ر٨	٦٨ر٢١٩
(ب) **في المخيمات**	١ر٨	٤١ر٨	٤٢ر٧	١٠ر١	١١ر١١٦
(ج) المجموع	٢ر٠	٤٤ر٩	٣١ر٢	١٤ر١	١١٩ر١٤٣

ومما لا شك فيه ان الكثافة السكانية لسكان المخيمات في الضفة الغربية والبالغة ١ر٨ غرفة للعائلة الواحدة مرتفعة اذا ما قيست بكثافة سكان المدن والبالغة ٢ر٣ غرفة للعائلة الواحدة . ولكنها منخفضة بشكل واضح عن الكثافة السكانية في مخيمات اللاجئين في لبنان حيث يبلغ معدل المقيمين في الغرفة الواحدة ٣ر٥ اشخاص (٤٨) .

---

٤٦ ـ المرجع السابق ، الجزء الخامس ، جدول رقم ٣٤ .

٤٧ ـ يبلغ معدل افراد العائلة الواحدة في المخيمات ٥ر٢ افراد ، مقابل ٥ر٣ افراد بين اللاجئين خارج المخيمات و ٥ افراد بين السكان غير اللاجئين في الضفة الغربية (و ٥ر١ فرد في مدينة القدس) . كما لا يبدو ان هناك فروقات هامة بين اللاجئين وغير اللاجئين من حيث تركيب العائلة الداخلي . فأغلبية العائلات تتكون من الزوجين مع او بدون اولاد غير متزوجين (٦٧ر٥ ٪ بين عائلات المخيمات ٦٩ر٧ ٪ بين عائلات اللاجئين خارج المخيمات ، و ٦٧ر٤ ٪ بين بقية سكان الضفة الغربية) ، اما نسبة العائلات « الممتدة » (الوالدان مع ابناء متزوجين وغير متزوجين) فلا تتعدى ٣ر٣ ٪ في المخيمات ، ٣ر٢ ٪ بين اللاجئين خارج المخيمات ، و ٣ر١ بين بقية السكان . وتبلغ نسبة المساكن التي يشغلها شخص واحد ١١ر٦٪ في المخيمات ، ١٠ر٣٪ بين اللاجئين خارج المخيمات، و ١١ر٤ بين بقية السكان . (المرجع : الاحصاء الاسرائيلي ، الجزء الخامس جدول رقم ١٤) .

٤٨ ـ القوى العاملة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين حزيران ١٩٦٧ ، تحقيق احصائي بالعينة ، وزارة التصميم ، مديرية الاحصاء المركزي في لبنان ، جدول رقم ١ .

كما يلاحظ من الجدول السابق ان الفرق بين سكان المدن من غير اللاجئين وسكانها من اللاجئين محدود وغير ذي اهمية اذا ما قورن بالفرق بين الريف والمدن . فنسبة العائلات في المدن التي تسكن غرفة واحدة فقط لا تتجاوز ٣٤ ٪ بالمقارنة مع نحو ٤٩ر٥ ٪ من العائلات في الريف . كما ان نسبة العائلات المدينية من غير اللاجئين التي تتمتع بأربع غرف او اكثر تزيد عن ضعف نسبتها بين العائلات الريفية من غير اللاجئين (١٧ر٧ ٪ في المدن مقابل ٧ر٩ ٪ في الريف) (٤٩) .

كما تشير الارقام المتوفرة ان نسبة المساكن الصلبة (حجر ، اسمنت ، طوب) في المخيمات لا تقل كثيرا عن نسبة هذه المساكن في بقية مناطق الضفة الغربية ، اذ بلغت نسبة الاشخاص اللذين يسكنون في مساكن صلبة في المخيمات ٨٩ر٣ ٪ مقابل ٨٨ ٪ بين اللاجئين خارج المخيمات و ٩٠ر٤ ٪ بين غير اللاجئين .

ويبين الجدول التالي الاوضاع السكنية لسكان المخيمات مقارنة مع الاوضاع السكنية لأهالي الريف وسكان المناطق المدينية كما كانت في اواخر عام ١٩٦٧ (٥٠) :

المساكن حسب توفر بعض المرافق المنزلية (بالنسبة المئوية)

	المجموع العام (بدون القدس)	المناطق المدينية		المناطق الريفية	المخيمات
		القدس	باقي مدن الضفة الغربية		
مطبخ خاص	٤٥ر٥	٧٢ر٨	٧٤ر٧	٣٣ر٤	٥٠ر٢
مرحاض داخل المبنى	٤٠ر٥	٦١ر٥	٧٦ر٥	٢٦ر٩	٣٧ر١
مياه جارية داخل المنزل	١٧ر٨	٤٠ر٦	٥٦ر٩	٤ر١	٦ر٩
حمام داخل المنزل	١٧ر٣	٢٦ر٦	٤١ر٧	٩ر٣	٦ر٦
كهرباء	٢٣ر١	٧٠ر١	٧١ر٠	٦ر٧	٧ر١

يظهر من الجدول السابق مدى اتساع التفاوت بين المستوى المعيشي لسكان الريف والمخيمات من جهة وسكان المدن من جهة اخرى . فعلى سبيل المثال تتوفر الكهرباء في اكثر من ٧٠ ٪ من مساكن المدن في حين ان هذه النسبة لا تزيد عن ٦ر٧ ٪ في المناطق الريفية ولا تتجاوز ٧ر١ ٪ في المخيمات (ويعود هذا الفارق البسيط بين الريف والمخيمات لقرب هذه من المدن وسهولة تزويدها بالكهرباء) . ويبرز هذا التفاوت في جميع المرافق الاخرى ، فنسبة المساكن في المناطق الريفية التي تتمتع بمطبخ خاص تزيد عن ضعف النسبة المتوفرة لدى المساكن الريفية ، كما ان نسبة المساكن التي تتمتع بمرحاض داخل المبنى في المدن تعادل ضعفي ونصف نسبتها في المناطق الريفية ، وترتفع هذه النسبة الى اكثر من ١٢ ضعفا فيما يخص توفر المياه المنزلية الجارية .

كما يظهر من الجدول ان ظروف لاجئي المخيمات السكنية افضل بشكل عام من ظروف سكان الريف . ولعل السبب الرئيسي يعود الى قرب هذه المخيمات من المدن

---

٤٩ ـ المرجع السابق ، جدول رقم ٣٤ .

٥٠ ـ المرجع السابق ، الجزء الثاني ، جدول A ، واحصاء مدينة القدس ، جدول ٤٥ .

من جهة والى توفر بعض الخدمات العامة في المخيم عن طريق الانروا من جهة اخرى . ولعل توفر السكن المجاني والمياه الجارية العامة وما تقدمه الانروا من معونات غذائية وصحية بسيطة والاندماج في الحياة الاقتصادية اتاح لنسبة اعلى من اللاجئين العاملين الانفاق على تحسين مستوى ظروفهم السكنية الا ان هذا المستوى يبقى دون المستوى السائد في مدن الضفة الغربية بشكل كبير .

ويتمتع سكان المدن من اللاجئين بمستوى سكني لا يختلف كثيرا عن مستوى بقية سكان المدن . كما يبين الجدول التالي (٥١) :

اوضاع اللاجئين السكنية في مدن الضفة الغربية (ايلول ١٩٦٧)
المناطق المدينية (باستثناء القدس)

	المناطق المدينية (باستثناء القدس)		مدينة القدس	
	لاجئون	غير لاجئين	لاجئون	غير لاجئين
المساكن التي يتوفر فيها مطبخ خاص	٧٣ر٥	٧٥ر١	٦١ر٧	٤٩ر٦
المساكن التي يتوفر فيها مرحاض داخلي	٧٣ر٢	٧٧ر٣	٨١ر٧	٧٦ر٠
المساكن التي يتوفر فيها مياه جارية	٥٥ر٨	٥٧ر١	٣٧ر٥	٢٤ر١
المساكن التي يتوفر فيها حمام	٣٩ر٢	٤٢ر٠	٥٥ر٥	٤٤ر١
المساكن التي يتوفر فيها كهرباء	٦٤ر٣	٧٢ر٦	٧٩ر٥	٦٨ر٧

يبدو من الجدول ان التباين في الاوضاع السكنية بين اللاجئين وغير اللاجئين من سكان المدن تباين طفيف وان كان يميل بشكل عام لصالح الفئات الاخيرة . ولعل سبب اختلاف هذه الصورة في القدس يعود الى كون اسرائيل قد شملت في المناطق التي ضمتها مع القدس مناطق ريفية (صور باهر ، عرب السواحره ، بيت صفافا ، شرفات ...) حيث اوضاع الاهالي السكنية متدنية مما يجعل المقارنة بين اوضاع اللاجئين وغير اللاجئين في القدس المحتلة يميل لصالح الفئة الاولى بعكس الوضع القائم في مدن الضفة الغربية الاخرى . كما يحتمل ان تكون القدس قد استقطبت اكثر من مدن الضفة الغربية الاخرى ، فئات اللاجئين التي تتمتع بوضع اقتصادي ومهني متميز .

وما ذكرناه عن الاوضاع السكنية ينطبق ايضا على ملكية بعض المعدات المنزلية اذ ان هناك تقاربا شديدا في نسبة ملكية اجهزة الراديو والتلفزيون والثلاجة الكهربائية بين عائلات اللاجئين في المدن من جهة وبين بقية العائلات المدينية من جهة اخرى . الا ان التفاوت بين المدن والريف يبقى واسعا وخاصة فيما يتعلق بملكية بعض المعدات كأجهزة التلفزيون والثلاجة الكهربائية . ولا شك ان عدم توفر الكهرباء في الريف وفي عدد من المخيمات عامل هام في تفسير هذا الفارق عدا عن انخفاض مستوى الدخل العام في الريف والمخيمات عن مستوى الدخل العام في الريف .

ويبين الجدول التالي نسبة العائلات التي تملك بعض المعدات المنزلية حسب مكان السكن :

٥١ _ المرجع السابق ، الجزء الثاني ، جدول B ، احصاء مدينة القدس ، جدول رقم ٤٤ .

العائلات التي تملك بعض المعدات المنزلية (٥٢)
حسب اماكن السكن (بالنسب المئوية)

	المخيمات	المناطق المدينية		المناطق الريفية		القدس المحتلة	
		لاجئون	غير لاجئين	لاجئون	غير لاجئين	لاجئون	غير لاجئين
راديو	٥٩ر٩	٧٣ر٣	٧٢ر٦	٥٧ر٨	٥١ر٨	٦٥ر٦	٥٧ر٠
تلفزيون	(٠ر٧)	(٧ر٠)	٥ر٨	(٠ر٩)	(٠ر٢)	٤ر٠	٥ر١
ثلاجة	(٠ر٩)	١٩ر٣	١٦ر٨	(١ر٠)	(٠ر٣)	١٠ر٢	٤ر٣

يشير هـذا الجـدول (على اعتبار ان المقتنيات المذكـورة تشكل مؤشرا لمستوى المعيشة) ان مستوى المعيشة للسكان اللاجئين في المخيمات لا يقل عن مستوى معيشة سكان الريف من اهالي الضفة الغربية الاصليين وان المستوى المعيشي للسكان اللاجئين في المدن لا يختلف عن مستوى بقية السكان المدنيين . وينطبق هذا ايضا على سكـان الريف من اللاجئين الذين يتمتعون بمستوى معيشي لا يقل عن مستوى بقية السكـان الريفيين . ويشير هذا الى ان فئات اللاجئين في الضفة الغربية لم تبق معزولة عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية ، بل انها اندمجت فيها اندماجا يكاد يكون كاملا . كما تشير الارقام على ان اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية لا يشكلـون مجموعة بشرية متجانسة بل اننا نجد داخلها ولو بشكل عام نفس التمايزات الطبقيـة الموجودة بين بقية سكان المنطقة . فاللاجئون خارج المخيمات وخاصـة سكان المـدن الرئيسية يتمتعون بمستوى معيشي افضل بكثير من المستوى السائد في المخيمات وبين اهالي الضفة من سكان الريف ، كما ان نسبة عاليـة منهم تعمـل في المهـن الادارية والتقنية والعلمية والكتابية من جهة وفي المهن التجارية مـن جهة اخـرى ، كما انهم يتمتعون بمستوى تعليمي افضل من لاجئي المخيمات ومن سكان الريف . ويرجع هذا التمايز الواضح بين لاجئي المخيمات واللاجئين الآخرين الى جذور كـل مـن الفئتين المختلفة ، فأغلبية سكان المخيمات من جذور ريفية ، في حين تكوّن اللاجئون الآخرون من فئتين رئيسيتين : استوطنت الفئة الاولى بعـد النكبـة في مـدن الضفة الغربية واندمجت في الحياة المدينية القائمة نظرا لجذورها المدينية والطبقية ولمؤهلاتها المهنية والثقافية .

واما الفئة الثانية فتكونت مِن تلك الفئات التي لجأت الى المخيمات والتي تركت المخيم بعد ذلك نتيجة تحسن اوضاعها الاقتصادية والمهنية (٥٣) . وفي المقابل جـرت هجرة معاكسة باتجاه المخيم شملت فئات من لاجئي المدن والريف (وعددا مـن اهالي الضفة المحدودين) ممن ساءت اوضاعها الاقتصادية والمعيشية او الصحيـة (اي في حالات المرض المزمن والتقاعد ، الضيق الاقتصادي الشديد ... الخ) . فقد وجدت هذه الفئات ملجأ لها في المخيم يتوفر فيه السكن المجاني او الرخيص وبعض الخدمات

٥٢ _ المرجع السابق ، الجزء الثاني ، جدول رقم ٢ ، احصاء القدس جدول رقم ٤٣ . الارقام المقوسة تدل على ان النسبة تقديرية وليست دقيقة .

٥٣ _ الفئتان اللتان تشذان عن هذه القاعدة هم اصحاب الاعمال الذين ترتبط مشاريعهم بالمخيم وموظفو الانروا .

العامة المجانية (الماء ، بعض العناية الصحية البسيطة ..) . ويبدو كذلك ان عملية هجرة جرت من المخيمات البعيدة نسبيا الى المخيمات القريبة من المدن لتوفر فرص عمل افضل في هذه المدن وخدمات افضل في مخيماتها او بالقرب منها (الكهرباء ، التعليم ..) . وقد ساعدت عملية الفرز الطبقي هذه على تعميق التمايز بين سكان المخيمات من اللاجئين وبين بقية اللاجئين وخاصة من سكان المدن ، مع بقاء فروقات واسعة (مهنية ، معيشية ، طبقية ..) داخل كل من الفئتين .

ان هذه الملاحظات كافية لكشف خطأ النظرة الى المخيمات في الضفة الغربية كمعسكرات مغلقة سواء من الناحية السكانية او الاقتصادية . كما انه يرجح ان يكون حجم الهجرة من المخيمات الى خارجها سواء الى مناطق اخرى في الضفة او الى خارج الضفة الغربية لا يقل عن حجم الهجرة من الريف الى هذه المناطق . هذا بالرغم من ان الاحصاءات الاسرائيلية تشير الى ان حوالي ٧ ٪ فقط من عائلات المخيمات في الضفة الغربية كانت عام ١٩٦٧ تتلقى مساعدات من اقارب لها خارج الضفة الغربية (٥٤) . اذ يحتمل ان تكون نسبة الافراد الذين يستعدون عائلاتهم بعد الهجرة اعلى في المخيمات من الريف والمدن .

بالاضافة الى هذا فان عددا كبيرا من سكان المخيمات القريبة من المدن يعملون داخل هذه المدن . ومخيمات الضفة الغربية البعيدة عن المدن قليلة العدد ، ومن الملاحظ عن هذه المخيمات البعيدة ان اعدادا كبيرة ايضا من سكانها يعملون في القرى والمشاريع المجاورة . والمنطقة الوحيدة التي اخذت وضعا خاصا كانت اريحا قبل حرب عام ١٩٦٧ حيث كان عدد سكان المخيمات لا يقل عن ٥٠ الفا في حين لم يتجاوز عدد سكان مدينة اريحا عن ١٣ الفا ولهذا فان الحركة التجارية تمركزت في هذه المخيمات وليس في المدينة . غير ان الهجرة الواسعة من هذه المخيمات التي تلت الاحتلال الاسرائيلي الغت وضع هذه المخيمات الخاص . ومن المعروف ان مخيمات اريحا كانت تعتمد ، الى حد كبير ، على العمل في مزارع اريحا المروية وعلى العمل الزراعي الموسمي في الضفة الشرقية .

ومن الخطأ كذلك النظر الى سكان المخيمات على اعتبار انهم يعيشون عالة على « المعونات الخارجية » التي يتلقونها عبر الانروا او من مصادر اخرى . وبالرغم من ان ما يقارب ٨٥ ٪ من عائلات المخيمات في الضفة الغربية تتلقى معونات من الانروا الا ان هذه المعونات لا تكفي لسد حتى الحد الادنى من احتياجات السكان الضرورية (٥٥) .

٥٤ ـ وبلغت نفس النسبة بين اللاجئين من غير سكان المخيمات ٢ر١٤ ٪ وبين بقية السكان ١٥ ٪ . (المرجع السابق ، الجزء الثاني ، جدول رقم ٧) .

٥٥ ـ الحصة الطعامية الشهرية الواحدة التي تقدمها الانروا تتألف من : ١٠ كغم من الدقيق ٦ر. كغم من القطاني ، ٦ر. كغم من السكر و ٥ر. كغم من الارز ، مع كمية من المواد الدهنية وقطعة واحدة من الصابون . هذا وقد كانت الحصة الشهرية للفرد تباع (قبل حرب حزيران) بنحو نصف دينار اردني او ما يعادل الاجر اليومي للعامل غير الماهر . اما الخدمات الصحية فهي بدائية وغير كافية واغلبية المخيمات لا يتوافر فيها اكثر من مستوصف صغير واحد يزوره الطبيب ثلاث مرات في الاسبوع . وتوفر الانروا طبيبا واحدا لكل ١٥ الفا من السكان اللاجئين ، وهي نسبة متدنية جدا.

(التتمة على الصفحة التالية)

ومن هنا اصبح اعتماد اهالي المخيمات الاساسي على الدخل الخاص الذي يوفره العمل . وكما ذكرنا سابقا فان ارقام ١٩٦٧ تشير الى ان نسبة العاملين من اهالي المخيمات لا تقل عن نسبة العاملين بين بقية سكان الضفة الغربية اذ يشير الاحصاء الاسرائيلي ان نسبة الذكور (١٥ فما فوق) من سكان المخيمات الذين ذكروا انهم عملوا قبل الحرب تبلغ ٥٧ ٪ بالمقارنة مع ٥٩ ٪ من الذكور خارج المخيمات .

وتشير نتائج احدى الدراسات الاسرائيلية الميدانية عن احد المخيمات في الضفة الغربية ان نسبة ما تقدمه الانروا من مساعدات لا تزيد عن ٢ر١١ ٪ من دخل العائلة العادية في المخيم ، وان ارتفعت الى ٣٧ ٪ بالنسبة للعائلات التي تعيش ظروفا قاسية كما هو الحال في العائلات التي تديرها النساء الارامل . وتقدر نسبة الموارد العامة التي تقدمها الانروا لسكان المخيم بحوالي ١/٤ الموارد المتوفرة وان اضيف الى هذه ما يكسبه العاملون مع الانروا كأجور ورواتب يصبح مجموع قيمة ما تقدمه الانروا الى موارد المخيم نحو ١/٣ الموارد المتوفرة ويأتي الباقي من العمل الاعتيادي المأجور او عن طريق المشاريع الصغيرة التي يملكها ويديرها اهالي المخيم (٥٦) .

وتشير الدراسة كذلك ان حوالي ٣/٤ العاملين في المخيم (مخيم الجلزون الذي يقع على بعد ٥ كم شمالي مدينة رام الله ـ البيره كانوا يعملون في المدن وينطبق هذا على اغلبية مخيمات الضفة الغربية . ويشير التوزع المهني في هذا المخيم الى ان ٢٢ ٪ من السكان العاملين عملوا لحسابهم الخاص ، و ٤٨ ٪ عملوا كموظفين (على اساس شهري او اسبوعي) وعمل الباقي (٣١ ٪) كعمال مياومين (٥٧) .

ان هذه الصورة تتعاكس تماما مع ما يقال عن تفشي البطالة الطوعية بين سكان المخيمات وعن بروز شخصية «اللاجيء المحترف» الذي يعتاش من المساعدات والمعونات التي تقدمها الانروا . والواقع ان سكان المخيمات لا يستطيعون ـ وحتى ان توفرت الرغبة الذاتية ـ ان يعيشوا على ما تقدمه الانروا او غيرها من المؤسسات من معونات وخدمات .

يبقى الفارق الرئيسي بين سكان المخيمات وبين سكان الريف يتعلق بغياب الملكية العقارية والزراعية . غير ان هذا لا يعني اطلاقا بانعدام الملكية العقارية وملكية المشاريع والمنشآت الاخرى . فهناك افراد يملكون المشاغل البسيطة والتركتورات وبعض وسائل النقل وحتى المواشي وبعض الاراضي الزراعية . الا ان نسبة هؤلاء تبقى محدودة بالقياس مع سكان الريف الاصليين . ففي احدى المخيمات كان عدد المساكن

وتقدر قيمة ما تقدمه الانروا (حسب ما يظهر من احصائياتها) بحوالي ١٥ دولارا للفرد الواحد في السنة او ما يعادل دولارا واحدا و ٢٥ سنتا للفرد في الشهر الواحد او ما يعادل ٤ سنتات في اليوم الواحد .

٥٦ ـ Y. Ben-Porath and E. Marx, Some Sociological and Economic Aspects of Refugee Camps on the West Bank, Rand Publication 1971. pp. 19-53.

٥٧ ـ المرجع السابق، راجع كذلك :
Y. Ben-Porath, « Some Economic Characteristics of A Refugee Camp », in Truman Center Publications No. 3. Middle East Development, Jerusalem 1968.

التي بنتها الانروا يعادل ٦٩٩ غرفة ، اضاف اليها سكان المخيم ، او على حسابهم الخاص ، ٢٠٢ غرفة ، هذا بالاضافة الى اقامة ٣٧ مسكنا خاصا (٥٨) .

ويشير الاحصاء الاسرائيلي لعام ١٩٦٧ ان حوالي ٩ر٥ من العائلات الموجودة في المخيمات كانت تملك او تدير حيازات زراعية (عائلات مزرعية) (٥٩) ، بالمقارنة مع ٥٠ ٪ من عائلات السكان غير اللاجئين ، و ٥٩ ٪ من العائلات الريفية من غير اللاجئين . وتبلغ هذه النسبة نحو ٩ ٪ ، بين اللاجئين من سكان المدن ونحو ٣٤ ٪ بين اللاجئين في الريف (٦٠) . ومع ان تصنيف الاحصاء الاسرائيلي (المبني على احصاء بالعينة) للعائلة « المزرعية » لا يتضمن ملكية المزرعة ، ولا يحدد حجم الحيازة الزراعية . الا انه يبقى كافيا للتدليل على وجود بعض الملكيات الزراعية عند بعض سكان المخيمات . ويشير ، على الاقل ، الى وجود توجه نحو الزراعة عند سكان المخيمات . الا ان غياب الملكية الزراعية والعقارية (وخاصة ملكية المنزل والارض التي تقع عليه) يبقى بالتأكيد احد اهم سمات وضع لاجئي المخيمات (٦١) .

لا تتوفر معلومات وافية عن معدل دخل العائلة في مخيمات الضفة الغربية تسمح بالمقارنة مع معدل دخل العائلة الريفية الا ان المؤشرات المتوفرة (٦٢) تشير الى ان الفارق بسيط رغما عن غياب الملكية الزراعية والعقارية . فكما ذكرنا سابقا يوفر المخيم خدمات لا تتوفر بشكل مجاني في القرية (السكن المجاني ، الماء ، المستوصف ،) كما يسمح المخيم بعض الامتيازات الاقتصادية اذ لا يدفع اهالي المخيم الضرائب البلدية او الضرائب التجارية .

خاتمة

استعرضنا في هذا الجزء الآثار الاولى والمباشرة للاحتلال على الوضع السكاني والاقتصادي ــ الاجتماعي في الضفة الغربية . وتأتي اهمية هذا الاستعراض لما يلقيه من ضوء على مجرى السياسة العقلية التي سارت عليه سلطات الاحتلال في السنوات التي تلت حرب حزيران وما نتج عنها من تحولات على البنية الاقتصادية والتركيب الاجتماعي في الضفة الغربية (وهي ايضا نفس السياسة التي اتبعتها تجاه قطاع غزة

---

٥٨ ــ المرجع السابق ، صفحة ٣٨ .

٥٩ ــ يعرف الاحصاء الاسرائيلي العائلة « المزرعية » اذا كانت تنتج محاصيل زراعية او تملك المواشي .

٦٠ ــ الاحصاء الاسرائيلي للمناطق المحتلة (مرجع سابق) الجزء الثاني ، جدول رقم ١٢ .

٦١ ــ الاراضي التي تقع عليها المخيمات اراض حكومية او مؤجرة للانروا ، كما ان المساكن التي تقيمها الانروا او التي يقيمها الافراد في المخيم لا تعتبر املاك خاصة للمقيمين فيها ، بالرغم من قيام بعض اللاجئين بتأجير بعض الغرف لاشخاص (ليسوا بالضرورة لاجئين) يعملون بالمدن القريبة لرخصها من جهة ولتوفر بعض الخدمات في المخيم من جهة اخرى .

٦٢ ــ يشير الاحصاء الاسرائيلي ان معدل الاجر الشهري للمستخدم الواحد في فترة ما قبل حرب حزيران كان يعادل بين السكان اللاجئين نحو ٩ر٢٧ دينارا اردنيا مقابل ٥ر٢٤ دينارا الذي شكل المعدل العام للمستخدم في الضفة الغربية . الا ان هذا ليس مؤشرا دقيقا لان نسبة المستخدمين الى العاملين لحسابهم اعلى في المخيمات مما هي عليه بين بقية السكان .. كما يشير نفس الاحصاء الى ان معدل ايام العمل للعامل في الاسبوع كانت بعد الحرب ١ر٥ ايام بالنسبة لسكان المخيمات مقابل ٣ر٥ بين السكان غير اللاجئين (الاحصاء الاسرائيلي للمناطق المحتلة ، الجزء الرابع ، جدول رقم ٦ و ٨) .

الذي يتكون اغلبية سكانه من اللاجئين الفلسطينيين) . وكان لا بد في هذا الاستعراض السريع من التعرض لاوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الضفة لما لهذا من اهمية خاصة فهم بعض جوانب السياسة التي حاولت اسرائيل انتهاجها تجاه اللاجئين من سكان المخيمات . بقي الآن ان ننتقل الى تحليل عناصر السياسة الاسرائيلية ونتائجها على اوضاع الضفة الغربية .

الجزء الثاني: سياسة اسرائيل الاستعمارية التوسعية ونتائجها على مجتمع الضفة الغربية

مقدمة :

لم يكن اندفاع الحركة الصهيونية ، كما هو الحال في الحركات الاستعمارية الاستيطانية الكلاسيكية ، موجه نحو استيعاب واستغلال سكان البلد الاصليين وذلك عن طريق تحويلهم الى عمال مأجورين مجبرين على بيع قوى عملهم الى رأسماليين مستوطنين يسيطرون على وسائل الانتاج وعلى السوق المحلية في البلد . فعلى عكس هذا سعت الحركة الصهيونية منذ البداية الى سلب السكان المحليين (سكان فلسطين العرب) وسيلة الانتاج الاولى (الارض) والى عزلهم عن المجتمع الاستيطاني الجديد بمنع استخدامهم وشراء منتجاتهم . كما توجهت نحو السيطرة (بكل الوسائل المتاحة لديها) على اراضيهم واخلائهم عنها . فلم تستهدف الصهيونية خلق طبقة من المستوطنين البرجوازيين تعتمد في دخلها وتراكم رأسمالها على استغلال اهالي البلد الاصليين بل استهدفت خلق مجتمع يهودي استيطاني متكامل التكوين الطبقي (اي السعي نحو ايجاد وتوسيع طبقة عاملة يهودية) .

ان هذه السمة الاستيطانية الاجلائية تفسر العديد من ممارسات وسياسات الحركة الصهيونية كسياسة ما سمي « بالعمل العبري » وسياسة شراء المنتجات اليهودية ومقاطعة المنتجات العربية ، وسياسة « اقتداء الارض » اي شرائها من ملاك الارض الكبار (الغائبين عنها في الغالب) وتوطين المهاجرين اليهود عليها .

ومن هنا تتضح ايضا طبيعة وشمولية التناقض بين الكيان الصهيوني الذي تجسد عام ١٩٤٨ في الدولة الاسرائيلية وبين حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره على ارضه وبنفسه . ان السمة الاستيطانية الاجلائية التوسعية للحركة الصهيونية ومن ثم الكيان الصهيوني جعلت التناقض القائم بين هذه الحركة وهذا الكيان من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة اخرى تناقضا تناحريا (اي تناقضا رئيسيا) بحيث ان وجود احدهما (الاقتصادي ــ السياسي) ينفي وجود الآخر .

كما ان ارتباط الحركة الصهيونية منذ بداية نشوئها وحتى الوقت الحاضر ارتباطا عضويا بالاستعمار الاوروبي والامبريالية جعل هذا التناقض يشمل جميع المنطقة العربية ليست فقط لكون الشعب الفلسطيني جزءا من الشعب العربي بل ايضا لان الوجود الصهيوني في فلسطين ارتبط بوجود مصالح للامبريالية في المنطقة . اذ شكلت اسرائيل اداة طيعة للامبريالية (بحكم تناقضها مع شعوب المنطقة) للمحافظة على هذه المصالح عن طريق : تحقيق مكاسب اقليمية تدعم قدرتها على التأثير في مجرى الاحداث

في المنطقة ، وعن طريق العمل على اضعاف القوى التحريرية والثورية في العالم العربي والحيلولة دون توطيد علاقات وحدوية عربية تدعم وتسارع في عملية التحرر السياسي والاقتصادي للشعب العربي .

ان هذه المقدمة المقتضبة جدا ضرورية لفهم السياسة التي سارت عليها اسرائيل تجاه المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ . فهذه السياسة التوسعية الالحاقية (وخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة) تستمد جذورها ونهجها من سمات الحركة الصهيونية التاريخية كحركة استيطانية اجلائية مرتبطة بالامبريالية والاستعمار الغربي من جهة ومن الواقع الجديد الذي نتج عن حرب حزيران ١٩٦٧ من جهة اخرى .

سنقتصر هنا على معالجة سياسة اسرائيل في الضفةالغربية ونتائجها علىاوضاع الضفة الاقتصادية والاجتماعية ، وما يقال عن الضفة الغربية ينطبق كذلك على قطاع غزة . اما في سيناء فقد ركزتاسرائيل جهودها على الجوانبالاستراتيجية (السيطرة على شرم الشيخ وبعض المواقع الاستراتيجية الاخرى ، لعزل مصر جغرافيا ، ومن ثم سياسيا ــ عن المشرق العربي) وعلى نهب ثروات سيناء الطبيعية وخاصة النفط بحيث شكل الدخلالصافي (قبلحرب تشرينالاول ١٩٧٣) منانتاج آبار النفط فيسيناء ما قيمته نحو ٥٠ مليون دولار سنويا (٦٣) . وفي الجولان ركزت اسرائيل بشكل رئيسي على الاستيطان الزراعي وانشأت هناك ١٢ مستوطنة بعد ان اعلنت عن عزمها على ضم الجزء الاكبر من المنطقة .

في الضفة الغربية وغزة مارست سلطات الاحتلال الاسرائيلي سياسة متعددة الجوانب ، لسببين رئيسيين : يعود الاولى الى اطماع الصهيونية بهذه المناطق واعتبارها جزءا من ارض « اسرائيل المتكاملة » ، ويعود السبب الثاني الى وجود نحو مليون نسمة من السكان العرب في هذه المناطق مما وضع اسرائيل امام واقع جديد لم تواجهه سابقا (٦٤) ، مما اثار تباينات في وجهات نظر قادة اسرائيل حول مصير هذه المناطق كما سنرى فيما بعد .

يمكن تحديد الركائز الرئيسية التي اعتمدتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي تجاه الضفة الغربية (وغزة كذلك) كالتالي :

(أ) الاستغلال الكولونيالي .

(ب) الاستيطان والضم التدريجي .

(ج) التبديد القومي للشعب العربي الفلسطيني .

وسنعالج كل من هذه المرتكزات على حدة مع التذكير بتداخل هذه العناصر وعلاقاتها المتبادلة ، واهمية توضيح هذه العلاقات لفهم السياسة الاسرائيلية وفهم

---

٦٣ ــ دافار ١٩٧٢/١/١٢ .

٦٤ ــ لم يبق في المناطق التي انشئت الصهيونية دولتها عليها عام ١٩٤٨ سوى عدد قليل من العرب لا يزيد عن ١٦٠ الفا ، فيحين بلغ عدد سكان الضفة الغربية وغزة بعد الاحتلال اكثر منمليون وعشرينالفا.

التحولات التي ادخلتها هذه السياسة على حياة الضفة الغربية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية :

أ ــ الاستغلال الكولونيالي في الضفة الغربية :

اصبحت الضفة الغربية تشكل من الناحية الاقتصادية مستعمرة اسرائيلية بكل معنى الكلمة . ويقوم الوضع الكولونيالي الذي اوجده الاحتلال الاسرائيلي على العوامل التالية :

(١) تكييف اقتصاد الضفة والحاقه بالاقتصاد الاسرائيلي .

(٢) صياغة علاقة جديدة مع الضفة الشرقية (او ما يسمى بسياسة « الجسور المفتوحة ») .

(٣) استغلال الايدي العاملة العربية .

(١) تكييف الاقتصاد المحلي والحاقه بالاقتصاد الاسرائيلي :

لا شك ان ضعف القاعدة الانتاجية في الضفة الغربية ومجمل الاوضاعالسياسية والاقتصادية التي خلفها الحكم الاردني والظروف التي نتجت عن حرب حزيران والاحتلال ، جعلت عملية احكام السيطرة الاقتصادية الاسرائيلية تتم بسرعة وسهولة كبيرتين . ان مراجعة سريعة لحجم التبادل التجاري بين الضفة الغربية واسرائيل كفيلة لتبيان السرعة التي تمت بها عملية الحاق اقتصاد الضفة الغربية (وهذا ينطبق ايضا وبنفس الحدة على اقتصاد قطاع غزة المحتل) بالاقتصاد الاسرائيلي . ويبين الجدول التالي تزايد اعتماد الضفة الغربية المتطارد على المنتجاتوالبضائع الاسرائيلية:

التبادل التجاري بين الضفة الغربية (باستثناء مدينة القدس) واسرائيل (٦٥)
(بملايين الليرات الاسرائيلية وبالاسعار الجارية)

	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣ (الاشهر التسعةالاولى)
الواردات من اسرائيل					
(المجموع)	١٦٠ر٧	١٩٠ر٧	٢٢٧ر٤	٣٤١ر١	٣٣٣ر٢ (٦٦)
منتجات زراعية	٢٥ر٤	٣٧ر٣	٣٩ر٧	٥٦ر٢	٦٢ر٧
منتجات صناعية	١٣٥ر٣	١٥٣ر٤	١٨٧ر٧	٢٨٤ر٩	٢٧٠ر٥
الصادرات الى اسرائيل					
(المجموع)	٣٧ر٣	٥٧ر١	٧٧ر٦	١٠٧ر٣	١٣٠ر٢
منتجات زراعية	٦ر٢	١١ر٧	١١ر٩	١٤ر٤	٢٤ر٤
منتجات صناعية	٣١ر١	٤٥ر٤	٦٥ر٧	٩٢ر٩	١٠٥ر٨

٦٥ ــ راجع :
Israel Central Bureau of Statistics, Vol. I. No. 1. (January 1971) Table C/8 and C/9. Also: Quarterly Statistics of the Administered Territories, Vol. III, 1973. Table C/11 and C/12, also: Vol. 3, No. 4: Tables C/11 and C/12.

٦٦ ــ لا تشمل هذه الارقام على واردات الضفة الغربية من السيارات والتي بلغت قيمتها عام ١٩٧١ نحو

(التتمة على الصفحة التالية)

يتبين من الجدول ان قيمة واردات الضفة الغربية من اسرائيل عام ١٩٧٢ تجاوزت ضعف ما كانت عليه عام ١٩٦٩ . ان هذا التغلغل السريع في اسواق المناطق المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) جعل من هذه المناطق سوقا رئيسية للبضائع الاسرائيلية المصدرة .

ويبين الجدول التالي حصة ما تصدره اسرائيل الى الضفة الغربية وقطاع غزة من مجمل صادراتها لعامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ :

مجمل صادرات اسرائيل (بملايين الدولارات) (٦٧)
(بالاسعار الجارية)

	١٩٧١	١٩٧٢
المجموع الكلي	٩٥٧ر٦	١١٤٩ر٠
الصادرات الزراعية	١٥٤ر٨	١٦٠ر٩
الصادرات الصناعية	٧٨٠ر٢	٩٥٤ر٠
الصادرات (باستثناء الماس)	٦٥١ر٢	٧١٨ر٦
قيمة الصادرات الاسرائيلية الى الضفة الغربية وقطاع غزة (٦٨)	٩٧	١٢١
قيمة الصادرات الاسرائيلية الى الضفة الغربية فقط (باستثناء مدينة القدس)	٦٢	٧٥

اي ان صادرات اسرائيل الى الضفة الغربية (باستثناء مدينة القدس) وقطاع غزة شكلت ما يعادل ١ر١٠ ٪ من مجموع صادرات اسرائيل الى الخارج لعام ١٩٧١ ، وما يعادل ٥ر١٠ ٪ من صادرات اسرائيل لعام ١٩٧٢ . اما اذا استثنينا الماس من الصادرات الاسرائيلية فتشكل نسبة صادرات اسرائيل الى الضفة الغربية وقطاع غزة الى مجمل صادراتها الصناعية والزراعية (عدا الماس) نحو ٩ر١٤ ٪ لعام ١٩٧١ و ٨ر١٦ ٪ عام ١٩٧٢ . ان هذه الارقام تمثل الحد الادنى لانها تستثني مدينة القدس

٥ر١١ مليون ليرة اسرائيلية ، كما تستثنى الاحصاءات الاسرائيلية القدس المحتلة من ارقامها التي تخص الضفة الغربية . ولهذا فان جميع الارقام الواردة عن الضفة الغربية في هذا الفصل لا تشمل مدينة القدس ما لم يذكر العكس .

٦٧ – Statistical Abstract of Israel. 1973, No. 3. Jerusalem 1973. Table XXVI/12.

٦٨ – المرجع السابق ، صفحة ١٠١ . يمكن تقدير قيمة الصادرات الاسرائيلية الى القدس العربية بحوالى ٧٢ مليون دولار عام ١٩٧١ و ٨ر٧ مليون دولار عام ١٩٧٢ على اعتبار ان سكان مدينة القدس المحتلة يشكلون نحو ١١ ٪ من مجموع سكان الضفة . وعلى الارجح فان هذه التقديرات متدنية بسبب الهيمنة الاقتصادية والادارية التي فرضتها اسرائيل على مدينة القدس عقب الاحتلال عام ١٩٦٧ وبسبب التركيبة الاقتصادية لمدينة القدس (انعدام الانتاج الزراعي ، انتاج حرفي وهيمنة قطاع الخدمات على اقتصاد المدينة) . وعلى كل الاحوال فان اضافة قيمة الصادرات الاسرائيلية الى مدينة القدس الى قيمة صادراتها الاخرى الى الضفة والقطاع كفيل برفع نسبة ما صدرته اسرائيل الى المناطق المحتلة من مجمل صادراتها الى ١٦ ٪ عام ١٩٧١ و ١٨ ٪ عام ١٩٧٢ (باستثناء صادراتها من الماس) .

العربية التي ضمتها اسرائيل بعد الاحتلال مباشرة والتي لهذا لا تدخلها المعطيات الاسرائيلية ضمن ما تسميه « بالمناطق المدارة » . اما واردات اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة فلم تشكل اكثر من ٨ر١ ٪ من مجمل وارداتها لعام ١٩٧٢ (٦٩) .

اما سوق الضفة الغربية (ما عدا القدس) فقد استوعب ما يعادل ٥ر٩ ٪ من مجمل صادرات اسرائيل الى الخارج عام ١٩٧٢ ونحو ٤ر١٠ ٪ من هذه الصادرات بدون الماس في نفس السنة . وان اخذنا بعين الاعتبار الصادرات الاسرائيلية الى مدينة القدس العربية ترتفع هذه النسبة الى ما لا يقل عن ٦ر١٠ ٪ عام ١٩٧١ و ٦ر١١ ٪ عام ١٩٧٢ (٧٠) .

اما قيمة ما صدرته اسرائيل من المنتجات الصناعية الى الضفة الغربية وقطاع غزة فقد بلغت عام ١٩٧١ نحو ٥ر٦٢ مليون دولار وارتفعت عام ١٩٧٢ الى ٥ر١٠١ مليون دولار (٧١) . ويتضح حجم هذه الصادرات اذا ما قورنت بصادرات اسرائيل الصناعية (باستثناء الماس) الى الخارج . فقد بلغت قيمة هذه عام ١٩٧١ ، ٨ر٤٧٣ مليون دولار وما يعادل ٦ر٥٢٣ مليون دولار عام ١٩٧٢ . اي ان نسبة ما صدرته اسرائيل الى قطاع غزة والضفة الغربية (باستثناء مدينة القدس) من منتجات صناعية الى مجمل صادراتها الصناعية ، عادلت نحو ٢ر١٣ ٪ عام ١٩٧١ ، وما لا يقل عن ٤ر١٩ ٪ عام ١٩٧٢ .

تبين الاحصاءات الاسرائيلية ان المناطق المحتلة (الضفة والقطاع) تحتل المركز الثاني بعد الولايات المتحدة في قائمة الاقطار التي تستورد بضائع اسرائيلية كما يوضح الجدول التالي :

اكبر الدول المستوردة من اسرائيل
قيمة صادرات اسرائيل لكل منها (بملايين الدولارات)
قيمة البضائع المستوردة (بملايين الدولارات) (٧٢)

	قيمة البضائع المستوردة (بملايين الدولارات)		
	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
– الولايات المتحدة	١ر١٤٩	٥ر١٨٥	٩ر٢٢٣
(بدون الماس)	٩ر٨٣	١ر١١٠	٢ر١٢٢
– بريطانيا	٤ر٨١	٥ر٩٧	٩ر١١٢
(بدون الماس)	٤ر٧٦	٢ر٩٠	٧ر٩٨

٦٩ – بلغت قيمة مستوردات اسرائيل عام ١٩٧٢ نحو ١ر١٩٨٣ مليون دولار في حين كانت قيمة صادرات الضفة الغربية وغزة الى اسرائيل في نفس العام حوالي ٣٧ مليون دولار . (المرجع السابق ، صفحة ١٠٠ (المقدمة) وجدول VIII/4) .

٧٠ – راجع الهامش قبل الاخير .

٧١ – اما قيمة هذه الصادرات الى الضفة الغربية (بدون القدس) لوحدها فقد بلغت عام ١٩٧١ نحو ٥ر٥١ مليون دولار ، ارتفعت الى نحو ٢ر٦٣ مليون دولار عام ١٩٧٢ .

٧٢ – المرجع السابق جدول رقم VIII/8 صفحة ٢١٠ – ٢١١ . ارقام ١٩٧٠ مشتقة من :
Statistical Abstract of Israel, 1972, No. 23. Table VIII/8, pp. 208 - 9.

ـ المانيا الغربية	٦٦ر٩	٩٠ر٦	١٠٣ر٤
(بدون الماس)	٥٢ر٥	٧٢ر٠	٨١ر٩
ـ الضفة الغربية والقطاع	٨٣ر١	٩٧	١٢١

كما يتضح من جدول التبادل التجاري بين الضفة الغربية ان الميزان التجاري بينها وبين اسرائيل شكل على الدوام فائضا لصالح اسرائيل . فقد ارتفعت قيمة هذا الفائض من ٩٤ مليون ليرة عام ١٩٦٨ (٧٣) الى ٢٣٤ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٧٢ . ووصل في التسعة اشهر الاولى فقط من عام ١٩٧٣ الى ٢٠٣ مليون ليرة اسرائيلية .

ـ الحاق صناعة الضفة الغربية بالاقتصاد الاسرائيلي :

تتكون اغلبية واردات اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة من منتجات الصناعات الخفيفة . وتتكون اغلبية صادرات اسرائيل الى هذه المناطق من المواد الصناعية الاستهلاكية . فقد ارتفعت قيمة صادرات اسرائيل الصناعية (بالاسعار الجارية) الى الضفة والقطاع الىاكثر من ٣٣٠٪ بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٢ ، اذ صدرت اسرائيل الى المناطق المحتلة عام ١٩٦٨ ما قيمته ١٣٨ر٣ مليون ليرة اسرائيلية من المنتجات الصناعية ارتفعت عام ١٩٧٢ الى ٤٥٦ر٩ مليون ليرة اسرائيلية (٧٤) .

فعلى طريقة تقسيم العمل الامبريالي على الصعيد الدولي تستورد اسرائيل من المناطق المحتلة باسعار متدنية بضائع ذات محتوى تصنيعي ضئيل وتبيعها منتجات مصنعة استهلاكية باسعار مرتفعة بسبب ارتفاع كلفة الانتاج في اسرائيل من جهة وبسبب التضخم المالي الذي تعاني منه الدولة الصهيونية بشكل مزمن (لاعتماد الاقتصاد الاسرائيلي بشكل رئيسي على المعونات والمساعدات الخارجية من الدول الامبريالية) . ويمكن توضيح هذه العلاقة اذا تفحصنا طبيعة السلع التي تصدرها المناطق المحتلة الى اسرائيل . ففي عام ١٩٧٢ شكلت المواد التالية : المواد الغذائية ، الملابس والمنسوجات ، مواد ومستلزمات البناء ، الاخشاب ومشتقاتها ، الاحذية والجلود ومشتقاتها ، ما يعادل ٦٩ر١ ٪ من مجموع صادرات المناطق المحتلة الصناعية (٧٥) ، وشكلت الملابس والمنسوجات ومواد ومستلزمات البناء نحو نصف صادرات المناطق المحتلة « الصناعية » الى اسرائيل . وما يلفت النظر حول هذه الصناعات في الضفة الغربية طابعها الحرفي . فعلى سبيل المثال كان عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام ١٩٦٧ التي تنتج المواد الغذائية ١٠٥٠ مؤسسة

٧٣ ـ بلغت قيمة واردات الضفة الغربية من اسرائيل عام ١٩٦٨ ، ١٣١ر٣ مليون ليرة اسرائيلية في حين بلغت صادراتها الى اسرائيل نحو ٣٧ر٤ مليون ليرة اسرائيل (راجع : Bank of Israel, The Economy of the Administered Areas in 1969. Jerusalem 1971, Table 12.

٧٤ ـ Quarterly Statistics of the Administered Territories, Vol. 3. No. 3. Table 11.

٧٥ ـ بلغت قيمة صادرات الضفة الغربية وغزة الصناعية الى اسرائيل عام ١٩٧٢ ، ١٣٣ر٤ مليون ليرة اسرائيلية . وبلغت قيمة كل من المواد المصدرة المذكورة اعلاه كالتالي (بملايين الليرات الاسرائيلية) المواد الغذائية (١٢ر٢) ، الملابس والمنسوجات (٤٥ر٤) ، الاحذية والجلود ومشتقاتها (٨ر٨) ، الخشب ومشتقاته (٤ر٩) ، مواد ومستلزمات البناء (٢٠ر٨) او ما مجموعه ٩٢ر٣ مليون ليرة اسرائيلية . المرجع : Statistical Abstract of Israel 1973, No. 24. Table XXVI/12.

استخدمت ٦٠٤٥ شخصا او ما يعادل ٦ اشخاص في المؤسسة الواحدة ، كما بلغ عدد المؤسسات التي تتخصص في النسيج والملابس والخياطة ٤٧٤ مؤسسة استخدمت ٣٢٢٢ شخصا او ما يعادل ٧ أشخاص للمؤسسة الواحدة (٧٦) ، وهذا ينطبق علىبقية الصناعات الاخرى كما بينا في الفصل الثالث .

ويلاحظ كذلك ان نفس هذه المواد الصناعية (المواد الغذائية ، الملابس والمنسوجات ، مواد البناء ، الاخشاب ومشتقاتها ، الاحذية والجلود ومشتقاتها) شكلت نحو ٤١ر٤ ٪ من صادرات اسرائيل الصناعية الى المناطق المحتلة عام ١٩٧٢ ، أو ما يعادل ضعف قيمة واردات اسرائيل من هذه المواد ، فقد بلغت قيمة واردات اسرائيل من المناطق المحتلة من هذه المنتوجات عام ١٩٧٢ نحو ٩٢ر٣ مليون ليرة اسرائيلية في حين بلغت صادراتها الى هذه المناطق في نفس السنة نحو ١٨٩ر٢ مليون ليرة اسرائيلية (٧٧) . وهذه الصناعات في اسرائيل ، بعكس ما هي عليه في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ذات كثافة رأسمالية عالية من جهة واكبر حجما من مثيلاتها في الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى . فالمؤسسات الصناعية الكبيرة (١٠٠ عامل فأكثر) تستخدم ٥١ ٪ من العاملين في الصناعات والحرف في اسرائيل (٧٨) . فعلى سبيل المثال بلغعدد المستخدمين فيصناعة النسيج والملبوسات فياسرائيل عام ١٩٧٢ ، ٤٣ر١٠٠ مستخدم موزعين على ١١٥١ مؤسسة ، أو ما يعادل ٣٧ر٤ مستخدما للمؤسسة الواحدة أو اكثر من ٥ أضعاف المعدل في الضفة الغربية (٧٩) .

ان تفسير ظاهرة تصدير نفس نوع المنتوجات التي يجري استيرادها من اسرائيل ليس صعبا اذا ما اخذنا بعين الاعتبار (ان العديد من صناعات الضفة الغربية اخذت توجه انتاجها لتلبية طلبات رجال الاعمال الاسرائيليين وخاصة فيما يتعلق بمواد البناء والملابس والمفروشات والجلود والحلويات) . وهكذا فان اصحاب رؤوس الاموال الاسرائيليين يجنون ربحا مضاعفا اذ هم يؤمنون يدا عاملة أقل كلفة من الايدي العاملة الاسرائيلية ويخلقون في نفس الوقت قوة شرائية ملائمة لتصريف منتجاتهم . ففتح مجالات العمل في اسرائيل امام أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة ، وتوجهرجال الاعمال الاسرائيليين نحو ربط بعض فروع الصناعة بالضفة الغربية (عن طريق المتعهدين) للانتاج للسوق الاسرائيلي من جهة اخرى ، ادى الى رفع القوة الشرائية لسكان المناطق المحتلة . هذه القوة الشرائية التي اصبحت تستنفذ في شراء البضائع الاسرائيلية المصنعة .

تتألف غالبية صادرات اسرائيل الى الضفة الغربية وقطاع غزة من البضائع المصنعة الاستهلاكية . ففي عام ١٩٦٩ كان ٨٤ ٪ من صادرات اسرائيل الى الضفة الغربية من المنتوجات الصناعية وبقيت كذلك عام ١٩٧٢ حيث بلغت ٨٣ر٥ ٪ (٨٠) .

٧٦ ـ راجع تقرير الدراسة الصناعية لعام ١٩٦٨ (الاردن) ، صفحة ٢٤ و ٢٥ .

٧٧ ـ Statistical Abstract of Israel 1973, No. 24. Table XXVI/12. p. 703.

٧٨ ـ المرجع السابق ، جدول XIV/1 صفحة ٤٢٨ .

٧٩ ـ المرجع السابق ، جدول XIV/5 صفحة ٤٣٣ .

٨٠ ـ شكلت صادرات اسرائيل الصناعية الى الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٩ نحو ٨٥ ٪ من مجمل صادراتها الى هذه المناطق ، وبلغت عام ١٩٧٢ نحو ٨٤ ٪ .

كما يمكن لمس اغراق اسواق المناطق المحتلة بالبضائع الاسرائيلية من بعض المؤشرات البسيطة . فقد ارتفع عدد اجهزة التلفزيون في الضفة الغربية وقطاع غزة من حوالي ٣٠٠٠ جهاز عام ١٩٦٧ الى نحو ٤٠٠٠٠ جهاز عام ١٩٧٣ (٨١) .

وتشير الاحصاءات الاسرائيلية الرسمية ان عدد السيارات الخاصة المسجلة في الضفة الغربية ارتفع من ١ر٦١٠ سيارة في نهاية عام ١٩٧٠ الى ٣٠٣٠ سيارة في ايلول عام ١٩٧٣ . وارتفع عدد هذه السيارات في قطاع غزة من ١ر٠٤٤ في نهاية عام ١٩٧٠ الى ١٩٩٠ سيارة في تموز ١٩٧٣ (٨٢) . هذا الالحاق الصناعي رافقه الحاق زراعي .

ـ الحاق الزراعة في الضفة الغربية بالاقتصاد الاسرائيلي :

سمحت سلطات الاحتلال بحرية استيراد السلع من اسرائيل بعد الاحتلال مباشرة وانتهجت نفس السياسة بعد شهرين فيما يتعلق بحركة البضائع من المناطق المحتلة الى اسرائيل . غير انها استثنت المنتوجات الزراعية من البضائع التي يمكن تصديرها الى اسرائيل لانخفاض كلفة هذه المنتوجات وقدرتها على منافسة المنتوجات الزراعية الاسرائيلية (٨٣) . وتشير الارقام الاسرائيلية الرسمية الى تقلص في حصة صادرات المناطق المحتلة الزراعية الى اسرائيل حتى نهاية عام ١٩٧٢ ، مع ظهور بوادر ارتفاع نسبي في هذه الصادرات عام ١٩٧٣ (قبل حرب تشرين) كما يبين الجدول التالي :

صادرات المناطق المحتلة الزراعية (بملايين الليرات الاسرائيلية (٨٤) والاسعار الجارية)

	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣ (حتى نهاية ايلول)
مجموع صادرات المناطق المحتلة الزراعية	٦٠ر٩	٦١ر٩	٧٢ر٠	١٠٢ر٣	١٤٠ر٤	١١٩ر٤
صادرات المناطق المحتلة الزراعية الى اسرائيل	١٩ر٢	١١ر٤	١٦ر٩	١٨ر١	٢٣ر٨	٤٤ر١

ان هذا التقلص المتواصل في السنوات الممتدة ما بين ١٩٦٨ و ١٩٧٢ في حجم ما تصدره المناطق المحتلة من منتوجات زراعية والذي انخفض من ٣١ر٥ ٪ من مجموع صادرات المناطق المحتلة الزراعية عام ١٩٦٨ الى ٢٣ر٤ ٪ عام ١٩٧٠ ثم الى ١٧ ٪ عام ١٩٧٢ ، يعود الى السياسة الكولونيالية التي انتهجتها سلطات الاحتلال تجاه الزراعة في المناطق المحتلة وقد اعتمدت هذه السياسة على عنصرين اساسيين :

٨١ ـ Sheila Ryan « Israeli Economic Policy in the Occupied Areas: Foundations of a New Imperialism» MERP Reports. No. 24. Jan. 1974, p. 10.

٨٢ ـ Quarterly Statistics of the Administered Territories (op. cit.) Vol. III. No. 3. Tables 1/4 and 1/5.

٨٣ ـ وضعت سلطات الاحتلال قيود متعددة على تصدير المنتوجات الزراعية من المناطق المحتلة الى اسرائيل منها الحصول على اذونات خاصة ، وشهادات صحية ، وعلى كشوفات تؤكد ان هذه المنتوجات لن تؤدي الى « فائض في المنتوجات الاسرائيلية » .

٨٤ ـ Statistical Abstract of Israel 1973, No. 24. Table XXVI/11, p. 702, and Quarterly Statistics of the Administered Territories (op. cit). Vol. III No. 4. Table C/1.

(١) تصريف الفائض الزراعي للمناطق المحتلة وخاصة في الضفة الغربية الى الاسواق العربية عبر جسور نهر الاردن كما سنبين فيما بعد .

(٢) الضغط على وتشجيع المزارعين في الضفة الغربية والقطاع على زراعة المحاصيل التي تحتاجها اسرائيل ، وتقليص المنتوجات الزراعية التي تعتمد على الاسواق العربية ، والاتجاه نحو تسويقها في الاسواق الاوروبية . ولعل زيادة صادرات المناطق المحتلة الزراعية لاسرائيل في الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٧٣ (حيث ارتفعت من ١٦ر٧ مليون في نفس الفترة عام ١٩٧٢ الى ٤٤ر١ مليون ليرة عام ١٩٧٣) وتقلص صادراتها الى الاسواق العربية (من ٥٣ر٥ مليون ليرة اسرائيلية في فترة التسعة اشهر الاولى من عام ١٩٧٢ الى ٣٥ر٤ مليون ليرة في الفترة المماثلة عام ١٩٧٣) تشير الى نجاح اسرائيل في تكييف زراعة المناطق المحتلة لسد احتياجات اسواقها وتقليص اعتمادها على الاسواق العربية مع الاستمرار في سياسة تشجيع تسويق الفائض الزراعي في الاسواق الاوروبية .

ويلاحظ من الجدول التالي ان ٤٠ ٪ من منتوجات المناطق المحتلة الزراعية المصدرة توجهت عام ١٩٧٢ نحو الاسواق الاوروبية :

صادرات المناطق المحتلة الزراعية (بملايين الليرات الاسرائيلية) (٨٥)

	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣ (حتى اواخر ايلول)
المجموع الكلي	٦٠ر٩	٦١ر٩	٧٢ر٠	١٠٢ر٣	١٤٠ر٤	١١٩ر٤
الصادرات الى اسرائيل	١٩ر٢	١١ر٤	١٦ر٩	١٨ر١	٢٣ر٨	٤٤ر١
الصادرات عبر نهر الاردن	٢٦ر٣	٢٩ر٧	٣١ر٦	٢٩ر٦	٥٩ر٥	٣٥ر٤
الصادرات الى بلدان اخرى (اوروبه)	١٥ر٤	٢٠ر٨	٢٣ر٥	٥٤ر٦	٥٧ر١	٣٩ر٩

ويظهر من الجدول ان القسم الاعظم من صادرات المناطق المحتلة الزراعية ذهب عام ١٩٧١ (٨٢ ٪) وعام ١٩٧٢ (٨٣ ٪) للاسواق العربية عبر الجسور المفتوحة من جهة والى الاسواق الاوروبية عبر الموانيء والمطارات الاسرائيلية من جهة اخرى .

ان سياسة تحويل الزراعة العربية في المناطق المحتلة لانتاج المحاصيل التي تحتاجها السوق والصناعات الاسرائيلية هي التي تفسر انخفاض انتاج الضفة الغربية من البطيخ من ٣٦ الف طن عام ٦٨/١٩٦٧ الى ثمانية الاف طن فقط عام ٧٢/١٩٧١ ، أو ما يعادل ٢٢ ٪ فقط من الانتاج السابق (٨٦) . كما تفسر أيضا ارتفاع انتاج بعض المحاصيل كالسمسم والدخان والفاصوليا والقطن والبنجر التي يحتاجها الاقتصاد الاسرائيلي . فعلى سبيل المثال ارتفعت مساحة الاراضي المزروعة سمسم في الضفة

٨٥ ـ المرجع السابق ، نفس الجدول . وكذلك :
Quarterly Statistics of the Administered Territories, op. cit. Vol. III. No. 4. Table C/1.

٨٦ ـ المرجع السابق ، جدول XXVI/27 ، صفحة ٧٢٠ . وفي قطاع غزة انخفض الانتاج من ١٢ر٥ الف طن الى ٤ر٦ الف طن فقط (نفس المرجع والجدول) .

الغربية من ١٨ الف دونم عام ١٩٦٧/٦٨ الى ٣٠ الف دونم عام ١٩٧٠/٧١ كما ارتفعت مساحة الاراضي المزروعة بالكرسنة وانخفضت مساحة الاراضي المزروعة بالقمح والشعير (٨٧) . كما ارتفعت مساحة الاراضي المزروعة بالتبغ من ٤٥٠٠ دونم عام ١٩٦٩ الى ١٢٠٠٠ دونم عام ١٩٧٠ (٨٨) . كما ارتفع انتاج الخضروات ، كالباذنجان والفلفل ، المصدرة الى اوروبه .

وقد اعتمدت وزارة الزراعة الاسرائيلية بالتعاون والتنسيق مع الحكم العسكري في تنفيذ هذه السياسة الالحاقية للزراعة العربية على جملة من الاجراءات . فقد شكلت ما يسمى بالمجالس الزراعية في المناطق المحتلة تتألف من الوجهاء والمزارعين الكبار لتقوم بدور الوسيط بين سلطات الاحتلال العسكرية وفلاحي الضفة والقطاع . وتعالج هذه المجالس «قضايا الانتاج والتسويق» بالتنسيق مع سلطات الاحتلال(٨٩) .

ولاغراء الفلاحين بزراعة المحاصيل الجديدة التصديرية (لاسرائيل وللاسواق الاوروبية) أنشأت سلطات الاحتلال العديد من « المزارع التجريبية » ، بلغ عددها عام ١٩٧٠ في الضفة الغربية نحو ٢٥٠٠ قطعة شملت نحو ٣٠ الف دونم (٩٠) . وتقام هذه على ارض الفلاح نفسها ، وتقدم له مجانا بذور المحاصيل المراد تشجيعها وكذلك الاسمدة على ان يتحمل المزارع نفقات العمل والسقي . وقد خصص لتدريب الفلاحين والعمال الزراعيين على زراعة هذه المحاصيل ١٥ خبيرا زراعيا ، ويقع مركز التدريب هذا في مدينة رام الله .

وكخطوة أخرى نحو ربط الفلاحين في الضفة الغربية بسياستها الزراعية قامت الحكومة الاسرائيلية بتقديم القروض لهم بفوائد تبلغ حوالي ١٠ ٪ . وقد بلغ عدد المزارعين في الضفة الغربية الذين تلقوا قروضا من الحكومة الاسرائيلية عام ١٩٧٠ اكثر من الف مزارع ، وبلغت قيمة هذه القروض اكثر من ٣ ملايين ليرة اسرائيلية (٩١) .

كما تعمل سياسة اسرائيل التسويقية في الضفة الغربية على دفع الفلاحين الى التقيد بتعليمات وزارة الزراعة الاسرائيلية حول المحاصيل . وتضم سلطات الاحتلال العسكرية بين مكاتبها مكتب يشرف على التسويق الذي يتولى مهمة تنظيم تسويق يراعي مصالح الاقتصاد الاسرائيلي (٩٢) . فعلى سبيل المثال ورد في الخطة الزراعية التي وضعتها وزارة الزراعة الاسرائيلية للضفة الغربية لعام ١٩٦٩/٧٠ ما يلي :

« على المزارعين الذين ينتجون البندوره والباذنجان للتصدير ان يقوموا في اذار ونيسان بتصريف الفائض في الاسواق الاسرائيلية حيث يتوفر الطلب على هذه

٨٧ – Statistical Abstract of Israel 1972, No. 23. Table XXVI/24, p. 665.

٨٨ – Sheila Ryan, op. cit. p. 14.

٨٩ – Ministry of Defence, Three Years of Military Government 1967 - 1970. June 1970.

٩٠ – E. Israeli « The Agricultural Development of the West Bank ». **Public Administration in Israel and Abroad.** 1970. Vol. II. Jerusalem 1971.

٩١ – المرجع السابق ، صفحة ٩٥ – ٩٦ .

٩٢ – Three Years of Military Administration, op. cit. pp. 22 - 24.

المنتجات في هذه الفترة . ان مثل هذا الاجراء سيدفع المزارعين العرب لتوقيع عقود تصدير » (٩٣) .

من الواضح ان وزارة الزراعة الاسرائيلية استهدفت ادخال المحاصيل التي تعتمد على العمل اليدوي المكثف (٩٤) ، وهذه هي نفس السياسة التي سارت عليها اسرائيل تجاه الزراعة العربية في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ (٩٥) . والمنطقة الوحيدة التي استثنتها اسرائيل للزراعة ذات الرأسمال المكثف (التي تعتمد على المكننة بشكل رئيسي) هي منطقة غور الاردن وقد استولت اسرائيل على مناطق واسعة من اراضي منطقة الغور الغربية واقامت فيها (حتى اوائل ١٩٧٣) ما لا يقل عن ١٢ مستوطنة . هذا وكانت دائرة الاستيطان التابعة الى المنظمة الصهيونية العالمية قد تنبأت عام ١٩٧٣ ان منطقة الغور قد تصبح وتتطور الى « مستنبت اوروبه الدافيء » ، وناقشت بعض المشاريع المتعلقة بهذا والتي تضمنت انشاء مطار في المنطقة لنقل المحاصيل الشتوية الى اوروبه (٩٦) .

تتلخص السياسة التي انتهجتها سلطات الاحتلال تجاه الزراعة في الضفة الغربية (وقطاع غزة) في تحويل هذا القطاع الاقتصادي الهام ليخدم بشكل تبعي والحاقي الاقتصاد الاسرائيلي . وسيتضح مدى التشويه والالحاق الكولونيالي الذي أصاب الصناعة والزراعة في الضفة الغربية بعد معالجة سياسة الجسور المفتوحة وسياسة اسرائيل تجاه العمل العربي .

٢ ـ سياسة « الجسور المفتوحة » :

(أ) أهداف اسرائيل الاقتصادية والسياسية من وراء سياسة « الجسور المفتوحة » :

ان الهيمنة الاسرائيلية على اسواق الضفة الغربية وقطاع غزة ليست الا شكلا واحدا من اشكال الاستعمار الاسرائيلي . وكما أشرنا سابقا حقق ميزان التجارة الخارجية مع المناطق المحتلة (باستثناء مدينة القدس) فائضا متواصلا لصالح اسرائيل وصل عام ١٩٧٢ الى ما يقارب ٣٨٧ مليون ليرة اسرائيلية والى نحو اكثر من ٣٣٣ مليون ليرة في الاشهر التسعة الاولى من العام ١٩٧٣ . ويبلغ هذا الفائض في الفترة الممتدة من حزيران ١٩٦٧ وحتى ايلول ١٩٧٣ (اي عشية حرب حزيران) ١٥٦٠ر١ مليون ليرة اسرائيلية اي ما يعادل اكثر من مليار ونصف المليار من الليرات

٩٣ – Israeli Ministry of Agriculture : Judea, Samaria and The Gaza Strip : Agricultural Development Plans for 1969 - 1970, p. 2.

٩٤ – E. Israeli, op. cit., p. 95.

٩٥ – راجع مقال زاهي كركبي « الزراعة العربية اليوم » في مجلة **الدرب** (صحيفة الحزب الشيوعي الاسرائيلي) آب ١٩٧١ .

٩٦ – Sheila Ryan « Israeli Policy in the Occupied Areas... », op. cit., p. 14.

الاسرائيلية (٩٧) وقد يصل هذا الرقم الى مليارين ، اذا أضيف الى هذا فائض الميزان التجاري مع القدس العربية المحتلة .

ارتبطت عملية غزو الاسواق العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة بسياسة ما اصبح يعرف تحت عنوان « الجسور المفتوحة » . والواقع ان هذه السياسة شكلت احدى المكونات الاساسية لسياسة اسرائيل تجاه الضفة الغربية . ويقول منشور « ثلاث سنوات من الحكم العسكري » الذي تصدره لجنة منبثقة عن وزارة الدفاع الاسرائيلية ان الخطوط الموجهة لسياسة اسرائيل في المناطق المحتلة تقوم على ما يلي : (١) عدم التواجد (٢) عدم التدخل (٣) الجسور المفتوحة (٩٨) .

فسياسة عدم التواجد العسكري في المناطق السكنية أملاها الخوف الشديد من عداء الاهالي للاحتلال . وأما سياسة ما تسميه اسرائيل بعدم التدخل فهو تعبير آخر عن نهج استعماري تقليدي وهو الحكم « غير المباشر » اي الهيمنة السياسية والاقتصادية الكاملة مع ابقاء مسائل وقضايا الادارة المحلية تحت سيطرة المجالس البلدية والقروية والمؤسسات التجارية والتعليمية التي كانت قائمة قبل الاحتلال ، بحيث تبقى الهيمنة الاسرائيلية مخفية ولو شكليا .

أما سياسة الجسور المفتوحة فتتعلق بأمور متعددة لعل أهمها ، على الصعيد السياسي ، مرتبط بالتصور الاسرائيلي لمستقبل الضفة الغربية ، والذي سنتطرق اليه فيما بعد .

على الصعيد الاقتصادي أتاحت « الجسور المفتوحة » بين الضفتين نمو علاقات اقتصادية ساعدت على تكريس الهيمنة الاسرائيلية على اسواق الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة وعلى توسيع عملية الاستغلال الاستعماري من جهة أخرى .

وكما ذكرنا سابقا فان المنتوجات التي تتحرك عبر الجسور الى الضفة الشرقية والاسواق العربية الاخرى وهي بالدرجة الاولى منتوجات الضفة الغربية وقطاع غزة) التي لا ترغب اسرائيل لسبب او لآخر في تصريفها في اسواقها . فلقد اقترن انخفاض حصة المنتجات الزراعية المصدرة من الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل بارتفاع نسبي في الحصة المصدرة من هذه المنتوجات عبر جسور نهر الاردن، كما يبين الجدول التالي (٩٩) :

---

٩٧ ـ مشتقة من : Israel Central Bureau of Statistics, Monthly Statistics of Administered Territories, Vol. I. No. 1. 1970. Table C/1; also Quarterly Statistics of the Administered Territories, Vol III. No. 4. 1973. Table C/1.

٩٨ ـ Ministry of Defence, Three Years of Military Government 1967 - 1970 Jerusalem, 1970, p. 4.

٩٩ ـ Israel Central Bureau of Statistics, Quarterly Statistics of The Administered Territories, Vol. III. No. 1, Table C/5.

صادرات الضفة الغربية وقطاع غزة عبر جسور نهر الاردن (١٠٠)

(بملايين الليرات الاسرائيلية وبالاسعار الجارية)

	١٩٦٧ (٧–١٢)	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣ (الاشهر التسعة الاولى)
أ ـ المنتوجات الزراعية							
(المجموع)	١١ر٦	٢٦ر٢	٢٩ر٧	٣١ر٦	٢٩ر٦	٥٩ر٥	٣٥ر٣
منها الحمضيات	٣ر٠	٩ر٧	١١ر٦	١٨ر٤	١٨ر٦	٢٩ر٨	٢٤ر٦
منها فواكه اخرى	٢ر٢	٦ر٦	٨ر٤	٦ر٢	٦ر٣	١٧ر٣	٦ر٣
منها خضروات	١ر٥	٧ر٦	٨ر٥	٦ر٣	٢ر٩	١٠ر٩	٤ر٠
ب ـ المنتجات الزراعية							
شبه المصنعة (المجموع)	٢٠ر٤	٩ر٧	٢٠ر١	٧ر٠	٢٠ر٤	٢٤ر٢	٧ر٧
منها زيت الزيتون	٢٠ر١	٨ر٦	١٧ر٢	٥ر٧	١٤ر٩	٢١ر٨	٢ر٨
جـ ـ المنتجات الصناعية							
(المجموع)	٢ر٤	١٨ر٣	١٩ر٠	٢١ر٥	٣٠ر٤	٣٧ر٤	٢٧ر٧
منها الالبان	—	٦ر٨	٨ر٩	١٠ر٨	١٥ر٥	١٧ر٩	١٤ر٩
منها الصابون	—	٤ر٠	٤ر١	٤ر٥	٦ر٦	٨ر٩	٦ر٣
منها الحلويات والشوكلاته	—	٠ر٨	٠ر٨	١ر٠	١ر٦	٢ر٣	١ر٥
منها البلاستيك	—	٠ر٦	٠ر٧	٠ر٧	١ر٤	١ر٠	٠ر٩
المجموع الكلي	٣٤ر٦	٥٤ر٣	٦٨ر٩	٦٠ر١	٨٠ر٥	١٢١ر١	٦٥ر٩

يتضح من الجدول ان قيمة صادرات المناطق المحتلة الزراعية عبر جسور نهر الاردن تضاعفت بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٢ . كما ان قيمة صادرات هذه المناطق من الحمضيات ارتفعت عام ١٩٧٢ الى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٦٨ . كما يتبين من الجدول ان حجم الصادرات الزراعية (الطازجة وشبه المصنعة) ارتفع من ٣٥ر٩ مليون ليرة عام ١٩٦٨ الى نحو ٨٣ر٧ مليون ليرة عام ١٩٧٢ . كما شكلت الصادرات الزراعية (شبه المصنعة وغير المصنعة) نحو ٦٩ ٪ من مجمل صادرات الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٧٢ الى الاسواق العربية عبر الجسور المفتوحة . وقد شكلت السلع الصناعية التي تعتمد بشكل رئيسي على المواد الزراعية الجزء الاكبر من صادرات المناطق المحتلة الصناعية عبر الجسور المفتوحة . وقد شكلت صادرات الالبان والصابون ٧١ ٪ من مجمل الصادرات الصناعية عبر الجسور عام ١٩٧٢ . ونحو ٧٧ ٪ من هذه الصادرات في الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٧٣ .

وتشكل الحمضيات والفواكه الاخرى (الموز واللوز والخوخ والعنب) والخضروات

---

١٠٠ ـ الضفة الغربية هي المصدر الرئيسي للمنتوجات المصدرة عبر الجسور المفتوحة . ولم تشكل صادرات قطاع غزة عبر هذه الجسور سوى ١٥ر١ ٪ عام ١٩٧١ ، و ١١ر٤ ٪ عام ١٩٧٢ من مجمل هذه الصادرات ، ومنطقة نابلس هي المصدر الرئيسي لصادرات الضفة الغربية الى الضفة الشرقية اذ بلغت نسبة صادرات لواء نابلس (نابلس ، جنين وطولكرم) من مجمل الصادرات عبر الجسور المفتوحة (بما في ذلك صادرات قطاع غزة) ٧٠ر٩ ٪ عام ١٩٧١ ، و ٧٤ر٢ ٪ عام ١٩٧٢ (المصدر نفسه جدول C/6) .

(وخاصة البطاطا) الجزء الاكبر من صادرات المناطق المحتلة الزراعية عبر جسور الاردن ، ويلاحظ ان هذه المنتجات هي نفس المواد القادرة على منافسة المنتجات الاسرائيلية من نفس الصنف لانخفاض كلفة انتاجها عن كلفة المنتوجات الاسرائيلية . ومن هنا يتضح ان حماية السوق الاسرائيلي هي من اهم الاسباب وراء تشجيع اسرائيل لعملية تصريف البضائع عبر جسور الاردن . وبهذا الخصوص تقول مجلة **اسرائيل اكونومست** « ان المنافسة غير العادلة التي ستنتج عن الاستيراد الحر من الضفة الغربية كانت ستوقع اضرارا خطيرة بالزراعة الاسرائيلية » (١٠١) .

هذا عدا عن ان الجسور المفتوحة تسمح لتسرب البضائع والمنتوجات الزراعية والصناعية الاسرائيلية الى السوق العربي . فعلى سبيل المثال ارتفعت قيمة صادرات الحمضيات عبر هذه الجسور عام ١٩٧٢ الى ثلاثة اضعاف ما كانت عليه عام ١٩٦٨ .

ويقابل العجز المتزايد في الميزان التجاري بين المناطق المحتلة واسرائيل ، فائضا في ميزان هذه المناطق التجاري مع أسواق الضفة الشرقية . كما يبين الجدول التالي :

الضفة الغربية وقطاع غزة : التبادل التجاري عبر الجسور المفتوحة (١٠٢)
(بملايين الليرات الاسرائيلية)

	١٩٦٧ (٧-١٢)	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣ (١-٩) (١٠٣)
الصادرات (المجموع)	٣٤ر٦	٥٤ر٣	٦٩ر٠	٦٠ر٢	٨٠ر٦	١٢١ر٢	٦٥ر٩
منتوجات زراعية	١١ر٧	٢٦ر٣	٢٩ر٧	٣١ر٦	٢٩ر٦	٥٩ر٥	٣٥ر٤
منتوجات صناعية	٢٢ر٩	٢٨ر٠	٣٩ر٣	٢٨ر٦	٥١ر٠	٦١ر٧	٣٠ر٥
الواردات (المجموع)	٠ر٨	١٨ر٢	٢٤ر٩	١٢ر٩	١٤ر٠	١٩ر١	١٦ر٩
منتوجات زراعية	—	١٣ر٣	١٧ر٠	٥ر٢	٥ر٠	٤ر٠	٣ر٢
منتوجات صناعية	—	٤ر٩	٧ر٩	٧ر٧	٩ر٠	١٥ر١	١٣ر٦
فائض الصادرات على الواردات	٣٣ر٨	٣٦ر١	٤٤ر١	٤٧ر٣	٦٦ر٦	١٠٢ر١	٤٩ر٠

وبهذا يكون الفائض في تجارة المناطق المحتلة عبر الجسور المفتوحة قد وصل حتى عشية حرب تشرين الى ٣٧٩ مليون ليرة اسرائيلية . ومع ان هذا الفائض لم يشكل سوى جزءا محدودا من العجز في ميزان هذه المناطق التجاري مع اسرائيل في المدة نفسها (والبالغ ١٥٦٠ر٠ مليون ليرة اسرائيلية) الا انه كان كافيا لتغطية نحو ربع هذا العجز (٢٤ر٣ ٪) .

كما يتبين من الجدول السابق ان صادرات الاراضي المحتلة عبر الجسور

١٠١ - The Israel Economist « Open Bridges Across the Jordan » April 1969. Vol. XXV. No. 4, p. 342.

١٠٢ - Statistical Abstract of Israel 1973. No. 24. Table XXVI/11, p. 702.

١٠٣ - الاشهر التسعة الاولى من السنة فقط . (المرجع : Quarterly Statistics of the Administered Territories, op. cit., Vol.III. No. 4. Table C/1).

استمرت في ارتفاع مستمر وينطبق هذا على المنتوجات الزراعية والمنتوجات المصنعة في آن واحد . وكما بينا سابقا فان الصبغة الغالبة على صادرات الضفة الصناعية هي المنتوجات التي تعتمد اعتمادا رئيسيا على المواد والمنتوجات الزراعية مثل الالبان والصابون . وتشكل المواد الغذائية نحو ثلاثة ارباع صادرات المناطق المحتلة التي صنفت تحت عنوان « منتوجات صناعية » او منتوجات زراعية شبه مصنعة . اما الصناعات التي تضيف نسبة عالية من التصنيع على المواد الاولية (كالصناعات الكيماوية وصناعة البلاستيك) فلم تشكل صادراتها الا جزءا ضئيلا من مجمل صادرات المناطق المحتلة عبر جسور نهر الاردن .

ان اهمية الاشارة الى نوعية المنتوجات الصناعية التي تصدرها الضفة الغربية وقطاع غزة الى الضفة الشرقية تنبع من التباين الهام بين هذه الصادرات وبين صادرات هذه المناطق الصناعية الى اسرائيل . ويقارن الجدول التالي بين تركيب صادرات الضفة والقطاع الصناعية الى كل من الضفة الشرقية واسرائيل .

تركيب صادرات المناطق المحتلة الصناعية في كل من الاردن واسرائيل عام ١٩٧٢ (بالنسب المئوية) (١٠٤)

	الضفة الشرقية	اسرائيل
المجموع الكلي	١٠٠	١٠٠
المواد الغذائية	٧٤	٩ر١
الملابس والمنسوجات	٠ر٤	٣٤ر٠
الاحذية والجلود ومشتقاتها	—	٦ر٥
الاخشاب ومشتقاتها	٠ر١	٣ر٦
مواد البناء	٠ر٩	١٥ر٥
المواد الكيماوية والاسمدة	١٤ر٤	٢ر٥
البلاستيك	١ر٨	٠ر٣

ويلاحظ من الجدول الصبغة الكولونيالية للعلاقة القائمة بين اسرائيل والمناطق المحتلة . فالمنتوجات الصناعية التي تستوردها اسرائيل من الضفة الغربية والقطاع تعتمد بشكل رئيسي على العمل اليدوي المكثف (الملابس والمنسوجات ، الاحذية والجلود ومواد البناء) والتي تشكل بالنسبة لاسرائيل منتوجات رخيصة الكلفة ، بينما تشكل المواد الغذائية الجزء الاكبر (نحو ثلاثة ارباع) من صادرات الضفة الغربية عبر الجسور . وهذا يشكل امتدادا لطبيعة العلاقة التجارية القائمة سابقا بين الضفتين والناتجة عن تقسيم العمل الاقليمي الذي تبلور في فترة الحكم الهاشمي، مع فارق كون صناعات الضفة الغربية اصبحت تعتمد الى حد كبير على المواد الاولية التي تستورد عن طريق اسرائيل بعد ان كانت تستورد من او عن طريق الاردن .

كما تتضح الطبيعة الكولونيالية للوجود الاسرائيلي في المناطق المحتلة من مقارنة

١٠٤ - مشتقة عن : Statistical Abstract of Israel, 1973, No. 24. Table XXVI/12

واردات الضفة والقطاع من اسرائيل مع وارداتها من الاسواق العربية عبر جسور نهر الاردن : ان هذه المقارنة تكشف فارقا كبيرا في حجم هـذه الواردات حيث شكلت الواردات عبر الجسور ٣ر٥ ٪ فقط من حجم واردات المناطق المحتلة من اسرائيل عام ١٩٧٢ (١٠٥) . كما نجد ان السلع الزراعية (حبوب ، خضروات وفواكه ، ومواشي) . شكلت نحو ثلاثة ارباع (٩ر٧٢ ٪) واردات الضفة الغربية والقطاع عبر الجسور عـام ١٩٦٨ وانخفضت الى ٦٨ ٪ عام ١٩٦٩ ثم الى ٦ر٤٠ ٪ عام ١٩٧٠ ثم الى ٣٥ ٪ عـام ١٩٧١ الى ان وصلت الى ٩ر٢٠ ٪ عام ١٩٧٢ اي الـى حوالي خمس مجمل واردات المناطق المحتلة عبر الجسور المفتوحة (١٠٦) .

ان السبب وراء هذا التحول في تركيب واردات الضفة والقطاع يعود الى التغييرات التي ادخلتها سلطات الاحتلال على الزراعة العربية في هذه المناطق بهدف فك ارتباطها الاستيرادي بالسوق العربية والحاقها بالاقتصاد الاسرائيلي ، ويعـود أيضـا الى الاجراءات الاسرائيلية والرسوم الجمركية المرتفعة التي وضعتها اسرائيل لمنع او للحد من واردات الضفة الغربية الزراعية والصناعية من الاسواق العربية .

اما واردات المناطق المحتلة الصناعية عبر جسور نهر الاردن والتي لم تتجـاوز ٥ر١ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٧٢ فيغلب عليها طـابع الانتاج الصنـاعي الخفيف (كالزيوت والالبان ، والمنسوجات . .) وبعض المواد الخام اللازمة للصناعة في الضفة الغربية والتي يستورد بعضها من خارج الاردن . هذا وقد كانت اسرائيل قـد حظرت دخول بعض المنتوجات الاردنية التـي كانت تعتمد عليها الضفة الغربيـة كالاسمنت ومشتقات البترول (١٠٧) (باعتبار انهـا مـواد استراتيجية) وبعض المـواد الاخرى كالفوسفات (التي لم يكن لها سوق في الضفة الغربية اصلا) والسجاير .

وفي نفس الوقت الذي تضع فيـه سلطات الاحتـلال العراقيل المختلفـة امام الاستيراد من الاسواق العربية عبر الجسور فأنها تشجع عملية التصدير عبـر هـذه الجسـور . وتدعيما لحركة التصدير هـذه تقـدم اسرائيل مكافأة تشجيعية لجميع صادرات الضفة الغربية والقطاع الى الضفة الشرقية (وخاصة الصادرات الصناعية) التي وصلت بعد آب ١٩٧٠ الى ٣٠ ٪ من قيمة هذه الصادرات اذا ما اودعت حصيلتها بالدينار الاردني في البنوك الاسرائيلية . ان من نتائج هـذا التشجيع تفـريغ اسواق الضفة الغربية من منتوجاتها الزراعية والصناعية لتفسح بهـذا المجال امـام السلع والمنتوجات الاسرائيلية لغزو هذه الاسواق . ويثبت هذا التزايد المتعاظم في صادرات اسرائيل الى المناطق المحتلة والتي تجاوزت قيمتها في التسعة اشهر الاولى فقط مـن عام ١٩٧٣ نصف مليار ليرة اسرائيلية (٥ر٥٢٤ مليون ليرة) وكانت قـد بلغت عـام ١٩٧٢ نحو ٥٤٤ مليون ليرة ، أو ما يعادل ثلاثة اضعاف ما كانت عليه عـام ١٩٦٨ (بالاسعار الجارية) ، وقد رافـق هذا الارتفاع في صادرات اسرائيـل الى الضفـة

١٠٥ – المصدر نفسه ، صفحة ٧٠٣ .
١٠٦ – المصدر نفسه ، صفحة ٧٠٢ .
١٠٧ – بلغت قيمة ما استوردته المناطق المحتلة من اسرائيل من المحروقات عام ١٩٧٢ ، ٦ر٥٨ مليون ليرة اسرائيلية (المرجع السابق ، صفحة ٧٠٣) .

والقطاع ارتفاع نسبي في مجموع صادرات هذه المناطق المحتلة الكلي اذ ارتفعت قيمة هذه من ٥٤ مليون ليرة عام ١٩٦٨ الى ١٢١ مليون عام ١٩٧٢ (بالاسعار الجارية) .

بالاضافة الى هذا ساهمت عملية تصدير البضائع عبر الجسور في تأمين مبالـغ كبيرة من النقد الاردني في البنوك الاسرائيلية تستفيد منهـا اسرائيـل كعملة صعبة . فالاجراءات الاسرائيلية التي تشترطها اسرائيل لدفع الدعم التشجيعي الى المصدرين العرب تقتضي ايداع كامل قيمة البضائع المصدرة الى الاردن بالدينار الاردني في البنوك الاسرائيلية في حين يدفع هذا الدعم الـى المصدرين بالعملة الاسرائيلية (١٠٨) . ويقول تقرير الحكومة العسكرية « ان ارتفاع معدل الدعم التشجيعي ادى الى توسيع حـركة مبيعات الدنانير المدفوعة للمصدرين » (١٠٩) .

كما كان من نتائج هذه السياسة الاسرائيلية ربط بعض فئات المصدرين والتجار الكبار بالوضع الكولونيالي الوسيط في الضفة الغربية والذي تبلور تحت الاحتلال الاسرائيلي . وقد تم هذا عبر الحافز المادي الـذي تقدمه لهـم سلطات الاحتلال لتصريف بضائع الضفة الغربية في الاسواق العربية عبر جسور نهـر الاردن . ويبـدو من الارقام الاسرائيلية الرسمية ان بعض المصدرين والتجار تلقوا مبالغ ليست ضئيلة لقاء عمليات التصدير هذه . وينطبق هذا بشكل خاص على صادرات السمنة والصابون في نابلس ، كما يبين الجدول التالي :

مدفوعات الدعـم التشجيعي لصادرات الضفة الغربيـة
عبـر جسور الاردن بين نيسان ١٩٧٠ – اذار ١٩٧١
(بآلاف الليـرات الاسرائيلية) (١١٠)

المنطقة	المنتوج	المبلغ المدفوع
بيت لحم	البلاستيك	١٨٧
	المنتوجات الزخرفية	١٧٠
	المشروبات الكحولية	٦
رام الله	الورق	١١
	الشوكلاته	٢١٠
	الصابون	٥٣
	العرق	٤٧
الخليل	القبانات	٣ر١
	صوف الفولاذ	٨ر١
نابلس	السمنه	١٩٤ر١
	الثقاب	١٧٧
	الزيوت	١١
	الصابون	١٤٦ر١
المجموع الكلي		٢١٥ر٣

١٠٨ – بقي الدينار الاردني متداولا كعملة قانونية الى جانب الليرة الاسرائيلية في الضفة الغربية .
١٠٩ – Ministry of Defence, Four Years of Military Administration, 1967-1971, p. 56.
١١٠ – Sheila Ryan « Israeli Economic Policy... » op. cit., p. 16.

وتعتمد مصانع السمنة والصابون بشكل رئيسي على الاسواق العربية عبر الجسور ، ولا يستوعب السوق المحلي في الضفة الغربية سوى جزءا محدودا من انتاج هذه المصانع قد لا يتجاوز النصف . وبالتالي فهي بحاجة ، ان ارادت المحافظة على انتاجها السابق او زيادة الانتاج ، الى الاسواق العربية كما ان هذه المنتوجات غير قابلة للتصريف في الاسواق الاسرائيلية او الاوروبية . ومن جانب آخر فان السمنة النباتية الاسرائيلية وكذلك الصابون الاسرائيلي ارخص من منتوجات الضفة الغربية من هذه السلع ، بسبب الدعم الذي تتلقاه هذه الصناعات من الحكومة الاسرائيلية من جهة وبسبب انخفاض تكلفة انتاج هذه السلع في اسرائيل بسبب اعتمادها على المكننة . ان هذا يفسر انخفاض الانتاج الذي توزعه شركة الزيوت النباتية (اكبر مصانع الضفة الغربية) في الضفة الغربية الى ثلثي ما كان عليه قبل الاحتلال (١١١) .

ويمكن تلخيص اهداف اسرائيل الرئيسية من وراء سياسة الجسور المفتوحة كالتالي :

(١) تفريغ الضفة الغربية وقطاع غزة من اكبر حصة ممكنة من منتجاتها الزراعية والصناعية لاحكام السيطرة الاسرائيلية على اسواق هذه المناطق وتعميق تبعيتها للاقتصاد الاسرائيلي .

(٢) افساح المجال امام صناعات الضفة الغربية لتصريف المنتوجات التي لا تستطيع الاسواق الاسرائيلية استيعابها أو المنتوجات القادرة على منافسة المنتوجات الاسرائيلية من نفس الصنف . وافساح المجال كذلك لتسرب بعض المنتوجات الاسرائيلية المماثلة لمنتوجات الضفة الغربية وقطاع غزة (الحمضيات ...) الى الاسواق العربية .

(٣) محاولة تخفيف حدة التناقض القائم بين بعض فئات كبار التجار والمصدرين عن طريق افساح المجال امامهم لتصدير بضائعهم الى الاسواق العربية وتشجيعهم ماديا للقيام بذلك .

(٤) محاولة ايجاد علاقة اعتيادية يومية بين الاقتصاد الاردني والاقتصاد الاسرائيلي عبر التعامل القائم بين كل منهما مع الضفة الغربية، وعبر محاولةاسرائيل تجميع أكبر كمية ممكنة من النقد الاردني عن طريق الزيادة الحاصلة في المبيعات الاسرائيلية في المناطق المحتلة وعن طريق الاجراءات التي تشترطها اسرائيل لدفع الدعم التشجيعي للمصدرين عبر جسور نهر الاردن .

(٥) على الصعيد العسكري عملت سياسة الجسور المفتوحة على تخفيف حدة التوتر العسكري على نهر الاردن مما شكل عاملا مساعدا للنظام الاردني على تجنيد قواه العسكرية لضرب حركة المقاومة في ايلول ١٩٧٠ وتموز ١٩٧١ .

(٦) كما تجني اسرائيل فوائد متعددة أخرى من حركة انتقال الاشخاص

١١١ – « الضفة الغربية : احتلال ، مقاومة ونظرة الى المستقبل » (ندوة) شؤون فلسطينية عدد ٣٢ ، نيسان ١٩٧٤ ، ص ٤١ .

والاموال والبضائع عبر جسور الاردن . فالرسوم الجمركية المرتفعة التي تفرضها اسرائيل على واردات الضفة الغربية توفر مصدرا ماليا اضافيا للخزينة الاسرائيلية . وقدرت الرسوم الجمركية والضرائب المختلفة المباشرة التي جنتها اسرائيل من حركة التجارة وانتقال الاشخاص عبر الجسور بحوالي مليوني دينار عام ١٩٧٠ (١١٢) . ولا شك ان هذا الرقم ارتفع كثيرا في السنوات الاخيرة .

وهناك أيضا ما يقدمه الفلسطينيون في الخارج من معونات مالية الى ذويهم في الضفة الغربية والتي قدرها البعض عام ١٩٦٩ بما لا تقل عن ١١٣ مليون ليرة اسرائيلية (١١٣) . وبالاضافة الى هذا ، هناك ما ينفقه « الزوار » العرب عند زيارتهم للمناطق المحتلة في عطلة الصيف . وقد ارتفع عدد هؤلاء الزوار من ١٦ الف زائر عام ١٩٦٨ الى ٢٦ الفا عام ١٩٦٩ ثم تضاعف ليصل الى ٥٤ الفا في صيف ١٩٧٠ وارتفع الى ١٠٦ الاف زائر في صيف ١٩٧١ انفقوا ما يزيد عن ١٥ مليون ليرة اسرائيلية حسب ارقام جريدة هآرتس الاسرائيلية (١١٤) . هذا عدا عما تجمعه اسرائيل من رسوم الدخول الى الضفة (١٥ ليرة اسرائيلية عن الفرد) والخروج (١٠ ليرات) ، ومن ضرائب على الامتعة . هذا وقد وصل عدد زوار صيف ١٩٧٢ الى نحو ١٨٠ الفا حسب المصادر الاسرائيلية (١١٥) . والى هذه المبالغ يجب اضافة ما دفعه ويدفعه الحكم الاردني من معاشات ومكافآت الى موظفيه واعوانه في الضفة الغربية (١١٦) .

وهكذا امتدت عملية النهب الاسرائيلي – عبر الجسور المفتوحة – الى خارج نطاق المناطق المحتلة . ان هذه العملية تمت بموافقة وبتنسيق مع النظام الاردني الذي وجد في « الجسور المفتوحة » وسيلة للمحافظة على بعض نفوذه السابق عند بعض الفئات البرجوازية والوجاهية في الضفة الغربية .

(ب) العلاقة بين الضفتين بعد الاحتلال :

بعد حرب حزيران ووقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي دخل تغير جذري على العلاقة بين الضفتين . وما يسمى بسياسة « الجسور المفتوحة » ليس في الواقع سوى تعبير عن التغير الذي دخل على العلاقات التي كانت قائمة بين الضفتين قبل الاحتلال .

على صعيد العلاقات الاقتصادية (التجارية) يعطي الجدول التالي فكرة (تقريبية)

١١٢ – فؤاد حمدي بسيسو « الآثار الاقتصادية لسياسة الجسور المفتوحة » ، **شؤون فلسطينية** ، ايار ١٩٧١ ، صفحة ٨٧ .

١١٣ – راجع د. نبيل شعث « فلسطين الغد » ، شؤون فلسطينية ، عدد ٢ ، ايار ١٩٧١ .

١١٤ – هآرتس ، في ١٩٧١/١١/١٤ .

١١٥ – « هتسوفيه » ١٩٧٢/٩/١٣ ، صفحة ٥ . نقلا عن ملفات مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

١١٦ – استمرت الحكومة الاردنية في دفع رواتب موظفي الدوائر والمؤسسات الحكومية حتى اواخر عام ١٩٧١ حين توقفت عن دفعها بعد ذلك . هذا وقد استأنف النظام الاردني في دفع هذه الرواتب في شباط ١٩٧٤ .

عن التغير الذي دخل على صادرات الضفة الغربية من المنتوجات الزراعية والصناعية الى الضفة الغربية والاسواق العربية الاخرى بعد الاحتلال :

قيمة صادرات الضفة الغربية (١١٧) الى
الضفة الشرقية والاسواق العربية الاخرى
(مقدرة بملايين الليرات الاسرائيلية والاسعار الجارية)

السنة	قيمة الصادرات
١٩٦٦	٤٣ (١١٨)
١٩٦٧ (بعد الاحتلال)	٣٤٫٦
١٩٦٨	٥٠٫٧
١٩٦٩	٦٤٫٠
١٩٧٠	٤٨٫٢
١٩٧١	٦٨٫٣
١٩٧٢	١٠٧٫٢
١٩٧٣ (حتى اخر ايلول)	٥٠٫٥

ويلاحظ من الجدول ان صادرات الضفة الغربية الى الضفة الشرقية والاسواق العربية ارتفعت عام ١٩٧٢ بنحو ٢٨٠ ٪ عما كانت عليه قبل الاحتلال . ورغم ان هذا الارتفاع محسوب بالاسعار الجارية (لا يأخذ بعين الاعتبار ارتفاع اسعار البضائع) الا ان الارقام كافية للاشارة الى الاتجاه الذي سارت عليه العلاقة بين الضفتين خلال فترة ما بين الحربين الاخيرتين (حزيران ١٩٦٧ وتشرين ١٩٧٣) . كما طرأ تحول على نوعية المنتوجات المصدرة من الضفة الغربية . فقبل الاحتلال شكلت المنتوجات الزراعية (وأهمها البطيخ والشمام ، الحمضيات والعنب والبندوره) نحو ٧٨ ٪ من صادرات الضفة الغربية الى أسواق الضفة الشرقية وباقي أسواق البلدان العربية (١١٩) . اما بعد الاحتلال ، وكما بينا سابقا ، فقد انخفضت نسبة المنتوجات الزراعية المصدرة عبر الجسور المفتوحة الى نحو ٣٦ ٪ من مجمل الصادرات عبر الجسور عام ١٩٧١ والى ٤٩ ٪ من هذه الصادرات لعام ١٩٧٢ (١٢٠) .

١١٧ ـ تقدر قيمة صادرات الضفة الغربية الى الضفة الشرقية وباقي الاسواق العربية عام ١٩٦٦ بنحو ٣٫٤ مليون دينار اردني ، ذهب نحو ٤٧ ٪ منها الى اسواق الضفة الشرقية والباقي الى الاسواق العربية . (راجع الجزء الرابع من الفصل الثالث) .

١١٨ ـ ارقام الضفة الغربية مستخلصة من : Quarterly Statistics of the Administered Territories (op. cit.) Vol. III. No. 1. 1973. Table C/6 and Vol. III. No 4. 1974. Table C/6.

١١٩ ـ استوعبت اسواق الضفة الشرقية نحو نصف (٤٨ ٪) صادرات الضفة الغربية من المنتوجات الزراعية .

١٢٠ـ تشتمل هذه على صادرات قطاع غزة عبر جسور نهر الاردن، ومن المعروف ان اغلبية هذه الصادرات من المنتوجات الزراعية ولهذا فانه من المتوقع ان تكون نسبة صادرات الضفة الغربية من المنتوجات الزراعية تقل عن الارقام الاجمالية . وتشمل الاحصاءات الاسرائيلية صادرات الضفة الغربية مع صادرات القطاع .

وقد رافق هذا التغير في صادرات الضفة الغربية عبر جسور الاردن تغير في حجم ونوعية واردات الضفة الغربية من الضفة الشرقية . فقبل الاحتلال بلغت واردات الضفة الغربية من الضفة الشرقية ومن خارج الاردن نحو ٢٤٫٣ مليون دينار اردني (نحو ٢٤٣ مليون ليرة اسرائيلية) ، شكلت البضائع الصناعية نحو ٢٢ مليون دينار منها اي ٩٠ ٪ من مجموع واردات الضفة الغربية أما الضفة الشرقية فقد صدرت الى الضفة الغربية ما قيمته ٤٫٣ مليون دينار اردني عام ١٩٦٦ (١٢١) . وقد كان القسم الاعظم (نحو ٤ ملايين دينار) من المنتوجات الصناعية . ويبين الجدول التالي التغير الذي طرأ على واردات الضفة الغربية من الضفة الشرقية قبل وبعد الاحتلال :

واردات الضفة الغربية عبر جسور الاردن قبل وبعد الاحتلال (١٢٢)
مقدّرة بملايين الليرات الاسرائيلية وبالاسعار الجارية

السنة	قيمة الواردات
١٩٦٦	٤٣
١٩٦٧ (بعد الاحتلال)	٠٫٨
١٩٦٨	١٨٫٢
١٩٦٩	٢٤٫٩
١٩٧٠	١٢٫٩
١٩٧١	١٤٫٠
١٩٧٢	١٩٫١
١٩٧٣ (حتى ايلول)	١٣٫٥

يلاحظ من الجدول ان واردات الضفة الغربية (١٢٣) من الضفة الشرقية انخفضت (بالاسعار الجارية) عام ١٩٧٢ الى نحو ٤٤ ٪ مما كانت عليه قبل الاحتلال، هذا في الوقت الذي ارتفعت صادراتها الى الضفة الشرقية والاسواق العربية الى ٢٨٠ ٪ عما كانت عليه قبل الاحتلال .

ويمكن ابراز نوعية التغير الذي طرأ على العلاقة الاقتصادية بين الضفتين من مقارنة التغير الذي حصل على عملية التبادل التجاري بينهما قبل وبعد حرب حزيران ، كما يبين الجدول التالي :

١٢١ ـ راجع الفصل الثالث للمزيد من التفاصيل .

١٢٢ ـ تشمل هذه الارقام على واردات قطاع غزة عبر جسور نهر الاردن ، ولهذا فان ارقام الضفة الغربية اقل بقليل من الارقام المذكورة في الجدول .

١٢٣ ـ هذه الواردات مقدرة بالاسعار الجارية مما يعني ان الانخفاض في قيمة واردات الضفة الغربية من الضفة الشرقية هو في الحقيقة اشد حدة مما يبدو من الارقام المبينة في الجدول .

التبادل التجاري بين الضفتين قبل وبعد الاحتلال (مقدرة بملايين الليرات الاسرائيلية) وبالاسعار الجارية

	١٩٦٦	١٩٧٢
الواردات من الضفة الشرقية (المجموع)	٤٣	١٩ر١
الواردات الزراعية	٣	٤
الواردات الصناعية	٤٠	١٥ر١
الصادرات الى الضفة الشرقية (١٢٤)	٤٣	١٠٧
الصادرات الزراعية	٣٣ر٥	٤٦
الصادرات الصناعية	٩ر٥	٦١

يتضح من الجدول ان تغييرات هامة طرات على الجوانب التالية للعلاقة الاقتصادية بين الضفتين :

(١) تقلصت واردات الضفة الغربية من الضفة الشرقية الى اقل من ٤٥ ٪ من حجمها السابق تحت الحكم الاردني . وقد حصل التقلص بشكل رئيسي على الواردات الصناعية اذ انخفضت هذه من ٤٠ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٦ الى ١٥ مليون ليرة عام ١٩٧٢ (اي الى ٣٧ر٧ ٪ من حجمها السابق) اما الواردات الزراعية فقد حافظت على حجمها الضئيل السابق .

(٢) ارتفعت صادرات الضفة الغربية الى الضفة الشرقية والاسواق العربية ارتفاعا ملحوظا بعد الاحتلال . والارتفاع الحقيقي طرا على صادرات الضفة الغربية الصناعية التي ارتفعت قيمتها عام ١٩٧٢ الى اكثر من ستة اضعاف ما كانت عليه قبل الاحتلال (مقدرة بالاسعار الجارية) (١٢٥) .

ولهذا فان التغيير الذي دخل على العلاقة بين الضفتين يشكل في مجمله تغييرا نوعيا . فبعد أن كانت الضفة الغربية تستورد منتوجات صناعية من الضفة الشرقية وتصدر اليها منتوجات زراعية ، اصبحت بعد مضي خمس سنوات ونصف من الاحتلال تصدر من المنتوجات الصناعية الى الضفة الشرقية والاسواق العربية اربعة اضعاف قيمة ما تستورده من هذه المنتوجات . وبعد ان كان تركيب صادرات الضفة الغربية الى الاسواق العربية يغلب عليه الطابع الزراعي (٨٠ ٪ منتوجات صناعية) ، اصبح عام١٩٧٢ ، يغلب عليهالطابع الصناعي (٥٧ ٪ منتوجات صناعية ، ٤٣ ٪ منتوجات زراعية) .

١٢٤ – تشمل الصادرات الى الاسواق العربية ايضا. ولا تشمل صادرات قطاع غزة عبر الجسور المفتوحة ارقام الضفة الغربية مستخرجة من :
Quarterly Statistics of the Administered Territories, op. cit. Table C/7, p. 19.

١٢٥ – يجدر التذكير هنا ان القدس المحتلة لا تدخل في حسابهذه الارقام، وان هذه الارقام هيبالاسعار الجارية اي لا تأخذ بعين الاعتبار عوامل التضخم .

(٣) هناك عجز متزايد في ميزان الضفة الشرقية التجاري مع الضفة الغربية بلغ نحو ٥ ملايين دينار عام ١٩٧٠ ، ثم ازداد في العام التالي الى ٦ ملايين ونصف المليون دينار وارتفع الى ما يعادل نحو ٨ ملايين ونصف المليون عام ١٩٧٢ .

يشير كل هذا الى ان تقسيم العمل الاقليمي الذي كان قائما بين الضفتين تحت الحكم الاردني اصبح لاغيا بعد ان نجحت اسرائيل في الحاق اقتصاد الضفة الغربية باقتصادها . ان تبعية اقتصاد الضفة الغربية للاقتصاد الاردني المتخلف والمحتجز لكل تطور للقوى الانتاجية في البلد فرضتعلى الضفةالغربية علاقاتاقتصادية خارجية ذات نمط معين: استيراد منتوجاتصناعية استهلاكية ومواد اولية وتصدير منتوجات زراعية وخدمات وايدي عاملة الى الخارج . ولكن ادخال اقتصاد الضفة الغربية في فلك الاقتصاد الاسرائيلي (الاكثر تطورا والاكثر ارتباطا بالسوق الراسمالي العالمي) كان ولا بد من ان يولد علاقات اقتصادية خارجية من نمط مختلف بسبب ادخاله قطاعات واسعة من اقتصاد الضفة الغربية ضمن دائرة العلاقات الرأسمالية .

لم يكن هناك ، بالطبع ، اية علاقات اقتصادية قائمة بين الضفة الغربية واسرائيل قبل الاحتلال ، ولكن بعد الحاق اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد الاسرائيلي اصبح نحو ٨٠ ٪ من واردات الضفة الغربية الصناعية يأتي من اسرائيل بعد ان كانت الضفة الغربية قبلالاحتلال تستورد نفسهذه النسبة منالیابان ودولاوروبه الرأسمالية(١٢٦) وتستورد الباقي (نحو ٢٠ ٪) من الضفة الشرقية . اما بعد الالحاق الاسرائيلي فقد انخفضت هذه النسبة الى ٤ ٪ فقط ، وانخفضت نسبة واردات الضفة الغربية الصناعية من الدول الرأسمالية الغربية الى نحو ١٦ ٪ من مجمل هذه الواردات . في نفس الوقت اصبحت الضفة الغربية تستورد ما لا يقل عن ثلثي وارداتها الزراعية من اسرائيل .

كما جرى تحوّل على توجّه صادرات الضفة الغربية . فقبل الاحتلال كانت الضفة الشرقية والاسواق العربية الاخرى تستوعب جميع صادرات الضفة الغربية تقريبا سواء من الصادرات الزراعية او من الصادرات الصناعية . اما عام ١٩٧٢ فكان نصيب الاسواق العربية من مجمل صادرات الضفة الغربية الزراعية لا يتجاوز ٧٠ ٪ ، بينما استوعبالسوق الاسرائيلي نحو ٢٣٪ من هذه الصادرات ، واستوعبتالاسواق الاوروبية الجزء المتبقي من هذه الصادرات (نحو ٧ ٪) (١٢٧) . اما صادرات الضفة

١٢٦ – استوردت الضفة الغربية من الدول الرأسمالية (اوروبا واليابان) منتوجات صناعية تقدر قيمتها بنحو ١٨٠ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٦ ، انخفضت هذه الى نحو ٦٠ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٧٢ بينما ارتفعت قيمة واردات الضفة الغربية الصناعية من اسرائيل الى ما لا يقل عن ٢٨٥ مليون ليرة اسرائيلية في نفس السنة .

١٢٧ – هذه النسب تقديرية لعدم توفر الارقام الدقيقة عن نصيب الضفة الغربية من مجمل صادرات المناطق المحتلة الى الاسواق الاوروبية، ولا تزال صادراتقطاع غزة الزراعية (وخاصةالحمضيات) تشكل الجزء الاكبر من صادرات المناطق المحتلة الزراعية الى اوروبا .

الغربية الصناعية فذهب ٦٠ ٪ منها عام ١٩٧٢ ، الى الاسواق الاسرائيلية ونحو ٣٩ ٪ منها الى الضفة الشرقية والاسواق العربية (١٢٨) .

ان مجمل هذه التحولات تعني ان فك العلاقة السابقة القائمة بين الضفة الغربية والضفة الشرقية من الاردن تم لحساب نمو علاقة تبعية بين اقتصاد الضفة الغربية المحتلة والاقتصاد الاسرائيلي . وبطبيعة الحال فان التبعية الجديدة اشد احكاما من « التبعية » السابقة ليس لماهية الوجود الاسرائيلي الاستعماري فحسب ، بل لكون الاقتصاد الاسرائيلي اكثر تطورا وارتباطا بالسوق الرأسمالي العالمي ، وبالتالي اكثر قدرة على فرض الهيمنة الاقتصادية على الضفة الغربية ، من الاقتصاد الاردني المتخلف والمفكك . ومن هنا فان عملية الحاق اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد الاسرائيلي جرت بسهولة وسرعة كبيرتين وكانت بالنتيجة اعمق اثرا من عملية الالحاق التي اجراها النظام الهاشمي .

ولعل ابلغ دليل على هذا القول من ان صادرات الضفة الشرقية الصناعية الى الضفة الغربية لم تتجاوز عام ١٩٦٦ (اي بعد ١٧ عاما من الحكم الهاشمي المتواصل) ما قيمته ٤ ملايين دينار اردني في حين بلغت قيمة صادرات اسرائيل الى الضفةالغربية من المنتوجات الصناعية عام ١٩٧٢ (بعد فترة ٥ سنوات فقط من الاحتلال) نحو ٢٨ مليون دينار اي سبعة اضعاف القيمة المستوردة من شرقي الاردن (١٢٩) وما يقال عن واردات الضفة الغربية الصناعية يقال كذلك عن صادراتها . فلم تتجاوز قيمة صادرات الضفة الغربية الى الضفة الشرقية عام ١٩٦٦ ، نصف مليون دينار في حين بلغت قيمة هذه الى اسرائيل عام ١٩٧٢ نحو ٦ ملايين دينار اردني ، كما ارتفعت قيمة صادرات الضفة الغربية الصناعية الى الاسواق العربية من مليون دينار اردني عام ١٩٦٦ ، الى نحو ١٠ ملايين دينار عام ١٩٧٢ .

لقد جاء هذا نتيجة تعميق ارتباط الضفة الغربية (وقطاع غزة) بالسوق الرأسمالي العالمي عن طريق ربطها بالاقتصاد الاسرائيلي المندمج بالسوق الامبريالي العالمي وما ترتب على هذا من تطوير للزراعة الرأسمالية وتطوير بعض الصناعات الخفيفة المتلائمة مع احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي . ومن هنا جاء التحول على طبيعة العلاقة القائمة بين الضفتين عبر « الجسور المفتوحة » . ومن هنا ايضا تحول العجز القائم في الميزان التجاري للضفة الغربية مع الضفة الشرقية والبالغ مليوني دينار عام ١٩٦٦ الى فائض بلغ عام ١٩٧٢ اضعاف هذا الرقم .

---

١٢٨ – هذه النسب مشتقة من الاحصاءات الاسرائيلية الرسمية . وهي بطبيعة الحال تقريبية ، وخاصة بما يخص قيمة التبادل التجاري بين الضفة الغربية والبلدان الاوروبية لغياب الارقام التفصيلية حول هذا الموضوع .

١٢٩ – هذا مع العلم بأن عدد سكان الضفة الغربية عام ١٩٧٢ كان اقل بنحو ١٢٨ الف عن عدد سكانها عام ١٩٦٦ ومع العلم ايضا ان القدس العربية (نحو ٨٢ الف نسمة اواخر عام ١٩٧٢) لا تشملها الاحصاءات الاسرائيلية ضمن معطيات الضفة الغربية . ولهذا فان صادرات اسرائيل الى الضفة الغربية هي في الواقع اعلى من الارقام التي تظهر في الاحصاءات الاسرائيلية ، بما لا يقل عن ١٢ر٥ ٪ (ان اخذنا عدد السكان كمقياس تقريبي) .

لقد شكلت حصة الضفة الشرقية نحو ٧ر٣ ٪ من مجمل واردات الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٨ وانخفضت الى ٢ر٩ ٪ فقط عام ١٩٧٢ . وفي نفس الوقت ارتفعت حصة اسرائيل من هذه الواردات من ٧٦ر٥ ٪ عام ١٩٦٨ الى ٨٤ ٪ عام ١٩٧٢ . اما حصة الضفة الشرقية (والاسواق العربية الاخرى) من مجمل صادرات الضفة الغربية وقطاع غزة فقد انخفضت من ٤٣ر٧ ٪ عام ١٩٦٨ ، الى ٣٥ر٩ ٪ عام ١٩٧٢ ، في حين ارتفعت حصة اسرائيل من مجمل هذه الصادرات من ٤٣ر١ ٪ عام ١٩٦٨ الى ٤٦ر٥ ٪ عام ١٩٧٢ (١٣٠) .

من الواضح ان التبادل التجاري عبر الجسور المفتوحة ساعد على تفاقم العجز في الميزان التجاري للضفة الشرقية . اذ ان حصة ما تصدره المناطق المحتلة في ازدياد مضطرد ليس فقط من ناحية حجمها المطلق فقط ، بل ايضا من ناحية الحجم النسبي. فقد شكلت صادرات المناطق المحتلة عبر الجسور المفتوحة عام ١٩٦٨ نحو ٩ر٤ ٪ من مجمل واردات الاردن في ذلك العام (نحو ٥ر٤ مليون دينار من مجموع واردات الاردن البالغة ٥٧ر٤ مليون دينار) وارتفعت الى ١٢ر٧ ٪ من مجمل هذه الواردات عام ١٩٧٢ (نحو ١٢ر١ مليون دينار من مجموع واردات الاردن البالغة ٩٥ر٣ مليون دينار) (١٣١) . لقد قفز العجز في ميزان تجارة الضفة الشرقية مع الضفة الغربية من ٣٦ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٨ الى اكثر من ١٠٢ مليون عام ١٩٧٢ (١٣٢) . هذا بالطبع عدا عن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن تسرب الدينار الاردني المتواصل الى البنوك الاسرائيلية وعن المبالغ التي يدفعها النظام لموظفي الدولة ولاعوانه في الضفة الغربية .

كما ان المنتوجات الزراعية والصناعية التي تصدرها المناطق المحتلة الى الضفة الشرقية (الفواكه والخضار ، وزيت الزيتون ، والكبريت والزيوت النباتية ...) ليست بالمنتوجات التي يمكن اعتبارها منتوجات ضرورية للاقتصاد الاردني . وهي في اغلبها منتوجات يمكن استيرادها من الاسواق العربية او من اسواق اخرى بدون ان يشكل هذا عبئا اقتصاديا على اهالي الضفة الشرقية .

ان القول بأن هدف النظام من فتح الجسور والمحافظة على بقائها يرجع الى الرغبة في الاستمرار في تسويق منتوجات الضفة الشرقية في اسواق الضفة الغربية لا يتطابق مع الحقائق الاقتصادية عن حجم صادرات الضفة الشرقية الى الضفة الغربية فحجم هذه الصادرات كان محدودا قبل حرب حزيران وبقي كذلك بعدها (١٣٣) .

---

١٣٠ – Statistical Abstract of Israel 1973. No. 24, p. 702.

١٣١ – الاردن ، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٧٢ ، العدد ٢٣ ، صفحة ١٢٧ . هذه النسباستخرجت على اعتبار ان الدينار الاردني يعادل نحو ١٠ ليرات اسرائيلية .

١٣٢ – Statistical Abstract of Israel 1973. No. 24, p. 702.

١٣٣ – ان هذا لا ينفي كون بعض الفئات من البرجوازية التجارية والصناعية في شرق الاردن تستفيد من اسواق المناطق المحتلة ، ولكن المنافسة الاسرائيلية على هذه الاسواق والعراقيل والعقبات التي تضعها سلطات الاحتلال في وجه استيراد المنتوجات الصناعية الاساسية للاردن (الاسمنت ، السجاير ، الفوسفات ، مشتقات البترول) تجعل من هذا عاملا ثانويا وليس العامل المقرر .

فصادرات الاردن عبر الجسور (والتي تشمل بضائع مستوردة من خارج الاردن) انخفضت قليلا (اذا اخذنا بعين الاعتبار عوامل التضخم) في الفترة الممتدة من ١٩٦٨ الى ١٩٧٢ . اذ بلغت قيمتها عام ١٩٦٨ نحو ١٨ مليون ليرة اسرائيلية ولم تزد عن ١٩ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٧٢ (بالاسعار الجارية) اما قيمة صادرات الاردن الكلية فبلغت عام ١٩٦٨ نحو ٢ر١٤ مليون دينار ، ونحو ١٧ مليون دينار عام ١٩٧٢ (١٣٤) . وبهذا فان صادرات الضفة الشرقية الى الضفة الغربية لم تتجاوز ١٣ ٪ من مجمل صادراتها لعام ١٩٦٨ و ١١ ٪ من هذه الصادرات عام ١٩٧٢ .

ان هذه الحقائق والتركيبة البنوية للنظام الاردني وتبعيته الطفيلية للسياسة الامبريالية من جهة ومحدودية تأثير الطبقات البرجوازية المنتجة (التي يهمها توسيع السوق الرأسمالي وربط قوى الانتاج بالعلاقات الرأسمالية الانتاجية) في سياسة النظام الاردني (١٣٥) ، وضعف الترابط والتواصل الاقتصادي بين الضفتين من جهة اخرى ، تؤكد ان دوافع النظام من فتح الجسور مع الضفة الغربية والمحافظة عليها هي دوافع سياسية رغم تبريرات وادعاءات النظام المعاكسة .

كان لا بد للنظام الهاشمي من ان يحاول استعادة بعض نفوذه السياسي لدى الفئات البرجوازية والوجاهية (١٣٦) في الضفة الغربية بعد ان فقد هيمنته السياسية المباشرة على هذه الفئات بعد الاحتلال الاسرائيلي وبعد ان اصبحت حركة المقاومة الفلسطينية تلعب دورا رئيسيا في الساحة الاردنية . فالجسور المفتوحة تؤمن لفئات التجار والمصدرين ارباحا تفوق ارباحها السابقة ، كما تؤمن هذه الجسور استمرار القدرة على ربط موظفي الدولة (من معلمين ، وموظفين في المؤسسات الحكومية الاخرى التي بقيت قائمة بعد حرب حزيران) عن طريق دفع الرواتب وتوزيع الترقيات ، وتؤمن كذلك استمرار رشوة الوجهاء في الضفة الغربية تحت غطاء سياسة ما سمي « بدعم الصمود » في المناطق المحتلة .

لقد حاول النظام استخدام الجسور المفتوحة لضمان قاعدة اجتماعية له في الضفة الغربية تتألف من كبار التجار والمصدرين وبعض كبار رؤساء البلديات والغرف التجارية والوجهاء التقليديين ، لتلعب هذه الفئات دور الوسيط السياسي ضمن اطار التسوية السياسية التي يسعى اليها النظام الاردني مع اسرائيل ، والتي تبلورت بشكل واضح بالمشروع الذي تقدم به الملك حسين في اوائل عام ١٩٧٢ (بعد ان انهى الوجود العلني للمقاومة الفلسطينية في الاردن) لاقامة « المملكة العربية المتحدة » بين شرق الاردن والاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ .

وليس من قبيل الصدفة ان تكون سلطات الاحتلال الاسرائيلي قد ارتأت في هذه الفئات بالذات مواصفات « القيادة الفلسطينية » التي يمكن الاتكاء عليها والتعامل

١٣٤ ـ الاردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٧٢ ، بيان ٨٦ ، صفحة ١٢٧ .

١٣٥ ـ راجع الفصل الثالث .

١٣٦ ـ نعني بالفئات الوجاهية مجموع الافراد الذين يحتلون مواقع سياسية او ادارية قيادية لا تتناسب مع او غير مستمدة من ملكيتهم لوسائل الانتاج ، وقد يتأتى هذا عن مراكز هؤلاء الافراد في جهاز الدولة او الجيش ، او طريق المكانة العائلية او الزعامة الدينية .

معها (١٣٧) . فالتصور الاسرائيلي الذي تبلور بعد حرب حزيران حول مستقبل الضفة الغربية ينسجم مع التصور الذي يطرحه مشروع « المملكة العربية المتحدة » الاردني من حيث انه يضمن استمرار الهيمنة الاسرائيلية الاقتصادية والعسكرية على الضفة الغربية (وقطاع غزة) ولكن تحت ادارة عربية (هاشمية) مقبولة تضمن لاسرائيل « الهدوء والاستقرار » في هذه المناطق وتجنب اسرائيل ضم اكثر من مليون من السكان العرب الجدد وما يترتب على هذا من تبديل لطابع الدولة الاسرائيلية العنصري . ان مشروع « المملكة العربية المتحدة » هو الصياغة الاردنية لمشروع آلون المعروف . فكلا المشروعين يضمنان لاسرائيل التوسع الاقتصادي والاستيطاني من جهة ويجنبانها اخطار ما يسميه زعماء الدولة الصهيونية بقيام دولة « ثنائية القومية » في فلسطين .

وليس من قبيل الصدفة كذلك ان نجد ان الاسلوب الذي اعتمدته السلطات الاسرائيلية في تعاملها مع هذه الفئات هو نفس اسلوب التعامل الذي اعتمده النظام الاردني معها ، وهو اسلوب اعتماد الترغيب تارة والترهيب تارة اخرى : فقد حرص النظام الاردني على ابراز نفسه كالمدافع عن مصالح برجوازية الضفة الغربية في مجالس جامعة الدول العربية ومكاتب المقاطعة العربية . كما واصلت الحكومة في دفع مرتبات الموظفين في الضفة حتى اواخر عام ١٩٧١ بالرغم من ان هؤلاء كانوا يتلقون في نفس الوقت مرتبات من سلطات الاحتلال . ويلاحظ في هذا المجال ان مشروع الملك حسين جاء ليسبق بأيام معدودة عملية اجراء المرحلة الاولى من الانتخابات البلدية في الضفة الغربية التي دعت اليها سلطات الاحتلال ، وبعد ان تبين للنظام الاردني فشل محاولاته لايقافها . ومن الواضح كذلك ان مشروع الملك حسين الداعي لاقامة « الدولة العربية المتحدة » يطرح علاقة مستقبلية جديدة مع برجوازية الضفة الغربية بشروط افضل (ولو مرحليا) من الشروط التي كانت قائمة قبل حزيران .

ان هذه التسهيلات والاغراءات التي قدمها النظام الهاشمي لبرجوازية ووجهاء الضفة الغربية لم تعط الثمار التي يرجوها النظام وخاصة بعد اتساع ردود الفعل ضد النظام عقب مجازر ايلول ونجاح النظام في انهاء الوجود العلني للمقاومة الفلسطينية بعد مجازر جرش في تموز ١٩٧١ . ومن هنا جاءت بعض الاجراءات الاردنية الهادفة الى الضغط على هذه الفئات بعد ان ظهر ان محاولات الترغيب غير كافية . ففي اواخر عام ١٩٧١ توقف النظام عن دفع مرتبات الموظفين في الضفة الغربية ، وفي اواخر عام ١٩٧٢ اعلنت الحكومة الاردنية عن قرارها فرض رسم ١٢ ٪ على منتوجات الضفة الغربية وقطاع غزة المصدرة عبر الجسور . كما رافق هذا اجراءات متعددة اخرى منها منع (ابتداء من مطلع عام ١٩٧٣) نقل او حمل اكثر من خمسين دينارا اردنيا لتصريح الزيارة الواحدة للضفة والقطاع ، وعدم السماح للزائر بالاقامة في الضفة الغربية اكثر من اسبوعين . وقد رافق الاجراء الاردني الخاص بفرض ضريبة ١٢ ٪ على منتوجات الضفة الغربية المصدرة عبر الجسور حملة من اجهزة الاعلام الاردنية ضد

١٣٧ ـ راجع المقال التالي للكولونيل ديفيد فارحي مستشار دايان للشؤون العربية :
Colonel David Farhi « The West Bank : 1948 - 1971 Society and Politics in Judea and Samaria », in **New Middle East**, No. 38, November 1971, pp. 33 - 36.

« فرسان الاحتلال » و « المحتكرين » ، و « المتاجرين بقوت الشعب » . كما وصفت هذه الاجهزة هذه الخطوة بأنها ضربة قوية لمصالح هذه الفئات (١٣٨) .

لقد كان التهديد بهذا الاجراء كفيلا لاثارة ردود الفعل التي توخاها النظام ، فقد سارع رؤساء البلديات في الضفة الغربية برفع عرائض احتجاج طالبوا فيها سلطات الاردن بأن « تضع نصب اعينها وحدة الضفتين » . واشاروا الى ان الخطوة هذه « سوف تفصل الضفة الغربية عن المملكة الاردنية الهاشمية » (١٣٩) وارسلت الغرف التجارية مندوبين عنها الى الاردن « بهدف تقوية ودعم الروابط القائمة بين الضفتين لما فيه المصلحة العامة » (١٤٠) . وهكذا تراجعت الحكومة الاردنية عن هذا الاجراء والغت رسم ١٢ ٪ في تموز ١٩٧٣ وخاصة بعد ان بدأت بعض الاطراف العربية الرسمية في طرح مشاريع تتعلق بالدولة الفلسطينية (ومنها مشروع بورقيبة الذي اقترح اقامة دولة فلسطينية تضم الضفة الشرقية) كما اتخذت الحكومة الاردنية اجراءات متعددة اخرى لتسهيل تنقل البضائع والاشخاص والاموال عبر الجسور . فقد اقرت في حزيران ١٩٧٣ تمديد زيارة العابرين للضفة الغربية الى شهر بدلا من اسبوعين ولمدة شهرين للمواطنين الاردنيين في الخارج وسمحت للمعلمين والطلاب في خارج الاردن بقضاء العطلة الصيفية في الاراضي المحتلة ، كما رفعت كافة القيود المفروضة سابقا لمنع دخول الاموال بما يزيد عن ٥٠ دينارا لكل مواطن يزور الضفة . كما افرجت الحكومة عن ودائع اهالي الضفة الغربية بالبنوك الاردنية بمعدل ٢٠٠ دينار اردني . وكانت الحكومة قد سمحت للمودعين من ابناء الضفة الغربية بسحب ٧٠ ٪ من مجموع الودائع التي كانت قد جمدت في اعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ . كما بدأت بدعم بلديات الضفة الغربية ووافقت في آب ١٩٧٣ على تقديم قرض قيمة ١٠٠ الف دينار اردني لبلدية اريحا (١٤١) .

لقد جاءت هذه الاجراءات وخاصة الغاء الرسم على صادرات الضفة الغربية عبر الجسور عقب المؤتمر الذي عقد في عمان ١٩٧٣/٧/٩ والذي ضم اتحادات الغرف التجارية للضفتين والذي اكد فيه تجار الضفة الغربية تأيدهم لسياسة الحكومة الاردنية واعلنوا عن ولائهم « لوحدة الضفتين تحت ظلال الراية الهاشمية » (١٤٢) .

ان هذه الوقائع كافية لتبيان الاهداف السياسية التي توخاها النظام من وراء ابقاء الجسور المفتوحة مع الضفة الغربية . كما تبرز هذه الوقائع اسلوب الترغيب والتهديد الذي اعتمده النظام في تعامله مع الفئات البرجوازية والوجاهية في المناطق المحتلة . وهو نفس اسلوب التعامل الذي تبنته سلطات الاحتلال مع هذه الفئات ،

---

١٣٨ ـ **الدستور** (الاردنية) ، ٤ كانون الاول ١٩٧٣ .

١٣٩ ـ عيسى عبد الحميد ، ست سنوات من سياسة الجسور المفتوحة ، مركز الابحاث ، ١٩٧٣ ، صفحة ٤٣ .

١٤٠ ـ **الدستور** (الاردنية) ، ١٩٧٢/١١/٣٠ .

١٤١ ـ منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز التخطيط ، تقرير الاردن الشهري ، العدد ٨ (تشرين الثاني ١٩٧٣) .

١٤٢ ـ جريدة **الرأي** (الاردنية) ١٩٧٣/٧/٩ .

فقد استعملت اسرائيل سياسة الجسور المفتوحة لربط مصالح هذه الفئات بسياستها الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة بحيث اصبح من مصلحة هذه الفئات المحافظة على « هدوء » الاوضاع في هذه المناطق ، كما لجأت اسرائيل ايضا الى التهديد بضرب مصالح هذه الفئات عند بروز اي بوادر معارضة لسياسة الاحتلال بحكم تصاعد الحركة الجماهيرية المعادية للاحتلال في الضفة الغربية . وقد شملت هذه الاجراءات القمعية اغلاق المتاجر ، منع وعرقلة تصدير البضائع عبر الجسور ، وعرقلة التجارة بين الضفة الغربية واسرائيل ، كما شملت الابعاد والتوقيف والتهديد باحتلال المصانع والمؤسسات التجارية (١٤٣) .

لقد نظرت اسرائيل الى الجسور المفتوحة كاطار « حركة ضخمة لنقل الاشخاص والبضائع بين اسرائيل والمناطق من جهة والعالم العربي من جهة اخرى» (١٤٤) . اعتبرها زعماء اسرائيل عاملا ايجابيا في « توسيع آفاق الاتصال والتقارب والتعاون بين اسرائيل والجماهير العربية » (١٤٥) ، ورأوا فيها « نموذجا لجزء من التسويات السلمية التي تتطلع اليها اسرائيل في المستقبل » على اساس ان « الخطوات نحو السلام (اي السلم الاسرائيلي المفروض على المنطقة) تكتسب مغزاها بالانتقال الحر مثل عبور الجسور ، وبعمل العرب في اسرائيل ... » حسب تعبير موشي دايان (١٤٦) .

٣ ـ استغلال العمل العربي

عملية النهب الاستعماري للضفة الغربية وقطاع غزة التي بدأت في ظل الاحتلال الاسرائيلي العسكري المطلق جرت عبر قنوات رئيسية ثلاث وهي :

(١) الحاق اقتصاد الضفة الغربية والقطاع بالاقتصاد الاسرائيلي والسيطرة على الاسواق المحلية لهذه المناطق وتصريف فائض الانتاج الاسرائيلي فيها .

(٢) النهب عن طريق « الجسور المفتوحة » .

(٣) استغلال الايدي العاملة العربية الرخيصة في قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي.

هذا عدا عن النهب الذي جرى عن طريق الاستيلاء على ومصادرة الاراضي والذي سنتطرق له فيما بعد .

لقد كان هناك اجماع في الرأي بين زعماء اسرائيل حول سياسة الالحاق **الاقتصادي** وسياسة الجسور المفتوحة وحول قضايا الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان . الا ان نقاشات مطولة جرت حول موضوع استغلال الايدي العاملة العربية

---

١٤٣ ـ كما حصل على سبيل المثال عقب المعارضة لاجراء الانتخابات البلدية في مدينة نابلس في اوائل عام ١٩٧٢ ، حيث قامت السلطات الاسرائيلية باحتلال مصنع الزيوت في المدينة بحجة ان للحكومة الاردنية حصة فيه ، كما منعوا السيارات من نقل الزيت والصابون وغيرها الى الضفة الشرقية .

١٤٤ ـ شلومو غازيت (المسؤول السابق عن تنسيق الاعمال في المناطق المحتلة) **د.ا.ا.** ١٩٧٢/١٠/١٤ .

١٤٥ ـ ابا ايبان في **هآرتس** ١٩٧٢/٢/٢ .

١٤٦ ـ **دافار** ١٩٧١/٦/٢٢ .

في العمل داخل اسرائيل . لان هذا الموضوع بالذات يمس بشكل محدد وواضح صميم الايديولوجية الصهيونية التقليدية .

والواقع ان النقاش الذي دار حول ما سمي « بقضية العمل العربي » داخل اسرائيل ليس جديدا ولا هجينا عن الحركة الصهيونية الاستيطانية ، اذ جرى نقاش مماثل في فترة الاستعمار البريطاني لفلسطين وكانت الغلبة في النهاية لدعاة استبعاد العمل العربي والمحافظة على نقاء « العمل العبري » لاسباب تتعلق بالاستراتيجية السياسية للحركة الصهيونية (تأسيس الدولة اليهودية) . الا ان اختلاف ظروف اسرائيل بعد حرب حزيران عن ظروف الحركة الصهيونية قبل تأسيس دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ ، سمح ببروز تيار قوي يدعو الى تشغيل العمال العرب داخل اسرائيل .

وبالرغم من وجود معارضة اسرائيلية بادىء الامر للسماح للعمال العرب بالعمل داخل اسرائيل خوفا من ازدياد البطالة بين الاسرائيليين (١٤٧) ومن تلويث « العمل العبري » ، الا ان التيار الداعي الى تشغيل العمال العرب في المصالح والمشاريع الاسرائيلية (وهو التيار الذي تزعمه موشي دايان وزير الدفاع الاسرائيلي انذاك) نجح في دعوته هذه . ففي اواخر عام ١٩٦٨ سمح رسميا لاهالي الضفة الغربية (١٤٨) بالعمل في اسرائيل بعد ان اتضح ان الاقتصاد الاسرائيلي بحاجة الى مزيد من الايدي العاملة ، على ان يتم هذا من خلال مكاتب العمل التابعة للهستدروت ووفقا لقوانين العمل الاسرائيلية وعلى شرط « ان لا يؤثر ذلك على المواطنين الاسرائيليين » (١٤٩) .

ومنذ ذلك الوقت وحتى حرب تشرين الاول ١٩٧٣ وعدد العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل في ارتفاع مستمر . فقد ارتفع عدد العاملين في اسرائيل من اهالي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الارقام الاسرائيلية الرسمية على الشكل التالي (١٥٠) :

عدد العاملين	التاريخ
١٠ر٢٠٠	ايلول ١٩٦٩
٢٤ر٦٠٠	ايلول ١٩٧٠
٣٧ر٧٠٠	ايلول ١٩٧١
٥٨ر٩٠٠	ايلول ١٩٧٢
٦٨ر٥٠٠	ايلول ١٩٧٣

وهكذا قفز عدد العاملين العرب في اسرائيل من نحو ١٠ آلاف شخص في اواخر

١٤٧ – راجع : **Jerusalem Post,** 31, July, 1967.

١٤٨ – سمح للعمال من قطاع غزة بالعمل في اسرائيل في نيسان ١٩٦٩ .

١٤٩ – **New Outlook,** October 1968, p. 54.

١٥٠ – راجع Monthly Statistics of the Administered Territories, op. cit. Vol. I. No. 1, 1971, Table E/3, and Vol. II, No. 12. Table E/1, and Quarterly Statistics of the Administered Territories ; Vol. III. No. 4. 1973. Table E/1.

هذه الارقام لا تشمل عدد العاملين في اسرائيل من سكان القدس العربية .

صيف عام ١٩٦٩ الى نحو ٦٩ الفا عشية حرب تشرين عام ١٩٧٣ ، اي سبعة اضعاف ما كان عليه قبل ٤ سنوات فقط . وبتعبير آخر فقد جرى استقطاب عدد كبير من القوة العاملة في المناطق المحتلة للعمل في اسرائيل ، ويبين الجدول التالي حجم هذا الاستنزاف للقوى المنتجة في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٥١) :

	مجموع القوة العاملة الضفة والقطاع (بالآلاف)	عدد العاملين منها في اسرائيل (بالآلاف)	النسبة المئوية للعاملين في اسرائيل من مجموع القوة العاملة في الضفة والقطاع
ايلول ١٩٦٩	١٣٦ر٩	١٠ر٢	٧ر٥ ٪
ايلول ١٩٧٠	١٧١ر٢	٢٤ر٦	١٤ر٤ ٪
ايلول ١٩٧١	١٧٥ر٢	٣٧ر٧	٢١ر٥ ٪
ايلول ١٩٧٢	١٨٧ر٣	٥٨ر٩	٣١ر٤ ٪
ايلول ١٩٧٣	١٩٦ر٩	٦٨ر٥	٣٤ر٨ ٪

اي ان اكثر من ثلث القوة العاملة في الضفة والقطاع اصبحت تعمل عام ١٩٧٣ داخل اسرائيل . الا ان الحجم الحقيقي هو اكبر من ذلك لان ارقام الجدول السابق مأخوذة من الاحصاءات الاسرائيلية الرسمية والتي لا تشمل العاملين بصورة غير « شرعية » ، اي بدون اللجوء الى مكاتب العمل التي انشأتها اسرائيل في الضفة والقطاع . فاستنادا الى بعض التقديرات الاسرائيلية بلغ عدد الفلسطينيين العاملين في اسرائيل من اهالي الضفة والقطاع في اواخر عام ١٩٧٢ نحو ٧٠ الف شخص (١٥٢) شكلوا اكثر من ٣٧ ٪ من مجموع القوى العاملة في الضفة والقطاع .

بالاضافة الى العاملين داخل اسرائيل كان هناك (في اواخر عام ١٩٧٢) ما يقرب من عشرين الفا من العمال الذين عملوا في مشاريع عربية داخل الاراضي المحتلة (١٥٣) كمتعهدين للصناعات الاسرائيلية (وخاصة في ما يتعلق بمواد البناء والملابس والمفروشات والجلود والحلويات) التي تستفيد من كلفة الانتاج العربي المتدنية نسبيا . وهكذا فان ثمة ما يقرب من تسعين الفا من العمال الفلسطينيين عملوا (في اواخر عام ١٩٧٢) كمستخدمين في المشاريع الاسرائيلية او في مشاريع عربية مرتبطة بالصناعات الاسرائيلية . وهذا يعني ان ما يقرب من نصف القوى العاملة العربية في المناطق المحتلة كانت تعمل ، قبل حرب تشرين ١٩٧٣ ، لصالح الصناعات والمشاريع الاسرائيلية .

وفي الضفة الغربية (باستثناء مدينة القدس العربية) ارتفع عدد العاملين في اسرائيل عن طريق مكاتب العمل من ٤ر٨ آلاف في نهاية عام ١٩٦٩ الى ٤ر٣٣ الفا في نهاية

١٥١ – المرجع السابق .

١٥٢ – من حديث للناطق باسم الادارة العسكرية الاسرائيلية (الجنرال هوروفيتز) مع اريك رولو . (« الموند » ، ٩ كانون الثاني ١٩٧٣) .

١٥٣ – مشتقة من المرجع السابق .

عام ١٩٧٢ (١٥٤) شكلوا نحو ٢٧ ٪ من مجموع القوى العاملة في الضفة الغربية . وهذا لا يشمل العديد من الآلاف الذين يعملون في اسرائيل دون اللجوء الى مكاتب العمل . وهو لا يشمل كذلك العاملين في المشاريع العربية في الضفة الغربية التي تنتج بالمقاولة للمصانع الاسرائيلية . فقد ارتفعت قيمة ما تنتجه هذه المشاريع العربية من ٨١٠ آلاف ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٨ الى ٣ر١ مليون ليرة عام ١٩٦٩ وقفزت الى نحو ٨ر٣ مليون عام ١٩٧٠ . وفي عام ١٩٦٩ ، اي بعد سنتين فقط من الاحتلال ، كان نحو ٩ ٪ من القوة العاملة الصناعية في الضفة الغربية مستخدم في مصانع ومشاغل عربية تعمل لتلبية طلبات الصناعة الاسرائيلية (١٥٥) . ولا شك ان هذه النسبة تضاعفت عدة مرات منذ عام ١٩٦٩ . وعلى الارجح فان عدد العاملين في المشاريع والصناعات العربية في الضفة الغربية لم يقل قبيل حرب تشرين ١٩٧٣ عن ١٥ ألف شخص . ففي عام ١٩٧٢ قدر ان حوالي سدس (١/٦) القوى العاملة في المناطق المحتلة كان ينتج للمشاريع الاسرائيلية (١٥٦) . وان اسقطنا هذه النسبة على الضفة الغربية نستنتج ان نحو ٣٠٠ر١٥ شخص من عمال الضفة كانوا ينتجون للصناعات اسرائيلية عام ١٩٧٢ .

(أ) اهداف اسرائيل من تشغيل العمال العرب في اسرائيل :

لا شك في ان حاجة الاقتصاد الاسرائيلي للايدي العاملة الرخيصة كانت من العوامل الرئيسية التي دفعت قادة اسرائيل الى السماح للعمال العرب بالعمل داخل اسرائيل . فالوضع الاقتصادي الاسرائيلي الجديد الذي تلى حرب حزيران ١٩٦٧ والذي اتسم بزيادة الاستثمارات الخارجية والدعم الاقتصادي الامبريالي من جهة والانفاق الواسع على الاغراض العسكرية وعلى الصناعات العسكرية وشبه العسكرية وبقاء تعبئة عسكرية مرتفعة نسبيا من جهة أخرى اوجد نقصا في الايدي العاملة الاسرائيلية . كما ان مشاريع الاستيطان الاسرائيلية في الاراضي المحتلة خلقت حاجة اضافية الى اليد العاملة غير الماهرة والرخيصة . ومن جانب آخر فان احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وما نتج عن هذا من فصم لاقتصاد هذه المناطق عن مجالات السوق العربي ، زاد من نسبة البطالة فيها . وكما رأينا في القسم الاول من هذا الفصل فان اكثر من ثلث القوى العاملة (من الذكور) كانت عاطلة عن العمل بعد حرب حزيران ١٩٦٧ . تقول وثيقة لوزارة الدفاع الاسرائيلي (١٥٧) :

« .. تشكل المناطق [المحتلة] خزان أيد عاملة للاقتصاد الاسرائيلي . فقد شكلت زيادة العمال من المناطق عام ١٩٦٩ نحو خمس (١/٥) الزيادة في مجموع العاملين في اسرائيل من مختلف المصادر . لقد انخفض عدد الاسرائيليين – من اليهود وغير اليهود – المستخدمين في الزراعة عام ١٩٦٩ بنحو ٥ر٢ ٪ . ولقد سد العمال

١٥٤ – Statistical Abstract of Israel No. 22. Table Y/21, and Statistical Abstract of Israel No. 24. Table XXVI/24, p. 717.
Four Years of Military Administration, op. cit. p. 54.

١٥٥ – Sheila Ryan, MERIP Report, No. 24, op. cit., p. 15.

١٥٦ – علي عاشور « نهب القوى العاملة العربية » جريدة **الاتحاد** ١٩٧٣/٤/٣٠ .

١٥٧ – Israel Ministry of Defence, Development and Economic Situation in Judea, Samaria, the Gaza Strip and North Sinai : 1967 - 1969. A Summary. October 1970.

من المناطق هذا النقص . وفي الصناعة زاد عدد العمال بحوالي ٦ ٪ ، وكان مصدر أكثر من ربع (١/٤) هذه الزيادة من المناطق وفي البناء شكل عمال المناطق أكثر من نصف الزيادة الكلية للاشخاص المستخدمين ... »

لقد استغلت سلطات الاحتلال الظروف الاقتصادية والمعيشية المتردية لسكان المناطق المحتلة لاجبار اعداد متزايدة منهم على بيع قوى عملهم للرأسمال الاسرائيلي . ان هذا هو السبب الحقيقي وراء تدفق العمال العرب للعمل داخل اسرائيل .

ولهذا يبقى التفسير القائل بأن الدافع وراء ظاهرة العمل العربي داخل اسرائيل هو الاغراءات المادية الاسرائيلية تفسيرا سطحيا يتجاهل قوانين سوق العمل الرأسمالي . وقد اظهرت الوقائع المتكررة ان العمل داخل اسرائيل لم يقلل من حدة التناقض القومي بين العمال وسلطات الاحتلال كما برز – على سبيل المثال لا الحصر – بعد الاعتداءات الاسرائيلية على المخيمات الفلسطينية وبعض قادة المقاومة في لبنان في مطلع وربيع عام ١٩٧٣ ، حيث لم تتأخر جماهير الضفة الغربية عن اظهار سخطها وعدائها الشديد ضد سلطات الاحتلال الاسرائيلي . كما كشفت حرب تشرين ١٩٧٣ وما رافقها وتبعها ولفترة أشهر من احجام شبه كامل عن العمل داخل اسرائيل الوعي السياسي الناضج للعمال العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة وعن عمق ادراكهم لمتطلبات الظرف السياسي الوطنية .

ان هذه الوقائع ومجمل النشاطات المتنوعة المقاومة للاحتلال الصهيوني والمؤيدة للحركة الوطنية الفلسطينية والعربية بعد اكثر من ست سنوات من الاحتلال والعمل المتزايد داخل اسرائيل كافية لتبيان عدم صحة النظرية القائلة (والتي تبنتها ايضا بعض الاوساط الاسرائيلية) بان توفير فرص العمل لعرب المناطق المحتلة داخل اسرائيل يحد من نقمتهم ضد الوجود الصهيوني ويخفف من حدة التناقض القائم بينهم وبين الاحتلال . الا ان جميع الدلائل تشير الى ان العامل الفلسطيني يعي القهر القومي والاستغلال الطبقي الذي يتعرض له مما يجعله من اكثر الفئات عداء للاحتلال والاستعمار الصهيوني .

ان السبب الرئيسي وراء الانتعاش النسبي في مستوى المعيشة الذي طرأ على الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي وحتى حرب تشرين ١٩٧٣ كان انخفاض نسبة البطالة في الضفة الغربية (١٥٨) وبالتالي الى زيادة القدرة الشرائية لدى السكان . فبعد الاحتلال مباشرة (ايلول ١٩٦٧) كان اكثر من ثلث القوى العاملة عاطل عن العمل ، وقد انخفضت هذه النسبة الى نحو ١٧ ٪ في اواخر ١٩٦٨ والى نحو ٥ر٩ ٪ في اوائل عام ١٩٦٩ الى أن تقلصت الى أقل من ١ ٪ في صيف ١٩٧٣ ، وارتفع عدد العاملين من ٨ر٩٣ الفا في نهاية عام ١٩٦٨ الى ١ر١٣٢ ألفا في منتصف عام ١٩٧٣ (١٥٩) حسب المعطيات الاسرائيلية الرسمية . كما ارتفعت نسبة القوة

١٥٨ – ينطبق هذا على قطاع غزة ايضا وان كان قد تم هذا بشكل أبطأ من الضفة الغربية .

١٥٩ – Monthly Statistics of the Administered Territories, op. cit. Vol. I .No. 1. Table E/1 ; and Quarterly Statistics of the Administered Territories. Vol. III. No. 4. Table E/2.

العاملة من مجموع السكان (١٤ سنة فما فوق) من ٢٧٫٦ ٪ في صيف عام ١٩٦٨ الى ٣٥٫٧ ٪ في صيف عام ١٩٧١ والى ٣٦٫٥ ٪ في صيف عام ١٩٧٣ . وقد شكل السكان العاملون نحو ٢٠٫٣ ٪ من مجموع السكان الكلي في منتصف عام ١٩٧٣ ، والبالغ عددهم ٦٥٣٫٦٠٠ نسمة (١٦٠) .

ويبين الجدول التالي التغير النسبي الذي طرأ على حجم العاملين فعلا بين عام ١٩٦١ و ١٩٧٢ (١٦١) :

بالآلاف	١٩٦١	١٩٧٢
عدد العاملين فعلا	١٦٠٫٣	١٢٥٫٢
مجموع سكان الضفة الغربية	٨٠٥٫٤	٦٣٩٫٣
نسبة العاملين فعلا من مجموع السكان الكلي	١٩٫٩	١٩٫٥
نسبة العاملين فعلا من مجموع السكان (١٥ سنة فما فوق)	٣٦٫٣	٣٨٫٢
نسبة العاملين فعلا من مجموع السكان (من ١٥ – ٥٩)	٤٢٫٤	٤٤٫٦

فبالرغم من ان الارقام تظهر ان نسبة القوة العاملة من مجموع السكان لم يطرأ عليها تغير يذكر بين عامي ١٩٦١ و ١٩٧٢ ، الا ان نسبة اعلى من السكان في سن الانتاج دخلت سوق العمل عام ١٩٧٢ لان نسبة السكان في سن الاعالة (تحت ١٥ سنة) قد ارتفعت تحت الاحتلال بسبب سياسة التهجير « الاقتصادي » والابعاد السياسي التي انتهجتها سلطات الاحتلال وخاصة تجاه الفئات الشابة المثقفة كما سنبين فيما بعد . ففي عام ١٩٦١ شكل السكان الذين تقل اعمارهم عن ١٥ عاما نحو ٤٥٫٢ ٪ من مجموع السكان في الضفة الغربية ارتفعت الى ٤٨٫٨ ٪ عام ١٩٧٢ . كما ارتفعت نسبة السكان الذين تتجاوز اعمارهم ٥٩ سنة من ٧٫٩ ٪ عام ١٩٦١ الى نحو ٨٫٣ ٪ عام ١٩٧٢ (١٦٢) .

لقد تطلب نجاح سياسة الالحاق الاقتصادي التي سارت عليها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية فتح ابواب سوق العمل الاسرائيلي للقوة العاملة العربية . فكان من نتائج هذا رفع طاقة سكان الضفة الغربية الشرائية ، بسبب انخفاض البطالة (وخاصة البطالة المقنعة التي كانت متفشية في القطاع الزراعي بشكل خاص) من جهة وارتفاع الاجور النسبي من جهة اخرى . غير ان هذه الطاقة الشرائية لم تنفق على استهلاك منتوجات الضفة الغربية نفسها بل انفقت على شراء المنتوجات الاسرائيلية التي اغرقت اسرائيل بها اسواق الضفة الغربية وقطاع غزة . وهكذا اصبح رجال الاعمال واصحاب رؤوس الاموال الاسرائيليين يجنون ربحا مضاعفا اذ هم يستثمرون

١٦٠– Quarterly Statistics of the Administered Territories. Vol. III. No. 3. Table E/2– and Table A/1.
(لا تشمل هذه الارقام مدينة القدس العربية) .

١٦١ – مشتقة من التعداد العام للسكان والمساكن عام ١٩٦١ ، ومن Statistical Abstract of Israel 1973. No. 24, pp. 710 - 694.
ارقام الضفة الغربية لعام ١٩٧٢ لا تشمل مدينة القدس المحتلة .

١٦٢ – مشتقة من الاحصاءات الاردنية والاسرائيلية الرسمية .

الايدي العاملة العربية الاقل كلفة من الايدي العاملة الاسرائيلية من جهة ، ويخلقون في الاراضي المحتلة قوة شرائية ملائمة لتصريف منتجاتهم .

ويمكن التدليل على هذا من الارقام الاسرائيلية نفسها . يقول تقرير اعده مستشار وزير العمل الاسرائيلي لشؤون المناطق المحتلة ان العمال العرب جلبوا من اسرائيل ٢١٢ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٧١ و ٣٠٠ مليون عام ١٩٧٢ (١٦٣) . أما صادرات اسرائيل الى الضفة الغربية وغزة فقد بلغت ٣٥٣ مليون ليرة عام ١٩٧١ ، و ٥٤٤ مليون ليرة عام ١٩٧٢ .

(ب) اوضاع العمال العرب العاملين في اسرائيل :

يتعرض عمال المناطق المحتلة العاملين في اسرائيل الى استغلال بشع يرافقه تمييز عنصري مكشوف . فقد وجد العامل العربي أمامه ثلاث وسائل لبيع قوة عمله في سوق العمل الاسرائيلي .

فالوسيلة الرئيسية و « القانونية » تتم عن طريق مكاتب العمل التابعة لوزارة العمل الاسرائيلية والتي افتتحت سلطات الاحتلال ما لا يقل عن عشرين منها في الضفة الغربية . وبالطبع فان الغرض من هذه المكاتب ليس خدمة احتياجات المناطق المحتلة الاستخدامية بل تجنيد العمال من المناطق المحتلة للعمل في اسرائيل . ففي اذار ١٩٧١ على سبيل المثال نجد ان ٩٩ ٪ من العمال الذين تم تشغيلهم عن طريق مكاتب العمل في الضفة الغربية استخدموا في مشاريع اسرائيلية و ١ ٪ فقط للعمل في الضفة الغربية نفسها (١٦٤) .

كما وجهت سلطات الاحتلال (عبر مكاتب العمل) العمال الفلسطينيين من الضفة والقطاع نحو المهن والاشغال الشاقة والتي تعتبر من أحط الاعمال اليدوية ، بحيث اصبح العمال العرب يحتلون المراتب السفلى في السلم المهني للطبقة العاملة الاسرائيلية في حين احتل العامل الاسرائيلي المراتب العليا (١٦٥) . وبما ان الاجور في اسرائيل تتناسب و « المكانة المهنية » للعامل فقد تلقى الشغيل العربي ، بحكم مكانته المهنية المتدنية ، اجرا ادنى من العامل الاسرائيلي الذي يقوم بعمل مماثل . وبطبيعة الحال فان السلطات الاسرائيلية ترفض توظيف سكان المناطق المحتلة في اعمال تعتبرها « مناسبة للعاطلين عن العمل من الاسرائيليين » وهكذا فان القيود على ادخال العمال العرب ضمن سوق العمل الاسرائيلي اجبرتهم على التمركز في الاعمال غير الماهرة او شبه الماهرة .

١٦٣ – يديعوت احرونوت ١٩٧٣/٦/١١ ، نقلا عن نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، السنة الثالثة، العدد ١٤ بتاريخ ١٦ تموز ١٩٧٣ ، ص ٤٤٠ . هكذا وقدرت المصادر الاسرائيلية دخل العمال العرب العاملين في اسرائيل عام ١٩٧٠ بنحو ٩٠ مليون ليرة اسرائيلية . راجع : The Israel Economist, Feb. March 1972.

١٦٤ – Sheila Ryan « Israeli Economic Policy... », op. cit., p. 13.

١٦٥ – ان هذا ما تعترف به بعض المصادر الاسرائيلية (راجع مقال « عامل المناطق في اسرائيل » – مجلة **المرصاد** الاسرائيلية ٨ شباط ١٩٧٣ .

فالعامل العربي من المناطق المحتلة يتعرض الى استغلال اشد من الاستغلال الذي يتعرض له العامل الاسرائيلي . وفي نفس الوقت يتعرض العامل العربي الى عملية نهب تقوم بها **الدولة** الصهيونية علانية . فالعامل العربي – والذي يعمل عن طريق مكاتب العمل – لا يتقاضى أجره اليومي كاملا اذ تقوم مؤسسات وزارة العمل (تحت اشراف الحكم العسكري) بخصم نسبة معينة من أجره ويقوم صاحب العمل بدفع مبلغ آخر عن كل عامل لديه يذهب الى ما يسمى بـ « صندوق التوفير » . وعن طريق هذا الاجراء يكون صاحب العمل قد دفع عن عامله العربي (وليس له) أجرا مساويا للاجر الرسمي . وبهذا يتم التحايل رسميا على النص القانوني الشكلي القاضي باعطاء العامل العربي أجرا مساويا للاجر الاسرائيلي .

ان الحسومات التي تقتطع من اجرة العامل الاسرائيلي والتي تبلغ ٤٠ ٪ من اجره الاصلي ، تعود اليه على شكل عطل سنوية مدفوعة وعلى شكل اجازات وعلاوات عائلية وتعويضات مرضية وتقاعد وما شابه ، بينما لا يعود شيء من هذه على العامل العربي الذي يدفع له فقط عن يوم عمله . وعلاوة على هذا تحسم من العامل العربي نفقات النقل من مكان عمله والتي كانت عام ١٩٧٢ لا تقل – حسب المصادر الاسرائيلية – عن ثلاث ليرات اسرائيلية يوميا (١٦٦) والا فان عليه ان يتحمل نفقات سفره بنفسه ، وهذه لا تقل عن هذا المبلغ في أغلب الاحوال .

تقول مذكرة للرابطة الاسرائيلية للحقوق الانسانية والمدنية : « لا يتقاضى العامل الفلسطيني الاجر ذاته الذي يتلقاه العامل الاسرائيلي الذي يقوم بعمل مماثل ، وفي الحقيقة لا يتقاضى العمال الفلسطينيون اجورهم من ارباب العمل ، بتاتا ، بل يقوم رب العمل بالدفع للحكومة الاسرائيلية التي تحسم حوالي ٤٠ ٪ وتدفع ما تبقى للعامل الفلسطيني . وتجمع المبالغ المقتطعة في رصيد خاص باسم دولة اسرائيل(١٦٧) .

ويبين الجدول على الصفحة التالية معدل الاجر اليومي الذي يتقاضاه عامل المناطق المحتلة في اسرائيل مقارنة مع معدل الاجر اليومي العام لجميع المستخدمين في اسرائيل (بما فيهم عمال المناطق المحتلة) ، حسب معطيات الاحصاءات الاسرائيلية الرسمية (١٦٨) ، وهذه الارقام تميل الى تقليص معدل أجر العامل الاسرائيلي بسبب شمولها العمال العرب الذين يتلقون اجورا أقل من اجور العمال الاسرائيليين :

---

١٦٦ – « Arab Workers in Israel », **Israel Magazine.** Vol. IV, No. 11. Nov. 1972. p. 23.

١٦٧ – مذكرة الرابطة الاسرائيلية للحقوق الانسانية والمدنية المقدمة الى لجنة الامم المتحدة والى العصبة الدولية لحقوق الانسان، بتاريخ ١٩٧٠/٦/٨ . راجع شؤون فلسطينية ، عدد رقم ١ ، ص ٢٢٧ .

١٦٨ – Statistical Abstract of Israel 1973, No. 24. Table XII/26, p. 347 and Table XXVI/24, p. 717.

(ارقام الاجر اليومي للعامل الاسرائيلي مستخرجة بقسمه معدل الاجر الشهري على ٢٦ يوما على اعتبار ان العامل الاسرائيلي يتلقى يوم راحة اسبوعي مدفوع وهذا لا ينطبق على العامل العربي .

معدل الاجر اليومي للمستخدمين الاسرائيليين
مقارنة مع معدل الاجر اليومي لعامل المناطق المحتلة المستخدم
في اسرائيل (بالليرات الاسرائيلية)

	المعدل العام		الزراعة		الصناعة		البناء	
السنة	العامل العربي	العامل الاسرائيلي	العامل العربي	العامل الاسرائيلي	العامل العربي	العامل الاسرائيلي	العامل العربي	العامل الاسرائيلي
١٩٧٠	١١ر٨	٢٦ر٠	١٠ر٠	١٤ر٩	١١ر١	٢٥ر٥	١٣ر٠	٢٤ر٥
١٩٧١	١٣ر٤	٣٠ر٠	١١ر٥	١٨ر٥	١٢ر٣	٢٩ر٠	١٤ر٧	٢٧ر١
١٩٧٢	١٧ر٢	٣٤ر٤	١٥ر٤	٢٢ر٢	١٥ر٦	٣٣ر١	١٩ر١	٣١ر٢

ويظهر من الجدول ان العامل العربي من المناطق المحتلة يتلقى في المعدل أجرا لا يزيد عن نصف معدل أجر العامل الاسرائيلي (عام ١٩٧٢) ، وتنخفض هذه النسبة الى ٤٧ ٪ في الصناعة . ويظهر من الجدول ان الفروقات بين أجر العامل الاسرائيلي والعامل العربي من اهالي المناطق المحتلة اقل حدة في فرعي الزراعة والبناء ، اذ يتقاضى العامل العربي نحو ٦١ ٪ من المعدل العام للاجور لجميع المستخدمين في فرع البناء ، ونحو ٦٩ ٪ في فرع الزراعة . ويعود السبب الى ان نسبة عالية من العاملين في هذين الفرعين هم من عمال المناطق المحتلة . ففي عام ١٩٧٢ شكل عمال المناطق العاملين في الزراعة الاسرائيلية ١٤ر٥ ٪ من مجموع العاملين في الزراعة في اسرائيل ، هذا عدا كون نسبة عالية من العمال الزارعيين في اسرائيل هم أصلا من عرب المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ . اما في البناء فقد شكل عمال المناطق المحتلة العاملين في اسرائيل ٢٥ر٤ ٪ من مجموع العاملين في البناء في اسرائيل . في حين لم يشكل العاملون في الصناعة الاسرائيلية من سكان المناطق المحتلة (١٩٦٧) سوى ٣ر٦ ٪ من مجموع العاملين في هذا القطاع من الاقتصاد الاسرائيلي (١٦٩) .

وتشير معطيات ١٩٧٢ ان ٥٠ ٪ من عمال المناطق المحتلة يعملون في البناء . و ٢٤ ٪ في الزراعة ، و ١٨ ٪ في الصناعة ويعمل الباقي في الفروع الاخرى(١٧٠) .

ان التمييز الذي يعاني منه العامل الفلسطيني في اسرائيل لا ينحصر في كون الاجر الذي يتلقاه ادنى بكثير من اجر العامل الاسرائيلي . فالعامل الفلسطيني من سكان الضفة والقطاع يعمل بالمياومة ، اي لا يحق له يوم الراحة الاسبوعي ولا الاجازة السنوية ولا الضمانات الاجتماعية التي يتمتع بها العامل الاسرائيلي . فالحسومات التي تقتطع من أجره وتذهب للخزينة الاسرائيلية هي في الواقع عملية نهب مكشوفة . ويكفي أن نقوم بعملية حسابية بسيطة لنكشف حجم هذا النهب الذي تقوم به الدولة

---

١٦٩ – مستخرجة من Statistical Abstract of Israel 1973, op. cit. Table XII/1, p. 301 and Table XXVI/24, p. 717.

هذا وترفع نسبة العمال العرب في قطاع البناء الاسرائيلي الى نحو ٦٠ ٪ ان اضفنا عمال المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ الى عمال الضفة والقطاع العاملين في البناء الاسرائيلي .

١٧٠ – المرجع السابق ، جدول : XXVI/24 صفحة ٧١٧ .

الصهيونية . فحسب معطيات المصادر الرسمية بلغ دخل العمال الفلسطينيين العاملين في اسرائيل عام ١٩٧٠ نحو ٩٠ مليون ليرة اسرائيلية ، ارتفع الى ٢١٢ مليون ليرة عام ١٩٧١ والى حوالي ٣٠٠ مليون ليرة عام ١٩٧٢ ، اي ما يعادل ٦٠٠ مليون ليرة اسرائيلية على مدى ثلاث سنوات . وبما ان الحسومات التي تقتطعها الحكومة الاسرائيلية تبلغ ٤٠ ٪ من اجر العامل العربي ، فان ما نهبته الخزينة الاسرائيلية من هذه الاجور يبلغ نحو ٤٠٠ مليون ليرة اسرائيلية عن السنوات الثلاث هذه . هذا غير ما نهبته الحكومة قبل عام ١٩٧٠ وبعد عام ١٩٧٢ . وان اعتبرنا ان الاجور المدفوعة للعمال العرب في الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٧٣ تعادل الاجور التي دفعت لهم عام ١٩٧٢ وان اضفنا الى هذه ما يجمع لدى الخزينة الاسرائيلية قبل عام ١٩٧٠ (١٧١) نستنتج ان دخل الخزينة الاسرائيلية من نهب العمال العرب بلغ في فترة ما بين الحربين (حزيران ١٩٦٧ وتشرين ١٩٧٣) نحو ٦٥٠ مليون ليرة اسرائيلية . وليس هذا الرقم مبالغا فيه ان اعتمدنا على بعض تلميحات المصادر الاسرائيلية التي تقدر بان وزارة العمل الاسرائيلية كانت (قبل حرب تشرين) « تقتطع من اجور عمال الضفة والقطاع حوالي نصف مليون ليرة يوميا ... » (١٧٢) .

اما الوسيلة الثانية التي يلجأ اليها العمال العرب لدخول سوق العمل الاسرائيلي فتتم عن طريق المتعهدين العرب الذين يوفرون لهذه الفئة من العمال عملا في اسرائيل مقابل مبلغ محدد . هذا بعد ان يكونوا قد اتفقوا مع اصحاب العمل او المزارعين الاسرائيليين على تزويدهم بالعدد المطلوب من العمال . وقد تصل حصة ما يدفعه هؤلاء العمال الى المتعهدين نحو نصف ما يتقاضونه من أجور . وتتقاضى السلطات الاسرائيلية الى حد كبير عن فئات الشغيلة العرب العاملة بدون تصريح من الحكومة الاسرائيلية لان وجودهم يخدم بالاساس مصالح الرأسمالية الاسرائيلية ولانه ينمي كذلك فئة من المتعهدين العرب المستفيدة من الاحتلال . اما الوسيلة الثالثة فتعتمد على المبادرة الفردية اي دون اللجوء الى مكاتب العمل الاسرائيلية او المتعهدين العرب .

وتعاني فئات العمال العاملة في اسرائيل بدون اذن عمل شروط عمل قاسية جدا ويعيش بعض عمال هذه الفئات في اوضاع سكنية مزرية للغاية (ينام بعضهم في « الورشة » وفي العراء احيانا كثيرة) ، وتحت وطأة الخوف المستمر من سلطات الشرطة الاسرائيلية وهناك الالاف من العمال العرب الذين يعملون في اسرائيل بشكل « غير قانوني » (١٧٣) .

ان الحاق اقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي وما ترتب على هذا من ادخال قطاعاته الاساسية ضمن دائرة العلاقات الرأسمالية ، أجبر اعدادا متزايدة من الايدي العاملة في هذه المناطق على بيع قوى عملها في سوق العمل الاسرائيلي لاعالة

---

١٧١ – قدرت **هآرتس** المبلغ الذي تجمع لدى الخزينة الاسرائيلية من الحسومات المفروضة على اجور العمال العرب حتى بداية عام ١٩٧٠ بنحو ٥٠ مليون ليرة اسرائيلية (هآرتس ١٣/٥/١٩٧٠) . هذا بالطبع **لا** يشمل عمال مدينة القدس .

١٧٢ – مجلة **المرصاد** بتاريخ ٨ شباط ١٩٧٣ ، صفحة ٦ .

١٧٣ – **هآرتس** ، ٣/٨/١٩٧٢ ، راجع : **Israeleft**, Sep. 13. 1972, p. 5.

انفسهم وعائلاتهم او لتحسين احوالهم المعيشية . كما ان حرمان هذه الفئات من جميع حقوقها النقابية والتنظيمية وتعرضها عوضا عن الاستغلال الرأسمالي الجشع للنهب على يد الدولة الصهيونية جعل شروط واوضاع عملها قاسية جدا . ومن الصعب على وضع كهذا ان يخفى حتى على الجرائد الصهيونية ، اذ تقول جريدة هآرتس في معرض تعليقها على اوضاع عمال الاراضي المحتلة في اسرائيل : « يقوم أغلبية العمال العرب بالاعمال المجهدة والقذرة وغير الماهرة .. ويقول المدراء والمشرفون عليهم ، انهم (اي العمال العرب) انضباطيون ومطيعون ولا يرفضون اي نوع من الاعمال ، ويمكن الافتراض ان لهذا سبب هام وهو فقدانهم الحماية المهنية اذ يمكن طردهم من العمل فورا ... » (١٧٤) .

ان هجرة العمال من الضفة الغربية وقطاع غزة للعمل في اسرائيل تشكل جزءا من ظاهرة هجرة العمال من البلدان المتخلفة (التابعة) الى البلدان الرأسمالية الاستعمارية (المتربول) كما هو الحال في هجرة العمال العرب الى اوروبا الغربية (فرنسا والمانيا) وهجرة العمال الهنود والباكستانيين الى بريطانيا وهجرة عمال امريكا الجنوبية والوسطى (وخاصة المكسيك) الى الولايات المتحدة او هجرة العمال الافارقة للعمل في مصانع ومشاريع وبيوت المستوطنين البيض في جنوبي افريقيا . فالعمل العربي داخل اسرائيل احد تعابير تبعية اقتصاد المناطق المحتلة للاقتصاد الاسرائيلي ، وتسخير طاقتة الانتاجية لخدمة الاقتصاد الاسرائيلي .

ولهذه الغاية انشأت الحكومة الاسرائيلية عددا من مراكز التدريب المهني في المناطق المحتلة بلغ عددها في اوائل عام ١٩٧٢ ، ٢٦ مركزا (٢٠ منها في الضفة الغربية) ، يدرب العمال العرب فيها لفترات قصيرة وبشكل مكثف على الاعمال والمهن التي تفيد احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي الراهنة . ويلاحظ أن هناك توجها راضحا نحو تدريب العمال العرب في نشاطات فروع البناء . فقد تخرج من مراكز التدريب هذه حتى تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧١ نحو ٩٠٠٠ شخص تدرب نصفهم في اعمال البناء . وأما المهن البارزة الاخرى فكانت الحدادة الميكانيكية ، وحدادة البناء ، اللحام ، تصليح السيارات ، الخياطة (١٧٥) . ويلاحظ ان مراكز التدريب هي مبرمجة لسد احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي عن طريق مد فروع هذا الاقتصاد بالعمال المدربين الى حد ما من جهة وعن طريق زيادة انتاجهم (وبالتالي تعميق درجة أستغلالهم) بتقديم الحد الادنى لهم من التدريب المهني من جهة أخرى . ويتم كل هذا تحت تغطية ايديولوجية اسرائيلية تصور ان الهدف من اقامة هذه المراكز هو تحسين اوضاع سكان المناطق « وتأمين مستقبل آلاف الشباب العرب » .

(ج) نتائج العمل في اسرائيل على اقتصاد الضفة الغربية :

بلغ عدد عمال الضفة الغربية العاملين في اسرائيل « قانونيا » عام ١٩٧٢ نحو ٣٣٫٤ الفا ، كما بلغ مجموع المستخدمين (بفتح الدال) في الضفة في نفس العام ،

---

١٧٤ – **هآرتس** ، ١٩/٢/١٩٧١ .

١٧٥ – **دافار** ، ٢ شباط ١٩٧٢ .

٧١٨ شخصا ، أي ان اكثر من ٤٦٫٥ ٪ من فئات المستخدمين (اي من فئات العمال والموظفين) في الضفة اصبحت تعمل داخل اسرائيل وارتفعت هذه النسبة الى نحو ٥٥ ٪ من الطبقة العاملة في الضفة الغربية في صيف ١٩٧٣ ، أي عشية حـــرب تشرين . ويبين الجدول التصاعد السريع في نسبة العاملين من أهالي الضفة الغربية في اسرائيل (١٧٦) :

السنة	عدد العاملين في اسرائيل من اهالي الضفة الغربية	مجموع المستخدمين (بفتح الدال) في الضفة الغربية (١٧٧)	نسبة العاملين في اسرائيل من مجموع المستخدمين في الضفة
١٩٦٩	٨٫٤٠٠	٤٩٫٨٠٠	١٦٫٩ ٪
١٩٧٠	١٤٫٠٠٠	٥٦٫٥٠٠	٢٤٫٨ ٪
١٩٧١	٢٥٫٠٠٠	٦٣٫٨٠٠	٣٩٫٢ ٪
١٩٧٢	٣٣٫٤٠٠	٧١٫٨٠٠	٤٦٫٥ ٪
١٩٧٣ (١٧٨)	٤٣٫٦٠٠	٧٨٫٣٠٠	٥٥٫٧ ٪

ان تفشي البطالة (وخاصة البطالة المقنعة) في الضفة الغربية من جهة وتفاوت مستوى الاجور بين الضفة (وقطاع غزة) واسرائيل من جهة أخرى يفسر هذا الاقبال المتزايد على العمل في اسرائيل . ويبين الجدول التالي التفاوت الواضح بين معدل الاجر اليومي في الضفة الغربية مقارنة مع معدل أجر العامل العربي (مـــن المناطق المحتلة) في اسرائيل (١٧٩) :

السنة	معدل الاجر اليومي في الضفة الغربية	معدل الاجر اليومي للعامل العربي (من سكان المناطق المحتلة عام ١٩٦٣) في اسرائيل
١٩٦٩	٦٫٩	١٠٫٣
١٩٧٠	٧٫٩	١١٫٨
١٩٧١	١٠٫٣	١٣٫٤
١٩٧٢	١٣٫٧	١٧٫٢

والواقع ان المعدل الحقيقي للاجر اليومي في الضفة الغربية أقل مـــن الارقام المبينة في الجدول وذلك بسبب ادخال الاجور المدفوعة للعاملين مـــن الضفة فـــي

١٧٦ – مستخرجة من Statistical Abstract of Israel, No. 24. Tables XXVI/24 and XXVI/23, pp. 716-717.

١٧٧ – فئة المستخدمين (بفتح الدال) تشمل فقط الاشخاص العاملين لدى غيرهم لقاء اجر يومـــي ، او راتب او مكافأة من اي نوع كانت وبتعبير آخر فان المستخدم (بفتح الدال) هو العامل او الموظف.

١٧٨ – مقدرة على اساس ان نسبة العاملين من الضفة الغربية في اسرائيل من مجموع العاملين في اسرائيل من اهالي المناطق المحتلة استمرت في الاشهر التسعة الاولى على ما كانت عليه عام ١٩٧٢ . وقـــدر عدد المستخدمين على اساس بقاء نفس وتيرة الزيادة السنوية السابقة في اعدادهم .

١٧٩ – Statistical Abstract of Israel 1971. No. 22. Table Y/21, p. 640. & Statistical Abstract of Israel 1973. No. 24. Tables XXVI/24, p. 717 and XXVI/21, p. 713. Also, Bank of Israel, Research Department, the Economy of the Administered Areas 1969, Jerusalem, January1971, p. 36.

اسرائيل في حساب معدل الاجر اليومي للعامل فـــي الضفة الغربية . ويظهـــر من الجدول ان العاملين في اسرائيل من اهالي الضفـــة الغربية تلقوا عام ١٩٧٢ أجورا تفوق في المعدل الاجور التي تلقاها رفاقهم من العاملين في الضفة بنحو ٢٥٫٥ ٪ . وتشير بعض المصادر الاسرائيلية الرسمية الى ان هذه الزيادة تصل في بعض الفروع الى نحو ٧٠ ٪ (١٨٠) . ومهما تكن النسبة الحقيقية للتفاوت في الاجور بين العاملين في الضفة وبين العاملين من اهالي الضفة في اسرائيل فقد كانت كافية لرفع معدل أجور العمال في الضفة الغربية . فقد أدى التنافس بين الرأسماليين الاسرائيليين على استخدام اليد العاملة الفلسطينية وزيادة الطلب على اليد العاملة في الضفة الغربية نفسها الى مضاعفة معدل الاجر اليومي في الضفة الغربية خلال الفترة الممتدة من بداية عام ١٩٦٩ وحتى نهاية عام ١٩٧٢ اذ ازداد معدل الاجور بنحو ٩٨٫٥ ٪ .

وفي نفس الوقت رافق ارتفاع الاجور هذا ارتفاع في تكلفة المعيشة وخاصة في اسعار المواد الغذائية الاساسية . فقد قفز المؤشر العام لاسعار المواد الاستهلاكية في الضفة الغربية من ١٠٣ كمعدل لعام ١٩٦٩ الى ١٥٤٫٩ في آخر عام ١٩٧٢ ، مما يشير الى ان زيادة حقيقية قد حصلت على دخل العمال بين ١٩٦٩ و ١٩٧٢ وان كانت اقل بكثير مما توحيه ارقام ارتفاع الاجور التي لا تقرن بارتفاع تكلفة المعيشة .

وقد ارتفعت بشكل خاص اسعار المواد الغذائية الاساسية التي ينفـــق عليها الجزء الاكبر من دخل الفئات الفقيرة على شرائها . فعلى سبيل المثال قفز معدل مؤشر اسعـــار الخضروات والفواكه في الضفة الغربيـــة من ١١٥٫٥ لعام ١٩٧٠ الـــى ٢٠١ في كانون الاول عام ١٩٧٢ ، وقفزت اسعار اللحوم من ١١٦٫٢ لعام ١٩٧٠ الى ١٧٧٫٧ في اواخر عـــام ١٩٧٢ . وقفـــز سعر البيض من ١١٥ الى ١٥٠٫١ فـــي نفس الفتـــرة ، وارتفع سعر الوقود من ١٠١٫٦ لعام ١٩٧٠ الى ١٨٠٫٧ في اواخر ١٩٧٢ (١٨١) .

كما أدى الحاق اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد الاسرائيلي الى ارتفاع معدل الاجور في الضفة الغربية (بسبب ارتفاع تكلفة ومستوى المعيشة في اسرائيل بالمقارنة مع الضفة الغربية) من جهة والى ارتفاع تكلفة المعيشة من جهة اخرى . ان ارتفاع الطاقة الشرائية لاهالي الضفة الغربية التي رافقت السنوات الاولى مـــن الاحتلال سرعان ما تقلصت وبشكل متسارع مع تسارع عملية احكام الحاق اقتصاد المنـــاطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي . فقد شهد عام ١٩٧٣ ارتفاعا كبيرا في كلفـــة المعيشة في الضفة الغربية ، اذ ارتفع المؤشر العام لاسعار المواد الاستهلاكية من ١٠٣ لعـــام ١٩٦٩ الى ١٨٤٫٤ في ايلول ١٩٧٣ . وارتفع معدل أسعار الخضروات والفواكه من

١٨٠ – Ministry of Defence, Four Years of Military Administration 1967-1971, op. cit.,p. 20.
لا يدخل في هـــذه الحسابات التكاليف الاضافية (أجـــور السفر) التي يتحملها العامل العربي في اسرائيل .

١٨١ – Quarterly Statistics of the Administered Territories, op. cit., Vol. III. No. 3. 1973. Table D/1, pp. 25-7; Also Monthly Statistics of the Administered Territories, Vol. II. No. 12, Dec. 1972. Table D/1, p. 25.
(السنة الاساس . تموز ١٩٦٨ – حزيران ١٩٦٩ = ١٠٠) .

١١٥ر٥ لعام ١٩٧٠ الى ١ر٢٣٤ في ايلول ١٩٧٣ ، وارتفعت اسعار اللحوم من ١١٦ر٢ لعام ١٩٧٠ الى ٢١٣ر٤ عشية حرب تشرين ، وارتفع سعر الوقود (المنزلي) من ١٠١ر٦ لعام ١٩٧٠ الى ٢١١ر٧ في ايلول ١٩٧٣ (١٨٢) . وبعد حرب تشرين ١٩٧٣ بشهر واحد نجد ان مؤشر الاسعار العام قفز في الضفة الغربية الى ٢٠١ر٥ ، وقفزت اسعار الخضروات والفواكه الى ٢٣٦ر٥ واللحوم الى ٢٣٦ر٣ ، والبيض الى ٢٣٠ر٩ ، والوقود الى ٢٣٣ر١ ، والملابس الى ١٩٥ر٧ (١٨٣) .

لقد كان لتصدير العمل الى اسرائيل أثر مباشر على فئات البرجوازية الصغيرة في الضفة الغربية من المستثمرين الصغار ، كأصحاب المشاغل الحرفية ، والفلاحين الصغار وبعض اصحاب المتاجر الصغيرة . اذ لم يكن لدى هذه الفئات من البرجوازية الصغيرة القدرة الكافية لمنافسة الاجور التي يدفعها الرأسماليون الاسرائيليون . كما لم يكن باستطاعتها منافسة البرجوازية الكبيرة في الضفة الغربية التي استفادت من التسهيلات الاسرائيلية لتصدير منتوجاتها وسلعها ومن طلبات الصناعة الاسرائيلية لمنتوجاتها من جهة ، وبسبب ارتفاع الاسعار في الضفة الغربية من جهة اخرى . لقد دفع هذا الوضع بالعديد من افراد البرجوازية الصغيرة الى الانخراط في العمل المأجور وبالتالي الانضمام الى صفوف الطبقة العاملة في الضفة الغربية ، اذ اضطر العديد من اصحاب المشاغل الحرفية الصغيرة الى اغلاق مشاغلهم والانخراط في العمل المأجور في اسرائيل بعد ان فقدوا قدرتهم على منافسة الاجور المدفوعة في اسرائيل وبسبب ارتفاع تكلفة المعيشة (١٨٤) .

كما اضطر العديد من الفلاحين الصغار الى اهمال اراضيهم والبحث عن العمل المأجور في اسرائيل مما ادى الى اتساع رقعة الاراضي الزراعية المهملة في الضفة الغربية . اذ بلغت مساحة الاراضي الزراعية المهملة في الضفة الغربية ٢٣٨ الف دونم عام ٦٨/٦٩ ، ارتفعت الى ٣٥٤ الف دونم في عام ٦٩/١٩٧٠ (١٨٥) . ويقول احد المعلقين الاسرائيليين « لقد أوجد الاقتصاد الاسرائيلي ... نقصا في عدد العاملين في المناطق . ولقد وصل الوضع الى حد اهمال المزروعات وخاصة مزارع الزيتون في المناطق البعيدة ، وذلك لعدم توفر أيدي عاملة تقوم بعملية قطف الثمار ..» (١٨٦) .

كما وجد عدد من المزارعين في الضفة الغربية انفسهم غير قادرين على منافسة بعض المنتوجات الاسرائيلية الزراعية (وخاصة الالبان ومنتجات الدجاج) المدعومة

١٨٢ – المرجع نفسه . كما ارتفعت اسعار الملابس من ١١٣ر٣ لعام ١٩٧٠ الى ١٨٥ر٢ في ايلول ١٩٧٣ ، وارتفعت اسعار الاحذية من ١٠٤ر٩ لعام ١٩٧٠ الى ٢١٤ر٦ في ايلول ١٩٧٣ ، وارتفعت اسعار القطاني من ١١٣ر٢ لعام ١٩٧٠ الى ٢٨٤ر٩ في ايلول ١٩٧٣ (المرجع نفسه) . وقد رافق موجة الغلاء التي عقبت حرب تشرين ١٩٧٣ في اسرائيل موجة مماثلة في الضفة الغربية مصحوبة هذه المرة ببطالة واسعة ارادية .

١٨٣ – (احجام العمال العرب عن العمل في اسرائيل) بسبب تقلص فرص العمل داخل اسرائيل . المرجع السابق ، المجلد الثالث ، رقم ٤ ، ١٩٧٣ (جدول D/1) .

١٨٤ – Sheila Ryan, op. cit., p. 12.

١٨٥ – Statistical Abstract of Israel 1972. No. 23, p. 665.

١٨٦ – يوفال اليتسور ، **معاريف** ١٩٧٢/٢/١١ .

ماديا من قبل الحكومة الاسرائيلية والتي تطرح وبكميات هائلة في اسواق الضفة الغربية في اوقات محددة وبنصف اسعار السوق العادية (١٨٧) .

كما دفع تدني تكلفة الانتاج النسبي في الضفة الغربية وقطاع غزة الى ازدياد اهتمام اصحاب رؤوس الاموال الاسرائيلية بالاستثمار في هذه المناطق بطرق غير مباشرة (عن طريق التعاقد مع المصانع والمشاغل العربية) او عن طريق الاستثمار المباشر في الصناعات المحلية فقد بلغ قيمة ما انتجته المعامل والورش في الضفة الغربية لصالح الصناعات الاسرائيلية ما يقارب ٤ ملايين ليرة اسرائيلية عام ١٩٧٠ ، ولا شك ان هذا الرقم تضاعف عدة مرات قبل نشوب حرب تشرين ١٩٧٣ . هذا وكان حاييم بارليف (وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي انذاك) قد كشف في آب ١٩٧٣ عن ان اسرائيل وظفت خلال السنوات الاربع الممتدة بين ١٩٦٩ و ١٩٧٣ في المناطق المحتلة ما لا يقل عن ٤٤ مليون ليرة اسرائيلية ، كما وظفت ايضا مبلغ ٤٢ مليون ليرة اسرائيلية في اقامة صناعات اساسية في هذه المناطق (العدد الاكبر منها اقيم في المستوطنات الاسرائيلية) . كما كشف النقاب عن ان المبادرين (اصحاب رؤوس الاموال) الاسرائيليين شيدوا نحو ٦٥ مصنعا ومشغلا في المناطق المحتلة عدا عن العشرين مشروعا التي كانت لا تزال قيد التخطيط (١٨٨) .

هذا وكانت الحكومة الاسرائيلية قد اعلنت في آب ١٩٦٩ عن استعدادها لتقديم معونات مالية وتسهيلات اخرى للرأسماليين الاسرائيليين والاجانب الذين يرغبون في الاستثمار في المناطق المحتلة وشملت هذه التسهيلات الاعفاء من الضرائب وتقديم الضمانات « الامنية » ، واحتمال تخفيض اسعار المواد الاولية * . وفي تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧٣ قدمت الحكومة تسهيلات جديدة للرأسماليين الاسرائيليين لدفعهم على الاستثمار في المناطق المحتلة . منها تقديم قروض تصل الى نصف الرأسمال الضروري بفائدة منخفضة نسبيا واعفاء من ضرائب الدخل لمدة خمس سنوات وضريبة قصوى على الفوائد تبلغ ٢٨ ٪ فقط (١٨٩) .

لقد ادت كل هذه العوامل الى تقليص حجم المستثمرين الصغار والى ادخال نسبة متزايدة منهم في عداد الطبقة العاملة ، ويتضح هذا من تزايد نسبة المستخدمين (أي فئات العمال والموظفين) من مجموع العاملين في الضفة الغربية . وبما ان عدد الموظفين لم يطرأ عليه تغيير يذكر فان الزيادة الحقيقية كانت في حجم العمل اليدوي اي في حجم الطبقة العاملة . ويبين الجدول على الصفحة التالية نسبة المستخدمين (بفتح الدال) من مجموع العاملين في الضفة الغربية في السنوات الممتدة ما بين ١٩٦٩ و ١٩٧٢ (١٩٠) :

١٨٧ – The Economist, 18/3/1972.

١٨٨ – عال همشمار ١٩٧٣/٨/٢٩ ، نقلا عن نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، السنة الثالثة ، العدد (١٩) ١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ ، ص ٦٠٢ .

* Sheila Ryan, op. cit., p. 15.

١٨٩ – المرجع السابق ، صفحة ١٥ .

١٩٠ – Statistical Abstract of Israel 1972, No. 23, Table XXVI/19, p. 660 and Statistical Abstract of Israel 1973, No. 24, Table XXVI/23, p. 716 and Table XXVI/19, p. 660; and Statistical Abstract of Israel, 1969, No. 20, Table X/8, p. 638.

السنة	عدد العاملين (١٩١) من اهالي الضفة الغربية (بالآلاف)	عدد المستخدمين (بالآلاف)	نسبة المستخدمين من مجموع العاملين
١٩٦٨ (من آب الى كانون الاول)	٨٣ر٥	٤٠ر٩	٤٩ر٠ ٪
١٩٦٩	١٠٩ر٩	٤٩ر٨	٤٥ر٣ ٪
١٩٧٠	١١٤ر٦	٥٦ر٥	٤٩ر٣ ٪
١٩٧١	١١٦ر٨	٦٣ر٨	٥٤ر٦ ٪
١٩٧٢	١٢٥ر٢	٧١ر٨	٥٧ر٣ ٪

ويلاحظ من الجدول ان نسبة المستخدمين من مجموع العاملين ارتفعت من ٤٥ر٣ ٪ عام ١٩٦٩ الى ٥٧ر٣ ٪ عام ١٩٧٢ . كما انخفض عدد أصحاب العمل ومن العاملين لحسابهم (من العاملين للاسرة بدون أجر) من ٦٠ر١ الفا عام ١٩٦٩ الى ٥٣ر٤ الفا عام ١٩٧٢ .

غير ان هذه الزيادة في حجم الطبقة العاملة جاءت عن طريق ارتفاع عدد العاملين داخل اسرائيل وليس عن طريق اتساع حجم الطبقة العاملة المستخدمة في الضفة الغربية نفسها كما يوضح الجدول على الصفحة التالية .

يلاحظ من الجدول انه طرا تقلص على عدد المستخدمين في الضفة الغربية نفسها بينما زاد عدد العاملين في اسرائيل نحو اربعة اضعاف بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٢ . ويلاحظ كذلك ان عدد العمال الزراعيين العاملين في الضفة الغربية نفسها تقلص عام ١٩٧٢ الى ٥٣ر٨ ٪ (اي نحو نصف) من حجمه عام ١٩٦٩ ، في حين ارتفع عام ١٩٧٢ عدد الشغيلة من الضفة الغربية العاملين في الزراعة الاسرائيلية الى ثلاثة اضعاف ما كان عليه عام ١٩٦٩ . أما عدد المستخدمين في الصناعة والمناجم والمحاجر العاملين في الضفة الغربية نفسها فقد طرأ عليه بعض التقلص (١٩٢) في حين قفز عدد العمال الصناعيين العاملين في اسرائيل (في الصناعات الخفيفة) عام ١٩٧٢ الى اكثر من ستة اضعاف ما كان عليه عام ١٩٦٩ . واصبح اكثر من ٦٥٠٠ شخص من سكان الضفة الغربية (باستثناء مدينة القدس) يعملون داخل اسرائيل في الصناعات الاسرائيلية .

١٩١ – العاملون من السكان هم الفئات التالية : (١) المستخدمون (بفتح الدال) او العاملون لحساب شخص آخر او جهة اخرى لقاء اجر يومي او راتب شهري او مكافأة اخرى ، (٢) اصحاب العمل، او الاشخاص الذين يستخدمون آخرين ، او شركاء في مشاريع تجارية او صناعية او اصحاب مزارع يستخدمون عمالا بالاجرة ، (٣) العاملون لانفسهم او لحسابهم الخاص ولا يستخدمون عمل الآخرين ، (٤) افراد العائلة الذين لا يتقاضون اجرا لقاء عملهم ويعملون ١٥ ساعة او اكثر في الاسبوع .

١٩٢ – ان عدم حدوث تقلص كبير على العاملين في الصناعة مشابه لما حدث في الزراعة والبناء يرجع الى استثمار الرأسمالية الاسرائيلية للايدي العاملة الرخيصة في الضفة الغربية نفسها عن طريق التعاقد مع معامل ومشاغل الضفة للانتاج لحسابها من جهة والى سياسة تشجيع التصدير عبر الجسور (المنتوجات الصناعية) التي انتهجتها سلطات الاحتلال .

عدد المستخدمين من اهالي الضفة الغربية حسب مكـان العمل والسنة
وعدد المستخدمين في قطاع الانتاج الاساسية (بالالاف) (١٩٣)

السنة	المجموع الكلي	المستخدمون (العاملون باجر): العاملون في الضفة	المستخدمون (العاملون باجر): العاملون في اسرائيل	الزراعة: العاملون في الضفة	الزراعة: العاملون في اسرائيل	الصناعة والمناجم: العاملون في الضفة	الصناعة والمناجم: العاملون في اسرائيل	البنـاء: العاملون في الضفة	البنـاء: العاملون في اسرائيل
١٩٦٩	٤٩ر٨	٤١ر٤	٨ر٤	١٠ر٤	١ر٧	٧ر٧	(١ر٠)	٧ر٠	(٤ر٥)
١٩٧٠	٥٦ر٥	٤٢ر٥	١٤ر٠	٨ر٦	٢ر٦	٧ر٧	١ر٩	٦ر٦	٨ر٠
١٩٧١	٦٣ر٨	٣٨ر٨	٢٥ر٠	٦ر٧	٣ر٣	٧ر٧	٤ر٣	٣ر٩	١٤ر٣
١٩٧٢	٧١ر٨	٣٨ر٤	٣٣ر٤	٥ر٦	٤ر٢	٧ر٤	٦ر٥	٤ر٣	١٩ر١

١٩٣ – مشتقة من :
Statistical Abstract of Israel 1973, No. 24, Table XXVI/21, p. 713 and Table XXVI/24, p. 717; also Statistical Abstract of Israel 1971, No. 22, Table Y/12, p. 636; and Bank of Israel, Research Department, the Economy of the Administered Areas in 1969. Jerusalem 1971, p. 36.

اما اغلبية العاملين في اسرائيل من اهالي الضفة الغربية فيعملون في البناء ، فقد وصل عددهم الى اكثر من ١٩ر١ الفا عام ١٩٧٢ شكلوا نحو ٢٧ ٪ من جميع المستخدمين (العاملين باجر) في الضفة الغربية واكثر من ٥٧ ٪ من جميع العاملين في اسرائيل من اهالي الضفة الغربية عام ١٩٧٢ وكما انخفض عدد عمال البناء في الضفة الغربية من ٧٠٠٠ شخص عام ١٩٦٩ الى ٤٣٠٠ شخص عام ١٩٧٢ وارتفع عدد العاملين منهم في اسرائيل من نحو ٤ر٥٠٠ شخص عام ١٩٦٩ الى ١٩ر١٠٠ شخص عام ١٩٧٢ .

كما ادى الحاق اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد الاسرائيلي واستغلال الايدي العاملة في اسرائيل وما ترتب على هذا من ارتفاع في الاجور ومن ارتفاع متسارع في تكلفة المعيشة الى ادخال اعداد كبيرة من النساء في سوق العمل المأجور (١٩٤) سواء في اسرائيل نفسها او في الضفة الغربية (وخاصة في الحياكة والنسيج) . وتشير المعطيات الاسرائيلية الرسمية ان عدد النساء العاملات في الضفة الغربية ارتفع من ١٢ر٩٠٠ عاملة في النصف الاخير من عام ١٩٦٨ الى ٢١٧٠٠ عاملة في منتصف عام ١٩٧٣ (١٩٥) او ما يعادل ١٦ر٥ ٪ من القوى المنتجة في الضفة الغربية . وعلى الاغلب فان هذا الرقم الاخير لا يشمل العديد من النساء العاملات في البيوت وخاصة في مجال الحياكة والنسيج . ومن المعروف ان عددا كبيرا من نساء الضفة يعمل في مجال الحياكة والنسيج لصالح المتعهدين العرب الذين يتولون عملية بيع هذه المنتوجات للتجار الاسرائيليين . ففي اواخر عام ١٩٧٢ كان ١٧ر٣ ٪ من العائلات في الضفة الغربية يملك آلات خياطة ، وترتفع هذه النسبة الى ٣٣ر٧ ٪ (اي الى ثلث العائلات) في المناطق المدينية (١٩٦) . وهذا يعني وجود نحو ١٨ر٢ الف آلة حياكة في الضفة الغربية (باستثناء مدينة القدس) على اعتبار ان العائلة الواحدة تملك آلة واحدة فقط (١٩٧) ، غير انه من المتوقع ان يكون في حوزة العديد من العائلات الكبيرة أكثر من آلة واحدة . ان كل هذا يشير الى دخول العديد من نساء الضفة الغربية في نطاق العمل الانتاجي المخصص للسوق .

ومع ان الاحصاءات الاسرائيلية الرسمية لا تبين عدد النساء العاملات من الضفة الغربية في اسرائيل فان بعض الدلائل الاخرى تشير الى ان عددهن ليس قليلا . فسبعة من مراكز التدريب التي افتتحتها الحكومة الاسرائيلية في الضفة الغربية

١٩٤ – ينطبق هذا ايضا على عمل القاصرين (اقل من ١٤ عاما) الذين اخذوا في الاقبال على العمل المأجور في الضفة الغربية وفي اسرائيل مع ازدياد الطلب على الايدي العاملة ويستفاد ان عددا منهم تركوا الدراسة للالتحاق بالعمل في اسرائيل وفي بعض مشاغل الضفة الغربية كما اخذت اعدادا متزايدة تعمل في فترات العطل المدرسية .

١٩٥ – Statistical Abstract of Israel 1969, No. 20, Table X/7, p. 637 and Table X/8, p. 638; Quarterly Statistics of the Administered Territories, Vol. III, No. 3, (1973), Table E/2, p. 38.

١٩٦ – Statistical Abstract of Israel 1973.No. 24. Table XXVI/18, p. 709.

١٩٧ – بلغ عدد العائلات في الضفة الغربية (بدون القدس) عام ١٩٧٢ نحو ١٠٥ر٢٠٠ عائلة . (المرجع نفسه) .

كانت لتعليم الفتيات على الحياكة . وفي مواسم البرتقال يعمل العديد من النساء في التعليب والتوضيب . ففي موسم ١٩٧٠/١٩٧١ كان بين السبعة الاف عامل من الضفة الغربية الذين استخدموا في ذلك الموسم ، ما لا يقل عن ١٢٠٠ فتاة وامرأة (١٩٨) .

كما اصبح اقتصاد الضفة الغربية يعتمد اعتمادا كبيرا على دخل العمال العرب العاملين في اسرائيل . وازداد حجم هذا الاعتماد بازدياد عدد العاملين في اسرائيل . ويتضح هذا من ارتفاع نسبة ما شكلته المدفوعات الخارجية (من الاردن واسرائيل)(١٩٩) من الانتاج « القومي » الاجمالي (الخام) للضفة الغربية خلال السنوات ١٩٦٨ – ١٩٧٢ (٢٠٠) :

	(بملايين الليرات الاسرائيلية) المدفوعات من الخارج	الناتج المحلي الاجمالي (او الناتج الداخلي الخام) للضفة الغربية (بدون القدس) (باسعار السوق)	الناتج القومي الاجمالي (الخام) للضفة (بدون القدس) (باسعار التكلفة)	نسبة المدفوعات الخارجية من الناتج القومي الخام
١٩٦٨	١٧	٣٣٨	٣٢٩	١ر٥ ٪
١٩٦٩	٥٠	٣٩٩	٤١٤	١٢ر٠ ٪
١٩٧٠	٨٩	٤٣٢	٤٨٣	١٨ر٤ ٪
١٩٧١	١٧٥	٥٧٥	٦٩٩	٢٥ر٠ ٪
١٩٧٢	٢٩٦	٨٨٤	١ر١١٥	٢٦ر٥ ٪

الا انه يجب الاشارة هنا ان الجزء الاكبر من الطاقة **الشرائية** التي نتجت عن استغلال الايدي العاملة في اسرائيل وعن انخفاض معدل البطالة (وخاصة المقنعة) في الضفة الغربية نفسها انصب – بحكم تبعية اقتصاد الضفة الغربية للاقتصاد الاسرائيلي والهيمنة السياسية والعسكرية للاحتلال – في السوق الاسرائيلية نفسها . فقد انفق الجزء الاكبر من هذه الطاقة الشرائية الفائضة على استهلاك البضائع والسلع الاسرائيلية التي غمرت اسواق الضفة الغربية (وقطاع غزة) . كما انصب جزء آخر من فائض الدخل على تحسين الاوضاع المعيشية (بناء او تحسين المساكن ، شراء المعدات المنزلية ...) ، ولم تؤد بالتالي الى تطوير الطاقة **الانتاجية** في الضفة الغربية نفسها ، باستثناء بعض التطوير الذي ادخل على الزراعة الرأسمالية (للتصدير الخارجي) في الضفة الغربية (وخاصة في منطقة الغور) ونمو بعض الصناعات الخفيفة والمحدودة (الادوية ، النسيج ، الاحذية ..) التي لا تشكل منافسة حقيقية للبضائع والسلع الاسرائيلية .

ان هذا يفسر التحسن العام الذي طرأ على الاوضاع المعيشية لسكان الضفة

١٩٨ – Cited by Sheila Ryan, op. cit., p. 13.

١٩٩ – الجزء الاكبر من هذه يأتي من العمل داخل اسرائيل ، وخاصة بعد ان توقفت الحكومة الاردنية عن دفع رواتب الموظفين في الضفة الغربية (١٩٧١ و ١٩٧٢) .

٢٠٠ – Quarterly Statistics of the Administered Territories, Vol. III, No. 3, 1973. Table 1, p. 123.

الغربية بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٢ والذي لم يرافقه تطوير ملموس في الانتاجيةالعامة لقطاعي الزراعة والصناعة في الضفة الغربية . فقد بقيت نسبة مساهمة هـذين القطاعين في الانتاج المحلي للضفة الغربية ثابتة بين عام ١٩٦٨ و ١٩٧٢ ، كما يبين الجدول التالي (٢٠١) :

نسبة مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والبناء
في الانتاج المحلي الخام في الضفة الغربية (بدون القدس)
بالاسعار الجـارية وبالنسب المئـوية

السنة	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
الزراعة	٣٦	٤١ر٠	٣٤ر٩	٣٨ر١	٣٧ر٩
الصناعة	٨ر١	٨ر٨	٩ر٤	٩ر٤	٨ر٢
البناء	٣ر١	٤ر٥	٥ر٦	٥ر٥	٧ر٠

وتتضح اهمية الدخل من العمل في اسرائيل من تقلص حجم مساهمـة هذيـن القطاعين في الانتاج « القومي » الخام للضفة الغربية (الذي تدخل في حسابه الاجـور المدفوعة للعاملين في اسرائيل) كما تبين الارقام التالية (٢٠٢) :

نسبة مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والبناء
في الانتاج القومي الاجمالي (الخام) في الضفة الغربية (بسعر الكلفة)
(بالنسب المئوية)

السنة	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
الزراعة	٣٤ر٩	٣٦ر٩	٢٩ر١	٢٩ر٣	٢٨ر٤
الصناعة	٧ر٩	٧ر٩	٧ر٨	٧ر٢	٦ر٢
البناء	٣ر٠	٤ر١	٤ر٧	٤ر٣	٥ر٢

فالارتفاع النسبيالذي طرأ على معدل دخل الفرد فيالضفة الغربية تحتالاحتلال والذي ارتفع حسب المعطيات الاسرائيلية الرسمية من ٦٠١ ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٨ الى نحو ١٨٤٢ ليرة عام ١٩٧٢ (٢٠٣) ، لا يعكس تطور في القوى الانتاجية نفسهـا في الضفة الغربية بل جاء نتيجة لارتفاع الطاقة الشرائية للسكان والذي كان بدوره نتيجة استنزاف الطاقة البشرية المنتجة في الضفة الغربية للعمـل داخـل اسرائيل وبسبب هيمنة الاقتصاد الاسرائيلي على اقتصاد الضفة الغربية . ولهذا لم يكـن مستبعدا ان يطرأ تحول على المستوى المعيشي العام للسكان في الفترة التي توفر فيها فائض للاجور انفق على شراء السلع والمنتوجات الاسرائيلية ، والمستوردة . فعلى سبيل المثال ارتفع عدد السيارات الخصوصية في الضفة الغربية من ١٦١٠ في اواخر عـام ١٩٧٠ الـى ٣١٠٤ سيارة في اواخر عام ١٩٧٣ (٢٠٤) . ويبين الجدول التالي التغيرات التي طرأت

٢٠١ ـ مستخرجة من Quarterly Statistics of the Administered Territories Vol. III. No. 3, 1973. Table 5, p. 126.

٢٠٢ ـ المرجع نفسه ، نفس الجدول .

٢٠٣ ـ المرجع نفسه ، بيان رقم ١ ، صفحة ١٢٣ .

٢٠٤ - Quarterly Statistics of the Administered Territories, Vol. III, No. 4. Table 1/4. هذا الرقم لا يأخذ بعين الاعتبار الارتفاع الكبير الـذي طـرأ على مستوى تكاليف المعيشة في نفس الفترة والذي تضاعف ما بين اواخر عام ١٩٦٨ وقبيل حرب تشرين ١٩٧٣ .

على المستوى الاستهلاكي للسكان في الضفة الغربية وانعكاس هذا على بعـض جوانـب الحيـاة المعيشية للسكـان بـين ايلول ١٩٦٧ وعـام ١٩٧٢ ، حسب الاحصاءات الاسرائيلية (٢٠٥) :

	١٩٦٧ (ايلول)	١٩٧٢
(أ) نسبة العائلات في الضفة الغربية التي تملك		
١ ـ تلفزيون	١ر٨ ٪	١٠ ٪
٢ ـ ثلاجة كهربائية	٤ر٨ ٪	١٣ر٨ ٪
٣ ـ راديو	٥٧ر٩ ٪	٧٤ر٩ ٪
(ب) نسبة العائلات في الضفة الغربية التي تسكن منازل فيها		
١ ـ كهرباء	٢٣ر١ ٪	٣٤ر٩ ٪
٢ ـ مياه جارية داخل المبنى (حنفيه)	١٧ر٧ ٪	١٨ر٦ ٪
٣ ـ مطبخ خاص بالعائلة	٤٥ر٥ ٪	٥٨ر٥ ٪
٤ ـ مرحاض (داخل المبنى)	٤٠ر٤ ٪	٤٣ر٦ ٪

ويلاحظ من الجدول ان الطاقة الشرائية للسكان انصبت بشكل رئيسي على شراء البضائع الاستهلاكية وان التطور الذي حدث بعد الاحتلال علىاوضاع الاهالي السكنية بقي محدودا جدا ، وبقيت الفروقات بين الريف والمناطق المدينية على سعتها السابقة . ففي اواخر عام ١٩٧٢ كان اكثر من ٦٥ ٪ من عائلات الضفـة الغربية (بدون القـدس العربية) لا يستعمل الضوء الكهربائي ، واكثر من ٨١ ٪ بـدون مياه جارية داخـل المنزل ، واكثر من ٤١ ٪ لا تملك مطبخا خاصا واكثر من ٨٣ ٪ لا تملك غرفة حمـام خاصة (٢٠٦) . ويبين الجدول التالي حجم التمايز بين اوضاع الريف والمناطق الريفية في الضفة الغربية عام ١٩٧٢ (٢٠٧) :

	المناطق الريفية	المناطق المدينية
(أ) نسبة العائلات في الضفة الغربية التي تملك		
١ ـ تلفزيون	٢ر٧ ٪	٢٨ر٧ ٪
٢ ـ آلة حياكة	١٠ر٩ ٪	٣٣ر٧ ٪
٣ ـ ثلاجة كهربائية	٣ر٤ ٪	٤٠ر٧ ٪
٤ ـ سيارة خاصة	٠٠ ٪	٥ر٤ ٪

٢٠٥ - Israel Defence Forces, Census of Population 1967, op. cit., Publication, No. 2. Tables 4 and 5; and Statistical Abstract of Israel 1973, No. 24. Tables XXVI/8 and XXVI/7, pp. 708-9.

٢٠٦ - Statistical Abstract of Israel 1973, op cit., P. 708.

٢٠٧ ـ المرجع السابق ، صفحة ٧٠٦ و ٧٠٨ و ٨٠٩ . ومن جانبآخر فان ملكية المنزلتبقى اكثر شيوعا في الريف فنحو ٨٨ر٤ ٪ من العائلات الريفية تملك المنزل الذي تسكن فيه ، في حين لا تتجـاوز هذه النسبة ٥٨ر٢ ٪ من العائلات المدينية . (المرجع السابق) . وينطبق هذا ايضا علىالحيازات الزراعية . فنحو ٥٧ ٪ من العائلات الريفية لديها حيازات زراعية في حين لا تزيد هذه النسبة عن ٢٠ ٪ في المناطق المدينية . المرجع :
Israel Defence Forces, C.B.S. Census of Population: Publication No. 2. Table 12.

(ب) نسبة العائلات التي تستخدم

١ ــ كهرباء	١٨٫٤ ٪	٨٠٫٩ ٪
٢ ــ مياه جارية داخل المبنى (حنفية)	١٫٧ ٪	٥٠٫٥ ٪
٣ ــ مطبخ خاص بالعائلة	٥٠٫٤ ٪	٧٨٫٦ ٪
٤ ــ مرحاض داخل المبنى	٣٢٫٨ ٪	٧١٫١ ٪
(ج) متوسط عدد الاشخاص للغرفة الواحدة	٣٫٠ ٪	٢٫٦ ٪

فالانتعاش الذي طرأ على وضع السكان كان انتعاشا مؤقتا نتج عن تقلص حجم البطالة الكاملة والبطالة المقنعة وخاصة في الريف واتخذ طابعا استهلاكيا انفق الجزء الاكبر منه على الضروريات (المأكل ، الملبس والمسكن) . كما ان ارتفاع تكلفة المعيشة المتسارع والناتج عن ربط اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد الاسرائيلي ، اخذ يحد من هذه الطاقة الشرائية ويحد من الانفاق على الحاجيات الثانوية او من الاستثمار في تحسين شروط المعيشة .

خاتمة :

لا شك ان السبب الرئيسي وراء تشغيل العمال العرب في اسرائيل يعود الى احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي وقد رأينا حدة الاستغلال التي يتعرض لها العمال العرب من قبل الرأسمال الاسرائيلي والنهب الذي يتعرضون له من قبل الدولة الصهيونية .

الا ان الاطراف الاسرائيلية التي دعت الى تشغيل واستغلال الايدي العربية لم تكتف بابراز المكاسب الاقتصادية التي يجنيها الاقتصاد الاسرائيلي من جراء استغلال العمل العربي ، بل ادعت ان هناك مكاسب سياسية لاسرائيل من وراء هذا العمل . فقد اعتبرت هذه الاطراف ان « العاملين من الاهالي العرب الذين يحافظ مستوى معيشتهم على ارتفاع مستمر يشكلون أفضل ضمان للهدوء » . وهذه الفرضية مبنية على النظرية القائلة بأن « الانتعاش الاقتصادي » يؤدي بالنتيجة الى الرضوخ للنظام الاقتصادي ـ السياسي القائم ويعمل على تخفيف او الغاء الشعور بالاضطهاد السياسي والاستغلال الاقتصادي ، أي تمييع الشعور الوطني والوعي الطبقي . ومن هنا نجد ان العديد من المعلقين الاسرائيليين الذين روجوا لسياسة تشغيل الايدي العاملة في اسرائيل لجأوا الى تبرير هذه السياسة على اساس انها تخلق جوا لا يشجع على مقاومة الاحتلال الاسرائيلي .

ويكفي للرد على هذه النظرية ابراز وقائع عام ١٩٧٣ (قبل حرب تشرين وبعدها) التي اكدت ، رغم مضي ست سنوات على الاحتلال والعمل المتزايد داخل اسرائيل ــ على حدة العداء للاحتلال الصهيوني . كما اظهرت هذه النشاطات المقاومة للاحتلال ، ان العامل الحاسم في الموضوع ليس توفر فرص العمل او ما يطرأ من تحسن على الظروف المعيشية ، بل توفر الظروف الموضوعية (وجود اضطهاد قومي واستغلال طبقي) والشروط الاخرى (التنظيم ، البرنامج السياسي المحدد ، الدعم الخارجي ، اوضاع العدو ...) .

اما المخاوف الاسرائيلية تجاه استخدام العمل العربي فاستندت على نمطين من الاعتبارات ، يعود الاول الى اعتبارات سياسية واقتصادية راهنة ومستقبلية ويتعلق الثاني بطبيعة وأهداف الحركة الصهيونية . فقد اظهر بعض زعماء اسرائيل خوفا واضحا من ان يؤدي دخول العمل العربي الفلسطيني الى بعض فروع الانتاج واخلائها من قبل العمال اليهود الى ان يصبح اعتماد الاقتصاد الاسرائيلي على العمل العربي اعتمادا اساسيا . كما عبر آخرون عن خوفهم من ان يؤدي حشر العمال العرب في مجال الاعمال اليدوية الشاقة وغير الماهرة الى بروز حركات تمرد بينهم تشبه الحركات التي ظهرت بين الزنوج في الولايات المتحدة ، وما قد ينتج عن هذا من هزات اجتماعية عنيفة للمجتمع الاسرائيلي .

اما الاعتراض الرئيسي على تشغيل العمال العرب فقد استند ، ايديولوجيا ، على تاريخ الحركة الصهيونية واهدافها التي تميزت عن الحركات الاستعمارية الاستيطانية الكلاسيكية بكونها سعت منذ بدء نشاطها الاستيطاني الى طرد السكان الاصليين وعزلهم اقتصاديا عن المجتمع الاستيطاني ، ولهذا يمكن اعتبار معارضة تشغيل العمال العرب امتدادا لسياسة العمل العبري التي سارت عليها الحركة الصهيونية حتى تأسيس الدولة الاسرائيلية عام ١٩٤٨ .

ويتخوف بعض الزعماء الاسرائيليين من ان يؤدي دمج المناطق المحتلة بسكانها العرب وتشجيع العمل العربي داخل اسرائيل الى خلق دولة « ثنائية القومية » ، عدا عن كونه يعرض نقاء الدولة الصهيونية « العنصري » للخطر . لقد دفع هذا الخوف بعض هؤلاء الزعماء الى الدعوة للانسحاب من بعض المناطق العربية المحتلة (الآهلة بالسكان) دون انتظار توقيع اتفاقية مع الدول العربية. فقد حذر يتسحاق بن اهرون (سكرتير الهستدروت السابق) من كون « العمل العربي ... قنبلة زمنية ستحرقنا جميعا » . وربط هذا بالتحولات التي ادخلها العمل العربي على التركيب المهني في اسرائيل بقوله « لقد خلقنا نوعا من طبقة افندية جديدة بالنسبة للعمال العرب ... ان العمال اليهود يهجرون العمل اليدوي ليحتله العرب » (٢٠٨) . وعبر يوسف الموجي (وزير العمل الاسرائيلي انذاك) عن نفس المخاوف واعتبر ان العمل العربي يشكل خطرا اجتماعيا وقوميا على الدولة الصهيونية . كما اكد ان الضمان الوحيد لوجود اسرائيل « مرتبط بتنفيذ العمل في البلاد بأيد يهودية » (٢٠٩) .

يبدو ان الخلاف الاسرائيلي الذي تبلور حول استخدام العمل العربي شكل بالدرجة الاولى خلافا بين ممثلي بعض أطراف الرأسمالية الاسرائيلية التي أرادت استغلال الفرص التي توفرها الايدي العاملة العربية الرخيصة من جهة وبين ممثلي المؤسسة الصهيونية المتجسدة في بيروقراطية الدولة والهستدروت والوكالة اليهودية من جهة اخرى . فالاتجاه الاول يمثل بشكل مباشر المصالح الاقتصادية للفئات الرأسمالية الاسرائيلية بينما يمثل الاتجاه الثاني مصالح بيروقراطية الاجهزة الصهيونية

---

٢٠٨ ــ **هآرتس** ١٩٧٢/٥/٢٣ .

٢٠٩ ــ **عل همشمار** ١٩٧٢/١٠/١٥ .

المرتبطة بالدولة والتي يهمها بالدرجة الاولى التأكيد على يهودية الدولة الصهيونية ويفزعها اي اجراء قد يؤثر على تكوين الدولة العنصري . ولعل الخلاف الذي برز بين السلطات الاسرائيلية من جهة وبين مستوطنات النقب من جهة اخرى حول استخدام العمال الزراعيين في المستوطنات كاف للكشف عن طبيعة المصالح المتصارعة في هذا المجال . فقد عارض المستوطنون قرار الحكومة بعدم السماح للعمال العرب بالنوم داخل المستوطنات وبالتالي استخدامهم لانه بدون هذا الاستخدام على حد تعبيرهم « لن يكون هناك ارباح في الزراعة » (٢١٠) . كما اكدوا في مهاجمتهم لهذا القرار على اهمية العمل العربي وخاصة في المواسم الزراعية الذي يؤمن لهم قطف وتصريف منتجاتهم الزراعية بتكاليف زهيدة وبالسرعة المطلوبة .

فالخلاف الذي برز بين زعماء اسرائيل حول تشغيل العمال العرب في المشاريع الاسرائيلية وبشكل بارز قبل حرب تشرين يدور حول مصالح الفئات المختلفة داخل المجتمع الاسرائيلي ولا يمت من بعيد او قريب الى مصالح العمال العرب . فالفئات الاسرائيلية التي تستخدم العمال العرب تسخرهم بشكل جعل بعض المستوطنات الاسرائيلية اشبه بمستوطنات جنوب افريقيا والذين عارضوا او تحفظوا حول استخدامهم لم يعارضوا دفاعا عن مصالح العمال العرب او لحمايتهم من الاستغلال البشع الذي تعرضوا له .

وبتعبير آخر فان النقاش حول تشغيل العمال العرب دار بين الاطراف التي يهمها استغلال الوضع الكولونيالي الذي نتج عن حرب حزيران عام ١٩٦٧ وخاصة الايدي العاملة الرخيصة من جهة وبين الاطراف التي يهمها تغليب الطابع الاجلائي للاستعمار الاستيطاني الصهيوني من جهة اخرى . وتتخوف الاطراف الاخيرة هذه ليس من العمل العربي داخل الدولة الصهيونية فقط بل ايضا من الوجود السكاني للعرب . ولقد عبرت جولدا مئير خير تعبير عن مخاوف هذه الاطراف عندما اعلنت امام اعضاء شبيبة حركة الكيبوتسيم الاسرائيلية انها تريد « دولة يهودية وعملا يهوديا . ان العمل العربي من اشد الاخطار التي تواجهنا ... اني لا اريد ان يختفي الطابع اليهودي للدولة . والا فلن يكون هناك ما يجذب اليهود للهجرة لهذا البلد » (٢١١) .

والواقع انه مع بدء العمل العربي داخل اسرائيل بدأ الجدل حول فوائده واخطاره بين قادة الدولة الصهيونية . كما لم تتردد السلطات الاسرائيلية عن التدخل بحزم عندما كانت تحس بما قد يهدد الطابع الاستيطاني الاجلائي للاستعمار الصهيوني في المناطق المحتلة ، كما حصل بخصوص العمل العربي داخل المستوطنات الاسرائيلية داخل المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ . ففي عام ١٩٧٣ سارعت الحكومة الاسرائيلية الى اقرار « برنامج ذا حدين لتقليص عدد العمال العرب في المستوطنات الجديدة في المناطق » كسياسة عامة تشمل جميع المستوطنات في كل انحاء المناطق المحتلة (٢١٢) .

٢١٠ – راجع مقال عبد الحفيظ محارب «سياسة العمل العبري بين الامس واليوم»، **شؤون فلسطينية** ، آب ١٩٧٣ ، عدد ٢٤ .

٢١١ – **هآرتس** ١٩٦٩/٣/١٤ .

٢١٢ – **جروزلم بوست** ١٩٧٣/٩/٣ .

ولا يخفى على المعلقين الاسرائيليين ان الغرض من اعتماد سياسة « العمل العبري » في المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة هو (عدا الاسباب الامنية) الخوف من ان « يخلق العمل المأجور في الزراعة جذورا عميقة وثابتة وملتصقة بالارض اكثر منه في الصناعة والبناء » (٢١٣) ، لان هذا يزيد من ارتباط العمال العرب بالارض الفلسطينية وهذا الارتباط هو ما سعى ولا يزال الاستعمار الصهيوني لتدميره تسهيلا لعملية الاجلاء من جهة والاستيطان من جهة اخرى .

وهذا وكان البرنامج الانتخابي لحزب العمل الاسرائيلي الحاكم الذي اقرته سكرتارية الحزب في اواخر صيف ١٩٧٣ قد نص على الاستمرار في سياسة تشغيل العمال العرب داخل اسرائيل مع استمرار المراقبة من ناحيتي العدد والمناطق التي يسمح العمل فيها .

ان تحليلنا هذا يشير الى ان موضوع تشغيل العمال العرب داخل اسرائيل مرتبط بمجمل سياق ومجرى السياسة الاسرائيلية تجاه المناطق المحتلة . فقط ربط زعماء اسرائيل ، منذ بدء الاحتلال ، مسألة استغلال الايدي العاملة بموضوع مستقبل الاراضي المحتلة . يقول دايان حول هذا الموضوع ان امام اسرائيل اختيارين على المدى القصير : الاول تشغيل العرب داخل اسرائيل ، والثاني انفاق الاموال الاسرائيلية في مشارع عامة في المناطق المحتلة لتوفير الاجر اليومي للعمال العرب (٢١٤) . وقد انحاز دايان للاختيار الاول لانه ، كما يقول ، يفيد الاقتصاد الاسرائيلي ويعود بالربح على اصحاب رؤوس الاموال الاسرائيليين . ولان الاختيار الثاني لا يعود بمكاسب اقتصادية على اسرائيل اذ يتطلب منها انفاق الاموال داخل هذه المناطق على مشاريع غير انتاجية لمجرد تشغيل السكان خوفا من ان تؤدي البطالة الى انتفاضة عامة في هذه المناطق .

اما على المدى البعيد فيرى دايان ان الحل يكمن في تشغيل سكان المناطق المحتلة خارج اسرائيل وهذا ، حسب قول دايان ، يعني توظيف رؤوس الاموال الاسرائيلية داخل المناطق المحتلة . ويوضح دايان نتائج هذا بالتساؤل التالي : « هل باستطاعة اي منا ان يتصور انه بالامكان اقامة مشاريع محلية هناك مستقلة عن الاقتصاد الاسرائيلي عندما نكون نتكلم في الواقع، عن الراسماليين اليهود وعن المشاريع الاسرائيلية التي ستقيم لنفسها فروعا في هذه المناطق ؟ » (٢١٥) وبتعبير آخر فان تشغيل العمال العرب داخل اسرائيل يشكل خطوة مرحلية على طريق الدمج الاقتصادي الكامل ، بدون اي يعني هذا الضم السياسي لما قد يترتب على هذا من اعطاء اهالي المناطق المحتلة العرب حقوق المواطن الاسرائيلي السياسية (وخاصة حرية تشكيل الاحزاب وحرية الانتخاب) .

يقول احد المعلقين الاسرائيليين «ان الارتباط المتبادل بين سكان المناطق والاقتصاد الاسرائيلي يعتبر من انجح الوسائل التي من شأنها ان تكفل عدم العودة الى الفصل بين

٢١٣ – **دافار** ، ١٩٧٣/٩/١٠ .

٢١٤ – **معاريف** ١٩٦٩/٤/١٧ .

٢١٥ – المرجع السابق .

اجزاء ارض اسرائيل المختلفة والذي ظل قائما حتى حزيران ١٩٦٧ » (٢١٦) ويعتقد معلق اسرائيلي آخر بأن تشغيل العمال العرب يساعد على فتح حدود البلدان العربية امام اسرائيل لان هؤلاء العمال يشكلون حسب اعتقاده « القوة الرئيسية التي ستطرح مطلب ان يشمل اي حل سياسي فتح الحدود مع اسرائيل » وذلك بسبب تحسن اوضاع هؤلاء العمال المعيشية مقارنة عما كانت قبل حرب حزيران (٢١٧) . ان ما تتناساه هذه الآراء – المبنية الى حد كبير على التمني وليس على تحليل الواقع – ان عامل الضفة في اسرائيل الذي يعي التباين المعيشي بين وضعه الراهن ووضعه تحت الحكم الهاشمي ، يعي كذلك وبشكل مباشر ملموس التباين الواضح بين وضعه هو كعامل عربي وبين وضع العامل الاسرائيلي ، وما يتضمنه هذا من تمييز صارخ واستغلال ونهب مكشوفين . فان كان رفض العامل العربي للحكم الهاشمي نابع من عداء هذا النظام الشديد لكل ما يمثل مصالح الجماهير في الضفتين ولعدائه لحركة التحرر في المنطقة فان عداءه لاسرائيل نابع من ما تمثله الدولة الصهيونية من تشريد وقهر وحرمان واستغلال للشعب الفلسطيني ومن العداء التاريخي المستفحل بين الصهيونية وحركة التحرر العربي .

ب – الاستيطان والضم التدريجي

مقدمة :

رأينا فيما سبق كيف حولت اسرائيل الضفة الغربية الى مستعمرة بكل معنى الكلمة اذ قامت على تكييف اقتصادها لخدمة الاقتصاد الاسرائيلي وفرضت عليها وعلى قطاع غزة صيغة محددة من التخصص والتبعية تتلائم واحتياجات اسرائيل الاقتصادية والسياسية ، كما سارعت الى استغلال اليد العاملة العربية في مشاريعها وفرضت علاقات تجارية بين الضفة والاقتصاد الاسرائيلي تسيرها شروط تبادل غير متكافئة .

غير ان الاستعمار الصهيوني لا يكتمل بدون العملية الاستيطانية التي شكلت على مدى تاريخ الحركة الصهيونية سمة رئيسية من سمات هذا الاستعمار المميزة . فليس امام « اسرائيل » ان ارادت النمو واستيعاب المزيد من المهاجرين اليهود ولعب دورها السياسي في المنطقة الا التوسع . والتوسع يتضمن الاستيطان . هذا واضح تماما سواء في الفعل الصهيوني التاريخي او في التفكير الاسرائيلي الراهن . لقد كان دايان شديد الوضوح في ربطه بين الاطماع التاريخية للصهيونية وبين اهداف اسرائيل تجاه المناطق التي احتلتها بعد حرب حزيران ١٩٦٧ عندما قال :

« منذ مئة عام وشعبنا منهمك في بناء البلد والامة وفي التوسع وجذب اليهود وفي بناء المستعمرات والاستيطان من اجل توسيع الحدود . وليس من حق اي يهودي

---

٢١٦ – اليتسور ، **معاريف** ١٩٧٢/٥/١٢ .

٢١٧ – Rafael N. Rosenzweig « The Arab Aliyah », **New Outlook** (Tel Aviv), Vol. 15.– No.3. 1973.

ان يقول لنا ها قد وصلنا الى نهاية المرحلة ، كما لا يحق له ان يقول باننا قاربنا على الوصول الى نهاية الطريق » (٢١٨) .

الاستيطان الصهيوني ومصادرة الاراضي في الضفة الغربية :

بعد حرب حزيران سارعت اسرائيل الى ضم القدس العربية (٢١٩) وشرعت بتنفيذ سياسة تهويد المدينة وتغير ملامحها العربية . كما سارعت في احاطتها بالضواحي السكنية اليهودية وصادرت عشرات الآلاف من الدونمات من المساحة داخل المدينة وفي ضواحيها . وضمن سياسة « خلق الوقائع والافادة من الوقت » شرعت اسرائيل في تنفيذ مخطط استيطاني في الضفة الغربية والمناطق المحتلة الاخرى .

في البداية ركزت اسرائيل على بناء مستوطنات زراعية ذات طابع عسكري على طول الخط الممتد من هضبة الجولان في الشمال الشرقي ، مرورا بغور الاردن وسلسلة الجبال المحاذية له في الضفة الغربية ، وحتى مشارف رفح وشمال سيناء في الجنوب الغربي وشرم الشيخ في اقصى الجنوب . هذا بالاضافة الى بعض المستوطنات الاخرى التي اقيمت شمال القدس (اللطرون) وبالقرب من مدينة الخليل وبين القدس والخليل (غوش عتسيون) .

اما في المرحلة الثانية فقد جرى التركيز على اقامة مراكز صناعية – مدينية استهدفت تقطيع التواصل السكاني للعرب في الضفة الغربية لعزل الاهالي في تجمعات سكانية يسهل السيطرة عليها وبدء عملية محاصرتها بمراكز سكانية يهودية . ففي المرحلة الاولى من الاحتلال ركزت اسرائيل على بناء شريط من المستوطنات الامنية الغرض منها تسييج السكان العرب وخاصة سكان الضفة الغربية وعزلهم عن الامتداد العربي وعن التفاعل مع حركة المقاومة الفلسطينية التي بدأت تظهر كقوة رئيسية في الساحة الاردنية . وبعد استكمال هذه المرحلة بدأت السلطات الاسرائيلية في التركيز على تقطيع اوصال التواجد السكاني العربي داخل المناطق المحتلة وتغيير الطابع الديموغرافي لهذه المناطق ، بعد ان قطعت شوطا في الحاق اقتصاد هذه المناطق بالاقتصاد الاسرائيلي .

بلغ عدد المستوطنات التي اقامتها السلطات الاسرائيلية بين حرب حزيران عام ١٩٦٧ وحرب تشرين عام ١٩٧٣ ، ٤٦ مستوطنة موزعة كالتالي : ١٧ في هضبة الجولان ، ١٢ في غور الاردن ، ٣ في غوش عتسيون ، واحدة في الخليل وواحدة في شمال غرب القدس ، ٤ في قطاع غزة ، ٤ في مشارف رفح ، واحدة في سيناء ، و ٣ في خليج ايلات . وكانت السلطات الحاكمة في اسرائيل قد وافقت في ايلول ١٩٧٣ على

---

٢١٨ – **معاريف** ١٩٦٨/٧/٧ . وفي خطاب له امام اجتماع لشبيبة حزب العمل الاسرائيلي عام ١٩٦٩ اعلن دايان « ان المهمة الرئيسية التي تواجهنا هي خلق خارطة جديدة ، وحدود جديدة ، وارض اسرائيل جديدة » (**دافار** ، ١٩٦٩/١٠/٣) .

٢١٩ – لم تكتف اسرائيل بضم مدينة القدس حسب حدودها الادارية السابقة بل ضمت منطقة في ضواحي القدس بلغت مساحتها ٦٧ كم٢ وقد شملت المناطق السكنية التالية : طور ، عيساويه ، شعفاط ، بيت حانينا ، المطار ، صور باهر ، ام توبا ، بيت صفافا وشرفات .

مشروع يقضي ببناء ٢٦ مستوطنة جديدة في هذه الاراضي في السنوات الاربعة القادمة (١٩٧٤ – ١٩٧٨) موزعة كالتالي : ٧ في غور الاردن ، مستوطنة اخرى في غوش عتسيون ، ٦ في هضبة الجولان ، ٦ في مشارف رفح ، ٣ في قطاع غزة ، ٣ في خليج ايلات . وقد خطط لان يكون اكثر من ربع هذه المستوطنات الجديدة عبارة عن « مدن صناعية » تعتمد على التكنولوجيا الحديثة . وتقول المصادر الاسرائيلية ان السلطات الحاكمة في اسرائيل استثمرت خلال الفترة الممتدة بين حرب حزيران وحرب تشرين نحو ٦٠٠ مليون ليرة اسرائيلية في اقامة المستوطنات في المناطق المحتلة (٢٢٠) .

كان برنامج حزب العمل الاسرائيلي الحاكم الذي اقر قبل شهر من حرب تشرين ١٩٧٣ ، قد نص على زيادة عدد السكان اليهود في المناطق المحتلة عن طريق تطوير الحرف والصناعة والسياحة في المستوطنات الاسرائيلية . كما وافق كذلك على اقامة مركز اقليمي في غور الاردن ، ومركز اقليمي صناعي يتطور فيما بعد الى مركز مديني في قلقيليه . هذا بالاضافة الى اقامة مستوطنات مدينية – صناعية في هضبة الجولان ومشارف رفح (مدينة « يميت » او « ابشالوم ») ، كما وضعت دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية عشية حرب تشرين مخططا استيطانيا لاقامة شريط استيطاني يهودي يمتد من القدس حتى اريحا يقسم الضفة الغربية الى شطرين (٢٢١) .

وقد ترافق مع هذه المرحلة الاستيطانية اشتداد اجراءات اسرائيل في مصادرة الاراضي وخاصة في غور الاردن . واقدمت سلطات الاحتلال على استعمال شتى الاساليب الارهابية والفاشية لطرد المواطنين عن اراضيهم كرش المزارع بالمواد الكيماوية السامة ، ومنع المياه والكهرباء عنهم .

وبالرغم من ان اسرائيل لم تعلن عن مساحة الاراضي التي استولت عليها او صادرتها الا انه من المؤكد ان هذه الاراضي تشكل جزءا كبيرا من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان . ففي الضفة الغربية استولت سلطات الاحتلال على جميع الاراضي التي كانت تحت تصرف الحكومة الاردنية والتي بلغت مساحتها اكثر من مليون دونم او اكثر من سدس (١/٦) مساحة الضفة الغربية البالغة نحو ٦ ملايين دونم . وتشمل الاراضي الحكومية التي استولت عليها اسرائيل على ٧٣٠ر٢١٤ دونما من الاراضي المزروعة او المبني عليها ونحو ٠٠٠ر٣٠٠ دونم من الاراضي القاحلة. بالاضافة الى هذا استولت السلطات الاسرائيلية على ٧٨٩ر٣٢٨ دونما من اراضي الغائبين (الذين شردهم الاحتلال او الاشخاص الذين كانوا في الخارج وقت حرب حزيران والذين رفضت اسرائيل السماح لهم بالعودة الى اراضيهم) وعلى نحو ٤٠٢ر١٠ منزل تعود الى « الغائبين » (اغلبهم من اللاجئين الذين شردتهم حرب حزيران عام **١٩٦٧**) . هذا بالاضافة الى ما يزيد عن ٠٠٠ر٢١ دونم صادرتها اسرائيل في القدس وضواحيها.

---

٢٢٠ – نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية تاريخ ١٩٧٣/٩/١ ، صفحة ٥٤١ .

٢٢١ – المرجع السابق ، السنة الثالثة ، العدد ١٧ ، ايلول ١٩٧٣ .

ولا تشمل هذه الارقام على المناطق التي سيجتها سلطات الاحتلال « لاسباب عسكرية » (٢٢٢) .

هذا وكان المشروع الاستيطاني الذي طرحته الحكومة الاسرائيلية عشية حرب تشرين قد نص على التوسع في شراء الاراضي والعقارات في الضفة الغربية « بكل وسيلة فعالة وخصوصا بواسطة الشركات والافراد الذين يشترون الاراضي » . وقد ذكرت بعض المصادر الاسرائيلية الرسمية ان الصندوق القومي اليهودي كان قد نجح في شراء ما لا يقل عن ١٠ آلاف دونم في الضفة الغربية (٢٢٣) . بينما تؤكد مصادر اخرى ان المساحة لا تقل عن ٢٠ الف دونم (٢٢٤) . وكان بعض الافراد والشركات الاسرائيلية قد اشتروا اراض لم تعرف مساحتها تقع اغلبها بين رام الله وبيت لحم . وقد قدر عدد صفقات الاراضي حتى بداية ربيع عام ١٩٧٣ بما لا يقل عن ٣٠٠ صفقة (٢٢٥) .

تصفية المخيمات :

بدأت السلطات الاسرائيلية عام ١٩٧٠ ، في تنفيذ مخطط هدفه تصفية المخيمات وتحويلها الى احياء سكنية عادية تابعة لادارة البلديات والسلطات المحلية في المدن او المناطق الريفية المجاورة . ولهذا الغرض أنشأت السلطات الاسرائيلية في كانون الاول عام ١٩٧٠ (بعد مجازر ايلول في عمان) ما اسمته بـ « صندوق الائتمان للتنمية الاقتصادية وتوطين اللاجئين » تحت رئاسة الوزير الاسرائيلي شمعون بيريز .

كما ابدت الدوائر الامبريالية اهتماما ملحوظا بموضوع اللاجئين في المناطق المحتلة . فقد قامت مؤسسة فورد بتمويل مشروع دراسي عن المخيمات في الضفة الغربية قام باعداده اساتذة اسرائيليون ونشرته مؤسسة « راند » ذات العلاقات الوثيقة بوزارة الخارجية الاميركية . وخرجت الدراسة بتوصيات تؤكد على اهمية تغير اوضاع المخيمات والغاء طابعها اللجوئي (السياسي) عن طريق دمج سكانها اداريا ومعيشيا ببقية المناطق السكنية (٢٢٦) .

كما نشطت جهات اسرائيلية متعددة في طرح مشاريع مختلفة تستهدف تصفية مخيمات اللاجئين التي اعتبرها احد المعلقين الاسرائيليين « مستنقعا فتاكا » من مصلحة

---

٢٢٢ – Jerusalem Post April 9, 1973, p. 1.

راجع كذلك « Palestinian Emigration and Israeli Land Expropriation in the Occupied Territories » in **Palestine Studies**, Vol. III. No. 1. Antumn 1973, also Jerusalem Post Weekly Supplement.

وفي قطاع غزة استولت اسرائيل على حوالي ثلث مساحة القطاع بحجة ان هذه املاك للدولة . كما استولت على ٠٠٠ر١٠ دونم للمستوطنات الاسرائيلية في القطاع .

٢٢٣ – راجع نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ملحق العدد ١٤ عام ١٩٧٣ .

٢٢٤ – **الجديد** (مجلة الحزب الشيوعي الاسرائيلي) ، نيسان ١٩٧٣ .

٢٢٥ – **Jerusalem Post**, April 11, 1973, p. 2.

٢٢٦ – Y. Ben-Porath and E. Marx « Some Sociological and Economic Aspects of Refugee Camps on the West Bank ». Rand Publication R-835-FF. August 1971.

اسرائيل التخلص منه (٢٢٧) . وقد تحدثت هذه الجهات عن مشاريع « لافراغ المخيمات تدريجيا عن طريق تقديم حوافز اقتصادية » كتقديم مساكن باسعار رمزية في اماكن بلدية قريبة من اماكن التشغيل المقترح انشاؤها على ان تكون هذه المساكن منتشرة في المدن . كما اقترحت هذه منع اسكان آخرين مكان اولئك الذين يغادرون هذه المخيمات . ودعت بعض هذه المشاريع الى اعادة تأهيل اللاجئين عن طريق توسيع الصناعة المحلية التي تعتمد على العمل المكثف والتي تخدم الاقتصاد الاسرائيلي وخاصة صناعات الغزل والنسيج والملابس والاحذية والاغذية وتعليب الفاكهة والاخشاب . وجميع هذه الصناعات يغلب عليها الطابع الحرفي الصغير ولا تخلق تجمعات عمالية كبيرة وتعتمد على العمل اليدوي المكثف ولا تحتاج الى وسائل انتاجية متطورة ، كما لا تؤدي الى تطوير الطاقات البشرية المتوفرة وبالتالي فهي تصب في عملية تعميق تبعية اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة للاقتصاد الاسرائيلي .

كما دعت بعض الجهات الاسرائيلية الى تشجيع المبادرين (اصحاب رؤوس الاموال) من اهالي المناطق المحتلة الى الاستثمار في هذا المجال عن طريق تقديم القروض والمساعدات الاسرائيلية . وقد كشفت المناقشات التي جرت على صفحات الصحف الاسرائيلية عن وجود اطراف امبريالية مستعدة لتمويل مشاريع لتصفية مخيمات اللاجئين (٢٢٨) .

هذا وقد نصت الوثيقة الاستيطانية (المعروفة بوثيقة « غاليلي ») التي وضعتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي كبرنامج عمل للسنوات المقبلة على وجوب العمل بحزم وبسرعة على تصفية مخيمات اللاجئين في قطاع غزة والضفة الغربية ، ودعت الى ضرورة الاسراع في تنفيذ مخططات اسكانهم ، وخصصت لهذا الغرض مبلغ ١ر٢ مليار ليرة اسرائيلية ينفق خلال الاربع سنوات المقبلة (١٩٧٤ — ١٩٧٨) .

لقد رأينا في الجزء الاول من هذا الفصل ان سكان المخيمات في الضفة الغربية مندمجون الى حد كبير بالاقتصاد المحلي . وقد كان هذا الاندماج النسبي قائما قبل الاحتلال ولا علاقة له بسياسة اسرائيل الامبريالية تجاه الضفة الغربية . وتبين الاحصاءات الاسرائيلية الرسمية كذلك ان هذا الاندماج الاقتصادي كان قائما قبل ان تبدأ سلطات الاحتلال في نهاية عام ١٩٧٠ في تنفيذ مشاريعها الهادفة تصفية المخيمات ودمجها في المدن والقرى المجاورة . اذ تبين ارقام عام ١٩٦٩ ان نسبة عالية من السكان

٢٢٧ — تعليق زاخين في « **عل همشمار** » ١٩٧٢/٧/٢٨ ، راجع نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ملحق العدد ١٨ ، السنة الثانية ، ١٦ ايلول ١٩٧٢ .

٢٢٨ — المرجع السابق . هذا وكانت اسرائيل قد بدأت منذ عام ١٩٧٢ سلسلة من الاجراءات العملية لتغيير اوضاع لاجئي المخيمات في قطاع غزة اذ قامت بشق الطرق « الامنية » داخل المخيمات وبهدم عدد كبير من بيوتها ونقل اعداد كبيرة من سكانها الى اماكن سكنية اخرى ، وقد استهدفت كل هذه الاجراءات « اضعاف صلة اللاجيء بهدف العدوة » على حد تعبير المشرف على تنفيذ المخطط في قطاع غزة .

اللاجئين في الضفة كانت تعمل في قطاعات الاقتصاد المحلي الرئيسية كما يوضح الجدول التالي (٢٢٩) :

توزع السكان العاملين من اللاجئين في الضفة الغربية حسب فروع الاقتصاد لعام ١٩٦٩ وبالنسب المئوية

الزراعة	٢٨ر٥ ٪
الحرف والصناعة	١٥ر٠ ٪
البناء	١٥ر٩ ٪
النقل	٦ر٣ ٪
التجارة	١٥ر٥ ٪
الخدمات العامة	١٠ر٦ ٪
الكهرباء والخدمات الصحية	٢ر٩ ٪
الخدمات الخاصة	٥ر٣ ٪

كما تشير ارقام عام ١٩٧١ ان نسبة القوة العاملة من مجموع سكان المخيمات البالغين (١٤ سنة فما فوق) عادلت ٣٥ر٤ ٪ وهي نسبة تقارب النسبة السائدة بين مجموع سكان الضفة الغربية (٣٦ر٣ ٪) كما بلغت نسبة العاملين فعلا من مجموع القوة العاملة ٩٧ر٨ ٪ وهي نفس النسبة السائدة في الضفة ككل (٩٧ر٦ ٪) (٢٣٠) .

ان السمة الرئيسية التي تجمع بين سكان المخيمات هي سمة الاقتلاع واللجوء الذي يرتبط بالاحتلال الاسرائيلي لفلسطين عام ١٩٤٨ . ولهذا فان وضع سكان المخيمات السكني وظروفهم المعيشية الاخرى ترتبط بشكل محسوس ومباشر بوجود الكيان الصهيوني وبحرمانهم من حق العودة والعيش على ارضهم . ان هذه العلاقة المباشرة التي تربط بين مشاكل سكان المخيمات المعيشية وبين قضية الشعب العربي الفلسطيني هو ما تسعى السلطات الصهيونية الى الغائه او الحد من تأثيره عن طريق الغاء المخيمات كليا وبعثرة سكانها في المناطق المدينية والريفية على امل ان تخفف علاقات الملكية الخاصة التي قد تنشأ من جراء وضعهم الجديد ومن الغاء العلاقات المكثفة بين اللاجئين بعد تحويلهم الى مستوطنين ، من حدة العداء للدولة الصهيونية . يقول الوزير الاسرائيلي موشيه كرمل :

« ان حل مشكلة اللاجئين هو مصلحة اسرائيلية خالصة . اذ ان استمرار مخيمات اللاجئين على وضعها الراهن ... من شأنه ان يحافظ على العداء الشديد لدولة اسرائيل وينمي كراهية كبيرة لها » (٢٣١) .

٢٢٩ — مشتقة من .Statistical Abstract of Israel, 1970. No. 21. Table X/12, p. 635 (لم تعد الاحصاءات الرسمية تفرد بندا خاصا من التوزع المهني للاجئين في الضفة الغربية بعد عام ١٩٧٠) .

٢٣٠ — يعد عدد سكان المخيمات البالغين عام ١٩٧١ نحو ٢٦ر٢ الفا شكلت القوة العاملة منهم ٩ر٣ آلاف وشكل العاملون فعلا نحو ٩ر١ الآلاف . (المصدر : Statistical Abstract of Israel, 1972, No. 23. Table XXVI/5, p. 656.)

٢٣١ — **دافار** ١٩٧٢/٨/٢٥ .

الاستيطان الاسرائيلي والسيطرة على المرافق العامة في الضفة الغربية :

تسهيلا لعملية الاستيطان الكولونيالي واحكام ربط اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد الاسرائيلي قامت سلطات الاحتلال بسلسلة من الاجراءات استهدفت تطوير ما يسمى « بالبناء الهيكلي » (الطرق ، الهاتف ، وشبكات المياه والكهرباء ...) وربطها بالبناء الهيكلي الاسرائيلي كما جرى في مدينة القدس التي قامت اسرائيل بضمها بعد حرب حزيران مباشرة .

ان ربط المرافق العامة في الضفة الغربية بالمرافق الاسرائيلية يزيد من تبعيتها واعتمادها على القرارات الاسرائيلية في تسيير هذه المرافق وخاصة فيما يخص شبكات الكهرباء التي جرى ربطها في بعض مناطق الضفة بالشبكات الاسرائيلية . وكما حدث ايضا بخصوص ايصال مياه الشرب الى بعض المدن في الضفة الغربية الذي تم تحت الاشراف الاسرائيلي (٢٣٢) .

ولعل هدف سلطات الاحتلال من جراء هذه الاجراءات ومن محاولتها ادخال بعض التحسينات على الخدمات الاجتماعية الاساسية هو المحافظة على نمط معيشي معين يخفف ، حسب اعتقاد قادة اسرائيل ، من النقمة ضد الاحتلال الاستيطاني ومن التباين بين الشروط الاجتماعية في المستوطنات الاسرائيلية والمدن والقرى العربية . هذا عدا عن المكاسب الدعائية التي تجنيها السلطات الاسرائيلية من المشاريع المحدودة التكاليف والتي لا تتعدى قيمتها جزءا ضئيلا جدا مما تنهبه الدولة الصهيونية سنويا من اجور العمال العرب (٢٣٣) . ان هذا الاطار هو الذي يحدد مغزى واهداف اسرائيل من المساعدات والقروض المالية التي قدمتها الى البلديات في المناطق المحتلة لتنفيذ مشاريع تتعلق بانارة الشوارع وتحسين الطرق الرئيسية وبعض المشاريع الاخرى وخاصة فيما يتعلق بافتتاح المكاتب للخدمات الاجتماعية وتقديم القروض لبعض الاهالي لبناء المساكن . هذا بالاضافة الى الدورات التدريبية التي اشرنا اليها سابقا والتي تعمدت التركيز على بعض المهن المرتبطة بالمرافق العامة بالاضافة الى المهن التي يحتاجها الاقتصاد الاسرائيلي .

يقول احد المعلقين الاسرائيليين تعقيبا على اثار الوثيقة الاستيطانية التي أقرتها

---

٢٣٢ – فعلى سبيل المثال قامت بلدية اريحا بالاستعانة بشركة تاهر الاسرائيلية لتخطيط شبكات المياه في المدينة ، ووقعت بلدية نابلس اتفاقا مع شركة اسرائيلية اخرى لتركيب مضخات لمشروع بئر وادي الباذان الارتوازي (**د.ا.ا.** ، ١٩٧٢/٨/١٢ ، و ١٩٧٢/٨/١٩) .

٢٣٣ – بلغ مجمل ما انفقته سلطات الاحتلال في الضفة الغربية عام ١٩٧١ نحو ٨١ مليون ليرة اسرائيلية أو ما يعادل ١٢٩ ليرة للفرد الواحد ، ولا شك ان جزءا من هذا المبلغ خص المرافق العامة ، الا ان الجزء الاكبر انفق على المستوطنات الاسرائيلية، تهديم البيوت ، بناء السجون وعلى الاغراض العسكرية . اما دخل سلطات الاحتلال من الضرائب على واردات الضفة الغربية وصادراتها فبلغ ٦٧ مليون ليرة اسرائيلية في نفس السنة . اما ما انفقته الحكومة الاسرائيلية على الفرد الاسرائيلي فبلغ عام ١٩٧١ ، ٢٦٢٩ ليرة او ما يعادل اكثر من ٢٠ ضعفا لما انفقته في الضفة الغربية . ان هذا كاف لكشف زيف الدعاية الاسرائيلية لما تقوم به من « تطوير » في المناطق المحتلة .

المصدر : Israeli Statistical Abstract, No. 24, Jerusalem, 1973. Table XXVI/7, pp 698 - 699.

سلطات الاحتلال عشية حرب تشرين (وثيقة غاليلي) والتي دعت الى تطوير البناء الهيكلي وتحسين الخدمات العامة في المناطق المحتلة :

« نحن اليهود ، مثل كل حكم استعماري مستنير ، سنهتم من الان فصاعدا ، بتحقيق ارتفاع سريع في مستوى المعيشة للسكان وجعلهم يشعرون بالحكم الذاتي ، ولكن هذا كله سيكون نتيجة ثانوية للهدف الحقيقي لخطة العمل (وثيقة غاليلي) التي معناها عمليا زيادة سرعة الاستيطان ... » (٢٣٤)

ان تطوير « البناء الهيكلي » في الضفة الغربية (وقطاع غزة) ورفع مستوى الشروط الاجتماعية لتقليص الهوة القائمة بين هذه المناطق وبين المستوى الاسرائيلي يساعد على هضم هذه المناطق بسهولة وسرعة كبيرتين وبدون الصعوبات والعقبات التي يمكن ان تبرز مع بقاء هذه الشروط متخلفة كثيرا عن اسرائيل . فتحسين المرافق العامة وتطويرها يساعد على احكام تبعية المناطق المحتلة للسوق الاسرائيلي من جهة واحكام السيطرة على فروع الخدمات من جهة اخرى : فعلى سبيل المثال أدى توسيع شبكات الكهرباء في ظل الهيمنة الاسرائيلية الى توسيع سوق المنتجات الاسرائيلية الكهربائية من ناحية (الثلاجات .. الغسالات ، وسائل التدفئة والاضاءة الكهربائية ، التلفزيونات .. الخ) ، وأوقع شركات الكهرباء في الضفة الغربية تحت السيطرة الاسرائيلية نتيجة تحكمها بالمادة الاولية (مشتقات النفط) ونتيجة المشاركة الاسرائيلية الراسمالية في هذه الشركات من ناحية أخرى . وهكذا كان مصير الهاتف الذي ربط بشبكة الهاتف الاسرائيلي مما أدى الى رفع رسومه .

خاتمة : لقد كان من نتائج السياسة الاسرائيلية الامبريالية الاستيطانية والتي كانت ابرز تجلياتها استقطاب جزء كبير من الايدي العاملة العربية للعمل داخل اسرائيل، وتقليص رقعة الاراضي الزراعية نتيجة الاستيلاء الاسرائيلي عليها او تسييجها « لاغراض الامن » او مصادرتها وبناء المستعمرات عليها ، واغراق سوق الضفة الغربية بالبضائع الاسرائيلية وتركيز اسرائيل على تطوير المرافق العامة وربطها بالمرافق الاسرائيلية واخضاعها لاشرافها ، لقد كان من نتائج هذا كله المحافظة على انتفاخ القطاع الثالث على حساب القطاعين الرئيسيين الاخرين (الزراعة والصناعة) . وتشير المعطيات الاحصائية الى انخفاض سريع في نسبة العاملين في قطاع الزراعة في الضفة الغربية كما تبين الارقام التالية : (٢٣٥) :

السنة	نسبة السكان العاملين في الزراعة	نسبة الذكور البالغين العاملين في الزراعة
١٩٦٩	٤٤ر٨	٣٨ر٥
١٩٧٠	٣٩ر٣	٣٢ر٣
١٩٧١	٣٤ر٢	٢٧ر٦
١٩٧٢	٣٠ر٨	٢٥ر٢

---

٢٣٤ – رؤوبين مروز – **ملحق عل همشمار** ، ١٩٧٣/٨/٢٤ .

٢٣٥ – Statistical Abstract of Israel 1972, No. 23, Table XXVI/19, p 660 and Statistical Abstract of Israel 1973. No. 24. Table XXVI/22, p. 714.

ففي خلال اربع سنوات فقط من الاحتلال (٦٩ – ١٩٧٢) انخفضت نسبة العاملين في القطاع الزراعي بمقدار ١٤ ٪ . وبما ان الارقام لا تشمل القدس المحتلة والتي لا يعمل الا نسبة قليلة جدا من سكانها في الزراعة (لم تزد عن ١ر٢ ٪ من الرجال العاملين في صيف عام ١٩٦٧) فانه يمكننا الاستنتاج ان نسبة السكان العاملين في القطاع الزراعي بلغت عام ١٩٧٢ ربع مجموع السكان العاملين فقط ، ولم تزد كثيرا عن خمس (١/٥) الرجال العاملين في ذلك العام . ومن المتوقع ان تكون هذه النسبة قد انخفضت قليلا عام ١٩٧٣ (قبل حرب تشرين) . وان استمر الوضع على هذا المنوال فان نسبة السكان العاملين في الزراعة في الضفة الغربية قد لا تزيد عن ١٥ ٪ عام ١٩٧٥ .

اما نسبة العاملين في الصناعة والمناجم فقد بلغت ٣ر١٣ ٪ من مجموع السكان العاملين عام ١٩٦٩ ، ارتفعت الى ٧ر١٥ ٪ عام ١٩٧٢ ، وارتفع عدد العاملين في هذا القطاع من سكان الضفة الغربية (باستثناء القدس) من نحو ٦ر١٤ الفا عام ١٩٦٩ ، الى ٦ر١٩ الفا عام ١٩٧٢ (٢٣٦) . الا ان القسم الاكبر من هذه الزيادة جاء نتيجة العمل داخل « اسرائيل » وليس من جراء العمل داخل الضفة الغربية اذ بلغ عدد العاملين في قطاع الصناعة الاسرائيلي من اهالي الضفة الغربية عام ١٩٦٩ نحو ٩ر١ الف ، ارتفع الى ٦ر٥ آلاف عام ١٩٧٢ (٢٣٧) . وبهذا فان النسبة الحقيقية للسكان العاملين في الصناعة والمناجم داخل الضفة الغربية لم تتجاوز ٢ر١١ ٪ من مجموع السكان العاملين عام ١٩٧٢ ، وهي نفس النسبة التي كانت قائمة في الضفة الغربية عام ١٩٦١ والبالغة ٣ر١١ ٪ من مجموع السكان العاملين في تلك السنة (٢٣٨) .

لقد رافق تقلص حصة ما يستقطبه القطاع الزراعي من الايدي العاملة وبقاء نسبة العاملين في الصناعة والمناجم تتراوح في مكانها زيادة سريعة في نسبة العاملين في فرع الانشاء (البناء والاشغال العامة) اذ ارتفعت هذه من ٩ر١١ ٪ من مجموع السكان العاملين عام ١٩٦٩ الى ٢١ ٪ عام ١٩٧٢ (٢٣٩) . وبتعبير آخر فان اكثر من خمس (١/٥) القوة العاملة في الضفة اصبح عام ١٩٧٢ يعمل في فرع البناء . فقد تضاعف عدد العاملين في هذا الفرع في خلال اربع سنوات فقط اذ قفز من ١٣ الفا عام ١٩٦٩ الى ما يزيد عن ٢٦ الفا عام ١٩٧٢ (٢٤٠) ويعود السبب كما بينا في الجزء السابق من هذا الفصل الى ارتفاع عدد العاملين في هذا الفرع داخل اسرائيل اذ ارتفع من نحو ٤ الاف عام ١٩٦٩ الى ما يزيد عن ١٩ الفا عام ١٩٧٢ مما يشير ان عدد العاملين في هذا الفرع في الضفة الغربية نفسها انخفض من ٩ الاف عام ١٩٦٩ الى نحو ٧ الاف عام ١٩٧٢ .

اما عدد العاملين في فروع التجارة (بما فيها الفنادق والمطاعم) والخدمات العامة

٢٣٦ – المرجع السابق .

٢٣٧ – Statistical Abstract of Israel 1973, No. 24. Table XXVI/24, P. 717.

٢٣٨ – راجع الفصل الثالث .

٢٣٩ – Statistical Abstract of Israel 1973. No. 24. Table XXVI/22, p. 714.

٢٤٠ – مشتقة من المراجع السابقة .

والاجتماعية فقد شكلوا عام ١٩٧٢ نحو ٢٤ ٪ أو ما يقارب ربع (١/٤) مجموع السكان العاملين (٢٤١) . وتعمل أغلبيتهم العظمى (ان لم يكن جميعهم) داخل الضفة الغربية ولهذا فان نسبتهم في مجموع السكان العاملين في الضفة الغربية نفسها تقارب ٦ر٣٢ ٪ او نحو ثلث السكان العاملين (٢٤٢) .

ان هذا التشويه في اقتصاد الضفة الغربية والذي يبرز في ابعاد جزء كبير من السكان عن العمل الانتاجي (الزراعي والصناعي) داخل الضفة يتلائم مع سياسة الاستعمار الاسرائيلي الاستيطانية ويضيف نمطا جديدا لسياسة اسرائيل **الاجلائية** . فالنمط التقليدي للسياسة الصهيونية الاجلائية اتخذ شكل ابعاد ولفظ السكان الفلسطينيين الى خارج المناطق المحتلة . ان فشل سلطات الاحتلال في اجلاء اغلبية سكان الضفة الغربية (وقطاع غزة) عن اراضيهم بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ ومباشرتها في تنفيذ سياسة امبريالية تجاه هذه المناطق جعل اسرائيل تمارس بالاضافة الى سياسة الابعاد الاجباري والتهجير الاقتصادي (كما سنبين بعد قليل) سياسة اجلائية من نوع آخر ، أي سياسة الاجلاء او الابعاد عن **العمل الانتاجي** وذلك بتوسيع قطاعات اقتصاد الضفة الغربية غير المنتجة .

والواقع ان التصورات المدروسة لاوضاع الضفة الغربية وقطاع غزة والمبنية على اساس ايديولوجي منسجم مع التفكير الصهيوني تجاه المناطق المحتلة تعطي اهمية خاصة لقطاع الخدمات في هذه المناطق . ويستنتج تقرير أعده بعض الاقتصاديين الاسرائيليين لحساب مؤسسة راندا الامريكية (٢٤٣) حول البنية الاقتصادية وامكانيات التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة بان عدد السكان العاملين في قطاع الخدمات سيصل عام ١٩٧٨ الى ٩٢ الفا او ما يعادل ٣ر٢٨ ٪ من مجموع القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة في ذلك العام . الا ان هذه النسبة ترتفع الى ٤٢ ٪ اذا ما استثني من هذه الارقام العمال العرب في اسرائيل من اهالي المناطق المحتلة . كما يستنتج التقرير بان عدد العاملين في قطاع الزراعة يزيد عن ٧٦ الفا عام ١٩٧٨ او ما يعادل ٣ر٢٨ ٪ من السكان العاملين في حين يتوقع التقرير ان تبقى نسبة العاملين في الصناعة على ما كانت عليه عام ١٩٦٨ ، اي نحو ١٣ ٪ .

ان بنية اقتصادية من هذا النوع تنسجم تماما مع تصور اسرائيل للتسوية السياسية في المنطقة والتي من أهم احد شروطها فك المقاطعة الاقتصادية العربية وما يرتب على هذا من اقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع الدول العربية . ولهذا فان وجود قطاع خدمات متطور نسبيا ومرتبط بالاقتصاد الاسرائيلي في المناطق المحتلة وخاصة في الضفة الغربية (بسبب موقعها الجغرافي) يجعل هذه المناطق مؤهلة للعب دور الوسيط التجاري بين السوق الاسرائيلي والاسواق العربية .

٢٤١ – مشتقة من المرجع نفسه (هذا لا يشمل مدينة القدس التي تحوي نسبة عالية من العاملين في هذه الفروع) .

٢٤٢ – بلغ مجموع السكان العاملين في الضفة الغربية ، (باستثناء القدس العربية) نحو ٢ر١٢٥ الفا عمل منهم ما لا يقل عن ٤ر٣٢ الفا في اسرائيل .

٢٤٣ – Rand Report, Economic Structure and Development Prospects of the West Bank and Gaza Strip. Sep. 1971, pp. 5-6.

ان تنمية قطاع خدمات واسع في الضفة والقطاع واعتماد سياسة « الجسور المفتوحة » يخلق اساسا قويا للتخوف من احتمال ان تقوم المناطق المحتلة وخاصة الضفة الغربية بدور المستعمرة « الوسيطية » بين اسرائيل والاسواق العربية في حالة تمرير تسوية سياسية تتلاءم والشروط الاسرائيلية . ولن يغير من احتمال قيام وضع كهذا انسحاب اسرائيل **العسكري** من هذه المناطق ان لم يرافق هذا انهاء للعلاقات الاقتصادية والتجارية الامبريالية القائمة حاليا . فالتبعية الاقتصادية التي اوجدها الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة (٢٤٤) تتطلب شرطا اساسيا لالغائها وهو قطع جميع شرايين العلاقات الامبريالية القائمة بين هذه المناطق والكيان الصهيوني والتوجه في نفس الوقت الى تطوير القاعدة الانتاجية في الضفة الغربية والقطاع بعيدا عن جميع أشكال التبعية السياسية والاقتصادية ، لتوفير جميع شروط بناء اقتصاد وطني ذي توجه وحدوي حقيقي .

ج ـ سياسة التبديد القومي تجاه اهالي الضفة الغربية

مقـدمة :

هناك امتداد واضح بين سياسة اسرائيل الراهنة تجاه الشعب العربي الفلسطيني في المناطق المحتلة وبين سياسة الحركة الصهيونية الاستيطانية الاجلائية في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ . فقد شكل هذا الاستعمار منذ بداية وجوده تناقضا تناحريا مع الشعب العربي الفلسطيني باكمله وبقيام الدولة الصهيونية اشتدت حدة هذا التناقض، كما ازداد شمولا واتساعا بعد احتلال اسرائيل لجميع الاراضي الفلسطينية ولاجزاء واسعة من الاراضي العربية الاخرى في حرب حزيران عام ١٩٦٧ .

قبل عام ١٩٤٨ عمل الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ومن ورائه الاستعمار البريطاني على تحطيم الاقتصاد العربي التقليدي في فلسطين ، وعلى فرض الحواجز والعراقيل امام تطوير قوى الانتاج العربية ، كما أقام الاستعمار الصهيوني مدعوما بالاستعمار البريطاني اقتصادا جديدا مغلقا ليستثني بشكل متعمد الشعب الفلسطيني. فقد كان الهدف من اقامة هذا الاقتصاد المغلق واضحا منذ البداية امام الحركة الصهيونية وهو بناء الدولة الصهيونية بعد طرد وتشريد سكان البلاد الاصليين .

فقد فرضت الحركة الصهيونية على المستعمرين اليهود قواعدها الثلاث المعروفة والتي تتلخص في سياسة « العمل العبري » أي تشغيل العمال اليهود فقط واستثناء العمال العرب كليا رغم رخص الايدي العاملة العربية وخصب تجربتها الزراعية وسياسة شراء المنتوجات اليهودية فقط اي مقاطعة المنتوجات العربية ، وسياسة « افتداء الارض » او شراء الارض العربية (الاغلبية من ملاك الاراضي الكبار الغائبين) وتوطين المهاجرين اليهود عليها . وكان لا بد لهذا المشروع الاستيطاني من أن يخلق

---

٢٤٤ ـ بلغ عدد العاملين في الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٧٢ نحو ٥٧ر٩ الفا شكلوا نحو ٣٠ر٧ ٪ من مجموع السكان العاملين . كما بلغ عدد العاملين في الصناعة من أهالي الضفة والقطاع (بما في ذلك العاملين في اسرائيل) عام ١٩٧٢ نحو ٢٨ر١ الفا شكلوا ١٤ر٩ ٪ من مجموع السكان العاملين .

المصدر : Statistical Abstract of Isral 1973. No. 24. Table XXVI/21, p. 713.

تناقضا حادا بين الصهيونية من جهة وجميع طبقات الشعب الفلسطيني الرئيسية من جهة اخرى . وقد عبرت جماهير الشعب الفلسطيني عن هذا التناقض عبر الانتفاضات التحررية والنضالات المسلحة المتوالية منذ بدء الاحتلال البريطاني مرورا بانتفاضة عام ١٩٢٩ وثورة عام ١٩٣٦ وحتى الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى عام ١٩٤٨ .

وان كان هذا التناقض الرئيسي قد تجسد قبل عام ١٩٤٨ بدفع الفلسطينيين العرب خارج الكيان الصهيوني اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وعبر حركة تدمير الاقتصاد المحلي ومنع نموه وتطوره وعبر تحالف الحركة الصهيونية المتين مع الاستعمار البريطاني ، فان هذا التناقض قد تجسد في اشكال جديدة بعد قيام الكيان الصهيوني، كان أهمها اجلاء غالبية السكان الاصليين خارج بلادهم وتحويل ما تبقى منهم الى اقلية مستغلة تعاني مختلف اشكال التمييز العنصري .

بعد حرب حزيران ١٩٦٧ اصبح نحو نصف الشعب الفلسطيني يرزح تحت الاحتلال اذ بلغ عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في ايلول ١٩٦٧ ما يزيد عن مليون نسمة (٢٤٥) . هذا عدا عن السكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ . وفي ظل وجود هذه الكثافة السكانية العالية في الضفة والقطاع كان لا بد لاسرائيل من أن تتجه نحو ممارسة سياسة تبديد قومي متعددة الجوانب لمسنا بشيء من التفصيل بعض جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الاجزاء السابقة من هذا الفصل . بقي هنا ان نشير الى بعض الملامح الرئيسية للجوانب الاخرى من ممارسات اسرائيلية القمعية والاجلائية تجاه سكان الضفة الغربية وهذا ينطبق بالطبع على سكان قطاع غزة .

الاحتلال الاسرائيلي وسياسة التبديد القومي في الضفة الغربية :

تجلت سياسة التبديد القومي والارهاب في العديد من الممارسات الموجهة نحو قمع واخماد جميع اشكال المقاومة ضد الاحتلال ، كما تجلت في الاجراءات المختلفة الرامية الى طمس الهوية الوطنية للسكان الفلسطينيين العرب في الضفة الغربية . وقد شملت هذه الممارسات تدمير بعض القرى تدميرا كاملا (قرى عمواس ، ويالو ، وبيت نوبا في منطقة اللطرون على سبيل المثال) ، واصرار سلطات الاحتلال على رفض عودة النازحين عن الضفة الغربية بسبب حرب حزيران . كما برزت في محاولات اسرائيل المختلفة لتشجيع الهجرة من الضفة الغربية . وقد تراوحت هذه المحاولات من استعمال القنابل المحرقة ورش المزروعات بالمواد السامة الى هدم القرى واجزاء من المدن بهدف الاستيلاء عليها وبناء المستعمرات فوقها .

والواقع ان هجرة واسعة من المناطق المحتلة استمرت لفترة اشهر طويلة بعد توقف القتال . ففي الاشهر الخمسة الاولى من ١٩٦٨ نزح عن الضفة الغربية والقطاع

---

٢٤٥ ـ بلغ عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة (بدون شمال سيناء) في ايلول ١٩٦٧ ، ١ر٠١٨ر٥٠٠ نسمة ، منهم ٦٦٤ر٥٠٠ في الضفة الغربية و ٣٥٤ر٠٠٠ في قطاع غزة .

عن طريق الاردن ما يزيد عن ٢٢ الف مواطن (٢٤٦) . هذا ولا يزال النزوح من الضفة الغربية مستمرا وبشكل متواصل منذ بدء الاحتلال وحتى الوقت الحاضر . وقد اتبعت سلطات الاحتلال وسائل وضغوطات مختلفة لتهجير عشرات الالاف من اهالي الضفة والقطاع . فعلى سبيل المثال ، قامت السلطات الاسرائيلية بتأسيس شركة خاصة مهمتها تشجيع تهجير الشبان العرب الى اوروبه على ان تتحمل الشركة نفقات السفر واعداد المعاملات وتأمين الاقامة لفترة بضعة ايام في البلد المضيف ، بالاضافة الى تزويد المهاجرين الفلسطينيين باجازة عمل (٢٤٧) .

كما فتحت سلطات الاحتلال باب الابعاد الفاشي بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ عندما بدأت تتبلور في الضفة الغربية حركات منظمة لمقاومة الاحتلال اذ قامت في ايلول عام ١٩٦٧ بابعاد بعض زعماء الضفة الغربية السياسيين المعارضين لسياسة الاحتلال ، كان احدهم كمال ناصر الذي لحقته قوات اسرائيل الفاشية لتغتاله مع آخرين من قادة المقاومة في بيروت في نيسان عام ١٩٧٣ . واخذت ارقام المبعدين ترتفع سنويا باشتداد حركة مقاومة الاحتلال حتى وصلت الى ٣٥٦ في عام ١٩٧٠ لوحده ، ووصل في السنوات الثلاث التالية (١٩٧١ – ١٩٧٣) الى أكثر من ١٠٧٠ مبعدا (٢٤٨) .

ان هذه الارقام تخص المبعدين قسرا عن طريق الجسرين ولا تشمل المبعدين عن طريق الصحراء . فقد بدأت سلطات الاحتلال منذ النصف الثاني من عام ١٩٧٠ في ابعاد المواطنين عن طريق وادي عربة وغور الصافي واخذت تلقي بالمبعدين في الصحراء الجنوبية وتجبرهم على التوجه الى الضفة الشرقية تحت التهديد باطلاق النار على من يحاول العودة . كما لا تشمل هذه الارقام الاشخاص الذين يغادرون الضفة الغربية عن طريق تصاريح اسرائيلية والذين ترفض السلطات الاسرائيلية بعد ذلك بالسماح لهم بالعودة الى الضفة . وبالاضافة الى هذه الاجراءات لجأت اسرائيل الى تخيير بعض المعتقلين والمحكومين لمدد طويلة بين البقاء في السجن او الابعاد الى خارج الضفة الغربية وغزة . وقد خرج العديد من المعتقلين بهذه الطريقة . ويقدر ان ٧٠٪ من المبعدين يخرجون من المعتقلات والتوقيف الاداري . وواضح ان اهداف هذه الاجراءات هو تفريغ المناطق المحتلة من العناصر القيادية المقاومة للاحتلال وتفريغ السجون والمعتقلات الاسرائيلية بين الفترة والاخرى لاستيعاب المزيد من المعتقلين .

سياسة التهجير الاقتصادي :

كما ان مجمل هذه الاجراءات بالاضافة الى سياسة التهجير الاقتصادي التي مارستها سلطات الاحتلال وخاصة ضد الفئات المثقفة والشابة جعل حجم الهجرة

٢٤٦ – تقرير اللجنة الوزارية العليا للاغاثة . شهر ايار ١٩٦٨ ، عمان .
٢٤٧ – راجع نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بتاريخ ١٩٧١/٧/١٦ ، السنة الاولى ، صفحة ١٢٩ .
٢٤٨ – تبرر سلطات الاحتلال سياسة الابعاد بالرجوع الى قوانين الطوارىء التي وضعها الاستعمار البريطاني في فلسطين عام ١٩٤٥ والتي تعطى للحاكم العسكري صلاحية ابعاد اي مواطن دون ابداء الاسباب . (بعض التفاصيل عن المبعدين حتى عام ١٩٧١ موجودة في اوراق عارف العارف « الفلسطينيون المبعدون عن بلادهم ١٩٦٧ – ١٩٧١ » مركز الابحاث ، تموز ١٩٧٣) .

السنوية من الضفة الغربية الى الخارج لا يقل في المعدل عن ١١ الف نسمة سنويا كما تبين الارقام التالية :

عدد سكان الضفة الغربية (باستثناء القدس العربية) في ايلول ١٩٦٧ (٢٤٩) = ٥٩٨٫٦٠٠ نسمة
عدد سكان الضفة الغربية (باستثناء القدس العربية) في ايلول ١٩٧٣ (٢٥٠) = ٦٥٣٫٦٠٠ نسمة
عدد سكان الضفة الغربية (باستثناء القدس العربية) المتوقع في ايلول ١٩٧٣ (حسب زيادة سنوية طبيعية قدرها ٣٫١ ٪) = ٧١٨٫٩٢٠ نسمة
عدد سكان الضفة الغربية (باستثناء القدس العربية) المتوقع في ايلول ١٩٧٣ (حسب زيادة سنوية قدرها ٣٫٢ ٪) = ٧٢٣٫٧٠٠ نسمة

وبتعبير آخر فقد انخفض عدد سكان الضفة الغربية خلال سنوات الاحتلال الست الممتدة من ايلول ١٩٦٧ الى ايلول ١٩٧٣ ما بين ٦٥٫٣٢٠ و ٧٠٫١٠٠ نسمة (٢٥١) .

ويتركز التهجير بصورة رئيسية على الشبان الذين في سن الانتاج وخاصة في السنوات العمرية من ٢٠ الى ٤٤ سنة اذ ان حاجة الاقتصاد الاسرائيلي هي للايدي العاملة غير الماهرة . فحسب الاحصاءات الاسرائيلية بلغت نسبة السكان في فئات العمر من ٢٠ – ٤٤ سنة ٢٥٫٢ ٪ من مجموع السكان في ايلول ١٩٦٧ انخفضت الى ٢٤٫٥ ٪ عام ١٩٧٢ (٢٥٢) .

وقد برز أثر اجراءات التهجير الاسرائيلية المختلفة على فئات الشباب الذكور في التركيبة الديمغرافية للسكان . ففي عام ١٩٧٢ شكل الذكور ما بين سن ٢٥ و ٤٩ عاما ٤٢٫٥ ٪ فقط من مجمل السكان (من الذكور والاناث) في هذه الفئات العمرية (٢٥٣) . وبتعبير آخر اصبحت الضفة الغربية تعاني من نقص واضح في الذكور الشباب . وتبين الارقام التالية الانخفاض الذي طرأ على عدد الذكور الشباب بين عام ١٩٦٧ (ايلول) وعام ١٩٧٢ اي بعد ٥ سنوات من الاحتلال (٢٥٤) :

٢٤٩ – Israel Defence Forces, Census of Population 1967. Publication. No. 1. Jerusalem, 1967, p. IX.
(بلغ عدد سكان القدس المحتلة في ايلول ١٩٦٧ ، ٦٥٫٨٥٧ نسمة) . وتشير المصادر الاسرائيلية الرسمية ان عدد السكان ارتفع الى ٨١٫٧ الفا في نهاية عام ١٩٧٢ . راجع : Statistical Abstract of Israel 1973, No. 24. Table II/11.
٢٥٠ – Quarterly Statistics of the Administered Territories. Vol. III. No. 3. 1973. Jerusalem. Table A/1, p. 3.
٢٥١ – وفي نفس الفترة انخفض سكان قطاع غزة وشمال سيناء بنحو ٥٢٫٥٠٠ نسمة او ما يعادل نحو ٩ آلاف نسمة سنويا حسب معدل زيادة طبيعة قدرها ٣٫١ ٪ .
٢٥٢ – مشتقة من : Israel Defence Forces, Census of Population 1967, op. cit. Table 4. p. 120 and Statistical Abstract of Israel 1973. No. 24. Table XXVI/3, p. 694.
٢٥٣ – المرجع السابق : بلغت نسبة الذكور في فئات السن بين ٢٠ و ٤٤ عاما ٣٤ ٪ من مجموع نفس فئات العمر من الجنسين . اي ان الذكور شكلوا ثلث السكان من فئات السن بين ٢٠ الى ٤٤ سنة .
٢٥٤ – المرجع نفسه . كما انخفضت نسبة الذكور بين فئات السن من ٣٠ – ٤٤ من ٧٤٥ ذكرا لكل ١٠٠٠ انثى عام ١٩٦٩ الى ٧٢٣ ذكرا لكل ١٠٠٠ انثى عام ١٩٧٢ . (المرجع السابق) .

عدد الذكور في الضفة الغربية حسب فئات السن (بالالاف)

فئة السن	١٩٦٧ (ايلول)	١٩٧٢
٢٠ – ٢٤	١٦ر٦	–
٢٥ – ٢٩	١١ر٦	١٣ر٧
٣٠ – ٣٤	١٢ر٧	١١ر٣
٣٥ – ٣٩	١١ر٤	١١ر١
٤٠ – ٤٤	١١ر٣	١١ر١
٤٥ – ٤٩	–	٩ر٩
المجموع	٦٣ر٤	٥٧ر١

أي ان عدد السكان الذكور في فئة السن من ٢٠ – ٤٤ سنة انخفض على مدى السنوات الخمس من الاحتلال (٦٧ – ١٩٧٣) بنحو ٦ر٣٠٠ نسمة أو ما يقارب ١٠ ٪ من مجموع سكان هذه الفئة العمرية من السكان الذكور ، وهذه النسبة تفوق كثيرا الانخفاض البسيط المتوقع نتيجة الوفيات والتي هي محدودة جدا بين فئات هذا السن .

ويبدو ان الفئات المثقفة هي اكثر الفئات عرضة للتهجير الاقتصادي اذ انها اكثر الفئات في الضفة الغربية التي تعاني من البطالة بسبب اغلاق سوق العمل الاسرائيلي امامها من جهة وعدم توفر فرص العمل الكافية لها في الضفة الغربية . وتبين الارقام التالية ارتفاع نسبة الباحثين عن العمل من الفئات المثقفة في الضفة الغربية في السنوات التي تتوفر عنها معلومات :

عدد الباحثين عن العمل في الضفة الغربية (باستثناء القدس) من خلال مكاتب العمل الاسرائيلية [٢٥٥]

	اصحاب المؤهلات العلمية والاكاديمية	العمال غير المهرة	المجموع
١٩٧٠ (كانون الثاني)	٩ر٩٥٧	٩ر٨٢٣	١٩ر٧٨٠
حزيران	١٣ر٣٧٢	٩ر٠٨١	٢٢ر٤٣٥
ايلول	١٥ر٤٨٢	٨ر٩٦٨	٢٤ر٤٥٠
كانون الاول	١٢ر٤٥٦	١٠ر٨٩٠	٢٣ر٢٠٦
١٩٧١ (كانون الثاني)	١٣ر٥٢٧	١١ر٦٢٥	٢٥ر١٤٨
حزيران	١٦ر٣٥٤	١٠ر٠٥٣	٢٦ر٤٠٧
ايلول	١٧ر٩٩٩	٩ر١٠٣	٢٧ر١٠٢
كانون الاول	٤ر٢٧٢	١٥ر٣٧٢	١٩ر٦٤٤

٢٥٥ Monthly Statistics of the Administered Territories, Vol. I. No. 1. January– 1972. Table E/5, p. 41.

ويلاحظ من الجدول ان نحو ٦٥ ٪ من العاطلين عن العمل في ايلول عام ١٩٧٠ كانوا من اصحاب المؤهلات العلمية والاكاديمية ، وبلغت هذه النسبة ٦٦ ٪ في ايلول عام ١٩٧١ . ويلاحظ كذلك ان عدد العاطلين عن العمل من اصحاب المؤهلات يرتفع في فترة حزيران الى ايلول وهي فترة التخرج من المدارس الثانوية والمعاهد العليا والجامعات . وعلى الاغلب يعود انخفاض ارقام العاطلين عن العمل منهم في الفترات الاخرى الى الهجرة الخارجية للعمل او للالتحاق بالمعاهد والجامعات في الخارج او الى الانخراط في مهن لا تتناسب ومؤهلاتهم (بطالة مقنعة) . والارقام التي اشرنا اليها سابقا حول انخفاض نسبة اعداد الذكور من الشباب بين سكان الضفة الغربية تعزز ما قلناه عن تهجير المثقفين من الضفة الغربية .

لقد عبر العديد من زعماء اسرائيل عن خوفهم من وجود اكثر من مليون عربي في المناطق المحتلة بتعابير لا ينقصها الوضوح . فقد عبرت جولدا مئير وفي أكثر من مناسبة عن هذا الخوف بصيغ تفيض بالحقد العنصري . فهي تقول :

« اني لا أريد دولة ثنائية القومية ، دولة اضطر الى ان أكون معها دائمة قلقة : هل الطفل المولود يهودي ام غير يهودي ؟ اني اريد دولة ذات اكثرية يهودية حاسمة » [٢٥٦] .

الارهاب الاسرائيلي :

ان المواجهة الصهيونية مع جزء من الشعب العربي الفلسطيني الحاضر فوق ارضه والامكانات التي يوفرها هذا الحضور من تحديات للوجود الصهيوني في الضفة والقطاع (المقاومة المسلحة ، والاضرابات ، العصيان المدني ، الانتفاضات) . وما يضعه من عقبات في وجه التوسع والاستيطان الصهيوني ، هي التي تضفي على الاحتلال الاسرائيلي طابعه اللاانساني الشرس والذي تمثل ولا يزال في ممارسة شتى انواع القمع الفاشي . فلقد انكر الاحتلال الصهيوني كافة حقوق التعبير الديموقراطي والتنظيم السياسي على اهالي المناطق المحتلة . والامثلة على هذا متعددة ومتنوعة منها : سحب شرعية المحاكم الاسلامية القانونية ، الضغط على اتحادات العمال والمهنيين ومنعها من ممارسة مهامها النقابية ، فرض « الانتخابات » البلدية على السكان ، مطاردة وسجن أعضاء الجبهة الوطنية الفلسطينية التي تشكلت في الضفة الغربية في صيف عام ١٩٧٣ ، الابعاد ، والسجن وتدمير البيوت وفرض حظر التجول على الاهالي ... الخ

لقد اتخذت اجراءات القمع والارهاب الاسرائيلي نفس اشكال وتعابير اجراءات القمع التي تمارسها الانظمة الفاشية المحتلة ، كتطبيق مبدأ العقوبة الجماعية وما يسمى «بعقوبة الجوار» والتي شملت نسف بيوت العائلات التي يشتبه باحد افرادها بمقاومة الاحتلال . فقد وصل عدد هذه البيوت المنسوفة خلال سنتين فقط من

٢٥٦ – يديعوت احرونوت ٢٥/١٠/١٩٧٢ .

الاحتلال باكثر من ٧٥٠٠ بيت (٢٥٧) . والاجراءات القمعية والارهابية الاخرى التي لا بد وان يولدها رزوح شعب تحت الاحتلال ، كعقوبات السجن المشددة ، والابعاد لكل من يشتبه بعدائه لسلطات الاحتلال .

كما شملت اجراءات السلطات الاسرائيلية الهادفة طمس هوية الشعب الفلسطيني الفاء مكتب التربية والتعليم في القدس بعد ضمها والغاء ٧٨ كتابا من الكتب التي كان يجري تدريسها في الضفة الغربية كما قامت بحذف كل ما له علاقة بالتاريخ العربي المعاصر وخاصة ما يتعلق بنضالات الشعوب العربية ضد الاستعمار الاوروبي . ولم تنج كتب اللغة والادب من محاولات تفريغ الثقافة الوطنية من محتواها النضالي اذ قامت سلطات الاحتلال بحذف كل عبارة او مقالة او حتى بيت شعر يتضمن معان تعبر عن التعلق بأرض الوطن من جهة او عن رفض الخضوع للاستبداد والقهر من جهة أخرى .

ان موقع اسرائيل الاستعماري الاستيطاني الاجلائي يحتم سيكولوجية النظرة المتجاهلة لوجود الشعب العربي الفلسطيني ويحتم اجراءات اسرائيل الهادفة الى طمس هوية هذا الشعب الوطنية ، لان هذه الهوية تبرز طبيعة التناقض الرئيسي القائم مع الدولة الصهيونية وتقف في وجه محاولات اسرائيل الاستيطانية الاجلائية .

ملاحظات حول التصور الاسرائيلي لمستقبل الضفة الغربية :

لقد ناقشنا في هذا الفصل مختلف الجوانب الرئيسية لسياسة اسرائيل الفعلية في الضفة الغربية واثار هذه السياسة على واقع الضفة الغربية الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . وقد يكون من المفيد بصدد معالجة ابعاد السياسة الاسرائيلية ، ابداء بعض الملاحظات العامة عن تصورات زعماء اسرائيل لمستقبل الضفة الغربية . وتجدر الاشارة هنا الى اهمية التمييز بين التصور من جهة وبين النتيجة العقلية او المحتملة من جهة أخرى فالاولى وليدة اطماع او طموحات وايديولوجية وتاريخ محدد والثانية وليدة موازين القوى المحلية والدولية . ان محك « واقعية » تصور سياسي ما ، يتعلق بموازين القوى وقدرة الفعل الذاتي على تغيير هذه الموازين لصالح الاستجابة لما يطرحه هذا التصور السياسي ، في حين ترتبط وهمية تصور ما بدرجة ابتعاده عن موازين القوى المتصارعة من جهة وعن الاستجابة للفعل الذاتي من جهة أخرى .

ان موضوع النقاش التالي ليس « واقعية » أو « وهمية » التصورات الاسرائيلية حول مستقبل الضفة الغربية القريب فهذا موضوع خارج عن نطاق الدراسة الحالية (٢٥٨) . ان الهدف من هذا النقاش هو توضيح الموقف الاسرائيلي حول مستقبل

٢٥٧ ـ للتفاصيل راجع اوراق عارف العارف ، المجموعة الخامسة ، « الدور الفلسطينية التي هدمها الاسرائيليون » . مركز الابحاث ، تموز ١٩٧٢ .

٢٥٨ ـ يتطلب هذا معالجة السياسة الامبريالية واهدافها في المنطقة ودرجة اعتمادها على اسرائيل في تنفيذ مخططاتها وبالتالي درجة تبني الدوائر الامبريالية (والاميركية بشكل خاص) لتصورات اسرائيل لدورها في المنطقة .

الضفة الغربية والذي يشكل جزءا هاما من تصور اسرائيل للتسوية السياسية في المنطقة ، كما ان هذه الملاحظات لا تعكس اراء مختلف القوى السياسية في اسرائيل بل تركز على الاتجاهات الرئيسية التي برزت من خلال مواقف القوى السياسية الحاكمة والفاعلة سياسيا (حزب العمل الاسرائيلي الحاكم وتكتل « ليكود » المعارض) . ان تتبع مواقف القوى السياسية الفاعلة في اسرائيل قبل وبعد حرب تشرين ١٩٧٣ يكشف ان التصور الاسرائيلي لمستقبل الضفة الغربية يستند على المرتكزات التالية :

(١) التوسع الاقليمي

بعد حرب حزيران ١٩٦٧ مباشرة بدأ نقاش حاد بين زعماء اسرائيل حول السياسة التي يجب انتهاجها تجاه المناطق المحتلة . وقد برز في هذا النقاش اتجاهان رئيسيان يمكن تسمية الاتجاه الاول بالاتجاه الصهيوني التقليدي وتسمية الاتجاه الثاني بالاتجاه الصهيوني الرأسمالي ، ورغم وجود تباينات دقيقة وهامة داخل كل من هذين الاتجاهين من جهة وتواصل بينهما حول بعض النقاط من جهة اخرى الا ان الاطار العام لتصورات كل منهما متميز عن الاخر . ورغم أهمية هذه التباينات الداخلية لمتبعي السياسة الاسرائيلية وخاصة في الفترة الراهنة ، فاننا سنكتفي هنا بالاشارة الى المعالم الرئيسية لهذه الاتجاهات بدون الغوص في تحليل للبنية الاقتصادية الاسرائيلية وما تمثله هذه الاتجاهات من مصالح وعلاقات اقتصادية محددة ، وقد كنا قد تطرقنا بسرعة الى بعض جوانب هذا الموضوع عند معالجة سياسة اسرائيل تجاه العمل العربي .

ان المنطلق الرئيسي الذي يحرك سياسة الاتجاه الصهيوني التقليدي في الوقت الراهن هو الخوف من الحضور السكاني العربي وما يجسد هذا من اخطار على التكوين السكاني لدولة « اسرائيل » . ولهذا فان الخوف من « تلويث » العمل العبري ما هو الا تعبير عن الخوف من « تلويث » يهودية دولة « اسرائيل » . وقد عبر بنحاس سابير عن مخاوف هذا الاتجاه بما أسماه « بالخطر الديموغرافي » اي « خطر » ان تتحول اسرائيل مع مرور الزمن ـ وبفعل ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين عن معدل الزيادة الطبيعية بين السكان اليهود ـ الى دولة « ثنائية القومية » . ويشير اصحاب هذا الاتجاه الى تضاعف عدد السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ اذ ارتفع عددهم من نحو ١٥٠ الف نسمة ما يزيد عن ٣٠٠ الف نسمة او بمعدل زيادة سنوية قدرها ٣ر٨ ٪ . هذا في حين لم تتجاوز الزيادة الطبيعية السنوية للسكان اليهود في اسرائيل عام ١٩٦٧ ١ر٥ ٪ .

ومن هنا جاءت دعوة بعض زعماء حزب العمل ، من امثال سابير وألون وايبان ، وزعماء حزبي مابام والاحرار المستقلين الى الانسحاب من بعض المناطق المأهولة بالسكان تفاديا « لاختناق اسرائيل ان هي حاولت بلع المناطق الجديدة » على حد تعبير بنحاس سابير ، ومحافظة على صهيونية العمل العبري وابطال مفعول « القنبلة الزمنية » التي زرعها العمل العربي الفلسطيني في اسرائيل على حد تعبير بن أهارون .

أما الاتجاه الرئيسي الاخر ضمن الخط الصهيوني التقليدي المتمثل بشكل رئيسي في الاحزاب الدينية وفي تجمع « ليكود » اليميني فيدعو الى ضم الضفة الغربية وقطاع

غزة ومناطق عربية اخرى . وقد اقترح بعضهم العمل على ضمان غالبية يهودية في الدولة على المدى البعيد عن طريق تهجير السكان العرب او عن طريق تشجيع الهجرة اليهودية من الخارج الى اسرائيل . فقد طالب بعض زعماء « حركة أرض اسرائيل المتكاملة » بتفريغ المناطق المحتلة من سكانها على أساس ان دولة اسرائيل استوعبت مليون يهودي من الدول العربية التي عليها بالمقابل استيعاب عدد مماثل من العرب (٢٥٩). ويتضح هذا التوجه الالحاقي الاجلائي بشكل صارخ في اراء وممارسات عصبة الدفاع اليهودية التي قامت عام ١٩٧٢ بارسال رسائل الى عدد من سكان الضفة الغربية تعرض عليهم تمويل نفقات سفرهم الى الخارج ودفع مبلغ الف دولار عن كل مهاجر .

أما بن غوريون الذي يريد الضم ولكن يخشى الحضور السكاني العربي فقد اقترح ان تقوم الدولة في اسرائيل بحملة دعاوية تستهدف حمل النساء اليهوديات في اسرائيل على الاستجابة الى واجبهن الاساسي في انجاب ما لا يقل عن اربعة أطفال خلال فترة الثماني او العشرة سنوات الاولى من الزواج . وتدعيما « للواجب الوطني » هذا ، طالب بن غوريون تقديم حوافز مادية للعائلات الكبيرة (٢٦٠) .

أما الاتجاه الصهيوني الرأسمالي فيشدد على اهمية « دمج » الضفة الغربية اقتصاديا باسرائيل بدون أن يعني هذا اعطاء السكان العرب الجنسية الاسرائيلية والحقوق السياسية المترتبة عليها . ويعتبر دايان من أكبر المتحمسين لسياسة الالحاق الاقتصادي والضم التدريجي أو ما أطلق عليه « بالضم الزاحف » عن طريق خلق وقائع جديدة (الاستيطان ، شراء الاراضي ، الالحاق الاقتصادي ، الجسور المفتوحة ... الخ) وفرضها على السكان العرب . ورغم ان الحكومة الاسرائيلية لم تتبنى رسميا سياسة دايان الا ان هذه شكلت البرنامج الفعلي الذي سير سياسة الحكومة الاسرائيلية ما بين حرب حزيران ١٩٦٧ وحرب تشرين عام ١٩٧٣ . ويرى هذا الاتجاه ان المناطق المحتلة وخاصة الضفة الغربية وقطاع غزة تقدم لاسرائيل فرصة تاريخية لكسر طوق الحصار الاقتصادي العربي من جهة ولاستغلال امكانيات هذه المناطق الاقتصادية والبشرية من جهة اخرى .

الا ان موقف دايان ومؤيديه (من امثال غليلي) ظل غامضا حول المستقبل السياسي للضفة الغربية اذ اكتفى بالتأكيد على اهمية خلق علاقات اقتصادية متشابكة بين الضفة الغربية واسرائيل من جهة وبين الضفة الغربية والدول العربية عبر الجسور المفتوحة من جهة اخرى . وقد أكد دعاة هذا الخط على اهمية تطويرها الى علاقات تجارية « عادية » تربط بين اسرائيل والاسواق العربية . وبتعبير آخر فان اتجاه دايان حاول التوفيق بين طموحات الرأسمالية الاسرائيلية (القطاع الخاص) النامية والتي لا تريد تفويت فرص ، استغلال العمل العربي الرخيص واحتمالات فتح أسواق عربية جديدة امامها من جانب ، وبين الاتجاه الصهيوني التقليدي التوسعي الذي لا يهمه

٢٥٩ - A. S. Becker, Israel and the Palestinian Occupied Territories: Military-Political Issues in the Debate, Rand Report, 1971, pp. 56-75.

٢٦٠ - Quoted by Sheila Ryan, Israeli Economic Policy in the Occupied Areas, op. cit., p. 7.

تحقيق تسوية سياسية مع الدول العربية بقدر ما يهمه توسيع رقعة الدولة الاسرائيلية على اساس الحق « التاريخي » (أي الديني - الاسطوري) للشعب اليهودي في « ارض اسرائيل » (الضفة والقطاع) ولاعتبارات امنية في مناطق عربية أخرى (الجولان ، اجزاء من سيناء) من جانب آخر لقد مثل موقف دايان حلا وسطا بين المنادين بضم الضفة الغربية والقطاع واعطاء السكان العرب الحقوق السياسية الاسرائيلية بعد ضمان اغلبية يهودية واضحة في الدولة (جاحال) وبين الاتجاه الاخر الذي يميل الى الاقرار بوجود الشعب الفلسطيني وضرورة وضع حلول جاهزة لمسألته القومية (مابام والاحرار المستقلون على سبيل المثال) . فدايان يميل الى التركيز على ربط الضفة الغربية اقتصاديا باسرائيل مع ابقائها تابعة سياسيا للنظام الهاشمي .

أما آلون (صاحب المشروع المعروف باسمه) فقد اقترح ضم قطاع غزة الى اسرائيل بعد تهجير سكانها من اللاجئين (الذين يشكلون اغلبية السكان) الى الضفة الغربية التي طالب بضم بعض اجزائها كالقدس وبعض المناطق التي تنحدر من جبال الضفة الغربية على طول امتداد غور الاردن . ويصر آلون على بقاء هذه المناطق تحت سيطرة الجيش الاسرائيلي . أما الجيب المتبقي من الضفة فيقترح ايصاله بالضفة الشرقية عن طريق ممر يشمل مدينة اريحا ، على ان تعطى لسكانه حرية الدخول في معاهدات مع اسرائيل او الانضمام الى الاردن ضمن صيغة فيدرالية او اندماجية.

يمكننا القول اذن ان الموقف الاسرائيلي المتمثل في مواقف القوى السياسية الرئيسية يتلخص في الاصرار على التوسع والضم رغم وجود تفاوت في مواقف هذه القوى حول حجم الاراضي التي يجب ضمها نهائيا من الضفة الغربية لاسرائيل وقد انعكس هذا الموقف بوضوح تام في الاتفاق الذي أقرته سكرتارية حزب العمل الاسرائيلي بعد مناقشات استمرت من ايلول ١٩٧٢ وحتى نيسان ١٩٧٣ الذي اوصى باقامة مستوطنات ومراكز مدينية جديدة وبدعم سياسة الجسور المفتوحة واستمرار استغلال اليد العاملة العربية داخل « اسرائيل » على ان يجري مراقبة هذا من الناحية العديدية ومناطق التشغيل .

وبعد حرب تشرين عام ١٩٧٣ وما نتج عنها من خسائر عسكرية وبشرية واقتصادية كبيرة لاسرائيل وكل ما تبع هذا من هزات على الصعيد السياسي الاسرائيلي ، بقي المفهوم التوسعي مسيطرا على تصور القيادة الاسرائيلية للتسوية السياسية في المنطقة . ويتجلى هذا في التفسير الذي قدمته جولدا مئير لقرار مجلس الامن والذي ركز على رفض العودة الى حدود الرابع من حزيران (٢٦١) . كما يبرز ايضا في البرنامج الانتخابي الذي قدمه حزب العمل الاسرائيلي في تشرين الثاني عام ١٩٧٣ والذي شدد بدوره على رفض الانسحاب الى حدود الرابع من حزيران (٢٦٢) . كما نجد نفس التشديد في خطاب أبا ايبان في افتتاح مؤتمر جنيف وفي تصريحات

٢٦١ - د.ا.ا. ١٩٧٣/١٠/٢٤ - العدد رقم ٣٧٣ .

٢٦٢ - راجع النص الكامل في نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، السنة الثالثة ، العدد ٢٣ ، بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٦ .

زعماء اسرائيل المتكررة بعد ذلك (بما في ذلك رابين الـذي ترأس الحكومة الجديدة التي خلفت حكومة جولدا مئير) .

أما الاتجاه الذي ينادي بالتخلي عن كل المناطق المحتلة (بما فـي ذلك الضفة الغربية) في مقابل السلام مع الدول العربية وافساح المجال للشعب الفلسطيني في ممارسة حقه في تقرير المصير فلا يمثل سوى أقلية ضئيلة في المجتمع الاسرائيلي (راكاح ، اوري افنيري ، وعدد مـن اليساريين والمثقفين الاسرائيليين) ، ولا يمكـن اعتباره ، في الوقت الراهن على الاقل ، اتجاها ذي وزن في اسرائيل .

(٢) المساومة مع النظام الهاشمي حول مستقبل الضفة الغربية

ان الاتجاه الغالب لدى الاحزاب والقوى السياسية الفاعلة في اسرائيل يرفض بحدة الاعتراف بالوجود السياسي للشعب الفلسطيني . ولا شك ان هذا هو الموقف التاريخي للحركة الصهيونية. وبالرغم من ان وثيقة حزب العمل الاسرائيلي التي أقرها الحزب بعد حرب تشرين ١٩٧٣ ، اعترفت ، ولاول مرة فـي تاريخ حـزب العمل الرسمي ، بوجود « هوية ذاتية للعرب الفلسطينيين » ، الا انها كررت الموقف السابق انه لا مكان بين البحر والصحراء الا لدولتين مستقلتين وهمـا اسرائيل وعاصمتهـا « القدس الموحدة » ودولة عربية الى الشرق منها اسمتها الوثيقة « الدولة الاردنيـة الفلسطينية » تكون لها « علاقات جوار حسنة » باسرائيل . أي ان الاطار السياسي الوحيد الذي يراه حزب العمل الاسرائيلي مناسبا للتعبير عـن الهوية الوطنيـة الفلسطينية يتحدد بالنظام الهاشمي .

ويشكل هذا راي أغلبية زعماء الحزب الحاكم الذين يشاطرون رأي دايان « ان الحكومة الفلسطينية موجودة في عمان ... وعاصمتهم هي عمان وحكومتهم الوحيدة موجودة هناك » ، وراي جولدا مئير بانه « لا مكان لدولة ثالثة بين البحـر وحدود العراق ... » وراي رابين بان الاردن « هو الذي يشكل الوطن القومي للفلسطينيين » . ويعتقد آلون بان مشروعه يحقق « الاماني القومية » للفلسطينيين ويضيف بان « لهذا الجمهور (الفلسطيني) وطن في شرق الاردن ... اما مسألة نظام الحكم ــ ملكيـا كان ام جمهوريا ــ فليست من شأننا . وما يهمنا هو الوصول الى حـل يستجيب لحاجاتنا ، ويحل بصورة مرضية ضائقة السكان الفلسطينيين السياسية في المناطق التي يمكننا الوصول الى حل وسط بشأنها » (٢٦٣) .

واقترح يتسحاق رابين مشروع تسوية مع الاردن يقـوم على اساس استمـرار التواجد العسكري الاسرائيلي في الضفة الغربيـة لفترة انتقالية قد تطول الى ١٥ او ٢٠ سنة وذلك « الى حـين توطين اللاجئين العـرب على الجانـب الاردني » (٢٦٤) . ويقترح مشروع رابين كذلك اعادة الاماكن الآهلة بالسكان للاردن مـع ابقائها تحت

٢٦٣ ــ عن نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، السنة الثالثة ، ملحق العدد (١٨) ، ١٦ ايلول ١٩٧٣ .

٢٦٤ ــ هآرتس ١٩٧٤/١/١٨ .

السيطرة العسكرية الاسرائيلية وعلى شريطة ان يجري توطين اللاجئين الفلسطينيين (من غزة والضفة الغربية) في الضفة الشرقية وربما ايضا في الضفة الغربية (٢٦٥) .

ويلاحظ ان اقتراحات زعماء اسرائيل حول تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين عن طريق الاستيطان قد نشطت بعد حرب تشرين ١٩٧٣ . فقد تطرق أبا ايبان الى هذا الموضوع في خطابه لدى افتتاح مؤتمر جنيف حين اقترح حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عن طريق تعاون « دول المنطقة والمساعدات الدولية » . كمـا برزت دعوات في الصحف الاسرائيلية تؤكد على اهمية استغلال موارد النفط في مشاريع استيطانية . فقد كتب احد معلقي جريدة هآرتس يقول :

« ان أحد الاهداف الرئيسية المهمة للسياسة الاسرائيلية هو تكريس اهتمام اصحاب ثروات النفط ، كمصدر تمويل اساسي لتوطين اللاجئين . وستكون هناك حاجة الى الاموال ، من أجل حركة نقل سكان جماعية من لبنان والاردن الى البلاد الغنية بالنفط » (٢٦٦) .

كما برزت بعض الاتجاهات داخل الحزب الحاكم نادت باعطاء « حكـم ذاتي » لسكان المناطق المحتلة مرتبط باسرائيل . فقد نادى شمعون بيرس (وزيـر المالية سابقا) باقامة وضع في اسرائيل تتقاسم فيه الحكم والادارة اغلبية يهودية واقلية عربية . ويرفض بيرس فكرة اقامة دولة فلسطينية لانهـا ستستهدف تغيير النظام القائم فـي الاردن .

أما الاتجاه الذي يميل الى الاقرار بوجود الشعب الفلسطيني وضرورة وضع حل لمسألته الوطنية فيقترح حلولا اسرائيلية جاهزة لهذه المسألة أي ينفي حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه . ويميل الى هذا الاتجاه آلـون وحزبا الاحرار المستقلين والمابام . فآلون طرح مشروعا ينسجم الى حـد كبير مع مشروع المملكة العربية المتحدة ، في حين اقترح حزب المابام ضم قطاع غزة وبعض اجزاء من الضفة الغربية لاسرائيل على ان تترك اسرائيل في حالة حلول تسوية سلمية حرية اقامة « دولة مستقلة » او الانضمام الى الاردن على ما يتبقى مـن الضفة الغربية ، شريطة ان تعترف هذه الدولة باسرائيل وان تقيم علاقات جوار حسنة معها . ويرى الاحرار المستقلون ضرورة تشجيع قيام ادارة ذاتية في الضفة الغربية . الا ان الاتجاه المهيمن يبقى ذلك الاتجاه الذي يرى ضرورة ايجاد حل لمشكلة الفلسطينيين او بشكل أكثر تحديدا مشكلة المناطق الآهلة بالسكان في الضفة الغربية (باستثناء القـدس العربية التي تجمع القيادة الاسرائيلية على ضمها) عـن طريق الاتفاق مـع النظام الهاشمي ولهذا فهو يعارض قيام دولة فلسطينية مستقلة بين الاردن واسرائيل .

أما موقف المعارضة اليمينية في اسرائيل والمتمثلة في تكتل « ليكود » فهـو

٢٦٥ ــ نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، السنة الرابعة ، العدد الثاني ، كانون الثاني ١٩٧٤ . راجع كذلك العدد ٩ لنفس السنة تاريخ ١ ايار ١٩٧٤ .

٢٦٦ ــ هآرتس ١٩٧٣/١٢/٤ .

معروف بمعارضته وعدائه الشديدين لاي اعتراف بوجود الشعب الفلسطيني او بالانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة اللذين يعتبرهما أحزاب التكتل « جزءا من الوطن التاريخي للشعب اليهودي » .

(٣) فك الحصار الاقتصادي العربي

كان من البنود الهامة التي اقرها البرنامج الانتاجي لحزب العمل الحاكم في اسرائيل في أعقاب حرب تشرين والتي حددت اهداف اسرائيل من الدخول في مباحثات مؤتمر جنيف البنود الاربعة التالية (٢٦٧)

(١) ضمان حدود « يمكن الدفاع عنها » .

(٢) انهاء جميع مظاهر « العداء والحصار والمقاطعة » .

(٣) البدء في مرحلة « علاقات طبيعية بين اسرائيل والدول المجاورة » تشمل الحقل التجاري والديبلوماسي والثقافي .

(٤) المحافظة على « الطابع اليهودي » لدولة اسرائيل من اجل تحقيق اهدافها الصهيونية ومهماتها في الهجرة وجمع الشتات .

ليس هناك حاجة لايضاح المفهوم التوسعي والعنصري للبندين الاول والرابع على التوالي والعلاقة الجوهرية لهذا المفهوم بالفكر الصهيوني التقليدي . الا ان الشروط التي صاغتها الوثيقة الانتخابية في البندين الثاني والثالث تشير الى طموح اسرائيل الامبريالي في المنطقة . وهي لهذا تمس جوهر التصور الاسرائيلي لمستقبل المناطق المحتلة وخاصة الضفة الغربية .

كان الون من المطالبين بان تشمل مفاوضات جنيف « العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية » بين اسرائيل والدول العربية (٢٦٨) . كما نجد أبا ايبان يطالب ، في خطابه لدى افتتاح مؤتمر جنيف باقامة علاقات طبيعية مع الدول العربية لان « السيادة السياسية » على حد تعبيره « يجب ان لا تلغي التعاون الاقتصادي والاجتماعي المشترك » .

ولا بد هنا من عودة سريعة الى فترة بداية تأسيس اسرائيل حين بدأت تطرح تصورات تشابه التصورات الراهنة حول علاقة اسرائيل بالدول العربية . ففي عام ١٩٥٠ تحدث حاييم وايزمن (اول رئيس لدولة اسرائيل) عن مستقبل اسرائيل « كسويسرا الشرق الاوسط » (٢٦٩) . ونجد ان أبا ايبان عام ١٩٥٢ يطالب ، في خطاب له في الامم المتحدة عام ١٩٥٢ ، كما طالب لدى افتتاح مؤتمر جنيف بعد اكثر من ٢١ عاما ، بانهاء المقاطعة العربية لاسرائيل وقيام علاقات تجارية بينها وبين الدول

---

٢٦٧ – راجع نص البرنامج في نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية . السنة الثالثة ، العدد ٢٣ ، بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٦ .

٢٦٨ – **معاريف** ١٩٧٣/١١/١٧ .

٢٦٩ – Quoted by Shila Ryan, op. cit., p. 5.

العربية . وقد تصور ايبان محتوى هذه العلاقات على شكل تبادل يقوم على شحن المواد الخام من الاقطار العربية الى اسرائيل (وقد حدد ايبان هذه المواد كالتالي : المنتوجات الزراعية من سورية ولبنان والاردن ، اللحوم من العراق والقطن من مصر) مقابل قيام اسرائيل بشحن المنتوجات الصناعية الى الاسواق العربية . وبتعبير آخر فان ايبان كان يدعو الى اقامة نفس نمط العلاقات الاقتصادية القائم بين الدول الرأسمالية الصناعية (المتربول) ودول العالم الثالث المتخلفة (الدول التابعة) . وهذا ما اوضحه ايبان عندما اعلن ان على اسرائيل ان تسعى لاقامة علاقات مع جاراتها « تشابه العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة ودول امريكة اللاتينية » (٢٧٠) .

ولعل الآمال التي علقتها « اسرائيل » في السنوات الاولى من قيامها على تصدير « الالات الدقيقة ، المنسوجات والمعادن والكيماويات » الى الاسواق العربية وما يترتب على هذا من ارباح كبيرة تفسر موجة تصدير رؤوس الاموال من بريطانيا وهولندا وجنوب افريقيا وبشكل خاص من الولايات المتحدة الى اسرائيل في اوائل الخمسينات . فبعد سنتين فقط من قيام دولة اسرائيل اشترك عدد من الشركات الامريكية الرئيسية مع الرأسمال الاسرائيلي في تأسيس اول صناعة كبيرة في الشرق الاوسط (٢٧١) .

غير ان المقاطعة العربية منعت تجسيد هذه العلاقة الامبريالية بين « اسرائيل » والاسواق العربية ، واستمرت « اسرائيل » في الاعتماد وبشكل متزايد على المساعدات الخارجية من الدول الامبريالية . هذه المساعدات التي اصبحت تشكل عاملا حيويا في استمرار الدولة الصهيونية . ولهذا نجد ان تقريرا للبنك الدولي (عام ١٩٦٨) عن الوضع الاقتصادي الاسرائيلي يؤكد بانه كان من المستحيل تحقيق هذا الوضع الاقتصادي لولا توفر عاملين اساسيين وهما العمل الماهر (اي الهجرة من الخارج واستمرار تدفق الرأسمال الاجنبي وخاصة الهبات من اليهود الامريكيين والتعويضات من المانيا الغربية (٢٧٢) .

والواقع انه لولا هذا الدعم الخارجي لما تمكنت اسرائيل من توفير المستوى المعيشي الذي توفره في الوقت الحاضر لسكانها ، ولما تمكنت من تحمل النفقات المتزايدة لجهازها العسكري المتنفخ (٢٧٣) . فمنذ قيامها عام ١٩٤٨ وحتى منتصف عام ١٩٧٣ تلقت « اسرائيل » ما لا يقل عن ٨ بلايين من الدولارات عن طريق المساعدات الخارجية او ما يعادل ٣٫٥٠٠ دولار لكل اسرائيلي او ما يعادل اكثر من ٢٣٠ دولارا من الدخل السنوي لكل شخص في اسرائيل (٢٧٤) . وبعد حرب تشرين ١٩٧٣ خصصت الولايات المتحدة لاسرائيل ٢٫٢٠٠ مليون دولار وبهذا تصل قيمة المساعدات

---

٢٧٠ – Ibid, p. 5.

٢٧١ – راجع : « U.S. Capital in Socialist Israel » **Fortune** June 1950.

٢٧٢ – Quoted by Sheila Ryan, op. cit., p. 5.

٢٧٣ – تستوعب المؤسسة العسكرية الاسرائيلية اكثر من ٤٠ ٪ من ميزانية الدولة الاسرائيلية العادية . راجع : Statistical Abstract of Israel, 1973, No. 24, Table XX/10, p. 591.

٢٧٤ – راجع : Christian Science Monitor, May 3, 1973, p. 13.

الخارجية التي تلقتها اسرائيل خلال فترة ال ٢٥ عاما من وجودها الى ما يزيد عن ١٠ بلايين دولار .

كان لا بد من هذا التعايش على المساعدات الخارجية من ان يؤدي الى تركيبة اقتصادية شاذة يرافقها عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها التجاري بلغ قبل حرب تشرين ١٩٧٣ اكثر من مليار ونصف المليار دولار سنويا . أما ديون اسرائيل بالعملة الصعبة فقد بلغت في اواخر عام ١٩٧٣ نحو ٥ر٧ مليار دولار (٢٧٥) . كما نجد انتفاخا حادا في نسبة السكان العاملين في القطاع الثالث (الخدمات ، الادارة ، التجارة ..) من الاقتصاد الاسرائيلي . فلم تتجاوز نسبة العاملين في الزراعة والصناعة والمناجم ٣٢ ٪ من مجموع السكان العاملين في اسرائيل عام ١٩٧٢ . في حين شكل العاملون في الخدمات المختلفة (العامة والخاصة والخدمات المالية والتجارية) وفي فرع التجارة والمطاعم والفنادق اكثر من ٥٠ ٪ من مجموع السكان العاملين (٢٧٦) .

ان أي توجه نحو تقليص اعتمادية الاقتصاد الاسرائيلي على الدعم الخارجي والتخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات الخارجية يتطلب زيادة كبيرة في صادرات اسرائيل للخارج .. الا ان اسرائيل تواجه صعوبات خطيرة في هذا المجال تتعلق بنوعية المنتوجات المصدرة والاسواق المصدرة اليها . فالحمضيات التي كانت تشكل في اوائل الخمسينات نحو ٥٠ ٪ من صادرات اسرائيل اصبحت تشكل أقل من ١٠ ٪ من هذه الصادرات عام ١٩٧٢ (٢٧٧) . كما اصبح من الصعب زيادة كمية صادرات هذا المنتوج لان افضل الاراضي قد جرى استغلالها ، وبسبب ازمة المياه التي تعاني منها اسرائيل . بالاضافة الى هذا فان صادرات اسرائيل من الحمضيات التي تذهب للسوق الاوروبية اصبحت تلاقي منافسة قوية من صادرات الحمضيات العربية (الجزائر والمغرب) وغيرها (اسبانيا) حيث كلفة الانتاج أقل بسبب رخص الايدي العاملة في الزراعة من جهة ولقربها من الاسواق الاوروبية من جهة اخرى .

كما تواجه صادرات اسرائيل المنجمية وخاصة الفوسفات والبوتاس مشاكل مشابهة من حيث المنافسة الشديدة في الاسواق الاوروبية . أما صادرات اسرائيل من البضائع الصناعية فتعاني من اعتماد هذه على المواد الخام المستوردة . وينطبق هذا بشكل خاص على صادرات اسرائيل من الماس المصقول والذي شكل عام ١٩٧٢ نحو ٥ر٣٧ ٪ من مجمل صادراتها (٢٧٨) . وتعتمد صناعة صقل الماس الاسرائيليةعلى وارداتها من الماس الخام من جنوب افريقيا في حين تعتمد صادراتها على متطلبات سوق عالمي متقلب وعلى منافسة متزايدة من بلدان اخرى كالهند واليابان (٢٧٩) .

---

٢٧٥ – من تصريح لبنحاس سابير في **يديعوت أحرونوت** ١٩٧٤/٤/١٥ . نقلا عن نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية السنة الرابعة العدد (٩) ، ١ ايار ١٩٧٤ . (البليون يعادل الف مليون) .

٢٧٦ – Statistical Abstract of Israel, 1973. No. 24. Table XII/13, pp. 320-21.

٢٧٧ – Ibid. Table VIII/7, p. 209.

٢٧٨ – المرجع السابق .

٢٧٩ – راجع: Sheila Ryan, op. cit., p. 7.

اما صادرات اسرائيل الصناعية الاخرى (كالمنسوجات ، والخشب الرقيق والورق ،والاسمنت والمنتوجات المطاطية) فلم تنم بالسرعة المطلوبة في السنوات الاخيرة بسبب المنافسة المتزايدة التي تلاقيها هذه المنتوجات في اسواق الدول الرأسمالية الصناعية (حيث ذهب نحو ٥ر٧٢ ٪ من مجمل صادرات اسرائيل عام ١٩٧٢) (٢٨٠) واجراءات متشددة من قبل هذه الدول لحماية صناعاتها المحلية .

وقد بدات اسرائيل في الاونة الاخيرة تبدي اهتماما متزايدا فيتطوير صناعاتها التكنولوجية الا ان مشكلة الاسواق لا تزال مشكلة اسرائيل الرئيسية ، كما لم تلق محاولات اسرائيل للتغلغل في اسواق العالم الثالث النجاح المنشود كما دلت نتائج تجربتها في القارة الافريقية بعد حرب تشرين ١٩٧٣ (٢٨١) .

ويتضح طموح اسرائيل لان تصبح دولة صناعية قوية في المنطقة من دراسة خطتها الانمائية التي وضعت عام ١٩٧٢ لفترة السبعينات فقد ركزت هذه علىضرورة « التوسع الكبير في تصدير المنتوجات الصناعية وتلبية الطلب المتزايد على المنتوجات العسكرية المصنوعة محليا بدلا من استيرادها » . كما أكدت على اهمية « الانتقال الى الفروع والمشاريع التي تنطوي على الخبرة والتكنولوجيات المتقدمة واقامة وحدات صناعية اكبر حجما واكثر تركيزا » . كما اقرت الخطة استثمار نحو ٥ر١٧ بليار ليرة اسرائيلية (باسعار ١٩٧٢) في الفروع الصناعية خلال فترة العشر سنوات المقبلة (٢٨٢) . ويلاحظ انسجام اهداف هذه الخطة مع الاهداف التي اقرتها مؤتمرات اصحاب الملايين اليهود والتي شملت العمل لجعل اسرائيل مكانا للاستثمارات المربحة التي يمكن ان تجلب رأس المال المحلي والاجنبي مما يجعل بالامكان « تحقيق ثورة اسرائيل التكنولوجية التي تنتظر تطور سوق رأس المال المطلوب الذي سيؤدي الى ارساء قواعد تطور اسرائيل كمركز صناعي رئيسي » (٢٨٣) .

لا شك ان الطبقة الرأسمالية في « اسرائيل وممثليها السياسيين يدركوناهمية الاسواق العربية » (٢٨٤) لتسويق منتوجاتهم الصناعية . وما دامت المقاطعة العربية قائمة فان احلام زعماء اسرائيل في ان تصبح علاقة اسرائيل الاقتصادية بالدول العربية « شبيهة بعلاقات الولايات المتحدة بدول امريكا اللاتينية » لن تحقق . ومن هنا يأتي اصرار ساسة اسرائيل على ضرورة ان تشمل التسوية السياسية قيام علاقات طبيعية « اقتصادية وسياسية وديبلوماسية » بين اسرائيل والدول العربية . ومن هنا ايضا يأتي الاجماع الاسرائيلي على ضرورة الاستمرار في سياسة « الجسور المفتوحة » وتطويرها .

---

٢٨٠ – Statistical Abstract of Israel 1973. No. 24, Table VIII/8, P. 211.

٢٨١ – راجع: MERIP REPORTS, No. 23, pp. 16-18.

٢٨٢ – راجع نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية تاريخ ١٩٧٣/٩/١ ، السنة الثالثة ، العدد ١٧ .

٢٨٣ – المرجع السابق ، ملحق العدد ٩ ، بتاريخ ١٩٧٣/٥/١ .

٢٨٤ – يقول تقرير عن مؤسسة راند « ان اكثر الاسواق ملاءمة لاسرائيل هي الاسواق العربية » . راجع: Sheila Ryan, op. cit., p. 7.

لقد اتاح احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة فرصة جديدة امام « اسرائيل » لاقامة علاقات اقتصادية « شبيهة بتلك القائمة بين الولايات المتحدة وامريكه اللاتينية» وخلال بعض سنوات فقط اصبحت المناطق المحتلة بسكانها الذين لا يزيدون كثيرا عن المليون نسمة تحتل المرتبة الثانية في قائمة الاقطار التي تستورد بضائع اسرائيلية . ولهذا فان الرأسمالية الاسرائيلية ستعارض بشدة اي حل يفرض عليها التخلي عن هذا السوق . ومن هنا يأتي اصرار زعماء اسرائيل المستمر على « ان الضفة الغربية واسرائيل هما الان وسيبقيان وحدة اقتصادية واحدة مهما كانت التسوية السياسية في المنطقة » (٢٨٥) .

ويمكننا من هذه الملاحظات السريعة حول تصور اسرائيل لمستقبل الضفةالغربية ان نستنتج ما يلي (١) ان « اسرائيل » ستصر على البقاء في بعض اجزاء الضفةالغربية على الاقل وخاصة المناطق الاستراتيجية عسكريا وفي القدس المحتلة وفيالمستعمرات التي اقامتها في غور الاردن وبعض المناطق الاخرى بحجة « الحدود الآمنة » . (٢) ان « اسرائيل » ستسعى الى المساومة على مستقبل الضفة الغربية السياسي مع النظام الهاشمي على اساس ان يقوم النظام باعادة الوصاية على الفلسطينيين في الضفة الغربية . وان لم تنجح هذه المساومة لسبب من الاسباب فان السلطات الاسرائيلية ستعمل على تشجيع قيام « ادارة ذاتية في الضفة الغربية » تحت اشرافها وهيمنتها. (٣) مهما يكن الوضع السياسي المستقبلي في الضفة الغربية فان « اسرائيل » ستبقى تطالببقاء العلاقات الاقتصادية والتجاريةقائمة بينها وبين الضفة الغربية، وستسعى في حالة الوصول الى تسوية سياسية شاملة الى اشتراط انهاء المقاطعة العربية الاقتصادية لها .

الجزء الثالث :

ملاحظات أولية حول البنية الطبقية في الضفة الغربية تحت الاحتلال

اصبحت الضفة الغربية (وهذا ينطبق ايضا على الضفة الغربية) تشكل مستعمرة اسرائيلية بكل معنى الكلمة . فقد جرى تكييف اقتصادها ليتلاءم معمتطلباتالاقتصاد الاسرائيلي والتراكم الرأسمالي فيه .. كما فرض الاحتلال الاسرائيلي عليها صيغة من التخصص التبعي (الانتاج الزراعي والحرفي وبعض الصناعات الخفيفة المعتمدة بشكل اساسي على كثافة العمل اليدوي) . كما اخذت الضفة الغربية تتاجر بشكل أساسي مع الاقتصاد الاسرائيلي ، في حين بقيت السوق الداخلية في الضفة محدودة ومبتورة وبقيت فعاليتها الاقتصادية غير مترابطة البنى . ويعود هذا ، كما رأينا سابقا بالتفصيل ، الى الحاق اقتصاد الضفة بالاقتصاد الاسرائيلي بحيث اصبحالتطور الرأسمالي في الضفة يستند بشكل رئيسي الى السوق الخارجية (الاسرائيلية) .

وقد رافق هذا الالحاق ازدياد العجز في ميزان الضفة الغربية التجاري ، ارتفع من ٣ر١٤١ مليون ليرة اسرائيلية لعام ١٩٧١ الى ٢ر٢٠٢ مليون ليرة لعام

٢٨٥ – من تصريح لحاييم بارليف لجريدة **الجيروزاليم بوست** تاريخ ١٩٧٤/٧/٩ ، صفحة ٢ .

١٩٧٢ (٢٨٦) . كما ان تطور القطاع التصديري في الضفة الغربية جاء تحت ضغط ودفع الاقتصاد الاسرائيلي . فقد ارتفعت قيمة الصادرات من الضفة الغربية وقطاع غزة من ٢ر١٢٤ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٨ الى ٤ر٣٣٧ مليون عام ١٩٧٣ . وهكذا اصبح اقتصاد الضفة الغربية مجبر على تلبية احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي سواء في مجال البضائع الزراعية والمصنعة او من حيث تصدير اليد العاملة الرخيصة. وبتعبير آخر فقد تبلورت علاقة بين الاقتصاد الاسرائيلي واقتصاد الضفة الغربية (وقطاع غزة) لها نفس محتوى العلاقة التبعية القائمة بين الدول الرأسماليةالمتطورة (الدول الامبريالية) والدول المتخلفة (ذات الاقتصاديات التابعة) (٢٨٧) .

لقد كان لا بد وان يرافق ادخال اقتصاد الضفة الغربية (وقطاع غزة) تحت هيمنة الاقتصاد الاسرائيلي اشكالا متعددة من الاستغلال ولعل اهم هذه :

(أ) الاستغلال المالي : والناتج عن الضرائب المتنوعة المفروضة على المنتوجات المحلية ، والعائدات المحصلة عن طريق السيطرة على المرافق العامة في الضفة الغربية والقطاع وعن طريق الرسوم المفروضة على حركة الاشخاص والبضائع عبر جسور الاردن ، وعن طريق السيطرة على الحركة المصرفية في الضفة والتحكم في رخص الاستيراد والتصدير وعن طريق خفض العملة ، (الذي تم اربع مرات بعد حزيران ١٩٦٧ وحتى اوائل عام ١٩٧٤) مع ابقاء سعر ثابت للدولار الاستيرادي . ويجري الاستغلال المالي كذلك عن طريق القروضبفوائد مرتفعة التيتقدمها المصارفوالحكومة الاسرائيلية لبعض الافراد والشركات في الضفة الغربية . ويتعرض اهالي القدس العربية بشكل خاص الى ضرائب باهظة على الممتلكات والدخل . هذا بالاضافة الى الضرائب المرتفعة التي تفرضها اسرائيل على بعض المواد الضرورية (كالغاز ، والخبز ، والسكر ، والصابون ، واللحم والكهرباء والنقل) ، والتي زادت الحكومة الاسرائيلية الضرائب عليها بعد الحرب بنسبة تتراوح ما بين ٥٠ و ١٠٠ بالمئة .

(ب) الاستغلال التجاري :

يتم هذا عن طريق التبادل غير المتكافىء بين اسرائيل التي تبيع منتوجاتها والمنتوجات المستوردة عبر شركاتها المرتبطة بالسوق الامبريالية بسعر أعلى من قيمتها وبأرباح عالية في حين تستورد من الضفة والقطاع منتوجات زراعية وصناعية تعتمد على العمل المكثف الرخيص . وتؤمن هذه الارباح عن طريق آلية السوق الاسرائيلية والحماية التي تتمتع بها من جهة وعبر القيود التي تضعها سلطات الاحتلال على اقتصاد الضفة والقطاع من جهة اخرى . ومن هنا نجد ان العجز التجاري في الميزان التجاري للضفة الغربية والقطاع مع « اسرائيل » بلغ في فترة ما بين حزيران ١٩٦٧ وتشرين الاول ١٩٧٣ ، ٠٦٠ر١٥ مليون ليرة اسرائيلية .

٢٨٦ – Quarterly Statistics of the Administered Territories, Vol. III, No. 3. 1973. Table 7, p. 127.

٢٨٧ – راجع كتاب سمير امين ، التطور اللامتكافىء ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٣ . وكذلك ، شارل بتلهيم ، التخطيط والتنمية . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

لقد وقعت الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي وهي تعاني من ضعف شديد في بنيتها الاقتصادية ومن نتائج نزيف بشري كبير (الهجرة) لقواها المنتجة . ومن هنا لم تكن عملية فرض صيغة من التخصص على اقتصاد الضفة الغربية تتلاءم مع احتياجات ومتطلبات السوق الاسرائيلية عملية شاقة ، وخاصة وان اسرائيل وجدت ان النظام الاردني قد ارسى الملامح الرئيسية لهذه الصيغة في شكل تقسيم العمل الاقليمي الذي تبلور في العلاقة الاقتصادية بين الضفتين قبل حرب حزيران .

لقد كان من النتائج الرئيسية للاحتلال الاسرائيلي على الضفة الغربية تعميق صيغة التخصص السابقة بعد اجراء بعض التغيرات بحيث يصبح هذا التخصص اكثر ملاءمة لاحتياجات السوق الاسرائيلي . وهكذا اصبحت الضفة الغربية تتخصص في انتاج المحاصيل الزراعية التي يحتاجها السوق الاسرائيلي او السوق الرأسمالي الخارجي والتي تعتمد بالدرجة الاولى على العمل اليدوي المكثف ، وعلى المنتجات الحرفية والصناعية الخفيفة التي تصب بدورها في خدمة السوق الاسرائيلي الرأسمالي .

(ج) استغلال الايدي العاملة :

شكل العاملون في اسرائيل بصفة « قانونية » من اهالي الضفة الغربية نحو ثلث القوة العاملة في الضفة الغربية ، واكثر من ٥٥ ٪ من مجموع المستخدمين (من العمال والموظفين) في الضفة في صيف ١٩٧٣ . لقد وجدت الرأسمالية الاسرائيلية في المناطق المحتلة خزانا احتياطيا للايدي العاملة ووجدت في هذه الايدي العاملة الرخيصة مصدرا هاما لزيادة ارباحها وذلك عن طريق استخدامها في المشاريع والمؤسسات الاسرائيلية وعن طريق التعاقد مع الصناعات والحرف في الضفةالغربية نفسها . لقد كان من نتائج فتح ابواب سوق العمل الاسرائيلي للايدي العاملة العربية تقليص حجم البطالة المتفشية سابقا في الضفة الغربية الى حدودها الدنيا ، رغم بقائها مرتفعة بين اصحاب المؤهلات الاكاديمية والعلمية الذين وجدوا في الهجرةالمنفذ الوحيد تقريبا لمشكلة البطالة .

ورغم تقلص البطالة المتعاظم فلم يشكل السكان العاملون في الضفة الغربية (١٤ سنة) سوى١٩٫٥ ٪ من مجموعالسكان او نحو ٣٨٫٢ ٪ منالسكان في سن العمل . وهذه النسب ادنى بكثير من النسب السائدة في الدول الصناعية وحتى في بعض الدول العربية . ويرجع السبب وراء هذا التدني في نسبة القوة العاملة من مجموع السكان الى ارتفاع نسبة السكان في سن الاعالة (١٤ سنة فما دون) في الضفة الغربية حيث بلغت هذه عام ١٩٧٢ ، ٤٨٫٨ ٪ من مجموع السكان ، او ما يقارب نصف السكان (٢٨٨) نتيجة ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية السنوية ، والتي تقدر بنحو

٢٨٨ – Statistical Abstract of Israel 1973, No. 24. Table XXVI/3, p. 694.
بلغ عدد طلاب المدارس في الضفة الغربية (باستثناء القدس المحتلة) في العام الدراسي ١٩٧٣/٧٢ ٢٠٠٫٨٦٤ طالبا وطالبة شكلوا نحو ٣١ ٪ من مجموع سكان الضفة الغربية . وقد توزعوا على الشكل التالي : روضه : ٧٩٦٧ ، ابتدائية : ١٣٩٫٦٨٦ ، اعدادية : ٣٥٫٠٢٦ ، ثانوية : ١٨٫١٨٥ . (المرجع السابق ، جدول : XXVI/39 صفحة ٧٣٣) .

٢٫٣ ٪ في الضفة الغربية (٢٨٩) . وأما السبب الثاني فيعود الى تدني نسبة النساء العاملات في العمل المأجور . وبالرغم من ان فتح سوق العمل لسكان الضفة الغربية في اسرائيل قد ساعد على ادخال اعداد متزايدة من النساء فيصفوف القوة العاملة ، فقد بقيت هذه النسبة محدودة اذ لم تتجاوز حسب المعطيات الرسمية ، نحو ١٦٫٥ ٪ من مجموع القوة العاملة في منتصف عام ١٩٧٣ ، ويساعد على ارتفاع نسبة الاعالة ، بالاضافة الى هذين السببين ، الهجرة او التهجير الواسع بين فئات الشباب من الذكور . ففي العام ١٩٧٢ بلغ عدد الذكور لكل ١٠٠٠ أنثى في الضفة الغربية ، في فئات العمر بين ٣٠ ــ ٤٠ سنة ، ٧٢٣ ذكرا فقط (ولم يتجاوز ٦٥٥ ذكرا في قطاع غزه) (٢٩٠) .

ان استخدام العمال العرب في المشاريع الاسرائيلية يوفر للرأسماليةالاسرائيلية ربحا مضاعفا ، اذ يؤمن لها أيد عاملة أقل كلفة من اليد العاملة الاسرائيلية ويخلق في نفس الوقت قوة شرائية ملائمة لتصريف منتجاتها . وقد أدت كلفة الانتاج العربية المتدنية نسبيا الى ربطبعض الصناعاتالعربية في الضفة الغربية بالشركاتالاسرائيلية عن طريق التعاقد معها لتزويدها بالمنتوجات العربية . ويقدر ان ما لا يقل عن ١٥ ألفا من عمال الضفة الغربية يعملون في صناعات وحرف عربية تنتج لشركات اسرائيلية (٢٩١) . بالاضافة الى هذا الاستغلال الذي تتعرض له الطبقة العاملة في الضفة الغربية تقوم الحكومة الاسرائيلية بعملية نهب لاجور العمال عن طريقحسومات تصل الى ٤٠ ٪ من اجور العمال العرب العاملين في اسرائيل تذهب الى الخزينة الاسرائيلية . ويقدر ان الحكومة الاسرائيلية نهبت بشكل مباشر ما لا يقل عن نحو ٦٥٠ مليون ليرة اسرائيلية من أجور العمال العرب (الضفة والقطاع) بين حرب حزيران وحرب تشرين .

لقد رافق اشكال الاستغلال المختلفة هذه ، عملية استيطانية اقيمت خلالها عشرات المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية ، كما تم الاستيلاء على مساحات واسعة من الاراضي الزراعية وغير الزراعية . ومن هنا فقد تميز الاستعمارالاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة بكونه استعمارا اخذ بالاضافة الى استغلال السكان الاصليين ، طابعا استيطانيا توسعيا .

كان لا بد من ان تنعكس آثار هذا الوضع الكولونيالي على التركيبة الاجتماعية للسكان في الضفة الغربية . ويمكنابراز أهم ملامح هذهالتركيبة الاجتماعية الجديدة كالتالي :

٢٨٩ ــ بلغ معدل عدد الاطفال للام الواحدة في الضفة الغربية عام ١٩٧٢ نحو ٤٫٦ (٤٫٥ في المدن ، و ٤٫٧ في الريف) .
المصدر :
Quarterly Statistics of the Administered Territories, Vol. III, No. 3. 1973, p 112.

٢٩٠ – Statistical Abstract of Israel 1973, op. cit., Table XXVI/2, p. 693.

٢٩١ ــ نسبة كبيرة منهم من النساء اللواتي يعملون على آلات النسيج والتطريز في البيوت .

ـ ازداد ، نسبيا ، حجم الطبقة العاملة في الضفة الغربية ولكن ضمن اطار تركيبة بنيوية ضعيفة التماسك والترابط . فقد شكل العمال والموظفون في الضفة الغربية نحو ٣ر٤٥ ٪ من مجموع السكان العاملين في عام ١٩٦٩ . وشكلوا نحو ٣ر٥٧ ٪ من مجموع السكان العاملين عام ١٩٧٢ . كما ازداد عددهم من ٨ر٤٩ ألفا عام ١٩٦٩ الى ٨ر٧١ الفا عام ١٩٧٢ أي بنحو ٢٢ الفا خلال اربع سنوات فقط (٢٩٢) . ويمكن ملاحظة بعض التغيرات التي طرأت على حجم العمال والموظفين والقطاعات التي يعملون فيها من الجدول التالي :

العمال والموظفون في الضفة الغربية (باستثناء القدس)
حسب القطاع الاقتصادي ، عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٢ (٢٩٣)

	١٩٦٩		١٩٧٢	
	العدد التقريبي (بالآلاف)	النسبة المئوية	العدد التقريبي (بالآلاف)	النسبة المئوية
الزراعة	٢ر١٢	٥ر٢٤	٨ر٩	١٣ر٧
الصناعة والمناجم	٨ر٧	١٧ر٥	١٣ر٩	١٩ر٤
البنــاء	١١ر٥	٢٣ر١	٢٣ر٤	٣٢ر٦
التجارة والمطاعم والفنادق	٢ر٠	٤ر٠	٣ر٢	٤ر٤
النقل والتخزين والمواصلات	٢ر٠	٤ر٠	٢ر٨	٣ر٩
الخدمات العامة والخاصة	١٣ر٣	٢٦ر٧	١٨ر٧	٢٦ر٠
المجموع	٨ر٤٩	١٠٠	٨ر٧١	١٠٠

يستدل من الجدول ان الزيادة الاساسية في عدد المستخدمين كانت في فرع البناء ويليه قطاع الصناعة والمناجم ، ثم قطاع الخدمات . فقد ارتفع عدد العاملين في البناء من ٥ر١١ الفا الى ٤ر٢٣ ألفا . وارتفع عدد المستخدمين في الصناعة من ٨ر٧ الف شخص الى ٩ر١٣ الف شخص . ويعود هذا الى زيادة العمل في اسرائيل . اذ قفز عدد عمال الضفة العاملين في فروع البناء داخل اسرائيل من نحو ٤٥٠٠ شخص عام ١٩٦٩ الى ١٠٠ر١٩ شخص عام ١٩٧٢ . كما ارتفع عدد العاملين في الصناعة الاسرائيلية من اهالي الضفة الغربية من نحو ١٠٠٠ شخص عام ١٩٦٩ الى نحو ٥٠٠ر٦ شخص عام ١٩٧٢ . مما يعني ان عدد العاملين في الضفة الغربية نفسها في هذين النشاطين قد تقلص بنحو ٣٠٠ شخص في الصناعة وبنحو ٧٠٠ر٢ في البناء (٢٩٤) . ومع ان عدد المستخدمين في قطاع الزراعة قد انخفض من ٢ر١٢ الف شخص عام ١٩٦٩ الى ٨ر٩ الف شخص عام ١٩٧٢ ، الا ان عدد العاملين في الزراعة الاسرائيلية من اهالي الضفة الغربية ارتفع ايضا من ٧ر١ الف شخص عام ١٩٦٩ الى

٢٩٢ ـ مشتقة من : Statistical Abstract of Israel, 1971, No. 22. Table Y/18, p. 637 and Statistical Abstract, 1973, No. 24. Table XXVI/23, p. 716.

٢٩٣ ـ مستخرجة من المرجع السابق .

٢٩٤ ـ راجع القسم الخاص ب « استغلال العمل العربي » في الجزء الثاني من هذا الفصل .

٢ر٤ الف شخص عام ١٩٧٢ (٢٩٥) ، مما يدل على انخفاض شديد في عدد العمال الزراعيين في الضفة الغربية نفسها . فلم يتجاوز عددهم عام ١٩٧٢ ، ٥٦٠٠ شخص .. هذا مع العلم بان عدد العمال الزراعيين (من دائميين وموسميين) كان نحو ٤٨ الف عامل قبل حرب حزيران (٢٩٦) . **أي ان عدد العمال الزراعيين العاملين في الضفة الغربية نفسها قد تقلص الى نحو ثمن (١/٨) ما كان عليه قبل حرب حزيران .**

وتشير أرقام الجدول السابق كذلك الى وجود **هجرة واسعة من العمل الزراعي الى اعمال أخرى وخاصة اعماء البناء** . ويمكن اعطاء الصورة التقديرية التالية حول حجم وتوزع الطبقة العاملة القطاعي في الضفة الغربية (باستثناء مدينة القدس) عام ١٩٧٢ : (٢٩٧)

	العدد	النسبة المئوية
ـ عمال الزراعة	٩ر٧٠٠	١٦ر٤
ـ عمال الخدمات	٧ر٣٠٠	١٢ر٤
ـ العمال المهرة (الصناعة ، المناجم والبناء والنقل والفروع الاخرى)	١ر٩٠٠	٣٢ر١
ـ العمال الآخرون في الصناعة والنقل والبناء والعمال غير المهرة	٢٣ر١٠٠	٣٩ر١
ـ المجموع الكلي	٥٩ر١٠٠	١٠٠

يستدل من الجدول ان الطبقة العاملة في الضفة الغربية تشكل نحو نصف مجموع السكان العاملين . ويستدل كذلك ان العمال المهرة وشبه المهرة يشكلون نحو ثلث الطبقة العاملة فقط . الا ان الجدير بالملاحظة هو انه في الوقت الذي استوعب قطاع الزراعة في الضفة الغربية نحو ٥ر٣٨ الفا من سكان العاملين عام ١٩٧٢ او ما يعادل ٨ر٣٠ ٪ من القوة العاملة فان مجموع عدد العمال الزراعيين لم يتجاوز ٧ر٩

٢٩٥ ـ المرجع السابق .

٢٩٦ ـ راجع الفصل الثالث ، الجزء الاخير .

٢٩٧ ـ مستخرجة من :
Statistical Abstract of Israel 1973, No. 24, Table XXVI/26, p. 719.
(هذه الارقام تشمل العاملين في اسرائيل من اهالي الضفة) .

ملاحظة : الارقام الواردة في هذا الجزء لا تشمل مدينة القدس والمناطق المجاورة التي ضمتها اسرائيل بعد حرب حزيران مباشرة لانه لا تتوفر عنها المعلومات الكافية . ان كل ما يتوفر عن التوزع المهني لسكان القدس ينحصر في نتائج الاحصاء الاسرائيلي للقدس في ايلول ١٩٦٧ حيث ظهر التوزع المهني التالي لسكان مدينة القدس (من الذكور البالغين) : الزراعة : ١ر٢ ٪ ، الصناعة والحرف : ٥ر٢٠ ٪ ، البناء : ٢ر١٠ ٪ ، التجارة والمصارف والتأمين : ٧ر٢٣ ٪ ، المواصلات والنقل والتخزين : ٣ر٧ ٪ ، الخدمات: ٢ر٣٦ ٪ . (المصدر : الاحصاء الاسرائيلي لمدينة القدس عام ١٩٦٧) . هذا ومن المتوقع ان يكون عدد السكان العاملين عام ١٩٧٢ قد وصل الى نحو ١٦ الف نسمة يعمل نحو ٤٥٠٠ منهم في القدس الغربية . ولقد ادى الاحتلال الى ايقاع ضربة قوية لقطاع السياحة الذي لعب دورا رئيسيا في اقتصاد مدينة القدس ، كما ضربت بعض الفروع الاخرى (كالطباعة والنقل والحرف المرتبطة بالقطاع السياحي) .

آلاف او نحو ٧ر٧ ٪ فقط من مجموع السكان العاملين . فقد جرى تحول واضح على تركيب الطبقة العاملة الداخلي في الضفة الغربية كان أهم مظاهره تقلص حجم عمال الزراعة العددي والنسبي وانتفاخ حجم العاملين في البناء بشكل خاص .

ان هذا التحول لم يأت نتيجة أي تغير في توزع السكان المديني — الريفي. فقد شكل السكان العاملون من اهالي الريف نحو ٦٣ ٪ من مجموع السكان العاملين في الضفة الغربية عام ١٩٧٢ (٢٩٨) . بل جاء هذا التحول نتيجة التغير الذي طرأ **على تركيبه القوة العاملة في الريف نفسه** كما يوضح الجدول التالي :

الضفة الغربية : السكان العاملون في الريف حسب القطاع الاقتصادي عام ١٩٦٩ و ١٩٧٢ (٢٩٩)

	١٩٦٩	١٩٧٢
المجموع الكلي	٧٣ر٢	٧٨ر٥
النسب المئوية	١٠٠	١٠٠
ـ الزراعة	٦١ر٦	٤٣ر٤
ـ الصناعة والمناجم	٨ر٢	٩ر٦
ـ البناء	١٢ر٧	٢٥ر١
ـ التجارة والمطاعم والفنادق	٦ر٦	٧ر٨
ـ النقل والتخزين والمواصلات	١ر٩	٣ر٣
ـ الخدمات العامة والخاصة	٨ر٩	١٠ر٨

يبين الجدول ان نسبة العاملين في الزراعة من مجموع سكان الريف العاملين تقلصت من ٦١ر٦ ٪ عام ١٩٦٩ الى ٤٣ر٤ ٪ عام ١٩٧٢ . وبتعبير آخر فقد انخفض عدد العاملين في القطاع الزراعي ، في ريف الضفة الغربية ، بما لا يقل عن ١١ الفا خلال الاربع سنوات المذكورة . وفي نفس الوقت زاد عدد العاملين في البناء ، من اهالي الريف ، من نحو ٩ر٣ آلاف عام ١٩٦٩ الى ١٩ر٧ الفا عام ١٩٧٢ اي بنحو ١٠ر٤ آلاف . وكما سنبين بعد قليل فان هذه الهجرة الواسعة من العمل الزراعي الى الفروع الاقتصادية الاخرى لم تخص العمال الزراعيين فقط بل شملت فئات طبقية اخرى وبالتحديد فئات فقراء وصغار الفلاحين وبعض الحرفيين .

— لم يرافق الزيادة في حجم الطبقة العاملة في الضفة الغربية تغير في تركيبتها البنيوية . فلا تزال الطبقة العاملة تعاني من تفكك شديد في تركيبها البنيوي وضعف شديد في تنظيماتها النقابية . ويعود هذا الى الاسباب الرئيسية التالية :

(١) ادى الحاق اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد الاسرائيلي وفتح سوق العمل الاسرائيلي امام العمل العربي الى تدفق الايدي العاملة للعمل في اسرائيل ،

٢٩٨ — المرجع السابق ، جدول رقم XXVI/22 ، صفحة ٧١٤ .
٢٩٩ — المرجع نفسه .

بحيث اصبحت نسبة عمال الضفة في « اسرائيل » عام ١٩٧٢ تعادل أكثر من نصف مجموع الطبقة العاملة في الضفة الغربية ومن المحتمل ان تكون هذه النسبة قد ارتفعت الى نحو ٦٠ ٪ من هذا المجموع في صيف ١٩٧٣ . وهذا يعني ان اكثر من نصف الطبقة العاملة في الضفة الغربية قد جرى استبعاده عن المساهمة في تطوير الاقتصاد المحلي وفي الدخول في تناقض مع القوى المحتجزة للنمو الاقتصادي في الضفة الغربية نفسها .

لقد بينا سابقا الاستغلال الشديد الذي يتعرض له عمال الضفة والقطاع في اسرائيل ، الا ان هذا الاستغلال الطبقي رافقه اضطهاد قومي شديد مما جعل المواجهة بين الطبقة العاملة والراسمالية الاسرائيلية تأخذ ، بشكل بارز ، طابع الصراع القومي. ولهذا فان واقع الاحتلال حد نسبيا من بلورة الوعي الطبقي وتطوير العمل النقابي لان مشكلة الطبقة العاملة الرئيسية في الضفة والقطاع تبقى المشكلة الوطنية — القومية.

(٢) لقد جعل الحاق الضفة الغربية بالاقتصاد الاسرائيلي جزءا كبيرا من الطبقة العاملة عرضة للبطالة الواسعة المفاجئة . فتشغيل العمال العرب في اسرائيل يعتمد على متطلبات الاقتصاد الاسرائيلي وعلى استمرارية القرار السياسي الذي يسمح بالعمل في اسرائيل . ولهذا فان أي تغير في ظروف اسرائيل الاقتصادية او السياسية ، سيعني ، وهذا ما يدركه العمال العرب ، تعريض القسم الاكبر من الطبقة العاملة للبطالة . ان كون مستقبل العمل العربي في اسرائيل غير مضمون يجعل عمال الضفة الغربية العاملين في اسرائيل يتصرفون على اعتبار ان الوضع القائم هو وضع مؤقت وغير دائم ، مما لا يساعد على الانخراط في التنظيمات النقابية .

كما ان تخلف البرجوازية المحلية في الضفة الغربية لا يسمح للفئات العاملة في اسرائيل بالتوقف عن العمل هناك ، اذ تبقى البرجوازية المحلية في ظروفها الحالية عاجزة عن استخدام حتى نسبة صغيرة من العاملين في اسرائيل . وقد اتضح هذا بشكل قاطع بعد حرب تشرين ١٩٧٣ عندما امتنعت الطبقة العاملة عن العمل في اسرائيل لتجد ان المؤسسات والمصانع المحلية غير قادرة على تشغيل سوى عدد صغير منها . وهكذا وبعد فترة قصيرة من « البطالة السياسية » اضطرت هذه الفئات الى العودة الى العمل داخل اسرائيل .

(٣) **يعمل اغلبية عمال الضفة المستخدمين في اسرائيل في البناء** ويعمل قسم صغير نسبيا في قطاع الصناعة . ففي عام ١٩٧٢ شكل عمال البناء نحو ٥٧ر٢ ٪ من مجموع الفئات العاملة في اسرائيل من الضفة الغربية في حين لم تزد نسبة العاملين في الصناعة (وهي جميعها صناعات خفيفة وتستخدم نسبة كبيرة من النساء) عن ١٩ر٥ ٪ (٣٠٠) . ويعاني العاملون في فرع البناء من البعثرة ويعمل أغلبهم في مجموعات صغيرة موزعة على ورش متعددة . كما ان مستوى الترابط وتقسيم العمل بين الفئات العاملة في ورشة واحدة ادنى بكثير من المستوى المتوفر في المؤسسات الصناعية المتوسطة والكبيرة .

٣٠٠ — المرجع السابق ، جدول XXVI/24 صفحة ٧١٧ .

كملا يلاحظ ان الاقتصاد الاسرائيلي استقطب ثلاث فئات رئيسية من العمال وهي : (أ) الفئات التي كانت عاطلة عن العمل او الفئات التي عملت بشكل متقطع وموسمي وخاصة في العمل الزراعي وفي قطاع الخدمات غير المنظم .

(ب) لاجئو المخيمات وخاصة في المناطق القريبة من المدن الرئيسية مثل القدس ونابلس والخليل ورام الله وبيت لحم (٣٠١) .

(ج) فئات الفلاحين الصغار في الريف وبعض اصحاب الحرف التقليدية التي تضررت نتيجة الاحتلال (عمال الحرف الزخرفية الخشبية والصدفية والحرف الاخرى المرتبطة بالسياحة بشكل خاص) .

ان جميع هذه الفئات ذات جذور غير عمالية بالمعنى الدقيق للكلمة ، وتتصف بوعي نقابي منخفض ووعي طبقي غير متبلور كثيرا .

(٤) لا يزال **حجم الطبقة العاملة الصناعية** (وهي الفئات العمالية الطليعية بسبب طبيعة عملها وعلاقاتها داخل المعمل) **ضئيل بالنسبة للقوة العاملة في الضفة الغربية** . ففي عام ١٩٧٢ بلغ عدد العمال والموظفين في قطاع الصناعة والمناجم نحو ١٣ر٩ ألفا (٣٠٢) شكلوا ١١ر١ ٪ من مجموع السكان العاملين ونحو ١٩ر٣ ٪ من مجموع العمال والموظفين ، او ما يعادل ٢٣ر٥ ٪ من الطبقة العاملة . الا ان ما يقارب نصف (٤٦ر٧ ٪) هذه الفئة العمالية تعمل في الصناعات الاسرائيلية ، ولا يعمل في الضفة الغربية سوى ٧ر٤٠٠ عامل في قطاع الصناعة ، او ما يعادل ١٢ر٥ ٪ من الطبقة العاملة ونحو ٦ ٪ من مجموع القوة العاملة .

لقد ارتفع عدد العاملين من سكان الضفة في قطاع الصناعة من ٨ر٧ آلاف عام ١٩٦٩ الى ١٣ر٩ الفا عام ١٩٧٢ (حوالي ١٠٠٠ منهم من النساء) ، الا ان هذه الزيادة جاءت عن طريق العمل داخل اسرائيل اذ ارتفع عدد العاملين في قطاع الصناعة الاسرائيلية من ١٠٠٠ عامل عام ١٩٦٩ الى ٦٥٠٠ عامل عام ١٩٧٢ ، اي ان عدد عمال الصناعة في الضفة الغربية انخفض من ٧ر٧ آلاف عام ١٩٦٩ الى ٧ر٤ آلاف عام ١٩٧٢ ، ساهموا ، عام ١٩٧٢ بنحو ٣ر٨ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية وبنحو ٢ر٦ ٪ من الدخل « القومي » والاجمالي (٣٠٣) .

ويرافق سمة صغر حجم الطبقة العاملة الصناعية في الضفة الغربية ، سمة رئيسية أخرى تعرقل نمو تنظيم نقابي متطور وبلورة وعي طبقي واضح وهي تبعثر الطبقة العاملة الصناعية على عدد كبير من المؤسسات والمشاريع الصناعية والحرفية الصغيرة ، فلا يوجد في الضفة الغربية سوى ثلاث مؤسسات صناعية يشتغل فيها

٣٠١ – راجع : سليم تماري « ملاحظات حول وضع الطبقة العاملة في الضفة الغربية » . جريدة **القدس** ١٩٧٣/١٢/٣ .

٣٠٢ – Statistical Abstract of Israel 1973, No. 24. Table XXVI/24, p. 717.

٣٠٣ – مستخرجة من : Quarterly Statistics of the Administered Territories, Vol. III. No. 3, 1973. Table 5.
(هذه الارقام لا تشمل مدينة القدس) .

اكثر من ١٠٠ عامل (٣٠٤) ، اما اغلبية المؤسسات الصناعية والحرفية الاخرى فتستخدم ٥ عمال او اقل في المشغل او المؤسسة الواحدة . ويقدر ان اكثر من ٤٠ ٪ من هذه المشاغل يملكها العاملون فيها او عائلاتهم (٣٠٥) . وبتعبير آخر فان **المعمل الحرفي والانتاج البضائعي لا يزال مهيمنا على اقتصاد الضفة الغربية** . ولا شك ان لهذا أثره الكبير على مستوى الوعي الطبقي والاستجابة للعمل النقابي بسبب صغر حجم هذه المؤسسات وتفتتها الشديد من جهة وبسبب التداخل بين علاقات العمل والعلاقات العائلية مما يساعد على تمييع التناقض بين العمل ورأس المال من جهة اخرى .

ويبين الجدول التالي توزع ٣٥١ عاملا في مدينة رام الله والبيره حسب حجم المشغل في آب ١٩٧٣ (٣٠٦) :

حجم المشغل او المصنع من حيث عدد العمال	عدد المؤسسات	عدد العمال	النسبة المئوية من مجموع العمال
١ – ١٠	١٧	٨٧	٢٥
١١ – ٢٠	٥	٧٢	٢٠ر٥
٢١ – ١٠٠	٢	٧٢	٢٠ر٥
١٠١ – ١٥٠	١	١٢٠	٣٤
المجموع	٢٥	٣٥١	١٠٠

والواقع انه لولا مصنع الشوكولاته الذي يستخدم نحو ١٢٠ عاملا (اكثر من نصفهم من النساء) لكان نحو ٣٧ر٧ ٪ من العمال يشتغلون في مشاغل يعمل فيها اقل من عشرة عمال (اغلبها مشاغل عائلية او شبه عائلية) ولكان نحو ٦٩ ٪ منهم يعملون في مشاغل تحوي اقل من ٢٠ عاملا . ومن المؤكد ان نسبة العاملين في المشاغل الصغيرة ستكون أعلى بكثير لو شملت الاحصائية السابقة المحلات الحرفية التقليدية (النجارة ، والحدادة ، والخياطة) (٣٠٧) . ففي احدى بلدات الضفة الغربية ، شكل العاملون في المشاغل والصناعات التي تستخدم اقل من ستة عمال نحو ٤٦ ٪ من مجموع العمال في الصناعات والحرف في البلدة . وشكل العاملون في الصناعات والمشاغل التي تستخدم ما بين ٦ الى ٢٠ عاملا نحو ٢٥ ٪ وعمل الباقي (٢٩ ٪) في مصنع واحد (٣٠٨) .

٣٠٤ – وهي مصنع للشوكولاته في رام الله ، ومصنع للزيوت النباتية في نابلس ، ومصنع للبلاستيك في بيت ساحور . وتستخدم هذه المصانع الثلاثة نحو ٤٠٠ عامل وعاملة فقط .

٣٠٥ – سليم تماري ، مرجع سابق .

٣٠٦ – المرجع السابق ، استقاها الكاتب من معلومات جمعتها نقابة عمال البناء والمؤسسات العامة « رام الله » آب ١٩٧٣ ، هذه الاحصائية لم تشمل عمال المشاغل الصغيرة كالمتاجر ، والمحددات ، والكراجات ومحلات الخياطة .

٣٠٧ – ولهذا ليس من المستغرب ان نجد ان ٩٠ ٪ من مجموع العمال في منطقة رام الله والبيرة غير منظمين نقابيا (راجع : سليم تماري ، مرجع سابق) .

٣٠٨ – من احصائية للمؤلف اعتمادا على معلومات جمعها من مهنيين من اهالي البلدة .

ويضاف الى هذه العوامل ضعف او انعدام الترابط البنيوي بين صناعات الضفة الغربية فأغلبية الصناعات الهامة في الضفة عديمة الترابط والتواصل بين بعضها (شوكولاته ، زيوت نباتية ، بلاستيك ، نسيج ، صابون ، سجاير ، اثاث ومفروشات ، أدوية ..) ، مما يحد من تماسك وترابط الفئات الصناعية من الطبقة العاملة . كما يرافق عدم التواصل هذا داخل القطاع الصناعي والحرفي ، ضعف شديد في الاندماج بين قطاعات اقتصاد الضفة الغربية (الزراعة ، الصناعة، القطاع الثالث) ، كما يزيد من صعوبة تماسك مختلف فئات الطبقة العاملة (عمال البناء ، عمال الزراعة ، عمال الصناعة ، عمال الخدمات ..) .

ورغم ان هذه السمات العامة للطبقة العاملة في الضفة الغربية تعرقل من مهمة تنظيمها نقابيا الا ان تجربة هذه الطبقة في النضال ضد الاستغلال والقهر في ظل الحكم الهاشمي والاحتلال الاسرائيلي من جهة والزيادة التي طرات على حجمها نتيجة العمل في « اسرائيل » والخبرة التي اكتسبها العمال العرب من مزاولة نشاطات مختلفة من العمل في اقتصاد رأسمالي اكثر تطورا من الاقتصاد المحلي من جهة اخرى يتيح لهذه الطبقة أن تمسك بايديها احتمالات لتطورات مستقبلية اكبر كثيرا من حجمها المتواضع . فقد خبرت هذه الطبقة من جراء الاحتلال الاسرائيلي اشد انواع الاستغلال الطبقي والنهب الاستعماري المكشوف ، كما جربت كذلك اشد انواع الاضطهاد القومي بحكم تصادمها وتواجدها اليومي داخل الكيان الاسرائيلي . كما تبقى الطبقة العاملة اكثر الطبقات عرضة للبطالة وحساسية للتقلبات والتغيرات السياسية لما لهذه من آثار مباشرة على اوضاعهم المعيشية والمادية .

– يتكون الجزء الاكبر من البرجوازية الصغيرة في الضفة الغربية من الفلاحين الصغار واصحاب المتاجر والمشاغل الحرفية الصغيرة . كما يستدل من الجدول التالي : (٣٠٩)

اصحاب الاعمال والعاملون لحسابهم في الضفة الغربية حسب فروع الاقتصاد ، عام ١٩٧٢

	بالآلاف	بالنسب المئوية
المجموع	٥٣ر٤	١٠٠
– الزراعة	٢٨ر٧	٥٣ر٧
– الصناعة والحرف	٥ر٧	١٠ر٧
– البناء	٢ر٩	٥ر٤
– التجارة والمطاعم والفنادق	١١ر٠	٢٠ر٦
– النقل والتخزين والمواصلات	٢ر٦	٤ر٩
– الخدمات	٢ر٥	٤ر٧

٣٠٩ – مستخرجة من : Statistical Abstract of Israel, 1973, No. 24. Table XXVI/23 and Table XXVI/22.

يتضح من الجدول **ان اغلبية العاملين لحسابهم (من المستخدمين للعمل المأجور ومن سواهم) تتمركز في قطاعي الزراعة والتجارة** . فقد شكل العاملون لحسابهم في قطاع الزراعة أكثر من نصف العاملين لحسابهم في الضفة الغربية . والاغلبية العظمى من هذه الفئة من الفلاحين الصغار والمتوسطين الذين يعتمدون اعتمادا رئيسيا على دخل ممتلكاتهم الزراعية . ولا يستخدم هؤلاء العمل المأجور الا في حدود ضئيلة، وفي اوقات معينة فقط من المواسم الزراعية . ويستدل على هذا من توزع حجم الحيازات الزراعية في الضفة الغربية :

توزع حجم الحيازات الزراعية في الضفة الغربية (٣١٠)

مساحة الحيازة الزراعية (بالدونمات)	النسبة المئوية من مجموع الحيازات
اقل من ٢٠	٪ ٤٠ر٥
٢٠ – ٥٠	٪ ٣١ر٠
٥٠ – ١٠٠	٪ ١٧ر٢
١٠٠ فاكثر	٪ ١١ر٣

اي ان ٧١ر٥ ٪ من الملاكين الزراعيين في الضفة الغربية يملكون حيازات زراعية يقل حجم كل منها عن ٥٠ دونما ، وتشكل في مجموعها ٢٨ ٪ من اراضي الضفة الغربية الزراعية البالغ حجمها ٢ر١ مليون دونم .

ويشكل الفلاحون الصغار (أو اصحاب الحيازات التي يتراوح حجمها من ٥٠ الى ١٠٠ دونم) نحو ١٧ر٢ ٪ من الملاك الزراعيين يملكون في مجموعهم نحو ٢٢ ٪ من الاراضي الزراعية في الضفة الغربية (٣١١) .

كما ويستدل على السمة الصغيرة لمعظم فلاحي الضفة الغربية (من العاملين لحسابهم) من ضآلة عدد العمال الزراعيين في الضفة الغربية . اذ لم يزد عددهم عام ١٩٧٢ عن ٩ر٨ آلاف ، عمل ٥ر٦ آلاف منهم فقط في الضفة الغربية وعمل الباقي (٤ر٢ آلاف) في اسرائيل . والواقع ان عدد العمال الزراعيين العاملين في الضفة الغربية تقلص من ١٠ر٤ آلاف عام ١٩٦٩ الى نحو ٥ر٦ آلاف عام ١٩٧٢ (٣١٢) .

وقد صاحب هذا التقلص في عدد العمال الزراعيين تقلص في عدد الفلاحين

٣١٠ – Rand Report, Economic Structure and Development Prospects of the West-Bank and Gaza Strip. September 1971.
راجع كذلك سليم تماري ، مرجع سابق .

٣١١ – يمكن تقدير عدد المزارعين الصغار (من ٥٠ – ١٠٠ دونم) : استنادا الى عدد الحيازات بالضفة الغربية ، بنحو ١٠ آلاف مزارع ، اما الفلاحون المتوسطون والكبار (١٠٠ دونم فما فوق) فيمكن تقدير عددهم بنحو ٦ آلاف مزارع . اما الفلاحون الفقراء (٢٠ دونما فما دون) فيقدر عددهم بنحو ٢٢ الفا . ويقدر عدد الفلاحين الذين تتراوح ملكياتهم ما بين ٢٠ الى ٥٠ دونما بحوالي ١٦ الف مزارع .

٣١٢ – راجع قسم « العمل العربي في اسرائيل » في الجزء الثاني من هذا الفصل .

الفقراء والصغار في الضفة الغربية وقد جاء هذا نتيجة لالحاق الضفة الغربية بالاقتصاد الاسرائيلي وفتح باب العمل المأجور داخل اسرائيل وما ترتب على هذا من ارتفاع الاجور في الضفة الغربية وغلاء معيشة متعاظم أجبر الكثير من الفلاحين الصغار على ترك الزراعة والانخراط في العمل المأجور اما في الضفة الغربية نفسها او في « اسرائيل » (الاغلبية في « اسرائيل ») . ويبين الجدول التالي التقلص العددي والنسبي الذي أصاب الفلاحين الفقراء والصغار ما بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٢ :

العاملون لحسابهم في الضفة الغربية
حسب فروع الاقتصاد في عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٢ (٣١٣)

	١٩٦٩		١٩٧٠	
	بالآلاف	بالنسب المئوية	بالآلاف	بالنسب المئوية
المجموع	٦٠ر١	١٠٠	٥٣ر٤	١٠٠
الزراعة	٣٧ر٠	٦١ر٥	٢٨ر٧	٥٣ر٧
الصناعة والحرف	٥ر٩	٩ر٨	٥ر٧	١٠ر٧
البنـاء	١ر٦	٢ر٧	٢ر٩	٥ر٤
التجارة والمطاعم والفنادق	١٠ر٨	١٨ر٠	١١ر٠	٢٠ر٦
النقل والتخزين والمواصلات	٢ر١	٣ر٥	٢ر٦	٤ر٩
الخدمات	٢ر٧	٤ر٥	٢ر٥	٤ر٧

يبين الجدول ان عدد العاملين لحسابهم في قطاع الزراعة انخفض بنحو ٨ر٣ آلاف خلال اربع سنوات فقط . وبتعبير آخر تقلص عدد الفلاحين الفقراء والصغار بمعدل ٢.٧٥ شخصا سنويا ما بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٢ ، تحول فيها هؤلاء من « عاملين لحسابهم » الى مستخدمين أي من فئات برجوازية صغيرة ريفية الى فئات عمالية تعمل اغلبها في المشاريع الاسرائيلية المدينية .

ويلاحظ من الجدول كذلك انخفاض في عدد العاملين لحسابهم في فروع الصناعة والحرف ، مما يشير الى تحول بعض اصحاب المشاغل الحرفية (وخاصة المرتبطة بالقطاع السياحي) الى العمل المأجور .

كما يبين الجدول ان العاملين لحسابهم في قطاع التجارة (واغلبهم من اصحاب الدكاكين الصغيرة) حافظوا على عددهم السابق مع زيادة طفيفة ، على مدى الاربع سنوات المذكورة ، وشكلوا عام ١٩٧٢ نحو خمس (١/٥) العاملين لحسابهم . وبهذا **يمكننا القول ان البرجوازية التجارية الصغيرة تاتي ، من ناحية الحجم ، في المرتبة الثانية بعد البرجوازية الريفية الصغيرة ، ويليهما البرجوازية الصغيرة الحرفية التي شكلت نحو ١٠ ٪ من مجموع فئات اصحاب الاعمال والعاملين لحسابهم** (٣١٤) .

---

٣١٣ – مستخرجة من :
Statistical Abstract of Israel, 1973. No.24. Tables XXVI/23 and XXVI/22.

٣١٤ – ان وجود العدد الاكبر من هذه المتاجر والمشاغل الحرفية الصغيرة في مدن الضفة الغربية يفسر

(التتمة على الصفحة التالية)

كما يلاحظ من الجدول ان عدد العاملين لحسابهم في فرع البناء ازداد بنحو ١ر٣ الف ما بين ١٩٦٩ و ١٩٧٢ . ويعود هذا الى زيادة طلبات الاقتصاد الاسرائيلي للعمل العربي في فرع البناء ، وما ترتب على هذا من زيادة في عدد المقاولين .

تبقى فئات الموظفين الذين وان كانوا ، كفئات الطبقة العاملة ، يبيعون قوى عملهم لقاء اجر نقدي الا ان اوضاعهم المعيشية وظروف عملهم وطبيعتها تميزهم عن افراد الطبقة العاملة . ان السمة المميزة الرئيسية لهذه الفئة ، والتي تعتبر عادة من فئات البرجوازية الصغيرة ، وان كانت لا تعتمد في دخلها على الملكية الصغيرة ، هي ان افرادها يتقاضون راتبا شهريا مقابل استخدامهم لما « يملكوه » من مؤهلات او خبرات علمية واكاديمية او ثقافية عامة . ان هذه الفئات لا تعمل في نطاق الانتاج المادي او في مجالات التبادل البضائعي المباشر ، بل تعمل الغالبية العظمى منها في قطاع الخدمات (سواء الضرورية او غير الضرورية) ، وخاصة في المجال التعليمي والاداري وفي مجال المهن العلمية والمهنية والفنية الاخرى . وقد بلغ عدد هؤلاء في الضفة الغربية عام ١٩٧٢ نحو ١٢ر٧ الفا شكلوا نحو ١٧ر٧ ٪ من مجموع المستخدمين (العاملين بأجر او راتب) في الضفة الغربية (٣١٥) ، وهي نسبة عالية ان اخذنا بعين الاعتبار ان العمال الزراعيين لم يشكلوا سوى ١٣ر٥ ٪ من مجموع المستخدمين في نفس العام وان الغالبية العظمى من الموظفين واصحاب المؤهلات العلمية والاكاديمية تعمل في الضفة الغربية في حين يعمل حوالي ٤٢ ٪ من العمال الزراعيين في اسرائيل . ويتكدس اغلبية هؤلاء في المدن بحكم تمركز اغلبية المؤسسات العلمية والادارية والمهنية في المدن . ويشير هذا الى الفارق الكبير بين الريف والمدن في نسبة العائلات التي يتمتع معيلها بقسط عال من التعليم . فنسبة العائلات المدينية التي تلقى معيلها ١٣ سنة فأكثر من التعليم تفوق اربعة اضعاف نسبتها بين العائلات الريفية . كما يوضح الجدول التالي : (٣١٦)

وجود نسبة اعلى من البرجوازية الصغيرة المالكة (العاملين لحسابهم) في المدن من الريف . اذ بلغت نسبة العائلات التي يعيلها شخص ليعمل لحسابه (غير عامل او موظف) في مدن الضفة عام ١٩٧٢ ، نحو ٤١ ٪ ، وبلغت في قرى الضفة ٣٤ر٥ ٪ وفي المخيمات ٢٢ر٢ ٪ . وبلغت نسبة العائلات التي يعيلها عامل او موظف ٤٥ر٨ ٪ في المدن ، و ٤٧ر٤ ٪ في الريف ، و ٥٥ر٦ ٪ في المخيمات . اما بقية العائلات فكان مسؤولها لا يعمل (متقاعد ، يعيش من مدخراته ، عاطل عن العمل ، عاجز ... الخ) .

المصدر :
Quarterly Statistics of the Administered Territories, 1973 Vol. 111. No. 3. Table 5, p.96.

٣١٥ – Statistical Abstract of Israel 1973, No. 24. Table XXVI/26, p. 719.

٣١٦ – Quarterly Statistics of the Administered Territories, 1973, Vol. III, No. 3, Table 4, pp. 94-5.

توزع العائلات حسب عدد سنوات الدراسة لرب العائلة

	عدد العائلات بالآلاف	النسبة المئوية
المدن		
المجموع	٢٧ر٧	١٠٠
بدون تعليم	١٣ر٠	٤٦ر٩
١٣ سنة فأكثر من التعليم	١ر٨	٦ر٥
القرى		
المجموع	٦٥ر٨	١٠٠
بدون تعليم	٤٤ر٦	٦٧ر٧
١٣ سنة فأكثر	١ر١	١ر٧
المخيمات		
المجموع	١١ر٧	١٠٠
بدون تعليم	٧ر٨	٦٦ر٧
١٣ سنة فأكثر	٠ر٢	١ر٧

هناك فئة صغيرة من اصحاب الشهادات والمؤهلات العلمية ، تعمل لحسابها ، ويقدر عدد افراد هذه الفئة عام ١٩٧٢ بنحو ١ر٢٠٠ شخص . ولعل اغلبهم يتكون من الاطباء والصيادلة والمهندسين والمحاسبين . ومن الصعب تحديد موقع هذه الفئة الطبقي بدون الالمام بالتفاصيل الاضافية عنها الا انه من المعروف ان بعض افرادها (بعض الاطباء والصيادلة) جمعوا مبالغ غير ضئيلة واخذوا في تحويلها الى رؤوس اموال عن طريق الاستثمار في مشاريع صناعية او تجارية ، ولهذا ليس من الدقة شملهم في صفوف البرجوازية الصغيرة . ولعل من الاصح اعتبارهم من فئات البرجوازية « المتوسطة » .

– وقعت الضفة الغربية تحت الاحتلال واقتصادها يعاني من تشويه كبير . والرأسمالية فيها تعاني من تخلف شديد ، مما ساعد اسرائيل على فرض سيطرتها الشاملة على الضفة الغربية . ومن هنا وجدت الفئات الرأسمالية نفسها تواجه وضعا جديدا لا تستطيع معه تجاهل ضغوطات ومنافسة رأس المال الاسرائيلي . كما وجدت نفسها مقيدة بشروط جديدة تمليها عليها سلطات الاحتلال الاسرائيلي . كما توقفت بعض فروع الاقتصاد المحلي عن النمو نتيجة الالحاق الاسرائيلي (السياحة على سبيل المثال) وبسبب الوضع السياسي الجديد التي نتج عن الاحتلال والذي دفع العديد من الرأسماليين المحليين الى الاحجام عن الاستثمار في مشاريع محلية باعتبارها غير مضمونة (٣١٧) .

٣١٧ – هناك معلومات تقول ان العديد من الرأسماليين في الضفة الغربية استثمروا رؤوس اموالهم في الضفة الشرقية وحتى في بيروت . ويقدر ان ثمن الارض التي اشتراها رأسماليون من الضفة الغربية في الضفة الشرقية يبلغ نحو ١٦ مليون دينار . (من حديث للمؤلف مع احد شخصيات الضفة الغربية السياسيين) .

ولعل اكثر الفئات البرجوازية (المتوسطة والكبيرة) التي شعرت بأثر الاحتلال كانت البرجوازية الزراعية او اصحاب الاملاك الزراعية الكبيرة ، بسبب الهجوم الاسرائيلي على الارض ومصادرة سلطات الاحتلال لمساحات واسعة من الاراضي الزراعية وخاصة في منطقة الغور . كما ادى الالحاق الاسرائيلي للزراعة العربيةوفتح سوق العمل الاسرائيلي امام اهالي الضفة الغربية التي تدفع العديد من العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء الى العمل في اسرائيل الى رفع اجور العمال الزراعيين في الضفة الغربية من جهة ، وقلص كثيرا من عدد العمال الزراعيين في الضفة من جهة أخرى .

كما لجأت السلطات الاسرائيلية ، وخاصة في بداية الاحتلال ومن أجل تكييف الزراعة في الضفة الغربية ، الى فرض العديد من القيود على تصدير المنتوجات الزراعية مما اوقعها تحت رحمة قبضة الاحتلال الاسرائيلي خاصة وان اغلبية صادرات الضفة الغربية الزراعية لا تحتمل التأخير لسرعة تعرضها للتلف . كما اصبحت الضفة الغربية عرضة للاغراق من قبل المنتوجات الزراعية الاسرائيلية .

ان كل هذه العوامل دفعت البرجوازية الزراعية في الضفة الغربية الى الاسراع في تكييف الاقتصاد المحلي لمتطلبات الاقتصاد والسياسة الاسرائيلية ، رغم التناقض الواضح بين مصالح هذه الفئة وسياسة الاحتلال .

كما ادى الحاق الزراعة العربية في الضفة الغربية بالاقتصاد الاسرائيلي ووقوع القطاع الزراعي ضمن تأثيرات السوق الاسرائيلي والتقلص الذي أصاب العمال الزراعيين الى لجوء العديد من افراد هذه الفئة الى ادخال بعض اشكال المكننة على الزراعة في الضفة الغربية وعلى استعمال الاسمدة والمبيدات الكيماوية خاصة وان اسرائيل روجت كثيرا (عبر المعارض الزراعية والبرامج الاذاعية الموجهة) لها وذلك لتسويق المنتوجات من آلات واسمدة وكيماويات . الا ان السبب الرئيسي وراء الاسراع في مكننة الزراعة في الضفة الغربية (٣١٨) هو النقص الذي حصل في الايدي العاملة الزراعية ، وخاصة وان ١١ ٪ من الملاك الزراعيين (١٠٠ دونم فما فوق) في الضفة الغربية يملكون ٥٠ ٪ من الاراضي الزراعية (٣١٩) .

ان اضطرار المزارعين الكبار الى ادخال بعض الوسائل الحديثة على الزراعة في الضفة الغربية وتشجيع « اسرائيل » لزراعة بعض المحاصيل دون غيرها واستعمال انواع جديدة من البذور هي من الاسباب الرئيسية التي تفسر ارتفاع انتاج بعض المحاصيل الزراعية رغم تقلص الايدي العاملة الزراعية من جهة وتقلص رقعةالاراضي المزروعة من جهة اخرى (بسبب الاستيلاء من قبل السلطاتالاسرائيلية او اهمالها من

٣١٨ – ارتفع عدد التركتورات في الضفة الغربية من ٤٥٩ في اواخر عام ١٩٧٠ الى ٨٦١ في اواخر عام ١٩٧٣ . المصدر :
Quarterly Statistics of the Administered Territories, 1973. Vol. III. No. 4. Table I/4.

٣١٩ – يتواجد اغلب هؤلاء في منطقة نابلس .

قبل الفلاحين الفقراء الصغار بعد انخراطهم في العمل المأجور) كما يبين الجدول التـالي : (٣٢٠)

انتـاج الضفة الغربية لبعض المحاصيل الزراعية الاساسية بالاف الاطنـان

نوع المحصول	السنة الزراعية ٦٨/٦٧	٧٠/٧١	٧٢/٧١
المحاصيل الحقلية	٢٣ر٥	٤٦ر٥	٥٧ر٥
الخضروات والبطاطا	٦٠ر٠	٨٥ر٤	١٠٣ر١
البطيخ واليقطين	٣٦ر٠	١٤ر٠	٨ر٠
الزيتون	٢٨ر٠	٣٠ر٠	٧٠ر٠
الحمضيات	٣٠ر٠	٣٨ر٠	٤٦ر٨
الفواكه الاخرى	٤٧ر٩	٥٠ر٠	٥٦ر٥
انتاج الحليب	٣٠ر٩	٣٨ر٢	٤٣ر٨
البيض (بالملايين)	٢٥ر٠	٢٨ر٠	٣٨ر٢

واجهت البرجوازية الصناعية (وهي شديدة الضعف في الضفة الغربية كما رأينا سابقا) (٣٢١) ومشاكل مماثلة للصعوبات التي واجهتها البرجوازية الزراعية . الا ان مشـاكل هذه الفئة تبقى أكثر حدة للاسباب التالية :

(أ) عدم قدرتها على منافسة المنتوجات الصناعية الاسرائيلية التـي اغرقت اسواق الضفة الغربية والتي تباع في الكثير من الاحيان باسعار ادنى مـن منتوجات الضفة الغربية الصناعية لما تتمتع به الصناعات الاسرائيلية من دعم حكومي من جهة وبسبب التدني النسبي لكلفة انتاجها لاعتمادها على كثافة راس المال (المكننة) من جهة اخرى . فعلى سبيل المثال تباع المنتوجات الاسرائيلية التالية في اسواق الضفة الغربية باسعار ارخص من المنتوجات العربية : السمنة النباتية ، الطحين ، الصابون، والخبـز .

(ب) اعتمادها على مواد اولية مستوردة ، مما يزيد من قدرة سلطات الاحتلال على احكام السيطرة على هذه الصناعات عن طريق التحكم في رخص الاستيراد .

(جـ) الاغراءات المادية التي تقدمها اسرائيل لاصحاب المصانع والمشاغل لتصدير

---

٣٢٠ – المرجع : Statistical Abstract of Israel 1973, No. 24. Table XXVI/27, p. 720.
(لا يجوز الاعتماد على ارقام ٦٨/٦٧ كمقياس لما تعرضت له الزراعة في السنة الاولى من الاحتلال) .

٣٢١ – يبرز ضعف هـذه الفئة في ضآلة مساهمة قطاع الصناعة (بدون فرع البناء) في النـاتـج المحلي الاجمالي والذي لم يزد عام ١٩٧٢ عن ٨ر٣ ٪ ، في حين كانت حصة القطاع الزراعي نحو ٣٧ر٩٪ من هـذا الناتج .

منتوجاتهم الصناعية الى الاسواق العربية عبر الجسور المفتوحة وذلك لتفريغ المناطق المحتلة من منتوجاتها المحلية لافساح المجال امام المنتوجات الاسرائيلية الصناعية .

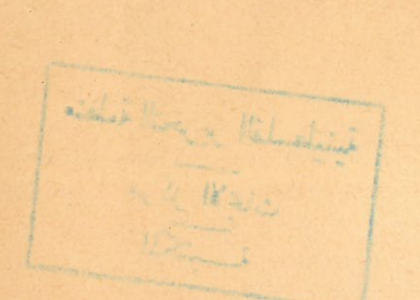
بالرغم من هذا فقد برزت بعض الصناعات الخفيفة الجديدة فـي السنوات الاخيرة في الضفة الغربية (مصانع ادوية في رام الله ونابلس وبيت جالا على سبيـل المثال) ونمت بعض الحرف والصناعات الخفيفة السابقة (وخاصة في مجال البناء كمعامل البلاط والكسارات ، وورش الخياطة ، ومعامل النسيج والالبسة الجاهزة وخاصة في الخليل ومنطقة بيت لحم ، بالاضافة الـى نمو فـي صنـاعـة السمن والالومنيوم والدخان وبعض مواد البناء) . ولهذا اسباب متعددة لعل من اهمها ان العديد من الورش والمشاغل الحرفية (كالاحذية ، والملابس. .) اخذت تبيع منتوجاتها للشركات الاسرائيلية التي اقبلت على شراء هذه المنتوجات بسبب رخصها ، الا ان هناك اسبابا اخرى منها الوعي الوطني الذي أدرك اهمية مقاطعة البضائع الاسرائيلية في حالة توفر منتوجات محلية مماثلة ، ومنها أيضا الغاء بعض القيود التي كان قـد فرضها النظام الاردني على الاستثمار الصناعي في الضفة ونتيجة الانتاج الاحتكاري والمستورد مما اتاح النمو لعديد مـن الصناعـات الصغيرة كالصابـون ، والادويـة والالومنيوم (التنك) المعلبات ، المفروشات ، والنسيج . كمـا ان التخصص الـذي فرضه الالحاق الاسرائيلي شجع تنمية الصناعات الخفيفة والتقليدية التي تعتمـد بشكل رئيسي على العمل اليدوي المكثف .

من كل هذا يمكننا القول ان البرجوازية الزراعية والصناعية المتوسطة الكبيرة وجدت نفسها في تناقض واضح مع الاحتلال . ورغم ان ارباحها قـد تضاعفت في الكثير من الحالات تحت الاحتلال (بسبب ارتفاع الاسعار وبسبب الضريبةالتشجيعية التي تدفعها اسرائيل للمصدرين) ، الا ان مصالحها تبقى مهددة من الاحتلال بسبب اعتمادها على الاسواق العربية (عبر الجسور) وعلى المواد الاولية (من اسرائيل او عبرها) ، وعرضة من جراء ذلك الى الضغوطات الاسرائيلية المستمرة (التهديد باغلاق الجسور فيوجه صادراتها ، ورفض او تأخير اصدار رخصالاستيراد والتصدير. .) ولا شك في ان هذه الفئات تعيش فـي خوف دائم مـن أن يقـوم الاحتلال بتـدمير مرتكزاتها الاقتصادية ليكون مصيرها بالتالي كمصير البرجوازية العربيـة التي بقيت تحت الاحتلال عام ١٩٤٨ .

ان ما يقال عن البرجوازية الزراعية والصناعيـة لا ينطبـق علـى البرجوازيـة التجارية الكبيرة (الممثلة برؤساء الغرف التجارية) والتي نشطت خلال فترة الاحتلال بعد ان نشطت الحركة التجارية الخارجية في الضفة الغربية (الاستيراد من اسرائيل والتصدير عبر الجسور بشكل خاص) فقد تطرقنا الى الارباح الهائلة التي يجنيها هؤلاء من عملية التصدير عبر الجسور المفتوحة في مكان آخر من هذا الفصل . كما ان ارباحهم لا تقل عن هذه بسبب هيمنتهم على عملية الاستيراد من اسرائيل وعبر عملية التحكم في الاسعار . فعلى سبيل المثال يقوم تجار الاسمنت والحديد باستيراد المواد من اسرائيل بالاسعار الرسمية ليبيعوها في الضفة الغربية في السوق السوداء

باسعار مرتفعة جدا . ولهذه الاسباب كان موقف هذه الفئة أميل الى مهادنة سلطات الاحتلال والتساوم معها من الفئات البرجوازية الاخرى . الا ان هذا القول لا ينطبق على التجار الصغار والمتوسطين الذين تضرروا من الاحتلال بسبب محدودية دخلهم وتأثرهم بارتفاع الاسعار وتكلفة المعيشة وبسبب اعتمادهم على التجار الاسرائيليين او تجار الضفة الغربية الكبار الذين يقتطعون الحصة الكبرى من الارباح كما يأتي تصادمهم مع الاحتلال عبر الضرائب المرتفعة التي تجبيها منهم « اسرائيل » . ولعل تجار مدينة القدس الصغار والمتوسطين أكثر فئات الضفة الغربية التجارية تضررا من الاحتلال بسبب الضرائب الفادحة التي يدفعونها للسلطات الاسرائيلية وبسبب الاعتداءات المتكررة والمتنوعة التي يتعرضون لها .

هذه الملاحظات التي قدمناها عن ملامح الخريطة الطبقية في الضفة الغربية لا تشكل سوى ملاحظات أولية وتلمسات سريعة لبعض الخصائص الرئيسية للبنية الطبقية في الضفة الغربية ولا شك ان حاجة ماسة تبقى قائمة لتقديم المزيد من الدراسات الاكثر عمقا وشمولا .



طبع على مطابع فغالي
بيروت ــ تلفون ٢٢٤٠٤٠

منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الابحاث
شارع كولومباني المتفرع من شارع السادات
ص.ب ١٦٩١
بيروت

اسس في شباط (فبراير) ١٩٦٥

تصدر عنه

(١) سلسلة « اليوميات الفلسطينية »

(٢) سلسلة « حقائق وارقام »

(٣) سلسلة « ابحاث فلسطينية »

(٤) سلسلة « دراسات فلسطينية »

(٥) سلسلة « كتب فلسطينية »

(٦) خرائط وصور فلسطينية

(٧) سلسلة « نشرات خاصة »

(٨) شؤون فلسطينية

(٩) نشرة « رصد اذاعة اسرائيل »

الثمن ٨ ليرات لبنانية أو ما يعادلها